AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



تجليد صالح الدقر
طلوع ٢٢٩٧٧

33211
I94tA

المصرف الوطني العراقي

تقرير

عن السياسة النقدية

في العراق

وضعه

كارل افرسن

بمعاونة

پول وندينغ

و پول نوركارد راسموسن

١٩٥٤

مطبعة بغداد ـ بغداد

المقدمة

كنت اثناء المحادثات التي جرت لي في كوبنهاجن في شهر آب ١٩٥٢ مع معالي السيد عبدالاله حافظ المحافظ العام للمصرف الوطني العراقي ، وسعادة السيد جورج جرجي رئيس ديوان التدوين القانوني في وزارة العدلية وعضو مجلس ادارة المصرف الوطني العراقي ، قد اعلنت عن استعدادي للقيام بدراسة « مشاكل العراق النقدية » وتقديم تقرير الى المصرف الوطني العراقي ، اعرض فيه النتائج التي اتوصل اليها وابحث الامكانيات المتعلقة بالسياسة النقدية المستقبلة للبلاد . على ان تتم الدراسة ويعد التقرير بمساعدة بول وندينخ مساعد استاذ علم الاقتصاد في مدرسة ادارة الاعمال في كوبنهاجن ، وبول نوركارد راسموسن مساعد استاذ علم الاقتصاد في جامعة كوبهناجن .

ولقد اخبرني معالي المحافظ العام في برقية وكتاب مؤرخ في ١٥ ايلول بان مجلس ادارة المصرف الوطني العراقي والحكومة العراقية قد وافقا على تعييني .

واني اتشرف بان اقدم الى الحكومة والمصرف الوطني العراقي النتائج النهائية لدراساتنا .

اما العمل فقد جرى على الوجه التالي : قمنا خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥٢ بدراسة تمهيدية للاقتصاد العراقي على اساس المصادر المطبوعة ومواد اخرى زودنا بها المصرف الوطني العراقي . وبعد ذلك قمنا بزيارة استطلاعية الى العراق في اواخر شهر كانون الثاني ١٩٥٣ ، واجرينا خلال مدة اربعة اسابيع محادثات قيّمة ومنورة جدا مع عدد كبير من الوزراء الحاليين والسابقين ، ومع اعضاء مجلس

ادارة المصرف الوطني العراقي وموظفي المصرف ، ومع عدد كبير من موظفي الحكومة في وزارتي المـــالية والاقتصاد وفي دائرة الاحصاء المركزية ، ومع ممثلي مجلس الاعمار والمصارف الحكومية الاخرى والمصارف الخاصة وشركات النفط الخ · وفضلا عن ذلك فقد اتيحت لنا الفرصة لزيارة اجزاء مختلفة من البلاد بما فيها البصرة وكركوك · وبهذه الوسيلة ازددنا فهماً لحياة العراق الاقتصـــادية والمشاكل التي تواجه البلاد ، ولوجهات النظر المختلفة للشخصيات البارزة حول هذه المشاكل ، كما اتيح لنا في الوقت نفسه استكمال معلوماتنا الواقعية باحدث المعلومات المتيسرة ·

وعلى أثر عودتنا الى الدانمارك شرعنا في رسم خطوط المسودة الاولى لهذا التقرير · وفي شهر آب بحثنا بصـــورة تمهيدية النقاط الرئيسية للتقرير مع معالي السيد عبدالاله حافظ ، والسيد صالح كبه مدير التحويل الخارجي في المصرف الوطني العراقي ، والدكتور مظفر حسين جميل مدير الاحصاء والمباحث الفنية في المصرف الوطني العراقي، وذلك خلال زياراتهم لكوبنهاجن ·

وبعد ان فرغنا من وضع المسودة عدنا الى العراق في شهر تشرين الثاني ، حيث قضينا زهاء اسبوعين بحثنا خلالهما محتويات المسودة مع الحكومة ومجلس ادارة المصرف الوطني وموظفيه · وقد مكنتنا هـــذه المداولات من الحصول على معلومات وايضاحات اضافية حول عدد من النقاط ، كما عرضت علينا اقتراحات وامور كثيرة اخذناها كلها بنظر الاعتبار عند اعداد الصيغة النهائية الحالية للتقرير ·

ومع ان التقرير يقتصر في الاغلب على النواحي الداخلية والخارجية لسياسة العراق النقدية بمعناها الواسع (بما فيها بعض نواحي السياسة المالية) الا اننا لم نجد بالامكان التمسك بهذا التحديد لمهمتنا ، بل

سمحنا لانفسنا بابداء بعض الملاحظات والتوصيات حول نواحٍ اخرى من سياسة العراق الاقتصادية ، وذلك لان السياسة الاقتصادية لاي قطر يجب ان ينظر اليها على انها وحدة غير متجزئة ينبغي ان يلائم معها ما يتخذ من التدابير في ميادين شديدة الاختلاف .

ولسبب مماثل ينبغي ان ينظر الى هذا التقرير ـ وما ورد فيه من المقترحات ـ على انه وحدة غير منجزئة . فبالرغم من ان التوصيات الثانوية يمكن النظر فيها وتنفيذها بصورة منفردة الا ان جوهر التقرير يقتضي تنسيق الاجراءات وقيام تعاون وثيق بين الادوات الاستراتيجية الثلاث للسياسة الاقتصادية في العراق اليوم : المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار ، لكي نعالج المشاكل التي يحتمل ان تنشأ معالجة ناجحة ، ويحقق التطور المتوازن والرفاه الدائم اللذين نشعر بان الفرص الذهبية التي امام البلاد ستسمح بتحقيقهما في السنين القادمة .

ويتألف التقرير من ثلاثة ابواب ، استهل كل منها بتمهيد يوجز محتوياته الرئيسية . ولقد لخصنا جميع التوصيات المعروضة في التقرير في فصل ختامي . ولكي لا نعقّد التقرير ذاته فقد ارجأنا الى ملحق التعليل النظري المفصّل الذي تستند اليه النتائج التي توصلنا اليها فيما يتعلق بالمجرى الذي يحتمل ان يأخذه التوسع في العراق في المستقبل .

واني اذ اقدم التقرير اود ان اعرب بالنيابة عن مساعدي وبالاصالة عن نفسي عن عظيم تقديرنا لما تلقيناه من مساعدات سخية من جميع الاوساط الرسمية وغير الرسمية في العراق في كل مرحلة من مراحل عملنا . فلولا هذا التعاون القيم ما استطعنا انجاز مهمتنا . ثم اننا لقينا الشيء الكثير من العطف والكرم والاهتمام الصادق بمساعينا بحيث ان

المهمة التي برهنت على كونها أشق مما توقعنا في اول الامر ستبقى ذكراها لذة خالصة في اذهاننا ٠

وفي الختام أرى من الواجب ان اسدي جزيل شكري وعاطر ثنائي للمستر وندينغ والمستر نوركارد راسموسن اللذين اهتما بهذه الدراسة اهتماما بالغا لم يعرف الكلل ومنحاها من وقتهما وجهدهما بسخاء لتكون شاملة وعميقة على قدر الامكان ٠ وغني عن البيان اني اتحمل المسؤولية التامة عن جميع الآراء والتوصيات ، غير انها بشكلها المعروض فيما يلي قد برزت حقا من مناقشاتنا الطويلة ، بحيث لا يمكن عزل الآراء والاقتراحات التي ساهم بها كل واحد منا في هذا العمل المشترك الذي قام على التعاون الصادق ٠ ولذا اكتفي بالقول بانه اذا كان للتقرير اي مزايا ومحاسن فان الفضل فيها يرجع الى المستر وندينغ والمستر نوركارد راسموسن بقدر ما يرجع اليّ ٠

كارل افرسن

استاذ الاقتصاد

في جامعة كوبنهاجن

كوبنهاجن

١ شباط ١٩٥٤

الفهرس

	صفحة
١ ـ الماضي :	
تمهيد	١
١ ـ النقد والصيرفة	٣
٢ ـ المالية العامة	٨٣
٣ ـ الانتاج والتجارة الخارجية	١٠٦
٤ ـ النفط	١٤٧
٥ ـ منهاج الاعمار	١٨٠
٢ ـ المستقبل :	
تمهيد	١٨٩
٦ ـ تصرف المنتج والمستهلك لا يعرف بالتأكيد ..	١٩٤
٧ ـ عملية التوسع	٢٠٤
٨ ـ الاستجابات للعرض في العراق	٢٢٤
٩ ـ التضخم النقدي	٢٥٢
١٠ ـ تمويل التوسع	٢٦٢
٣ ـ السياسة النقدية :	
تمهيد	٢٦٩
١١ ـ اهداف ومشاكل السياسة النقدية	٢٧٢
١٢ ـ المصرف الوطني	٢٩٥
١٣ ـ الخزينة	٣٣٢
١٤ ـ مجلس الاعمار	٣٧٧
١٥ ـ مشاكل التنسيق في السياسة الاقتصادية	٣٨٥
١٦ ـ سياسة التحويل الخارجي	٣٩٥
١٧ ـ خلاصة التوصيات	٤٤٣
الملحق : نماذج التوسع والتقلص	٤٦١

تمهيد

ان الغرض من هذا التقرير هو « دراسة مشاكل العراق النقدية » وبحث « الامكانيات المتعلقه بسياسة البلاد النقدية المستقبلة » ٠

وفي هذا الباب الاول من التقرير سيرد وصف موجز للماضي اي (١) للنظام التأسيسي « نسبة الى المؤسسات » الذي يجب ان تنفذ في حدوده السياسة النقدية و (٢) لبعض الاتجاهات التى حصلت مؤخرا في تطور اقتصاديات العراق والتي يحتمل ان تسبب « مشاكل نقدية » ينبغي ان تحاول هذه السياسة معالجتها ٠

ولنبين في الحال ان عبارة « السياسة النقدية » قد اتخذت هنا بمعنى واسع يشمل سياسة الائتمان والتحويل الخارجي والسياسة المالية معا ٠ ومن الطبيعي اذن ان نبدأ باستعراض كيان وكيفية سير (١) نظام العراق النقدي والمصرفي وسوق التحويل الخارجي و(٢) نظام البلاد المالي ٠ وقد قمنا بذلك في الفصلين الاول والثاني ٠ وسيرد في الفصل الثالث وصف موجز جدا للخصائص البارزة في كيان انتهاج العراق وتجارته الخارجية ، كما بدا قبل التحول الحاسم الذي حصل في تطوره الاقتصادي والذي تقف عنده البلاد في الوقت الحاضر ٠ ويتلو ذلك في الفصلين الرابع والخامس عرض (١) للتوسع الاخير في انتاج النفط وأهميته المالية والاقتصادية و(٢) لمنهاج الاعمار الشامل الذي اقدمت عليه البلاد في الوقت نفسه ٠

الفصل الاول

النقـــد والصيرفة

(أ) المصرف الوطني العراقي :

١ ـ كان العراق عضوا في المنطقه النقدية الهندية حتى سنة ١٩٣١ فكانت الروبية لهنديه متداولة كوسيله للدفع في الداخل ، ولكن في سنة ١٩٣١ ـ بعد محاولات فاشلة ـ أسست لجنة العملة العراقيه لتقوم باصدار العملة الوطنية وادارتها وكانت هذه اللجنة تتألف من خمسة اعضاء اختير اثنان منهم من قبل الحكومة العراقية واثنان من قبل المصارف العاملة آنذاك وواحد من قبل محافظ بنك انكلترا . وانيطت باللجنة ـ وكان مقرها في لندن ـ مهمة تجهيز ومراقبة العملة في العراق والمحافظة على شرائطها الاساسية وقيمتها ، وكانت وظائفها الرئيسية اصدار اوراق نقدية ومسكوكات تدفع لقاءها سلفا ليرات استرلينية في لندن وبيع ليرات استرلينية تدفع في لندن لقاء اوراق نقدية ومسكوكات عراقية. وكان الدينار الوحدة القياسية للعملة ومساويا لليرة الاسترلينية في القيمة ، وكانت الليرات الاسترلينية المدفوعة لقاء الاوراق النقدية والمسكوكات المصدرة تودع في صندوق احتياطي العملة الذي كان يحتفظ به كله كاحتياطي استرليني (اي ان الموجودات الاسترلينية لم تحول ابدا الى عملات اخرى او الى ذهب). وكانت الفوائد المكتسبة من هذه الموجودات تتراكم ، فبلغت الفضلة عند انتهاء اعمال لجنة العملة نحو (٥) ملايين ليرة استرلينية .

وهكذا غطى صندوق احتياطي العملة اصدار الاوراق النقدية

والمسكوكات بنسبة تزيد على مائة بالمائة ، الامر الذي ضمن بسهولة تحويل الدنانير الى ليرات استرلينية ، ولكن يبدو ايضا ان الدور الذي لعبته اللجنة كان دورا سلبيا بحتا ، اذ ان كمية الدنانير المتداولة في العراق كانت تتغير تبعا لوضع ميزان المدفوعات وذلك بنفس الطريقة التي تتغير بها تحت قاعدة الذهب البدائية حيث المفروض ان الذهب المصدر او المستورد يخرج من التداول الفعلي او يدخل فيه . وبعبارة اخرى فان العملة كانت تدار وفق « قاعدة العملة » القديمة، ولم يكن هناك مجال لسياسة نقدية تهدف الى التأثير على النشاط الاقتصادي المحلي عن طريق تغيير كمية النقد المتداول على حساب التغييرات في نسبة الغطاء . ولذلك فان وضع التحويل الخارجي ـ كما كان يبدو للجنة ـ كان وحده يعين بطريقة آلية كمية العملة المتداولة .

وقد يقال ان كون المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق فروعا لمصارف اجنبية تحتفظ باحتياطيات كبيرة في مراكزها الرئيسية في الخارج ، قد سمح لها بان توسع او ان تقلص نطاق الائتمان بتغيير نسب احتياطياتها ، ولكن الظاهر ان هذه النسب قد بقيت ثابتة تقريبا .

ولقد تراكمت لدى لجنة العملة والحكومة العراقية والمصارف التجارية العراقية خلال الحرب العالمية الثانية ارصدة كبيرة في لندن ، وقد « جمد » القسم الاكبر من هذه الارصدة الاسترلينية ، بيد انها اطلقت تدريجيا خلال سنوات ما بعد الحرب . اصبح القسم الباقي منها حرا في صيف عام ١٩٥٢ .

٢ ـ في سنة ١٩٤٧ صدر قانون أسس بموجبه المصرف الوطني العراقي ليتولى اصدار العملة ، غير ان هذا المصرف المركزي الجديد لم يباشر اعماله بالفعل الا في منتصف سنة ١٩٤٩ .

٣ ـ ان ادارة المصرف الجديد قد انيطت بمجلس ادارة

ومحافظ عام . ويتألف المجلس من تسعة اعضاء بما فيهم المحافظ العام ، يعينون جميعا بقرار من مجلس الوزراء لمدة اربع سنوات . ويجب ان يكون احدهم من الذين لهم خبرة عملية في الامور التجارية والثاني في الامور الزراعية والثالث في الامور الصيرفية ، ويتم تعيينهم بطريقة اختيار واحد من ثلاثة اشخاص ترشحهم كل من الغرف التجارية والغرف الزراعية والمصارف المأذونة في العراق . اما الاعضاء الخمسة الباقون فيعينون بصفتهم الشخصية . وينتخب المجلس رئيسا ونائب رئيس من بين اعضائه ، والمحافظ العام هو في الوقت الحاضر رئيس المجلس ايضا . ولا يمكن تنحية المحافظ العام من وظيفته ولا الاعضاء الآخرين خلال مدة عضويتهم .

ان ثلاثة من اعضاء مجلس الادارة هم الآن مدراء لمصارف خاصة، وبالرغم من الفائدة الناجمة عما لهؤلاء الاعضاء من خبرة صيرفية عملية يبدو من المشكوك فيه كون هذه الطريقة مناسبة في المدى الطويل ، اذ يجب ان يكون المصرف الوطني في وضع يمكنه من الضغط على المصارف الخاصة ، بينما ينبغي ان لا يكون في وسع هذه المصارف التأثير على جميع قرارات المصرف الوطني او حتى الاطلاع عليها مقدما . وليس معنى ذلك بالطبع انه ينبغي حرمان المصارف الخاصة من الحق في ان تُسمع آراؤها او منع المصرف الوطني من استشارتها او اعلامها مقدما بنياته عندما يرى ذلك مناسبا ، وانما يجب ان يتم ذلك في هيئة استشارية لا في مجلس الادارة . ويبدو انه ليس من المناسب، بصورة خاصة ، ان تعهد مراقبة المصارف الخاصة الى هيئة قد يمارس فيها نفس الاشخاص الذين تخضع معاملاتهم للمراقبة نفوذا كبيرا .

ولاسباب مماثلة نشك في ما اذا كان من المناسب ان يكون الرئيس الاداري للمصرف ـ الذي يجب ان تراقب اعماله ايضا الى حد ما من

قبل المجلس ـ عضوا مصوتا في لمجلس . او حتى ان يكون رئيسا له ، كما هو الحال في الوقت الحاضر .

٤ ـ لقد حدد رأس مال المصرف الوطني بمبلغ خمسة ملايين دينار دفعت الحكومة نصفه عند تشكيل المصرف واعتبر الباقي احتياطيا مضمونا من قبل الخزينة العراقية . وفي موازنة المصرف الوطني يظهر رأس المال المدفوع فقط ، ومن الناحية الشكلية يبدو من الاصح اظهار مجموع رأس المال البالغ (٥) ملايين دينار في جهة المطلوبات وقيد ضمانة الحكومة البالغة (٢٫٥٠٠٫٠٠٠) دينار في جهة الموجودات . ان هذه الطريقة قد يكون لها تأثير نفسي يساعد على تعزيز الثقة بالمصرف .

وقد دفع رأس المال من قبل الحكومة بتحويل مبلغ قدره (٢٫٥٠٠٫٠٠٠) دينار من الفضلة الموجودة في صندوق احتياطي العملة الى المصرف الوطني . اما القسم الباقي من هذه الفضلة فقد اودع الى الخزينة .

ويدفع (٢٥) بالمائة من الارباح السنوية الناجمة للمصرف من اعماله (على ان لا يزيد ذلك على ٢٥٠٫٠٠٠ دينار) الى حساب احتياطي حتى يصبح مجموعه (٢٫٥٠٠٫٠٠٠) دينار . ويبلغ هذا الحساب في الوقت الحاضر (٩٤٣٫٠٠٠) دينار . اما القسم الباقي من الارباح فيدفع الى الخزينة .

وهناك مجال للشك في ما اذا كانت هذه الاحكام قد راعت بصورة وافية ضرورة تعزيز مركز المصرف بتكوين احتياطي كاف ، ويبدو ذلك مهماً بنوع خاص في التحول الحالي في تطور البلاد الاقتصادي ، ذلك التحول الذي سيستدعي توسعا كبيرا في فعاليات المصرف .

ويبدو ان ادارة المصرف قد كان همها الى الآن ادارة ربح كبير

كل سنة . غير ان ذلك يجب الا يكون الغرض الرئيسي لبنك الدولة المركزي الذي ينبغي ان يكون هدفه الاول مساندة تطور البلاد تطورا اقتصاديا سليما . على ان المصرف اذا اراد ان يتخذ موقفا اكثر جرأة ويواجه احتمال حدوث خسائر احيانا دون ان يتعرض لخطر فقدان ثقة الجمهور فعليه طبعا ان يملك احتياطيا كافيا .

٥ ـ ان اغراض المصرف بموجب المادة ٤ (أ) من قانون المصرف الوطني هي كما يلي :ـ

أ ـ ادارة العملة وتأمين استقرارها .

ب ـ خدمة مالية الدولة .

ج ـ تسهيل التأديات الداخلية والخارجية .

د ـ ترويج وتسهيل الاعتماد لصالح التجارة والصناعة والزراعة بصورة عامة .

ولتأمين هذه الاغراض يقوم المصرف بالواجبات التالية :ـ

(١) اصدار العملة وادارتها والقيام بالاعمال الناشئة من ذلك .

(٢) القيام بالاعمال الناجمة من الاتفاقيات الدولية ولاسيما اتفاقيات بريتون وودز .

(٣) القيام بالاعمال المتعلقة بمراقبة المصارف وتنسيق اعمالها .

(٤) القيام بالاعمال الناجمة من مراقبة التحويل الخارجي .

(٥) حفظ حسابات الحكومة بما فيها الدوائر شبه الحكومية في جميع فروعها .

(٦) معاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف انواعها .

(٧) الاعمال الاخرى التي يتقرر القيام بها من وقت لآخر .

ان الاساس القانوني المقرر على هـــذا الشكل يتضمن كل المقتضيات لتأسيس بنك مركزي تام النضوج من النوع المعروف في الاقطار الاخرى . ولكن المصرف الوطني قد حصر فعالياته حتى الآن في حدود ضيقة نوعا ما . وهذا امر طبيعي يرجع الى ان احداث تشكيلات كافية وجمـــع موظفين مدربين وقديرين يتطلبان زمنا طويلا في قطر كالعراق يوجد فيه عدد محدود من هذا النوع من الاشخاص ، ويرجع كذلك الى الاحوال الاقتصادية الخاصة السائدة في العراق ، كما سيظهر ادناه .

ويتضح ضيق نطاق اعمال المصرف من ملاحظة موازناته المبينة فقراتها الرئيسية في الجدول (١) . والمصرف الوطني كبنك انكلترا مقسم الى دائرة اصدار ودائرة صيرفة ، تبين كل منهما موازنة مستقلة . ولاعطاء صورة اوضح فقد وحدنا هنا هاتين الموازنتين .

الجدول (١) ـ موازنة المصرف الوطني العراقي ـ بملايين الدنانير

الموجـــودات	نهـــاية الســـنة			
١ ـ الموجودات الاجنبية	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
(أ) سندات بريطانية	٣٢ر٣	٣٢ر٨	٣٢ر٧	٣٢ر٦
(ب) حوالات خزينة بريطانية	٤ر٠	٦ر٣	١ر٦	١١ر٦
(ج) حسابات جارية استرلينية	٢ر٤	٢ر٨	١ر١	٦ر٠
(د) حسابات جارية بعملات اجنبية اخرى	ـ	ـ	٧ر٠	١ر٤
مجموع الموجودات الاجنبية	٣٥ر١	٤١ر٩	٤٠ر٦	٤٦ر٢
٢ ـ المسكوكات الفضية المخزونة	٢ر٠	٢ر٠	١ر٠	١ر٠
٣ ـ سندات الحكومة العراقية (١)	٦ر٥	٦ر٢	٦ر٦	٣ر٥
٤ ـ القروض والسلفات	١ر٠	٩ر٠	٦ر٠	٥ر٠

٥ ـ موجودات اخرى	١ر٠	١ر٠	٧ر٠	١ر١
مجموع الموجودات	١ر٤١	٢ر٤٩	٧ر٤٨	٣ر٥٣

المطلوبات

١ ـ **العملة المتداولة**	٤ر٣٦	١ر٣٩	١ر٣٧	١ر٣٤
٢ ـ الحسابات الجارية للمصارف الخاصة	ـ	٨ر٤	٩ر٢	٦ر٥
٣ ـ الحسابات الجارية لغير المصارف الخاصة	٣ر٠	١ر٠	٥ر٤	٩ر٢
٤ ـ حسابات اخرى	٩ر١	٧ر٢	٢ر١	٣ر١
٥ ـ رأس المال المدفوع والاحتياطي	٥ر٢	٥ر٢	٩ر٢	٣ر٢
مجموع المطلوبات	١ر٤١	٢ر٤٩	٧ر٤٨	٣ر٥٣

(١) عدا السندات المودعة لدى المصرف بموجب قانون مراقبة المصارف.

(٢) المصدر ـ النشرة الفصلية للمصرف الوطني العراقي رقم ٤ للمدة تشرين الاول ـ كانون الاول ١٩٥٢ ورقم ٥ للمدة كانون الثاني ـ آذار ١٩٥٣ . ان الفقرات الفردية لا تضيف شيئا الى المجاميع بسبب التدوير .

الجدول (٢)ـ غطاء الاوراق النقدية والمسكوكات

ومطلوبات المصرف الوطني القصيرة الاجل

نهاية السنة				
	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢

(أ) نسبة الموجودات الاجنبية الى				
العملة المتداولة	٩٦ر٤	١٠٧ر٢	١٠٩ر٤	١٣٥ر٥
(ب) نسبة السندات الحكومية الى				
العملة المتداولة	١٥ر٤	١٥ر٩	١٧ر٨	١٥ر٥
(ج) (أ + ب)	١١١ر٨	١٢٣ر١	١٢٧ر٢	١٥٢ر٠
(د) نسبة الموجودات الاجنبية الى العملة المتداولة وسائر المطلوبات القصيرة الاجل	٩٥ر٧	٩٥ر٢	٩١ر٢	٩٤ر٥
(هـ) نسبة السندات الحكومية الى العملة المتداولة وسائر المطلوبات القصيرة الاجل	١٥ر٣	١٤ر١	١٤ر٨	١٥ر٣
(و) (د هـ)	١١١ر٠	١٠٩ر٣	١٠٦ر٠	١٠٥ر٣

٦ ـ لقد كان اول الاعمال المذكورة في قانون المصرف الوطني ـ اي اصدار العملة وادارتها ـ أهم الاعمال التي مارسها المصرف حتى الآن ، اذ ان الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة تؤلف اكثر من (٦٠) بالمائة من مطلوبات المصرف . اما بين موجوداته فان الاحتياطي من التحويل الخارجي يزيد حتى عن تلك النسبة .

ولا يزال اصدار الاوراق النقدية يجري بمقتضى قانون العملة لسنة ١٩٣١ ، مع انه عدل عدة مرات ، فعدل في سنة ١٩٤٧ لغرض نقل صلاحيات لجنة العملة القديمة الى المصرف الوطني ، وعدل في سنة ١٩٤٩ للسماح بتخفيض قيمة الدينار الى نفس الحد الذي خفضت اليه قيمة الليرة الاسترلينية ، وتنص الاحكام الحالية المتعلقة بغطاء الاوراق النقدية على انه « يجب ان يكون احتياطي العملة بنسبة لا تقل عن القيمة

الاسمية للاوراق النقدية والمسكوكات التي في التداول ، على ان يتكون من هذا الاحتياطي من الذهب والعملات والسندات الاجنبية بنسبة لا تقل عن سبعين بالمائة ومن سندات الحكومة العراقية بنسبة لا تزيد عن الثلاثين بالمائة (المادة ١٥) ٠

ومن الواضح ان ذلك قد جعل في الامكان المحافظة على درجة من المرونة في اصدار الاوراق النقدية تزيد قليلا عنها ايام لجنة العملة ، حينما كان يقتضي تغطية الاوراق النقدية بتحويل خارجي بنسبة (١٠٠) بالمائة ٠ ومع ذلك فان الجدول ٢ (المحتسب على اساس الارقام الاصلية الواردة في الجدول (١) يبين ان المصرف قد حافظ خلال السنوات الاولى من مباشرته اعماله على القاعدة التقليدية القاضية بالاحتفاظ بغطاء يبلغ نحو (١٠٠) بالمائة من التحويل الخارجي ٠ ويبدو ان الرأي السائد في العراق هو ان الاحتفاظ بغطاء يقارب هذه النسبة ضروري للمحافظة على ثقة الجمهور في الاوراق النقدية ٠

٧ ـ لقد ارتفع الاحتياطي من التحويل الخارجي في السنين الاخيرة الى (١٣٥) بالمائة من مجموع كميه الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة ، فبلغ بذلك ضعف الحد الادنى المطلوب ٠ غير ان المصرف الوطني قد لعب دورا سلبيا في هذا التطور ، ذلك لان الارتفاع الملحوظ في موجودات المصرف الاجنبية ، اي من ٣٥ مليون دينار في سنة ١٩٤٩ الى ٤٦ مليون دينار في نهاية سنة ١٩٥٢ (١) يرجع الى الزيادة

(١) جاء في الاحصائيات المالية الدولية لشهر شباط ١٩٥٤ ان الموجودات الاجنبية للمصرف الوطني كانت قد ازدادت في نهاية شهر تشرين الثاني حتى بلغت (٦٦٫٣) مليون دينار وبذلك ارتفع الغطاء من التحويل الخارجي المحتفظ به مقابل الاوراق النقدية والمسكوكات الى نحو (٢٠٠) بالمائة ٠

الحاصله مؤخرا في دخل العراق من النفط (سنعرض له بالتفصيل في الفصل ٤) ٠

ان الطريقة الثابتة التى حصلت بها الزيادة في موجودات المصرف الاسترليني يمكن بيانها كما يلي : ان ايرادات النفط تدفع الى الحكومة العراقية بالاسترليني بواسطة فرع مصرف الرافدين في لندن ، ومن مجموع المبلغ يحول (٧٠) بالمائة (بعد تنزيل بعض التأديات الى تركيا) الى مجلس الاعمار الذي بدوره يبيع الاسترليني الى المصرف الوطني ، ويقيد لحسابه في دفاتر المصرف مبلغ يعادله بالدنانير (٢) ٠ واذا اراد المجلس ان يستعمل هذه الوديعة لشراء سلع وخدمات اجنبية فعليه ان يعود فيشتري التحويل الخارجي من المصرف الوطني ٠ ولكن بما ان المجلس لم يستعمل حتى الآن سوى جزء صغير نسبيا من ايراده، وبما انه لم ينفق سوى جزء ضئيل منه على شراء السلع من الخارج فقد بقى مبلغ كبير من الاسترليني تحت تصرف المصرف ٠ وربما استعمل جزء من هذا المبلغ لتغطية العجز في الميزان الخارجي الخاص بالسلع والخدمات عدا ايرادات النفط ٠ ولكن يبدو انه قد تسنى زيادة الاحتياطي من التحويل الخارجي الى حد كبير ٠

وينبغي لمجلس الاعمار ان يسحب على حسابه لدى المصرف الوطني كلما اراد ان ينفق من دخله ـ سواء على السلع والخدمات المستوردة او المحلية ٠ غير ان المجلس ـ كما اسلفنا ـ لم يتمكن حتى الآن من استخدام المبالغ الموضوعة تحت تصرفه بالسرعة التي ينجم بها دخله ٠ ولقد كان من نتيجة ذلك ان تراكمت ودائعه باطراد لدى المصرف الوطني ٠ وهذا هو التعليل الرئيسي ـ ان لم يكن التعليل

(٢) ان الـ (٣٠) بالمائة من ايرادات النفط ، وهو حصة الحكومة ، يبقى في مصرف الرافدين ـ راجع القسم (١١) من هذا الفصل ٠

الوحيد ـ للزيادة الحاصلة في « الحسابات الجارية لغير المصارف التجارية » في جهة المطلوبات من موازنة المصرف الوطني ·

٨ ـ ان قانون العملة ينص كذلك (في المادة ٥ (ب) منه) على ان « تعين نسبة الذهب الاحتياطي ··· وانواع ومقادير العملات والسندات الاجنبية ومدتها بقرار من مجلس ادارة المصرف الوطني العراقي من وقت لآخر وبمصادقة وزير المالية (على ان لا يتجاوز مدة ايفاء السندات المذكورة عن عشر سنوات من تاريخ شرائها) » · ومع ذلك يظهر من الجدول (١) ان المصرف الوطني لا يملك اي ذهب احتياطي حتى الآن· والعراق كسائر اعضاء المنطقة الاسترلينية ملزم بتسليم ايراداته من الذهب والدولار الى صندوق الدولار المشترك الذي يمكن للعراق ان يسحب منه « حسب الحاجة » (١) ·

ويلاحظ ان القسم الاكبر من الاحتياطي من التحويل الخارجي لا يزال محتفظا به بشكل استرليني ، ولكن المصرف حصل مؤخرا على موافقة المملكة المتحدة على الاحتفاظ برصيد متواضع للتشغيل بدولارات الولايات المتحدة لا يزيد على ما يعادل مليوني ليرة استرلينية ·

ويُظهر الجدول (١) اخيرا ان الاحتياطي الاسترليني يتألف على الاكثر من سندات وحوالات خزينة تحمل فائدة · ولقد استعمل جزء كبير من الزيادة الاخيرة في ذلك الاحتياطي لشراء حوالات خزينة بريطانية ، في حين ان الموجودات الاسترلينية الطويلة الاجل بقيت ثابتة تقريبا ، وان الحسابات المصرفية الجارية هبطت هبوطا مطردا ·

٩ ـ ان قانون العملة قد جعل احتياطي العملة بنسبة القيمة

---

(١) سيوصف كيان المنطقة الاسترلينية بتفصيل اوفى في القسم (ب) من الفصل ١٦ ·

الاسمية للاوراق النقدية والمسكوكات في التداول . ولكننا نرى من الاوفق - كما سنوضح في القسم (د) (٨) من هذا الفصل - مقارنة الاحتياطي بالاوراق النقدية والمسكوكات مضافا اليها سائر مطلوبات المصرف القصيرة الاجل ، لان الاخيرة يمكن تحويلها الى اوراق نقدية ومسكوكات بدون انذار . ويلاحظ من الجدول (٢) ان الاحتياطي من التحويل الخارجي ، حتى ولو اتخذ بهذا المعنى الاوسع ، تقارب نسبته مائة بالمائة .

١٠ - ان مجموع قيمة الاوراق النقدية والمسكوكات خارج المصرف الوطني - اي ٣٤ مليون دينار - يعادل نحو ربع الى خمس دخل البلاد القومي السنوي المخمن (راجع الفصل ٣) . والنسبة السائدة في معظم الاقطار هي اوطأ من ذلك - وهي في الاغلب الاعم تقارب العشر - ولكنها في بعض الاحوال تبلغ واحدا من عشرين بل واقل من ذلك . ويمكن الى حد ما تعليل النسبة العالية السائدة في العراق بحقيقة كون الصكوك لم تستعمل الى الان الا بمقياس محدود حتى بين الشركات التجارية . ولكن يجب ان نبين من ناحية اخرى ان قسما كبيرا من سكان العراق يقع خارج الاقتصاد النقدي ، في حين ان هذا الاقتصاد قد تغلغل في جميع اقسام المجتمع في كثير من الاقطار الاخرى المشار اليها اعلاه . ان ضخامة المقدار المصدر من الاوراق النقدية في العراق قد ترجع ، بصورة جزئية على الاقل ، الى ان كميات كبيرة من هذه الاوراق لا تتداول فعلا بل تكتنز كطريقة بدائية للادخار .

الجدول (٣) ـ عرض النقد واسعار الجملة ـ بملايين الدنانير

الارقام القياسية ١٩٤٦ = ١٠٠

	العملة خارج المصارف (١)		الودائع قصيرة لاجل في مصارف (١)		اسعار الجملة
	ملايين الدنانير	الرقم القياسي	ملايين الدنانير	رقم قياسي	الرقم القياسي
١٩٤٦	٣٩ر٨	١٠٠	١٦ر٦	١٠٠	١٠٠
١٩٤٧	٣٥ر٢	٨٨	١٥ر٣	٩٢	١١١
١٩٤٨	٣٤ر٧	٨٧	١٤ر٦	٨٢	١١٦
١٩٤٩	٣٢ر٦	٨٢	١٤ر٧	٨٣	٩٦
١٩٥٠	٣٤ر٥	٨٧	١٤ر٨	٨٣	٩٩
١٩٥١	٣٢ر٢	٨١	١٤ر٨	٨٣	١٠٨
١٩٥٢	٣٠ر٠	٧٥	١٤ر٩	٨٤	١١٢
١٩٥٣	٣٣ر٩(٢)	٨٥ (٢)	١٧ر٥(٢)	١٠٥(٢)	٩٢

(١) الارقام تشير الى نهاية كل من السنوات المذكورة ٠

(٢) نهاية شهر تشرين الثاني ٠

المصدر ـ الاحصائيات المالية الدولية ٠

ان تطور مجموع عرض النقد خلال سنوات ما بعد الحرب مبيّن في الجدول (٣) الذي يظهر منه ان كمية الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة قد هبطت باطراد خلال لسنوات ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢ ٠ وهذا التطور غريب لانه حدث في نفس الوقت الذي حصلت فيه زيادة في المستوى العام للنشاط الاقتصادي ٠ ان ارتفاعا في الانتاج والاستخدام مع ارتفاع في الاسعار ايضا يؤدي عادة ـ كما سنوضح ادناه ـ الى ازدياد الطلب على النقد ٠ ومع ذلك فان كمية العملة المتداولة قد هبطت بنحو (٢٥) بالمائة خلال المدة المذكورة ٠ وكذلك يلاحظ من الجدول (٣) ان التبدلات

الحاصلة في الاسعار لا تستطيع ان تعلل هذا التطور ٠

ولقد ارتؤى ان الهبوط في كمية الاوراق النقـــدية والمسكوكات المتداولة قد يرجع سببه الى تهريب الاوراق النقدية ٠ ولما كانت ارقام النقد المتداول تمثل كمية الاوراق النقدية والمسكوكات المصدرة من قبل المصرف (ولجنة العملة) مطروحا منها الكمية المعادة فيجب ان تشمل هذه الارقام الاوراق النقـــدية المهربة الى الخارج وكذلك الاوراق النقدية المتلفة الخ ٠ واذن لا يمكن ان يكون التعليل المذكور صحيحا ٠

وهكذا يبدو ان التعليل الوحيد الممكن هو ان «مخزونات» الافراد قد هبطت خلال المدة التي نحن بصددها ٠ ولعل هذا الهبوط يمثل اضافة الى المتداول « الفعلي » تكفي للسماح بهبوط في مجموع كمية العملة المتداولة ٠

ولاسباب واضحة يستحيل تمحيص هذا الفرض ، غير ان هناك حقيقة تؤيده ، وهي ان الودائع القصيرة الأجل في المصارف عدا المصرف الوطني قد زادت بالنسبة الى مجموع كمية العملة المتداولة ٠ وهذا ايضا ظاهر في الجدول (٣) ٠

ولقد حصلت خلال سنة ١٩٥٣ زيادة كبيرة في العملة المتداولة بالرغـــم من الهبوط المطرد في اسعار الجملة ٠ ولابد من الافتراض بان هذا التحول في التطور يرجع الى زيادة سرعة التوسع ٠

١١ ـ من الواجبات التي فرضها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ على المصرف الوطني العراقي « خدمة مالية الدولة » وخصوصا « حفظ حسابات الحكومة والقيام بمعاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف انواعها » غير ان النص الاول لم يعمل به حتى الآن اذ لا يزال مصرف الرافدين يحفظ حسابات الحكومة مما يعني قبل كل

شيء ان المصرف المذكور يحتفظ بالـ (٣٠) بالمائة من ايرادات النفط الذي لم يخصص لمجلس الاعمار • وبهذه الطريقة يحصل مصرف الرافدين على احتياطي كبير ـ لعله ينمو باطراد ـ من التحويل الخارجي قد يستعمله كأساس لتوسيع نطاق الائتمان حتى في الحالات التي قد يكون فيها المصرف الوطني راغبا في تنفيذ سياسة ترمي الى تقليص نطاق الائتمان • وفي الحق ان مصرف الرافدين متحفظ جدا في سياسة التسليف التي يتبعها في الوقت الحاضر • ومع ذلك فقد يكون من المناسب ، تعزيزا لمركز المصرف الوطني ، ان تنقل اليه حسابات الحكومة • ومن البديهي انه في حالة اجراء مثل هذا النقل فعلا يجب على المصرف الوطني في نفس الوقت ان يمنح مصرف الرافدين قرضا كبيرا يمكنه من مواصلة اعماله دون اي تعطيل • وقد يتسنى الاستعاضة عن ذلك باعادة تنظيم مجلس ادارة مصرف الرافدين لتأمين اوثق تعاون ممكن مع المصرف الوطني • وسوف نبحث هذه المسائل بتفصيل او في في الباب الثالث •

اما فيما يخص العلاقات المالية بين المصرف والحكومة فان المادة (١١) من قانون المصرف الوطني تنص على انه « لا يتجاوز مجموع المبالغ المسلفة مباشرة وبصورة وقتية الى الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية عن نصف رأس مال المصرف والمبالغ الاحتياطية ان وجدت او عن عشر مجموع الميزانية الاعتيادية للحكومة او المؤسسات شبه الحكامية خلال السنة ايهما الاكثر ولا يدخل ضمن ذلك السندات الحكومية وشبه الحكومية التي يشتريها المصرف او الحوالات التي يظهرها لحسابها» •

ان الغرض من هذه الاحكام هو تمكين الحكومة من سد الثغرات المؤقتة بين الايرادات والمصروفات والتي تنشأ لاسباب موسمية او بالصدفة ، وفي نفس الوقت قد صيغت الفقرة بشكل يمنع الحكومة من

استعمال هذا التسهيل لسد عجز كبير ثابت غير ان وجود انظمة جامدة في هذا المجال قد يكون شيء الأثر جدا فيما اذا ارادت الحكومة ان تكافح ضائقة اقتصادية بتنفيذ سياسة مالية يترتب عليها ظهور عجز في ميزانية الدولة . ومع ان هذا الطارىء - فيما يبدو - لا يحتمل وقوعه في العراق في المستقبل القريب ، فانه ينبغي النظر فيما اذا كان النص المذكور ملائما في المدى الطويل .

ومن الممكن القول طبعا بان المصرف - باعتباره مكلفا بتأمين استقرار العملة - قد يختلف مع الحكومة حول ملائمة الميزانية ذات العجز لحالة معينة ، خوفا من ان تؤدي الى التضخم النقدي واختلال ميزان المدفوعات . غير ان المادة (١١) على فرض الغائها فان المصرف سيبقى - على ما هو ظاهر - في وضع يمكنه من وقف « التمويل على اساس العجز » ، اذ ان المادة (٦) من قانون المصرف الوطني تنص على ان « المجلس مستقل في شؤونه الادارية والمالية وفقا لاحكام القانون والانظمة الصادرة بموجبه عدا القضايا التي يعود البت فيها نهائيا الى وزير المالية» . ولما كانت صلاحيات وزير المالية كما عينها القانون تتعلق في الغالب بتسوية الخلافات بين المجلس والمحافظ العام فان هذا النص يعني ان المصرف حر في الامتناع عن تقديم القروض الى الحكومة اذا كان هناك اتفاق بين مجلس الادارة والمحافظ العام .

ومن ناحية اخرى فان المادة (١١) بشكلها الحالي لا تمنع المصرف من اقراض الحكومة حتى في الحالات التي قد يؤدي فيها ذلك الى احداث ضغط تضخمي داخلي اذ يستطيع المصرف دائما ان يشتري سندات حكومية او ان يخصم حوالات خزينة دون تحديد ، فضلا عن ان مجموع المسحوبات المكشوفة الدورية التي يجوز للحكومة القيام بها لم يحدد ، اذ ان التحديدات تتعلق بالزيادة السنوية فقط . اضف الى ذلك

ان المسحوبات الحكومية المكشوفة المسموح بها تزداد بنسبة زيادة مصروفات الحكومة ٠

ويستطيع المرء ان يستنتج من ذلك ان المادة (١١) بشكلها الحالي تفيد فائدة ضئيلة وقد تكون مضرة في بعض الحالات اذا ما فسرت تفسيرا ضيقا جدا ٠

ان مجموع قيمة السندات الحكامية الموجودة لدى المصرف قد بقى ثابتا نسبيا في السنين الاخيرة ، بالرغم من انه هبط بنحو (٢٠) بالمائة خلال سنة ١٩٥٢ ، وقد بلغ (٦ر٥) ملايين دينار في نهاية تلك السنة ٠

١٢ ـ ان القروض والسلفات التي منحها المصرف الوطني لمختلف المؤسسات تؤلف نسبة ضئيلة جدا من مجموع موجوداته، وبما ان المصارف التجارية لم تكن في حاجة الى الاقتراض من المصرف الوطني فلا بد ان تكون المصارف الحكومية الاخرى وسائر الوكالات الحكومية المتخصصة هي المقترضة ٠ ولقد جاء في التقرير السنوي للمصرف الوطني لسنة ١٩٥١ (الصفحة ٣٦) ان رصيد القروض الممنوحة لتلك المؤسسات بلغ (٠٠٠ر٦٠٠ر٢) دينار في سنة ١٩٥١ ، في حين ان الموازنة الواردة في الجدول (١) تظهر ان مجموع القروض والسلفات في ذلك الوقت لم يتجاوز (٠٠٠ر٦٠٠) دينار ٠ والمفهوم ان الفرق البالغ (٠٠٠ر٠٠٠ر٢) دينار مشمول بالفقرة « سندات الحكومة العراقية »(!)

اما فيما يتعلق بجهة المطلوبات من موازنة المصرف الوطني فقد سبق وعلقنا على ابرز مميزاتها ـ اي الهبوط المعتدل في «العملة المتداولة» بالرغم من التطور الاقتصادي الذي استمر في السنين الاخيرة والنمو الملحوظ في « الحسابات الجارية لغير المصارف الخاصة » اي مجلس الاعمار بالدرجة الاولى ٠

اضف ما يأتي كحاشية في آخر الصفحة (١٩) بعد وضع الرقم (١) بجانب كلمة « العراقية » الواردة في السطر (١٨) :ـ

(١) ان المبلغ مليوني دينار يمثل قرضا منح لمصفى النفط الجديد وبهذه المناسبة نوصي ببيان مثل هذه الامور بصورة اكثر وضوحا في تقارير المصرف . وينطبق نفس الامر على ـ مثلا ـ التناقض الموجود بين ارقام ودائع المصارف التجارية لدى المصرف الوطني، كما وردت في الصفحتين ١٠ و١١ من تقارير المصرف الفصلية .

واخيرا فان « الحسابات الجارية الخاصة » قد تقلبت تقلبا شديدا وسنعرض لهذه النقطة بشيء من التفصيل في القسم (ب) ٥ من هذا الفصل.

١٣ ـ ان للمصرف الوطني ـ كما اسلفنا ـ وظيفتين هامتين اخريين بالاضافة الى اعماله الصيرفية الاعتيادية . فقد عهدت اليه ادارة ومراقبة المصارف الاخرى بموجب قانون مراقبة المصارف لسنة ١٩٥٠ وسوف نعرض لاحكام هذا القانون في القسم (ب) ٤ من هذا الفصل . وكذلك يقوم المصرف بمراقبة التحويل الخارجي وسوف نتناول هذا الموضوع في الفصل الثالث الذي سنستعرض فيه تجارة العراق الخارجية . والجدير بالذكر اخيرا ان المصرف الوطني قد اسس دائرة صغيرة للمباحث الاقتصادية نرى من المناسب ان توسع في المستقبل وان تتعاون مع اية دائرة اخرى تقوم بمباحث اقتصادية واحصائية (راجع الفصل الرابع) .

(ب) المصارف التجارية .

١ ـ تنص الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون مراقبة المصارف لسنة ١٩٥٠ على انه « لا يجوز تعاطي الصيرفة في العراق الا بعد الحصول على اجازة بذلك من المصرف الوطني العراقي » . والمؤسسات المصرفية تسمى عادة « مصارف » او « صيارفة » ولا يجوز اتخاذ هذين العنوانين الا من قبل المؤسسات التي اجيز لها تعاطي الصيرفة .

وقد عرف المصرف بانه المؤسسة التي اجيز لها تعاطي الصيرفة في العراق بموجب هذا القانون ، على ان تكون من الشركات المحدودة بما فيها شركات الاناليم وكذلك المؤسسات الحكومية التي اجيز لها تعاطي الصرفية بقوانين خاصة (الفقرة (٢) من المادة الاولى) ويجب ان يكون للمصرف الخاص (سواء اكان مؤسسا في العراق او في

خارجه) رأس مال مدفوع في العراق لا يقل عن (٢٥٠٫٠٠٠) دينار (الفقرتان (١) و (٢) من المادة الرابعة) .

اما الصيرفي فهو « الشخص او الشركة التي اجيز لها تعاطي الصيرفة في العراق » (الفقرة (٣) من المادة الاولى) ، ويجب ان لا يقل رأسماله المدفوع في العراق عن (١٢٫٠٠٠) دينار اذا كان محل عمله في بغداد مع تحديد مبالغ اقل للصيارفة في الاماكن الاخرى (الفقرة (٤) من المادة الرابعة) . ولذلك يمكن تصنيف المؤسسات التي تتعاطي الصيرفة التجارية في العراق في الوقت الحاضر كما يلي :-

(١) المصارف .

(أ) مصرف الرافدين الذي استة الحكومة في سنة ١٩٤١ ليكون مصرفا لها وليزاحم في نفس الوقت المصارف الاجنبية مزاحمة فعالة .

(ب) المصارف الخاصة التي هي فروع لمصارف اجنبية ويمكن تقسيمها الى :-

(١) فروع المصارف البريطانية (المصرف العثماني والمصرف الشرقي والمصرف البريطاني في الشرق الاوسط) .

(٢) فروع المصرف لها مراكز رئيسية في سائر الاقطار العربية (البنك العربي والبنك الفدرالي اللبناني) .

(٢) الصيارفة .

(أ) الصيارفة المجازون .

(ب) الصيارفة غير المجازين الذين يتعاطون الصيرفة بدون ترخيص من المصرف الوطني .

يضاف الى ذلك ان طلبين قد قدما لتأسيس مصرفين جديدين يكتتب في رأسمالهما مواطنون عراقيون .

ان عدد فروع المصارف التجارية والصيارفة يبلغ في الوقت الحاضر (٤٠٦) فرعا وصيرفيا يضاف اليهم (٥) فروع لمصارف حكومية لها مهام خاصة (ستبحث في القسم (ج) ادناه) ومع ذلك يظهر من جدول (٤) ان التسهيلات المصرفية حتى الان قد ركزت الى حد كبير في المدن الرئيسية الثلاث ـ بغداد والموصل والبصرة ـ في حين ان الاجزاء الباقية من القطر تنال شيئا قليلا جدا من مثل هذه التسهيلات .

الجدول (٤) ـ عدد المصارف والصيارفة

في مدن يبلغ عدد سكانها

	اكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة	٥٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ نسمة	٢٥٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ نسمة	اقل من ٢٥٠٠٠ نسمة	المجموع
مصرف الرافدين	٥	٢	٢	١	١٠
المصرف العثماني	٤	ـ	١	ـ	٥
المصرف الشرقي	٣	١	١	ـ	٥
المصرف البريطاني للشرق الاوسط	٢	ـ	ـ	ـ	٢
البنك العربي	٣	ـ	ـ	ـ	٣
البنك الفدرالي اللبناني	١	ـ	ـ	ـ	١
مجموع المصارف التجارية	١٨	٣	٤	١	٢٦
الصيارفة	٦	٣	٢	٣	١٤
المصرف الزراعي	٣	ـ	ـ	ـ	٣

المصرف الصناعي	١	-	-	-	١
المصرف العقاري	١	-	-	-	١
مجموع المصارف الحكومية(١)	٥	-	-	-	٥
المجموع العام	٣٩	٦	٦	٤	٤٥

(١) هناك بالاضافة الى المصارف المذكورة مصرف الرهون الذي مركزه في بغداد .

المصدر - لقد زودت هذه المعلومات من قبل دائرة الاحصاء الرئيسية والمصرف الوطني ويلاحظ ان هذه المعلومات تبدو غير كاملة اذ من المعلوم ان المصرف العقاري له فروع في نحو (١٠) الوية ولكن هذه الفروع لم تسجل حتى الان في المصرف الوطني . ثم ان المصرف الزراعي له - حسب الدليل العراقي السنوي صفحة ١٦٤ - ٧ فروع عدا الفروع الثلاثة المسجلة لدى المصرف الوطني . اما المعلومات عن عدد السكان فتشير الى سنة ١٩٤٧ في حين ان عدد المصارف هو العدد الموجود في نهاية سنة ١٩٥٣. والجدير بالذكر ان جميع المصارف الاجنبية هي فروع مباشرة لمراكزها الرئيسية ولذلك فانها مستقلة شكليا على الاقل عن الفروع الموجودة في بغداد .

٢ - فيما عدا الصيارفة الذين قد يرجع نشأتهم الى ازمنة موغلة في التاريخ والذين اصبحوا اليوم بعد هجرة اليهود ذوي أهمية ثانوية فأن فروع المصارف البريطانية هي اقدم المؤسسات المصرفية العاملة في العراق في الوقت الحاضر اذ ان المصرف العثماني أسس فرعه الاول في بغداد قبل ستين سنة تقريبا .

وجميع هذه الفروع هي من نوع « المصرف التجاري » اي ان

فعلها الرئيسي هو منح الشركات التجارية قروضا قصيرة الأجل نسبيا ، وهذا امر طبيعي من الوجهة التاريخية ، ذلك لانها فروع لمصارف بريطانية اعتادت على الاخص هذا النوع من العمل ولان العراق كان وقت تاسيسها بلدا متاخرا فيه مجال ضيق للاستثمار الصناعي ولانه في حاجة الى اعتمادات تجارية لتمويل تجارته الخارجية . على ان الظروف الحاضرة تتضمن ولاشك امكانيات كبيرة لتوسيع مجال الاعمال بحيث تشمل ميدان الصناعة وربما ميدان الزراعة ايضا .

وقد يكون لحقيقة كون هذه المصارف فروعا لمصارف اجنبية تاثير كبير على الظروف التي يمكن فيها تنفيذ السياسة النقدية في العراق . فالمدراء المحليون لهذه المصارف لا ينتظر منهم ، اولا ، ان يدخلوا في مغامرات جديدة بدون موافقة مجالسهم الاداريه في انكلترا ، والحصول على هذه الموافقة قد يستغرق في الغالب وقتا طويلا . وفي غضون ذلك لابد لهؤلاء من الاستمرار على اساليب فد اقرها الزمن ، اي انهم سيميلون الى تفضيل العملاء القدماء وانواع الاعمال التقليدية ، واذا ما زادت ودائعهم فسوف يستثمرونها وفق قواعد ثابتة نسبيا ، لكي يراعوا بالطبع قانون مراقبة المصارف ، وكذلك للسبب الذي ذكرناه منذ لحظة . ومن ثم فلا ينتظر من المصارف الخاصة الواقعة ضمن هذا الصنف ان تبدي نشاطا كبيرا .

ثم ان هذه المصارف تعتمد على قرارات مراكزها الرئيسية في لندن، وهي ، من الجهة الاخرى ، مستقلة تقريبا عن المصرف الوطني العراقي لانها تحتفظ باحتياطيات كبيرة لدى مراكزها الرئيسية في الخارج بحيث تستطيع اذا ما قررت توسيع نطاق اعمالها ان تحصل على الموجودات النقدية اللازمة عن طريق بيع التحويل الخارجي الى المصرف الوطني ، وتستطيع الاستمرار في ذلك ما دامت مراكزها الرئيسية مستعدة وقادرة

على تجهيزها بالتحويل الخارجي . بل ان هذه المصارف تتمكن من توسيع نطاق اعمالها حتى وان لم يسبق وتراكمت لديها موجودات نقدية من الدنانير العراقية ، اذ تستطيع ان تعتمد على استعداد مراكزها الرئيسية لتجهيزها بالاسترليني اللازم فورا كلما دعت الحاجة اليه . ومع ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على هذا الوجه قد يكون مفيدا جدا في بعض الظروف فمن المحتمل ايضا ان يكون خطرا في فترة يريد فيها المصرف الوطني ان يقلص نطاق الائتمان لتفادي ضغط التضخم .

وعلى العكس مما تقدم فقد ترجح المصارف الخاصة تقليص نطاق اعمالها على الرغم من اتباع المصرف الوطني سياسة ترمي الى الضد . وفي هذه الحالة قد تضع المصارف الخاصة جزءا اكبر من موجوداتها في خارج العراق ولو ان قانون مراقبة المصارف قد عين حدا لهذا التصرف . وليس معنى ذلك بالطبع انه ينتظر من المصارف الخاصة ان تعارض اغراض المصرف الوطني عن عمد ، غير ان مجرد احتمال مقاومة المصارف الخاصة لسياسة الائتمان التي يتبعها المصرف الوطني - وقد يقع ذلك نتيجة لتضارب الاراء حول الوضع الاقتصادي - انما هو حقيقة يجب ادراكها تماما ، ولذلك ينبغي تأسيس اوثق تعاون ممكن بين المصرف الوطني والمصارف الخاصة .

٣ - مع ان مصرف الرافدين قد اسس من قبل الحكومة ليكون مصرفا لها فانه يدار على اسس تجارية بحتة ، اي انه يحاول الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح . وكما هو الحال بالنسبة للمصرف الوطني، يمكن الشك فيما اذا كانت هذه السياسة هي السياسة المناسبة لمصرف حكومي ، اذ ينبغي ان يتعاون مثل هذا المصرف تعاونا وثيقا مع المصرف الوطني وان يهدف بالدرجة الاولى الى ترقية اقتصاديات البلاد . وليس معنى ذلك بالطبع انه ليس من الخير ان يحصل مصرف الرافدين على

ارباح ، اذ ان الامل في الحصول على ارباح عالية من استثمار معين انما هو الى حد ما مقياس حسن لقياس مساهمته في التطور الاقتصادي لعام ، بل معناه ان مصرف الرافدين يجب ان يكون على استعداد للمجازفة من اجل تشجيع المشاريع الجديدة التي يحتمل ان تفيد البلاد بوجه عام وان كان من المحتمل ان تعطي ارباحا مباشرة قليلة بل وان تؤدي الى خسائر . فقد تكون من السياسات الملائمة لمصرف الرافدين ، كمثال نظري بحت ان يقدم قروضا لمعمل جديد للنسيج اذا كان من الممكن ان يساعد ذلك على تخفيض اسعار المنسوجات المستوردة او على تدريب عمال عراقيين على القيام بعمل شبه ماهر ، حتى ولو كان من المتوقع ان يبين حساب الارباح والخسائر للمعمل نفسه عجزا مستمرا .

وكذلك يجب ان ينظر مصرف الرافدين في امر تأسيس المزيد من الفروع في جميع انحاء القطر ، حتى في الاماكن التي قد لا تتمكن فيها خلال السنوات القلائل الاولى ، من تغطية النفقات المترتبة . فان ذلك قد يساهم في القضاء على نزعة الاكتناز ويجعل الناس اكثر الماما بالحسابات المصرفية في نفس الوقت الذي يسهل فيه تمويل الانتاج المتسع . ويمكن الاقتصاد في التكاليف اذا اسست مثل هذه الفروع بالاشتراك مع مصرف او اكثر من المصارف الحكومية الاخرى (راجع القسم (ج) ادناه) .

على ان مصرف الرافدين ينبغي له اولا وقبل كل شيء ان يتعاون مع المصرف الوطني في تنفيذ السياسة النقدية التي يعتبرها الاخير ملائمة، ولذلك دون ان يحتفل بالارباح التي قد يحصل عليها بمقاومة هذه السياسة . وليس معنى ذلك ان مصرف الرافدين قد حاول مقاومة اغراض المصرف الوطني . ولكن ما دام نقل حسابات الحكومة لم يتم (او طالما لم يؤسس تعاون اوثق بين ادارتي المصرفين) فان لمصرف الرافدين - كما للمصارف الاجنبية - القدرة على القيام بذلك .

٤ ـ ان المصارف والصيارفة ـ كما ذكرنا في القسم (ب) ـ خاضعون لمراقبة المصرف الوطني بموجب قانون مراقبة المصارف لسنة ١٩٥٠ . وأهم احكام هذا القانون تهدف الى حماية الودائع عن طريق المحافظة على سيولة كافية واقتدار كاف على ايفاء الديون .

ان المصارف التجارية العاملة في العراق قد اتبعت على العموم حتى الآن سياسة منطوية على الحذر ، فامتنعت عن الدخول في عمال ترتب عليها مخاطر للمودعين . ولقد كان ذلك ذا فائدة كبيرة للبلاد . ومع هذا فقد يتسنى فتح مصارف جديدة كلما ازداد النشاط الاقتصادي بنتيجة مشاريع مجلس الاعمار ، الامر الذي ينبغي الترحيب به ، ولكن يجب ن يدرك ان المصارف التي ستؤسس قد لا تكون جميعها حذرة كالمصارف الحالية . ومن ثم فقد نزداد في المستقبل ضرورة مراقبة المصارف بل والتفكير في تقوية القانون في بعض النقاط . واذا رئي ذلك ضروريا فقد تشعر المصارف الحالية بانه جزاء غير عادل على السياسة الحكيمة التي اتبعتها خلال عشرات السنين . غير انه يجب الا يغيب عن البال ان القانون يطبق حتما على جميع المصارف على حد سواء ، وان من مصلحة المصارف ذاتها ان تمنع اي مصرف من افساد الثقة الحالية المتزايدة في النظام المصرفي في العراق .

واذن فقد يكون من المناسب ان نبدي بعض الملاحظات على بعض الاحكام الهامة الواردة في القانون الحالي .

ان العبارات المستعملة في القانون قد عرفت في المادة الاولى منه . ومع ان هذه التعاريف واضحة على وجه العموم فربما كان من المناسب تعريف « الموجود النقدي » تعريفا اكثر دقة اذ ينبغي الآن ان يستنتج من مواد اخرى (وخاصة المادة ٩) انه يشمل ايضا الودائع

المودعة لدى المصرف الوطني ٠

ولقد ذكر صراحة في المادة (٢) ان مجموع الودائع المودعة لدى مصرف لا يشمل ودائع الدوائر الحكومية وشبه الحكومية ٠ ولهذا نتائج هامة بالنسبة للاحكام الواردة في الاقسام الاخرى من القانون ، كما سوضح ادناه ٠

ان المواد ٣ ـ ٥ تتضمن الشروط الواجب توافرها في المصارف والصيارفة فيما يتعلق برأس المال والقضايا المتصلة بذلك ٠ وكما سبق وذكرنا ان رأس مال المصرف المدفوع في العراق يجب ان لا يقل عن ٢٥٠ر٠٠٠ دينار٠ اما فيما يتعلق بالصيارفة فان الحد الادنى لرأس المال المدفوع يتراوح بين (١٢ر٠٠٠) دينار في بغداد و (٣ر٠٠٠) في خارج المدن الرئيسيه الثلاث ٠ ومع ذلك لم توضح تماما الكيفية التي يقدر بها رأس مال الصيرفي في حالة تعاطيه اعمالا اخرى ٠ وفي هذه الحالة يبدو من الصعب رسم خط اصطناعي بين اعماله كصيرفي واعماله كتاجر مثلا ٠ وهذا الامر يصبح مهما على الاخص بالنسبة للفقرة (٣) من المادة (٧) التي تنص على انه لا يجوز لصيرفي ان يخفض رأسماله المدفوع في العراق الا بموافقة المصرف الوطني ٠ وهذا النص يشير بوضوح الى ضرورة تعريف عبارة « رأس المال المدفوع » تعريفا دقيقا ٠ والشيء المطلوب حقا في هذا السبيل هو ادخال نص فيما يتعلق بالاقتدار على ايفاء الديون ، يخول المصرف الوطني ان يأمر الصيرفي بايقاف اعماله الصيرفية اذا انخفض مجموع موجوداته مطروحا منها مطلوباته (باستثناء « رأس المال المدفوع ») الى مستوى اوطأ من حد معين ٠

وفي الحق ينبغي تطبيق نص مماثل على المصارف فالفقرة (٥) من المادة (٦) تنص على انه لا يجوز لاي مصرف ان يخفض رأس ماله

المدوع في العراق الا بموافقة المصرف الوطني. والظاهر ان هذا النص قد ادخل ايضا لغرض تأمين الاقتدار على ايفاء الديون ، ولكن قد يفكر في توسيع وايضاح النص قليلا ، اذ يمكن ان يبين بصراحة انه اذا اصبح مجموع الموجودات مطروحا منهـا المطلوبات (باستثناء رأس المال الذي يملكه المصرف) اقل من رأس المال السهمي (كضرورة اعتبار جزء من رأس المال السهمي هالكا) فينبغي عندئذ ان يجهز رأس مال جديد . وقد يكون من المناسب في هـذا الصدد تعيين حد لاستثمارات المصرف في اسهمه هو او حتى في اسهم المصارف الاخرى . فرأس المال السهمي من وجهـة نظر المودعين . ينبغي ان يعتبر حاجزا واقيا ، بحيث اذا تكبد المصرف اية خسائر فيجب ان تغطى هـذه الخسائر ، جزئيا على الاقل ، برأس المال السهمي قبل التجاوز على الودائع ، ومن ثم فان من المهم لتحقيق الاقتدار على ايفاء الديون تأمين توفر رأس المال السهمي . والواضح ان الامر ليس كذلك اذا كان المصرف قد استثمر امواله في اسهمه . وبالاضافة الى ذلك فقد تتسنى مجانبة النص على تحديد المقدار الذي يجوز للمصرف حيازته من اسهمه اذا اشترت المصارف اسهم بعضها البعض . وهـذا هو السبب الذي قد يجعل من الضروري ايضا تحديد المبالغ التي يجوز استثمارهـا في اسهم المصارف الاخرى . وكذلك ينبغي ان يفيد حق المصارف في منح القروض لقاء اسهمها الخاصة (او اسهم المصارف الاخرى) تقييدا شديدا .

ويضاف الى الملاحظات التي سبق وابديناها حول المادة (٧) ان هذه المادة تخول المصرف الوطني ان يطلب من الصيارفة جميع المعلومات التفصيلية مع مراعاة المادة (٢١) ، في حين ان القانون لا يتضمن مثل هـذا النص فيما يتعلق بالمصارف . ومع ان المادة (٢١) تخول المصرف الوطني صلاحيات خاصة في هـذا الصدد ، فقد يكون من الضروري معاملة المصارف والصيارفة على قدم المساواة .

ان الغرض من المادة (٨) هو تأمين الاقتدار على ايفاء الديون اذ تنص هذه المادة على انه لا يحق للمصرف قبول الودائع الجارية والثابتة بمبالغ يتجاوز مجموعها ستة عشر ضعفا لمجموع رأس المال والمبالغ الاحتياطية المدفوعة والموجودة في العراق . اما فيما يتعلق بالصيرفي فان النسبة هي سبعة اضعاف . بيد ان ودائع الدوائر الحكومية وشبه الحكومية قد استثنيت بموجب تعريف « الودائع » الوارد في الفقرة (٢) من المادة (٢) .

وتعين المادة نفسها الاجراءات الواجب اتخاذها اذا زادت الودائع عن النسبتين المذكورتين اذ تنص المادة على انه في هذه الحالة يجب على المصرف او الصيرفي ايداع الزيادة لدى المصرف الوطني او زيادة رأس المال الى النسبتين المذكورتين اعلاه .

وتصف المادة (٩) طرق استثمار الودائع اي الطرق التي يجب ان تحتفظ بها المصارف بمقابل للودائع الجارية والثابتة المودعة لديها.

فالمصارف ملزمة بان تملك في العراق مقابلا لمجموع ودائعها الجارية والثابتة بنسبة لا تقل عن (٥٠) بالمائة (الفقرة (٢) من المادة ٩) ويجوز لها ان تستثمر في الخارج ما لا يزيد عن (٥٠) بالمائة من مجموع الودائع الجارية والثابتة (الفقرة (٣) من المادة ٩) . ولكننا نرى انه كان من الارجح النص بصراحة على غطاء بنسبة (١٠٠) بالمائة ، ثم بيان الطرق المختلفة لتغطية الودائع فان المادة بشكلها الحالي لا تؤمن وصول الغطاء الى (١٠٠) بالمائة .

وكذلك تعين الفقرتان (٢) و (٣) من المادة (٩) انواع الاستثمارات المسموح بها من اسهم وسندات وحوالات خزينة الخ . اما الاستثمارات التي تجري في الخارج فقد قصرت على « سندات وحوالات وودائع وديون تجارية وحكومية » على شرط ان تكون مصرحة بعملة قابلة للتحويل

الى العملة العراقية (الفقرة (٢) من المادة ٩) . ومع ذلك يصعب ، على هذا الاساس ، فهم المادة (١٢) التي تنص على انه « لا يجوز لاي مصرف ان يستثمر اي جزء من موجوداته في اسهم او سندات صناعية او زراعية او عقارية عائدة لحكومات اجنبية او شركات مؤسسة خارج العراق او لاشخاص غير مقيمين فيه » . ويبدو من المناسب ان تصاغ هذه المادة من جديد وان توضح بصورة من الصور .

ويجب ان تودع المصارف لدى المصرف الوطني ودائع بنسبة لا تقل عن (١٥) بالمائة من مجموع ودائعها الجارية والثابتة (الفقرة (١) من المادة ٩) ويبدو ان هذه الودائع ايضا لا تشمل ودائع الحكومة . ويجوز ان يودع ثلث هذه النسبة بالسندات الحكومية العراقية او حوالات الخزينة العراقية . وتنص الفقرة (٤) من المادة (٩) على انه يجوز للمصرف الوطني عندما يرى من المصلحة العامة ان يخفض النسبة المذكورة الى (١٠) بالمائة وتنص المادة (١٠) على انه يجب ان يملك الصيارفة مقابلا للودائع في العراق على ان يودع (٥) بالمائة منه لدى المصرف الوطني ويجوز ان يودع نصف هذه النسبة بسندات الحكومة العراقية او حوالات الخزينة العراقية ، ويجوز للمصرف الوطني ان يخفض هذه النسبة الى (٥) بالمائة . ويصعب معرفة السبب الذي دعا الى معاملة المصارف والصيارفة معاملة مختلفة في هذا الشأن الاخير .

ويبدو من ناحية السياسة النقدية ان هناك اسبابا وجيهة جدا لتقوية الفقرتين (١) و (٤) من المادة (٩) (والمادة المماثلة المتعلقة بالصيارفة) وذلك بجعلهما اكثر مرونة عن طريق زيادة النسب الواردة في الفقرة (٤) من المادة (٩) . وقد يكون من المناسب ايضا ان يسمح بدفع فائدة عن الودائع لدى المصرف الوطني ، كما سنبين في الفصل (١٢) .

ان الفقرة (١) من المادة (٩) بشكلها الحالي تفيد في الغالب لغرض

تأمين الاقتدار على ايفاء الديون . واذا اريد ان يستخدم النوع المذكور من الاستثمارات كاحتياطي سائل فيجب ايضا ان تتمم الاحكام بنص يسمح للمصارف والصيارفة بالسحب على هذا الاحتياطي عند الحاجة .

ولا تتناول هذه الفقرة الحالة التي يقبل فيها المصرف (او الصيرفي) ودائع يتجاوز مجموعها (١٦) ضعفا (او (٧) اضعاف) لرأس المال ويكون ملزما بمراعاة المادة (٨) وايداع كل الزيادة لدى المصرف الوطني . ولاستبعاد كل شك فانه من الممكن ان تنص هذه الفقرة بصراحة على وجوب مراعاة الشرط الوارد فيها بصورة مستقلة عن الفقرة (٣) من المادة (٨) . فاذا قبل المصرف ودائع يتجاوز مجموعها (١٦) ضعفا لمجموع رأس المال والمبالغ الاحتياطية وجب عليه ان يودع الزيادة لدى المصرف الوطني بالاضافة الى الودائع المودعة لدى المصرف الوطني سابقا . وما لم ينص على ذلك بصراحة في القانون فقد يحسب المصرف جزءا من « الودائع الاعتيادية البالغة ١٥ بالمائة » كودائع لدى المصرف الوطني عن المبلغ الزائد عن (١٦) ضعفا لرأس المال .

ولنضرب مثلا قد يوضح هذه النقطة . اذا سمحنا لمصرف له رأس مال يبلغ (٢٥٠٫٠٠٠) دينار بان يقبل ودائع يبلغ مجموعها (١٦) ضعفا لرأس المال ، اي (٤) ملايين دينار ، فان (١٥) بالمائة من هذه الودائع ، اي (٦٠٠٫٠٠٠) دينار ، يودع لدى المصرف الوطني بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩) . واذا سمحنا للودائع لدى المصرف المختص بان تزداد بمقدار (١٠٠٫٠٠٠) دينار فان الفقرة (٣) من المادة (٨) تحتم ايداع كامل هذه الزيادة لدى المصرف الوطني . غير ان المصرف يشير الى الودائع البالغة (٦٠٠٫٠٠٠) والتي سبق واودعت ، وبالتالي ـ لمراعاة احكام الفقرة (١) من المادة (٩) ـ يزيد ودائعه لدى المصرف الوطني

بمقدار (١٥،٠٠٠) دينار فقط . ولما كان من الواضح ان الفكرة هي وجوب ايداع المبلغ (١٠٠،٠٠٠) بتمامه لدى المصرف الوطني علاوة على الودائع السابقة فقد يكون من الافضل النص بصراحة على وجوب مراعاة احكام الفقرة (٣) من المادة (٨) بصورة مستقلة عن الفقرة (١) من المادة (٩) .

ان الفقرة (١) من المادة (١٤) تحدد المبلغ الذي يجوز للمصرف او الصيرفي تسليفه لعميل واحد . والحد الاقصى للسلفة هو (٢٠) بالمائة من رأس مال المصرف او الصيرفي بضمنه الاموال الاحتياطية . وهذا النص الذي يمكننا ان نجده بصيغ مختلفة في قوانين مراقبة المصارف لاقطار كثيرة يحاول ان يحدد اعتماد المصرف على عميل واحد ـ قارن ايضا الفقرتين (١) و (٢) من المادة (٨) ـ والفكرة التي تكمن وراء هذا النص هي انه اذا تورط اي مصرف في اعمال تنطوي على المجازفة نتيجة لقيامه بمنح سلفات كبيرة فان حصول خسارة ما للمستلف في باديء الامر قد يستتبع بسهولة منحه سلفات اخرى . وبهذه الطريقة قد يرسل المصرف ـ او الصيرفي ـ نقدا جيدا وراء « النقد الرديء » وبالتالي فانه يركز مجازفاته الى حد مقلق ، في حين ان التسليف اذا كان اقل تركيزا كان من الممكن تفادي هذا الوضع . وهذا هو الاساس الذي تقوم عليه الفقرة (١) من المادة (١٤) .

ويمكن القول بان نسبة كالتي اشرنا اليها آنفا يجب ان ترتبط بالودائع لا برأس مال المصرف او الصيرفي ، ومع ذلك يبدو النص الحالي سليما تماما . ولايضاح ذلك يستطيع المرء ان يتصور حالة يشتغل فيها مصرف ما برأس مال سهمي قدره (٢٥٠،٠٠٠) دينار ، اي الحد الادنى المطلوب ، ولنفرض ايضا ان المصرف المختص قد استلم الحد الاقصى للودائع اي (١٦) ضعفا لرأسماله او (٤) ملايين دينار . ومن

هذه الودائع لابد من ايداع (١٥) بالمائة او (٦٠٠ر٠٠٠) دينار كاحتياطي لدى المصرف الوطني مما يترك مبلغا قدره (٤٠٠ر٠٠٠ر٣) دينار مضافا اليه رأس المال السهمي ، اي (٦٥٠ر٠٠٠ر٣) دينار ، للتسليف . ونظرا لعدم امكان زيادة اية سلفة على (٢٠) بالمائة من رأس المال اي (٥٠ر٠٠٠) دينار فان معنى ذلك انه يجب على المصرف ان يوزع السلفات على (٧٣) عميلا على الاقل . ولو لم يكن المصرف قد استلم اية ودائع لوجب عليه ان يوزع السلفات على (٥) عملاء على الاقل . ويلاحظ بسهولة انه كلما ارتفعت الودائع ازداد عدد العملاء الذين توزع عليهم السلفات ، وهذا بعينه هو المطلوب حقا . ولذلك فان النص الحالي يحقق الغرض الذي يرمي اليه . هذا الى ان الفقرة (١) من المادة (١٤) تسمح بزيادة النسبة المذكورة بموافقة المصرف الوطني في كل حالة خاصة او (الى ٤٠ بالمائة) اذا كانت هذه الزيادة موثقة بضمانات من نوع معين .

وتنص المادة (١٤) ايضا على انه « لا يجوز للمصرف او الصيرفي ان يقرض اعضاء مجلس ادارته او يخصص اعتمادا لهم او يجري اية معاملة لهم تكون مسؤوليات مالية على المصرف او الصيرفي الا بنسبة ما لهم من سهام في المصرف » . وهذا النص يفتح من جديد المسألة التي سبق وعرضنا لها ، وهي افضلية منع المصرف من حيازة اسهمه او منح القروض لقائها ، او على الاقل تحديد ذلك . وقد سبق وناقشنا هذا الموضوع عند التعليق على الفقرة (٥) من المادة (٦) .

وقد ضمنت المادة (١٦) اقتدار المصرف او الصيرفي على ايفاء الديون ضمانا اضافيا اذ نصت هذه المادة على وجوب تخصيص ما لا يقل عن (١٠) بالمائة من الارباح الصافية للاحتياطي حتى يبلغ المبلغ الاحتياطي المتراكم على هذه الصورة (٥٠) بالمائة من رأس المال المدفوع .

وتتضمن المواد ١٧ ـ ٢٣ قواعد مراقبة المصارف ، والنقطتان

الرئيستان هما (١) ان يرسل المصرف او الصيرفي موازنة سنوية ونصف سنوية مع جدول حسابات بالارباح والخسائر الى المصرف الوطني (المواد ١٧ ـ ٢٠) على ان تعين فقرات هذه الموازنات والحسابات حسب قرار المصرف الوطني و (٢) ان المصرف الوطني مخول بمراقبة اعمال المصرف والصيارفة . وان كانت هذه المراقبة محدودة نظرا الى عدم جواز الاطلاع على اسماء زبائن المصرف او الصيرفي والاعتمادات المخصصة لكل منهم (المادتان ٢١ و٢٢) .

يبدو من نصوص القانون ان المراقبة المباشرة الاخيرة تعتبر امرا استثنائيا . والنتيجة التي تترتب على ذلك هي ان المصرف الوطني لا ينفذ هذه المراقبة الا اذا خشي ان الودائع قد تعرضت للخطر بصورة من الصور . وهذه طريقة غير سديدة لتنفيذ المراقبة ، ولا شك ان النتيجة التي ستترتب عليها هي انه كلما فر المصرف الوطني القيام بالمراقبة شك الجمهور ـ ومن الصواب ان يشك ـ في امانة المصرف او الصيرفي المختص وسارع الى سحب ودائعه . وبذلك قد يزيد المصرف الوطني وضع المصرف او الصيرفي حراجة .

ومن ناحية اخرى يجب ان يكون للمصرف الوطني الحق في مراقبة المصارف مباشرة ، ويبدو ان الحل لهذه المعضلة هو القيام بمراقبة دورية . واذا اصبح من الامور الاعتيادية ان يراقب المصرف الوطني جميع المصارف مرة او مرتين في السنة ، وان يقوم بمراقبة اضافية من حين لاخر ، فلا يكون هناك اي داع لفزع اصحاب الودائع وتصبح المراقبة اجراء « اعتياديا » . وبالاضافة الى ذلك يتمكن المصرف الوطني من تتبع سياسة المصارف والصيارفة عن كثب ، وبالتالي سيتمكن من اعطاء المشورة او التعليمات في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع اخطاء هامة في سياستهم .

كذلك يلاحظ انه ما دام المراقب لا يستطيع الاطلاع على حسابات الزبائن فلا بد من ان تكون المراقبة محدودة جدا · وفي الحق ان كل ما يستطيع المراقب التحقق منه هو ما اذا كانت الاحكام الشكلية في القانون قد روعيت ، اذ انه لن يتمكن من القيام بتحليل وصفي لسياسة المصرف المختص · ومن ناحية اخرى لا بد من التسليم بانه لا يمكن القيام بمراقبة اكثر تفصيلا قبل ان يصبح تحت تصرف المصرف الوطني عدد من المحاسبين القانونيين القديرين والمدربين ولعل أهم من اي شيء اخر ان يكون هؤلاء الناس ممن يوثق بهم اذا انهم سيطلعون في حالة توسيع المراقبة على تفاصيل تعتبرها المصارف سرية للغاية · ولهذا فقد يكون من الحكمة عدم الاقدام على توسيع المراقبة الا بعد ان يكون لدى المصرف الوطني اشخاص قديرون ويعتمد عليهم · ومن المهم ان يحوز المراقب لا على ثقة المصرف الوطني فحسب بل على ثقة المصارف الخاصة والصيارفة ايضا ·

الجدول (٥)

الموازنات الموحدة للمصارف التجارية في العراق

الماجـــودات :	بمـــلايين الدنانيـــــر				النسبة الى مجمـوع الموجـــودات			
	٢-٢٨ ١٩٥٠	١٢-٣٠ ١٩٥٠	١٢-٣١ ١٩٥١	١٢-٣١ ١٩٥٢	٢-٢٨ ١٩٥٠	١٢-٣١ ١٩٥٠	١٢-٣١ ١٩٥١	١٢-٣١ ١٩٥٢
١ ـ النقـــود :								
أ ـ الارواق النقدية والمسكوكات	٣ر٢٦	٤ر٦	٥ر٠	٤ر١	١١ر٥	١٣ر٧	١٢ر٣	٩ر٠
ب ـ الارصدة الدائنة لدى الفروع في العراق	١ر١	٢ر١	١ر٩	١ر٩	٣ر٩	٦ر٢	٤ر٧	٤ر٢
ج ـ الارصدة المدينة لدى المصارف المجازة	٧ر٠	١ر٢	٠ر٩	٠ر٧	٢ر٥	٣ر٦	٢ر٢	١ر٥
٢ ـ الودائع لدى المصرف الوطني :								
أ ـ الحساب الجاري	٢ر٨	٥ر٠	٢ر٨	٥ر٤	١٠ر٠	١٤ر٨	٦ر٩	١١ر٩
ب ـ حوالات الخزينة العراقية	ـ	٤ر٠	ـ	ـ	ـ	١ر٢	ـ	ـ
٨ ـ سندات الحكومة العراقية	٥ر٠	٨ر٠	١ر٢	٨ر٠	١ر٨	٢ر٤	٣ر٠	١ر٨
٣ ـ القروض الحكومية :								
أ ـ حوالات الخزينة العراقية	٥ر٠	٧ر٠	٣ر٠	ـ	١ر٨	٢ر١	٧ر٠	ـ
ب ـ سندات الحكومة العراقية	١ر٣	١ر٦	١ر٦	٦ر٠	٤ر٧	٤ر٧	٣ر٩	١ر٣
ج ـ قروض اخرى للحكومة العراقية والدوائر شبه الحكومية	٨ر٠	ـ	٧ر٠	١ر٠	٢ر٩	ـ	١ر٧	٢ر٢
٤ ـ القروض والسلفات لغير الحكومة :								
أ ـ الحوالات المخصومة	٨ر٠	٧ر٠	١ر٦	١ر٨	٢ر٩	٢ر١	٣ر٩	٣ر٩
ب ـ السلفات المضمونة	٨ر٢	١ر٣	٦ر٤	٥ر٢	١٠ر٠	٩ر٢	١٥ر٨	١١ر٤
ج ـ السلفات غير المضمونة	١ر٥	٢ر٢	٣ر٣	٣ر٨	٥ر٤	٦ر٥	٨ر١	٨ر٣
٥ ـ الودائع والاستثمارات في الخارج	١٠ر٩	١٠ر٤	١٤ر٣	١٩ر٥	٣٩ر١	٣٠ر٩	٣٥ر٥	٤١ر٧
٦ ـ مدينون متفرقون وموجودات اخرى	٠ر٦	٠ر٦	١ر٠	٠ر٥	٢ر٢	١ر٨	٠ر٢	١ر١
٧ ـ اموال غير منقولة واثاث الخ	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٩	١ر٥	١ر٢	١ر٢	٢ر٠
مجموع الموجودات	٢٧ر٩	٣٣ر٧	٤٠ر٦	٤٥ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر ـ معلومات غير منشـــورة جهزها المصرف الوطني ٠ ان الارقام الفردية لا تضيف شيئا الى المجاميع بسبب التدوير ٠

الجدول (٦)

الموازنات الموحدة للمصارف التجارية في العراق

المطلوبات :	بمـــلايين الدنانيـــــر				النسبة الى مجمـوع المطلوبات			
	٢-٢٨ ١٩٥٠	١٢-٣١ ١٩٥٠	١٢-٣١ ١٩٥١	١٢-٣١ ١٩٥٢	٢-٢٨ ١٩٥٠	١٢-٣١ ١٩٥٠	١٢-٣١ ١٩٥١	١٢-٣١ ١٩٥٢
١ ـ رأس المال المدفوع	١ر٦	١ر٨	١ر٨	١ر٨	٥ر٧	٥ر٣	٤ر٤	٣ر٩
٢ ـ أ ـ المبالغ الاحتياطية	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٩	١ر١	١ر٥	١ر٥	٢ر٠
ب ـ التخصيصات والارباح	٠ر٠	١ر٠	٠ر٢	٠ر٣	ـ	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٧
٣ ـ رصيد حساب الارباح والخسائر	١ر٠	١ر٠	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٩
٤ ـ الارصدة المدينة لدى الفروع في العراق	١ر٢	٢ر٣	٢ر١	٢ر١	٤ر٣	٦ر٨	٥ر٢	٤ر٦
٥ ـ الارصدة المدينة لدى المصارف في العراق	٠ر٨	١ر٢	٠ر٩	٠ر٨	٢ر٩	٣ر٦	٢ر٢	١ر٨
٦ ـ ودائع الحكومة العراقية والدوائر شبه الرسمية والبلديات الخ	٤ر٥	٢ر٦	١٠ر٥	١٥ر٦	١٩ر٤	١٨ر٤	٢٥ر٩	٣٤ر٢
٧ ـ الودائع لقاء الاجتماعات والكفالات	٢ر٨	٤ر٦	٧ر١	٦ر٣	١٠ر٠	١٣ر٧	١٧ر٥	١٣ر٨
٨ ـ أ ـ الودائع الجارية	١٣ر٨	١٤ر٨	١٣ر٣	١٣ر٤	٤٩ر٥	٤٣ر٩	٣٢ر٨	٢٩ر٤
ب ـ ودائع التوفير			١ر٥	١ر٥			٣ر٧	٣ر٣
ج ـ الودائع الثابتة	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٩	٠ر٨	٢ر٩	٢ر١	٢ر٢	١ر٨
٩ ـ الارصدة المدينة في الخارج	١ر٠	ـ	٠ر٣	١ر٠	٠ر٤	ـ	٠ر٧	٠ر٢
١٠ ـ المطلوبات الاخرى	١ر٠	١ر٣	١ر٣	١ر٦	٣ر٦	٣ر٩	٣ر٢	٣ر٥
مجموع المطلوبات	٢٧ر٩	٣٣ر٧	٤٠ر٦	٤٥ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر ـ معلومات غير منشـورة جهزها المصرف الوطني ٠ ان الارقام الفردية لا تضيف شيئا الى المجاميع بسبب التدوير ٠

اما في جهة المطلوبات من الموازنة فان الودائع الخاصة في الحساب الجاري تظهر بمبلـــغ (١٣ر٤) مليون دينار . واذا ما قورن هذا الرقم المتواضـع بقيمة الاوراق النقـــدية المتداولة البالغة (٣٤) مليون دينار تأيد الانطباع بان اسـتعمال الصكوك لم ينتشر حتى الان انتشارا واسـعا في العراق . اما ودائع التوفير والودائع الثابتـــة فانها في مستوى اوطأ بكثير اذ تبلغ الاولى (٠٠٠ر٥٠٠ر١) دينار والثانية (٠٠٠ر٨٠٠) دينار .

وقد ارتفع مجموع الارصدة ارتفاعا كبيرا جدا خلال المدة المشمولة بالجدولين ـ اي من (٢٨) الى (٤٦) مليون دينار ، وفي جهة المطلوبات يرجع ذلك على الاكثار الى ارتفاع ودائع الحكومية بمقدار (١٠) ملايين دينار ، مع بقاء الودائع الخاصـــة ثابتة تقريبا (١) وارتفاع الودائع لقاء لاعتمادات والكفالات بمقدار (٥ر٣) ملايين دينار . اما في جهة الموجودات من الموازنة فقد ازدادت الموجودات الاجنبية بمقدار (٨) ملايين دينار كما ازدادت اهمية القروض لغير الحكومية بينما هبطت القروض الحكومية . ولقد سبق وبينا ان ودائع المصارف التجارية لدى المصرف الوطني قد اظهرت تقلبات كبيرة (راجع القسم (أ) ١٢) . ولكن ينبغي النظر الى هذه التقلبات مقترنة بالتقلبات التي حصلت في الوقت نفسه في الاوراق النقدية والمسكوكات الموجودة لـــدى المصارف ، واذا فعلنا ذلك نجد ان المبلغين المطلقين لهاتين الفقرتين قـــد تغيرا عكسيا بحيث ان الذي تغير ـ جزئيا على الاقل ـ هو تكوين الموجودات النقدية .

---

(١) مع ذلك فقد جاء في الاحصائيات المالية الدولية ان الودائع الخاصة زادت زيادة كبيرة خلال سنة ١٩٥٣ اي الى ١٩ مليون دينار (ودائع جارية وتوفير وثابتة) .

اما التغييرات الاخرى المذكورة فانها تعكس اولا وقبل كل شيء ايرادات الحكومة المتزايدة من النفط والتي كانت السبب في ارتفاع الودائع والاستثمارات في الخارج وودائع الحكومة وهبوط القروض الحكومية وشبه الحكومية ٠

٦ ـ ان عدد وراس مال الصيارفة المجازين في الوقت الحاضر قليلان بحيث لا يسمحان لهم بان يلعبوا دورا هاما على وجه العموم ٠ ففي نهاية سنة ١٩٥١ بلغ عددهم ثمانية مع (١٢) وكالة محلية (١) ، وفي نهاية سنة ١٩٥٢ بلغ مجموع روؤس اموالهم المدفوعة (١١٢ر٠٠٠) دينار فقط وبلغ مجموع موجوداتهم (٦٠٠ر٠٠٠) دينار بينما بلغ مجموع روؤس اموال المصارف (١ر٨) مليون دينار ومجموع موجوداتها (٦٢ر٩) مليون دينار ٠ وبقدر ما يكون هؤلاء الصيارفة على استعداد للقيام باعمال اكثر مجازفة من اعمال المصارف فقد يساهمون على قلتهم في ترقية اقتصاديات البلاد ولو بمقياس صغير ، ولعل نفس القول ينطبق على الصيارفة غير المجازين ٠

يبين الجدول التالي الموازنة الموحدة للصيارفة المجازين كما كانت في نهاية سنة ١٩٥٢

---

(١) يبدو من الجدول (٤) ان العدد قد هبط في السنتين الاخيرتين ٠

الجدول (٧) ـ الموازنة الموحدة للصيارفة المجازين ـ بالآف الدنانير

الموجـــودات		المطلوبات	
لاوراق النقدية والمسكوكات بالعملة العراقية	١٢٤	رأس المال المدفوع	١١٢
الارصـدة الدائنة لدى المصارف المجازة	٥٤	المبالغ الاحتياطية والتخصيصات	٣
الارصـدة الدائنة لدى الصيارفة المجازين	١٩	رصـيد حسابات الارباح والخسائر	٦
الودائع لدى المصرف الوطني :		الارصـدة المدينة لدى الصيارفة المجازين (أ)	٣٧
(أ) الحسابات الجارية	٢٤	الارصـدة المدينة لدى الصيارفة المجازين (ب)	٦
(ب) سـندات الحكومة العراقية	٣	الودائع الجارية	٤٤٦
الحوالات المخصومة	١٦٩	المطلوبات الاخرى	ـ
السلفات المضمونة	٥٠		
السلفات غير المضمونة	١٤٠		
الموجودات الاخرى	١٧		
	٦٠٠		٦٠٠

المصدر ـ معلومات غير منشورة جهزها المصرف الوطني .

٧ ـ في سنة ١٩٣٦ صدر قانون حدد سعر الفائدة بنسبة (٧) بالمائة ، وقد عقدت المصارف التجارية اتفاقات فيما بينها حول اسعار الفائدة المستوفاة عن السلفات ، وفي اواخر سنة ١٩٥٣ كان الحد الادنى لهذه الاسعار (في بغداد) كما يلي :ـ

سعر الخصم عن الحوالات (عادة لمدة ٣ اشهر) ٤ ١/٢ بالمائة
سعر الفائدة عن السلفات والمسحوبات المكشوفة المضمونة ٤ بالمائة
سعر الفائدة عن السلفات والمسحوبات المكشوفة غير المضمونة ٥ بالمائة

ان اسعار الفائدة عن حسابات الودائع تقل كثيرا عن هذه الاسعار الامر الذي يترك للمصارف ربحا كبيرا . اما الحسابات الجارية فلا تدفع عنها عادة اية فائدة ، وتدفع المصارف عادة فائدة بنسبة (١ ١/٢ـ٢) بالمائة عن الحسابات الثابتة ـ اي الحسابات التي لا يمكن السحب عليها الا بعد انذار مدته ستة اشهر . واخيرا فان حسابات التوفير ـ التي يراد بها اجتذاب توفيرات الاشخاص الذين لا يتعاطون الاعمال التجارية ـ تكسب فائدة تتراوح بين (١ ١/٤) بالمائة و (٢) بالمائة على اول ١٠٠ ـ ٥٠٠ دينار ، ولكن لا تدفع اية فائدة عن المبالغ الزائدة . وتنطبق نفس الحدود تقريبا على الودائع في صناديق توفير البريد التي تدفع عنها فائدة بنسبة (٣) بالمائة . ويبدو من المناسب ان تعامل ودائع التوفير معاملة افضل فيما يتعلق باسعار الفائدة وحجم الحسابات ، بغية تشجيع الناس على اخراج المخزونات النقدية وربما ايضا حثهم على التوفير الاختياري .

واما في السوق الحرة فتستوفي عن القروض والسلفات اسعار (غير قانونية) اعلى بكثير ، وقد تبلغ هذه الاسعار ١٢ ـ ١٥ بالمائة .

جـ ـ المصارف الحكومية الاخرى

١ ـ لقد بينا في الفصل المتقدم بان اعمال المصرف التجارية ومصرف الرافدين تقتصر على منح الاعتمادات لتجاري الجملة والمفرد ، اي ان هذه المؤسسات تتعاطى الائتمان القصير الاجل فقط . اما الاعتمادات المتوسطة او الطويلة الأجل فان المؤسسات الوحيدة المتوفرة للقيام بها لحد الآن هي المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري ، وهذه المصارف الثلاثة حكومية .

٢ ـ اسس مصرف زراعي صناعي في سنة ١٩٣٦ ، وقد فصل هذا المصرف في سنة ١٩٤٠ الى المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، بيد ان القانون الذي نص على هذا الفصل لم ينفذ الا في ربيع سنة ١٩٤٦.

ان غاية المصرف الزراعي « معاونة الزراع وانهاض الزراعة وتحسينها » (القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠) ويعين القانون اعمال المصرف بصورة واسعة جدا اذ انه علاوة على منح القروض يبيع الآلات الزراعية والماشية والاسمدة والبذور باقساط ويتوسط في بيع المحصولات الزراعية ويؤسس ويدير محلات لتنقيح الحبوب ويؤجر الالات الزراعية ويساعد على تأليف جمعيات تعاونية الخ ...

ولقد كانت ولا تزال هناك حاجة واضحة الى كل هذه الفعاليات . ولا شك ان في وسع المصرف الزراعي ان يلعب دورا هاما في انهاض وتحسين الزراعة في العراق ، بيد ان ما انجزه المصرف حتى الان ليس كثيرا جدا . ولقد كان السبب في ذلك قلة الموارد ، ولكن يبدو ايضا انه يرجع بعض الشيء الى قلة المبادأة وعدم كفاية الفهم الاجتماعي الرحب لدى ادارة المصرف .

ان رأس المال الاسمي للمصرف قد حدد بمبلغ مليوني دينار دفعت الحكومة منه مليون دينار ، وفي سنة ١٩٥٣ زيد رأس المال المدفوع الى (١٫٦) مليون دينار . وبالاضافة الى ذلك حصل المصرف على قروض من المصرف الوطني ، كما انه مخول بقبول الودائع الجارية ، غير ان هذه الودائع لم تبلغ حتى الآن رقما كبيرا .

ولقد اقتصر المصرف الى الآن على منح القروض المتوسطة الاجل في الغالب ، اذ ان الحد الاقصى للاعتمادات الممنوحة يبلغ (٣٠٠٠) دينار لكل مستلف وحدها الادنى (٣٠) دينارا . ومع ان المعدل قد تقلب بعض التقلب الا انه قد مال الى الارتفاع ، ولعله يبلغ اليوم نحو (١٠٠٠) دينار . وهذا يعني ان عدد الزراع المدينين للمصرف في الوقت الحاضر يتراوح بين ١٠٠٠ او ٢٠٠٠ مزارع ، ولا تتوفر اية معلومات عن عدد وحدات الانتاج في الزراعة ، ولكنا نستطيع ان نقول ان منح الاعتمادات لنحو ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ مزارع معناه ان المصرف الزراعي لم يتمكن من الوصول الى غالبية الزراع الذين هم في حاجة ماسة الى الائتمان . ومع ذلك يجدر بنا ان نذكر ان ضآلة ما انجزه المصرف قد ترجع بعض الشيء الى ان اية محاولة لتوسيع الائتمان الزراعي ستصطدم بالصعوبات ما دام المسح التفصيلي (الكادسترو) لم يتم . وفضلا عن ذلك يبدو ان المصرف الزراعي قد اقتصر في الاكثر على منح القروض لكبار الملاك . وهذه السياسة قد نجمت ـ الى حد ما ـ عن الشروط الثقيلة جدا المتعلقة بالضمان المطلوب للقروض ، اذ ان مقدار ما يسلف قد حدد بنسبة (٦٠ ـ ٧٠) بالمائة من افضل الضمانات المقدمة ـ ذهب وفضة وسندات واسهم وحاصلات زراعية الخ (المواد ١٠ الى ١٣ من نظام المصرف الزراعي رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠) .

ان الائتمان الزراعي ضروري لشراء الاراضي وتحسين الابنية

ولمشاريع الري الصغرى الخ .. وقد يكون كذلك ضروريا لشراء البذور وغيرها . وفي حين ان الطلب الثاني هو عـــادة لقروض قصيرة الاجل فالواضـح ان الاول يعني ائتمانا طويل الاجل ، ومن تم فان مدة تسديد تبلغ عشر سـنوات مثلا لهذه المشاريع قد تكون قصيرة جدا ، بيد ان هذه هي اقصى مدة يسمح بها .. والظاهر ان مدة التسديد في جميع الحالات تقريبا اقصر بكثير من المدة المذكورة اذ تتراوح عادة بين اربع وخمس سـنوات فقط . وهـــذه المدة القصيرة نسبيا قد تفسر الى حد ما الحقيقة القائلة بان نسبة كبيرة من القروض لا تسدد عند اسـتحقاقها ، ففي بعض السنين سـدد فعلا اقل من نصف مجموع القروض المستحقة ، وعلاوة على ذلك يظهر ان المـــدة تمدد في اغلب الاحيان دون الاتفاق على ترتيبات جديدة للتسديد ، وهذا وضـع سيء جـــدا ، ويبدو ان الضرورة تقضي بانتهاج سـياسـة اكثر صرامة .

ان الحاجة الى توسـيع فعاليات المصرف الزراعي ربما سـتكون في السنين المقبلة اشـد من ذي قبل ، ويكفي في هذا الصدد ان نشير الى الطلب الكبير للاعتمـــادات المتوسـطة والقصيرة الاجل الذي يحتمل ان يعقب انجاز مشاريع الري الجديدة التي يقوم بها مجلس الاعمار . ومع ان مجلس الاعمار قد يقوم بتمويل انشاء المزارع الجديدة في المناطق العذراء فلا بـــد ان يحس المصرف الزراعي عاجلا او آجلا بحاجـة الزراع الى الائتمان ، اذ قـــد يمنع كثيرا من المزارعين الحاليين من الانتقال الى المزارع الجديدة ما لم يتمكنوا من تسديد ديونهم لشيوخهم الحاليين . ولمواجهة هذا الطلب المتزايد على الائتمان يجب ان يزيد المصرف الزراعي عدد فروعه دون ان يهتم كثيرا بما يترتب على ذلك من نفقات اضافية .

٣ ـ ان غاية المصرف الصـناعي انهاض الصناعـــة في العراق ومساعدتها (المادة (٢) من قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠) ويبلغ رأسـمال

المصرف الاسمي ثلاثة ملايين دينار دفعت الحكومة منه (٢ر٣٠٠ر٠٠٠) دينار فقط حتى الان ، وبالاضافة الى ذلك فقد استلم المصرف قروضا صغيرة من المؤسسات الاخرى ، وهو كالمصرف الزراعي يقبل الودائع الجارية . وعلى اساس رأس المال هذا اسس المصرف او ساعد على تأسيس صناعات جديدة مختلفة . وقد ساهم حتى الآن في ستة مشاريع مختلفة ـ شركة السمنت العراقية وشركة استخراج الزيوت النباتية وشركة تجارة وطحن الحبوب وشركة النسيج وشركة صناعة الجوت وشركة الجلود الوطنية وشركة كري الانهر واعمار الاراضي .

والظاهر ان المصرف الصناعي قد احرز ـ على وجه العموم ـ نجاحا باهرا في هذه المشاريع . ففي السنة ١٩٥١ المالية (عندما كان رأس المال المدفوع يبلغ مليون دينار) بلغ صافي ارباح المصرف (١٠٠ر٠٠٠) دينار ، وهذا ربح كبير جدا ـ يقارب (١٠) بالمائة ـ بالنسبة لمصرف حكومي ، اذا تذكرنا ان غرض المصرف هو « انهاض الصناعة في العراق ومساعدتها » وليس الحصول على ربح . وقد يتخذ ذلك دليلا على ان المصرف قد شجع النوع الصحيح من الصناعات ، ولكن هذا لا يصح الا اذا افترضنا ان ربح صناعة ما يمكن اتخاذه دليلا على حاجة البلاد الى منتوجات تلك الصناعة . وفي وسع المرء ان يناقش ان حصول المصرف دائما على ارباح كبيرة ينهض دليلا على انه لم يسترشد بالمبادىء الصحيحة لمصرف حكومي . فيجب ان لا يغيب عن البال ابدا ان غرضه هو تأسيس ومساعدة الصناعات التي يمكن ان تفيد العراق بمجموعه ، وذلك قد يعني في بعض الحالات الصناعات التي لا تتمكن من الحصول على ارباح هامة ولكنها بدلا من ذلك تساعد الاقتصاد العراقي باسره مساعدة عامة ، والصناعات المؤسسة لمساعدة وتعزيز الزراعة قد تكون امثلة جديرة بالذكر .

فاذا امكن تاسيس سوق رؤوس الاموال فسيكون احد اغراضها

تيسير الاموال لتأسيس الصناعات « المربحة » وحتى في هذه الحالة لن تنتفي الحاجه الى مصرف صناعي ، ولكن يجب عندئذ ان تكون غايته ـ بصورة اوضح من الان ـ تشجيع الصناعات التي تفيد البلاد والتي رغم فائدتها ما كانت لتؤسس . ولكن لا توجد في العراق سوق رؤوس الاموال في الوقت الحاضر ، وقد يمر زمن طويل قبل ان تتمكن مثل هذه السوق من السير على ما يرام . والى ذلك الحين يجب على المصرف الصناعي ان يساعد على تأسيس كلا النوعين من الصناعات : المربحة والاخرى . ولا حاجة بنا الى القول بان الاختلاف بينهما ليس كبيرا وانه ينبغي احراز التقدم في كل الجهات في آن واحد وبصورة متعادلة .

الجدول (٨)

الاسهم التي يملكها المصرف الصناعي

	٣١ـ٣ـ٥٢ (القيمة الاسمية) دينار	١٩٥٣ (القيمة الاسمية) دينار	النسبة الى مجموع رأس المال ١٩٥٣
شركة السمنت العراقية	٢٦٩ر٩١٨	٢٤٨ر٧٥٠	٣٠
شركة استخراج الزيوت النباتية	٦٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	٢٠
شركة تجارة وطحن الحبوب	٦٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	٢٠
شركة الغزل والنسيج	٤٢٥ر١١٠	٥٢٢ر٠٠٠	٢٥
شركة المواد الوطنية	٥٠ر٣١٢	٤٣ر٧٥٠	٢٥

المصدر ـ اخذت ارقام سنة ١٩٥٢ من تقرير المصرف الصناعي واخذت ارقام سنة ١٩٥٣ من الدليل السنوي العراقي لسنة ١٩٥٣ .

كذلك قد يكون من المناسب للمصرف الصناعي ان لا يقصر فعالياته على تأسيس الصناعات الواسعة النطاق ، بل ان يساهم ايضا في تأسيس وترقية الصناعات اليدوية الصغيرة ومعامل التصليح وما الى ذلك. اذ ان مثل هذه المشاريع الصغيرة قد تكون ادارتها في المراحل الاولى من التطور الصناعي ايسر من ادارة الصناعات الكبيرة ، فضلا عن انها قد تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بما تقدمه من عون على تكوين طبقة من الصناع المستقلين في المدن .

ويبدو ان المصرف الصناعي قد كان حكيما في اتباع سياسة تهدف الى تصريف اسهمه تدريجيا عند رسوخ اسس المشاريع الجديدة . ويلاحظ ذلك من الجدول (٨) الذي يبين قيمة الاسهم التي كان يملكها المصرف في خمس شركات هامة في السنتين ١٩٥٢ و١٩٥٣ .

وينبغي ان يستمر المصرف على هذه السياسة لانها تمكنه من استرجاع امواله وبذلك يزيد من طاقته على المساهمة في تأسيس مشاريع جديدة ، ولانها تساعد على احداث سوق رؤوس الاموال (Capital market) التي تمس الحاجة اليها وذلك يجعل الجمهور اكثر تعودا على حمل الاسهم والسندات . وفي المدى الطويل لعل انتشار الالمام بالسندات يجعل من الاسهل اصدار مجموعات جديدة من الاسهم والسندات بدون مساعدة المصرف الصناعي ، ولكن يجب الا يؤسف لذلك ابدا بل على العكس ـ ولنبين ذلك بشيء من الصراحة ـ يمكن القول بان مهمة المصرف الصناعي هي ان يجعل نفسه زائدا عن اللزوم فيما يخص ميدان الصناعات المربحة .

٤ ـ اسس المصرف العقاري في سنة ١٩٤٨ (القانون رقم ١٨) لغرض افساح المجال لاصحاب دور السكنى لتحويل القروض الموثقة

برهن على املاكهم والتي تحمل فائدة عـالية الى قروض بفائدة اوطأ يقدمها المصرف العقاري . وقد ادخلت على القانون الاصلي في السنتين ١٩٥٢و١٩٥٣ تعديلات نصت على توسيع نطاق اعمال المصرف العقاري.

وللمصرف في الوقت الحاضـر ثلاث مهام رئيسية فاولا انه مخول باقراض مبالغ موثقة باموال غير منقولة وبذلك يشجع الافراد على بناء دور جديدة . والحد الاقصـى للقروض يبلغ (٤٠٠٠) دينار . ولا يجوز ان يتجاوز مبلغ القروض (٦٠) بالمائة من قيمة المال التي تقدر وفق الاسس الواردة في قوانين المصرف وانظمته ، وتستوفي فائدة بنسبة (٥) بالمائة سنويا ، وتسـدد القروض باقساط خلال مدة لا تزيد على (٨) سنوات (كانت في الاصل ٤ سنوات) .

ولقـد تراوحت مبالغ القروض الممنوحة لهذا الغرض خلال السنة ١٩٥٢ المالية بين (١٠٠) دينار وما يزيـد على (٢٠٠٠) دينار ، وبلغ مجموع هذه القروض (٢٣٥ر٠٠٠) دينار موزعا على (٣٢١) قضية ، اي ان المعدل بلغ نحو (٧٣٠) دينار لكل قرض . وبلغ معـدل مدة التسديد الفعلية (٤) سنوات، ولذا فان معدل القسط السنوي بلغ نحو (١٨٠) دينارا. ويبدو من هـذه الارقام ان اغلب المقترضين هم من الطبقتين المتوسطة والعليا اذ لا يمكننا الافتراض بان العمال العاديين يستطيعون دفع مبلغ كبير كذلك سنويا .

وثانيا ان المصرف يقوم ـ وفقا لغرضـه الاصلي ـ بتحويل القروض القديمة التي تحمل فائدة عالية الى قروض يقدمها هو وتحمل فائدة بنسبة (٥) بالمائة تعادل النسبة المستوفاة في القضايا المذكورة سابقا . والحد الاقصى المطلق والنسبي للقروض الممنوحة بموجب هذا المشروع يماثل ايضا الحد الاقصى المطبق بشأن الابنية الجديدة. اما طريقة التحويل فهي كما

يلي : عند تقرير قيمة المال غير المنقول المراد وضعه تأمينا للقرض بموجب الاحكام المختصة وتحديد مبلغ القرض يدفع المصرف المبلغ الى دائرة الطابو التي تقوم بتسجيل التأمين باسم المصرف في الدرجة الاولى بدلا من المسلف السابق الذي تسدد الدائرة طلبه في آن واحد بتأدية المبلغ المدفوع من قبل المصرف ٠

وقد بلغت المعاملات المنجزة من هذا الصنف ١٦٥١و٨٢٠و١٨٣١ معاملة في السنوات المالية ١٩٥٠و١٩٥١و١٩٥٢ على التوالي ٠ وبلغ معدل القروض الممنوحة نحو ٤٢٠ دينارا و ٤٤٠ دينارا و ٦٨٥ دينارا على التوالي ٠ وبلغ معدل القروض الممنوحة نحو ٤٢٠ دينارا و ٤٤٠ دينارا و٦٨٥ دينارا على التوالي ٠ ويبدو ان المبلغين النموذجيين للقروض الفردية هما (١٠٠ ـ ٤٠٠) دينار و(١٠٠٠) دينار٠ واذن لا بد لنا من الافتراض ـ كما افترضنا في الحالة المتقدمة ـ ان اغلب المقترضين هم من الطبقة المتوسطة او العليا ٠

ولقد أقدم المصرف العقاري مؤخرا ـ بمقتضى مرسوم جديد (رقم٨ لسنة ١٩٥٢) ـ على مشروع ثالث وهو انشاء دور سكنى عصرية على حسابه لبيعها او تأجيرها الى الموظفين والمستخدمين وغيرهم من ذوي الدخل القليل ٠ ولقد نص بصراحة في النظام المتعلق بهذا المشروع على ترجيح ذوي الدخل المحدود والمتزوجين وخصوصا اذا كان لديهم اولاد كثيرون ٠ ولكن بما ان الدور ـ التي لم يتم تشييدها بعد ـ تكلف ما يتراوح بين (١٥٠٠) دينار و (٢٠٠٠) دينار لكل دار فلا بد من الافتراض بان العائلات التي ستستفيد فعلا من المشروع هي في الغالب من الطبقة الوسطى او العليا ٠

والغرض هو وضع الدور تحت تصرف هؤلاء الاشخاص لاستعمالها حالما يتم انشاؤها . بيد ان ملكيتها لا تنقل اليهم نهائيا الا بعد تسديد ثمن دورهم باقساط متساوية خلال مدة تتراوح بين (١٠) سنوات و (٢٠) سنة . وتستوفى فائدة بنسبة ١ ـ ٢ بالمائة ويشمل المبلغ الواجب الدفع من قبل المشترين اقساط التأمين على الحياة . وفي حالة وفاة المشتري قبل تسديد جميع الاقساط تدفع شركة التأمين المبلغ المتبقي الى المصرف وتنقل ملكية الدار الى ورثته نهائيا .

وتشيد الدور بمجموعات ، وللمصرف ان يعد في كل منطقة ابنية للمدارس والمؤسسات الاجتماعية والمصارف والاسواق وساحات الالعاب والحدائق وغيرها .

ونذكر اخيرا انه قد سمح للمصرف (بموجب المرسوم رقم (٨) لسنة ١٩٥٣) باقامة وادامة المصنع والمعامل التي تنتج المواد التي يتطلبها اعداد دور السكنى وسائر الابنية الضرورية ويجوز له ايضا الاستعانة بخدمات الخبراء والمهندسين والمتعهدين والوكلاء وتأسيس شركات عامة او خاصة تتعاطي الاعمال الداخلة ضمن صلاحيات المصرف والاشتراك باسهمها .

وبهذه المناسبة نذكر ايضا ان قانون المصرف العقاري (كما عدل في سنة ١٩٥٢) قد خول المصرف تأسيس شركات عقارية او انشائية عامة او خاصة او جمعيات عقارية او انشائية او تعاونية او شركات لبيع وشراء الاموال غير المنقولة وانشاء الدور وغير ذلك من الابنية عليها .

ويقوم باعمال المصرف مركز رئيسي في بغداد وفروع منتشرة في انحاء القطر .

ولقد جهز القسم الاكبر من رأس مال المصرف العقاري من قبل الحكومة العراقية وكان رأسماله الاصلي مليون دينار يسلفه اياه وزير المالية بدون فائدة ، وقد زيد هـذا المبلغ الى مليوني دينار في سنة ١٩٥٢ ، بيد ان المبلغ المدفوع فعلا لم يزد على (١٢٠٠) دينار في نهاية السنة ١٩٤٩ المالية وفي ذلك الوقت كان تحت تصرف المصرف بالاضافة الى المبلغ المذكور قرض ذو فائدة (٣) بالمائة وبمبلغ (١٢٥ر٠٠٠) دينار حصل عليه من المصرف الوطني بضمانة الحكومة ، وكان تحت تصرفه ايضا مبلغ قدره (١٥٠ر٠٠٠) دينارا اودعته لديه مديرية اموال القاصرين . وقبل نهاية السنة ١٩٥٠ المالية اضافت وزارة المالية مبلغا قدره (١٠٠ر٠٠٠) دينار الى رأس المال المدفوع وزيد قرض المصرف الوطني الى (٢٥٠ر٠٠٠) دينار بينما زادت ودائع مديرية اموال القاصرين الى (٢٨٨ر٠٠٠) دينار . وفي نهاية السنة ١٩٥١ المالية ارتفع المبلغ الاخير الى (٣٣١ر٠٠) دينار . واخيرا شاهدت السنة ١٩٥٢ المالية زيادة في رأس المال المدفوع ابلغته الى مليون دينار ، وزيادة في ودائع مديرية اموال القاصرين ابلغتها الى (٤٥٥ر٠٠٠) دينار، بينما اطفيء قرض المصرف الوطني . وفي ذلك التاريخ بلغ مجموع مطلوبات المصرف العقاري (١ر٥٧٢ر٠٠٠) دينار ، وبلغ مجموع القروض العقارية الموقوفة (١ر٣٤٤ر٠٠٠) دينار .

وخلال السنة ١٩٥٣ المالية زيد المبلغ المدفوع من رأس مال المصرف بمقدار (١٠٠ر٠٠٠) دينار شهريا ، وهكذا اصبح جميع رأس المال تحت تصرف المصرف قبل نهاية السنة المذكورة .

وبالاضافة الى ذلك فقد تعهدت الحكومة بتزويد المصرف بمبلغ مليوني دينار لتمويل مشروعه الانشائي الجديد . وقد دفعت له من هذا المبلغ نصف مليون دينار في نهاية شهر تشرين الاول ١٩٥٣ . واذا ما

احتاج المصرف الى اكثر من مليوني دينار لذلك الغرض ـ وهذا محتمل ـ ففي استطاعته الاقتراض من مجلس الاعمار او ممارسة حقه القانوني في اصدار سندات مضمونة من قبل الحكومة في السوق الحرة (بموافقة مجلس الوزراء) ٠

وفي هـذا الصدد يمكن التأكيد على ان هذه الصلاحية يجب ان لا تمارس الا بعد التشاور مع المصرف الوطني بغيه تأمين عدم تعارض الاصدار مع السياسة النقدية العامة ٠

ويظهر ان شؤون المصرف العقاري ـ على العموم ـ قد ادیرت على الوجه الاكمل وبالتدريج ٠ ومع ذلك يمكن التساؤل : أليس من الواجب ان يحاول المصرف توسيع تسهيلاته لتشمل الطبقات الفقيرة من السكان ؟ فمن المهم جدا من عدة نواح ـ كما سنبين بتفصيل اوفى في الفصل الثامن ـ ان تحسن احوال السكنى الى حد كبير في جميع انحاء البلاد ٠ ومع ان الحكومة قد انشأت (٥٠٠) دار لعائلات العمال في بغداد وصممت على انشاء (١٠٠) دار اخرى ، فان ذلك ليس كافيا نظرا لسوء حالة الاسكان في بغداد والاماكن الاخرى ٠

وفي الحق ليس هناك نص قانوني يمنع الطبقات الفقيرة من السكان من تشدان مساعدة المصرف العقاري ولكنهم لا ينشدونها ـ ربما لانهم لا يعلمون بوجوده ونوع الاعمال التي يقوم بها وحقا لانهم لا يملكون حتى رأس المال القليل اللازم للحصول على قرض لانشاء مسكن صغير٠

ويستطيع المصرف ان يحاول تشجيع هذه الجماعات بانواع مختلفة من الدعاية وبزيادة حد القروض كثيرا في الدور الصغيرة والرخيصة ٠ واذا ظهر ان ذلك يهدد سيولة موجودات المصرف ، او يخلق صعوبات فيما يتعلق بعرض القوة البشرية والمواد في صناعة البناء ، ففي وسع

المصرف من جهة اخرى ان يخفض حد قروضه في الابنية التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين ·

ثم ان مدة الايفاء ـ التي تبدو قصيرة بالنسبة لحياه الدور العادية ـ يمكن زيادتها قليلا ، الامر الذي يخفض الاقساط السنوية ويزيد في سهولة حصول العائلات الفقيرة على دور جديدة · والمفهوم انه ينظر الآن فعلا في تمديد المدة المذكورة ، ولا ريب ان من الحكمة اتخاذ قرار بالتمديد· ومن البديهي ان ذلك سيخفض سرعة تداول رأس مال المصرف ، الامر الذي يؤدي الى تخفيض المقدار السنوي للقروض الجديدة التي يمكن منحها من المبالغ المسددة · ولكن هذه المشكلة ليست عسيرة الحل ، اذ يمكن الحصول على اموال اضافية بالطرق المذكورة اعلاه ، او من المصرف الوطني الذي قد لا يرى داعيا لاثارة الاعتراضات ما دام نشاط حركة البناء لا يؤدي الى التضخم النقدي · فالشيء المهم من ناحية اتباع سياسة لا تفضي الى التضخم هو ليس مبلغ القروض الموقوفة في اي وقت بل مقدار الدخل المستحدث ومقدار المال الجديد الذي يطعم به الاقتصاد خلال مدة معينة ·

٥ ـ هناك مصرف آخر باسم مصرف الرهون · ومع ان هذا المصرف قد يكون ذا قيمة من ناحية مكافحة الربا فان اعماله محدودة بحيث لا تؤثر على السياسة النقدية العامة كما ان قلة رأسماله لا تجعله ذا اهمية كبيرة ·

د ـ سوق التحويل الخارجي :

١ ـ هناك سوق رسمية واحدة للتحويل الخارجي في العراق ، واسعار التحويل في هذه السوق هي تلك التي تبلغ الى الصندوق النقدي الدولي · ويجري القسم الاكبر من التجارة الخارجية ـ اي الصادرات

احتاج المصرف الى اكثر من مليوني دينار لذلك الغرض ـ وهذا محتمل ـ ففي استطاعته الاقتراض من مجلس الاعمار او ممارسة حقه القانوني في اصدار سندات مضمونة من قبل الحكومة في السوق الحرة (بموافقة مجلس الوزراء) ٠

وفي هـذا الصدد يمكن التأكيد على ان هذه الصلاحية يجب ان لا تمارس الا بعد التشاور مع المصرف الوطني بغيه تأمين عدم تعارض الاصدار مع السياسة النقدية العامة ٠

ويظهر ان شؤون المصرف العقاري ـ على العموم ـ قد ادیرت على الوجه الاكمل وبالتدريج ٠ ومع ذلك يمكن التساؤل : أليس من الواجب ان يحاول المصرف توسيع تسهيلاته لتشمل الطبقات الفقيرة من السكان ؟ فمن المهم جدا من عدة نواح ـ كما سنبين بتفصيل اوفى في الفصل الثامن ـ ان تحسن احوال السكنى الى حد كبير في جميع انحاء البلاد ٠ ومع ان الحكومة قد انشأت (٥٠٠) دار لعائلات العمال في بغداد وصممت على انشاء (١٠٠) دار اخرى ، فان ذلك ليس كافيا نظرا لسوء حالة الاسكان في بغداد والاماكن الاخرى ٠

وفي الحق ليس هناك نص قانوني يمنع الطبقات الفقيرة من السكان من تشدان مساعدة المصرف العقاري ولكنهم لا ينشدونها ـ ربما لانهم لا يعلمون بوجوده ونوع الاعمال التي يقوم بها وحقا لانهم لا يملكون حتى رأس المال القليل اللازم للحصول على قرض لانشاء مسكن صغير٠

ويستطيع المصرف ان يحاول تشجيع هذه الجماعات بانواع مختلفة من الدعاية وبزيادة حد القروض كثيرا في الدور الصغيرة والرخيصة ٠ واذا ظهر ان ذلك يهدد سيولة موجودات المصرف ، او يخلق صعوبات فيما يتعلق بعرض القوة البشرية والمواد في صناعة البناء ، ففي وسع

المصرف من جهة اخرى ان يخفض حد قروضه في الابنية التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين ٠

ثم ان مدة الايفاء ـ التي تبدو قصيرة بالنسبة لحياه الدور العادية ـ يمكن زيادتها قليلا ، الامر الذي يخفض الاقساط السنوية ويزيد في سهولة حصول العائلات الفقيرة على دور جديدة ٠ والمفهوم انه ينظر الآن فعلا في تمديد المدة المذكورة ، ولا ريب ان من الحكمة اتخاذ قرار بالتمديد٠ ومن البديهي ان ذلك سيخفض سرعة تداول رأس مال المصرف ، الامر الذي يؤدي الى تخفيض المقدار السنوي للقروض الجديدة التي يمكن منحها من المبالغ المسددة ٠ ولكن هذه المشكلة ليست عسيرة الحل ، اذ يمكن الحصول على اموال اضافية بالطرق المذكورة اعلاه ، او من المصرف الوطني الذي قد لا يرى داعيا لاثارة الاعتراضات ما دام نشاط حركة البناء لا يؤدي الى التضخم النقدي ٠ فالشيء المهم من ناحية اتباع سياسة لا تفضي الى التضخم هو ليس مبلغ القروض الموقوفة في اي وقت بل مقدار الدخل المستحدث ومقدار المال الجديد الذي يطعم به الاقتصاد خلال مدة معينة ٠

٥ ـ هناك مصرف آخر باسم مصرف الرهون ٠ ومع ان هذا المصرف قد يكون ذا قيمة من ناحية مكافحة الربا فان اعماله محدودة بحيث لا تؤثر على السياسة النقدية العامة كما ان قلة رأسماله لا تجعله ذا اهمية كبيرة ٠

د ـ سوق التحويل الخارجي :

١ ـ هناك سوق رسمية واحدة للتحويل الخارجي في العراق ، واسعار التحويل في هذه السوق هي تلك التي تبلغ الى الصندوق النقدي الدولي ٠ ويجري القسم الاكبر من التجارة الخارجية ـ اي الصادرات

والاستيرادات ـ بالاسترليني · وقد خولت المصارف المجازة التعاطي بالاسترليني والعملات المعادلة له وذلك على اساس اسعار لندن · اما الدولار فان المصرف الوطني يحدد سعره ويجهز المصارف المجازة بحاجتهم منه · ولتامين حاجة المستوردين والقيام بالتحويلات المشروعة الاخرى تستطيع المصارف المجازة ـ منذ شهر آب ١٩٥١ ـ الحصول على الدولارات من المصرف الوطني فقط ، كما انها مخولة بالاحتفاظ بالدولارات التي تستلمها من المصدرين والمصادر الاخرى · اما مشترياتها من المصرف الوطني فقد حددت بالمبالغ اللازمة لتغطية الطلب الزائد عن ذلك ·

٢ ـ كذلك توجد في العراق سوق غير شرعية للتحويل الخارجي · والعرض في هذه السوق قد يجيء من مصادر مختلفة اهمها (أ) حاصل صادرات التمور الى الاقطار المجاورة الذي لا يسلم الى المصارف المجازة و (ب) الارصدة المتراكمة في المنطقة الاسترلينية او في اماكن اخرى خارج منطقة العملات النادرة قبل سنة ١٩٤٧ و (ج) تقدير الصادرات باقل من قيمتها الحقيقية و (د) تقدير الاستيرادات باكثر من قيمتها الحقيقية و (هـ) السواح الاجانب الذين يبيعون التحويل الخارجي الى غير المتعاطين المجازين او السواح العراقيون الذين يحصلون على تحويل خارجي يزيد عن حاجتهم و(و) تهريب اوراق نقدية عراقية من جانب السواح والحجاج وغيرهم ·

والطلب في السوق غير الشرعية يجيء من المستوردين الذين يحملون اجازة استيراد « بدون تحويل خارجي » اي الذين يتعين عليهم ان يحصلوا على التحويل الخارجي بطرق غير رسمية · ومثل هذه الاجازات تصدر في الغالب بشأن بعض المواد الكمالية ·

كذلك قد يجيء الطلب من الاستيرادات غير المشروعة ومن اناس يريدون تحويل رؤوس اموال الى الخارج الخ ... والظاهر ان اهمية السوق غير الشرعية آخذة في التضاؤل مع تحسن وضع التحويل الخارجي. واذن فليس ثمة ربح من بيع الاسترليني، وحتى الربح من بيع الدولار يبدو ضئيلا . ومع ذلك فان نظام اصدار الاجازات بدون تحويل خارجي هو نظام غير محمود ينبغي الغاؤه .

(هـ) عرض النقد والطلب عليه

١ ـ لقد عرضنا في الاقسام (أ) و (ب) و (ج) من هذا الفصل وصفا موجزا للنظام المصرفي في العراق والطريقة التي سار بها حتى الآن . ولفهم امكانيات تنفيذ سياسة نقدية اكثر حزما في المستقبل في حدود هذا النظام فهما اوفى فقد يكون من المفيد اكمال هذا المجمل بتحليل اوسع للطلب على وسائل الدفع وللدور الذي يلعبه النظام المصرفي في خلق هذه الوسائل .

ويقصد بوسائل الدفع او « النقد » المسكوكات والاوراق النقدية والودائع المصرفية (او بالاحرى الطلبات القصيرة الاجل على المصارف ـ راجع ما يلي) التي يستطيع صاحبها ان يتصرف فيها بدون انذار والتي يقبلها سائر الاشخاص والشركات كدفعة نقدية . ولا يستعمل عادة في تجارة المفرد ولدفع الاجور سوى المسكوكات والاوراق النقدية ولكن فيما بين وحدات الاعمال تجري اغلب المدفوعات ـ على الاقل في الاقطار المتقدمة ـ عن طريق نقل الودائع المصرفية بواسطة الصكوك .

٢ ـ والآن فلنبحث اولا الامور التي تعين الطلب لوسائل الدفع هذه . ان المنازل الخاصة تحتاج الى النقد لشراء السلع الاستهلاكية من

جميع الاصناف . وكذلك تحتاج الشركات الى النقد لشراء المواد الاولية ودفع الاجور ، وعلى العموم لتسوية جميع انواع المعاملات الاقتصادية ومن الجهة الاخرى فان المنازل الخاصة تسلم النقد من الشركات بشكل اجور ورواتب وارباح لا تستبقى في الشركات ، وان وحدات الاعمال بدورها تحصل على النقد من عملائها مقابل ما تبيعه من السلع والخدمات.

فلو ان كل وحدة اقتصادية اجرت مدفوعاتها دائما فور استلام المقبوضات ، واستطاعت ان تتأكد من ان المقبوضات ستأتي دائما في الوقت المناسب لاجراء المدفوعات ، لاحتفظت بالاموال نقدا لمدة قصيرة جدا فقط ، ولكن ذلك يتطلب جريان المدفوعات بصورة منتظمة جدا . وفي الواقع ان المدفوعات تجري بصورة متقطعة ، الامر الذي يضطر المنازل والشركات الى الاحتفاظ بمبلغ من المال نقدا لتلافي الاختلافات بين جريان المقبوضات والمدفوعات .

ان مقدار النقد الذي تحتفظ به المنازل والمشاريع التجارية لهذا الغرض في اي وقت معين يؤلف ما يمكن تسميته بطلب المعاملات للنقد ، وهو يتوقف على عادات الدفع السائدة في المجتمع المختص وعلى مستوى النشاط الاقتصادي ، اي على مقدار السلع المنتجة والمباعة في كل وحدة من الزمن وعلى مستوى الاسعار .

فاذا كان هناك مقدار معلوم من المدفوعات التي يجب القيام بها خلال مدة ما ـ اي مع ثبات الانتاج والمبيعات والاسعار ـ وجب ان يكون مقدار النقد المحتفظ به كبيرا ان كانت المدفوعات الفردية كبيرة ـ ومن ثم بعيدة جدا بعضها عن بعض من حيث الزمن . اما اذا كانت المدفوعات الفردية ضئيلة المقدار (مما يدل على سيل مستمر من المدفوعات تقريبا)

فلا لزوم لان يكون معدل مقدار النقد المحتفظ به كبيرا جدا ، فمثلا اذا قبض العمال اجورهم مرة واحدة في الاسبوع فان معدل موجوداتهم النقدية سيكون عادة اعلى كثيرا منه لو دفعت لهم اجورهم يوميا • ومع انهم يستطيعون طبعا استعمال راتب اسبوع كامل فور استلامه فانهم نادرا ما يفعلون ذلك ، وكذلك يتغير طلب المعاملات للنقد تبعا لعدد وحدات الاعمال التي توزع عليها عمليات الانتاج المختلفة • فمثلا اذا قامت بالغزل والنسيج شركتان مختلفتان فان معمل الغزل يبيع الغزل الى معمل النسيج وتحتاج كلتا الشركتين الى الاحتفاظ بمقدار من النقد • اما اذا قام بالعمليتين معمل واحد فان الغزل ينتقل الى الانوال بدون اية معاملة نقدية •

ومن جهة اخرى ، فانه تحت عادات دفع معينة يميل مقدار النقد المطلوب لاغراض المعاملات الى الارتفاع بنسبة مستوى النشاط الاقتصادي تقريبا لانه حين تكون المقبوضات والمدفوعات ـ للمنتجين والمستهلكين على السواء ـ في مستوى اعلى لا يستبعد ان تكون « الثغرة » بينهما اوسع •

٣ ـ من الواضح ان هذه الاعتبارات لا تنطبق الا على الاقسام النقدية من الاقتصاديات (Moneterized) • ولكن في العراق كما في اقطار اخرى كثيرة يقع جميع السكان او اغلبهم خارج «الاقتصاد النقدي» لانهم يعيشون في الاقتصاد المنزلي او الاقتصاد القائم على المقايضة • ففي مزرعة العائلة قد ينتج افراد العائلة بانفسهم معظم ما يستهلكون ، وقد يقبض العمال كل اجورهم او معظمها عينا ، والذين يعملون لحسابهم قد يبادلون منتوجاتهم مباشرة دون ان يستعملوا النقد كواسطة • وما دامت هذه العادات سائدة فكل ارتفاع يحصل في نشاط ذلك القسم لا يؤثر في الطلب على النقد •

٤ ـ ومن ناحية فقد تكون هناك بالاضافة الى طلب المعاملات الذي سبق بحثه بواعث اخرى على الاحتفاظ بموجودات بشكل سائل ، وعلى الارجح بشكل نقد . وهذه البواعث الاضافية يمكن شمولها بعبارتي الاكتناز « والمضاربة » . ويقصد بالاكتناز والمضاربة الاحتفاظ بالنقد لاغراض غير شراء السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك الجاري او للاستعمال في الانتاج .

٥ ـ ومن الصعب تعليل وجود « الاكتناز » عن طريق البواعث الاقتصادية المعقولة . فاذا استثمر شخص ما ثروته بصورة من الصور فانه ينتظر ربحا او فائدة ، واذا اشترى سلعا استهلاكية غير قابلة للتلف فانه يحصل على بعض الرضى من امتلاكها . اما اذا استبقى من ثروته بشكل نقد اكثر مما يعتبره ضروريا لسد الثغرات المحتملة بين المقبوضات والمدفوعات فانه لا يكسب شيئا .

على ان الارقام الواردة في القسم (أ) اعلاه تدل فيما يبدو على ان « الاكتناز » وخاصة اكتناز الاوراق النقدية ـ وربما الذهب ـ واسع الانتشار نسبيا في العراق . ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو التضايق من الطرق الاكثر فائدة المتبعة في استعمال النقد او عدم معرفتها او عدم الثقة بها . ونظرا الى ان عدد فروع المصارف الموجودة في اماكن متباعدة من البلاد (٤٧) فرعا ، فان الناس يضطرون غالبا الى قطع مسافة طويلة لايداع توفيراتهم لديها ، ولعل هناك اشخاصا كثيرين لم يسمعوا حتى بوجود المصارف او اذا كانوا قد سمعوا بها فقد يخشون الايسترجعوا نقودهم فيما اذا تخلوا عنها لقاء مجرد وصول او قيد في دفتر . وفي الحق ان ودائع التوفير تقبل ايضا في دوائر البريد ، ولكن يبدو انه يوجد هنا ايضا بعض الخوف من ان يحرم المرء من نقوده بطريقة من الطرق . وفضلا عن ذلك

فان امكانيات الاستثمار ـ وخاصة استثمار المبالغ الطفيفة في السندات او الاسهم ـ محدود جدا ، وقليلون جدا هم الذين لهم معرفة او ثقة بمثل هذه الوثائق . ولعدة اسباب لا يشاء اولا يستطيع كثير من الناس ان يقوموا بالمجازفات المتعلقة باستثمار الاموال في الاعمال التجارية او الابنية او الاراضي . ومن الجهة الاخرى فان اغلب الناس يعرفون ما هي الورقة النقدية الصادرة من المصرف الوطني ، ويطمأنون الى انها ستحافظ على قيمتها .

٦ ـ هناك بالاضافة الى الطلب على النقد « للمعاملات » و « للاكتناز » مصدر ثالث للطلب على النقد يمكن تسميته بطلب « المضاربة » للنقد ، لانه ينشأ عن المضاربة في الحركات المقبلة لاسعار انواع اخرى من الموجودات اي (أ) السلع والابنية والاراضي وسائر السلع المادية غير القابلة للتلف (ب) السندات (السندات والاسهم وعقود الرهن الخاصة الخ ..) و (ج) العملة الاجنبية .

فاذا كان من المتوقع ان تهبط اسعار مثل هذه الموجودات في المستقبل القريب فسيكون من المفيد تأجيل شرائها الى ان يتحقق بالفعل الهبوط المتوقع ، اذا كان المبلغ الموفر او الفوائد الممكنة الاخرى المكتسبة بالتأجيل تفوق كثيرا الدخل (او الرضى) الذي يمكن ان ينجم عن امتلاك تلك الموجودات في غضون ذلك . وكلما قوى الاعتقاد بان الاسعار ستهبط وكلما كان مستواها المقبل المتوقع اوطأ كان الناس اكثر ميلا الى الاحتفاظ باموالهم نقدا لاغراض المضاربة .

اما في الاقتصاد الساكن الذي لا تحدث فيه تبدلات في حجم واتجاه نشاط الانتاج وفي الاسعار واسعار الفائدة وغير ذلك ، فلا يمكن ان تلعب المضاربة اي دور . ومع ان الوضع في العراق لحد السنين القلائل

الاخيرة ربما كان متميزا من بعض الوجوه بثبات نسبي الا ان التبدلات الكبيرة التي طرأت على الاسعار خلال الحرب وبعدها والنمو السريع الذي حصل مؤخرا في انتاج النفط قد غيرت هذه الصورة تغييرا كافيا يجعل من المعقول ان تفترض ان كثيرا من الاشخاص في العراق هم الان على علم بامكانيات المضاربة في انواع مختلفة من حركات الاسعار . وحتى لو كان عدد الاشخاص الذين يميلون الى الدخول في الاعمال المختصة بالمضاربات قليلا فان اهميتهم قد تكون كبيرة اذا كانوا يملكون ثروات ضخمة يستخدمونها في مثل هذه الاعمال . وفضلا عن ذلك فان من المتوقع ان يزيد عددهم الى حد ما بمرور الزمن .

وبينما يسهل علينا ان ندرك كيف ان توقع هبوط اسعار السلع قد يحفز الناس الى الاحتفاظ باموالهم نقدا لاغراض المضاربة فقد نحتاج الى ايضاح ازيد قليلا لفهم الكيفية التي تسير بها المضاربة في الطلبات النقدية .

ففي كل يوم او شهر يستحق عدد من الديون يسددها المقترضون للمسلفين ، وتسدد علاوة على ذلك اقساط من ديون اخرى . ويمكننا ان نفترض ان هذه المبالغ تستعمل عادة لتسليف جديد ، ولكن اذا كان من المتوقع ان ترتفع اسعار الفائدة فقد يفضل اصحابها الانتظار بعض الوقت قبل ان يعيدوا تسليف اموالهم وذلك بغية الاستفادة من السعر الاعلى المأمول . وهكذا يظهر طلب جديد على النقد ، وبما ان الطلب على النقد لاغراض المعاملات ـ مع مستوى معين من النشاط الاقتصادي ـ لا يتغير ، فان مجموع الطلب على النقد يزداد .

وقد تسير هذه العملية بانتظام اكثر لو كانت هناك سوق منتظمة للسندات . وفي هذه الحالة لا يحتاج المسلفون الى انتظار استحقاق

الديون قبل ان يحاولوا زيادة موجوداتهم النقدية ، اذ بدلا من ان تكون لهم طلبات فردية على الافراد والمؤسسات يمكنهم ان يمتلكوا سندات صادرة من الحكومة او مؤسسات الائتمان الكبيرة ، واذا ارادوا زيادة موجوداتهم النقدية فليس لهم الا ان يبيعوا السندات في السوق بالاسعار السائدة ، وهم يفعلون هذا عندما يتوقعون ارتفاع اسعار الفائدة (ومن ثم هبوط اسعار السندات) ، وبذلك يزيدون موجوداتهم النقدية ٠

واخيرا وبطريقة مماثلة قد يؤدي كل تغير متوقع في اسعار التحويل الى حصول ارتفاع او انخفاض مضاربة في الموجودات النقدية المحلية فاذا كان من المتوقع هبوط اسعار التحويل فان المستوردين يحاولون تأجيل مدفوعاتهم الخارجية اطول مدة ممكنة بغية الحصول على التحويل الخارجي بثمن ابخس ، وهم في غضون ذلك يجمعون النقد المحلي ٠

ومع ذلك فلا يمكن الفرض ان جميع الناس يتوقعون نفس الاشياء، فالبعض منهم قد يتوقع ان تهبط اسعار مجموعة ما من الموجودات بسرعة، والبعض قد يتوقع ان تهبط ببطء ، والبعض الاخر قد يميل الى الاعتقاد بان هذه الاسعار ستبقي ثابتة بل وسترتفع قليلا ، ومن ثم فان ازدياد الطلب على النقد عند بعض المضاربين قد يقابله هبوط الطلب عند غيرهم٠

وفضلا عن ذلك فلا يمكن الحكم على تصرف شخص ما في هذا الشأن على اساس ما يتوقعه بصدد حركات اسعار مجموعة واحدة من الموجودات فقط ٠ فاذا تنبأ مثلا بارتفاع سريع نسبيا في اسعار الفائدة فليس في وسع المرء ان يكون واثقا من انه سيفضل الاحتفاظ بثروته نقدا ، ذلك لانه اذا اعتقد بان ارتفاعا سيحصل في نفس الوقت في اسعار الاراضي والابنية او سائر انواع الموجودات الثابتة فانه يميل بلا شك الى التخلي عن موجوداته النقدية لكي يشتري تلك الموجودات الثابتة ٠

اما اذا اعتقد ان اسعار الفائدة ستبقي ثابتة نسبيا خلال ٣ ـ ٦ اشهر القادمة مثلا ولكنها سترتفع بعد ذلك فانه قد لا يحتفظ بثروته نقدا بل قد يفضل تسليف المال لاجل قصير ٠

واخيرا يجب الا يفترض طبعا ان جميع اصحاب الثروات سيشتركون في المضاربة بصورة فعالة في آن واحد ٠ فقد يكون بعضهم متيقظين جدا فيغيرون توزيع ثروتهم بين مختلف انواع الموجودات عند تبدل الظروف والآمال في حين ان الآخرين لن يتأثروا الا اذا حدثت تغيرات كبيرة جدا او قد لا يتأثرون ابدا ٠ وفضلا عن ذلك فقد يميل البعض الى عدم الاكتراث للتغييرات المنتظرة في حركات اسعار بعض الموجودات ولكنهم سيتأثرون عند حصول تغييرات في الآمال المتعلقة بالاسعار المستقبلة في المجالات الاخرى ٠ مثال ذلك ان رجال الاعمال المعتزلين او الاشخاص الذين يملكون ثروات صغيرة قد يقتصرون على تحويلها تارة الى سندات وتارة الى نقد ، في حين انهم قد لا يشاؤن ان يورطوا انفسهم في المتاعب والمجازفات الاضافية التي تترتب على شراء الاموال الثابتة وان كان ذلك يبشر بربح اعلى كثيرا ٠

على ان هذا الطلب على النقد لغرض المضاربة قد يصبح ذا أهمية كافية تبرر اهتمام المصرف الوطني الذي تشتمل سياسته النقدية ـ كما سيظهر في الباب الثالث من هذا التقرير ـ على التوفيق بين عرض النقد والطلب عليه بصورة ملائمة ٠ ومع ذلك يلاحظ ان « الاكتناز » الدائم نوعا ما قد يتألف على الاكثر من اوراق نقدية ، في حين ان النقد الذي يحتفظ به لاغراض المضاربة سيتخذ عادة شكل ودائع مصرفية قصيرة الاجل ٠

٧ ـ الآن وقد نظرنا في أهم مصادر الطلب على النقد يمكننا ان

تنتقل الى بحث الكيفية التي ينشأ بها عرض النقد . لنعد الى الاذهان ان المقصود بالنقد او بوسائل الدفع الاوراق النقدية والمسكوكات والودائع المصرفية الجارية التي يمكن نقلها من حساب الى آخر بواسطة الصكوك .

٨ ـ ان الاوراق النقدية والمسكوكات توضع في التداول في العراق من قبل المصرف الوطني . وهذا يجري الآن في الاكثر ـ كما سبق ورأينا ـ عن طريق شراء التحويل الخارجي من قبل المصرف الوطني ، كما كان الحال ايام لجنة العملة . ويضاف التحويل الخارجي المشترى الى موجودات المصرف ، وتضاف الى مطلوباته الاوراق النقدية والمسكوكات التي يدفعها مقابل التحويل الخارجي .

ومع ذلك يستطيع المصرف ايضا ان يضع اوراقا نقدية ومسكوكات في التداول عن طريق شراء موجودات اخرى كالسندات التي تصدرها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية او المؤسسات الخاصة . وكذلك يستطيع المصرف الوطني ان يسلف المال للدوائر الحكومية او شبه الحكومية او للمصارف التجارية والحكومية بصور مختلفة كخصم حوالات الخزينة او اعادة خصم الاوراق التجارية او منح تسهيلات السحب المكشوف . وهنا ايضا يضيف المصرف الطلبات المستحصلة الى موجوداته، ويضيف الى مطلوباته الاوراق النقدية والمسكوكات المسلفة .

غير انه في حالات كثيرة سيكون من الانسب لبائعي التحويل الخارجي او السندات او للمؤسسات المقترضة ان يقبضوا الثمن لا بشكل اوراق نقدية او مسكوكات بل بشكل ودائع لدى المصرف الوطني يمكنهم السحب عليها بواسطة الصكوك عند الحاجة . وفي هذه الحالات تضاف الودائع تحت الطلب هذه الى مطلوبات المصرف .

وبنتيجة كل هذه المعاملات اذن يزداد كلا جانبي موازنة المصرف ـ موجوداته ومطلوباته ـ بنفس المقدار ٠

وعندما يسحب اصحاب الودائع عليها ويدفع لهم الثمن باوراق نقدية او مسكوكات يتبدل تكوين جهة المطلوبات من موازنة المصرف ٠ وتزداد كمية الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة في حين ان مجموع الودائع تحت الطلب ينخفض بنفس المقدار ٠ وفي مثل هذه الحالات اذن لا يزداد مجموع الموازنة عندما يضع المصرف مزيدا من الاوراق النقدية والمسكوكات في التداول ، اذ ان هذه الزيادة كانت قد حصلت قبل ذلك ، اي حينما احدثت الودائع ٠ ولما كانت مثل هذه الطلبات على المصرف الوطني تعتبر عادة نقدا فثمة فرق طفيف بين ان تتخذ الزيادة في مطلوبات المصرف بادىء الامر هذا الشكل او ذاك ٠

غير ان المصرف الوطني يستطيع ان يسحب الاوراق النقدية والمسكوكات من التداول (او ان يخفض ما لديه من الودائع تحت الطلب) عن طريق بيع الموجودات الى الجمهور او تقليص قروضه وسلفاته ٠ وفي هذه الحالات ينخفض كلا جانبي موازنته بمبلغين متعادلين ٠ وكذلك تنخفض كمية الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة اذا اودعت الدولة او المصارف نقدها الفائض عن حاجتها لدى المصرف المركزي ، ولكن هنا ايضا لا يتأثر مجموع موازنته ٠ فكل ما تعنيه العملية ان نوعا واحدا من المطلوبات ـ اي ودائع تحت الطلب ـ يستبدل بآخر ـ اي باوراق نقدية ومسكوكات ـ ٠ ولكن نظرا الى امكان تحويل الودائع ثانية الى اوراق نقدية ومسكوكات بدون آنذار فلا فرق عند المصرف بين ان تكون مطلوباته موقتا بهذا الشكل او ذاك ، اذ يجب عليه ان يراعي في ترتيباته على الدوام هذين الشكلين من المطلوبات كليهما ٠

٩ ـ يظهر مما تقدم ان المصرف الوطني هو الذي يعين كمية الاوراق النقدية والمسكوكات في التداول (ومقدار ما لديه من ودائع تحت الطلب) ، ولكن الواقع ان وضع المصرف في هذا الشأن ضعيف نوعا ما .

فما دامت اسعار التحويل محددة وجب ان يكون في استطاعة الناس الذين يملكون تحويلا خارجيا ان يعتمدوا على استعداد المصرف لشراء كل ما يعرض عليه من التحويل الخارجي بسعر الشراء المحدد من قبله . وفي وسع مصرف الرافدين والمصارف الاجنبية كما اسلفنا تجهيز مبالغ كبيرة من التحويل الخارجي ويصدق ذلك على شركات النفط ايضا . ومن الجهة الاخرى لا يستطيع المصرف ان يرفض بيع التحويل الخارجي المطلوب للاغراض المشروعة بسعر البيع المحدد من قبله .

اما اذا غير المصرف اسعار التحويل فان ذلك يؤثر طبعا على مبالغ التحويل الخارجي المطلوبة والمجهزة ، اذ ان كل زيادة في اسعار التحويل ـ وهي عادة تخفض الطلب على التحويل الخارجي وتزيد عرضه ـ تعني انخفاض مبيعات المصرف وارتفاع مشترياته من التحويل الخارجي ، الامر الذي يؤول الى زيادة كمية النقد المتداول في البلاد ، في حين ان تخفيض اسعار التحويل يفضي الى عكس ذلك . ولا حاجة بنا الى القول بان التغييرات في سعر التحويل قد يكون لها آثار اخرى ينبغي اخذها بنظر الاعتبار عند النظر في ضرورة اجراء مثل هذه التغييرات . وسوف نبحث هذه الآثار في مراحل اخرى وخاصة في الفصل (١٦) .

كذلك يمكن القول بان مركز المصرف الوطني ازاء الحكومة ضعيف نوعا ما . فمع ان المصرف ـ كما ذكرنا في القسم

(١١) ـ مخول رسميا بان يرفض تقديم القروض الى الحكومة فانه قد يضطر في اغلب الظروف الى ان يشتري كل ما تريد بيعه له من حوالات الخزينة او السندات الحكومية وان يعود فيطفوها اذا رغبت الحكومة في ذلك .

واذا كانت المصارف التجارية قد اقترضت المال من المصرف الوطني ففي استطاعته ان يسحب اوراقا نقدية ومسكوكات من التداول (او ان يخفض الودائع تحت الطلب المودعة لديه من قبل المصارف الخاصة) وذلك بتقليص هذه القروض عن طريق رفع سعر الخصم الذي يستوفيه مثلا . ولكن المصارف التجارية وخصوصا المصارف الاجنبية ـ كما بينا في القسم (٥) ـ مستقلة فعلا (وقد تبقى كذلك زمنا طويلا) عن المصرف الوطني بمعنى انها ليست في حاجة الى ان تعتمد على اعادة خصم الحوالات او الحصول على سائر انواع السلفات منه . وما دام الامر كذلك فلن يكون في استطاعة المصرف زيادة كمية النقد المتداول عن طريق تقديم القروض للمصارف الخاصة بشروط اسهل .

ولو كان في العراق سوق رؤوس الاموال لتمكن المصرف الوطني من القيام « بمعاملات السوق الحرة » في هذه السوق ، اي انه كان يتمكن من تخفيض كمية الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة (او الودائع القصيرة الاجل) بعرض السندات الحكومية مثلا للبيع في سوق رؤوس الاموال ، الامر الذي يؤدي الى تخفيض اسعار السندات ، واغراء الجمهور او المصارف الخاصة على شراء السندات . واذا اشتريت السندات من قبل الجمهور وجب ان يدفع ثمنها اما باوراق نقدية او بالسحب من ودائع المصارف التجارية . اما اذا اشترتها المصارف فيجب عليها كذلك ان تدفع ثمنها اما باوراق نقدية او بتخفيض ودائعها لدى المصرف

الوطني . ومهما تكن الطريقة التي تسوى بها المعاملات فانها تؤدي الى تخفيض كمية النقد المتداول . ومن جهة اخرى فان المصرف الوطني يستطيع ان يزيد كمية النقد المتداول بشراء السندات في سوق رؤوس الاموال ـ اي اما من المصارف التجارية او من الجمهور ـ ودفع ثمنها اما باوراق نقدية او باضافته الى ودائع المصارف الخاصة .

وخلاصه القول ان المصرف الوطني هو عادة في مركز سلبي ازاء اسواق التحويل الخارجي اذ نظرا لوجود مصارف تجارية تملك موجودات سائلة كبيرة وعدم وجود سوق رؤوس الاموال فانه لا يستطيع ان يفعل كثيرا لمقاومة التغييرات التي تحصل في متداول الاوراق النقدية والتي تحدثها معاملات التحويل الخارجي . ولذا فانه مضطر الى ان يلعب دورا سلبيا الا اذا تمكن من اقناع الحكومة او المصارف التجارية باتباع سياسة تتفق مع اهدافه .

١٠ ـ ان الطريقة التي تعمل بها الودائع الجارية في المصارف الخاصة كوسائل دفع تماثل من حيث المبدأ الطريقة التي سبق بيانها فيما يتعلق بالاوراق النقدية والمسكوكات . ان المصارف تقتني الموجودات من الجمهور وتدفع ثمنها ـ في بادىء الامر ـ بطلبات قصيرة الاجل على انفسها . وقد تكون الموجودات المقتناة اوراقا تجارية مخصومة ، او قد تتخذ شكل سلفات او منح تسهيلات السحب المكشوف الى الشركات الخاصة . وتظهر الاوراق المخصومة والسلفات في جهة الموجودات من موازنات المصرف ، وتقيد المطلوبات المقابلة لها كودائع جارية . وبعكس ذلك فان تسهيلات السحب المكشوف غير المستعملة لا تظهر في الموازنات ـ لا في جهة الموجودات ولا في جهة المطلوبات . ومع هذا فان ما يقابل الحسابات المكشوفة من حقوق السحب على المصارف يفي بغرض عملاء

المصارف مثل الودائع الجارية سواء بسواء . ومن الجهة المقابلة فان الحسابات المكشوفة غير المستعملة والودائع تضع كلتاهما المصارف امام احتمال اضطرارها الى تجهيز النقد (اي الاوراق النقدية والمسكوكات) بدون انذار . واخيرا فان الموجودات المقتناة قد تكون بالطبع اوراقا نقدية ومسكوكات سلمها عملاء وقيدت ايرادا في حساباتهم مبالغ معادلة لها تمثل مطلوبات المصرف المختص .

الى هنا يكتمل تقريبا التشابه مع عملية اصدار الاوراق النقدية والمسكوكات ، بيد ان هناك فرقا واحدا على جانب كبير من الاهمية هو ان الاوراق النقدية والمسكوكات تقبل عادة كوسائل دفع من قبل الجميع ما عدا اشخاصا من فئات المجتمع التي لم تتعود الاقتصاد النقدي والتي يمكن اهمالها في هذا الشأن . ولا ينطبق ذلك بالضرورة على الطلبات القصيرة الأجل على المصارف الخاصة ، ففي حين ان نقل الطلبات القصيرة الاجل في المصارف الخاصة بواسطة الصكوك يرجح اجراؤه - نظرا للسهولة التي يمكن ان يتم بها - بين الشركات التي تعرف وتأتمن بعضها بعضا فان الاوراق النقدية والمسكوكات يجب ان تستعمل عادة في المعاملات اليومية في تجارة المفرد وسائر الفعاليات التي لا يعرف فيها البائع المشتري معرفة كافية . ثم ان تحرير الصكوك بمبالغ طفيفة امر يزعج عادة كلا الطرفين ، ولذلك فان الشركات التي حصلت بطريقة ما على حق السحب على مصرف خاص لا تكتفي باستعمال هذا الحق عن طريق سحب الصكوك بل قد تطالب ايضا بتسديد قسم من الطلبات باوراق نقدية ومسكوكات ، وخصوصا لتأدية الاجور لعمالها .

١١ - اذا استطاع المصرف ان يكون واثقا من ان عملاءه لن يطلبوا اوراقا نقدية ومسكوكات وانهم لن يدفعوا بواسطة صكوك الى

اشخاص لهم حسابات لدى مصارف اخرى ، اصبح في امكانه ان يمنح تسهيلات السحب الى الحد الذي يريده ـ في حالة عدم وجود تقييدات قانونية (ولا يكون لها داعي في هذه الحالة) ، ولكن مثل هذا الوضع لا يحصل في عالم الواقع .

ففي كل يوم يجابه كل مصرف خاص طلبا للنقد ناشيء عن مطلوباته ، وقد يظهر هذا الطلب بشكلين مختلفين لهما مع ذلك نتائج متشابهة . فاولا ان الاشخاص الذين لهم ودائع لدى المصرف قد يطالبون بان تدفع كليا او جزئيا باوراق نقدية او مسكوكات او ربما كانوا قد دفعوا مبالغ بواسطة صكوك الى اشخاص آخرين يطالبون بدورهم بان تسدد مبالغ الصكوك نقدا . ومع ذلك فقد يشاء هؤلاء الاشخاص ايضا ان يسلموا الصكوك الى مصرف خاص آخر هم عملاؤه وان تقيد مبالغها ايرادا في حساباتهم ، وعندئذ يطالب المصرف الآخر بتسديد مبالغ الصكوك نقدا او ـ عادة ـ ينقل مبلغ يعادلها من حسابات المصرف الاول الى حساباته في دفاتر المصرف الوطني ، ولما كانت الاوراق النقدية والودائع تحت الطلب لدى المصرف الوطني قابلة للمبادلة كليا فان الطريقتين اللتين قد يظهر بهما الطلب متعادلتان تماما في نتائجهما .

ولا يتحاشى المصرف نقصان النقد لديه الا اذا سلمت الصكوك المحررة من قبل المودعين لديه لمصلحة اشخاص هم عملاؤه ايضا واراد هؤلاء الاشخاص ان تضاف مبالغ الصكوك الى ودائعهم .

ان مقدار المسحوبات النقدية يتوقف على حجم وتكوين مطلوبات المصرف التي يشكل ودائع او تسهيلات للسحب المكشوف . فكل عميل يسحب عادة مبالغ كبيرة نسبيا في فترات قصيرة او طويلة ينال ذلك عندما يتعين عليه ان يدفع قيمة شحنة من المواد الاولية او مة

يماثلها وصلت حديثا . ولكن من المحتمل - وهو احتمال ضئيل جدا - ان يسحب كثير من العملاء ان لم تقل كلهم في آن واحد ، لان وصول المواد الاولية وغيرها من السلع تتوزع عادة بالتساوي على الزمن . ومن ثم توجد نسبة ثابتة نسبيا بين مقدار متطلوبات المصرف (العائدة لافراد وشركات) والمسحوبات النقدية الاجمالية خلال مدة معينة . وقد تختلف هذه النسبة في ايام مختلفة خلال الاسبوع او الشهر (فمثلا ان المسحوبات تكون كبيرة في الايام التي تدفع فيها شركات كبيرة اجور عمالها) ، ولكن هذه الاختلافات تحدث على نمط ثابت نسبيا ، ولذلك يمكن على وجه العموم تقدير المسحوبات النقدية مقدما مع شيء قليل من الحظ .

ومن الجهة الاخرى فان كل مصرف خاص يستلم نقدا من عملائه كل يوم وذلك اما بشكل ودائع جديدة في حسابات التوفير والحسابات الجارية او بشكل قروض مسددة . ويتوقف حجم وتوقيت هذه المقبوضات على عدد وطبيعة عملائه وعلى نوع الاعمال التي يقومون بها (فمثلا ان المقبوضات من باعة المفرد تجري عادة بانتظام اكثر من المقبوضات من اصحاب المعامل) وكذلك على وضع الاعمال العام . اما فيما يتعلق بتسديد القروض فان العامل المقرر هو طبعا الشروط المتفق عليها عند عقد القروض . وعلى اساس المعلومات المتوفرة عن كل هذه الامور والخبرة التي تكتسب بمرور الزمن يمكن ايضا تقدير مقدار المقبوضات في الظروف الاعتيادية بدرجة لا بأس بها من الصحة والصواب .

ويبدو من الجدول التالي ان الانماط السالفة الذكر ثابتة جدا في العراق .

الجدول (٩) ـ تطور الودائع الخاصة في الحسابات الجارية

وحسابات التوفير لدى المصارف التجارية

	١٩٥١			١٩٥٢			١٩٥٣		
	الودائع (بداية الشهر) بملايين الدنانير (١)	المسحوبات (خلال الشهر) بملايين الدنانير (٢)	نسبة المسحوبات الى الودائع (٢ : ١) (٣)	الودائع (بداية الشهر) بملايين الدنانير (١)	المسحوبات (خلال الشهر) بملايين الدنانير (٢)	نسبة المسحوبات الى الودائع (٢ : ١) (٣)	الودائع (بداية الشهر) بملايين الدنانير (١)	المسحوبات (خلال الشهر) بملايين الدنانير (٢)	نسبة المسحوبات الى الودائع (٢ : ١) (٣)
كانون الثاني	–	–	–	١٤٫٨	٢٠٫٣	١٣٧	١٤٫٩	٢٠٫٠	١٣٤
شباط	–	–	–	١٤٫٩	١٦٫٥	١١١	١٥٫٧	١٨٫٣	١١٧
آذار	–	–	–	١٥٫٦	٢٠٫٨	١٣٣	١٥٫٩	١٩٫٦	١٢٢
نيسان	–	١٩٫٠	–	١٦٫٧	١٧٫٣	١٠٤	١٦٫٣	١٩٫٣	١١٨
ايار	١٤٫٣	٢٠٫٤	١٤٣	١٧٫٣	١٧٫٦	١٠٢	١٦٫٢	٢٠٫٣	١٢٥
حزيران	١٤٫٣	١٢٫٦	٨٨	١٧٫١	١٥٫٣	٨٩	١٦٫٧	١٨٫٩	١١٣
تموز	١٤٫٤	١٩٫٧	١٣٧	١٦٫٠	٢٢٫٩	١٤٣	١٦٫٨	٢٢٫٨	١٣٦
آب	١٤٫٥	١٨٫٠	١٢٤	١٥٫١	١٨٫٧	١٢٤	١٦٫٦	٢٢٫٤	١٣٥
ايلول	١٤٫٣	١٩٫٣	١٣٥	١٥٫١	١٦٫٤	١٠٩	١٧٫٢	٢١٫٦	١٢٦
تشرين الاول	١٤٫١	٢٣٫٧	١٦٨	١٥٫٣	١٩٫٢	١٢٥	١٧٫٣	٢٣٫٧	١٣٧
تشرين الثاني	١٣٫٨	٢١٫٩	١٥٩	١٤٫٩	١٩٫٥	١٣١	١٦٫٩	٢٥٫١	١٤٩
كانون الاول	١٤٫٢	٢١٫١	١٤٩	١٤٫٩	١٩٫٥	١٣١	١٧٫٩	٢٥٫٩	١٤٨

المصدر ـ الاحصائيات المالية الدولية .

يبدو ان المسحوبات الشهرية ـ وان تقلبت قليلا من حيث مقدارها المطلق ونسبتها الى قيمة الودائع في بداية الشهر ـ قد جرت على نمط موسمي ثابت نسبيا تتميز ضمن اشياء اخرى بمسحوبات واطئة في شهر حزيران ومسحوبات كبيرة في شهر تموز وفي الربع الاخير من السنة . ثم انه لما كانت التغيرات في مبالغ الودائع من بداية كل شهر حتى نهايته ضئيلة على وجه العموم بالنسبة الى التغيرات في المسحوبات الجارية فلابد من الاستنتاج بان المقبوضات الجديدة في حسابات الودائع قد جرت على نمط مماثل تقريبا .

ويرجع ذلك بعض الشيء الى ان رجل الاعمال الذي يتسلم صكا او تأدية نقدية من عميل يفضل عادة ايداع القسم الاكبر من هذا النقد لدى مصرفه بدلا من الاحتفاظ به . ولذلك عندما تجري مدفوعات كبيرة ويحصل بالتالي ارتفاع في المحسوبات تزداد المقبوضات الى نفس الحد . ثم ان المصارف تقوم بمحاولات لجعل سيل المقبوضات مطابقا لسيل المدفوعات ، كطلب تأدية الفوائد والاقساط في تلك الايام التي تدل تجارب المصارف على انها تشاهد عادة مسحوبات كبيرة . ولكن لما كان من المستحيل جعل المطابقة تامة فيجب على المصارف ان تحتفظ دائما بكمية من النقد لغرض سد الثغرة التي قد تنشأ بين المقبوضات والمدفوعات الاعتيادية ، ويجب عليها فوق ذلك ان تحتفظ باحتياطي اضافي لمواجهة الاوضاع الشاذة ، ويمكن على اساس الخبرة الحاصلة تقدير نسبة ما يلزم من الاحتياطي النقدي الى المطلوبات بدرجة كبيرة من الصحة والصواب .

ويلاحظ بسهولة ان هذا الاحتياطي النقدي محكوم بحافز مماثل تقريبا لحافز طلب النقد للمعاملات المنزلية ولمعاملات الشركات . وفي

العراق ـ كما في اقطار اخرى كثيرة ـ يعين الحد الادنى للاحتياطي قانونا (راجع القسم ٤ ادناه) ٠

١٢ ـ يبدو من ذلك انه وان كانت المصارف الخاصة قادرة على خلق وسائل الدفع التي تستطيع وضعها تحت تصرف عملائها الا ان هذه المقدرة تحددها كمية الاوراق النقدية والمسكوكات (والودائع تحت الطلب لدى المصرف الوطني التي يمكن استبدالها فورا باوراق نقدية ومسكوكات) التي تحت تصرفها ٠ فاذا ارادت ان توسع عمليات التسليف التي تقوم بها ـ وبذلك تخلق وسائل دفع جديدة ـ وجب عليها ان تملك (او ان تكون قادرة على ان تقدم) نقدا جاهزا بشكل اوراق نقدية ومسكوكات زيادة عن الحد الادنى للاحتياطي الذي عينه القانون او العرف ٠

ولكن لا يمكن ان ينتظر من مصرف خاص ان يحتفظ عمدا باحتياطي اضافي في اي وقت من الاوقات ٠ فان ذلك يتعارض مع الهدف الرئيسي للاعمال الحرة ، وهو عادة الحصول على اعلى دخل ممكن ٠ اذن فلابد من الافتراض بان المصرف الخاص سيحاول دائما استخدام احتياطيه النقدي على قدر الامكان ـ اما في العراق او في الخارج ٠ ومع ذلك فان الاحوال التي ليس للمصرف اي تأثير مباشر عليها قد تتغير تغيرا كبيرا بحيث تجد ادارة المصرف عند استعراض الوضع ان لديها احتياطيا يزيد عن الحد الادنى اللازم في الظروف الجديدة ٠ فمثلا قد يخفض الحد القانوني او قد تتغير عادات الناس بحيث تزداد نسبيا اهمية الدفع بواسطة الصكوك ، الامر الذي يؤدي الى تضاؤل الحاجة الى النقد الجاهز ٠ ومن الجهة الاخرى فقد تنمو المقبوضات الى حد غير منتظر نتيجة لقيام الجمهور باخراج مكتنزاتهم مثلا ، مما يؤدي الى تحسين وضع المصرف من حيث سيولة موجوداته ٠

١٣ ـ الى اي حد اذن يمكن توسيع عمليات التسليف التي تقوم بها المصارف الخاصة وذلك على اساس زيادة معينة عن الحد الادنى للاحتياطي ٠

لنبدأ بأن ننظر الى مصرف منفرد فنفرض ان لديه احتياطيا نقديا زائدا يبلغ (١٠٠٠ر١٠) دينار ٠ ولكي يستخدم المصرف هذه الزيادة يقوم بمنح باعة المفرد والمنتجين او غيرهم من رجال الاعمال اعتمادا اضافيا ، وقد يستعمل المقترضون هذا الاعتماد الاضافي في الحال (والا لما اقترضوا) وذلك بسحب اوراق نقدية (لغرض دفع الاجور على الاكثر) وتحرير الصكوك لمصلحة مجهزيهم الذين بدورهم يسلمون الصكوك المستلمة الى مصرفهم لقيد مبالغها ايرادا في حساباتهم ٠ وقد يحتفظ بعض مستلمي الصكوك بحسابات لدى المصرف المسلف ، واذا كان الامر كذلك فلا يخسر المصرف اي نقد ٠ ولكن اكثار الصكوك المسحوبة من قبل المقترضين الاصليين ستسلم بلا شك الى مصارف اخرى تطلب بدورها نقل مبالغ معادلة لمبالغ الصكوك من حساب المصرف المسلف الى حساباتها في المصرف الوطني، الامر الذي يسبب نقصا في الموجودات النقدية للمصرف المسلف ٠

ان بعض الاوراق النقدية المسحوبة قد تعود الى المصرف المسلف قبل ان يستخدم المقترضون بالفعل كل المبلغ الممنوح اصلا كاعتماد اضافي ٠ وان عمال المقترضين الذين استلموا الاوراق النقدية كاجور قد يودعون جزءا من اجورهم في حسابات التوفير او ربما انتقلت الاوراق النقدية من العمال الى باعة مفرد يحتفظون بحسابات لدى المصرف المسلف٠ ولكن في اغلب الحالات تنتهي (موقتا) عمليات التداول هذه في مصرف آخر ، او قد تبقى الاوراق النقدية في ايدي الجمهور خارج المصارف

وهكذا يخسر المصرف المسلف مبلغا من النقـــد يعادل تقريبا الاعتماد الاضافي الممنوح اصلا · ومن ثم يجب عليه ان يحدد هذا الاعتماد بمبلغ ١٠٫٠٠٠ ـ ٢٠٫٠٠٠ دينار مثلا ·

١٤ ـ اما اذا نظرنا الى نظام المصرف الخاص عموما فان الصورة تتغير تغييرا كبيرا · لنفرض ان الاحتياطي النقدي الزائد البالغ (١٠٫٠٠٠) دينار لم يعد محصورا في مصرف واحد بل اصبح موزعا بالتساوي بين خمسة مصارف يوجد لدى كل منها (٢٠٠٠) دينار ، ولنفرض ايضا ان المصارف الخمسة كلها تمنح عملائها اعتماد اضافيا · فان جزءا من الاعتمادات ـ كمافي الحالة المتقـــدمة ـ سيسحب ولا ريب بشكل اوراق نقدية ، في حين ان المقترضين سيستخدمون الجزء الباقي بتحرير الصكوك لمصلحة مجهزيهم الذين بدورهم سيسلمون الصكوك الى مصـــارفهم لقيد مبالغها ايرادا في حساباتهم ·

ولما كان من المنتظر في هذه الحالة ، خلافا للحالة الاولى ، ان يكون مجموع قيمة الصكوك المسحوبـــة على كل مصرف معادلا تقريبا لقيمة الصكوك المسحوبة على المصارف الاخرى والمسلمة له فان اي مصرف لا يخسر للمصارف الاخرى مبالغ من النقد تستحق الذكر ·

ومن ثم فان المصارف تحتاج فقط الى احتياطيات نقدية زائدة تكفي لمواجهة المسحوبات المباشرة من الاوراق النقدية مطروحا منها المبلغ الذي يتوقع ان يعود قبل ان تستخدم الاعتمادات الممنوحة بتمامها · اما الى اي حد يمكن توسيع نطاق الائتمان على اساس احتياطي نقدي زائد معين فذلك امر يتوقف على سرعة عمليات التداول هذه او ـ بعبارة اخرى ـ على ميل الجمهور خارج المصـــارف الى زيادة موجوداتهم من الاوراق

النقـــدية لاغراض المعاملات (او لغرض « الاكتناز ») كلمـــا ازدادت مدخولاتهم ٠

١٥ ـ ولكي نزيد هذه النقطة ايضاحا لنفرض ان النظام المصرفي يقدم اعتمادات اضافية الى المنتجين لتمكينهم من زيادة الانتاج الى حد يستدعي دفع الاجور بمقياس يزيـــد عن المستوى السابق بنحو (١٠٠٠) دينار اسبوعيا (على ان لا تجرى مـــدفوعات اخرى بالاوراق النقـدية والمسكوكات) ٠ واذا استطعنا ان نفترض ان العمال سيستعملون هـــذا المبلغ كله لغرض الاستهلاك خلال اسبوع واحد وان باعة المفرد الذين يستلمون النقد سيسلمونه فورا الى المصارف فان المبلغ (١٠٠٠) دينار سيعود كله الى المصارف قبل نهاية الاسبوع وسيكون جاهزا للمسحوبات القادمة التي سيقوم بها المنتجون لغرض دفع الاجور ٠ ولذا فان احتياطيا نقديا اضـافيا قدره (١٠٠٠) دينار يكفي لتوسيع نطاق الائتمان توسيعا قد يبلغ عدة الاف من الدنانير ٠

وليس بالامر المهم طبعا اذا قام باعـــة المفرد ، بعد تسليم المبلغ المشار اليه الى المصارف ، بتحرير الصكوك لمصلحة المنتجين بمبالغ تعادل المبالغ الواجب دفعها عن المشتريات الجديدة من السلع ، على شرط الا يغرى ذلك المنتجين بتوسيع انتاجهم .. وبالتالي زيادة مجموع الاجور التي يدفعونها ٠ ويصبح ذلك ايضا اذا دفع باعة المفرد المبلغ (١٠٠٠) دينار الى المنتجين مباشرة باوراق نقدية قبل نهاية الاسبوع فيمكنونهم بذلك من دفع قائمة الاجور الجديدة ٠ نعم ان المصارف في هذه الحالة لا تسترجع الاوراق النقدية المسحوبة في الاصل ، غير انها من الجهة الاخرى لن تلبي اية طلبات اخرى لاوراق نقدية من المنتجين ـ على شرط ايضا ان لا يندفعوا الى توسيع الانتاج ٠

وفي كل هذه الحالات تزداد موجودات الجمهور (خارج المصارف) من الاوراق النقدية لاغراض المعاملات بمقدار (١٠٠٠) دينار ٠

وحتى لو لم يستعمل العمال المبلغ (١٠٠٠) كله لغرض الاستهلاك بل يوفرون منه (١٠٠) دينار مثلا ، فان احتياطيا نقديا زائدا قدره (١٠٠٠) دينار سيكون كافيا ، على شرط ان يستثمر المبلغ الموفر لدى المصارف ويودع في حسابات التوفير مثلا) قبل نهاية الاسبوع ٠

اما اذا استعمل العمال (٨٠٠) دينار فقط للاستهلاك الجاري ووفروا خلال مدة خمسة اسابيع مثلا (٢٠٠) دينار لمشتريات هامة تجري خلال الاسبوع الخامس ، فلا يكون احتياطي نقدي زائد اصلي قدره (١٠٠٠) دينار كافيا ، وحتى لو سلم باعة المفرد المبلغ (٨٠٠) دينار الذي يستلمونه قبل نهاية كل اسبوع فستكون هناك « ثغرة » قدرها (٢٠٠) دينار بين المسحوبات الاسبوعية من الأوراق النقدية من المصارف والمدفوعات الاسبوعية من الاوراق النقدية اليها ٠ وهذا الوضع لا ينقلب الا في الاسبوع الخامس الذي يستعمل فيه العمال (١٨٠٠) دينار للاستهلاك وتزداد مدفاعات باعة المفرد الى المصارف بما يعادل ذلك المبلغ ، ولكي تلبي المصارف الخاصة الطلبات على الاوراق النقدية في هذه الحالة يجب ان يكون لديها في بادىء الامر احتياطي نقدي زائد قدره (١٨٠٠) دينار ٠ وكذلك يمكن التعبير عن هذه الحقيقة بالقول ان موجودات الجمهور من الاوراق النقدية لاغراض المعاملات قد ازدادت بمقدار (١٨٠٠) دينار (وعندئذ تكون قد بلغت حدها الاقصى) ٠

وكذلك ستدعو الحاجة الى احداث زيادة في الاحتياطي النقدي الزائد الاصلي ـ اي زيادة على المبلغ (١٠٠٠) دينار في الحالة الاولى ـ اذا لم يسلم باعة المفرد كل المبلغ الذي استلموه من المستهلكين وذلك

قبل حلول يوم دفع الاجور التالي . وفي هـذه الحالة تكون موجودات الجمهور (خارج المصارف) من الاوراق النقدية قد ازدادت ايضا باكثر من (١٠٠٠) دينار .

١٦ ـ اذا عرفت المصارف بالتجربة ـ وهي في الحق تعرف الى حد ما ـ كيف يتصرف باعة المفرد في هذه الشـؤون ، استطاعت ان تخمن مقدار الاعتماد الاضافي الذي تتمكن من تقديمه الى عملائها عندما تجد ان لديها احتياطيا نقديا زائدا .

ولقد افترضنا في الحالات المتقدمة ان جميع الاوراق النقدية التي تدفعها المصارف تعود اليها عاجلا او آجلا ، الامر الذي يعيد الاحتياطي النقدي الى مستواه السابق . واذا كان الامر كذلك فيمكن ان يكون التوسع في الائتمان على اساس احتياطي نقـدي زائد دائما (على ان تحتسب الاحتياجات النقدية بالنسبة الى التوسع في الائتمان بصورة صحيحة) . اما اذا « اكتنز » في كل اسبوع قسم من الاوراق النقدية الاضافية المدفوعة فان الاحتياطي النقدي (كما كان قبل توسيع نطاق الائتمان) لا يعود الى مستواه الاصلي بل بالعكس يهبط الى ان تنتقل الزيادة من المصارف الى الجمهور ، وينبغي عندئذ تقليل المقدار الموقوف من الاعتماد المصرفي الى المستوى الذي كان سائدا قبل ان تكتشف المصارف ان لديها احتياطيا زائدا وتبدأ في استعماله .

١٧ ـ لقد اثبت هذا التحليل بان الاوراق النقدية هي اكثر « فعالية » عندما تستعمل كاساس للاعتماد المصرفي منها لو استعملت مباشرة كوسائل للتداول ، او بالاحرى انه عندما تجري بعض المدفوعات عن طريق النقل من حساب الى آخر ضمن النظام المصرفي تحدث وسائل دفع اضافية ويتسنى حفظ الكمية الموجودة من الاوراق النقدية لاستعمالها في قسم اضيق من

الاقتصاد، الامر الذي يؤدي الى توسيع الحد الاقصى للمعاملات التي يمكن القيام بها ٠

ومن ثم فانه اذا حصل تغيير في عادات الجمهور ـ وهذا محتمل اثناء التوسع الاقتصادي في العراق ـ يجعل رجال الاعمال اكثر ميلا الى استعمال التحويلات بالصكوك فان قدرة المصارف الخاصة على احداث وسائل جديدة للدفع تزداد قوة ٠

ويلاحظ من الجهة الاخرى ان المصارف الخاصة ليست في وضع يمكنها من احداث وسائل دفع جديدة متى شاءت ، اذ ان كمية الاوراق النقدية والمسكوكات التي تحت تصرفها تحدد امكانياتها في هذا الشأن ٠ وفيما عدا التغييرات التي تحصل في عادات الدفع عند الجمهور ، يتحتم على هذه المصارف ان تزيد احتياطياتها من الاوراق النقدية والمسكوكات اذا ارادت ان تحدث وسائل دفع اضافية ٠ واذن فلو كان في مقدور المصرف الوطني ان يعين كمية الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة لاصبحت السلطة النهائية على النظام النقدي في يد تلك المؤسسة ٠ ولكن المصرف الوطني ـ كما اسلفنا ـ ليس له سوى سيطرة محدودة على المتداول من الاوراق النقدية ، ولن يتمكن هذا المصرف من القيام بالاعمال التي تقترن عادة بالصيرفة المركزية ما لم تجر تغييرات في ذلك النظام ٠

١٨ ـ الان وقد انتهينا الى ان المصرف الوطني في الوقت الحاضر ليس هو الذي يعين عرض النقد او وسائل الدفع (الاوراق النقدية والمسكوكات والطلبات القصيرة الاجل على المصارف) في العراق ، يمكننا ان نتساءل اخيرا كيف اذن يعين عرض النقد هذا ؟ لقد سبق واعدنا الجواب على هذا السؤال في مواضع مختلفة ، ويمكن تلخيصه بالقول ان العامل الحاسم هو سوق التحويل الخارجي ٠ فان الموردين الرئيسيين للتجهيز هما هنا

ايضا المصارف الاجنبية التي يمكنها ان تسحب من احتياطياتها الاجنبية (بل وان تسحب اكثر مما لديها في حساباتها مع مراكزها الرئيسية) وتصدير النفط . وتستطيع المصارف الاجنبية الحصول على اوراق نقدية لتوسيع اعمال التسليف وذلك عن طريق بيع التحويل الخارجي الى المصرف الوطني . كذلك تستطيع الحكومة او مجلس الاعمار او شركات النفط انفسها ان تحصل على اوراق نقديه او ودائع مصرفية ببيع التحويل الخارجي الذي تحصل عليه من النفط الى المصارف . واذن فان عرض النقد في العراق في الوقت الحاضر يعين في الغالب من قبل الحكومة ومجلس الاعمار وشركات النفط والمصارف الاجنبية لا من قبل المصرف الوطني .

١٩ ـ ان تفاعل العوامل المختلفة التي تؤثر في عرض النقد والطلب عليه يعين الشروط التي يمكن بموجبها توفير الائتمان للجمهور. فاذا ازداد او انخفض عرض النقد ـ مع ثبات الطلب ـ خففت او شددت شروط الائتمان على التوالي . اما اذا انخفض الطلب على النقد وبقي العرض ثابتا لم يتغير فان شروط الائتمان تخف ، وبعكس ذلك فانها تشتد عندما ينمو الطلب .

وقد يتخذ التغيير في شروط الائتمان شكل اسعار فائدة اعلى او اوطأ على السلفات ، ولكن مثل هذا التغيير قد لا يكون اول شيء يحدث نظرا الى الاتفاق الحالي المعقود بين المصارف التجارية فيما يتعلق باسعار الفائدة . ذلك لانه يسهل على مصرف منفرد ان يغير اسعاره اكثر مما يسهل على جميع المصارف ان تتفق على مثل هذا التغيير . ولهذا يتوقع ان يتناول التغيير الشروط الاخرى ـ كالشروط المتعلقة بالضمان المطلوب والمبالغ الممنوحة مثلا .

الفصل الثاني

المالية العامة

١ ـ أهمية القسم العام :

١ ـ ان المجمل الذي عرضناه في الفصل الاول لكيان واعمال المصارف في العراق اقتصر في الاكثر على وصف الهيكل الذي يجب ان تنفذ ضمن نطاقه سياسة المصرف الوطني فيما يتعلق بالائتمان والتحويل الخارجي . ومع ذلك فان مثل هذه السياسة ليست الطريقة الوحيدة للتأثير على حياة البلاد الاقتصادية . ففي استطاعة الحكومة ايضا ان تؤثر تأثيرا كبيرا على مجرى وتوزيع المدخولات وعلى الاستخدام والانتاج والاسعار عن طريق سياستها المالية ، اي بحجم وطبيعة مصروفاتها وبالطريقة التي تغطي بها هذه المصروفات ، عن طريق فرض الضرائب او عن طريق الاقتراض من الجمهور او المصارف التجارية او المصرف الوطني .

واننا لذلك السبب نعرض في هذا الفصل وصفا مختصرا لمالية العراق العامة . ولا يقصد بهذا المجمل وصف كيان وكيفية سير النظام المالي الحالي وصفا مفصلا او مسهبا ، وانما يقصد به بيان الحقائق الاساسية المتصلة بالبحث الذي سيرد في الفصل (١٣) عن امكانيات التأثير على مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية. وسوف تعالج عرضا بعض المشاكل الاخرى الكثيرة التي قد يظهرها مثل هذا الوصف .

الجـــدول (١٠)

مجموع مصروفات وايرادات الحكومة (١) و (٢)

بآلاف الدنانيـــر

(٣) السنة المالية	المصروفات	الايرادات	الوفر + العجز -
١٩٣٦_٣٧	٧ر١٥٩	٦ر٠٢٧	- ١ر١٣٢
١٩٣٧_٣٨	٧ر٥٤٢	٦ر٩١٧	- ٦٢٥
١٩٣٨_٣٩	٨ر١٣٤	٧ر٨٣٨	- ٢٩٦
١٩٤٦_٤٧	٢٥ر٥٢٢	٢٥ر٠٩٧	- ٤٢٥
١٩٤٧_٤٨	٢٦ر٥٦١	٢٦ر٠١٢	- ٥٤٩
١٩٤٨_٤٩	٢٩ر٦٢٣	٢٥ر٦٧٠	- ٣ر٩٥٣
١٩٤٩_٥٠	٢٨ر٤٩٣	٢٧ر١٩٥	- ١ر٢٩٨
١٩٥٠_٥١	٢٨ر٢٩١	٣٢ر٢٩١	+ ٣ر٩٢٨
١٩٥١_٥٢	٢٨ر٢٤١	٣٦ر٧٥٤	+ ٨ر٥١٣

(١) بضمنها المصروفات على الاعمال الرئيسية والايرادات غير الاعتيادية (اي القروض وايرادات الحكومة من النفط).

(٢) جاء في الدليل السنوي العراقي لسنة ١٩٥٣ (الصفحتان ١٥٦و١٥٧) ان الايرادات المخمنة لسنة ١٩٥٢_٥٣ بلغت (١ر٤٨) مليون دينار بضمنه مبلغ (٠ر١٢) مليون دينار « سحب من ايرادات مجلس الاعمار » وان المصروفات المخمنة بلغت (٨ر٥٥) مليون دينار . واما تخمينات سنة ١٩٥٣_٥٤ فقد بلغت (٩ر٤٢) مليون دينار و (٩ر٤٧) مليون دينار على التوالي .

(٣) ان السنة المالية تبتديء في ١ نيسان وتنتهي في ٣١ آذار ٠
المصدر ـ التقرير السنوي للمصرف الوطني العراقي لسنة ١٩٤٩ ـ ٥٠ و١٩٥١ ٠

ويلاحظ ان مجموع المصروفات في السنين الاخيرة كان بمعدل (٣٠) مليون دينار (عدا مصروفات مجلس الاعمار التي سيرد بحثها في الفصل الخامس) ٠ واذا قارنا هذا المجموع بالتخمين المتوفر للدخل القومي (راجع الفصل الثالث) نجد ان الاهمية النسبية للقسم العام في مجموع الاقتصاد تكاد لا تقل شأنا عنها في الاقطار المتقدمة الواقعة في شمال غربي اوروبا ٠ ومعنى هذا ان ما يتراوح بين (١٥) و (٢٥) بالمائة من الدخل القومي يدخل الخزينة وينفق من جانب الحكومة لارضاء « الحاجات الاجتماعية » ٠

ولكن ذلك لا يرجع الى ان المصروفات العامة في العراق كبيرة جدا من حيث المقدار المطلق ، وانما يرجع الى ان الدخل القومي قد كان حتى الآن ضئيلا جدا ٠ ويتبين من الجدول (١١) التالي ان القسم الاعظم من المصروفات قد انفق حتى الآن على اعمال كالادارة العامة والدفاع ، في حين ان المبالغ المنفقة على الخدمات الاجتماعية العامة مثلا قد كانت ضئيلة جدا مما يدل على ان المستوى الحالي للمصروفات ثابت « اي غير مرن » نسبيا ويترك مجالا ضيقا لاجراء التغييرات فيه لغرض توسيع او ايقاف النشاط الاقتصادي بوجه عام ٠ وفي الحق ان ما عمل في العراق حتى الآونة الاخيرة لترقية الانتاج وانماء الاقتصاديات بواسطة الاموال العامة انما هو يسير جدا ٠

٣ ـ يلاحظ من الجدول (١٠) ان المصروفات تبلغ الآن على اساس الاسعار الحالية نحو اربعة اضعاف المستوى الذي كانت عليه

قبل الحرب ، في حين ان الايرادات تبلغ نحو خمسة اضعاف المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب • ولكن يجب الا يغيب عن البال ان مستوى الاسعار قد ازداد ما بين خمسة وستة اضعاف خلال المدة نفسها ، ولذا يبدو ان الايرادات والمصروفات هي في الواقع اوطأ من مستوى ما قبل الحرب • وحيث ان الدخل القومي في العراق هو اكبر مما كان عليه قبل الحرب فان تأثير مالية الدولة على الاقتصاد العراقي قد انخفض قليلا بالنسبة لما كان عليه الوضع قبل الحرب •

وهـذا التطور هو على العكس من الاتجاه الملحوظ في الاقطار الاوروبية حيث نمت المصروفات العامة بسرعة تفوق كثيرا سرعة الدخل القومي • وليس من شك في ان هذه السياسة المالية المحافظة قد ساعدت على وقف حركة التضخم النقدي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات الاولى التي اعقبتها • ولكن نظرا لتكوين المصروفات الذي اشرنا اليه منذ لحظة فان هبوطها في الواقع يرجع في الاكثر الى ان موظفي الحكومة لم يعوضوا عن الارتفاع في تكاليف المعيشة تعويضا كافيا ، وربما كان لهذا الهبوط آثار ضارة على درجة كفاءة ومقدار الاعمال التي يقوم بها الموظفون المدنيون وعلى نزاهتهم ومستواهم الاخلاقي • ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى تقرير « موسي » الذي اكد على قلة انتاج الموظفين المدنيين في العراق •

وفي الحق ان تزيد رواتب موظفي الحكومة زيادة كبيرة امر لا بد منه لاجتذاب عدد كاف من الاشخاص الاكفاء القادرين حقا على حل المشاكل الهامة الكثيرة التي يحتمل ان تواجهها الحكومة فيما يتعلق بسياسة الانماء الاقتصادي الواسع النطاق التي اقدمت عليها الآن • وقد لا تكون الزيادة في مجموع المصروفات العامة كبيرة جدا اذا حاولت الحكومة في نفس الوقت اقصاء الموظفين الذين يتضح بعد الفحص الدقيق انهم

اما زائدون او غير اكفاء او ليسوا نزهاء ، واذا ادى تحسين مستوى الموظفين الباقين ـ وهو امر يعقل توقعه ـ الى تحسين معنوية الجباة وغيرهم ·

٤ ـ لقد سار العراق في الغالب خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين على السياسة المالية التقليدية القاضية بموازنة الميزانية في كل سنة حتى ان المصروفات المتواضعة على الاعمال الرئيسية كانت تمول غالبا من الايرادات الاعتيادية او من الوفورات المتراكمة في السنوات السابقة · ولقد كان الدين العام الداخلي والخارجي ضئيلا على الدوام ، خصوصا وان الحكومة لم تعتمد الى حد يستحق الذكر على القروض الخارجية لتمويل حركة الاستثمار العام في العراق ·

ومن بين السنوات ١٩٤٦ ـ ١٩٥١ اظهرت سنة ١٩٤٨ فقط عجزا يستحق الذكر حقا · وقد جاء هذا العجز نتيجة سوء المواسم الزراعية والحرب مع اسرائيل · اما في السنتين الاخيرتين اللتين تتوفر لهما ارقام فقد حصل وفر كبير جدا · وحتى لو اخرجنا الايرادات الرئيسية (اي على الاكثر حصة الحكومة من ايرادات النفط) تجد ان السنة ١٩٥١ المالية قد اظهرت وفرا يزيد على (٥) ملايين دينار ·

وبما انه يبدو من المشكوك فيما اذا كان بالامكان في السابق تمويل المشاريع العمرانية الى حد كبير على اساس العجز او اتخاذ تدابير اخرى كترقية الحياة الاقتصادية من دون احداث صعوبات فيما يتعلق بميزان المدفوعات ، فانه لا بد من القول بان سياسة الحكومة العراقية التقليدية فيما يتعلق بالميزانية تدل على اتجاه صحيح تحمد عليه كثيرا ·

ونستطيع ان نذكر في الوقت نفسه ان اظهار وفر في الميزانية في الآونة الاخيرة ربما كان دليلا مشجعا على وجود الامكانيات لتحقيق تفهم اكثر في المستقبل للدور الذي يمكن ان يلعبه اظهار وفر ـ او عجز ـ في الميزانية

في السياسة الاقتصادية العامة . وسوف نعرض لهذه المشكلة كلها في القسم (د) من هذا الفصل وخصوصا في الفصل (١٣) .

٥ ـ لا توجد ارقام كاملة حديثة توضح اهمية ايرادات ومصروفات البلديات وسائر المؤسسات شبه الحكومية في العراق . ولكن ارقام السنة ١٩٤٨ المالية تبين ان نحو (٧٥) بالمائه من مجموع مصروفات الاقسام العامة في الاقتصاد العراقي قد جاء من الحكومة المركزية و (٢٠) بالمائة من المشاريع العامة (كميناء البصرة والسكك الحديدية العراقية .. الخ) و (٧) بالمائة فقط من الادارة المحلية . ولم تحصل ـ على ما يظهر ـ تغييرات هامة منذ ذلك الحين .

واذا نظرنا الى الامكانيات المستقبلة لتنفيذ سياسة مالية اكثر حزما وترمي الى التأثير على النشاط الاقتصادي نجد ان هذا الوضع يسهل تنفيذ هذه السياسة ، ذلك لان هناك احتمالا قليلا بان تقاوم الادارات المحلية سياسة الحكومة المركزية مقاومة محسوسة كما قد يكون الحال في الاقطار التي تشرف فيها الادارات المحلية المستقلة على جزء اكبر من مجموع المصروفات العامة .

ب ـ المصروفات العامة :

١ ـ يلاحظ من الجدول (١١) ان اكثر من (٢٥) بالمائة من مجموع المصروفات يستعمل للدفاع ، وان هذه النسبة هي الآن اعلى قليلا مما كانت عليه قبل الحرب . ومع ذلك يعزي بعض هذه الزيادة في الاهمية النسبة للمصروفات العسكرية الى انخفاض المصروفات على الاعمال الرئيسية من (٣٠) الى (٤) بالمائة من المجموع . ومما يفسر هذا الانخفاض ذاته ان قسما كبيرا من المصرفات على الاعمال الرئيسية العامة

قد نقل من ميزانية الدولة الى ميزانية مجلس الاعمار . اما المصروفات العسكرية فقد بلغت (٦و١) مليون دينار في سنة ١٩٣٨ ـ ٣٩ مقابل (٦و٧) مليون دينار في سنة ١٩٥١ ـ ٥٢ .

الجدول (١١)

النسبة المئوية لتوزيع مصروفات الحكومة

	١٩٣٨ـ٣٩	١٩٥٠ـ٥١	١٩٥١ـ٥٢
وزارة الدفاع	٢٠	٢٦	٢٧
مديرية الشرطة العامة	٨	٩	١١
وزارة المعارف	٩	١٢	١٤
وبزارة الشؤون الاجتماعية	٥	٨	٨
وزارة المواصلات والاشغال	٧	٦	٧
وزارة الاقتصاد	١	٢	٣
المصروفات على الاعمال الرئيسية	٣٠	١١	٤
المصروفات الاعتيادية الاخرى	٢٠	٢٦	٢٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر ـ التقرير السنوي للمصرف الوطني العراقي لسنة ١٩٥١ .

ومن البديهي ان المبالغ التي تنفق على الدفاع تعينها اعتبارات غير اقتصادية وان هناك مجالا محدودا جدا لتأجيل او تعجيل المصروفات العسكرية حسب الحاجة الى تقليص او توسيع الانتاج بوجه عام . وذلك يصدق ايضا ـ كما اسلفنا ـ على الابواب الرئيسية الاخرى كالشرطة والمعارف ... الخ .

٢ ـ اما اذا لعبت الخدمات الاجتماعية العامـــة دورا اكبر في المستقبل ـ وهذا امر محتمل الوقوع ـ فقد تؤثر مثل هذه المصروفات تأثيرا يؤدي الى بعض الثبات . واقرب مثال الى متناول الايـــدي هو اسعاف العاطلين الذي يتغير بصورة مباشرة تبعا لمستوى النشاط الاقتصادي، ولكن تجارب الاقطار المتقدمة تدل بوجه عام على ان من الصعب جدا تغيير مقدار المصروفات العامة الاعتيادية وفق الرغبة في توسيع او تقليص السيل العام للمدخولات المختلفة .

وهناك امكانيات اكبر ، على وجـــه العموم ، لتعجيل او تأخير المصروفات العامة على الاعمال الرئيسية ، ولكن بما ان هذه المصروفات ينظمها وينفذها من الآن فصاعدا بالنسبة للعراق ، مجلس الاعمار بصورة رئيسية فقد لا تتمكن الحكومة من تنفيذ سياسة صرف ناجحة الا بواسطة نفوذها عليه في الغالب ، ولهذا تدعو الحاجة الى قيام تعاون وثيق بين المجلس وسائر الدوائر الحكومية ـ والمصرف الوطني ـ في التنظيم العام للسرعة التي يمكن بها تحقيق المشاريع العمرانية المختلفة بأمان .

ج ـ الايرادات العامة :

١ ـ يبين الجدول (١٢) التكوين الحالي لنظام الضرائب في العراق .

الجدول (١٢)

النسبة المئوية لتوزيع ايرادات الحكومة

	١٩٣٨_٣٩	١٩٥٠_٥١	١٩٥١_٥٢
الكمارك والمكوس	٤٢	٤٢	٤٢
الضرائب على المحصولات الزراعية والحيوانات	١١	١٥(١)	١٣(١)
ضريبة الدخل	٤	٧	١٣(٢)
البرق والبريد	٣	٤	٣
رسوم الطوابع	٢	٢	٢
ضريبة الاملاك	٢(٣)	٣	٢
الايرادات الاعتيادية الاخرى	١٠	١٠	١٦
القروض والعوائد	٢٦	١٧	٩(٤)
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) بضمنها ايرادات املاك الحكومة ٠

(٢) بضمنها القسم الاكبر من ايرادات الحكومة من النفط ٠

(٣) بضمنها ضريبة المذياع ٠

(٤) في سنة ٥١_٥٢ ادخل القسم الاكبر من ايرادات الحكومة من النفط تحت العنوان « ضريبة الدخل » ٠

المصدر ـ التقرير السنوي للمصرف الوطني العراقي لسنة ١٩٥١ ٠

يبدو ان نظام الضرائب لم يتغير تغيرا جوهريا منذ فترة ما قبل الحرب وابرز مميزاته هو الاهمية الغالبة للضرائب غير المباشرة التي

تؤلف ٨٠ ـ ٩٠ بالمائة من مجموع ايرادات الضرائب . اما الصفة الثانية التي يتميز بها فهي ان الزراعة تكاد لا تخضع لاية ضريبة بالرغم من ان ثلاثة من كل خمسة افراد من سكان العراق يحصلون على رزقهم من الزراعة . وحتى « الضرائب على المحصولات الزراعية والحيونات » التي تتألف على الاكثر من رسوم الاستهلاك ـ وهي ضريبة على المحصولات التي تجلب الى المراكز التجارية للبيع ـ يحول عبئها على ما يعتقد الى المستهلك عن طريق تأثيرها على الاسعار . وهناك اراء متباينة قليلا حول هذه المسألة . وعلى اية حال يصعب التحقق من امكان تحويل رسم الاستهلاك الى المستهلك اذا صحب برسم صادر، كما كان الحال فعلا في العراق .

والنقطة الجديرة بالذكر في هذا الصدد هي التملص الواسع النطاق من الضريبة الذي تشير كل الدلائل المتوفرة الى وجوده في العراق في الوقت الحاضر . وفيما عدا جميع الاسباب الوجيهة الاخرى التي تدعو الى ملافاة هذه النواقص ينبغي ان نبين في هذا الصدد انه لابد من تحسين نظام جباية الضرائب لاحراز النجاح في تنفيذ التدابير المالية باعتبارها ادوات في السياسة الاقتصادية العامة . ويبدو ان العيب ـ كما اسلفنا ـ لا يرجع الى معاملة دافعي الضرائب بشيء كثير من التساهل فحسب بل يرجع ايضا الى ضعف معنوية الجباة .

٢ ـ ان الضرائب غير المباشرة ـ كما اسلفنا ـ هي الغالبة بين ايرادات الحكومة . وينبغي ان يعتبر ذلك من حيث المبدأ على الاقل امرا مفيدا من ناحية استعمال الضرائب كاداة للسياسة الاقتصادية ، ذلك لان الضرائب غير المباشرة على وجه العموم ايسر تغييرا من الضرائب المباشرة في مدة قصيرة . وسوف نبحث باسهاب في الفصل (١٣) ما اذا

كانت هـــذه الضرائب بشكلها المقرر الآن في العراق تذعن لمثل هذا التغيير ٠

ولكن عدا ما في الضرائب غير المباشرة من فائدة ممكنة في هذا الشأن ، هنالك اسباب اخرى لا يمكن بحثها هنا ، تدعو الى الشك فيما اذا كان من المناسب الان او في المستقبل القريب تغيير تكوين الضرائب تغييرا جوهريا والبدء في الاعتماد الى حد ابعد على ضريبة الدخل مثلا ٠(١)

---

(١) ان الدكتور رشـــارد كود عضـــو بعثة المساعدات الفنية لهيئة الامم المتحدة الى بوليفيا قد عرض الشروط اللازمة لنجاح استعمال ضرائب الدخل عرضا شيقا :

١ ـ ان الشـــرط الاول هو وجود اقتصاد نقدي غالب ٠ فلا يمكن لضريبة الدخل ان تصل بصـــورة مرضـية الى الفلاح الذي يعيش عيشة بسيطة ليس لانه لا يملك المال لدفعها ـ فقد يعني ذلك أنه لا يستطيع ان يدفع ضريبة من اي نوع كان ـ بل لان القسم الاكبر من دخله الحقيقي لا يمكن تقديره بصورة مرضية ٠ وحتى امهر الاداريين لم يحرزوا سوى تقدم قليل في ادخال قيمة الاغذية المنتجة والمستهلكة في البيت ضمن دخل الفلاحين الخاضع للضريبة ٠ وفي كثير من الاقطار تؤلف هذه المنتجات وغيرها الحاصلة بطريقة المقايضة جزءا كبيرا من مجموع الدخل الحقيقي لفئات كبيرة من السكان ٠ ومن المسلم به ان هـــذه الفئات هي عـــادة افقر فئات المجتمع والعجز عن اخضاعها للضريبة المباشرة قد لا يعترض عليه من ناحية العدالة ولكنه مع ذلك يشجع على استعمال ضرائب اخرى ٠

٢ ـ هناك شرط آخر قد لا يكون ضروريا للغاية ولكنه يساعد كثيرا، وهذا الشرط هو وجود درجة عالية من التعلم بين دافعي الضريبة فان غالبية السكان في الاقطار المتخلفة اميون والامية كالحرمان من الاقتصاد النقدي من ابرز الصفات التي يتميز بها الفلاحون الفقراء.واغلب ذوي الاجور والصناع المستقلين والحانوتيين الصغار لا يستطيعون القراءة والكتابة لدرجة تمكنهم من ملء ابسط استمارات ضريبة الدخل بمساعدة التعليمات المطبوعة. ويمكن شمول ذوي الاجور عن طريق الاستقطاع من اجورهم ولكن في اي نظام راق يجب ان يكونوا قادرين على تقديم الطلبات للاعفاء والاسترداد .

٣ ـ وهناك شرط ثالث هام لاستيفاء ضريبة الدخل بصورة مرضية ، وهو حفظ سجلات حسابية صحيحة ويعتمد عليها . ففي معظم الاقطار المتأخرة لا يحتفظ كثير من رجال الاعمال باية سجلات ويحتفظ غيرهم بمجموعتين او اكثر . وتستطيع الادارة الحازمة النشيطة ان تفعل الكثير لتحسين المستويات الحسابية اذا اقترن ذلك بحملة تعليمية ، ولكن يقتضي زيادة الموظفين المدربين ولوازم الدائرة .

٤ ـ والشرط الرابع لجباية ضرائب الدخل بصورة مرضية هو وجود درجة كبيرة من الامتثال الاختياري من جانب دافعي الضرائب. فان احسن التشكيلات الادارية لا تستطيع تحصيل ضرائب الدخل من الذين يعملون لحسابهم اذا كان اغلبهم ـ كما هو الشأن في اقطار كثيرة ـ يحاولون التملص من الضريبة دون ان يثيروا سخط الجمهور . وليس من السهل تتبع جذور اي تقليد لمراعاة قوانين الضريبة اختياريا ، ولكن الوضح ان

مثل هذه الروح لا تنمو بين عشية وضحاها · فلا بد من مرور مدة طويلة من التعليم الشعبي والادارة الفعالة والعادلة لتلك الضرائب قبل ان تترسخ عادة القبول الاختياري العام لمسؤوليات المواطن المالية · ثم ان اتخاذ تدابير محكمة لا تطبق بصورة منسقة مما يؤخر التحسن في معنوية دافع الضريبة·

٥ ـ وكما ان روح الامتثال الاختياري لا يمكن ادراكها ويصعب ايضاحها فكذلك الشروط السياسية المقتضية لانماء ضرائب الدخل لكي تصبح مصدرا رئيسيا للايراد · ويبدو ان المحيط الملائم جدا للضرائب التصاعدية هو محيط الديمقراطية السياسية الحرة · ففي كثير من الاقطار المتخلفة تتمتع الفئات الغنية بسلطة سياسية كافية للحيلولة دون تنفيذ تدابير الضريبة التي ترى فيها تهديدا لمركزها · والى ان تقوى الارادة الشعبية وتصبح اكثر اتحادا او الى ان يصبح الاغنياء على استعداد لقبول مبدأ « المقدرة على الدفع » ـ سواء بدافع محبة الغير او الشعور بالاثم او الخوف ـ لن تجبي الضرائب التصاعدية التي تصعد الى مستوى عال ·

٦ ـ ان الادارة النزيهة والفعالة ضرورية لكل ضريبة ولكن يبدو ان ادنى المستويات المقبولة لضرائب الدخل هي اعلى منها للكثير من الضرائب الاخرى · ومهما صعبت مهمة تأسيس ادارة مرضية فلعها الشرط اللازم لنجاح ضرائب الدخل والذي يمكن تحقيقة قبل غيره ·

« من خطاب القاه الدكتور كود امام المؤتمر الرابع والاربعين لجمعية الضرائب الوطنية عام ١٩٥١ » ·

الرسوم الكمركية رسوم مقطوعة وليس رسوما حسب القيمة اي انها تحتسب على اساس العدد او الوزن وليس كنسبة ثابتة من قيمة السلع المستوردة فان معدل الرسوم يهبط كلما زادت اسعار الاستيراد والعكس بالعكس، ويتضح ذلك من ملاحظة التطور الاخير الذي يبين بان معدل الرسوم هبط من (٢٠) بالمائة في سنة ١٩٥٠ الى نحو (١٥) بالمائة في سنة ١٩٥١ ٠

والقسم الاكبر من ايراد الرسوم الكمركية يتأتى من عدد قليل من السلع ٠ ففي سنة ١٩٥٠ التي بلغ فيها مجموع الايراد (٧و٨) مليون دينار مثل الرسم عن السكر نحو (٢٥) بالمائة من هذا الايراد ٠ وكان للرسوم عن المنسوجات نفس الاهمية وتوزع باقي الايراد على عدد من السلع اهمها الشاي ـ يمثل نحو (١٠) بالمائة من مجموع الايراد ـ والبنزين والسيارات الكبريت والمطاط (والمواد المصنوعة من المطاط) والورق ٠

ويستوفى بعض الرسوم لاسباب مالية ويستوفى البعض الاخر لغرض حماية الانتاج القومي ، ولكن درجة الحماية التي تقدمها التعريفة الكمركية يجب ان ينظر اليها مع نظام مراقبة الاستيراد (الذي سنعرض له في الفصل ٣) ٠ وكان قد فرض رسم صادر عام بنسبة (٥) بالمائة في سنة ١٩٥٠ حين زيدت بعض رسوم الوارد ايضا ٠ وقد يكون من المناسب زيادة رسم الصادر الى (١٠) بالمائة ، بينما ينبغي من ناحية اخرى التفكير جديا في امكانية تخفيض نسب بعض رسوم الوارد ٠ وسوف نبين الاسباب لذلك في القسم (١٢) من الفصل (١٣) ٠

وتستوفى المكوس على سلع كالملح والتبغ والكحول والغازولين وقد بلغ مجموع الايراد الذي تم تحصيله في سنة ١٩٥١ـ٣٢ نحو (٥و٣)

مليون دينار ، وحوالي (٤٥) بالمائة من هـذا المبلغ جاء من الرسم عن الغازولين ، و (٤٠) بالمائة جاء من الرسم عن السكاير والتبغ ، والقسم الاكبر من بقية المبلغ جاء من الرسم عن الكحول .

ويوجد منذ سنة ١٩٣٩ انحصار للتبغ يحصر بالحكومة حق شراء التبغ، ويذهب الى الخزينة (٧٥) بالمائة من ارباح الانحصار ، وهذا الدخل يتأتي علاوة على الرسم عن التبغ .

واهم الضرائب الداخلة ضمن مجموعة « الضرائب » على المحصولات الزراعية والحيوانات » هي رسوم الاستهلاك التي بلغت حصيلتها في سنة ١٩٥٠ـ٥١ اكثر من (٤) ملايين دينار . وبالاضافة الى ذلك تشتمل المجموعة على ضريبة ارض ضئيلة وضريبة ضئيلة على تجارة الحبوب . والايراد من هاتين الضريبتين في الوقت الحاضر ضئيل جدا ـ بلغ في سنة ١٩٥٠ـ٥١ نحو ٣٠٠ر٠٠٠ دينار . وتستوفى رسوم الاستهلاك عن المنتجات الزراعية وسائر المنتجات الغذائية التي تجلب الى الاسواق للبيع . وفي سنة ١٩٥١ خفضت نسبة الرسم من (١٢) بالمائة الى (١٠) بالمائة ـ عن الاسماك من (١٥) بالمائة الى (١٠) بالمائة ـ ولذلك هبط الايراد الى نحو (٣) ملايين دينار في سنة ١٩٥٢ـ٥٣ . وقد الغي مؤخرا الرسم عن الاسماك ، وقدمت الى البرلمان لائحة قانونية تنص على ضريبة ارض تحل محل رسوم الاستهلاك .

اما ضريبة الاملاك فتستوفى على بيوت السكنى والابنية التجارية والاراضي غير الزراعية . وتستوفى على الايراد السنوي لهذه الاملاك بعد تنزيل الاعفاء المسموح به . ويبلغ مجموع حصيلها نحو ٥٠٠ر٠٠٠ ـ ٦٠٠ر٠٠٠ دينار فقط .

٤ ـ اما ضريبة الدخل فقد ازدادت أهميتها النسبية في السنين الاخيرة ولكن ذلك يرجع في الاكثر الى ان القسم الاكبر من حصة الحكومة من ايرادات النفط قد ادرج تحت هذا العنوان اعتبارا من سنة ١٩٥١ـ٥٢ ، وبرغم ان حصيلة هذه الضريبة بلغت ٤ر٧٠٠ر٠٠٠ دينار في سنة ١٩٥١ـ٥٢ فانها لا تزال تؤلف (١٣) بالمائة فقط من مجموع ايرادات الحكومة · وهنالك ضريبة دخل اعتيادية وضريبة دخل اضافية ، بيد انهما لا زالتا تستوفيان من عدد محدود من الاشخاص · ومن ثم ـ كما سيتبين من الجدول (١٣) ـ لم يدفع هاتين الضريبتين في سنة ١٩٤٩ـ٥٠ سوى (٣٠ر٠٠٠) شخص كان ثلثهم من موظفي ومستخدمي الحكومة · أضف الى ذلك ان عدد الشركات التي دفعت الضريبة بلغ أقل من (١٥٠) شركة كان اكثر من نصفها شركات اجنبية دفعت نحو (٦٠) بالمائة من الضريبة المستوفاة من الشركات ·

الجدول (١٣)

ضريبتا الدخل الاعتيادية والاضافية

	عدد المكلفين		ضريبتا الدخل الاعتيادية والاضافية المدفوعتان	
	١٩٥١-٥٢	١٩٥٢-٥٣	١٩٥١-٥٢	١٩٥٢-٥٣
الافراد	١٧١٩٠	١٥٢١٣	١٠٩١	١٠٣٥
موظفو ومستخدمو الحكومة	٤١١٨	٨٣٤٠	٦٩	١٢٩
مستخدمو الشركات	٥٩٩٩	٣٥٥٨	١٤٨	٢٥١
المجموع	٢٧٣٠٧	٢٧١١١	١٣٠٩	١٤١٥
الشركات العراقية	٥٧	٥٠	٢٦٣	٤٢٥
الشركات الاجنبية(١)	٩٧	٨٣	٣٤٧	٥٦٢
المجموع	١٥٤	١٣٤	٦١٠	٩٨٧

(١) لا تشمل شركات النفط : ويلاحظ ان القسم الاكبر من حصة الحكومة من ايرادات النفط في سنة ١٩٥١-٥٢ قد ادرج في الجدول (١٢) تحت العنوان « ضريبة الدخل » ولذا فان ارقام مجموع الايراد الواردة في الجدول (١٣) لا يمكن مقارنتها مباشرة بالارقام الواردة في الجدول (١٢) ـ انظر الجدول (١٠) .

المصدر ـ معلومات لم تنشر جهزتها وزارة المالية .

والدليل الآخر على « تركز » الضرائب المباشرة هو ان نحو (٨٠) بالمائة من مجموع ضريبتي الدخل الاعتيادية والاضافية المدفوعتين من قبل الافراد قد جاء من افراد يسكنون في منطقة بغداد بينما دفعت منطقة

البصرة (١٠) بالمائة او اكثر . وهـــذا مما يشير الى ان الزراع غير خاضعين لهاتين الضريبتين .

وتستوفى الضريبتان وفق نسبة تصاعدية الا ان هذا التصاعد ليس واضحا كل الوضوح ، اذ ان ضريبة الدخل الاعتيادية بعد اعفاء حد ادنى (١٥٠ دينارا الى ٣٠٠ دينار حسب عدد الاولاد) تأخذ (٦) بالمائة على اول (١٥٠) دينار من الدخل و (٩) بالمائة على ما زاد على (١٥٠) دينارا لحد (٥٠٠) دينار و (١٢) بالمائة على ما زاد على (٥٠٠) دينار لحد (١٢٠٠) دينار و (١٥) بالمائة على ما زاد على (١٢٠٠) دينار . اما الضريبة الاضافية فانها تصعد اعلى من ذلك فتأخذ بعد اعفاء (١٥٠٠) دينار من الدخل (٥) بالمائة على اول (١٠٠٠) دينار و (١٠) بالمائة على ما زاد على (١٠٠٠) دينار لحد (٢٠٠٠) دينار و (١٥) بالمائة على ما زاد على (٢٠٠٠) دينار لحد (٣٠٠٠) دينار وهلم جرا. وتنتهي بأخذ (٤٥) بالمائة على ما زاد على (٩٫٥٠٠) دينار .

٥ ـ تشتمل مجموعة « الايرادات الاعتيادية الاخرى » على عدد من مصادر الدخل الثانوية للحكومة ، اي حصـــــة الحكومة من ارباح المصرف الوطني وارباح انحصار التبغ والايرادات التي تحصل عليها بعض المصـــالح الحكومية كمطبعة الحكومة ووزارة الزراعة والشرطة ووزارة الدفاع ودائرة الطابو والمحاكم .

٦ ـ ان الايراد من البرق والبريد يدرج في الميزانية الاعتيادية، في حين ان المؤسسات شبه الحكومية ـ كما أسلفنا ـ لها ميزانيات خاصة. وحسب التقليد المتبع تعاد ارباح هذه المؤسسات الى المشاريع ذاتها ، ويصدق ذلك على السكك الحديدية وميناء البصرة والمصـــارف الحكومية ... الخ .

الجدول (١٤)

الدين لعام ١٩٤٥-١٩٥٣ بملايين العملات المبينة

نوع القرض	القروض الاجنبية					القروض المحلية (٤)				
	سلفات على ايرادات النفط (١)	قرض السكك الحديدية (٢)	قرض وادي الثرثار (٣)	مجموع الدين الخارجي	القرض الصادر عام ٩٤٤ لمدة ٣ سنوات	قرض اليانصيب الصادر عام ٩٤٤ لمدة ٢٠ سنة (٥)	القرض الصادر عام ٩٤٧ لمدة ٥ سنوات	القرض الصادر عام ٩٤٨ لمدة ١٠ سنوات	القرض الصادر عام ٩٤٨ لمدة ٢٠ سنة	مجموع الدين المحلي
الدائنون	شركات النفط الاجنبية	دائرة ضمان اعتمادات التصدير في لندن	البنك الدولي للاعمار والانماء			حملة السندات				
العملة	ليرة استرلينية	ليرة استرلينية	دولار الولايات المتحدة	ما يعادله بالدنانير	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
سعر الفائدة	لا يوجد	٤ بالمائة	٤ ٣/٤ بالمائة		٣ بالمائة	٤ بالمائة	٣ بالمائة	٣ ١/٢ بالمائة	٤ بالمائة	
المبالغ المتبقية في نهاية كل من السنوات التالية: ٤٤-٤٥	٤ر٠٠٠	-	-	٤ر٠٠٠	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	-	-	-	١ر٠٠٠
٤٥-٤٦	٤ر٣٨٦	-	-	٤ر٣٨٦	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	-	-	-	٢ر٠٠٠
٤٦-٤٧	٤ر٢٤٠	-	-	٤ر٢٤٠	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	-	-	-	٢ر٠٠٠
٤٧-٤٨	٤ر١١٣	-	-	٤ر١١٣	-	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	-	٣ر٠٠٠
٤٨-٤٩	٤ر١١٣	-	-	٤ر١١٣	-	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٤٩-٥٠	٤ر١١٣	٢ر٣١٥ (٧)	-	٦ر٤٢٨	-	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٥٠-٥١	٣ر٢١٣ (٦)	٢ر٥٨٥	-	٥ر٧٩٨	-	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٥١-٥٢	٢ر٣١٣ (٦)	٢ر٦٩٥	٨٠ (٨)	٥ر٠٣٦	-	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٥٢-٥٣	١ر٤١٣	١ر٩٩٦ (٩)	٤ر٧٥٣	٥ر٠٨٠	-	١ر٠٠٠	-	١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٥ر٠٠٠

(١) تسدد السلفات باقساط سنوية على شرط ان يزيد ايراد الحكومة من النفط على (٨٠٠ر٠٠٠) ليرة استرلينية ذهب وعلى شرط ايضا ان لا يزيد كل قسط على (٢٠) بالمائة من ايراد الحكومة من النفط ٠

(٣) يبلغ مجموع القرض (١٢ر٨) مليون دولار ولكن في نهاية سنة ٩٥٣ لم يكن قد سحب بالفعل اكثر من (٩ر٥) ملايين دولار (استنادا الى الاحصائات المالية الدولية) ٠ ويسدد القرض باقساط سنوية خلال (١٥) سنة ، وهو مضمون بايرادات النفط ٠

(٥) يمنح نصف الفائدة بطريقة اليانصيب مرتين في السنة ، وتستهلك السندات التي تربح الجوائز ٠

المصدر ـ معلومات لم تنشر جهزتها وزارة المالية ٠

(٢) كان مجموع القرض ثلاثة ملايين ليرة استرلينية وكانت مدة التسديد (٦) سنوات على ان يتم الاطفاء باقساط سنوية تضمن بايرادات النفط ٠ وقد سدد المصرف الوطني هذا القرض نيابة عن السكك الحديدية العراقية ٠

(٤) تسدد القروض المحلية بمجموعها في تاريخ الاستحقاق ٠

(٦) تخمين ٠

(٧) كما كان في ٣٠ حزيران ١٩٥٠ ٠

(٨) كما كان في ١ كانون الثاني ١٩٥٣ ٠

د ـ الدين العام :ـ

١ ـ ان الدين العام في العراق ـ كما اسلفنا ـ قد كان ضئيلا على الـــدوام · ففي الفترة الواقعة بين الحربين لم تكد تصدر اية قروض ، وكانت المصروفات تغطي بالضرائب بالدرجة الاولى وان استعملت في بعض المناسبات حوالات خزينة قصيرة الأجل ·

في سنة ١٩٤٤ اصـــدر قرض اليانصيب لمدة (٢٠) سنة وقرض عادي لمدة (٣) سنوات كل منهما بمبلغ مليون دينار وبيعت سنداتهما بسهولة·واصدرت في السنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨ قروض اخرى بلغ مجموعها (٥) ملايين دينار ولكنها لعـــدد من الاسباب لم تلاق الاقبال الذي لاقاه القرضـان الاولان فاضـطرت المصارف التجارية ولجنة العملة الى شراء قسم كبير من سنداتها · وربما كان احد الاسباب في ذلك ان ارتفاع مستوى الاستيراد استغرق القوة الشرائية « العاطلة » ، ولكن يعتقد ان اسبابا سياسية كان لها ايضا يد في تلك النتيجة ·

والنقطة الجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بهذه القروض هي ان السبب الرئيسي لاصـــدارها هو ليس لان الحكومـة احتاجت الى المال بل لان الضرورة قضت بسحب « الاموال العاطلة » لمكافحة التضخم · وهذا دليل مشجع آخر على انه يتسنى في المستقبل ايضا اقناع السـلطات السياسية المقررة بضرورة اصدار او اطفاء القروض لا حسب حاجات الخزينة فقط بل لغرض التأثير على النشاط الاقتصادي بوجه عام ·

ويبين الجدول (١٤) تطور الدين العام منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية · ويبدو ان القروض المحلية المصدرة بشكل سندات في السنين الاخيرة بلغ مجموعها ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ ـ ٠٠٠ر٠٠٠ر٦ دينـار · ويلاحظ

مع ذلك ان المصرف الوطني ايضا قد منح قروضا لبعض المؤسسات الحكومية بضمنها قرض قدره (٣ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار لمصفى النفط الجديد (راجع الملاحظة (١) الواردة في اسفل الصفحة ؟) ومبالغ مختلفة الى المصارف الاخرى (راجع القسم (ج) من الفصل ١) . هذا فضلا عن ان المصارف التجارية كانت في نهاية السنة ١٩٥٢ التقويمية قد سلفت الدوائر الحكومية وشبه الحكومية مبلغا قدره (١ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار (راجع الجدول ٥) . واخيرا فان مبالغ مختلفة من حوالات الخزينة كانت موقوفة من وقت لآخر ، مثال ذلك ان المصارف التجارية كان لديها في نهاية سنة ١٩٥٠ حوالات خزينة بلغ مجموعها (١ر١٠٠ر٠٠٠) دينار . واذن فالدين العام الفعلي يزيد قليلا عن المبلغ المبين في الجدول (١٤) .

وتحتفظ المصارف بالقسم الاكبر من سندات القروض المذكورة. ففي نهاية سنة ١٩٥٢ التقويمية كان المبلغ المتبقي (٥ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار . وفي ذلك الوقت بلغت قيمة السندات الحكومية الموجودة لدى المصارف التجارية ـ بما فيها السندات المودعة لدى المصرف الوطني بمقتضى قانون مراقبة المصارف ـ (١ر٤٠٠ر٠٠٠) دينار (راجع الجدول ٥) ، وبلغت قيمة ما كان موجودا لدى المصرف الوطني (٣ر٣٠٠ر٠٠٠) دينار (اذا فرضنا ان المبلغ (٥ر٣٠٠ر٠٠٠) دينار المبين تحت العنوان « سندات الحكومة العراقية » في موازنة المصرف (راجع الجدول ١) يشمل القرض (٢ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار والممنوح لمصفى النفط الجديد (راجع الملاحظة « ١ » الواردة في اسفل الصفحة ؟) . واذن فان ما كان موجودا لدى الجمهور خارج المصارف بلغ نحو (٣٠٠ر٠٠٠) دينار فقط .

٢ ـ عند نشوب الحرب الاخيرة كان القرض البالغ (١ر٠٠٠ر٠٠٠)

دينار والممنوح من قبل المملكة المتحدة لتمويل السكك الحديدية ، الدين الخارجي الوحيد الموقوف . غير ان هذا القرض سدد اثناء الحرب. وفي صيف عام ١٩٥٠ حصلت الحكومة العراقية على قرض قدره (١٢٫٨٠٠٫٠٠٠) دولار من البنك الدولي للاعمار والانماء .

وفي سنة ١٩٥٠ اقترضت السكك الحديدية العراقية مبلغا قدره (٣٫٠٠٠٫٠٠٠) ليرة استرلينية في المملكة المتحدة . غير ان القرض لم يسحب بتمامه . وقد سدد المصرف الوطني المبلغ الموقوف نيابة عن السكك فأصبح الآن هو الدائن .

وحصلت الحكومة خلال الحرب العالمية الثانية على سلفات كبيرة (بدون فائدة) من شركات النفط ، بيد ان اغلب هذه السلفات قد سدد (راجع الفصل ٤) .

هـ ـ المالية العامة وعرض النقد وسيل المدخولات :

١ ـ ان الفصل الذي تحدثنا فيه عن النقد والصيرفة كان قد ختم في القسم (هـ) بتحليل لعرض النقد والطلب عليه والدور الذي يلعبه المصرف الوطني والمصارف التجارية في تعيين عرض النقد ولقد كان من المرغوب في ان نختم هذا الفصل بوصف مماثل لتأثير الخزينة على عرض النقد وسيل المدخولات عن طريق مصروفاتها وايراداتها وقروضها . ولكن بما ان هذا الوصف يجب ان يبنى على التحليل العام المختص بعملية التوسع والذي سيقدم في الباب الثاني من هذا التقرير فقد رأينا من الاوفق ارجاؤه الى الفصل (١٣) من الباب الثالث .

الفصل الثالث

الانتاج والتجارة الخارجية

أ ـ كيان الانتاج :

١ ـ يجب الا يغيب عن البال ان نطاق هذا الفصل والفصلين السابقين محدود اذ لم يكن الغرض بيان كيان العراق الاقتصادي بصورة شاملة لان ذلك يتعدى كثيرا حدود هذا التقرير ٠

لقد كان الغرض من الوصف الوارد في الفصلين الاول والثاني للنظام المصرفي والكيان المالي في العراق اجمال النظام التأسيسي (نسبة الى المؤسسات) الذي يجب ان تكون له علاقة مباشرة بعملية الاختيار بين الوسائل المختلفة الواجب تطبيقها في سياسة البلاد النقدية المستقبلة ، وتقدير مفعولها المحتمل ٠ وكذلك يقصد بهذا الفصل مجرد توجيه النظر الى بعض العوامل الاساسية في كيان العراق الاقتصادي العام ، تلك العوامل التي سوف تكيف وتحدد عملية التطور التي بدأت موخرا ، والتي لذلك يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تقدير النتائج المتوقع حصولها في حالة تطبيق تلك الوسائل ٠

٢ ـ تبلغ مساحة العراق (٤٣٠٫٠٠٠) كيلومتر مربع ، ويبلغ عدد سكانه نحو خمسة ملايين نسمة ٠

ولا توجد حتى الآن ارقام مضبوطة تبين عدد الولادات والوفيات

السنوية في العراق ، ولكن حقيقة كون نصف السكان يقل عمرهم عن ٢٠ سنة تشير الى ان نسبتي الولادات والوفيات عاليتان كلتاهما . ويمكننا ان نتوقع زيادة سريعة في عدد السكان اذا ما ارتفع المستوى الصحي الواطيء الحالي وهبطت بالتالي نسبة الوفيات .

في سنة ١٩٤٩ كانت دائرة الاحصاء في سكرتارية الامم المتحدة قد قدرت الدخل اليومي في العراق بـ (٨٥) دولارا لكل فرد ، او نحو (٤٠٠) مليون دولار للقطر كله . وبالنظر للتفاوت الكبير في توزيع المدخولات فان مستوى معيشة غالبية السكان واطيء جدا ـ واطيء بحيث انه يفسر الى حد بعيد درجة الكفاءة الواطئة الحالية عند العمال في العراق .

كذلك يمكن استنتاج درجة انحطاط مستوى المعيشة من فقرات الميزانية التي تتخذ اساسا للرقم القياسي لتكاليف المعيشة في العراق . فان (٦٠) بالمائة من هذه الميزانية الخاصة بالعمال غير الماهرين في بغداد ينفق على الغذاء ، و (٩) بالمائة على السكن ، و (٨) بالمائة على الكساء ، و (٧) بالمائة على الوقود والاضاءة ، و (١٦) بالمائة على الفقرات الاخرى . وينفق نصف تكاليف الغذاء على الحنطة والرز والخبز . اما « الفقرات الاخرى » فانها تشمل الكاثر (٤٧ بالمائة) ، والنفقات في المقاهي (٣٠ بالمائة) ، والصابون (١٢ بالمائة) ، والنقل (٨ بالمائة) ، والكبريت (٣ بالمائة) .

ولذلك فمن المرغوب فيه جدا تحسين الاحوال المعاشية ليس كهدف اجتماعي فحسب بل لانه قد يكون ايضا اكثر « انتاجا » منه في الاقطار التي بلغت درجة عالية جدا من التطور الاقتصادي . والواضح ان هذا يصدق على التحسينات في ميداني الصحة والمعارف ، ولكن

تحسين الغذاء والسكن .. الخ قد يساهم ايضا مساهمة محسوسة في زيادة قوة الانتاج وبذلك « يسد نفقاته بنفسه » .

٣ ـ لقد حصلت في السنين الاخيرة ، وخاصة خلال الحرب الاخيرة، هجرة واسعة من المناطق الريفية الى المدن حتى ان عدد سكان بغداد قد تضاعف تقريبا خلال (١٥) سنة .

ولكن لا يزال يشتغل نحو (٦٠) بالمائة من السكان بالزراعة . ويقدر ان نحو ثلث الاراضي الزراعية فقط يزرع فعلا في الوقت الحاضر وان ثلثي هذا الثلث يزرع بينما يترك الباقي بورا . ولذا يبدو ان هناك احتياطيا كبيرا من الاراضي غير المستغلة . والعامل الاساسي المهم جدا في هذا الشأن هو ان جزءا كبيرا من الاراضي غير المستغلة يعود للدولة ، ولذلك يمكن للحكومة عند انجاز مشاريع الري التي يجري تنفيذها الآن ان تقوم بتوزيع الاراضي على مزارعين جدد دون ان يستلزم ذلك ـ كما في كثير من الاقطار المتخلفة ـ اصلاح نظام الاراضي ، ذلك الاصلاح الذي قد يكون مرغوبا فيه بحد ذاته والذي مع ذلك قد يتعذر تنفيذه لاسباب سياسية .

ومهما يكن الامر فان القانون الحالي الذي يمنع المزارعين من ترك الارض ما داموا مدينين للملاك يحتم بطريقة من الطرق تجهيز المزارعين اللائقين الذين يريدون ان يتولوا امر المزارع المستحدثة برؤوس الاموال اللازمة لتحرير انفسهم من هذه العبودية . وقد يتسنى تحقيق ذلك عن طريق الحصول على قروض من المصرف الزراعي ، كما اقترحنا في القسم (ج) ١ من الفصل (١) .

ان الانتاج الزراعي ليس عاليا جدا اذا قورن بعدد العمال المستخدمين،

وليس من شك في انه توجد ضمن القسم الزراعي نسبة كبيرة من البطالة المختفية او بتعبير اصح « الاستخدام الناقص » Underemployment ومعنى ذلك ان المستخدمين هم بالنسبة الى الموارد المستعملة من الكثرة بحيث اذا نقل بعضهم الى اقسام اخرى من الاقتصاد العراقي فلن يقل مجموع الانتاج الزراعي حتى ولو استمر الانتاج وفق الاساليب التقليدية. وبعبارة اخرى نقول ان عددا كبيرا من العمال الزراعيين يستخدمون في الوقت الحاضر استخداما ناقصا جدا . ومن ناحية اخرى يستطيع المرء ان يعتبر هذا الاستخدام الناقص « موردا خفيا » يمكن السحب منه اثناء التطور وقد يسمح بمواجهة زيادات كبيرة في الطلب على العمل. ويبدو ان اجراء تحسينات طفيفة نسبيا في نظام الانتاج الزراعي ـ كادخال الآلات الحديثة ـ قد يكون كافيا للمحافظة على مستوى الانتاج ، بالرغم من السرعة الفائقة في انتقال الايدي العاملة الى اقسام اخرى . ولكن لسوء الحظ يستحيل تقدير نسبة الاستخدام الناقص الموجود في الزراعة في الوقت الحاضر .

ولا يدخل في نطاق هذا التقرير اجراء تقديرات او توصيات حول الاتجاه الذي يجب ان يتخذه اي توسع مقبل في الانتاج الزراعي في العراق . ولكن يمكن القول بوجه عام انه لما كان من المحتمل ان يزداد الطلب المحلي على المنتوجات الزراعية زيادة كبيرة في المستقبل فان الانتاج يجب ان يوجه بالدرجة الاولى نحو تطمين حاجة الاستهلاك المحلي .

٤ ـ لقد سبق وبينا ان نحو اثنين من كل خمسة افراد من مجموع السكان ينتمون الى عائلات تحصل على مدخولاتها من مهن غير الزراعة.

ولعل نحو نصف مليون من ذينك المليونين يمثلون « القوة العمالية التي تحت التصرف » ٠

والظاهر ان اكبر الاقسام ـ حسب ارقام الاستخدام ـ هو التجارة التي قد تستخدم اكثر من مائة الف شخص ٠ وتبدو هذه النسبة عالية جدا ، وقد تكون دليلا على تنظيم غير فعال بحيث قد توجد هنا ايضا نسبة كبيرة من الاستخدام الناقص ٠ ومما يؤيد هذا الاستنتاج الانطباع العام الذي يحصل لدى المرء بملاحظة ـ مثلا ـ العدد الكبير من الباعة المتجولين في بغداد ٠

اما الاستخدام في الخدمات فانه فيما يبدو يعادل تقريبا مجموع الاستخدام في الصناعات الالية واليدوية ، اي ٧٠ر٠٠٠ ـ ٨٠ر٠٠٠ ٠ ويستخدم في النقل نحو ٥٠ر٠٠٠ شخص ، بينما يحصل عدد مماثل من الناس على مدخولات من مختلف فروع الخدمات الحكومية ٠

وتوجد في المدن ـ على ما يبدو ـ بطالة واسعة ولكن لا تتوفر ارقام تبين نسبتها ٠ ويتعذر القول عما اذا كان « العاطلون » يريدون حقا استخداما دائميا ام يفضلون الحصول على ما يدفع عنهم غائلة الجوع عن طريق الشحاذة وغيرها ٠

٥ ـ اما في ميدان الصناعات الآلية واليدوية فان أقل من نصف العمال المستخدمين يشتغلون في الصناعات اليدوية ٠ واغلب المستخدمين في الصناعات الالية يشتغلون في صناعة النفط ، غير ان عددا كبيرا من الناس (١٠ر٠٠٠ـ١٥ر٠٠٠) مستخدمون في صناعتي النسيج والجلود ويشتغل نحو (٦٠٠٠) شخص في صناعة المواد الغذائية والمشروبات ٠

ومما يجدر ذكره ايضا ان صناعه التبغ تستخدم نحو (٣٠٠٠-٤٠٠٠) شخص ٠

ومع ذلك فان هذه الارقام تميل الى تضخيم الصناعات الالية في العراق ٠ فما عدا صناعة النفط التي سنعرض لها بالتفصيل في الفصل (٤) ، يجري الانتاج على العموم في شركات صغيرة حيث رأس المال المستخدم ضئيل وقوة الانتاج واطئة ٠ ويمكن القول بان الذين يشتغلون في معامل حديثة خارج صناعة النفط لا يزيد عددهم على بضعة آلاف ٠

ولقد بينت دائرة الصناعة في وزارة الاقتصاد العراقية في تقريرها السنوي للسنة ١٩٥١ المالية ان الصناعات السبع الرئيسية الموجودة في العراق قبل السنة ١٩٥١ المالية كانت ، حسب ترتيب رؤوس الاموال المستثمرة ، غزل ونسيج القطن والدباغة والبيرة والكحول والزيوت النباتية ، واضيفت خلال تلك السنة ثلاث صناعات هامة - الصابون ونسج الحرير وغزل ونسج القنب ٠ وقد ارتفع مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الصناعات العشر من (٩ر٣) ملايين دينار في السنة ١٩٤٩ المالية الى (٨ر٤) ملايين في السنة ١٩٥١ المالية ٠ وبلغ عدد العمال (٦٠٠ر٤) في سنة ١٩٥١ مقابل (٦٠٠ر٢) عامل في سنة ١٩٤٩ ٠

٦ - اما في قسم النقل فيجدر بنا ان نذكر المحاولة الجارية لتجديد نظام السكك الحديدية ٠ فليس من شك في ان المشروع المقترح القاضي بتحويل جميع الخطوط عريضة هو من الاهمية بمكان لان التطور الحالي والمقبل قد يزيد في الطلب على خدمات للنقل زيادة كبيرة ٠ كما ان الحاجة تمس ايضا الى توسيع نظام الطرق ٠ ومع ان ميناء البصرة الذي يدار بكفاءة فائقة قد تمكن حتى الان من تدارك الزيادة الحاصلة في الطلب فقد تبدعو الحاجة الى اجراء التوسيعات التي اعدت ادارة الميناء تصاميمها فعلا ٠

ب ـ التجارة الخارجية :

١ ـ ان ابرز مميزات تجارة العراق الخارجية هو الاهمية الكبيرة والمتزايدة لصادرات النفط ويتضح ذلك من ملاحظة ارقام الميزان التجاري الواردة في الجدول (١٥) ٠

الجدول (١٥)

تجارة العراق الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالنفط

	مجموع الصادرات	صادرات شركات النفط الاجنبية	نسبة صادرات النفط الى مجموع الصادرات	مجموع الاستيرادات	استيرادات شركات النفط الاجنبية	نسبة استيرادات شركات النفط الى مجموع الاستيرادات	مجموع الصادرات مطروحاً منه مجموع الاستيرادات	صادرات شركات النفط مطروحاً منها استيرادات شركات النفط
	بملايين الدنانير			بملايين الدنانير			بملايين الدنانير ١	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١٩٣٧	١٥ر٨	١٠ر٢	٦٥	٩ر٦	٠ر٤	٤	٦ر٢	٩ر٨
١٩٣٨	١٤ر٠	١٠ر٣	٧٤	٩ر٤	١ر٠	١١	٤ر٦	٩ر٣
١٩٣٩	١٣ر٢	٩ر٤	٧١	٨ر٢	٠ر٤	٥	٥ر٠	٩ر٠
١٩٤٠	٩ر٩	٥ر٨	٥٩	٨ر٧	٠ر٤	٥	١ر٢	٥ر٤
١٩٤٥	٢٠ر٨	١٠ر٧	٥١	١٨ر٩	٠ر٦	٣	١ر٩	١٠ر١
١٩٤٦	٢٤ر٠	١٠ر٨	٤٥	٢٨ر١	٢ر٤	٩	ـ٤ر١	٨ر٤
١٩٤٧	٢٨ر٧	١٤ر٠	٤٩	٣٩ر٩	٥ر٠	١٣	ـ١١ر٢	٩ر٠
١٩٤٨	٢٠ر٠	١١ر٤	٥٧	٤٥ر٥	٩ر٣	٢٠	ـ٢٥ر٥	٢ر١
١٩٤٩	٢٦ر٥	١٤ر١	٥٣	٤٠ر٥	١٠ر٣	٢٥	ـ١٤ر٠	٣ر٨
١٩٥٠	٥٠ر٣	٢٨ر٧	٥٧	٣٧ر٦	٨ر٧	٢٣	١٢ر٧	٢٠ر٠
١٩٥١	٦٦ر١	٣٧ر١	٥٦	٥١ر٠	٨ر٧	١٧	١٥ر١	٢٨ر٤
١٩٥٢	١٠٢ر٩	٨٣ر٠	٨١	٦١ر٨	١٤ر٤	٢٣	٤١ر١	٦٨ر٦
١٩٥٣	١٤١ر٢	١٢٤ر٢	٨٨	٦٦ر٥	١٥ر٠	٢٣	٧٤ر٧	١٠٩ر٢

(١) كانون الثاني ـ آب (المعدل السنوي) ٠

المصدر ـ الاحصائيات المالية الدولية ٠

يبدو ان صادرات النفط التي كانت تبلغ في السابق ما يتراوح بين نصف وثلثي مجموع قيمة الصادرات تبلغ الان اكثر من اربعة اخماسها ، بالرغم من ان القيمة المطلقة للصادرات الاخرى قد زادت ايضا زيادة كبيرة · وقد كانت صادرات النفط في اغلب السنين ، بعد تنزيل استيرادات شركات النفط ، كافية لتغطية العجز في القسم الباقي من الميزان التجاري وترك وفر (انظر العمودين ٧ر٨) · وتستثنى من ذلك السنوات ١٩٤٦-١٩٤٩ ، وخاصة سنة ١٩٤٨ التي اظهرت عجزا كبيرا · فقد ادى موسمان زراعيان سيئان الى تدهور صادرات الحبوب واستوجبا زيادة استيراد المواد الغذائية · وفي الوقت نفسه كان للحرب مع اسرائيل آثار سيئة على التجارة الخارجية · واصيبت صادرات النفط (ضمن اشياء اخرى) بنكسة من جراء ايقاف ضخ النفط الى حيفا · ومن جهة اخرى فان استيراد سلع الانتاج لصناعة النفط كان يتزايد خلال هذه المدة ·

وفي سنة ١٩٥٢ وصل العجز في الميزان التجاري باستثناء تجارة النفط » الرقم القياسي الذي سجله في سنة ١٩٤٨ · غير ان تجارة النفط اظهرت دخلا صافيا بلغ نحو (٧٠) مليون دينار ، وبذلك تركت في مجموع الميزان التجاري وفرا يزيد على (٤٠) مليون دينار ، وهو رقم لم يسبق له مثيل وقد ازداد خلال سنة ١٩٥٣ ·

٢ - ان التبدلات الحاصلة في قيم الاستيرادات والصادرات تعزى بعض الشيء الى حركات الاسعار وتقلب الكميات ، ويبين الجدولان (١٦) و(١٧) الحركات النسبية لكميات السلع المصدرة والمستوردة خلال السنوات ١٩٤٦-١٩٥٢ كما يبينان الحركات النسبية لاقيام وحداتها ·

الجـدول (١٦)

كمية الصادرات ـ الارقام القياسية ١٩٤٧ = ١٠٠

الاوزان	حبوب وقطاني ودقيق ٥٢	تمور ٣٥	جلود ١	قطن خام ٣	صوف خام ٣	بذور ١	حيوانات حية ٥	مجموع السلع المذكورة ١٠٠
١٩٤٦	٩٢	٩٢	١٤٤	١٢	٢٦٥	١	٩٩	٩٥
١٩٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٨	٤	٩٥	٢٨٢	٢١	٢٥٣	٣٥	٥٤	٥٠
١٩٤٩	١١٨	٦٢	٢٢٩	١٤	١٣٣	١٢	٩٢	٩٤
١٩٥٠	١٨٦	٩٤	١٩٧	١٩٠	٢٠٩	٢٥٣	٩٣	١٥١
١٩٥١	١٧٧	١٥١	١٣١	٢٢١	١٧٥	١٢١٤	١١٣	١٧٦
٢٩٥٢	١٢٠	١٠٨	١٢٧	١٣٣	١٦٢	٩٦٠	١٩٣	١٣٠

(١) ان الاوزان المستعملة لاحتساب الرقم القياسي للكميات (انظر العمود ٨ في الجدول السابق) هي القيم التقريبية للمصدر من السلع السبع في سنة ١٩٤٧ . وهذه السلع تمثل نحو ٩٠ـ٩٥ بالمائة من مجموع الصادرات (باستثناء النفط) .

المصدر ـ احتسب على اساس المواد المنشورة في « النشرة الاحصائية » لسنة ١٩٥٠ والنشرة الفصلية للمصرف الوطني العراقي .

الجـدول (١٧)

القيم القياسية للصادرات (١) ـ الارقام القياسية ١٩٤٧ = ١٠٠

الاوزان (٢)	حبوب وقطاني والدقيق ٥٢	تمور ٣٥	جلود ١	قطن خام ٣	صوف خام ٣	بذور ١	حيوانات حية ٥	مجموع السلع المذكورة ١٠٠
١٩٤٦	٩٠	١٠٢	١٦٧	٨٧	١٠٠	٣٨٨	٨٥	١٠٠
١٩٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٨	١٤٣	١٠٦	٦٥	٩٢	١٠٧	٤٨	٤٤	١١٥
١٩٤٩	٧٥	١٠١	٦٨	١٢٥	١٠٦	٢٨	٦٢	٩٠
١٩٥٠	٩٢	٩٨	٨٤	١٥٩	١٧٣	٣٤	٨٣	٩٨
١٩٥١	١٢٧	٧٩	١٥٧	٢٢٤	٢٥٧	٤٢	٧٤	١٠٦
١٩٥٢	١١٦	٩٢	١٢٠	٢٢٤	١٧٨	٢٧	٧٢	١٠٥

(١) تعرف القيم القياسية بانها مجموع قيمة المصدر من السلعة المختصة مقسوما على مجموع الكمية مقاسا بالاطنان والاعداد ٠٠ الخ ٠

(٢) قارن الملاحظة (١) بالجدول السابق ٠

المصدر ـ نفس المصدر المذكور في الجدول (١٦) ٠

ويتضح من هذين الجدولين ان اسعار وكميات السلع تتقلب بشدة وربما كانت التقلبات في الاسعار اشد من تلك المبينة في الجدول الذي يخفي الحركات خلال السنوات الفردية ٠ ومع ذلك فقد تكون التبدلات في القيم القياسية راجعة لحد ما الى تبدل تكوين مجموعات السلع الموضوعة البحث٠وهذا ينطبق بنوع خاص على الحبوب والقطاني والدقيق

والجلود والبذور والحيوانات . ومن سوء الحظ يستحيل عزل آثار مثل هذه التبدلات المحتملة بعضها عن بعض .

وبالنظر الى التبدلات في اسعار مختلف السلع قد سارت الى حدما في اتجاه مضاد بعضها لبعض فقد كانت حركات الرقم القياسي للقيم القياسية لجميع السلع متواضعة نسبيا.ولكن التقلبات في الرقم القياسي لجميع الكميات قد كانت شديدة جدا ، مثال ذلك ان كمية الصادرات هبطت الى نحو النصف من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٤٨ ثم ارتفعت الى ٣ـ٤ اضعاف حدها الادنى في سنة ١٩٥١ .

وهذه الحقائق تبرهن على قابلية الميزان التجاري العراقي المتضرر ، الأمر الذي يرجع الى ضيق تكوين الصادرات ، اذ ان التمور والحبوب لا تزال تمثل نحو ثلاثة ارباع مجموع قيم الصادرات باستثناء النفط .

الجـــدول (١٨)

كمية الاستيرادات ـ الارقام القياسية ١٩٤٧ = ١٠٠

الاوزان(١)	الشاي ١١	السكر ٨	الاقمشة القطنية ٣٢	الاقمشة الصوفية ٤	الصناعي ٦	اقمشة الحرير	الصابون ٢	المنتجات الكيماوية والصيدلية ٤	الورق والقوي ٤	الحديد والفولاذ ٢٤	السمنت ٣	الكيماس الجوت ٢	مجموع السلع المذكورة ١٠٠
١٩٤٦	٢٧	١٢٨	٩٠	٨٧	٣٠	١٦٠	٩٣	٧٤	٥٦	١١٣	٩٣	٧٦	
١٩٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
١٩٤٨	٩٦	٢٩٩	١١٨	١٦٣	٣٨	١٤١	١٠٧	٧٨	٧٧	١٥٤	٧٠	١٠٧	
١٩٤٩	١٢٥	١٨١	١٣٠	١٣٣	٢٠٤	١٥٦	٨٨	٨٦	٦٨	١٠٠	٦٠	١١٢	
١٩٥٠	١٠٨	٣٠٣	١١٥	١٠١	٢٤٩	١٣٠	١٠١	٨٣	٥٣	٢٥	٦٨	١١٧	
١٩٥١	١٤٩	٢٦٥	١٠٦	١٠٤	٤٨٦	٢٢٤	١٢١	٨٦	٧١	١١	٤١	١٢٤	
١٩٥٢	١٣٤	٣١٥	٨٠	١٠٦	٥٨٧	١٣٠	١٣٧	١١٤	٩٢	٣٨	١٠٤	١٤٣	

الجـــدول (١٩)

القيم القياسية للاستيرادات ـ الارقام القياسية ١٩٤٧ = ١٠٠

١٩٤٦	٦٦	٨٣	٧٤	١٠١	١٥٨	٨١	١٠٥	١٠٨	٩٨	٩٨	٦٥	٨٨
١٩٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٨	٩٧	٧٣	٩٥	٩٧	٨٢	١١٥	٩٦	١٠١	١٣٨	١٠٩	٦٧	١٠٤
١٩٤٩	١٠٠	٧٣	٦٥	١٠٣	٥٦	٩٥	١٠٥	٩٤	١٥٣	١٠٥	١١٣	٩٧
١٩٥٠	١١٧	٩٣	٦٣	٨٥	٤٥	٧٧	٩٩	٧١	١٥٠	٩٨	١١٧	٩٨
١٩٥١	١٢٠	١٢٩	١٠٢	٨٩	٥٣	٩٠	١٣٦	١٣٧	١٨٨	١٤٨	٢٢٣	١٣٠
١٩٥٢	١١٩	١١٩	٩٧	٨٨	٤٣	١٠١	١٤٠	١٢٨	٢٠٠	١٣٢	١٦٠	١٢٨

(١) ان الاوزان المستعملة لاحتساب الارقام القياسية هي القيم التقريبية للمستورد من احدى عشرة سلعة في سنة ١٩٤٧ ، وهي تمثل نحو (٥٠) بالمائة من مجموع قيمة الاستيرادات .

المصدر ـ نفس المصدر المذكور في الجدولين (١٦) و(١٧) .

يبين الجدولان (١٨) و (١٩) ان اسعار وكميات الاستيرادات قد تقلبت ايضا تقلبا حادا وان كان هذا التقلب على وجه العموم اخف من تقلب اسعار وكميات الصادرات • وربما كانت التغيرات في الاقيام القياسية للاستيرادات كالتغيرات في الاقيام القياسيه للصادرات ناتجة نوعا عن الاختلافات في جودة السلع المستوردة او في تكوين مجموعات السلع الواسعة المستعملة في الاحصائيات المتوفرة • وقد تكون اهمية هذه الحقيقة في الاستيرادات اعظم منها في الصادرات لان الاستيرادات اكثر تنوعا •

ولقد اتجهت اسعار الاستيراد والكميات المستوردة الى الارتفاع بوجه عام وربما كان الارتفاع في اسعار الاستيراد في السنين الاخيرة ناشئة عن التطورات في الاسواق العالمية، في حين ان ظاهرة الارتفاع في كمية الاستيرادات يجب ان تعزى الى التوسع العام الذي حدث في النشاط الاقتصادي في العراق والذي بدأته ومولته الزيادة الحاصلة في انتاج النفط •

ولقد وجدنا في الجدول (٢٠) الارقام القياسية لاقيام الاستيرادات والصادرات لاستخلاص القيمة القياسية للتجارة الخارجية (Terms of Trade.)

ولما كان عدد السلع محدودا جدا فقد يكون من المفيد ان نذكر شيئا عن المجموعات الغالبة ٠

لقد سبق وذكرنا النفط وسوف نعرض له بصورة اوفى في الفصل التالي ٠

ان الشعير هو أهم الحبوب المصدرة ، ويتقلب هذا المحصول كثيرا من سنة الى سنة بسبب عدم كفاية الرى ، مما يؤدي الى حصول تقلبات واسعة في الايراد الناجم من تصديره ٠ ويتضح ذلك من ملاحظة الجدول (٢١) فقد اسفر الموسمان السيئان المتعاقبان في السنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨ عن هبوط صادرات الشعير الى اقل من (٣٠٠٠) طن سنة ١٩٤٨ ٠ بيد ان محصول السنتين ١٩٤٩و١٩٥٠ كان فوق المعدل ، فارتفعت الصادرات الى (٣٢٥ر٠٠٠) طن و (٤٥٠ر٠٠٠) طن على التوالي ٠ ولم تزد الصادرات على (٣٠٠ر٠٠٠) طن قبل سنة ١٩٤٩ ٠

وقبل الحرب كانت تصدر كميات كبيرة من الحنطة ـ بمعدل ١٠٠ر٠٠٠ طن سنويا ـ غير ان ذلك قد توقف الان بنتيجة الحظر المفروض على تصدير هذا المنتوج والظاهر ان الاستهلاك المحلي للحنطة قد زاد بسبب زيادة عدد السكان والهجرة من المناطق الريفية حيث الشعير هو الغذاء الرئيسي التقليدي مقابل الحنطة في المدن ٠ ومن المنتظر ان يشتد هذا الاتجاه كلما زادت المدخولات الحقيقية ، اي ان العراق قد ينقلب الى مستورد لكميات هامة من الحنطة ٠ ومن الجهة الاخرى فقد يؤدي تحسين الاساليب الزراعية الى حصول زيادة كبيرة جدا في انتاج هذا المحصول الذي قد يتسنى تقويته بالاستعاضة عن انتاج الشعير بالحنطة الى حد ما ٠

ومع ان انتاج الرز ـ وخاصة في « المنطقة المثلثة » الواقعة في جنوب القطر ـ كبير جدا فقد كانت الكميات المصدرة منه حتى الان ضئيلة جدا ، اذ ان الانتاج كله تقريبا يستهلك في العراق · وفي الحق ان الرز في بعض المناطق هو العنصر الرئيسي في الغذاء · اما الذرة فتصدر منها كميات ضئيلة ·

ان العراق هو اكبر مجهز للتمور في العالم . ويتغير هذا المحصول من سنة الى سنة تغيرا كبيرا ، اذ ان كميته تتراوح بين (١٥٠ر٠٠٠) و (٣٥٠ر٠٠٠) طن سنويا · وهذه التغيرات الكبيرة تسبب تقلبات واسعة في السعر · وقد جوبهت صعوبات في التسويق في السنين التي كان فيها المحصول وافرا · غير ان الاتفاقية التي عقدت في سنة ١٩٣٩ بين جمعية التمور وشركة تجارية بريطانية قد نجحت في ازالة قسم من هذه التقلبات الكبيرة بالنسبة للتمور المنتجة في منطقة البصرة ، في حين ان الاصناف الواطئة المنتجة في المنطقة المثلثة والمصدرة الى الهند وسائر اقطار الشرق الاوسط قد خضعت لتقلبات اشد في السعر ، مما سبب متاعب كثيرة · ولقد سجل محصول سنة ١٩٥٠ـ٥١ رقما قياسيا ، وهبطت اسعار تمور الزهدي (وهي الاصناف الرديئة المنتجة في المنطقة المثلثة) الى مستوى لم يسد حتى كلفة النقل · غير ان الاتفاقيتين اللتين عقدتا مع الباكستان والهند واللتين نصتا على استيراد كميات اكبر من التمور الى هذين القطرين قد انتجتا حلا موقتا لهذه المشكلة التي قد تصبح مع ذلك حادة في المستقبل ·

اما القطن ـ وهو من النوع المصري الطويل التيلة ـ فقد سجل انتاجه زيادات محسوسة جدا بعد الحرب وان كانت الامراض فيما يبدو تعيق الانتاج · وليس من شك في ان لهذا الحاصل امكانيات كبيرة لان

يصبح مادة رئيسية للتصدير ـ وان جوبهت بعض الصعوبات في اقناع الفلاح بانتاج القطن لانه قـد اعتاد ان لا يزرع الا المحصول الذي يستطيع ان يستهلكه هو ٠

واما صادرات المنتوجات الحيوانية فتقوم في الغالب على الاغنام ، ويصدر الصوف والجلود مع كميات قليلة من المصارين ٠ وتلاحظ حتى في هذا المجال تقلبات كبيرة جدا في الانتاج وبالتالي في الصادرات ٠ وتتعرض الاغنام للامراض خلال الشتاء البارد والصيف المجدب ، ومن ثم فان التقلبات في الصادرات تتبع عادة التقلبات في المنتوجات الزراعية مع شيء كثير من المرونة ٠ والجدير بالذكر ان المنتجات الحيوانية المصدرة هي فيما عدا النفط اهم مصدر لدخل العراق من الدولار ٠

٥ ـ ومن المهم جدا فيما يتعلق بتوزيع الصادرات على الاقطار المقصودة ان نضع نصب العين الدور الذي يلعبه النفط ٠

وعلى اساس الاحصائيات المنشورة يمكن تحليل توزيع صادرات المنتجات المحلية ٠ ولقد اجملنا النمط الذي تجري عليه هذه الصادرات، وذلك في الجدول (٢٢) حيث شملت اهم الاقطار فقط ٠ ويبدو من الجدول ان المملكة المتحدة كانت ولا تزال المنفذ الرئيسي لصادرات العراق ٠ ويلاحظ ان الصادرات الى المملكة المتحدة زادت زيادة كبيرة في سنة ١٩٥١ وبلغت في الواقع اكثر من ضعف ما كانت عليه سابقا ـ من (٣) ملايين دينار الى اكثر من (٨) ملايين دينار ٠ ويستحيل القول بان حصة المملكة المتحدة سيحافظ عليها ، ولكن يمكن الاستنتاج بان من المحتمل جـدا ان تبقى المملكة المتحـدة السوق الرئيسية لصادرات العراق ٠ ويبدو ان هولندا تحتل المرتبة الثانية في القائمة ٠ ويلاحظ كذلك ان هذه السوق جديدة نسبيا ، اذ ان ما صدر اليها قبل الحرب كان

تافها · اما الصادرات الى الهند فيبدو انها قد استعادت حصتها لما قبل الحرب تقريبا ، ويصدق ذلك على الصادرات الى سوريا ولبنان ايضا · ويلاحظ اخيرا ان الصادرات الى الولايات المتحدة في السنوات التي اعقبت الحرب والمشمولة بالجدول قد بقيت - على ما يظهر - في مستوى واطيء بالقياس على فترة ما قبل الحرب وينطبق ذلك على سنة ١٩٤٨ ايضا ، اذ ان ارتفاع الحصة في تلك السنة راجع الى تدني مستوى مجموع الصادرات راجع الجدول ١٥) ·

بيد ان هذا الوضع يتغير تغيرا جوهريا اذا ادخلنا النفط في الحساب · ولقد حاولنا في الجدول (٢٣) توزيع مجموع الصادرات على اقطار الوجهة · ويلاحظ انه اذا ادخل النفط في الحساب اصبحت فرنسا السوق الرئيسية ، وان كانت هذه الصورة في الظاهر اكثر وضوحا في فترة ما قبل الحرب · ويبدو ان المملكة المتحدة هي ايضا وجهة هامة لصادرات النفط ، كما يلاحظ ان المانيا تزداد اهمية اذا ادخل النفط في الصورة · ولذا فان النتيجة التي تستخلص من المقارنة بين الجدولين (٢٢) و (٢٣) هي ان حصة كبيرة جدا من النفط تذهب الى فرنسا · ويبدو من الجهة الاخرى ان الولايات المتحدة لم تكن لها اية اهمية كسوق للنفط العراقي ·

الجدول (٢٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات (١) باستثناء النفط

النسبة المئوية

	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
المملكة المتحدة	٢٨	٢٥	١٧	١٦	١٦	٣١
الهند	٦	٨	٢٠	٢١	٩	١٠
شرق الاردن وفلسطين	٧	٥	٦	٢	١	٥
فرنسا	٤	٤	٤	–	١	٢
المانيا	٣	٥	٦	–	٣	٤
هولندا	–	–	–	٨	١٩	١٤
سوريا ولبنان	٤	٧	٨	٨	٨	١٠
الولايات المتحدة	٢١	١٦	١٤	٤	٣	٤
اليابان	٩	١٠	–	١٣	٩	٧
الاقطار الاخرى	١٨	٢٠	٢٥	٢٨	٣١	١٣
مجموع الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) لا يشمل الكميات المعاد تصديرها .

المصدر ـ احصائيات التجارة الخارجية للسنوات التقويمية ٤٨ـ٤٩ـ٥١ المنشورة من قبل وزارة الاقتصاد العراقية

الجدول (٢١)

التوزيع الجغرافي لمجموع الصادرات (١)

النسبة المئوية

	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
المملكة المتحدة	١٨	١٦	٢١	١٥	١٢	١٨
الهند	٢	٢	٨	٩	٤	٥
شرق الاردن وفلسطين	٢	٢	٢	١	١	٢
فرنسا	١٥	٥٦	٢١	٢٧	٢٩	٢٦
المانيا	–	–	٢	٤	٩	١٠
هولندا	–	–	٢	٨	٩	٧
سوريا ولبنان	١	٢	٣	٤	٤	٥
الولايات المتحدة	٧	٣	٨	٢	١	٢
اليابان	–	–	–	٦	٤	٤
الاقطار الاخرى(٢)	–	–	٣٣	٢٦	٢٧	٢١
مجموع الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة : ان ارقام سنوات ما بعد الحرب قد قدرت على الوجه التالي . وزعت قيمة النفط المصدر ، كما وردت في ميزان المدفوعات المنقول في الجدول (٢٩) ، على اقطار الوجهة باستعمال الارقام الواردة في الجدول (٣٤) . ثم اضيفت الارقام الناتجة عن التوزيع الجغرافي لقيمة النفط المصدر الى الارقام الخاصة بصادرات المنتجات المحلية كما وردت في احصائيات التجارة

الخارجية . اما ارقام السنتين ١٩٣٨و١٩٣٩ فقد اخـــذت من الاحصائيات المالية الدولية .

(١) لا تشمل الكميات المعاد تصديرها وتجارة الترانسيت ولكنها تشمل النفط .

(٢) تشمل قيمة النفط المتوجه الى مصـــفى طرابلس عن طريق حيفا وطرابلس .

ومما يؤيد هذه النتيجة توزيع صادرات النفط . وقد بينا في الجدول (٢٤) مجموع صادرات النفط خلال السنوات ١٩٤٩ـ١٩٥١ ووزعنا هذه الكميات المصدرة على بلاد الوجهة . وبالطبع ان الجدول (٢٤) لا يبين ســوى توزيع كميات النفط الخام المصـــدرة من العراق ، ولا يمكن اتخاذه دليلا على التوزيع الجغرافي للاستهلاك النهائي للنفط العراقي، كما انه لا يسمح باية استنتاجات حول التوزيع على العملات التي حصلت عليها الشركة من بيع النفط .

الجدول (٢٤)

الشحنات والكميات الموحدة المسلمة من النفط الخام

المجموع بملايين الاطنان	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٤٨ـ١٩٥١
التوزيع المئوي	٣ر٠	٣ر٥	٠ر٩	٧ر٧	٢٠ر١
فرنسا	٣٢ر٣	٤٧ر٦	٥١ر٨	٤٧ر٠	٤٦ر٣
المانيا	ـ	٦ر٦	١٤ر٣	١٥ر٢	١١ر٢
المملكة المتحدة	٢٣ر٨	١٤ر٣	٧ر٩	٦ر٥	١٠ر٩
مصفى طرابلس	٨ر٣	٨ر٤	٨ر٢	٧ر٠	٧ر٨
ايطاليا	١ر٠	٥ر٠	٦ر٢	١١ر٤	٧ر٢
تريستا	ـ	٥ر٢	٥ر١	٣ر٢	٣ر٦
بلجيكا	٥ر٠	٢ر١	٣ر١	٥ر٣	٣ر٤
شركة المصافي الموحدة					
عن طريق حيفا	١٨ر٢	ـ	ـ	ـ	١ر١
هولندا	٣ر٥	٧ر٧	٠ر٤	٤ر٣	٢ر٢
يوغوسلافيا	ـ	٥ر٠	١ر٤	٤ر٣	٢ر٢
شركة المصافي الموحدة					
عن طريق طرابلس	٦ر٧	ـ	ـ	ـ	١ر١
الولايات المتحدة	٨ر٣	٤ر٠	ـ	ـ	٧ر٠
جزائر الكاناري	٨ر٣	ـ	٦ر٠	ـ	٢ر٠
كندا	ـ	٢ر١	ـ	ـ	٢ر٠
السويد	ـ	ـ	ـ	٢ر٠	١ر٠
اقطار اخرى	٦ر٠	٠ر١	٠ر٠	ـ	١ر٠
	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر ـ مواد غير منشورة جهزها المصرف الوطني العراقي ٠

ويتضح من الجدول (٢٤) ان فرنسا هي اهم اقطار الوجهة لصادرات النفط ، ويلاحظ كذلك ان اهمية المانيا قد تزايدت بصورة محسوسة . وقد كان التسليم على العموم مركزا . اذ ان الاقطار الثلاثة الاولى المذكورة في الجدول اخذت نحو ثلثي مجموع الصادرات خلال السنوات ١٩٤٨_١٩٥١ .

٦ ـ ان العراق ينتج القسم الاكبر من المواد الغذائية التي يستهلكها ولكنه فيما عدا الوقود والتبغ وبعض المواد الانشائية يحتاج الى استيراد اغلب حاجاته الاخرى . ويمكن الحصول على فكرة عامة عن السلع التي تتكون منها الاستيرادات وذلك من الجدول (٢٥) الذي يبين توزيع بعض الاصناف الرئيسية . ويصعب طبعا رسم الخط الفاصل بين الاصناف المختلفة ، ولذلك اقتضى اضافة مجموعة باسم « متنوعة » تشتمل على سلع انتاج واستهلاك .

ويبدو ان حصة سلع الاستهلاك هي اكبر من حصة سلع الانتاج . هذا فضلا عن ان حصة سلع الاستهلاك قد مالت نحو الارتفاع خلال سنوات ما بعد الحرب .

الجدول (٢٥)

توزيع مجموع الاستيرادات على السلع

النسبة المئوية

	١٩٣٨	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
سلع الاستهلاك	٣٨	٤٧	٤٧	٤٤	٥٠
سلع الانتاج	٤٤	٣٥	٣٨	٤٢	٣٧
متنوعة	١٨	١٨	١٥	١٤	١٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ومنه استيرادات شركات النفط(١)	١١	١٣	٢١	٢٥	٢٢

(١) كان القسم الاكبر من هذه الاستيرادات سلع انتاج . ولذلك كان اكثر من (٥٠) بالمائة من هذه السلع من صنف سلع الانتاج في السنتين ١٩٤٨و١٩٤٩ .

المصدر ـ تقرير بعثة البنك الدولي للاعمار والانماء عن تطور العراق الاقتصادي .

ان الاستيرادات كما سبق بيانه يسودها عدد قليل من السلع وهذا واضح من الجدول (٢٦) .

الجدول (٣٦)

السلع الهامة في مجموع الاستيرادات

النسبة المئوية

	١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٥٠
اقمشة	٢٠	١٨	١٩
مكائن وسيارات	١٤	٢١	١٩
حديد وفولاذ	١٣	١٢	١٠
سكر	٥	٥	١٣
شاي	٤	٧	٨
سلع اخرى	٤٤	٣٧	٣١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر ـ الاحصائيات المالية الدولية ٠

ويزداد ذلك وضوحا اذا قصر التحليل على السلع التي لا يستعملها سوى العراقيين ٠ فقد الف السكر والشاي وحدهما في سنة ١٩٥٠ اكثر من ربع هذه الاستيرادات ، والفت المنسوجات نحو ثلثها ٠ وهذه الصفة التكوينية ـ كما اسلفنا ـ تجعل البلاد عرضة للتضرر ، اذ حتى التبدلات الطفيفة نسبيا التي تحصل في اسعار هذه السلع قد يكون لها تأثير كبير على مجموع الميزان التجاري ٠

ولقد ازداد استيراد السكر والشاي زيادة كبيرة جدا خلال السنوات العشر الاخيرة ٠ فقد بلغ معدل كمية المستورد من السكر والشاي خلال العقد الرابع ٣٥٠٠٠ر٠٤ طن و ٢٠٠٠٠ر٠٣ طن على التوالي ، في حين ان معدل ما استورد بعد الحرب بلغ ٨٠٠٠٠ر٠٩ طن و ٦٠٠٠٠ر٠٦ طن على التوالي ٠ وتدل هذه الارقام على ارتفاع كبير في الاستهلاك لكل فرد ٠ والزيادة الكبيرة في استهلاك السكر والشاي

في العراق منذ سنة ١٩٣٩ يمكن تفسيرها الى حد ما بالهبوط الحاصل في اسعارهما بالنسبة الى اسعار سائر المواد الغذائية ـ انظر الجدول (٢٧) ٠

الجدول (٢٧)

بعض التبدلات في الاسعار خلال السنوات ١٩٣٩ ـ ١٩٥٣

	الاسعار		نسبة اسعار سنة ١٩٥٣ الى اسعار سنة ١٩٣٩
	١٩٣٩ فلس للكيلو	شباط ١٩٥٣ فلس للكيلو	
الشاي	٢١١	٦٢٥	٢٩٦
السكر	٢٦	٨٢	٣١٥
كافة المواد الغذائية	ـ	ـ	٦٢٧

المصدر ـ مواد غير منشورة جهزتها دائرة الاحصاء في وزارة الاقتصاد ٠

ومن الجهة الاخرى فقد هبطت كمية المستورد من الاقمشة ، وقد يرجع ذلك بعض الشيء الى الارتفاع الحاصل في الانتاج المحلي للاقمشة ، ولكن يبدو مع ذلك ان الاستهلاك لكل فرد قد انخفض قليلا ٠ اما الكميات المستوردة من الحبوب فانها زهيدة عادة ، ولا يمكن ان تصبح اقيام هذه الاستيرادات محسوسة الا اذا حصلت مواسم زراعية سيئة كموسمي السنتين ١٩٤٨ و١٩٤٩ ٠

٧ ـ لقد كانت المملكة المتحدة ولا تزال اهم بلاد المنشأ لاستيرادات العراق ٠ ويظهر ذلك من الجدول (٢٨) الذي يدل ايضا على ان المملكة المتحدة تلعب اليوم في تجهيز العراق بالسلع دورا اكبر من الدور الذي كانت تلعبه قبل الحرب ، كذلك يبين الجدول الدور الكبير جدا الذي كانت اليابان تلعبه قبل الحرب ، غير ان الولايات المتحدة قد حلت محلها اليوم كثاني دولة بين الدول المجهزة ٠

الجـدول (٢٨)

بلاد المنشأ لمجموع الاستيرادات

النسبة المئوية

	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
المملكة المتحدة	٣٠	٣٠	٤٣	٤٣	٤٩	٣٤
اليابان	١٨	١٥	–	١	٢	٧
الولايات المتحدة	٨	٩	٨	١١	٨	١٤
الهنـــد	٧	٦	٤	٥	٨	٥
المانيـــا	٧	٧	١	١	–	١
ايطاليـــا	٣	٤	٦	٨	٦	٧
سـوريا ولبنان	٢	٢	٤	٥	٣	٣
ســيلان	١	–	–	٥	٦	٦
سـائر الاقطار	٢٤	٢٧	٣٤	٢١	١٨	٢٣
مجموع الاستيرادات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر ـ الاحصائيات المالية الدولية ٠

لقد اشرنا مرارا في الاقسام السابقة الى ان تجارة العراق الخارجية شـديدة التأثر بالرجات التي تأتي من الخارج ٠ وتوجد في دراسـة (١) قامت بها اخيرا سـكرتارية هيئة الامم المتحدة دلائل اخرى على ذلك تشمل مدة اطول ٠

ويبدو ان معدل التقلبات السنوية في اسـعار السوق لاربعـــة من منتجات العراق الرئيسية خلال النصف الاول من القرن العشرين كان كما يلي :ـ

(١) عدم اسـتقرار اسـواق التصدير للاقطار المتخلفة ـ نيويورك ١٩٥٢ (١٦٢) ٠

النفط	١٦	بالمائة
الصـوف	١٤	بالمائه
الشـعير	١٣	بالمائة
الجلـود	١١	بالمائة

اما معدل مجموع الهبوط في الاسعار خلال الانخفاضات الدورية فقد كان كما يلي :ـ

النفط	٣٣	بالمائة
الصوف	٣١	بالمائة
الشـعير	٢٥	بالمائة
الجلـود	٢٠	بالمائة

هـذا الى ان الكميات المصـدرة من النفط والصوف من الاقطار المصدرة الرئيسية قد اظهرت تقلبات سنوية تراوحت بين (١٨) بالمائة و (٦) بالمائة على التوالي ، وهبوطا خلال الانخفاضات الـدورية تراوح مجموعة بين (١٩) بالمائة و(١٠) بالمائة على التوالي ولا تعطي الدراسة ارقاما مماثلة فيما يتعلق بالشعير او الجلود .

٩ ـ لقد نشرت هيئات وطنية ودولية مختلفة ، وخاصة المصرف الوطني العراقي والصندوق النقدي الدولي ، عددا من التقديرات لفقرات ميزان العراق للمدفوعات . وتوجد بعض الاختلافات في هذه التقديرات، لم نتمكن من الحصـول على تفسير لها . ويبدو من المناسب في هذا المجال ، كما في المجالات الاخرى ، القيام بمحاولة لتحسين الاحصائيات في العراق . فمن البديهي انه ينبغي ان تتوفر في المستقبل احصائيات كافية تمكن المرء من ان يتتبع بـدقة التطور الاقتصـادي وتأثيره على مختلف اقسام الاقتصاد العراقي وخاصـة على التجارة الخارجية ووضـع

المدفوعات ، اذ لكي يتمكن المرء من معالجة ما قد ينشأ من المشاكل ينبغي له ان يعرف ما يحدث فعلا ٠

وتجنبا لسوء فهم استعمال الارقام المنشورة وتسهيلا للمقارنة بين الارقام الواردة من المصادر المختلفة ينبغي مراعاة الدقة في تحديد الفقرات المختلفة وايضاح الاسس المتبعة في جمع وعرض المعلومات الاحصائية ٠

ولقد عرضنا في الجدول (٢٩) موازين المدفوعات للسنوات ٩٤٧-١٩٥١ ، كما نشرها الصندوق النقدي الدولي موخرا ٠ ومع ان بعض الفقرات قد تحتوي على درجة كبيرة من الخطأ فقد تعطي الارقام فكرة عن درجة اهمية الفقرات المختلفة المدرجة في ميزان المدفوعات (١)٠

---

(١) ان الاختلافات بين ارقام الصادرات والاستيرادات الواردة في الجدول (١٥) وبين الارقام الواردة في الجدول (٢٩) يمكن - استنادا الى المعلومات المجهزة من قبل الصندوق النقدي الدولي- تعليلها باختلاف معدلات اسعار النفط المصدر وبالتعديلات الاعتيادية الجارية في ارقام التجارة لغرض اجراء التقديرات الخاصة بميزان المدفوعات ٠٠ والتعديلات الاخيرة تشمل في الغالب تقدير الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية والتهريب في كلا جهتي الميزان ٠ ولقد قيل ان استيرادات شركات النفط تشمل المواد المعاد تصديرها ٠ واذن يجب ان تظهر قيمة هذه المواد تحت الفقرة ٤ (وان لم يكن من الضروري ان تظهر في نفس السنة) ٠ بيد ان الفقرة المذكورة تشمل النفط فقط ٠ وعلى الرغم مما يحتمل وجوده من النقص في هذه المعلومات فقد ادرجت هنا بالشكل الوارد في المصدر اذ يبدو من الصعب اجراء التعديلات المناسبة ٠

الجدول (٢٩)

ميزان المدفوعات (١)

بملايين الدنانير

	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
(١) المعاملات الجارية (باستثناء النفط)					
١ ـ الصادرات (واصل على ظهر الباخرة)	١٧ر٣	١٠ز٣	١٤ر٨	٢٦ر٠	٣٥ر٠
٢ ـ الاستيرادات (سيف)	ـ ٣٥ر٠	ـ ٣٦ر٩	ـ ٣١ر٠	ـ ٢٨ر٩	ـ ٤٣ر٢
٣ ـ الخدمات والتحويلات (صافي)	٢ر٠	١ر٩	٣ر١	٣ر٩	ـ ٨ر٠
المجموع	ـ ١٧ر٥	ـ ٢٤ر٦	ـ ١٣ر٠	ـ ١ر١	ـ ٩ر٠
(٢) المعاملات الجارية لشركات النفط					
	١٤ر٠	١١ر٢	١٤ر١	٢٩ر٦	٣٩ر٦
٥ ـ الاستيرادات (سيف)	ـ ٥ر١	ـ ٩ر٦	ـ ١٠ر٣	ـ ٩ر٤	ـ ٨ر٨
٦ ـ دخل الاستثمار والتحويلات	ـ ٦ر٤	ـ ٢ر١	ـ ٥ر٨	ـ ٢٢ر٩	ـ ١٨ر٤
المجموع	٢ر٦	ـ ٥ر٠	ـ ١ر٩	ـ ٢ر٧	ـ ١٢ر٤
مجموع المعاملات الجارية (١+٢)	ـ ١٤ر٩	ـ ٢٥ر١	ـ ١٤ر٩	١ر٦	٣ر٤
(٣) تنقلات روؤس الاموال					
٧ ـ تنقلات روؤس الاموال لشركات النفط	٥ر١	١١ر٦	٩ر٦	١٠ز٦	٦ر٩
٩ ـ التمويل الرسمي المعوض	ـ ٨ر٠	٢ر١	ـ	٤ر٤	ـ ١ر١
٨ ـ تنقلات روؤس الاموال المستقلة الاخرى	ـ ٨ر٤	١٠ر٢	١ر٢	ـ ٩ر٥	٠ر٤
مجموع تنقلات روؤس الاموال	١٢ر٧	٢٣ر٩	١٠ر٨	٥ر٥	٦ر٢
(٤) صافي الخطأ والسهو (٢)	٢ر٢	١ر٢	٤ر١	ـ ٣ر٩	ـ ٩ر٦

(١) ان الاختلافات الطفيفة الموجودة بين الفقرات الاصلية والمجاميع ناشئة عن التدوير ٠

(٢) احتسب كفرق بين « مجموع المعاملات التجارية » و « مجموع تنقلات روؤس الاموال » ٠ وهاتان الفقرتان قد قدرتا ـ من حيث المبدأ ـ بصورة مستقلة ولذلك فان رقم « صافي الخطأ والسهو » يدل على ان المعلومات المستند اليها ناقصة وان كان من المستحيل بداهة القول عما اذا كان الخطأ ناشيء الى حد اكبر في التقديرات الخاصة بالمعاملات الجارية ام في التقديرات الخاصة بتنقلات روؤس الاموال ٠

المصدر ـ الاحصائيات المالية الدولية ٠

ان المجموعة الاولى في الجدول (٢٩) تبين الصادرات (باستثناء النفط) والاستيرادات لاستعمال العراقيين ومقبوضات ومدفوعات جارية اخرى ٠

ويبدو ان هذا الجزء ـ الحساب الجاري ـ من الميزان اظهر خلال السنوات ١٩٤٧ـ١٩٤٩ عجزا كبيرا وصل ذروته في سنة ١٩٤٨ ، حين ادى سوء الموسم الزراعي الى هبوط صادرات الحبوب الى حدها الادنى ٠ وفي سنة ١٩٥٠ اسفر ازدياد الصادرات وتشديد مراقبة الاستيراد والتحويل الخارجي عن وفر ضئيل ٠ بيد ان سنة ١٩٥٢ انتجت عجزا جديدا قدره (٩ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار بسبب ازدياد النشاط الاقتصادي وتخفيف قيود الاستيراد ٠

ولكن هذه الارقام يجب ان تتمم بتلك الواردة في المجموعة الثانية والتي تبين المعاملات الجارية المتعلقة بالنفط٠ويلاحظ ان هذه المعاملات انتجت في سنة ١٩٤٧ وفرا قدره (٢ر٥٠٠ر٠٠٠)دينار خفض العجز الصافي في جميع المعاملات الجارية الى (١٥ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار ٠ ومن جهة اخرى فان المعاملات الجارية المتعلقة بالنفط اظهرت في السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ عجزا يتراوح بين (٥٠٠ر٠٠٠) دينارو (٢ر٥٠٠ر٠٠٠) دينار كان من نتيجته ان اسفرت سنة ١٩٥٠ نفسها عن عجز صافٍ في الحساب الجاري قدره (١ر٥٠٠ر٠٠٠) دينار ٠

نعم ان قيمة النفط المصدر في تلك السنة كانت قد اظهرت زيادة كبيرة جدا ، ولكن لما كانت اتفاقية النفط القديمة لا تزال نافذة المفعول فقد حصلت في الوقت ذاته زيادة في ارباح شركات النفط وتحويلاتها الاخرى ٠ وفي سنة ١٩٥١ حصل ارتفاع آخر في صادرات النفط ، وسببت اتفاقية النفط الجديدة هبوطا في دخل الاستثمار المحول الى

لخارج (١) . وكان من نتيجة ذلك ان انتجت معاملات النفط عام ١٩٥١ وفرا قـــدره (٠٠٠ر٥٠٠ر١٢) دينار غطى العجز في المعاملات الجارية الاخرى وترك فضلة ، بحيث كان للعراق لاول مرة منذ الحرب وفر صاف في الحساب الجاري بلغ (٠٠٠ر٥٠٠ر٣) دينار .

ومعنى ذلك ان العراق زيد موجوداته الاجنبية في سنة ١٩٥١ بنفس المقدار . اما في السنين السابقة فقد غطي العجز عن طريق استيراد رؤوس الاموال . وقد حللنا تنقلات رؤوس الاموال هـذه في القسم الاخير من الجدول (المجموعة الثالثة) ، ولكن ينبغي ان نلفت النظر مرة اخرى الى درجة الخطأ الكبيرة في كل هذه التقديرات .

ويبدو ان شركات النفط قـــد جلبت الى العراق خلال كل المـدة المشمولة بالجدول مبالغ كبيرة من رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها في عملياتها . ويلاحظ ان هـــذه المبالغ تعادل تقريبا قيمة ما اســتورد للاستعمال في صناعة النفط . ومعنى ذلك ان شركات النفط قد دفعت قيمة هذه الاستيرادات من اموال جهزت من قبلها في الخارج . ومن ثم فان صافي مبالغ التحويل الخارجي المسلمة من قبل شركات النفط قـــد عادل تقريبا قيمة النفط المصدر مطروحا منها ما حول من ارباح النفط وغيرها . وقد وجدنا في الجدول (٣٠) الارقام المختصة الواردة في الجدول (٢٩) .

وليس من المحتمل ان يستمر تدفق رؤوس الاموال بنفس النسبة في المستقبل عندما تكون شركات النفط قد اكملت منهاجها الاستثماري ، وعندئذ ستتقلص رؤوس الاموال المستوردة من قبل شركات النفط في نفس الوقت الذي ينخفض فيه المستورد من سلع الانتاج لشركات النفط .

---

(١) لقد وصفت هاتان الاتفاقيتان بشيء من التفصيل في الفصل (٤) .

ويستنتج من ذلك ان من المحتمل في المستقبل ، كما حصل في الماضي · ان تكون العملات الاجنبية المسلمة من قبل شركات النفط معادلة تقريبا لقيمة النفط المصدر مطروحا منها التحويلات ودخل الاستثمار المحول الى الخارج ·

وحتى الآن لم تتوفر لسنة ١٩٥٢ ارقام مماثلة لتلك الواردة في الجدول (٢٩) . ولكن التقديرات المتوفرة لهذه السنة تشير الى حدوث وفر ملحوظ في مجموع ميزان السلع والخدمات يتراوح بين (١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ و (١٥٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار · ويتوقع ان تظهر سنة ١٩٥٣ زيادة اخرى كبيرة جدا ـ راجع ارقام التجارة الواردة في الجدول (١٤) · ويمكن ايضا مراجعة الجدولين (١) و(٥) الواردين في الفصل (١) واللذين يبينان الاحتياطيات من التحويل الخارجي الموجودة لدى المصرف الوطني والمصارف التجارية ·

١٠ ـ اما مجموع الميزان مع منطقة الدولار فله أهمية خاصة لانه المحور الذي يدور حوله البحث عن سياسة التحويل الخارجي للعراق · وسوف نعرض لهذه المشكلة في الفصل (١٦) · وفي هذا الصدد نحتاج فقط الى عرض المعلومات المتوفرة · وقد قمنا بذلك في الجدول (٣١) الذي يبين ميزان السلع والخدمات ازاء الولايات المتحدة في السنوات الاربع الاخيرة ·

الجـدول (٣٠)

صـافي التحويل الخارجي المسلم من قبل شركات النفط ـ بملايين الدنانير

	١٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
قيمة النفط المصدر (واصل على ظهر الباخرة)	١٤ر٠	١١ر٢	١٤ر١	٢٩ر٦	٣٩ر٦
دخل الاستثمار والتحويلات	ـ ٦ر٤	ـ ٢ر١	ـ ٥ر٨	ـ ٢٢ر٩	ـ ١٨ر٤
	٧ر٦	٩ر١	٨ر٣	٦ر٧	٢١ر٢
الاستيرادات (سيف)	ـ ٥ر١	ـ ٩ر٦	ـ ١٠ر٤	ـ ٩ر٤	ـ ٨ر٨
رؤوس الاموال المستوردة	٥ر١	١١ر٦	٩ر٦	١٠ر٦	٩ر٦
	ـ	٢ر٠	ـ ٠ر٨	١ر٢	ـ ١ر٩
صافي التحويل الخارجي المسلم	٧ر٦	١١ر١	٧ر٥	٧ر٩	١٩ر٣

الجدول (٣١)

ميزان السلع والخدمات مع الولايات المتحدة ـ بملايين الدنانير

	الايرادات	المقبوضات	العجز
١٩٥٠	١ر٣	١ر٣	١ر٨
١٩٥١	١ر٩	٨ر٨	٩ر٦
١٩٥٢	١ر٦	٨ر٦	٧ر٠
١٩٥٣	١ر٥	٧ر٦	٦ر١

(١) كانون الثاني ـ ايلول ـ المعدل السنوي ٠

المصدر ـ معلومات جهزها المصرف الوطني ٠

ويظهر من الجدول ان الايرادات من الدولار قد تراوحت بين (١ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار و (٢ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار ، في حين ان المصروفات من سنة ١٩٥١ فصاعدا تراوحت بين (٧ر٥٠٠ر٠٠٠) دينار و (٩ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار ، وبذلك حصل عجز تراوح بين (٦ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار و (٧ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار ٠ وقد غطي هذا العجز بمسحوبات على صندوق الدولار المشترك في المملكة المتحدة ٠ وقبل ان نستخلص اية نتائج من هذه الارقام ينبغي ان نذكر ايضا ان هذا الميزان لا يشمل المعاملات المتعلقة بالنفط ٠ فان قسما كبيرا من الاستيرادات لشركات النفط ـ راجع الجدول (٣٠) ـ قد دفع ثمنه بالدولار ، بيد ان العملة جهزت من قبل بنك انكلترا مباشرة ٠ كما ان قسما من دخل الاستثمار لشركات النفط والتحويلات من قبل مستخدميها قد حول الى الولايات

المتحدة . وفي هذه الحالة ايضا جهزت الدولارات اللازمة من قبل بنك انكلترا مباشرة . ويستنتج من ذلك انه لو كان على المصرف الوطني ان يمول هذه المعاملات لاصبح العجز ازاء منطقة الدولار اكبر بكثير من ذلك المبين في الجدول (٣١) .

ج ـ مراقبة الاستيراد والتصدير :

١ ـ هناك عدد من السلع قد منع استيرادها الى العراق ، والسبب الذي دعا الى اتخاذ هذا التدبير هو حماية الانتاج المحلي ، اذ ان معظم هذه السلع ينتج الآن في العراق . ولهـذا فان القائمة تشمل عددا من المنتجات التي تصنعهـا الآن الصناعات الجديدة ، اي البيرة والسمنت والقطن والغزل ومصنوعات الالمنيوم وغير ذلك . وتشمل القائمة ايضا عددا من المنتجات الزراعية .

٢ ـ يحتاج استيراد السلع من مناطق العملات النادرة الى اجازة من مديرية الاموال المستوردة (وزارة المالية) ، اذ ان العراق بوصفه عضوا في المنطقة الاسترلينية وافق اثناء المفاوضات التي اجراها مع المملكة المتحدة عام ١٩٥٢ على تقييد الاستيراد من البلاد ذات العملات النادرة « حسب احتياجات العراق » .

وهناك فضلا عن ذلك قائمة بسـلع اخرى يحتاج استيرادها حتى من البلاد الواقعـة خارج منطقة العملات النادرة الى اجازة . وتمنح الاجازة « بدون تحويل خارجي » اذاكانت هذه السلع من المواد الكمالية . وفي هذه الحالة يتعين على المستورد (من حيث المبدأ) ان يمول الاستيراد مما تراكم لديه من الارصدة في المملكة المتحدة او في اماكن اخرى واقعة خارج المنطقة الاسترلينية ومنطقة العملات النادرة قبل سنة ١٩٤٧

و من اثمان ما صدره من التمور الى الاقطار المجاورة . ولكنه في الاغلب الاعم يحصل على التحويل الخارجي اللازم في السوق غير الشرعية (راجع القسم « د » من الفصل ١) .

٣ ـ اما سائر الاستيرادات فلا تحتاج الى اجازة من السلطات التي تراقب الاستيراد ، ولكن ينبغي دائما الحصول على اجازة من مديرية التحويل الخارجي في المصرف الوطني العراقي . ومع ذلك يجوز تخويل هذه الصلاحية للمصارف المجازة وقد خولت هذه المصارف المصادقة على مثل هذه المدفوعات نيابة عن المصرف الوطني .

٤ ـ ان جميع المعاملات الاخرى المتعلقة بميزان المدفوعات تحتاج الى اجازة من المصرف الوطني . واذن فلا يمكن نقل رؤوس الاموال بدون هذه الاجازة .

٥ ـ اما فيما يتعلق بناحية التصدير فان هناك قائمة بسلع حظر تصديرها . وهذه القائمة التي تبذل من وقت لآخر تشمل بعض المجموعات من المواد الغذائية كالحنطة ومنتجات الالبان وبعض المواد الاولية التي تتوفر منها كميات محدودة كالسمنت وقراضة الحديد .

الفصل الرابع

النفـــط

أ ـ انتاج النفط في العراق :

١ ـ لقد استعرضنا في الفصول المتقدمة الكيان الانتاجي والمالي في العراق كما كانا حتى الآونة الاخيرة . وقد صادفنا في نقاط مختلفة من هذا المجمل العامل الذي اوصل العراق الى نقطة تحول في تاريخه الاقتصادي اي التوسع الكبير الاخير في انتاج النفط وصادرات النفط وايرادات النفط . وغرضنا من هذا الفصل هو ان نعرض لانتاج النفط في العراق وأهميته الاقتصادية والمالية للبلاد بتفصيل اكثر قليلا.

٢ ـ ان انتاج النفط الخام في العراق ابتدأ في سنة ١٩٢٧ ، اي بعد (١٤) سنة من بدئه في الجارة ايران ، ولكن قبل ان يبتدىء في اي قطر آخر من اقطار الشرق الاوسط . ومع ذلك لم ينل اية أهمية حتى سنة ١٩٣٤ . وفي سنة ١٩٣٨ الف (٧ر١) بالمائة من مجموع الانتاج العالمي للنفط الخام (٤٣ مليون طن متري) . وفي اوائل الحرب العالمية الثانية أصيب الانتاج العراقي بنكسة ومع انه استعاد نشاطه تدريجيا خلال السنوات التالية الا ان ارقام الانتاج المطلق لم تتجاوز ارقام سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٤٥ . ولكن لما كان الانتاج في سائر الاقطار قد ازداد زيادة كبيرة فان الانتاج العراقي في سنة ١٩٤٥ لم يؤلف سوى (٤ر١) بالمائة من مجموع الانتاج العالمي . وقد هبطت هذه النسبة هبوطا كبيرا

خلال السنوات ١٩٤٥ـ١٩٤٨ ليس فقط لان الانتاج في العراق لم يرتفع ـ انه هبط فعلا بنتيجه ايقاف ضخ النفط الى حيفا خلال حرب فلسطين ـ بل بسبب الزيادة المطردة في انتاج النفط الخام في سائر الاقطار، وخاصة اقطار الشرق الاوسط الاخرى كالكويت والمملكة العربية وايران ٠

وفي سنة ١٩٥٠ تغيرت هذه الصورة تغيرا جوهريا وازداد الانتاج خلال السنوات الثلاث التالية حتى بلغ اكثر من اربعة اضعاف ما كان عليه ٠ ومن الاسباب التي أدت الى هذه النتيجة شروع الحقول الجديدة في الزبير وعين زالة في الانتاج سنة ١٩٥٢ ، غير ان معظم الزيادة قد جاءت حتى الآن من حقول كركوك التي بلغ انتاجها سنة ١٩٥٢ نحو ثلاثة اضعاف ما كان عليه ، نتيجة لافتتاح خط انابيب جديدة يمتد الى بانياس في سوريا ٠

وفي سنة ١٩٥٣ ارتفع الانتاج العراقي الى (٢٨) مليون طن متري ، اي ما يعادل نحو (٤ ١/٢) بالمائة من مجموع الانتاج العالمي ٠

ويوضح الجدول (٣٢) تطور انتاج النفط العراقي وتصديره منذ سنة ١٩٣٨ ٠

الجدول (٣٢)

تطور انتاج النفط الخام وصادراته منذ سنة ١٩٢٨

مجموع الانتاج العالمي بملايين الاطنان المترية (١)	العراق				الرقم القياسي للكميات المصدرة ١٩٤٩=١٠٠
	الانتاج				
	بآلاف الاطنان المترية	نسبة الزيادة على السنة السابقة	النسبة الى المجموع العالمي	الرقم القياسي ١٩٤٩=١٠٠	
١٩٢٨	١٧١	٩٤	–	٠ر٠٦	–	–
١٩٣٣	١٧٥	١١٥	١ر٤(٢)	٠ر٠٧	–	–
١٩٣٤	١٨٤	١٠٣٠	٧ر٧٩٥	٠ر٥٦	–	–
١٩٣٥	٢٠١	٣٦٦٤	٧ر٢٥٥	١ر٨٢	–	–
١٩٣٦	٢١٩	٤٠١١	٥ر٩	١ر٨٣	–	–
١٩٣٧	٢٥٦	٤٢٥٥	١ر٦	١ر٦٨	١٠٥	١١١
١٩٣٨	٢٥٠	٤٢٩٨	١ر٠	١ر٧٢	١٠٦	١١٢
١٩٣٩	٢٥٤	٣٩٦٣	٨ر٧–	١ر٥٦	٩٧	١٠٢
١٩٤٠	٢٦٢	٢٥١٤	٦ر٣٦–	٠ر٩٦	٦٢	٦٣
١٩٤١	٢٧٠	١٥٦٦	٧ر٣٧–	٠ر٥٨	–	–
١٩٤٢	٢٥٣	٢٥٩٥	٧ر٦٥	١ر٠٣	–	–
١٩٤٣	٢٧٩	٣٥٧٢	٧ر٣٧	١ر٢٨	–	–
١٩٤٤	٣١٥	٤١٤٦	١ر١٦	١ر٣٢	–	–
١٩٤٥	٣٣٢	٤٦٠٧	١ر١١	١ر٣٩	١١٣	١١٧
١٩٤٦	٣٣٦	٤٦٨٠	١ر٦	١ر٣١	١١٥	١١٨
١٩٤٧	٣٩٠	٤٧٠٢	٠ر٥	١ر٢١	١١٦	١١٨
١٩٤٨	٤٤١	٣٤٢٧	١ر٢٧–	٠ر٧٨	٨٤	٨٢
١٩٤٩	٤٣٦	٤٠٦٧	٧ر١٨	٠ر٩٣	١٠٠	١٠٠
١٩٥٠	٤٨٧	٦٤٧٩	٣ر٥٩	١ر٣٣	١٥٩	١٦٤
١٩٥١	٥٤٥	٨٦٣٠	٢ر٣٣	١ر٥٨	٢٠٥	٢١٥
١٩٥٢	٥٧٤	١٨ر٨٤٣	٣ر١١٨	٣ر٢٨	٤٣٨	٤٧٩
١٩٥٣	٦٠٢	٢٨ر٢٠٠	٧ر٤٩	٤ر٦٨	٦٥٤(٣)	٧١٦(٤)

(١) استثناء الاتحاد السوفياتي ٠

(٢) معدل الزيادة السنوية ١٩٢٨ ـ ١٩٣٣ ٠

(٣) كانون الثاني ـ آب ٠

(٤) كانون الثاني ـ ايلول ٠

المصدر ـ الاعمدة (١) ـ (٤) الدليل الاحصائي السنوي لسنة ١٩٤٨ و١٩٥٣ المنشور من قبل دائرة الاحصاء لهيئة الامم المتحدة (٢٨ـ١٩٥٠) Petroleum Press Service, لندن (١٩٥١ـ١٩٥٣)٠ ويتفق المصدران فيما يتعلق بسنة ١٩٥٠ والسنين السابقة ولكن من سنة ١٩٥١ تزيد ارقام المصدر الثاني قليلا عن ارقام المصدر الاول (وارقام النشرة الاحصائية الشهرية التي تصدرها هيئة الامم المتحدة ايضا) ٠ ويبدو ان السبب في هذا الاختلاف هو ان المعلومات التي بنيت عليها ارقام هيئة الامم المتحدة تعود للصادرات وليس للانتاج ٠ الاعمدة (٥) ـ (٦) الاحصائيات المالية الدولية ٠

ويبدو ان نسبة الزيادة سنة ١٩٥٢ كانت أعلى نسبة مطلقة حصلت في العراق ، وحتى لو تكلمنا قياسيا فانها كانت اعلى من نسبة الزيادة في اية سنة اخرى ما عدا السنتين ١٩٣٤و١٩٣٥ ، عندما كان الانتاج في مراحله الاولى . ولما كانت سعة خطوط الانابيب (راجع ما يلي) تفرض حدا اقصى على الانتاج الفعلي فليس من المتوقع ان تستمر هذه الزيادة السريعة لمدة طويلة .

٣ ـ من البديهي ان مستقبل انتاج النفط في العراق يتوقف بالدرجة الاولى على ما في البلاد من احتياطي من النفط الخام . ولقد قدر هذا الاحتياطي في نهاية سنة ١٩٥١ بنحو (١٤٠٤) مليون طن متري ، اي ما يعادل (٣ر١٠) بالمائة من مجموع الاحتياطي العالمي (١) . وحتى على اساس معدل الانتاج العالي الحالي فان نسبة الانتاج السنوي الى الاحتياطي هي في العراق (نحو ٢ بالمائة اوطأ بكثير منها في العالم اجمع (٤ـ٥ بالمائة) وتعادل تقريبا النسب السائدة في سائر الاقطار المنتجة الرئيسية في الشرق الاوسط . واستنادا الى الخطط الحالية ـ التي سنعرض لها بالتفصيل في قسم تال ـ يرتفع انتاج النفط في العراق الى نحو (٣٠) مليون طن في سنة ١٩٥٥ وهذه الكمية ستعادل ما يزيد قليلا عن (٢) بالمائة من الاحتياطي المعلوم اليوم ، ولكن حتى هذه النسبة الأعلى ستكون بلاشك اوطأ منها في معظم الاقطار الاخرى المنتجة للنفط . ويجب ان تقدر هذه الحقيقة حق التقدير لانها تعني ان وضع العراق في السوق العالمية سيقوى بمرور الزمن ، الامر الذي يجعلنا نفرض ان الدخل من النفط سيتدفق باستمرار خلال مدة طويلة في المستقبل .

---

(١) النشرة « استعراض الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ » المنشورة في شهر آذار من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة . الجدول (٣٢) .

٤ ـ ان انتاج النفط الخام في العراق تقوم به على الاكثر ثلاث شركات وهي :ـ

شركة النفط العراقية المحدودة(اسمها الاصلي شركة النفط التركية وقد اتخذت اسمها الحالي منذ سنة ١٩٢٩) منح امتيازها في سنة ١٩٢٥ ويبلغ رأس مالها الحالي (٥ر٨٣) مليون ليرة استرلينية (الاسهم مصدرة كلها) ٠

شركة نفط الموصل المحدودة ـ منح امتيازها في سنة ١٩٣٢ (ومنح في الاصل لشركة انماء النفط البريطانية المحدودة وتولته شركة نفط الموصل في سنة ١٩٣٠) ، ويبلغ رأس مالها الحالي (٩٣ر١٢) مليون ليرة استرلينية (صدر ودفع بالتمام (٦٣ر١٢) مليون سهم بقيمة ليرة استرلينية للسهم) ٠ ٠

شركة نفط البصرة المحدودة ـ منح امتيازها في سنة ١٩٣٨ ويبلغ رأس مالها الحالي (٩ر١٢) مليون ليرة استرلينية (صدر ودفع بالتمام (٤ر١٢) مليون سهم بقيمة ليرة استرليسية للسهم) ٠

ان امتياز شركة النفط العراقية يشمل معظم ذلك الجزء من لوائي الموصل وبغداد الذي يقع شرقي نهر دجلة (نحو ٠٠٠ر٨٥ كيلومتر مربع) ، في حين تقتسم الشركتان الاخريان فيما بينهما الجزء الباقي من البلاد ٠ والخط الفاصل هو خط العرض (٣٣) ، وفي جنوبي هذا الخط تسيطر شركة نفط البصرة على الانتاج ، بينما تعمل شركة نفط الموصل في شماليه ٠

وتشترك في ملكية هذه الشركات الثلاث شركة دارسي من المجموعة الانكليزية الايرانية (٧٥ر٢٣ بالمائة) وشركة النفط الانكلو سكسونية

من مجموعة شل الهولندية (٧٥ر٢٢ بالمائة) ، وشركة انماء الشرق الادنى التي تسيطر عليها شركة ستاندرد اويل وشركة سوكوني فاكيوم (٧٥ر٢٧ بالمائة) ، وشركة النفط الفرنسية (٧٥ر٢٣ بالمائة) ، وشركة الاشتراكات والاستثمارات المحدودة التي يملكها المستر كلبنكيان (٥ بالمائة) .

وتوجد بالاضافة الى الشركات الثلاث المذكورة شركتان آخريان صغيرتان هما شركة نفط خانقين وشركة نفط الرافدين . ويبلغ رأس مال الاولى (١ر٠٠٠ر٠٠٠) ليرة استرلينية ورأس مال الثانية (٣٥٠ر٠٠٠) ليرة استرلينية . وتملك شركة النفط الانكليزية الايرانية هاتين الشركتين ، والمنطقة التي تحتلها شركة نفط خانقين لا تزيد مساحتها على (١٨٠٠) كيلومتر مربع ، وهي تقع في نفطخانة بالقرب من الحدود الايرانية ، وتعود ملكيتها في الاصل الى ايران (وهذا هو السبب في احتفاظ المجموعة الانكليزية الايرانيه بالامتياز) . وفي سنة ١٩٥١ عقدت اتفاقية بين شركة نفط خانقين وشركة نفط الرافدين من الطرف الواحد والحكومة العراقية من الطرف الآخر ، بموجبها باعت شركة نفط خانقين (التي كانت حتى ذلك الوقت تنتج وتصفي كميات صغيرة من النفط ـ تقوم بتسويقها شركة نفط الرافدين ـ للاستهلاك في العراق) مصفاها الى الحكومة العراقية ، كما باعت شركة نفط الرافدين الى الحكومة تسهيلاتها الخاصة بتوزيع النفط في الداخل . بيد ان شركة نفط خانقين ستستمر في انتاج النفط الخام والقيام باعمال التنقيب على حسابها ، وستشغل المصفى القديم ـ والمصفيين الجديدين اللذين سينشأن بالقرب من بغداد والبصرة ـ نيابة عن الحكومة العراقية ، وستقوم وحدها بمهمة التوزيع حتى سنة ١٩٦١ . اما شركة نفط الرافدين فقد اوقفت اعمالها .

٥ ـ ان طاقة العراق على تصفية النفط لا يعتد بها ، فهناك عدا مصفى شركة نفط خانقين الذي استلمته الحكومة مصفيان آخران ولكنهما صغيران ولا يستعملان الا لتصفية النفط للسوق المحلية . وفي سنة ١٩٥٠ بلغ مجموع سعتهما (٩٫٥٠٠) برميل يوميا (نحو ٤٧٥٫٠٠٠ طن متري سنويا) او أقل من واحد بالالف من مجموع طاقة العالم . ولقد استعمل فعلا أقل من ثلثي هذه السعة في سنة ١٩٤٩ . وأضيف في سنة ١٩٥٢ مصفى حكومي صغير يقع في المفتية قرب البصرة وله طاقة تبلغ نحو (٣٠٫٠٠٠) طن سنويا . وبالاضافة الى ذلك تقوم الحكومة الآن بانشاء مصفى جديد قرب بغداد تبلغ سعته مليون طن وكلفته تسعة ملايين دينار ، وحتى عند شروع هذا المصفى بالانتاج ستبقى الطاقة على التصفية ضئيلة بالنسبة الى طاقة سائر اقطار الشرق الاوسط وكذلك بالنسبة الى انتاج النفط الخام ..

٦ ـ لذلك فان الجزء الاكبر مما ينتجه العراق من النفط يصدر خاما ، ويتم التصدير بواسطة خطوط من الانابيب تمتد الى البحر . وقد اكمل حتى الآن ستة خطوط رئيسية ، خمسة منها تبدأ من حقول شركة النفط العراقية في كركوك ، ويبدأ الخط الآخر من حقول شركة نفط البصرة في الزبير . واثنان من خطوط الانابيب المبتدئة من كركوك ، ويبلغ مجموع سعتهما (٦٫٣٠٠٫٠٠٠) طن متري في السنة ، ينتهيان عند حيفا ، وهما عاطلان منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وينتهي عند طرابلس في سوريا خطان آخران يسيران بمحاذاة الخطين الاولين لمسافة طويلة ، ولهما نفس السعة . اما الخط الخامس الذي يمتد من كركوك والذي انجز في شهر تشرين الثاني ١٩٥٢ فتبلغ سعته (٣٫٥٠٠٫٠٠٠) طن متري سنويا ، وينتهي عند بانياس في سوريا .

ويتصل حقل عين زالة بنظام خطوط الانابيب الممتدة من حقول كركوك الى الخارج وذلك بواسطة خط محلي ٠

اما خط الانابيب الممتد من الزبير الى الفاو في الخليج الفارسي فتبلغ سعته (٢٫٦٠٠٫٠٠٠) طن متري في السنة ٠ ويجري العمل في خط آخر يحاذي الخط الحالي وتبلغ سعته ضعف سعة الخط الحالي ، وينتظر ان يكون جاهزا للتشغيل في المستقبل القريب ٠

ويظهر ان مجموع سعة الخطوط الحالية المبتدئة من كركوك يبلغ نحو (٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠) طن متري في السنة ، ففي الاشهر الاخيرة انتجت حقول كركوك وحقل عين زالة بمعدل يزيد على (٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠) طن متري سنويا ، وهو رقم يزيد كثيرا عن السعة (النظرية) للخطوط الممتدة الى الخارج ، كما هي مبينة اعلاه ٠ وهذا ينطبق ايضا على حقول الزبير العائدة لشركة نفط البصرة والتي تنتج اكثر من (٣٫٠٠٠٫٠٠٠) طن متري في السنة ، وهو رقم يزيد عن سعة خط انابيب الزبير ـ كما هي مبينة اعلاه ـ بـ (٢٥) بالمائة على الاقل ٠ وقد يرجع السبب في هذا الشذوذ الى ان سعة خطوط الانابيب قد قدرت بتحفظ ، اذ ان السعة مرنة فيما يتعلق بسرعة سيلان النفط التي تتوقف بدورها على طاقة محطات الضخ ٠

(ب) أهمية النفط المالية والاقتصادية بالنسبة للعراق :

١ ـ لقد نظرنا الى هنا في كمية النفط المنتجة والمصدرة فقط وننتقل الآن الى الناحيتين المالية والاقتصادية لانتاج النفط ٠

ان ارباح العراق من النفط تنشأ بطريقتين ، اي عن طريق المدفوعات المباشرة من الشركات الى الحكومة بشكل حصص وضرائب ،

وعن طريق مصروفات الشركات على الاجور والرواتب المحلية واجور الشحن وعوائد الميناء والمواد الانشائية الخ ٠

ان مقـــدار ايرادات النفط يتوقف على امرين ، هما كمية النفط الخام المنتجة والمصدرة ونسبة الحصة ٠ وكما يتبين من الجدول (٣٢) فان الانتاج قد ازداد زيادة كبيرة في السنين الاخيرة بعد ركود طويل ٠

كمـــا ان نسب الحصة قد زيدت مؤخرا زيادة كبيرة ٠ فحتى اول كانون الثاني ١٩٥٠ كانت شركة النفط العراقية تدفع حصـة قدرها (٤) شـلنات ذهب عن كل طن يصـدر من النفط ، وكانت بالاضـافة الى ذلك تدفع عوضـا عن الضرائب مبلغا قدره (٦٠ر٠٠٠) ليرة ذهب عن اول (٤) ملايين طن ، و (٢٠ر٠٠٠) ليرة ذهب او حصـــة نسبية عن كل مليون طن متري تال من النفط المصدر او جزء من المليون ، على ان تجري هذه المدفوعات بالاسـترليني على اسـاس سـعر الذهب السـائد في لندن يوم الدفع ٠ ولقد طبقت احكام مماثلة على شركة نفط الموصـل وشركة نفط البصرة ولكن بما ان هاتين الشركتين لم تباشرا عملياتهما بالفعل الا في سـنة ١٩٥٢ واواخر سـنة ١٩٥١ على التوالي فالامر الذي ينبغي ملاحظته هو ان كلتا الشركتين تعهدت بان تدفع ما لا يقل عن (٢٠٠ر٠٠٠) ليرة ذهب سـنويا الى ان تصل الصادرات المنتظمة مليون طن سـنويا ٠ هـذا فضلا عن ان العراق كان له الحق في ان يأخذ مجانا (٢٠) بالمائة من انتاج هاتين الشركتين للاسـتهلاك المحلي ٠

وفي شـهر اب ١٩٥٠ زيدت نسبة الحصة المدفوعة من قبل شركة النفط العراقية من (٤) الى (٦) شـلنات ذهب للطن الواحد (اعتبارا من شـهر كانون الثاني ١٩٥٠) ، ولكن لم يتم الوصول الى اي اتفاق حول

سعر تحويل الذهب الى الاسترليني ، اما سائر الاحكام فقد بقيت على حالها . (١)

وكان من نتيجة التبدلات الحاصلة في قيمة الليرة الاسترلينية بالنسبة للذهب ان طرات تغيرات اخرى على نسب الحصة بالليرات الاسترلينية وبالتالي بالدنانير . ففي اواخر سنة ١٩٤٧ كانت كل ليرة ذهب تساوي نحو (١ر٦٥) ليرة استرلينية حسب السعر الجاري ، وبعد ذلك بسنة كان هذا السعر قد ارتفع الى (١ر٧٧) ليرة استرلينية ، ومن سنة ١٩٣٩ كان السعر يبلغ نحو (٢ر٤) ليرة استرلينية ، واخيرا ارتفع الى (٢ر٩٤) ليرة استرلينية على اثر تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية في شهر ايلول ١٩٤٩ . وبالطبع لم يكن هذا التطور تحسنا حقيقيا في قيمة مدفوعات

---

(١) ان المعلومات الخاصة بنسب الحصة والمدفوعات عن الضرائب مستقاة من :ـ

Public Finance Information Papers May-April 1951 p. 27

ومن النشرة « استعراض الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ » شهر اذار ١٩٥٣ الصفحتان ٦٠و٦١ ، وهاتان منشورتان من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة . واستنادا الى دليل ميزان المدفوعات لسنة ١٩٤٨ (المنشور من قبل الصندوق النقدي الدولي) كانت شركة نفط خانقين تدفع في ذلك الوقت حصة بموجب احكام تماثل الاحكام السارية على شركة النفط العراقية ، ولكنها كانت تدفع ضريبة الدخل وفق نظام الضرائب العام . ويلاحظ في هذا الصدد ان المصدر الاخير يختلف قليلا عن المصادر المذكورة اعلاه فيما يتعلق باسس الدفع ، ولكننا قد استعملنا هنا احدث المصادر .

الحصة ، اذ ان القوة الشرائية لليرة الاسترلينية بالنسبة الى السلع الاخرى قد انخفضت تقريبا بقدر انخفاضها بالنسبة الى الذهب ٠

وحلت محل اتفاقية سنة ١٩٥٠ اتفاقية جديدة عقدت في سنة ١٩٥١ وغيرت الاساس الذي كانت تجري عليه المدفوعات من شركات النفط الى الحكومة العراقية ٠ وهذه الاتفاقية الجديدة ـ التي جعلت نافذة اعتبارا من اول كانون الثاني ـ سننظر فيها بالتفصيل في القسم (ج) التالي٠

الجدول (٣٣) المدفوعات والسلفات من شركات النفط الى الحكومة العراقية

بملايين الدنانير

السنة المالية	المدفوعات عن الحصة والضرائب الخ	السلفات	السنة المالية	المدفوعات عن الحصة والضرائب الخ	السلفات او التسديدات (—) عن التسديدات
٣٨_١٩٣٧	٠ر٧٣	_	٤٦_١٩٤٥	٢ر٣٢	٠ر٣٩
٣٩_١٩٣٨	١ر٩٨	_	٤٧_١٩٤٦	٢ر٣٣	_٠ر١٥
٤٠_١٩٣٩	٢ر٠١	١ر٠٠	٤٨_١٩٤٧	٢ر٣٥	_٠ر١٣
٤١_١٩٤٠	١ر٥٨	١ر٠٠	٤٩_١٩٤٨	٢ر٠١	_
٤٢_١٩٤١	١ر٤٦	١ر٠٠	٥٠_١٩٤٩	٣ر٢٤	_
٤٣_١٩٤٢	١ر٥٨	_	٥١_١٩٥٠	٥ر٢٩(١)	_٠ر٩٠(٣)
٤٣_١٩٤٣	١ر٨٨	١ر٠٠	٥٢_١٩٥١	١٣ر٧٥(١)	_٠ر٩٠(٣)
٤٥_١٩٤٤	٢ر٢٢	_	٥٣_١٩٥٢	٣٩ر٢٩(١) (٢)	_٠ر٩٠(٣)

(١) احتسبت التقديرات على اساس انتاج النفط الخام ونسبة الحصة والمدفوعات عن الضرائب وغيرها. ويلاحظ ان رقم سنة ١٩٥٠_٥١ يعادل الرقم المذكور في تقرير المصرف الوطني للمدة كانون الثاني ـ كانون الاول ١٩٥١ على انه الرقم الفعلي (٣٥ر٥ ملايين دينار) . اما فيما يتعلق بالتقديرات الجارية لغرض التقرير الحالي فراجع الجدول (٣٦) ادناه .

(٢) يشمل مبلغ (٥) ملايين دينار (١٤ مليون دولار) لتسوية الطلبات السابقة ولا يشمل حصة تركيا البالغة (١٠) بالمائة بموجب معاهدة لوزان .

(٣) مخمن.

المصدر ـ ان ارقام الايرادات وغيرها للسنوات ١٩٣٧_٣٨ ـ ١٩٤٩_٥٠ وارقام السلفات للسنوات ١٩٣٧_٣٨ ـ ١٩٤٤_٤٥ قد اقتبست من المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٤٢ و١٩٤٧ و١٩٥٠ . اما ارقام الايرادات للسنوات ١٩٥٠_٥١_١٩٥٢_٥٣ فقد اقتبست من « استعراض الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط » سنة ١٩٥١_٥٢ (الجدول ٣٧) صفحة ٥٩ . وكانت الارقام الاصلية لتلك السنوات الثلاث قد احتسبت بالدولارات وقد حولناها الى الدنانير لغرض هذا التقرير وذلك على اساس دينار واحد لكل دولارين وثمانين سنتا . واخيرا فقد جهزت ارقام السلفات والتسديدات للسنوات ١٩٤٥_٤٦ ـ ١٩٥٢_٥٣ من قبل وزارة المالية العراقية .

يبين الجدول (٣٣) التطور الفعلي للمدفوعات والسلفات من شركات النفط الى الحكومة من سنة ١٩٤٧ـ٣٨ الى سنة ١٩٥٢ـ٥٢ .

ويبدو من الجدول المذكور ان مجموع المدفوعات الى الحكومة قد زاد زيادة كبيرة في السنين الاخيرة (١) ، ويرجع ذلك الى ازدياد الانتاج وتحسن شروط الدفع .

واذا حاول المرء احتساب مبالغ الايرادات وغيرها في السنوات المختلفة على اساس ارقام الانتاج ونسب الحصة والمدفوعات عن الضرائب يجد ان الارقام الحاصلة وان سارت على العموم في نفس الاتجاه الذي سارت فيه المدفوعات الفعلية الا انها قد تجاوزت الاخيرة عادة الى حد كبير . وسير الانحراقات في اتجاه واحد يبعد الاحتمال بان الاختلافات ترجع الى ان المدفوعات المحتسبة قد بنيت على الافتراض بان المدفوعات في اية سنة مالية تختص بالانتاج في السنة التقويمية المنتهية في تلك السنة المالية .وقد ترجع هذه الاختلافات جزئيا الى ان ما سدد من السلفات التي دفعتها الشركات الى الحكومة في السنين السابقة قد نزل من ارقام المدفوعات الفعلية .

ويبين الجدول (٣٤) المصروفات المحلية لشركات النفط ، ويبدو ان هذه المصروفات قد كانت أهم كثيرا من ايرادات النفط في السنوات ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩ ، اذ بلغت حدا اقصى موقتا في سنة ١٩٤٨ ، وربما كان السبب في ذلك ان استثمارات شركة النفط العراقية كانت حينئذ تسير بأقصى سرعة وبعد ان طرأ عليها بعض الهبوط عادت فارتفعت الى حد

---

(١) جاء في Petroleum Press Service لشهر شباط ١٩٥٤ صفحة ٧١ ان الايرادات تجاوزت (٥١) مليون دينار في سنة ١٩٥٣ .

اقصى جديد في سنة ١٩٥٢ ، ومن المبالغ المتفق في تلك السنة كان (٣ر٢٠٠ر٠٠٠) دينار بشكل اجور ورواتب (١)

الجدول (٣٤) المصروفات المحلية لشركات النفط الاجنبية

	بملايين الدنانير		بملايين الدنانير
١٩٣٨_٣٩	٠ر٥	١٩٤٩	٦ر٤
١٩٤٦	٢ر١	١٩٥٠	_
١٩٤٧	٥ر٥	١٩٥١	٨ر٥
١٩٤٨	٩ر٦	١٩٥٢	٠ر٩

المصدر ـ الدليل السنوي لميزان المدفوعات (الارقام الاربعة الاولى) ٠
« استعراض الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط » سنة ١٩٥١ـ٥٢ صفحة ٦٣ (رقما السنتين ١٩٤٩ و ١٩٥١)٠
لشهر ايار صفحة ١٨٦ (رقم سنة ١٩٥٢) ٠
Petroleum Press Service

٢ ـ ولا تتضح اهمية ايرادات النفط بالنسبة للعراق الا اذا قيست هذه الايرادات بالدخل القومي او بامور اخرى تدل على مستوى الاقتصاد العراقي ٠

وكما ذكرنا في القسم (١) من الفصل (٣) ، كان الدخل القومي في العراق قد قدر في سنة ١٩٤٩ بنحو (٤٠٠) مليون دولار ، او نحو ١٠٠ـ ١٤٠) مليون دينار (يتوقف على سعر التحويل المتخذ) ولذا بلغ الدخل من النفط في تلك السنة نحو (٣ـ٧) بالمائة من الدخل القومي ((٢ر١٣) مليون دينار بشكل ايرادات من النفط الخ مضافا اليه(٦ر٤) ملايين دينار بشكل مصروفات محلية) واذا افترضنا ان العناصر الاخرى التي يتكون منها الدخل

(١) الدليل السنوي العراقي لسنة ١٩٥٣ صفحة ٨٨ ٠٢

القومي قد بقيت ثابتة نجد ان مجموع الدخل القومي كان قد ارتفع في عام ١٩٥٢ الى نحو (١٤٠ـ١٨٠) مليون دينار ، مثلت المدخولات من النفط المباشرة وغير المباشـــرة نحو (٢٥ـ٣٥) بالمائة منه ٠ وحتى لو افترضـنا ان التوسـع الاقتصادي الذي ولده هذا التطور ونمو مصروفات مجلس الاعمار في نفس الوقت قد ادى ايضا الى حصول زيادة في الفقرات الاخرى من جدول الدخل القومي ـ وربما كان الامر كذلك ـ فان الاهمية النسبية للدخل من النفط لا تزال فائقة ٠

٣ ـ كذلك يمكن قياس ايرادات النفط بميزانيـــة الدولة ٠ ان مجموع ايرادات الحكومة (المركزية) بلغ (١١ر٤٨) (١) مليون دينار سـنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ، غير ان هـــذا المبلغ تضمن (٩٨ر١١) مليون دينار « سـحب من ايرادات مجلس الاعمار » ٠ ولما كان الرقم الاخير يعادل (٣٠) بالمائة من ايرادات النفط المدفوعـة في سـنة ١٩٥٣ـ٥٣ (٢٩ر٣٩) مليون دينار ، ولما كانت حصة الحكومة من الدخل المذكور تبلغ ايضا (٣٠) بالمـائة بموجب التشـــريع الاخير (راجع الفصل ٥) ، فاننا نستطيع ان نستنتج بان القســم الباقي من مجموع ايرادات الحكومة (اي (١٣ر٣٦) مليون دينار) يتألف من ايرادات اعتيادية٠هذا من جهة اما من الجهة الاخرى فان « ضريبة الدخل ورســـوم الطوابع » بلغت (٧٢ر١١) مليون دينار مقابل (٣٤ر٥) مليون دينار سـنة ١٩٥١ـ٥٢ (ومخمن قدره (٨٣ر١٧) مليون دينار سـنة ٩٩٥٣ـ٥٤) ٠ ولما كان من المفهوم ان قسما من ايرادات النفط يعتبر الآن ضريبة دخل ، ولما كان من الصعب ان نفسر بطرق اخرى الزيادة السريعة الحاصلة في هذه الفقرة، فاننا نستطيع ان نفترض ان دخل الحكومة من النفط ـ على الاقل جزئيا ـ مختف تحت ذلك العنوان ٠ وفي هذه الحالة لعل المبلغ (٩٨ر١١) مليون دينار « المسحوب من ايرادات مجلس الاعمار » يمثل قروضا عقدها المجلس لمؤسسات

حكومية مختلفة . وسواء أصح هذا التفسير او ذاك ، يبدو على الاقل ان مجموع ايرادات النفط (بضمنه حصة مجلس الاعمار) يزيد الآن على مجموع ايرادات الحكومة (الاعتيادية) الاخرى .

٤ ـ ومما يجدر ذكره بالاضافة الى ذلك ان شركات النفط تستخدم عددا كبيرا من العمال المحليين ، على الرغم من ان عملية الانتاج آلية الى حد كبير . ويتبين من الجدول (٣٥) ان عدد الاشخاص المستخدمين من قبل شركات النفط قد ازداد ثلاثة اضعاف تقريبا منذ سنة ١٩٣٩ ، غير ان الاتجاه قد مال الى الهبوط في السنوات القلائل الاخيرة بعكس اتجاه الانتاج .

ويبدو ان شركة النفط العراقية قد كانت وحدها السبب في هذا الهبوط في الاستخدام . فقد وصل عدد عمالها حده الاقصى سنة ١٩٤٧ـ١٩٤٨ ثم خفض منذ ذلك الحين بنحو (٣٠) بالمائة ، بالرغم من ازدياد انتاجها الجاري . ومن جهة اخرى فان عدد العمال المستخدمين من قبل شركة نفط البصرة قد ازداد باطراد ، مع ان الانتاج الفعلي في حقول هذه الشركة لم يبدأ الا في اواخر سنة ١٩٥١ .

الجدول (٣٥) عدد الاشخاص المستخدمين من قبل شركات النفط

	شركة النفط العراقية		شركة نفط البصرة		شركة نفط الموصل		شركة نفط خانقين		كافة الشركات	
	المجموع	منه اجانب	المجموع	منه اجانب	المجموع	منه اجانب	المجموع	منه اجانب	المجموع	منه اجانب
نهاية سنة ١٩٣٩	٢ر٩١٨	١٧٢	١٢٩	١١	٦٥٣	٥٢	٦٦٤	٢٤	٤ر٣٦٤	٢٥٩
« « ١٩٤٠	٢ر١٧٥	١١٩	٢١٧	١٦	٥٨٨	٣٥	٥٥٥	١٨	٣ر٥٣٥	١٨٨
« « ١٩٤١	٢ر٣٢٣	١٠٤	١٣١	٩	٢٦٨	١٤	٥٥٥	١٣	٣ر٢٧٧	١٤٠
« « ١٩٤٢	٢ر٥٤٠	١١٣	١٨٠	٣٢	١٠٠	٩	٥٣٩	١١	٣ر٣٥٩	١٦٥
« « ١٩٤٣	٣ر٠٥٧	١٢٣	٢٥٣	٨	٧٨	٥	٥٧٤	٢٢	٣ر٩٦٢	١٥٨
« « ١٩٤٤	٣ر٥٤٤	١٩٨	١٩٤	٧	٧٤	٣	٧٣١	٢٤	٤ر٥٤٣	٢٣٢
« « ١٩٤٥	٤ر٦٣٣	٢٠١	٢٨٩	١٨	٧٣	٣	٧٤٧	٣٤	٥ر٧٤٢	٢٥٦
« « ١٩٤٦	٩ر٧٠١	٤٤٤	٥٠٨	٣٠	٢١٧	٥	٨٣٤	٢٥	١١ر٢٦٠	٥٠٤
« « ١٩٤٧	١١ر٧٣٦	٥٤٢	١ر١٣٢	٦٧	٧٤٠	٢٤	٩٤٨	٢٣	١٤ر٥٥٦	٦٥٦
« « ١٩٤٨	١١ر٠٩١	٦٠٠	١ر٢٧٥	٩٦	٨١٥	٥٢	١ر٠٦٠	٣٠	١٤ر٢٤١	٧٧٨
« « ١٩٤٩	٩ر٦٦٣	٦٠٣	١ر٣٧٣	١١٣	٦٦٦	٤٩	١ر١٨١	٤٩	١٢ر٨٨٣	٨١٤
« « ١٩٥٠	٧ر٨٠٥	٥٣٣	٢ر٠٣٧	١٧٥	٤٣٨	٣٨	١ر٠٩٤	٥٠	١١ر٣٧٤	٧٩٦
نهاية تشرين الثاني ١٩٥٢	٨ر٠٠٢	—	٣ر٠٣٣	—	٩١٤	—	—	—	١١ر٩٤٩ (١)	—

(١) لا يشمل شركة نفط خانقين .

المصدر ـ المجموعة الاحصائية للسنتين ١٩٤٧ و١٩٥٠ (ارقام السنوات ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠) الدليل السنوي لسنة ١٩٥٣ (ارقام سنة ١٩٥٢) .

وبيان هذا التطور ان الاستثمارات الجديدة ـ التي وصلت حدها الاقصى في منطقة كركوك سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ والتي لا تزال تنمو في البصرة ـ تحتاج الى مقدار كبير من القوة البشرية ، في حين ان الانتاج الجاري ـ نظرا لعلو درجة الآلية في صناعة النفط ـ يمكن توسيعه (او تقليصه) دون تقلب كبير في الاستخدام · وعلى ذلك يتوقع عند اكمال الاستثمارات في منطقة البصرة ان يحصل هبوط آخر في الاستخدام ما لم تبدأ استثمارات جديدة في اماكن اخرى ·

ان العمال المحليين على العموم يعوزهم التدريب الفني والخبرة الفنية ، ولكن الشركات قد اعدت بعض المناهج لتدريب العمال الماهرين وشبه الماهرين · ومع ان هذه المناهج تهدف قبل كل شيء الى زيادة قوة الانتاج وتقليل الاخطار الصناعية الا انها تشتمل ايضا على الثقافة العامة لغرض محو الامية ، وعلى شيء من الثقافة العالية ·

٥ ـ واخيرا يجب ان نذكر ان النفط هو من أهم مصادر القوة في العراق وان كان الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط حتى الآن قليلا بالنسبة للاستهلاك في اقطار اخرى متقدمة ·

(ج) اتفاقية سنة ١٩٥٢ :

١ ـ في سنة ١٩٥١ جرت بين الحكومة العراقية وشركات النفط الثلاث (اي شركة النفط العراقية وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل) مفاوضات أدت الى عقد اتفاقية جديدة صادق عليها البرلمان العراقي في شهر شباط ١٩٥٢ · وهذه الاتفاقية التي جعلت نافذة المفعول اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٥١ قد غيرت الوضع تغييرا اساسيا فيما يتعلق بالفائدة التي سيحصل عليها العراق من انتاج النفط·

٢ ـ واهم ما في الاتفاقية هو ان الشركات الثلاث قد تعهدت بأن تدفع الى الحكومة ما لا يقل عن (٥٠) بالمائة من الارباح الناتجة من عملياتها في العراق (المادة ٢ « أ ») ٠

ولقد عرف « الربح » من تصدير النفط الخام في الفقرة (أ) من المادة الاولى بانه الفرق بين السعر في حدود العراق للطن الواحد من هذا النفط والتكاليف الحقيقيه او الكلفة الثابتة لكل طن كما يكون الحال ٠٠٠ مضروبا بعدد الاطنان من النفط المصدر على هذا الوجه ٠

كذلك تنص الفقرة (أ) من المادة الاولى على ان « الاسعار في حدود العراق يقصد بها الاسعار (معبرة بالشلنات للطن الواحد) للنفط الخام العراقي في نقاط التصدير من العراق ٠٠ » ولقد اتفق الطرفان (الفقرة ب (١) من المادة ٩) على ان الاسعار في حدود العراق للنفط الخام بدرجة ٣٦ مقياس اي٠بي٠كي٠ من صنف نفط كركوك كانت في اليوم الاول من شهر كانون الثاني ١٩٥٢ اربعة وتسعين شلنا للطن الواحد في الحدود العراقية السورية وواحد وثمانين شلنا وتسعة بنسات في الفاو ٠ وهذه الارقام قابلة للتعديل فيما يختص بالنفط من ثقل نوعي وصنف آخر وبشأن اي زيادة او نقصان في الاسعار « السائدة » المختصة اي « الاسعار (معبرة بالشلنات للطن الواحد) للنفط الخام العراقي على ظهر السفينة في نقطة انتهاء بحرية التي ينوصل اليها بالرجوع الى اسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية الفردية بشحنات كاملة ٠٠٠٠٠ او اذا لم تكن هناك سوق حرة للمبيعات التجارية بشحنات كاملة من النفط العراقي الخام ٠٠٠٠ الاسعار المعتدلة التي تعين بالاتفاق بين الحكومة والشركات وفي حالة عدم الاتفاق فبالتحكيم على ان تؤخذ بنظر الاعتبار الاسعار السائدة للنفط الخام من صنف وثقل نوعي مماثلين

في اسواق حرة اخرى مع اجراء التعديلات اللازمة عن اجور الشحن والتأمين » (الفقرة (أ) من المادة الاولى) ٠

ولقد عرفت التكاليف الحقيقية (الفقرة (أ) من المادة الاولى) بانها مجموع التكاليف المعينة بالطرق الحسابية الصحيحة الثابتة على اساس عادل وصحيح المنسوبة الى عمليات الشركات في العراق بشأن (١) نفقات التشغيل والادارة و(٢) اندثار جميع الموجودات المادية في العراق بنسبة عشرة بالمائة سنويا واطفاء جميع المصروفات الرأسمالية الاخرى في العراق بنسبة خمسة بالمائة سنويا الى ان يتم شطب جميع هذه الموجودات والمصروفات ٠

واستنادا الى الفقرة ب (٥) من المادة (٩) ، تكون تكاليف الشركات الحقيقية ثلاثة وعشرين شلنا لطن الواحد لسنة ١٩٥١ ، وسبعة عشر شلنا وستة بنسات للطن الواحد لسنة ١٩٥٢ ، وثلاثة عشر شلنا بعد ذلك ٠ وتسمى هذه الارقام « الكلفة الثابتة » ٠

واذا وجد عند تعيين التكاليف الحقيقية لاية سنة (بما فيها السنتان ١٩٥١ و١٩٥٢) انها تختلف عن الكلفة الثابتة باكثر من عشرة بالمائة فتطبق التكاليف الحقيقية (الفقرة ب (٥) من المادة ٩) ٠

والسبب في اتجاه « التكاليف الحقيقية » (الكلفة الثابتة) المحتسبة مقدما نحو الهبوط ان نفقات الادارة ونسبة الاندثار والاطفاء ستحتسب على انتاج متزايد في المستقبل ٠

٣ ـ وبالاضافة الى القاعدة العامة المبينة اعلاه والخاصة باحتساب حصة الحكومة من مجموع الارباح فقد تعهدت الشركات بان تؤمن بطرق مختلفة ان لا يقل دخل الحكومة من النفط عن حد ادنى معين ـ نسبي ومطلق ٠

ولقد تعهدت الشركات قبل كل شيء (بموجب المادة ٤) بان حصة الحكومة في كل سنة تقويمية لن تقل عن مبلغ يعادل حسب الاسعار السائدة قيمة خمسة وعشرين بالمائة من الانتاج الصافي لكل من شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل ، وثلاثة وثلاثين وثلث بالمائة من الانتاج الصافي لشركة نفط البصرة ٠

كذلك تعهدت شركة النفط العراقية (المادة ٥) بانها ستنتج كمية من النفط الخام لا تقل عن عشرين مليون وسبعمائة وخمسين الف طن طويل سنويا (اي ما يعادل نحو ٢١ر١ مليون طن متري) ، وتعهدت شركة نفط الموصل بانها ستنتج ما لا يقل عن مليون وربع مليون طن طويل سنويا (اي ما يعادل ١ر٣ مليون طن متري) ، وتعهدت شركة نفط البصرة بانها ستنتج ما لا يقل عن ثمانية ملايين طن طويل سنويا (اي ما يعادل ٣٠ر٥ مليون طن متري) اعتبارا من سنة ١٩٥٦ ٠ وتشمل هذه الكميات اي مقدار من النفط تختار الحكومة ان تأخذه عينا ولكنها لا تشمل ما يجهز من النفط لاحتياجات العراق المحلية (راجع ما يلي)٠

وبموجب المادة (٦) تعهدت الشركات منفردا ومجتمعة بان حصة الحكومة لن تقل عن عشرين مليون ليرة استرلينية خلال كل من السنتين ١٩٥٣ و١٩٥٤ ولن تقل عن خمسة وعشرين مليون ليرة استرلينية خلال سنة ١٩٥٥ وكل سنة تليها ٠ اما اذا استطاعت الشركات ان تبرهن ان ظروفا خارجة عن سيطرتها قد منعتها من انتاج الكميات المذكورة في

الفقرة المتقدمة فعندئذ يخفض الحد الادنى المضمون للمدفوعات الى الحكومة بنسبة النقص · ولا يسمح باستعمال هذا النص كحجة لتخفيض الانتاج لاسباب تجارية (المادة ٧) ·

وبالرغم من هذا النص فقد تعهدت الشركات بلا قيد او شرط بانه اذا فلت حصة الحكومة في اية سنة عن خمسة ملايين ليرة استرلينية تعوض الشركات النقص بشرط ان لا يزيد مجموع المبالغ المتراكمة بموجب هذا التعهد المطلق على عشرة ملايين ليرة استرلينية (المادة ٩) ·

اما النمط الذي يجري عليه الانتاج ودخل الحكومة من النفط والذي نتج من الاحكام المتقدمة فيمكن تلخيصه على الوجه الوارد في الجدول (٣٦) ·

الجدول (٣٦)

انتاج النفط والايرادات منه بموجب اتفاقية سنة ١٩٥٢

	الانتاج		حصة الحكومة من الارباح عن كل طن طويل (١)		مجموع مدخولات الحكومة من			الحد الادنى المضمون لمدخولات الحكومة	
	انتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل بملايين الاطنان الطويلة	شركة نفط البصرة بملايين الاطنان الطويلة	انتاج شركة* النفط العراقية وشركة نفط الموصل (شلنات)	انتاج شركة نفط البصرة (شلنات)	شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل بملايين الليرات الاسترلينية	انتاج شركة نفط البصرة بملايين الليرات الاسترلينية	المجموع بملايين الليرات الاسترلينية	متوقف على عدم وجود اسباب قاهرة بملايين الليرات الاسترلينية	بلا شرط بملايين الليرات الاسترلينية
١٩٥٢ (فعلي)	٨٫٢	-	٣٥¼	-	١٤٫٦	-	١٤٫٦ (٤)	-	٥
١٩٥٣ (فعلي) (٢)	١٦٫٨	٢	٣٨¼	٣٢⅛	٣٢٫١	٣٫٢	٣٥٫٣ (٣)	-	٥
١٩٥٦ (الحد الادنى المطلوب)	٢٢	٨	٤٠½	٣٤⅜	٤٤٫٦	١٣٫٨	٥٨٫٤	٢٥	٥

(١) احتسبت على اساس الاسعار في حدود العراق والتكاليف الحقيقية لسنة ١٩٥١ ، كما عينت في القسم (٢) اعلاه .

(٢) ان توزيع الانتاج بين الشركات هو توزيع تخميني .

(٣) ان الاختلافات بين هذه الارقام والارقام الخاصة بالسنوات المماثلة الواردة في الجدول (٣٣) ربما كانت راجعة في الغالب الى احتساب هذا الجدول على اساس السنوات التقويمية في حين ان الجدول (٣٣) يشير الى السنوات المالية . ثم ان الارقام الواردة في الجدول (٣٣) تشمل حصة الحكومة من الربح (ربما كان ضئيلا) الناتج من عمليات الشركات في العراق عدا تصدير النفط الخام .

٤ ـ بموجب المادة (٣) من الاتفاقية يحق للحكومة ان تأخذ عينا لحد (١٢½) بالمائة من الانتاج الصافي لكل شركة من الشركات الثلاث ، وكل نفط تأخذه الحكومة عينا يجب ان يسلم واصلا على ظهر السفينة في نقطة انتهاء بحرية ، وللحكومة حرية بيعه الى اي مشترٍ وباي سعر تستطيع الحصول عليه .

وهناك من الوجهة النظرية فائدتان محتملتان تحصلان للحكومة من اتباع هذه الطريقة . فاولا قد يتسنى ـ في حالة عدم كفاية كمية النفط الموجودة في السوق العالمية ـ الحصول على ربح فوق الاسعار السائدة، وثانيا قد تتمكن الحكومة من بيع جزء من حصتها لقاء الدولارات او عملات صعبة اخرى ، في حين ان المبالغ المستحقة على الشركات تدفع بالاسترليني . ومع ذلك يجب ان نؤكد على انه لا يبدو من المحتمل في الاحوال الراهنة في الاسواق العالمية ان تتمكن الحكومة من بيع كميات كبيرة من النفط لقاء الدولارات ، لأن معظم النفط الذي يباع في اسواق العراق الاعتيادية ـ اي اوربا وآسيا ـ لا تدفع قيمته بالدولارات بل بالاسترليني او بعملات سهلة اخرى . وقد يتغير هذا الوضع طبعا فيما اذا زاد استهلاك النفط في منطقة الدولار الى حد يستدعي استيراد النفط من اجزاء اخرى من العالم . ولم تفلح الحكومة الى الان في بيع حصتها من النفط في الاسواق العالمية . وسنستزيد بحث المشكلة المختصة بحاجة العراق الى العملات الصعبة واحتمال مساهمة ايرادات النفط في سد هذه الحاجة ، وذلك في الفصل (١٦) .

واذا اختارت الحكومة ان لا تأخذ كل الكمية البالغة (٢٢½) بالمائة من الانتاج الصافي عينا فسوف تأخذ الشركات الجزء الباقي وتبيعه بالطرق الاعتيادية . وتنزل قيمة الكمية التي تأخذها الحكومة عينا ـ محتسبة على

اساس الاسعار السائدة وليس على اساس الاسعار الفعلية ـ وذلك من المبالغ التي تدفعها الشركات الى الحكومة بموجب الاحكام السالفة الذكر ٠

٥ ـ واخيرا يحق للحكومة ان تستلم من شركة النفط العراقية ما تحتاج اليه من النفط الخام لغرض تصفيته للاستهلاك المحلي في المصفى الذي سيؤسس بالقرب من بغداد ، على ان تدفع عن كل طن (٥ شلنات و٦ بنسات) فقط ، وهو رقم يقل عن التكاليف المحتسبة مقدما بحيث انه قد لا يمثل سوى الكلفة المحلية المتكبدة على نقل النفط من الحقول الى محل التسليم ٠ وتنزل هذه الكمية من الانتاج الصافي عند احتساب الارباح التي يحق للحكومة اقتسامها بموجب الاحكام المذكورة في الفقرات المتقدمة ٠

٦ ـ من المفهوم ان الحكومة قد تفتح باب المفاوضات من جديد في حالة استلام اي قطر من الاقطار المجاورة حصة اكبر من الحصة التي يتناولها العراق بموجب الاتفاقية ٠

ولقد بين وزير الاقتصاد في الكتب المتبادلة بينه وبين شركات النفط الثلاث في شهر شباط ١٩٥٤ انه « فهم اثناء المفاوضات الجارية بيننا لعقد هذه الاتفاقية انه في حالة قيام السلطات المختصة في المملكة المتحدة بتجميد اي مبلغ من المبالغ المدفوعة من قبل الشركات بموجب الاتفاقية ستمارس الحكومة العراقية حقها في اتخاذ ما تراه مناسبا من التدابير لحفظ حقوقها » ٠ غير ان الشركات أجابت على ذلك بان الذي فهمته هو انه لم يتم الوصول الى اي اتفاق حول هذه الامور اثناء المفاوضات، وان تجميد المبالغ المدفوعة بالعملة الاسترلينية من قبل الشركات الى

الحكومة العراقية امر يخص الحكومـــــة البريطانيـة وليس له مساس بمحتويات الاتفاقية · وبناء على ذلك ارسلت الشـــركات كتاب وزير الاقتصاد الى السفير البريطاني في بغداد · وقد بين الوزير في آخر كتاب وجهه الى الشركات ان ذلك لا يغير «قرار الحكومة العراقية باتخاذ كل التدابير اللازمـــة لحفظ حقوقها في حالة تجميد اي مبلغ من المبالغ المدفوعة من قبلكم » ·

(د) نظام المدفوعات المتعلقة بالنفط :

١ ـ ان شركة النفط العراقية (وسائر الشركات التي تنتج النفط في العراق) تبيع النفط الخـام المنتج الى حملة اسـهمها فقط وبكميات تعادل اسـهم هذه الشركات في مجموع رأس مال شركة النفط العراقية وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصـل · وهي لا تبيع النفط ذاته بل تبيع حق التصرف به ، لان شركة النفط العراقية لها وحدهـا الحق في نقل النفط عبر سـوريا · فاذا بيع النفط في الحدود العراقية الســورية لا في سـاحل البحر الابيض المتوسـط ، فقد ترفض الحكومة السورية السـماح بنقل النفط عبر اراضـيها ، لان المشترين لم يحصـلوا على هـذا الحق ·

والسعر الذي تبيع به شركة النفط العراقية يعادل التكاليف + شـلن واحد للطن · ولا تدخل في هذه التكاليف حصص النفط المدفوعة الى العراق · والنتيجة الحاصـلة من سـعر البيع الواطيء هي انه لا تظهر ارباح (او على الاقل تظهر ارباح زهيدة) في شركة النفط العراقية ، لان معظم الارباح تظهر مباشرة في حسابات الشركات التي تحمل الاسـهم · ومن ثم فان ايرادات النفط المستحقة للحكومة يجب ان تأتي من ارباح

هذه الشركات ، بيد ان المدفوعات الفعلية تجرى من قبل شركة النفط العراقية .

وتجرى جميع مدفوعات حملة الاسهم (بغض النظر عن محل اقامتهم الشرعي) الى شركة النفط العراقية بالليرات الاسترلينية التي تتراكم في حسابات الشركة لدى المصارف في انكلترا . ومن جهة اخرى فان المملكة المتحدة تجهز الشركة بما تحتاجه من الدولارات لشراء سلع الانتاج (كالانابيب مثلا) او سلع اخرى خارج منطقة الدولار ، وذلك الى حد يعادل حصة الشركات الامريكية المشتركة التي تجهز حصتها من اموال الاستثمار بالدولارات . كذلك تقوم المملكة المتحدة بتجهيز العملات الاجنبية (بما فيها الدولار) اللازمة لتحويل الرواتب التي تدفعها شركة النفط العراقية الى مستخدميها غير المقيمين في المنطقة الاسترلينية ـ وربما كان اهم من ذلك كله ان المملكة المتحدة تضع تحت تصرف الشركات التي تحمل الاسهم العملات (بما فيها الدولار) اللازمة لتحويل الارباح الى حملة الاسهم المقيمين خارج المنطقة الاسترلينية . ومثل ذلك يقال عن الشركات غير البريطانية كالشركات المساهمة الفرنسية والامريكية والهولندية وعن الافراد غير البريطانيين الذين لهم اسهم في الشركات البريطانية ..

٢ ـ ان شركة النفط العراقية لا تطالب في الوقت الحاضر بتسليم ايراداتها من العملات الاجنبية (اي مدخولاتها الاسترلينية) الى المصرف الوطني العراقي ، وانما يسمح لها بالاحتفاظ بحسابات لدى المصارف الأجنبية (البريطانية) مباشرة ، على ان تبلغ المصرف بمقدار هذه الايرادات في فترات دورية . ومع ذلك يستطيع العراق ان يطلب من شركات النفط ان تراعي انظمة التحويل الخارجي وان تسلم ايراداتها من العملات الاجنبية .

ولكي يكون لمثل هذا الطلب اية اهمية لا يمكن ان يقنع المصرف الوطني بتسليم الليرات الاسترلينيه ، بل ينبغي له ان يطلب من شركة النفط العراقية ان تؤمن تسليم العملات التي يحصل عليها المشترون النهائيون للنفط العراقي ، الامر الذي تترتب عليه بعض الصعوبات . ان من السهل طبعا معرفة مواقع المصافي التي تشتري النفط الخام ، ولكن النفط الخام العراقي يمزج في المصافي بنفط من مصادر اخرى ، ولـذا يستحيل على المرء ان يقرر اين تتناهي المنتجات المستخرجة من النفط الخام العراقي .

اضـف الى ذلك ان معظم العملات المستلمة بنتيجة هذه الطريقة هي في الظروف الحالية عملات اوروبا الغربية . ومع ذلك يستطيع العراق ، بموجب النظام الحالي، ان يحصل على اي مبلغ يريده من هذه العملات عن طريق تحويل الليرات الاسترلينية . واذن فلا تجنى سوى فائدة قليلة باقتناء هذه العملات مباشرة ، والتحسين الوحيد الذي يمكن تحقيقه في الوضع الحالي يحصل اذا اكتسب العراق بعض الفرنكات السويسرية . فهـذه العملة اذا كسبت من قبل اقطار غير مشتركة في اتحاد الـدفع الاوربي والمناطق النقدية المتعلقة به فانها تكون قابلة للتحويل الى الدولارات ، ولذلك يمكن اعتبارها عملة صعبة .

وحتى لو شحنت الشركات من حين لاخر شحنات صغيرة من النفط الخام الى الولايات المتحـدة مباشرة ، فليس من المستبعد ان يكون مجموع ما يحصل عليه المصرف الوطني من العملات الصعبة نتيجة لاتخاذ قرار يقضي بان تسلم شركات النفط العملات المـدفوعة من قبل المشترين النهائيين ضئيلا . ومن الجهة الاخرى يتعين على المصرف الوطني ان يكون على استعداد لتجهيز العملات الاجنبية اللازمة لدفع اقيام سلع الانتاج التي تشتريها شركات النفط ولتحويل الرواتب والارباح . وفي الحق لا يمكن

استبعاد حصول نقص في موجودات المصرف من العملات الصعبة في حالة اتباع هذه الطريقة (راجع القسم (ب) ١٠ من الفصل ٣) ٠

وما دام العراق باقيا في المنطقة الاسترلينية فستكون النتيجة زيادة مسحوبات العراق من صندوق الدولار المشترك للمنطقة الاسترلينية (بما يعادل الهبوط في المسحوبات المباشرة لشركات النفط) ٠ اما اذا خرج العراق من المنطقة الاسترلينية فسيتعين على المصرف الوطني ان يحصل من مصادر اخرى على الدولارات اللازمة لتغطية هذا النقص المحتمل ٠

ولن تترتب على ذلك اية صعوبات (عدا المشاكل الصيرفية الفنية) فيما اذا جعلت الليرة الاسترلينية (والعملات الاوربية الاخرى) التي يحصل عليها غير المقيمين قابلة للتحويل ـ وهذا ما يفكر فيه الان ٠ وفي الحق ان مشكلة « العملات الصعبة والسهلة » ستفقد في هذه الحالة كل ما لها من اهمية ٠ ومع ذلك فلا يمكن الفرض ان قابلية التحويل ستعاد بالفعل ، فقد لا يتحقق هذا الهدف الا بعد مرور عدة سنوات ٠ وفي تلك الحالة يحتمل ان يلاقي المصرف الوطني صعوبات جمة في ايجاد الدولارات اللازمة اذا ما نشأ نقص في موجوداته من تلك العملة نتيجة لعمليات النفط ، واذا تعذر على الشركات الحصول من المصرف الوطني على الدولارات اللازمة لاستثماراتها في العراق ولاغراض التحويل فستضطر بلا شك الى خفض الانتاج في العراق ونقل عملياتها الى مناطق اخرى يمكن فيها الحصول على الدولارات (وسائر العملات) بسهولة اكثر ، ربما دون ان تضع العراق بذلك في مركز يستطيع معه ان يلجأ الى احكام المادة (٧) من اتفاقية النفط (راجع القسم (ج) ٣ اعلاه)٠

ويجب ان تؤخذ هذه النقاط بنظر الاعتبار قبل اتخاذ القرار فيما يتعلق بمركز العراق في المستقبل بالنسبة الى المنطقة الاسترلينية ، ولكن لهذه المشكلة نواح اخرى كثيرة سنعالجها بالتفصيل في الفصل (١٦) ٠

الفصل الخامس

منهـــاج الاعمار

نظرا للزيادة الكبيرة التي كان يؤمل حصولها في ايرادات النفط اتخذ في ربيع سنة ١٩٥٠ القرار بتأسيس مجلس اعمار (قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠) ٠

ولقد آلف مجلس الاعمار برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين بينهم اخصائي في الشؤون المالية والاقتصادية واخصائي فيشؤون الري واخصائي في ميدان آخر يقرره مجلس الوزراء، ومدة العضوية خمس سنوات قابلة للتمديد بقرار من مجلس الوزراء ٠

وقد انيطت بالمجلس المهام التالية :ـ ٠

(أ) ان يعد مشروعا اقتصاديا وماليا عاما لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة افراده ٠ (ب) ان يقوم بكشف عام لموارد العراق المستغلة وغير المستغلة ٠ (ج) بعد المصادقة على المنهاج العام من قبل مجلس الامة ان يباشر بتنفيذ المشـــاريع الوارد ذكرها في المنهاج ٠٠٠ حسب درجة اسبقيتها المقررة (المادة ٣ من القانون) ٠

وفي اول الامر خصصت لمجلس الاعمار الذي له ميزانية خاصة جميع الايرادات التي تستلمها الحكومة من شركات النفط ، ولكن هذا النص عدل بناء على وجوب تمكن الحكومة من القيام باعمال رئيسية وتحسينات صغرى دون امرار المشاريع في مجلس الاعمار ٠ ويستلم المجلس الآن

(٧٠) بالمائة فقط من ايرادات النفط ، كما سبق ذكره في الفصل (١) ٠

وكذلك خول القانون مجلس الاعمار حق تمويل مشاريعه باصدار السنـــدات وبيعها ، الا ان المجلس لم يمارس هذا الحق حتى الان ، ويصعب علينا ان نتصور ان الحاجة ستدعو الى ذلك في المستقبل القريب على الاقل ليس في وســع المرء ان يتصــور ان ذلك سيكون ضروريا لأسباب مالية بحتة غير ان اصدار السندات قد يكون وسيلة مفيدة في سياسة العراق النقدية المستقبلة ، كما سيظهر في الباب الثالث ٠

وفي صيف سنة ١٩٥٣ صدر قانون جديد (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣) لمجلس الاعمار ووزراة الاعمار غير النظام الذي يعمل في حدوده مجلس الاعمار ، اذ نص هذا القانون على تأسيس وزارة اعمار يرأسها وزير خاص ، واصبح وزير الاعمار عضوا في المجلس ٠ وقد اجري هذا التغيير لغرض تأسيس ارتباط مباشر بين البرلمان والمجلس ، اذ حتى ذلك الحين كانت تقارير المجلس تقدم الى مجلس الوزراء والبرلمان من قبل وزير المالية ٠ وقد زيد هذا الارتباط احكاما بمادة جديدة (٣) في القانون تنص على انه « عند بحث المشــاريع التي لها علاقة باحــدى لوزارات يدعو المجلس الوزير المختص لسماع ملاحظاته » كما تنص على ان لا ينعقد المجلس « الا بحضور ستة اعضاء اثنان منهم من الوزراء الاعضــاء » ٠

وفي الوقت ذاته نقلت سكرتارية مجلس الاعمـــار الى الوزارة المؤسسة ، ومن ثم اصبح الوزير السكرتير العام للمجلس ، اي انه « يوقع عقوده وينفذ مقرراته ويقوم بالاعمال الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون » (المادة ١٠) ٠

ولقد ميز في القانون الجديد بين « المشاريع العمرانية الكبرى » و « المشاريع العمرانية الصغرى » وبينما مجلس الاعمار مسؤول عن تنفيذ الصنف الاول من المشاريع فانه « ينيط تنفيذ الصنف الثاني الى الدوائر الحكومية حسب اختصاصها » (المادة ١٥) . ومع ذلك فان مجلس الاعمار مسؤول عن تمويل هذه المشاريع العمرانية الصغرى . والظاهر ان ذلك يعني ان حصة الحكومة من ايرادات النفط ـ اي ٣٠ بالمائة ـ يمكن استعمالها للمصروفات الاعتيادية .

والظاهر ان القانون الجديد قد رأى استحالة اكمال المنهاج كله قبل سنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، كما كان مقررا في الاصل . ولهذا فقد قصر المناهج على الاعمال التي يمكن انجازها « خلال مدة لا تزيد على سبع سنوات » .

٢ ـ وقد باشر مجلس الاعمار اعماله في اواخر سنة ١٩٥٠ ، فأعد مشروعا عاما صادق عليه البرلمان العراقي في ربيع سنة ١٩٥١ (القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥١) .

وليس من اغراض هذا التقرير اصدار اي حكم على صلاحية المشاريع المختلفة المقترحة او على الاستيقيات المعطاة لها ، وذلك من ناحية الرفاه العام . وليس من المناسب كذلك ان نحاول هنا تقدير المهارة الفنية التي تصمم وتنفذ بها المشاريع او الطريقة التي تحتسب بها التكاليف المترتبة .

لقد اتخذنا هذا المنهاج العمراني مع الزيادة في ايرادات النفط كمبدأ لما سيعرض في الباب الثاني من تحليل لتأثير هذين الدافعين الجديدين على الاقتصاد العراقي بأسره . ولكن عندما ننتقل في الباب

الثالث الى بحث الوسائل المتوفرة لحل المشاكل التي قد تنشأ عن عملية الاعمار الجارية سيظهر لنا ان احدى الوسائل التي قد يقتضي اللجوء اليها هي تعديل حجم وتكوين المشاريع التي تنفذ في كل سنة.

ولذا نكتفي بتلخيص الفقرات الرئيسية في المنهاج الحالي ، وقد قمنا بذلك في الجدول (٣٧) .

الجدول (٣٧)

تخمينات المصروفات لمجلس الاعمار

بالآف الدنانير

	١٩٥١-٥٢	١٩٥٢-٥٣	١٩٥٣-٥٤	١٩٥٤-٥٥	١٩٥٥-٥٦	١٩٥٦-٥٧	المجموع
١ ـ نفقات الادارة والدراسات والتنظيم	١٧٠	٤٦٠	٦٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠	٣٫١٨٠
٢ ـ مشاريع الري	٣٫٠٢٤	٧٫١٠٠	١٠٫٨٤٠	١١٫٩٥٠	١٠٫٣٣٥	١٠٫١٢٥	٥٣٫٣٧٤
٣ ـ الطرق والجسور الرئيسية	٢٫٠٦٦	٣٫٨٠٠	٤٫٧٠٠	٥٫٣٠٠	٥٫٤٥٠	٥٫٤٥٠	٢٦٫٧٦٦
٤ ـ المباني	٢٫٣٦٨	٢٫٦٥٠	٣٫١٠٠	٣٫٣٠٠	٣٫٣٠٠	٣٫٣٠٠	١٨٫٠١٨
٥ ـ احياء الاراضي ومشاريع اخرى	١٫٦٨٦	٣٫٤٥٠	٤٫١٥٠	٤٫٤٠٠	٤٫٦٠٠	٤٫٧٠٠	٢٢٫٩٦٨
٦ ـ الصناعات	٥٠	٣٫٠٠٠	٥٫٠٠٠	٦٫٠٠٠	٨٫٠٠٠	٩٫٠٠٠	٣١٫٠٥٠
المجموع	٩٫٣٦٤	٢٠٫٤٦٠	٢٨٫٣٩٠	٣١٫٦٠٠	٣٢٫٣٣٥	٣٣٫٢٢٥	١٥٥٫٣٧٤

المصدر ـ تقرير مجلس الاعمار لسنة ١٩٥١ .

هذا والحق يقال منهاج ضخم لابد وان تكون له آثار اقتصادية بعيدة المدى . ولذا يجب على مجلس الاعمار ، علاوة على التصميم الفني البحت لمشاريعه الفردية ، ان يحاول منذ البداية القيام بتصميم اقتصادي عام، آخذا بنظر الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة لمشاريعه . ويعترينا بعض الشك فيما اذا كانت هذه الناحية من فعالية المجلس قد اعطيت حتى الآن ما تستحقه من الاهمية ، اذ يظهر ان اي اجراء لم يتخذ حتى الآن لتنفيذ التوصية القوية والسديدة التي تقدمت بها بعثة البنك الدولي والتي تقضي بالحاق مستشار اقتصادي قدير مع عدد قليل من الموظفين بمجلس الاعمار .

وينبغي طبعا ان يجري هذا التصميم العام بالتعاون الوثيق مع المصرف الوطني والسلطات الحكومية بما فيها المصارف الحكومية . ولذلك فقد يكون من المناسب ـ كما اقترحت بعثة البنك الدولي ـ تعيين محافظ المصرف الوطني ، وربما ايضا الوزراء الذين يديرون الشؤون الاقتصادية ، اعضاء في المجلس بحكم وظائفهم .

٣ ـ لقد اقتضى التغلب على عراقيل كثيرة عند البدء في تنفيذ المنهاج ، مما ادى الى ان تكون المصروفات الفعلية في السنتين ١٩٥١ـ١٩٥٢ و١٩٥٢ـ١٩٥٣ اقل من اعتمادات الميزانية المصادق عليها . ويتضح ذلك من ملاحظة الجدول (٣٨) الذي يبين ان المصروفات الفعلية كانت اقل من الاعتمادات في جميع المشاريع المذكورة .

الجدول (٣٨)

الاعتمادات والمصروفات الفعلية لمجلس الاعمار

بآلاف الدنانير

	١٩٥١ - ٥٢		١٩٥٢ - ٥٣	
	الاعتمادات	المصروفات الفعلية	الاعتمادات	المصروفات الفعلية
١ - الادارة والدراسات الخ	١٧٠	١١٠	٤٧٠	٢٦٠
٢ - مشاريع الري	٣ر٠٢٤	١ر٧٣٣	٧ر١٠٠	١ر٠٦٤
٣ - الطرق والجسور	٢ر٠٦٦	٨٣٦	٣ر٨٠٠	٢ر٩٣٣
٤ - المباني	٢ر٣٦٨	١ر٣٦٨	٢ر٦٥٠	٢ر٦٥٠
٥ - مشاريع اخرى	١ر٦٨٦	٩٥٣	٣ر٤٥٠	٢ر٠٧٦
٦ - الصناعات	٥٠		٣ر٠٠٠	٥
المجموع	٩ر٤٦٤	٥ر٠٠٠	٢٠ر٤٦٠	٨ر٩٨٨

المصدر - تقارير مجلس الاعمار للسنتين ١٩٥١-٥٢و١٩٥٢-١٩٥٣ .

ويقابل هذا التأخر في مصروفات مجلس الاعمار ان ودائعه لدى مصرف الرافدين قد تزايدت ، كما اشرنا اليه في القسم (أ)٧من الفصل (١).

٤ - يبين الجـــدول (٣٩) الايرادات المخمنة وما يقابلها من المصروفات المخصصة لمجلس الاعمار خلال مدة المنهاج الحالي كلها . اما القرض المبين في الجدول فهو القرض الممنوح من قبل البنك الدولي في سنة ١٩٥٠ (راجع القسم (د) من الفصل (٢) اعلاه) .

الجدول (٣٩)

تخمينات ايرادات ومصروفات مجلس الاعمار

بآلاف الدنانير

	١٩٥١_٥٢	١٩٥٢_٥٣	١٩٥٣_٥٤	١٩٥٤_٥٥	١٩٥٥_٥٦	١٩٥٦_٥٧	المجموع
ايرادات النفط	١٠ر١٥٠	١٨ر٦٩٠	٣٢ر٩٠٠	٣٤ر٣٠٠	٣٤ر٣٠٠	٣٤ر٣٠٠	١٦٤ر٦٤٠
حصيلة قرض مشروع الثرثار	٣٢٠	١ر٨٥٠	٩٧٠	٦٤٠	١٨٥	-	٣ر٩٦٥
ايرادات متنوعة	٢	٨	٥٠٠	٣٥	٢٠	٢٠	١٣٥
مجموع الايرادات	١٠ر٤٧٢	٢٠ر٥٤٨	٣٣ر٩٢٠	٣٤ر٩٧٥	٣٤ر٥٠٥	٣٤ر٣٢٠	١٦٨ر٧٤٠
المصروفات	٩ر٣٦٤	٢٠ر٤٦٠	٢٨ر٣٩٠	٣١ر٦٠٠	٣٢ر٣٣٥	٣٣ر٢٢٥	١٥٥ر٣٧٤

المصدر ـ تقرير مجلس الاعمار لسنة ١٩٥١ .

واذا قارنا هـــذا الجدول بما ذكر في الفصل (٤) المتعلق بانتاج النفط وايرادات النفط ، نجد ان حصـة المجلس من ايرادات النفط قد تتجاوز الايرادات المفترضـة في الجدول (٣٩)٠ومع ذلك يجب التأكيد على ان مصروفات مجلس الاعمار ينبغي ان تعين لا على اساس ايرادات المجلس بل على اساس المتوفر من القـــوة البشرية والمواد الاولية والمستوردة وما الى ذلك ٠ وأهم من اي امر آخر ان يسترشـد المجلس بهذا المبدأ في سياسـته٠ولهذا السبب بعينه نرى من الضروري ان يقوم المجلس بالتصميم الاقتصادي العام المنوه به اعلاه ٠

٥ ـ ان مجلس الاعمار لم يقصر فعالياته على المشاريع التي يقوم بها هو ٠ فقد منح البلديات والمؤسسات شبه الحكومية عددا من القروض بلغ مجموعها (٠٠٠ر٥٠٠ر١٣) دينار في نهاية سنة ١٩٥٣ ، وكان من هذه القروض قرض لمصلحة مصافي النفط الحكومية بمبلغ (٠٠٠ر٠٠٠ر٦) دينار وقرض للسكك بمبلغ (٠٠٠ر٥٠٠ر٢) دينارا وقرض لامانة العاصمة بمبلغ (٠٠٠ر٠٠٠ر٢) دينـــار وقرض لمصلحـــة نقل الركاب بمبلغ (٠٠٠ر٠٠٠ر١) دينار . وقـــد منحت هذه القروض بفائدة قدرها (١) بالمائة وان بلغت الفائدة في حالات قليلة (٤) بالمائة ٠ اما مدة التسديد فتتراوح بين سـنتين وتسع عشرة سـنة ٠

الباب الثاني

المستقبل

تمهيد

لقد استعرضنا في الباب الاول من هذا التقرير الكيان الاقتصادي والمالي الحالي في العراق ، وبينا ان الاقتصاد العراقي قد اصبح في الاونة الاخيرة تحت تأثير دافعين جديدين مهمين للغاية هما (١) توسع انتاج النفط و (٢) الاستثمارات (اي المشاريع) الممولة من ايرادات النفط والتي يقوم بها مجلس الاعمار .

والغرض من الباب الثاني هو محاولة ذكر شيء عن الاتجاه الذي يحتمل ان يأخذه التوسع الاقتصادي الذي ينتظر ان يبدأه هذان الدافعان ـ او بالاحرى قد بدآه فعلا ـ في المحيط الكائن في العراق .

والامر المهم الذي ينبغي ادراكه هو ان الزيادات في الانتاج والاستخدام والدخل لن تقتصر على الآثار المباشرة لمناهج الاعمار ، او ـ باصطلاح الاقتصاديين ـ ان الزيادات « المستقلة » اي المباشرة تتبعها زيادات « مولدة » اي غير مباشرة .

فلا بد لنا من ان نتوقع ان مجلس الاعمار سيدخل السوق كمشتر لكميات اكبر من المواد الانشائية وسائر السلع اللازمة ، وقد يحاول

مجهزو هذه السلع الفرديون زيادة انتاجهم لتلبية تلك الزيادة في الطلب. ومعنى ذلك ان مدخولاتهم سترتفع (بسبب ازدياد المبيعات مع ثبات الارباح لكل وحدة) وانه قد يتعين عليهم ان يستخدموا عددا متزايدا من العمال. اما اذا لم تتوفر عوامل انتاج ـ اي قوة بشرية ومواد اولية وغيرها ـ اضافية (او ادا لم يرغب المنتجون في زيادة انتاجهم) فلا يتسنى توسيع الانتاج، ولا يؤدي ازدياد الطلب على تلك السلع الا الى ارتفاع الاسعار. ولكن مع ذلك سترتفع مدفوعات المنتجين النقدية (نتيجة لارتفاع الارباح لعدد ثابت من الوحدات المباعة) ـ واخيرا اذا توفرت عوامل انتاج اضافية ـ ولكن بتكاليف متزايدة ـ فسوف يزداد الانتاج وترتفع الاسعار.

ثم انه ينتظر من الاشخاص الذين يستخدمون نتيجة لاتساع فعاليات مجلس الاعمار، وكذلك من العمال والمستخدمين (بكسر الدال) في الصناعات الانفة الذكر والتي تنتج السلع لاستعمالها في مشاريع الاعمار، ان ينفقوا القسم الاكبر من دخلهم الاضافي على السلع الاستهلاكية المحلية او الاجنبية. واذا وجهت هذه الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية نحو السلع والخدمات المنتجة محليا فسوف يكون ذلك حافزا لمنتجيها على توسيع الانتاج. واذا استجابوا فعلا لهذا الحافز فسوف يتعين عليهم ان يزيدوا مجهودهم، او ان يستخدموا عددا اكبر من العمال. وفي كلتا الحالتين ستكون النتيجة حصول زيادة اخرى في مدخولاتهم. وكما هو الشأن في الحالة المتقدمة فقد تكون النتيجة ـ كليا او جزئيا ـ ارتفاع الاسعار بدلا من زيادة الانتاج. ولكن مع ذلك سترتفع المدخولات النقدية. وبما ان هذه الزيادات الجديدة في الدخل تستعمل لغرض الاستهلاك فقد يكون ذلك حافزا الى زيادة الانتاج، او قد

يؤدي الى ارتفاع الاسعار • ومن المحتمل ان « يسير » التوسع على هذا النمط خلال مدة طويلة على أقل تقدير •

وكما سبق وبينا فان هذا التأثير على الاقتصاد العراقي باسره هو الذي يجب ان يأخذه مجلس الاعمار بنظر الاعتبار عند قيامه بالتصميم الاقتصادي العام •

ولا شك في ان الحالة المثلى تتحقق اذا امكن التكهن بمجرى الحوادث في السنين المقبلة بصورة مضبوطة • ولكن الواضح ان ذلك امر متعذر ايضا • فقد تقع حوادث غير منتظرة ولا يمكن التكهن بها نذكر منها الامثلة القلائل التالية : قد يهبط انتاج النفط نتيجة لادخال انواع جديدة من الوقود ، وقد تكتشف في العراق موارد طبيعية لم تكن معروفة من قبل ، وقد يؤدي كساد الاسواق العالمية الى تصدع الاقتصاد العراقي ، واخيرا وليس آخرا يفضي نشوب حرب عالمية جديدة الى تشويه الصورة كلها •

ان الاقتصاديين ليسوا بعرافين ، ولذا فان كل ما يستطيع الاقتصادي ان يرتجيه هو ان يتمكن من بيان ما سيحدث في بعض الاحوال الواقعية المعينة اي بعد استبعاد الاضطرابات غير المنتظرة • ولكن هذا ايضا صعب للغاية في اغلب الاحيان ، ويكاد ـ لسوء الحظ ـ يكون مستحيلا بالنسبة للعراق ، اذ ان القيام بمثل هذا التحليل الكمي الدقيق لعملية التوسع التي بدأت الآن في العراق يقتضي معرفة عدد من العوامل التي تؤثر في تصرف المستهلكين والمنتجين معا ، او يقتضي على الاقل امكان اجراء افتراضات واقعية مؤكدة فيما يتعلق بتلك العوامل • ولكن لا تتوفر في العراق الان معلومات احصائية او غيرها فيما يتعلق بالكثير من هذه النقاط •

واحسن ما يستطيع المرء ان يفعله والحالة هذه هو ان يحاول اجمال ما سيحدث استنادا الى مجموعات مختلفة من الافتراضات النظرية وبيان المشاكل التي قد تنشأ في هذه الحالات . وثانيا ان يحاول على اساس المنطق السليم ان يقرر اي تطور من هذه التطورات المحتملة يجب اعتباره اكثر احتمالا · وهذه هي طريقة التعليل التي ستستخدم في هذا الباب الثاني من التقرير ·

ولاعطاء التعليل اساسا نظريا ثابتا وجدنا من الضروري ان نأتي بعدد من الامثلة العددية او « النماذج » ، وقد وصفت هذه بالتفصيل في ملحق · ولكن ينبغي لنا ان نبين هنا ان هذه الأمثلة العددية يجب ان لا تعتبر تقديرات للتطور المقبل ، لانها لا تزيد عن كونها صورا بيانية لما قد يحصل من الاتجاهات · ولا يتسنى استخلاص النتائج حول المشاكل التي قد تنشأ اثناء مجرى التوسع الفعلي في العراق الا بمقارنة نماذج التوسع المختلفة ·

ويعدد الفصل (٦) اهم العوامل التي كنا نرغب في الحصول على المزيد من المعلومات عنها خاصة وانه يتعذر معرفة الكيفية التي يحتمل ان يتصرف بها المنتجون والمستهلكون استجابة للدوافع الجديدة الناشئة عن فعاليات مجلس الاعمار ·

وفي الفصل (٧) نعرض مجملا عاما لعملية التوسع ، ويحتوي الفصل المذكور على تحليل للاثار المباشرة وغير المباشرة او « المولدة » لدافع ينشأ عن استثمارات (اي مشاريع) يقوم بها مجلس الاعمار ا والحكومة او الشركات الخاصة (كشركات النفط مثلا) ، او تنشأ عن ارتفاع العجز في ميزانية الدولة او عن حدوث زيادة « مستقلة » في الصادرات ·

والنتائج التي توصلنا اليها قد بنيت على التعليل الادق والاكثر تعقيدا والمعروض في الملحق . وينبغي ان نلاحظ منذ البدء اننا قد ارتأينا في كلا الفصل (٧) والملحق ان التوسع لا يصطدم بأية عراقيل من جراء ندرة القوة البشرية او الموارد المادية . وما دام هذا صحيحا فيمكن صرف النظر عن الزيادات في الاسعار والاجور والافتراض بان كل ارتفاع في الدخل النقدي يسبب زيادة مماثلة في الدخل «الحقيقي» اي الدخل بشكل سلع وخدمات .

وقد لا يكون هذا الافتراض بعيدا كل البعد عن الواقع عند بدء التوسع . ولكن من المحتمل ان يصطدم التوسع بعدد من «العقبات» اثناء سيره . ولقد بحثنا في الفصل (٨) الى اي حد يمكن تلافي الزيادة في الطلب اما بزيادة الاستيراد او بتخفيض التصدير او كليهما او بزيادة الانتاج المحلي . والنتيجة العامة التي انتهينا اليها هي ان الامال في تهيأة عروض اضافية انما هي واهية نسبيا وان اهم عقبة هي بلا شك عدم توفر العمال الماهرين .

ويصف الفصل (٩) طبيعة واثار التضخم النقدي الذي سينتج عن محاولة تعجيل التوسع الى ابعد من الحدود التي تعينها الموارد الانتاجية المتوفرة .

واخيرا يعالج الفصل (١٠) مشكلة تمويل عملية التوسع .

الفصل السادس

تصرف المنتج والمستهلك لا يعرف بالتأكيد

١ ـ ان تتبع عملية التوسع الاقتصادي التي يتوقع ان تنشأ عن الزيادة في انتاج النفط وعن فعاليات مجلس الاعمار يستلزم معرفة عدد من العوامل التي لابد للمرء ـ لسوء الحظ ـ من الاقتصار عليها لاجراء تخمينات صحيحة نوعا ما . وسوف نبحث في هذا الفصل اهم هذه العوامل .

٢ ـ يجب على المرء ان يعرف اولا وقبل كل شيء كيف سينمو انتاج النفط ومشاريع مجلس الاعمار بالفعل . وينبغي ان تشتمل المعلومات عن هذه النقطة على تقديرات لعدد العمال الماهرين وغير الماهرين الذين سيستخدمون خلال مدد مختلفة وفي امكن مختلفة ، وانواع وكميات المواد الاولية والمكائن المحلية والمستوردة التي ستستعمل . ومع ان الخطوط العامة للتطور المتوقع حدوثه معروفة الا انها ـ على ما يبدو ـ لا تعطي اساسا كافيا للقيام بتحليل دقيق ومفصل لمجرى التوسع .

٣ ـ وهناك حقيقة اخرى لها اهمية اساسية اكبر ، وهي ان الضرورة ستدعو ايضا الى اجراء تخمينات يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق باستجابات السكان كمنتجين (باوسع معاني هذه الكلمة اي انها تشمل الصناع المستقلين والفلاحين والتجار والعمال الخ) وكمستهلكين . والمشكلة في النهاية هي ما اذا كان الناس قانعين بمستوى معيشتهم الحالي ام لا ، وما اذا كانوا راغبين في تغيير مهنهم . ونحن لا نعرف سوى اليسير عن جميع هذه الاستجابات النفسية .

٤ ـ اذا اراد كل فرد ان يبقى في محله ويقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به حتى الان فلا يمكن ان يحدث اي توسع في الانتاج ، وحتى في صناعة النفط ومنهاج الاعمار ، اللهم الا اذا استخدمت عوامل انتاج اجنبية ـ وعلى الاقل الى ان ينمو الجيل الجديد ٠

ولكن ليس من المحتمل ـ على ما يظهر ـ ان يحصل مثل هذا الجمود التام ٠ فقد تمكنت صناعة النفط فعلا من اجتذاب قوة بشرية جديدة عندما دعت الحاجة اليهـــا ٠ ولكن من المحتمل ـ وان كان الناس على اتم الاستعداد لتغيير مهنهم ـ الا يشاء او الا يستطيع احد ان يشتغل اكثر من السابق او ـ اذا كان عاطلا ـ الا يرغب في العمل ٠ واذا كان الامر كذلك فسيكون في الامكان توسيع صناعة النفط ومشاريع الاعمار ، اذ سيجتذب عدد اضافي من العمال عن طريق منح اجور أعلى قليلا من الاجور السائدة في سائر المهن ٠ ولكن سيحصل عندئذ تقلص نسبي في انواع اخرى من الفعاليات في داخل البلاد ـ بالرغم من نمو الطلب على القوة البشرية وعلى انواع اخرى من عوامل الانتاج ٠ وفي هـذه الحالة سيبقى مجموع الاستخدام في العراق ثابتا ، بالنظر الى ازدياد انتاج النفط والاستثمار في مشاريع الاعمار ، وهبوط انتاج سلع الاستهلاك او سلع الانتاج لاغراض غير النفط والاعمار ٠ ومن المحتمل ان يؤدي حتى اعادة توزيع القوة البشرية على هذا الوجه الى زيادة معدل القوة الانتاجية في العراق بعض الشيء ، ولكن التقدم سيتعرقل لدرجـة خطيرة ما لم يكن سكان العراق مستعدين وقادرين على القيام بخدمات اكثر انتاجا ٠

ومع ذلك يمكننا ان نفرض ان الاستعداد لزيادة المجهود والقدرة على ذلك موجودان ، اذ ان كثيرا من السكان ممن لا املاك لهم هم الآن

عاطلون او على الاقل مستخدمون جزئيا (اي مستخدمون استخداما ناقصا)· ويجب ان يكون في مقدور معظم هؤلاء الناس ان يزيدوا مجهودهم ، اللهم الا اذا كانوا قد فقدوا قابليتهم على العمل من جراء الاحوال المعاشية السيئة· ولابد لنا من الافتراض بانهم مستعدون ايضا للقيام بذلك لان مستوى معيشتهم منخفض بحيث ينتظر منهم ان ينتهزوا كل فرصة لتحسين احوالهم· ويبدو ان التجارب التي مرت بالاقطار الصناعية تؤيد هذا الافتراض ، لان العمال العاطلين او المستخدمين استخداما ناقصا في تلك الاقطار هم عادة على استعداد لقبول العمل لقاء الاجور العامة السائدة كلما سنحت لهم الفرصة ، بالرغم من ان مستوى معيشتهم ـ حتى عندما يكونون عاطلين ـ أعلى بكثير من مستوى معيشة العمال العراقيين · ومع ان نظرة العمال العراقيين العامة الى العمل واوقات الفراغ قد تختلف عن نظرة العمال في اوربا الغربية فيبدو محتملا ان يستجيب اغلبهم على نفس الوجه تقريبا ·

ومن جهة اخرى لابد لنا من التسليم بان رد الفعل الذي يحصل عادة عند حدوث ارتفاع عام في مستوى الاجور في الاقطار الصناعية هو فيما يبدو انخفاض ساعات العمل الاسبوعية وان كانت نسبة هذا الانخفاض أقل من نسبة الزيادة في الاجور ، الامر الذي يترك للعمال مدخولات أعلى قليلا وساعات أقصر قليلا · وقد ينطبق نوع مماثل من رد الفعل على العمال الذين يتقاضون اجورا عالية في العراق ، ومن المحتمل في المدى الطويل ـ اي عندما تتحسن الاحوال المعاشية العامة تحسنا كبيرا ـ ان تستجيب فئات اكبر على نفس الوجه · ولكن من المعقول ان نفترض ان القوة البشرية التي ستؤخذ من صفوف العاطلين في المدى القصير ستكون كافية للحيلولة دون حصول اية زيادة عامة في

مستويات الاجور ، ولذلك يمكن اهمال هذا النوع من الاستجابة خلال المراحل الاولى من التوسع ٠

واذن فلابد وان يكون التوسع « الحقيقي » ممكنا الى حد ما على الاقل دون ان يؤثر على عرض القوة البشرية المتوفرة للصناعات الاخرى تاثيرا ملموسا ٠

٥ ـ ولكن ما هي الاستجابة التي يمكننا ان نتوقعها من المنتجين الفرديين عند وجود احتمال بازدياد الطلب على منتجاتهم ؟

ان أبسط ما يقومون به هو بالطبع الاستمرار في انتاج نفس الكمية من السلع التي كانوا ينتجونها سابقا في كل وحدة من الزمن ٠ واذا فعلوا ذلك فان الاسعار سترتفع نتيجة لازدياد الطلب ، كما ان مدخولات المنتجين النقدية ستزداد بنسبة الارتفاع في الاسعار ، على شرط ان لا تتغير تكاليف الانتاج لكل وحدة ـ وهو افتراض معقول نسبيا ما دام عرض القوة البشرية كافيا للحيلولة دون حصول زيادة عامة في الاجور ٠ غير انه بسبب ذلك الارتفاع في الاسعار تزداد مدخولات المنتجين الحقيقية الى حد اوطأ قليلا ٠

ومن المحتمل ايضا ان يكون المنتجون قانعين تماما بدخلهم الحقيقي الحالي ٠ ولما كان مستوى معيشتهم بوجه عام أعلى من مستوى معيشة طبقة العمال فان هذا الافتراض يصح فيهم اكثر مما يصح في تلك الطبقة٠ وفي هذه الحالة يوجد احتمالان على الاقل ٠ فقد يميل بعض المنتجين ـ وخاصة اولئك الذين لم يعتادوا استخدام العمال ـ الى خفض انتاج السلع او الخدمات قليلا كلما ازداد الربح لكل وحدة ، وبذلك يساهمون في احداث زيادة اخرى في الاسعار والارباح ، وقد يفضل منتجون

آخرون ابقاء معدل الانتاج على حاله تقريبا ، بيد انهم قد يستخدمون عمالا اضافيين للقيام بجزء من العمل كانوا في السابق يقومون به هم انفسهم. وفي كلتا الحالتين يحصل المنتجون على مزيد من اوقات الفراغ.

ولكن هناك نوعا آخر من الاستجابة يتوقع ان يسود فعلا . ففي الاقطار الصناعية يستطيع المرء ان يفترض في اغلب الاحوال ان رجال الاعمال الفرديين يرغبون في رفع ارباحهم الى أعلى مستوى ممكن ، او في زيادتها على الاقل عند سنوح الفرصة . ومعنى ذلك ان الانتاج في كل وحدة من الزمن سيجري عادة الى حد يؤدي تجاوزه الى تكاليف اضافية تزيد عن الدخل الاضافي المؤمل حصوله من ازدياد المبيعات. ولذلك عندما ينمو الطلب ـ اي عندما يتسنى الحصول على اسعار أعلى من السابق لكمية معينة مباعة في وحدة من الزمن ـ يصبح من المفيد توسيع الانتاج فوق المستوى السابق ، خصوصا اذا بقيت التكاليف الاضافية الناتجة من ذلك التوسع ثابتة . ولا يبقى مستوى الانتاج كما هو الا عندما يسفر توسيع الانتاج عن تكاليف اضافية باهظة جدا ، اي عند عدم توفر المقادير الاضافية اللازمة من القوة البشرية والمواد الاولية وغير ذلك .

ويستحيل على المرء ان يتكهن الى اي حد سيستجيب المنتجون في العراق على نفس الوجه . ومع ذلك يمكن القول بان المنتجين ، حتى ولو كانوا قانعين بما يحصلون عليه من المدخولات ، قد يغيرون رأيهم اذا وجدوا ان الاحوال المعاشية العامة للطبقة العاملة تتحسن نتيجة لزيادة الاستخدام . واذا ارادوا ان يحافظوا على مركزهم بالنسبة الى تلك الطبقة فلابد لهم ايضا من الحصول على مدخولات أعلى . اضف الى ذلك انه اذا لم يستجب على الوجه المبين آنفا عند ازدياد الطلب

سوى عدد قليل من منتجي سلعة ما فان ذلك يكون كافيا لتأمين زيادة مجموع عرض تلك السلعة • اما اذا خفض بعض المنتجين انتاجهم او ابقوه في مستواه بالرغم من ازدياد الطلب فان فرص البيع المتاحة لبقية المنتجين تتسع بقدر ذلك ، وبالتالي يقوى الحافز عند الفئة الاخيرة الى رفع مستوى الانتاج • ولما كانت الفئة الاخرى ـ الاقل نشاطا ـ من المنتجين لا تحتاج الى مقادير اضافية من القوة البشرية والمواد الاولية وغيرها ، او تحتاج الى القليل منها • فان الفئة الاكثر نشاطا واقداما ستتمكن من توسيع الانتاج بتكاليف اضافية اوطأ نسبيا • واذن فليس ثمة حاجة لوقف التوسع في مجموع الانتاج الى حد كبير جدا ، لان بعض المنتجين او معظمهم لا يريدون ان يوسعوا انتاجهم • هذا اذا عمل الباقون على اساس الرغبة في الحصول على أعلى دخل ممكن • ولذلك سنفترض في التحليل الذي سيرد في الفصول التالية ان عددا كافيا من المنتجين يعملون لغرض تأمين تحول اية زيادة في الطلب الى توسع في الانتاج •

٦ ـ ثم اننا نحتاج الى معرفة شيء عن العلاقة الزمنية بين الزيادة في المبيعات من جهة والتوسع الناشيء في الانتاج من جهة اخرى ، اذ فيما عدا الخدمات الشخصية ـ حيث يسير الانتاج والاستهلاك سوية بالضرورة ـ لن يتمشى الانتاج عادة مع الطلب تماما • وفي اغلب الاحوال ينبغي ان تتحقق الزيادة في الطلب بشكل مبيعات متزايدة قبل اتخاذ القرار بتوسيع الانتاج • ومن المحتمل ان لا يؤدي تزايد المبيعات في باديء الامر الا الى تنقيص المخزونات من السلع •

واذا ازدادت مبيعات اي بائع بالمفرد فلا يستبعد ان تتغير ايضا

الطلبات التي يقدمها الى باعة الجملة او المنتجين . ولكن الى اي حد تتغير ؟ ان الجواب على ذلك يتوقف في الغالب على عاملين هما (١) الى اي حد قد اعتاد بائع المفرد الاحتفاظ بمخزونات من السلع للبيع و (٢) الى اي حد تتأثر آماله في المبيعات المستقلة . فمثلا اذا توقع ان تبقى مبيعاته الشهرية في المستقبل في المستوى الاعلى الجديد واراد الاحتفاظ بنسبة ٢ : ١ (مثلا) بين المخزونات في بداية الشهر والمبيعات المتوقعة خلال الشهر ، فيجب عليه ان يقدم طلبات تزيد كثيرا عن مبيعاته المرتفعة . اما اذا كانت النسبة بين المخزونات الناقصة والمبيعات المتوقعة أعلى ، او اذا كان بائع المفرد يتوقع زيادة اخرى في المبيعات فان طلباته ستتجاوز المبيعات بمقادير اكبر . وتنطبق اعتبارات مماثلة على بائع الجملة والمنتج . وينبغي بالنسبة للاخير بنوع خاص ان يؤخذ عامل آخر بنظر الاعتبار ، اي تكاليف الانتاج الاضافي . فان المنتج وان رأى ـ على اساس آماله فيما يتعلق بالمبيعات المستقبلة والنسبة التي يحتفظ بها عادة بين مخزوناته ومبيعاته ـ لزوما لزيادة انتاجه بعض الشيء الا انه قد يضطر الى تعديل هذا القرار اذا كانت التكاليف آخذة في الارتفاع . وفي هذه الحالة سيفضل توسيع الانتاج بمقدار اوطأ قليلا ، وقد يرفع اسعاره بنسبة التكاليف الاضافية .

٧ ـ من الضروري ايضا ان نعرف ما اذا كان تزايد الطلب على منتجات المنتجين يحفزهم الى توسيع طاقة جهازهم الانتاجي عن طريق التوسع في استعمال الآلات وربما المكائن وتوسيع معاملهم ، وبذلك يخلقون فرصا متزايدة للبيع ، وقد يوسعون الانتاج في الصناعات التي تنتج هذه الانواع من السلع .

٨ ـ لقد ذكرنا حتى الآن استجابة السكان كمنتجين فقط وان

كنا قد اشرنا بصورة غير مباشرة اكثر من مرة الى استجابتهم كمستهلكين. وهذا امر لابد من معرفته ايضا اذا اردنا ان نصف عملية التوسع وصفا دقيقا. ونحن لا نعرف كيف يتصرف الناس كمستهلكين ، ولكن بما اننا قد افترضنا انهم بسبب مستوى معيشتهم المنخفض سيميلون ـ على العموم ـ الى انتهاز الفرص المحسنة المتاحة لزيادة دخلهم فيجب ان نفترض ايضا انهم سيبادرون الى استعمال الجزء الاكبر من كل زيادة في الدخل لزيادة الاستهلاك . وهذا الافتراض يبدو واقعيا بنوع خاص فيما يتعلق بالطبقة العاملة ، في حين ان الفئات الاخرى من السكان قد توفر جزءا من الدخل الاضافي بدلا من ان تستعمله لاغراض الاستهلاك .

وكذلك ينبغي ان نعرف ـ لاننا لا نعرف ـ كم من الزيادة في الدخل سينفق على سلع وخدمات محلية بحتة وكم منها سينفق على سلع مستوردة او قابلة للتصدير .

٩ ـ وفضلا عن ذلك نحتاج الى معرفة الاهمية النسبية لانواع مختلفة من عوامل الانتاج ـ بما فيها القوة البشرية والمواد الاولية والسلع المتوسطة والمكائن وغيرها سواء اكان منشؤها اجنبيا او محليا ـ اللازمة في الانتاج الثانوي الذي يتوقع ان يتولد اثناء سير التوسع نتيجة لزيادة طلب المنتجين والمستهلكين على السلع المنتجة محليا . فمثلا يجب ان نتمكن من ان نبين بصورة اكيدة نسبيا ان زيادة انتاج سلعة معينة بمقدار (١٠٠٠) وحدة مثلا سيستلزم كذا عدد اضافي من العمال الماهرين ، وكذا من العمال غير الماهرين ، وهذه الكمية من تلك المادة الاولية وهلم جرا.

١٠ ـ وبالاضافة الى ذلك نحتاج الى معلومات فيما يتعلق بنسب الاجور التي سيكون من الواجب العمل بها واسعار المواد الاولية الخ .

ومثل هذه المعلومات ، مقترنة بالمعلومات المذكورة في الفقرات المتقدمة ، تجعل في الامكان احتساب توزيع الزيادة في المدخولات على فئات السكان المختلفة ، الامر الذي يساعد بدوره على تعيين كيفية توزيعها بين الاستهلاك والتوفير ، وبين السلع المحلية والاجنبية وهلم جرا ٠

١١ ـ ان ما نعرفه عن الوضع الحاضر وعن العوامل السالفة الذكر محدود ، ولذلك يصعب او يستحيل علينا ان نتنبأ عما اذا كانت هذه العوامل ستتغير ، واذا كانت ستتغير فالى اي حد وفي اي اتجاه ٠

مثال ذلك ان نسب اجور بعض الفئات من العمال قد ترتفع كلما ازداد الطلب على خدماتهم ، الامر الذي قد يقلل من فائدتهم النسبية في انتاج السلع ، اذ سيحاول المنتجون الاستعاضة عنهم بعوامل انتاج اخرى قد اصبحت ارخص نسبيا ٠ زد على ذلك ان بعض العمال والمنتجين وان كانوا لا يميلون الى زيادة مجهودهم في اول الامر الا انهم قد يغيرون اتجاههم عندما يرون اشخاصا اخرين يعملون بنشاط اكثر ويكسبون مدخولات أعلى ٠ كما ان ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الذي يستعمل لزيادة الاستهلاك قد يهبط ايضا كلما تحسن مستوى المعيشة ، الامر الذي يجعل اسلوب العراق في التوفير والاستهلاك اكثر اتفاقا مع الاسلوب الذي دلت التجارب على وجوده في الاقطار المتقدمة ٠ وهذه التغيرات وغيرها المحتملة التي يمكن عدم الاكتراث لها كثيرا في الاقطار التي قد بلغت مرحلة متقدمة من التصنيع ، ينتظر ان تكون أشد في قطر كالعراق يوشك ان يبدأ تطورا صناعيا ٠

ويجب على المرء بالاضافة الى ذلك ان لا يستبعد حدوث تغيرات في الكيان السياسي قد يتردد صداها في الميدان الاقتصادي ٠ فعندما تحس فئات جديدة من السكان بالوعي السياسي والاجتماعي ، يزداد

شعورها بالمسئولية لزيادة تطور البلاد فقد ترغب في ان تجعل نفوذها محسوسا وبذلك تمهد السبيل لاجراء تغييرات في حجم واتجاه منهاج الاعمار مثلا ٠

١٢ ـ ولما كانت المعلومات المتوفرة عن جميع العوامل السالفة الذكر ـ وهي حاسمة بالنسبة للتطور الاقتصادي المستقبل ـ وعما ينتظر حصوله من التغيرات فيها قليلة جدا فلا يمكن القيام بتحليل كمي دقيق للتوسع الاقتصادي في العراق ٠

وبهذه المناسبة ينبغي لنا ان نؤكد مرة اخرى بان من المهم جدا تعزيز ومواصلة العمل الذي بوشر فيه مؤخرا والذي يهدف الى تحسين احصائيات العراق ، لكي يتسنى بناء المحاولات التي تجري في المستقبل لتحليل التطور الاقتصادي ـ والتي ينبقي القيام بها في فترات أقصر ـ وذلك على حقائق ثابتة ، الامر الذي لم يتسن القيام به في هذه الدراسة ٠

الفصل السابع

عمليـــة التوســع

١ ـ ان عوامل الشك المعددة في الفصل السابق ، وخصوصا فيما يتعلق باستجابات المنتجين والمستهلكين النفسية للدوافع الجديدة التي اتاحها اتساع انتاج النفط وظهور منهاج الاعمار ، انتهت بنا الى عدم امكان القيام بتحليل كمي دقيق لمجرى التطور الاقتصادي في العراق على اساس مجموعة واحدة من الافتراضات المعينة ٠

ولذلك يجب ان نتخذ طريقة مختلفة ٠ وسوف نقتصر في هذا الفصل على ايراد بيانات وصفية عامة فيما يتعلق بالمجرى الذي ينتظر ان يأخذه التطور في بعض الاحوال التي يحتمل ان تسود في العراق في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب ٠ ولكن لكي نعد هذه البيانات لم تكن لنا بد من ان نبدأ من اساس ثابت من النماذج النظرية ، اي امثلة عددية نظرية مبنية على مجموعات مختلفة من الافتراضات ٠ وهذه الافتراضات مبسطة بالضرورة الى حد ما ولكنها قد اختيرت بطريقة تجعلها مطابقة على قدر الامكان للاحوال السائدة فعلا في العراق او على الاقل لاحوال يمكن ان تسود ٠

وقد وصفنا هذه النماذج في المنحق الوارد في آخر التقرير والذي نشير اليه القاريء الذي يهمه الاطلاع على الاسس النظرية التي بني عليها هذا الفصل ٠

٢ ـ ان المشكلة التي سيتناولها هذا الفصل هي آثار التوسع الحالي في العراق ـ الذي ولدته في الاغلب مشاريع مجلس الاعمار ـ على الدخل والانتاج والاستخدام وعلى عدد من الامور الاقتصادية الهامة الاخرى ليس فقط في تلك الاقسام من الاقتصاد التي تتأثر مباشرة بل ايضا ـ وليس آخرا ـ في اقسام اخرى . وسوف نركز اهتمامنا على الاكثر في العوامل التي تعمل في ناحية الطلب ، مرجئين الى الفصول القادمة بحث عوامل العرض الرادعة الممكنة وآثارها وكذلك امكانيات تمويل التوسع . وقد تسنى القيام بهذا التركيز الابتدائي في ناحية الطلب ، وذلك باجراء الافتراضات التالية التي لا تبعد كل البعد عن الواقع .

اننا نفترض ان النشاط الاقتصادي قد كان الآن قليلا بالنسبة الى الامكانيات الموجودة . وهذا الافتراض ـ فيما يبدو ـ يطابق الى حد كبير الاحوال الحقيقية السائدة في العراق . فالصفة التي يتميز بها العراق ـ كما بينا بالتفصيل في الفصل (٣) ـ هي ان عرض القوة البشرية غير مستخدم بكليته ، اي ان هناك استخداما ناقصا واسع النطاق . ولكن هناك عوامل انتاج اخرى يمكن استخدامها لدرجة اكبر بكثير من الدرجة الحالية ، اذ ان قسما كبيرا جدا من الاراضي الزراعية غير مزروع في الوقت الحاضر . هذا فضلا عن ان العراق يملك احتياطيا كبيرا ـ ومتزايدا ـ من التحويل الخارجي ، الامر الذي يجعله قادرا على دفع اقيام السلع التي لابد من استيرادها اذا اريد زيادة الانتاج .

كذلك نفترض ان وسائل الدفع المحلية اللازمة لتمويل زيادة في الانتاج والمدخولات متوفرة ، اي ان الوضع العام من حيث سيولة الموجودات لا يتأثر حتى ولو ازداد الانتاج وارتفعت المدخولات .

والافتراض بان هناك عرضا كافيا من جميع عوامل الانتاج يمكن السحب عليه انما هو افتراض بالغ الاهمية للتحليل التالي ، لان معناه امكان الافتراض بان الاجور والاسعار تبقى ثابتة بالرغم من تزايد الطلب . واذا ما استنفذ عرض القوة البشرية والموارد تقريبا في مرحلة تالية فسوف يبدأ ضغط الطلب في رفع الاجور والاسعار . ولكن الى ذلك الحين سيؤدي ازدياد الطلب في الغالب الى توسع « حقيقي » ، اي توسع في الانتاج والاستخدام والاستهلاك وفي تكوين رؤوس اموال حقيقية . كذلك يسمح لنا الافتراض المتعلق بالوضع من حيث سيولة الموجودات بان نفترض في هذا الفصل ثبات سعر الفائدة .

وسوف نبحث باسهاب في الفصل التالي الى اي مدى يمكن ايصال التوسع في العراق قبل ان تجنح الاجور والاسعار نحو الارتفاع . وسوف نحلل في الفصل (٩) عملية التضخم التي ستبدأ اذا ما جرت محاولة للاستمرار في التوسع الى أبعد من النقطة التي تستخدم فيها القوة البشرية والمواد كلها . واخيرا سنتناول في الفصل (١٠) مسألة ما اذا كان من المحتمل ان تقوم عقبات « مالية » علاوة على العقبات «الحقيقية» .

٣ ـ ويمكن القول بوجه عام ان مشروع ـ سواء قام به مجلس الاعمار او وكالات حكومية اخرى او شركات خاصة محلية او اجنبية ـ سيحدث استخداما مباشرا وبالتالي دخلا لعدد من العمال العراقيين . وبالاضافة الى هذه الزيادة في مجموع الاجور فان شركات التعهد التي يملكها عراقيون قد تربح من وراء اشتراكها في اعمال الاستثمار . واخيرا فان الشركات الاجنبية التي تجهز سلع الانتاج او تقوم بخدمات تعهدية ستحصل هي الاخرى على ايرادات من المصدر المذكور .

واذا كان الاشخاص الذين يستخدمون في المشروع عاطلين قبل ذلك ، او اذا استعيض عنهم في حرفهم السابقة باشخاص آخرين كانوا عاطلين سابقا، فان هذا التطور يعادل زيادة صافية في مجموع الاستخدام ومجموع الاجور في العراق ٠

ولكن آثار المشروع على حياة البلاد الاقتصادية لا تقتصر على ذلك ٠ وفي وسعنا ان نفترض ان المدخولات المرتفعة ستنفق في الغالب على شراء سلع وخدمات محلية او اجنبية ٠ ولما كان مستوى المعيشة في العراق واطئا في الوقت الحاضر ، فاننا نستطيع ان نحسب ان نحو مائة بالمائة من الدخل الاضافي ـ على الاقل دخل العمال الاضافي سيستعمل بهذه الصورة لغرض الاستهلاك ٠

وهذا ينتهي بنا الى ان باعة المفرد والصناع سيشعرون بحدوث زيادة في الطلب على سلع الاستهلاك ٠ كما ان اشخاصا آخرين سيستخدمون في انتاج الخدمات الشخصية ٠ ولكن اذا وفر شيء اضبح مجموع النفقات الاضافية لاغراض الاستهلاك اقل من المبلغ الذي يصيب عوامل الانتاج المحلية المتعلقة بالمشروع الاصلي ٠

وبقدر ما تتخذ الزيادة في الطلب شكل استهلاك اوسع للخدمات الشخصية ، يحدث في الحال دخل جديد للاشخاص الذين يقومون بهذه الخدمات ٠ وقد يشعر باعة المفرد والصناع ايضا ان مدخولاتهم قد ازدادت عندما تزداد مبيعاتهم ٠ بيد ان الزيادة في مدخولات باعة المفرد والصناع لا تعادل ـ طبعا ـ الزيادة في حاصل مبيعاتهم الاجمالي ، وانما تعادل فقط الزيادة في الكمية المباعة مضروبة في الربح لكل وحدة (بما في ذلك اجرة عملهم) ٠ واما القسم الباقي من حاصل مبيعاتهم الاجمالي فعليهم ان

يستعملوه لشراء سلع جديدة لبيعها في حوانيتهم او لشراء مواد اولية لصنعها .

فينبغي في اول الامر ملافاة الزيادة في الطلب على سلع الاستهلاك بمبيعات من المخزونات ، ولكن لابد من سد النقص في المخزونات عند هبوطها ، وقد يحدث ان تكون مخزونات باعة المفرد غير كافية لملافاة الزيادة في الطلب . وهذا في الحقيقة محتمل جدا في العراق حيث المخزونات ضئيلة بوجه عام . وفي هذه الحالة سترتفع الاسعار موقتا . اما امكانية تلافي الزيادة في الطلب من المخزونات الموجودة دون ارتفاع الاسعار فتتوقف اولا على مقدار النفقات الداخلية فيما يتعلق بالمشروع المختص ، وثانيا على الزيادة في النفقات على سلع الاستهلاك بالنسبة الى الزيادة في الدخل ، اي انها تتوقف على ما يسميه الاقتصاديون « الميل الحدى للاستهلاك » .

وعلى اية حال فان باعة المفرد سيغرون بعد النقص في مخزوناتهم ، ولنفرض جدلا ان الاسعار لم ترتفع بل ان كمية السلع المباعة قد ارتفعت بنسبة الزيادة في نفقات المستهلكين . ثم يجرد باعة المفرد والصناع مخزوناتهم ، وبعد ان يلاحظوا ان هبوطا كبيرا غير اعتيادي قد حصل فيها ، يقدمون الى مجهزيهم طلبات - تزيد عن الطلبات الاعتيادية - لكميات جديدة من سلع الاستهلاك او من المواد الاولية .

والآن يجب ان نميز بين حالتين مختلفتين . فالسلع المباعة اما كانت منتجة في العراق او مستوردة من الخارج . وفي الحالة الاولى لابد من ان تؤدي طلبات باعة المفرد الى هبوط مخزونات باعة الجملة او المنتجين . واذا استغرقت مخزونات باعة الجملة الزيادة في الطلب

فيجب عليهم ان يقدموا بدورهم طلبات جديدة الى المنتجين ، وهكذا ينتهي الامر بانخفاض مخزونات المنتجين ·

ولكن من المحتمل ، عندما يلاحظ المنتجون هبوطا كبيرا غير اعتيادي في مخزوناتهم ، ان يوسعوا الانتاج للتعويض عن هذا الهبوط ، وبذلك يحدثون استخداما جديدا وزيادة في مجموع مدخولات العمال وزيادة في مجموع ارباحهم هم ·

ويجب ألا يغيب عن البال اننا في هذا الفصل قد افترضنا توفر عرض كاف من الموارد ومن وسائط الدفع اللازمة لتمويل التوسع· ومن ثم فان هذه الزيادة في الانتاج لن تصطدم باية عقبات « حقيقية » او « مالية » ·

وقد يحصل تطور مماثل فيما يتعلق بالسلع المستوردة ، ولكن الدخل الاضافي في هذه الحالة سيحدث خارج العراق · ولذلك يمكن اسقاطه من الحساب في هذا الصدد · فالشيء المهم هنا هو آثار الاستيرادات المولدة على ميزان المدفوعات ·

وهكذا رأينا ان زيادة جديدة ستحصل في المدخولات · وهذه الزيادة ستظهر الى حد ما بشكل زيادة في مجموع الاجور · بيد ان ارباح باعة المفرد والجملة والمنتجين ستزداد ايضا · ومن الواضح ان مجموع الزيادة في المدخولات يجب ان يعادل الزيادة في قيمة انتاج السلع والخدمات التي من منشأ عراقي (مضافا اليها الارباح الناجمة للتجار العراقيين من السلع المستوردة) ·

ولقد حصلنا الآن على زيادتين في الدخل :ـ (١) الزيادة الاصلية

التي انتجها المشروع مباشرة و(٢) الزيادة المولدة الناجمة من ازدياد نفقات المستهلكين على سلع الاستهلاك ٠

ومع ذلك فان الزيادة في الدخل التي اسميناها « مولدة » ستؤدي الى توسع آخر في الاستهلاك بنفس الطريقة التي تؤدي بها الزيادة الاصلية في المدخولات الى مثل هذا التوسع ٠ وهذه الزيادة في الاستهلاك ستحدث زيادة « مولدة » جديدة في المدخولات ٠ ولا حاجة الى زيادة الايضاح لنرى ان هذه العملية ستكرر على الدوام٠ومع ذلك فالمشكلة هي الى اي درجة من القوة سيعمل هذا التوسع المولد في الانتاج والاستخدام والمدخولات والى اي مدى سيذهب ؟ والجواب على هذا السؤال يتوقف على عدد من الظروف ، اي على طبيعة المشروع الاصلي والميل الى استهلاك المنتجات العراقية واستجابات باعة المفرد والجملة والمنتجين ٠

٤ ـ لنبدأ بحالة يكون فيها المشروع المختص قصير الاجل ، كانشاء مدرسة جديدة ٠ وفي هذه الحالة ستعود الزيادة الاصلية في المدخولات الى مدة قصيرة فقط ٠

ان جزءا من هذه الزيادة ـ كما اسلفنا ـ سينفق على استهلاك منتجات عراقية ، في حين ان الباقي سيوفر او سينفق على استهلاك سلع مستوردة ٠ واذا ما ادرك باعة المفرد ان الزيادة الاصلية في الدخل لن تستمر في المستقبل وانما سيعقبها هبوط يعادلها ، فقد يكتفون بسد النقص في مخزوناتهم ، لانهم لا يستطيعون ان يتوقعوا بقاء المبيعات في المستويات العالية التي بلغتها ٠

كذلك لا ينتظر من المنتجين والحالة هذه ان يوسعوا الانتاج بما يزيد عن الطلبات المستلمة ٠ ومن ثم فان الزيادة « المولدة » في

المدخولات ستعادل الارتفاع في استهلاك المنتجات المحلية . وحيث اننا قد افترضنا ان الاستهلاك سيزداد بمقدار يقل عن الزيادة في المدخولات فان المدخولات « المولدة » في الجولة الاولى ستكون اوطأ قليلا من الزيادة الاصلية في المدخولات . وعلى اساس افتراضات مماثلة ستكون الجولة الثانية من الزيادات « المولدة » اوطأ قليلا من الزيادة في الجولة الاولى .

وهذه العملية ـ كما اسلفنا ـ ستتكرر على الدوام . فكل دخل جديد يحصل يولد زيادة في انتاج المنتجات العراقية وبذلك يحدث مدخولات جديدة ، ولكن بما ان التوفيرات واستهلاك السلع المستوردة ستحول عن السوق المحلية جزءا من القوة الشرائية المستحدثة فسيكون كل دخل جديد يحدث بهذه الطريقة أقل من الزيادة « السابقة » التي ولدت ذلك الدخل .

وهذا ينتهي بنا الى انه اذا أحدث دافع مستقل قصير الاجل (كمشروع يقوم به مجلس الاعمار او وكالات حكومية اخرى او شركة خاصة) زيادة في مجموع الدخل ، فان الزيادة المباشرة ستستمر وستولد سلسلة من الزيادات في المدخولات فوق المستوى الذي كانت عليه قبل القيام بالمشروع . ولكن هذه الزيادات ستتضاءل تدريجيا كلما خفضت التوفيرات والاستيرادات سيل المدخولات . وفي الحق يمكن اقامة الدليل (راجع الفقرة (٢) من الحالة رقم (١) المبينة في الملحق) على ان الانحرافات عن المستوى الاصلي لن تتضاءل بمرور الزمن فحسب بل ستصل الى الصفر (بشرط ان تبقى نسبة ما ينفق من الدخل على الاستهلاك المحلي ثابتة) .

ان الزيادة في الدخل « ستستمر » وستولد زيادات اخرى . وهذه

الحقيقة تنتهي بنا الى نتيجة هامة ، وهي انه اذا صمم مجلس الاعمار مثلا مشروعا فيجب عليه ان يدرك ان المشروع لا يمكن ان يسير بسهولة وانتظام الا اذا توافرت عوامل الانتاج اللازمة للمشروع وتوافرت ايضا السلع والخدمات اللازمة لارضاء الطلب « المولد » المحدث ٠

كما ان الزيادة في سيل المدخولات ستزيد في مجموع التوفيرات ومجموع الاستيرادات ٠ وسيكون مجموع الزيادة في التوفيرات مضافا اليه مجموع الزيادة في الاستيرادات معادلا للزيادة الاصلية المباشرة في المدخولات ، كما هو مبين في الحالة رقم (٢) المبينة في الملحق ٠

ويستنتج من ذلك ان العملية ستؤدي الى احداث عجز (او الى تخفيض الوفر) في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية ٠ وهذا العجز سينجم بالاضافة الى العجز الذي يحتمل ان ينتج من استيراد سلع انتاج للمشروع المختص ٠

٥ ـ وفي الحق ان معظم المشاريع الاستثمارية ستستلزم ـ عادة ـ استيراد سلع الانتاج وبذلك ستؤدي الى انحطاط ميزان المدفوعات الجارية انحطاطا مباشرا ، ولكن هذا لا يعني ان الاحتياطي من التحويل الخارجي ـ اي الموجودات الاجنبية القصيرة الاجل العائدة للنظام المصرفي ـ سيهبط بنفس النسبة ٠

فالشركة الاجنبية التي تقوم بمشروع في العراق قد تمول الاستيرادات اللازمة من سلع الانتاج من اموال خارجية ٠ وفي هذه الحالة لا ينقص الاحتياطي من التحويل الخارجي ٠ وفي الحق قد يحدث في الاغلب الاعم ان تضطر الشركة الاجنبية علاوة على ذلك الى بيع التحويل الخارجي الى المصرف الوطني للحصول على الدنانير اللازمة لدفع اجور العمال المحليين الذي تستخدمهم او اقيام السلع العراقية التي

تستعملها في المشروع · وهذا ـ كما ابنا في القسم (ب) ٩ من الفصل (٣) ـ هو ما حـــدث فعلا بالنسبة لشركات النفط · ومن ثم فان الاحتياطي من التحويل الخارجي قـــد يزداد في بادىء الامر · غير ان الاســـتيرادات « المولـــدة » التي عرضـــنا لها اعلاه ســـتستلزم القيام بمسحوبات على الاحتياطي في مراحل تالية ·

اما اذا قام بالمشروع مجلس الاعمار او مؤسسات شبه حكومية اخرى او شركات محلية ومول المشروع بدون الالتجاء الى عقد قرض خارجي طويل الاجل فان السحب على الاحتياطي من التحويل الخارجي سيكون من الجهة الاخرى معادلا لقيمة ما يستورد من ســـلع الانتاج للمشـــروع مضافا اليها قيمة الاستيرادات المولدة الناتجة من اتســـاع المدخولات ·

ولكن ذلك لا يثير للعراق في الوقت الحاضر مشاكل مستعصية الحل، لان النظام المصرفي ـ بفضـــل ايرادات النفط ـ يملك مقادير كافية من التحويل الخارجي · وهذا الامر بعينه يجعل المستقبل يبدو زاهيا بالنسبة للعراق · ففي معظم الاقطار المتخلفة تصطدم عملية التوسع في الانتاج والمدخولات والاستهلاك بالنقص في التحويل الخارجي · اما في العراق فان التحويل الخارجي متوفر بحيث ان التوسع لن تعرقله الصعوبـــات المتعلقة بميزان المدفوعات ·

٦ ـ ان التحليل المتقدم لم يقتف سوى آثار زيادة في الدخل تنجم عن مشروع واحد في العراق · ولننتقل الآن الى الحالة التي يتكرر فيها هذا التطعيم من الدخل المستحدث مباشرة في كل شهر او فصل او في اية مدة اتخذناها مقياسا · وهذه في الحقيقة حالة تنطبق تماما اذ ان كثيرا من المشاريع الجارية او المصممة في العراق في الوقت الحاضر لا يمكن

انجازها خلال مدة قصيرة . كما ان كثيرا من الاعمال التي يقوم بها مجلس الاعمار سيستغرق انجازها عدة سنوات .

ويمكننا في هذه الحالة ايضا ان نستخدم النتائج التي توصلنا اليها في التحليل المتقدم . فعندما يشرع في المشروع وتدفع مدخولات بعد مدة ما . وهذه الزيادات في الدخل ستحدث زيادة « مولدة » اولية خلال المدة التالية ، ولكن عندما يتقدم المشروع يستحدث ايضا دخل مباشر « جديد » في المدة الثانية وعلى ذلك فان مجموع الزيادة في المدخولات في هذه المدة سيكون الدخل « المباشر » المحدث خلال المدة (اي الدخل المحدث مباشرة عن طريق استمرار المشروع مضافا اليه الدخل « المولد » الناتج من الدخل « المباشر » المحدث في المدة السابقة .

ويحدث في المدة الثالثة دخل « مباشر » جديد ـ اذ من المفروض ان يستمر المشروع . ومع ذلك سيحدث في هذه المدة ايضا دخل «مولد» اولي ناجم عن الدخل « المباشر » للمدة الثانية ، وسيأتي فوق ذلك دخل « مولد » ثانوي ناشئ عن الدخل « المباشر » المحدث في المدة الاولى . واذن سنحصل في كل مدة على زيادة في الدخل « المباشر » ، ولكننا سنحصل فوق ذلك على دخل « مولد » اولي من المدة السابقة ودخل « مولد » ثانوي ناشىء في المدة قبل الاخيرة وهلم جرا .

٧ ـ يلاحظ اذن ان المدخولات الاصلية لكل مدة « تستمر » . اما المسألة الاخرى فتختص بحجم المدخولات المولدة الاولية والثانوية والثلاثية الخ .

ولقد بينا في تحليل الاثار « المولدة » للمشروع الذي افترضنا انجازه خلال مدة قصيرة نسبيا ، ان من المحتمل ان يزيد باعة المفرد

والجملة طلباتهم الى حـــد يعادل الزيادة في مبيعاتهم ، كذلك افترضنا ان التوسع في الانتاج سيعادل الزيادة في الطلبات التي يتلقاها المنتجون. فاذا امكن التمسك بنفس الافتراضات في هـــذه الحالة التي يستمر فيها المشروع مدة طويلة فستكون النتيجة استمرار مجموع المدخولات على الارتفاع بنسبة متناقصة باطراد الى ان يبلغ في النهاية مستوى اعلى ثابتا جديـــدا . ويستنتج ذلك من حقيقة كون الزيادات المولدة في الدخل ستتضاءل لانهاستكون دائما معادلة للاستهلاك المحلي المنفق عليه من الزيادة الحاصلة في الدخل في المدد السابقة والتي تبلغ نسبتها ـ بسبب التوفير واستهلاك السلع المستوردة ـ اقل من مائة بالمائة . ويجـــد القارىء برهانا اكثر تفصيلا في الملحق (الحالتان ٣و٤) .

وفي هذه الحالة تستمر التوفيرات والاستيرادات ايضا في الارتفاع ولو بنسبة متناقصة باطراد ـ على شـــرط ثبات الميول الحـــدية للتوفير والاستهلاك السلع المستوردة . ولذلك فان العجز في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية سيرتفع ايضا ـ اذا تساوت جميع الامور الاخرى ـ بنسبة متناقصة باطراد . ثم ان التطور الناتج في الاحتياطي من التحويل الخارجي سيتوقف ـ كما هو الشأن بالنسبة لمشروع ينجز خلال مدة قصيرة نسبيا ـ على المدى الذي يمول اليه المشروع المختص من قبل شركات اجنبية وذلك من اموال واردة من الخارج او عن طريق عقـــد قروض خارجية طويلة الاجل .

٨ ـ ومع ذلك فان الافتراضات التي اجريناها اعلاه فيما يتعلق بتصرف التجار لا يمكن ان تصح بوجه عام . فاذا قدم باعة المفرد والجملة دائما طلبات تعادل مبيعاتهم الفعلية في المدة الاخيرة ـ الاسبوع الاخير او الشهر الاخير مثلا ـ اي اذا حاولوا فقط انشاء مخزونات من السلع الى

مستوى ثابت في بداية كل اسبوع او شهر فانهم سيجدون - في حالة ارتفاع الاستهلاك باطراد نتيجة لاتساع المدخولات - ان مخزوناتهم ستتضال في نهاية الاسابيع او الاشهر . ليس فقط بالنسبة الى المبيعات بل اطلاقا ايضا . ومن الواضح ان ذلك سيسبب المتاعب . واذن فلا بد من الفرض بانهم سيغيرون تصرفهم فيحاولون ليس فقط اعادة مخزوناتهم في بداية الاسابيع او الاشهر الى المستويات المطلقة « الاعتيادية » بل ايضا اعداد العدة لاستمرار مستوى المبيعات العالي ، مثال ذلك بانشاء مخزونات تكون نسبتها الى المبيعات المتوقعة ثابتة واذا توقعوا استمرار الزيادة في المبيعات في المستقبل فان ذلك سيسفر عن زيادة مشترياتهم على مبيعاتهم زيادة كبيرة .

وحتى لو اقتصر المنتجون بدورهم على توسيع الانتاج الى حد يعادل تماما الطلبات المستلمة من باعة المفرد والجملة فان ذلك سيعادل تعجيلا كبيرا لتوسع الانتاج بالنسبة الى الوضع الذي لم يحاول فيه التجار انشاء مخزونات استعدادا لمبيعات تتجاوز المستوى الذي اعتبر اعتياديا حتى ذلك الحين . ولكن المنتجين قد يفسرون بطريقة مماثلة الزيادة في المبيعات الى باعة الجملة والمفرد ، اي انهم قد يتوقعون مبيعات ثابتة او متزايدة في المستقبل . ومن ثم فقد يزيدون الانتاج باكثر من الزيادة في الطلبات المستلمة ، وبذلك يساهمون في تعجيل التوسع مرة اخرى .

وستكون نسبة الزيادة اعلى اذا اقتضى توسيع طاقة المعامل الموجودة لتلافي الزيادة في الانتاج ، وسيؤدي توسيع المعامل الى احداث دخل جديد مستمر .

٩ - وفي هذه الحالة لا تهبط المدخولات المباشرة المحدثة بل

تستمر الزيادة في الدخل ولكن بنسبة متـــدرجة • ومع ذلك فان نسبة الزيادة في المدخولات ستهبط عند اكمال المشاريع المسماة « مولدة » ، وبضمنها الزيادة في المخزونات من السلع وتوسيع المعامل • وقد يحصل لدى باعة المفرد والجملة والمنتجين رد فعل اذ اشعروا ان الطلب لم يعد يتزايد بالنسبة السابقة • فقد يكف باعة الجملة والمفرد عن تقـــديم الطلبات الى حد يزيد عن مبيعاتهم ، وقد يمتنعون حتى عن اعادة انشـــاء مخزوناتهم الى مستوياتها العالية السابقة ، الامر الذي قد يؤدي بالمنتجين الى تخفيض نسبة انتاجهم السابقة • وهذا يستتبع هبوطا آخر في نسبة الزيادة في المدخولات ـ بل وقد تبدأ المدخولات في الهبوط •

ومن ذلك يظهر انه بينما ارتفاع درجة تكيف رجال الاعمال حسب الاحوال الاقتصادية المتغيرة قد سبب خلال فترة من الزمن زيادة اكبر في المدخولات ، فلعله يسبب بعدئذ هبوطا فيها • واذن فقد تكون النتيجة حركة دورية للمدخولات ، ولقد ادخلت الدورات التجارية • وهذه الدورات معروفة جيدا في الاقطار المتقدمة ، وقد تظهر ـ بالطريقة التي وصفناها ـ في المراحل الاولى من التطور في العراق •

وفي حالة حصول حركات دورية ستتحرك التوفيرات والاستيرادات (وبالتالي رصيد الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية) بصورة تتفق تقريبا مع حركة المدخـولات ، وسوف يتوقف تطور الاحتياطي من التحويل الخارجي على النسبة التي يمول بها المشروع من الخارج اما عن طريق الاستثمار المباشر من قبل الشركات الاجنبية او عن طريق عقد قروض طويلة الاجل •

وقد تحصل كذلك تغيرات في الاتجـــاه الذي يسير فيه النشاط الاقتصادي عندما ينهى المشروع مستقل قد استمر فترة من الزمن دون ان

يستعاض عنه بعملية استثمار جديدة (او بدوافع اخرى) لها آثار مولدة ذات أهمية مماثلة ٠

١٠ ـ لقد افترضنا حتى الآن ان الزيادة في الدخل قد نشأت عن مشروع قامت به الحكومة او وكالات حكومية كمجلس الاعمار او شركات خاصة اجنبية او محلية عاملة في العراق ، غير ان وجود عجز في ميزانية الدولة (او في ميزانيات المؤسسات شبه الحكومية) يؤدي الى احداث عملية مماثلة ٠

فالمصروفات الاعتيادية للدولة تمول عادة في العراق من حصائل الضرائب وحصة الحكومة من ايرادات النفط ٠ وتحدث هذه المصروفات دخلا مباشرا ٠ ويستمر هذا الدخل المباشر بسبب ما هنالك من صلة بين المدخولات والاستهلاك ، اي انه عن طريق اتباع التوسع في الاستهلاك الزيادة في المدخولات تحدث مدخولات جديدة تتبعها زيادات في الاستهلاك والمدخولات ٠ وهكذا تحدث مصروفات الدولة مدخولات مباشرة وسلسلة من المدخولات « المولدة » وذلك على الوجه المبين اعلاه٠

وهذا يصدق بنوع ما على جميع المصروفات ، ولكن النقطة الهامة التي تجب ملاحظتها هي انه اذا دفعت الضرائب من مدخولات كانت تستعمل للاستهلاك لولا الضرائب فان المدخولات غير المباشرة التي تولدها المصروفات الممولة من هذه الضرائب لا تحافظ الا على المدخولات التي كان يحدثها الاستهلاك لولا الضرائب ٠ ومن ثم فان هذه المصروفات لا تزيد في مجموع الدخل الا بمقدار المدخولات المحدثة مباشرة ، في حين ان الدخل المحدث بصورة غير مباشرة والتقلص في الاستهلاك الذي

يتبع تأديات الضرائب يلغي احدهما الآخر ٠ وفي هذا الصدد نشير القارىء الى الفصل (١٣) حيث عرضنا لهذه المشاكل بتفصيل اكثر قليلا ٠

ومن جهة اخرى اذا مولت المصروفات العامة من حصة الحكومة من ايرادات النفط فلا يحصل اي هبوط في مدخولات السكان يعوض عن الدخل المحدث بصورة غير مباشرة ٠ ومن ثم يكون لهذه المصروفات نفس الآثار غير المباشرة التي يحدثها مشروع ما ٠ ويصدق ذلك ايضا اذا مولت المصروفات عن طريق عقد قروض في المصرف الوطني ٠ اما اذا مولت المصروفات عن طريق اصدار قروض محلية ، او اذا مولت بضرائب تدفع من المدخولات التي كانت توفر لولاها ، فستكون الآثار غير المباشرة مماثلة ايضا لتلك التي وصفناها بالتفصيل اعلاه ، ولكن التأثير على الوضع من حيث سيولة الموجودات سيختلف من حالة الى اخرى ٠ وسوف نعرض لهذه الناحية في الفصل (١٠) ٠

ويستنتج من ذلك ان مصروفات الدولة اذا تجاوزت الهبوط المباشر في الاستهلاك والناتج من تأدية الضرائب احدثت سلسلة من المدخولات « المولدة » ٠ ومن ثم فان الآثار غير المباشرة لمثل هذا العجز في الميزانية الاعتيادية للدولة تكون مماثلة لآثار استثمار مكرر ٠

١١ ـ كذلك فان المدخولات التي تستحدث نتيجة لحصول زيادة في الصادرات (صادرات النفط مثلا) ستستمر وستحدث مدخولات جديدة ٠ واذن فان للزيادة التي تحصل في الصادرات نفس الآثار المولدة التي تحدثها زيادة تحصل في المشاريع ، اذ في هذه الحالة تزداد موجودات العراق الاجنبية بقدر قيمة الزيادة الحاصلة في الصادرات (مطروحا منها قيمة عوامل الانتاج المستخدمة في الانتاج) ٠ وبالتالي يظهر ميزان المدفوعات الجارية وفرا (او عجزا مخفضا) في

بادىء الامر • على ان هذا الوفر سينخفض قليلا كلما تطورت العملية ، لان الزيادة في المدخولات ـ المباشرة والمولدة معا ـ ستترتب عليها زيادة في الاستيرادات ، كما سبق وبينا • وقد ينقلب الوفر ـ على الاقل موقتا ـ الى عجز اذا ظهرت آثار معجلة شديدة • اما اذا أدت هذه الآثار الى التقلص في مرحلة تالية فقد يعود هذا العجز فينقلب الى وفر •

١٢ ـ ان التحليل الذي قمنا به في هذا الفصل قد اظهر عددا من الامور يمكن تلخيصها على الوجه التالي :ـ

(١) ان حصول زيادة « مستقلة » في الانتاج (سواء نتجت من زيادة في الصادرات او من استثمارات جديدة) يؤدي الى احداث توسع عام في الانتاج المحلي والاستخدام والدخل • كما ان حصول زيادة في الدخل الخاص الذي تحت التصرف نتيجة لزيادة المصروفات الحكومية الداخلية قد يكون عاملا على احداث توسع ما •

(٢) ان سرعة التوسع المحلي تتوقف (أ) على النسبة من الانتاج المستقل الاضافي التي تحدث دخلا محليا و (ب) على النسبة من ذلك الدخل التي تنفق على سلع استهلاكية منتجة محليا بدلا من ان توفر او ان تنفق على سلع مستوردة و (ج) استجابات منتجي السلع الاستهلاكية والذين يبيعونها بالمفرد عند ازدياد المبيعات •

وكلما ازدات النسبتان المشار اليهما في (أ) و (ب) ازداد التوسع سرعة واتساعا • وكلما ازداد الميل الى التوفر او الى شراء السلع المستوردة خفت سرعة التوسع الداخلي • وكلما ازداد باعة المفرد والمنتجون انتباها ـ النقطة (ج) ـ اي كلما عجلوا في العمل على اساس الافتراض

بان المبيعات ستستمر في مستواها العالي (وربما سترتفع) ، ازداد التوسع قوة ـ على الاقل في مراحله الاولى ٠

(٣) اذا لم تتحقق امال رجال الاعمال ، بعد ان عملوا لفترة من الزمن على اساس الافتراض المذكور ، وذلك بسبب هبوط سرعة التوسع الفعلية فلعلهم يغيرون تصرفهم ، الامر الذي يؤدي الى التقلص ٠

(٤) اذا صدرت الزيادة « المستقلة » في الانتاج الى الخارج فان ميزان المدفوعات الخارجية يظهر وفرا ٠ اما اذا جاء التوسع نتيجة لمشروع محلي « مستقل » فان ميزان المدفوعات الخارجية الجارية يكون ـ على العكس ـ سلبيا ٠ وعندما يعمل كلا العاملين تتوقف النتيجة على اهميتهما النسبية ٠

١٣ ـ ان هذا التحليل يدل على بعض المشاكل التي قد تنشأ نتيجة للتوسع ـ كما يدل على بعض حلولها الممكنة ٠ فانه يبين ـ مثلا ـ ان كل زيادة « مستقلة » في الانتاج تخلق طلبا على عوامل الانتاج لا بصورة مباشرة فحسب بل بصورة غير مباشرة ايضا عن طريق التوسع المولد في الانتاج في صناعات اخرى ٠ ولذلك يجب ألا يغيب عن البال عند النظر في مشروع « مستقل » ـ مشروع معين في منهاج الاعمار مثلا ـ انه اذا اريد ان يسير المشروع بسهولة لابد من توفر عوامل انتاج بكميات كافية ليس فقط لذلك الاستثمار ذاته بل ايضا للانتاج المولد الذي يتوقع حدوثه ٠ اما اذا لم يكن الامر كذلك فسيظهر ضغط التضخم الذي قد استبعدناه حتى الآن ٠

ويلاحظ من جهة اخرى ان المشاكل الناشئة عن عدم كفاية المتوفر من السلع والخدمات قد يتسنى حلها عن طريق زيادة التوفير الخاص او

العام او ـ اذا لم يكن في الامكان حمل الناس على زيادة التوفير ، او احداث وفر في ميزانية الدولة ـ عن طريق زيادة استيراد السلع الاستهلاكية التي قد يحول بيعها جزءا من قوة المستهلكين الشرائية عن السلع المحلية وبالتالي يطلق عوامل انتاج محلية • وهذا الاعتبار الاخير هو بالغ الاهمية بالنسبة للعراق ، اذ من المتوقع ان يكون له ـ بعكس معظم الاقطار المختلفة الاخرى ـ تحويل خارجي كاف للاستفادة من هذا العلاج الاخير • ولكن هذه النتيجة تشير ايضا الى ان من المهم جدا للعراق ان يحتفظ باحتياطيات كافية من التحويل الخارجي • فلقد سبق وبينا ان توسع الانتاج والمدخولات والاستهلاك يؤدي بطريق مباشر وغير مباشر الى زيادة الاستيراد • وفي وسعنا ان نتصور وضعا يكون فيه هذا التوسع قد أوصل الى مستوى تستنزف فيه الزيادة في الاستيراد موجودات العراق الجارية من التحويل الخارجي ـ الناجمة في الغالب من تصدير السلع ومن ايرادات النفط ـ وتتجاوز ايضا على الاحتياطيات من التحويل الخارجي التي كانت قد انشأت من قبل • واذا ما أوصل التوسع الى ذلك المستوى فسوف يصطدم العراق عاجلا او آجلا بصعوبات تتعلق بميزان المدفوعات ، كما حصل في السابق • وهذا وضع ينبغي تفاديه ، ولذا يجب ألا يسمح للتوسع بان يصل الى مثل هذه المستويات •

واخيرا يجب ان نؤكد بان التحليل قد بين الخطر الذي يحتمل ان ينجم من التقلبات الدورية في المدخولات ، اي مشكلة الدورة التجارية • وفي حالة ظهور مثل هذه التقلبات ينبغي السعي لاتباع سياسة فعالة تهدف الى مقاومتها • ومن الامثلة الكثيرة الموجودة يستطيع المرء

ان يشير الى اعمال الحكومة الرئيسية الصغرى التي يمكن استعمالها كأداة فعالة لسياسة تهدف الى تفادي او على الاقل تخفيض التقلبات التي تحصل في الانتاج والاستخدام والمدخولات من جراء الدورة التجارية . واذا اوشك النشاط الاقتصادي ان يهبط فيمكن تنفيذها بسرعة معجلة بينما يمكن تخفيضها اذا مال التوسع الى النمو بسرعة فائقة. وسوف نعالج جميع المشاكل المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لمقاومة الدورات التجارية بتفصيل اكثر في مواضع مختلفة من الباب الثالث .

الفصل الثامن

الاستجابات للعرض في العراق

١ ـ لقد سبق وبينا في الفصل المتقدم ان النشاط الاقتصادي المتزايد في العراق سيحدث ـ او بالاحرى يعادل ـ زيادة في الطلب على مختلف السلع والخدمات وبالتالي على القوة البشرية والمواد الاولية والآلات وغير ذلك ، ليس في الميادين التي يبدأ فيها التوسع فحسب بل في الميادين الاخرى ايضا . وستتوقف قوة هذه الزيادة على شدة التوسع الاقتصادي التي بدورها يعينها (١) عظم الدافع او الدوافع الاصلية و (٢) تصرف السكان كمنتجين ومستهلكين .

ومن قصدنا في هذا الفصل ان نبحث بتفصيل اوفى ، المشاكل التي تنشأ عن القيام بمحاولات لمواجهة هذه الزيادة في الطلب .

اذا كانت هناك مخزونات وافرة من السلع، او كان هناك عمال عاطلون على استعداد للعمل في الحال وكانت الادوات اللازمة متوفرة ، امكن توسيع العرض دون الاصطدام باية صعوبات. ولقد افترضنا في الفصل (٧) ان هذه الشروط متوفرة في جميع اقسام الاقتصاد . ولكن في عالم الواقع لابد من مرور بعض الزمن ـ من ايام قلائل الى عدة سنوات كما يكون الحال ـ قبل ان يتسنى توسيع العرض بحيث يصبح كافيا لتلافي زيادة معينة في الطلب. وحتى لو خصص زمن كاف لذلك فهناك حالات يستحيل فيها زيادة الانتاج الى أبعد من حدود معينة . اما في الحالات الاخرى فيمكن تلافي توسع صغير في الطلب خلال مدة قصيرة نسبيا ، في حين لا يمكن تلافي

زيادة كبيرة لا بعد زمن طويل . ولاجتذاب العرض لابد من زيادة السعر . وكلما كبرت الزيادة في الطلب وقصرت المدة المختصة اشتد الارتفاع في الاسعار الذي لابد منه لاجتذاب العرض الضروري . وكل زيادة في الاسعار لها تأثير اضافي الا وهو تحديد الطلب او على الاقل تأجيله. وقد يظهر تدريجيا عرض اكبر بعد مرور زمن ما ، الامر الذي ييسر هبوط الاسعار ثانية وارضاء الطلب بصورة اوفى . ويجب التأكيد على ان الصعوبات المتعلقة بتوسيع العرض ليست كبيرة على حد سوى بالنسبة لجميع السلع والخدمات ، فقد تتفاوت بين ميادين مختلفة منفصلة بعضها عن بعض جغرافيا او مهنيا .

ويمكن من حيث المبدأ تلافي الزيادة في الطلب اما من مصادر محلية او اجنبية . ولكن امكانيات الحصول على التجهيزات من الخارج قد تكون ضئيلة جدا بالنسبة لبعض السلع والخدمات (كالمواد الانشائية والخدمات الشخصية الخ).ومن جهة اخرى فان عوامل الانتاج المستعملة حاليا في صناعات التصدير قد تنقل لاستخدامها لاغراض محلية في المستقبل .

المصادر الاجنبية :

٢ ـ ان العراق ، بخلاف اغلب الاقطار الاخرى ، يجد نفسه في وضع يغبط عليه ، اذ ليس من المتوقع ان يجابه مشاكل عامة فيما يتعلق بسيولة موجوداته الاجنبية نتيجة للنشاط الاقتصادي المتزايد ، ما دامت ايرادات النفط تتدفق بالنسبة الحالية ـ الا اذا اصبح التوسع اقوى كثيرا مما يمكن تصوره للسنين القلائل القادمة . بل على العكس يبدو محتملا ان تتراكم لدى العراق موجودات من العملات الاجنبية .

وعلى اية حال يصعب علينا ان نتصور كيف يمكن ان تحدث ندرة خطيرة في التحويل الخارجي الا اذا حصل تضخم نقدي داخلي شديد جدا • ولاشك فيان تزيد الاستثمارات (اي المشاريع) الثابتة على نطاق يكفي لاحداث نقص في الموجودات من العملات الاجنبية سيقتضي في الوقت ذاته استخدام عوامل الانتاج المحلية الى حد كبير بحيث لا يمكن تلافيه - اي النقص - بدون زيادة كبيرة في مستويات الاسعار والمدخولات • ويمكن القول في نفس الوقت ان الميل الى شراء السلع الاستهلاكية المستوردة (الاقمشة مثلا) وذلك من المدخولات المرتفعة سيكون قليلا اذا قيس بالميل الى استهلاك السلع والخدمات المحلية • ومن ثم فان من المحتمل جدا ان يسبق اية قلة في التحويل الخارجي تضخم نقدي داخلي • وفي هذه الحالة ستكون المشكلة الرئيسية كيفية مكافحة النزعات التضخمية ، بينما ينبغي اعتبار ندرة التحويل الخارجي مشكلة ذات أهمية ثانوية فقط •

ولما كان الامر كذلك ، يبدو من المناسب السماح بزيادة الاستيراد بل وتنشيطه ، ما خلا استيراد السلع التي تعتبر حمايتها من المزاحمة الخارجية امرا ضروريا لتشجيع الانتاج المحلي (١) وكذلك يلوح لنا ان ليس هناك من داع لمقاومة انخفاض الصادرات (عدا النفط طبعا) اذا ظهر مثل هذا التطور بسبب تزايد انتقال عوامل الانتاج التي كانت تستعمل قبلئذ في صناعات التصدير الى صناعات تنتج السلع للاستعمال المحلي •

ان زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات معناهما ان ايرادات

---

(١) فيما يتعلق بمسألة الحماية راجع القسم (١٢) من الفصل (١٣) •

النفط قد استخدمت لتوسيع العرض المتوفر من السلع في العراق ، فقل بذلك خطر حدوث تضخم داخلي ٠

ومع هذا ينبغي ان نذكر انه حتى ولو لم يكن هناك داع للخوف من حصول ندرة عامة في التحويل الخارجي فقد تحصل قلة في بعض العملات الاجنبية « الصعبة » ، كالدولار ، على الرغم من ان ازدياد امكانيات الحصول على المنتجات الصناعية من خارج الولايات المتحدة قد ساعد كثيرا في السنين الاخيرة على تخفيف هذه المشكلة بالنسبة لما كانت عليه في اوائل فترة ما بعد الحرب ٠

٣ ـ على الرغم من عدم وجود مشكلة التحويل الخارجي ، فليس من المتوقع ان يتسنى تلافي اية زيادة في الطلب على السلع والخدمات المستوردة بدون تأخير ٠ ويرجع ذلك الى النواقص الموجودة في نظام تجارة الاستيراد العراقية ٠ فخلافا لافتراضاتنا المبسطة في الفصل المتقدم ، يبدو ان هناك قلة تقليدية في المخزونات من السلع المستوردة ولذا يمكن عند ازدياد الطلب امتصاص « الصدمة » الصغيرة الاولى فقط ، في حين لا يمكن تلافي زيادات اخرى الا بعد طلب السلع ونقلها من الخارج وتوزيعها على باعة المفرد المحليين ٠ وفضلا عن ان هذه العملية قد تستغرق وقتا طويلا ، يبدو ان المستوردين العراقيين ليس لهم في الوقت الحاضر علاقات وثيقة ومنتظمة لحد الكفاية مع المصدرين في الاقطار الاجنبية ٠ وقد تكون النتيجة ان الشركات المصدرة قد تشاء القيام بتحقيقات عن متانة وضع هؤلاء المستوردين قبل ان يدخلوا في علاقات معهم ، وان المستوردين قد يضطرون الى الانتظار حتى يتم تجهيز العملاء القدماء للمصدرين ، وانه قد يصعب الحصول على سلع من نفس المواصفات المطلوبة للسوق العراقية وهلم جرا ٠ وكل هذه النواقص

ستسبب تأخيرا آخر في تسليم السلع المستوردة في العراق . غير ان هذه المشكلة هي في الغالب قصيرة الاجل ، وستزول تدريجيا عند تأسيس علاقات اكثر ثباتا مع شركات في اقطار اخرى . وفي المراحل الاولى يمكن للمصارف الخاصة ان تساعد التطور ، مثال ذلك بتوسيع فعالياتها كضامنة لتعهدات الشركات المستوردة الى المصدرين في الخارج .

٤ ـ ثم ان ازدياد الطلب على السلع المستوردة يكاد لا يترتب عليه خطر ارتفاع الاسعار في السوق العالمية بوجه عام ، اذ لابد من الافتراض بان اغلب استيرادات العراق قليلة الكمية بالنسبة لمجموع التجارة العالمية ، بحيث لن تتأثر الاسعار . ولكن ذلك يستلزم ان يكون المستوردون العراقيون من النشاط بحيث يتمكنون من تأسيس العلاقات مع مجهزين جدد . واذا لم يكن الامر كذلك فسيحصل المجهزون القدماء على مركز قوي ازاء عملائهم العراقيين قد يستغلونه بطلب اسعار تزيد عن المستوى العام السائد في السوق العالمية .

٥ ـ اما فيما يتعلق بتحويل السلع من اسواق التصدير الى السوق المحلية ، فقد تنشأ صعوبات لان كثيرا من الشركات المصدرة في العراق تعود للاجانب الذين قد يهمهم الاحتفاظ بعملائهم القدماء في اقطار اخرى اكثر مما يهمهم تجهيز السوق العراقية ، حتى ولو كان معنى ذلك التضحية بالارباح في المدى القصير . اما اذا دامت الزيادة في الطلب فمن المحتمل ان يصبحوا بعد مدة قصيرة اكثر ميلا الى تحويل انتاجهم الى السوق العراقية .

الموارد المحلية :

٦ ـ ان امكانيات تحقيق زيادة في الانتاج من الموارد المحلية

تتوقف على توافر عوامل انتاج ضمن المجموعات الرئيسية الثلاث : الارض والعمال وسلع الانتاج (بما فيها الابنية والمكائن ومعدات النقل والحيوانات الخ) كما تتوقف على المقدار الموجود من « روح الاقدام » و « المعرفة » الضروريين لتوحيد عوامل الانتاج للعمل الانتاجي الفعلي

٧ ـ افترضنا في الفصل (٧) ان المنتجين في العراق يستجيبون لازدياد الطلب على منتجاتهم بتوسيع الانتاج بما يعادل الزيادة في الطلب · وهذا الافتراض يطابق الواقع تماما فيما يتعلق بفروع الانتاج التقليدية · ولكن يبدو ان عدد العراقيين الذين يستطيعون ادارة مشاريع صناعية جديدة ويرغبون في ان يأخذوا على عاتقهم مسؤولية انجاحها انما هو قليل في الوقت الحاضر · وحتى لو وجد مثل هؤلاء الاشخاص فقد لا يكون لديهم رأس المال اللازم لمثل هذه المشاريع ، والظاهر ان المصارف التجارية ليست مستعدة كل الاستعداد لتسليف المال لهذه الاغراض ·

ومن المحتمل جدا ان يكون هذا النقص في عدد المنتجين المقدامين « عقبة » مهمة في بعض الميادين ، اذ ان تحسن مستويات المعيشة وازدياد النشاط الاقتصادي قد يسببا طلبا على منتجات لم يعم استعمالها حتى الآن في العراق · ومع ذلك فقد يتسنى في المدى القصير تخفيف حدة هذا النقص عن طريق زيادة الاعتماد على رجال الاعمال الاجانب ، ولكن لابد في المدى الطويل من ان ينمي العراقيون بانفسهم مقدارا كافيا من « روح الاقدام » والاستعداد للمجازفة في الاعمال ـ الا اذا ارادوا ان يسيطر الاجانب بصورة دائمية على حياة البلاد الاقتصادية ·

ويصعب التقدم بتوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لبلوغ هذه الغاية ، فكل ما يستطيع المرء ان يفعله هو ان يرجو ان الارتفاع

الذي يؤمل حصوله في المدخولات خلال فترة التوسع الاقتصادي المقبلة سيجتذب اشخاصا من المهن العراقية التقليدية الى مشاريع صناعية جديدة وسيغير في الوقت ذاته عقلية الرأسماليين العراقيين بحيث يصبحون اكثر استعدادا للقيام بمشاريع تترتب عليها درجة عالية من المجازفة ـ اما عن طريق الاشتراك المباشر في المشاريع الصناعية او عن طريق تسليف المال الى الرأسماليين النشيطين (وربما يرجح ان يتم ذلك عن طريق المصارف التجارية) ٠

اما فيما يتعلق بفروع النشاط العراقية التقليدية (وخاصة الزراعة) فلا يتوقع ان تنشأ صعوبات بشأن المقدار اللازم من روح الاقدام ٠

٨ ـ لاشك في ان الطاقة الصناعية الموجودة الآن في العراق هي في اغلب الميادين من الضآلة بحيث لا تكفي لمواجهة زيادة كبيرة في الطلب على المنتجات الصناعية ٠ ومع ذلك يمكن في المدى القصير ملافاة هذه الزيادة عن طريق زيادة الاستيراد (راجع القسم ٢) ، ويمكن في المدى الاطول قليلا توسيع الطاقة الصناعية بواسطة مكائن مستوردة يتممها عمال محليون واراضي ومواد (طابوق وسمنت) ٠ وقد يتسنى تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي بدون اي توسع يذكر في استعمال سلع الانتاج (ابنية والآت جديدة الخ) ٠ وهذا يستدل مما قيل في الفصل (٧) من ان الزراعة العراقية تتميز في الوقت الحاضر بدرجة كبيرة من « الاستخدام الناقص »٠

ومن ذلك كله نستطيع ان نستنتج ـ على شرط ان المقدار اللازم من النشاط الخاص بادارة الاعمال سيتوفر ـ ان القدرة على ملافاة اية زيادة في الطلب عن طريق توسيع الانتاج المحلي تتوقف في النهاية على

توفر عاملي الانتاج الاوليين (اي اليـــد العاملة والارض) ، وعلى مدى امكان التغلب على ما هنالك من عراقيل تأسيسية (نسبة الى الموسسات) تحول دون تعبئتهما ، واخيرا على قابليـــة الانتقال الجغرافي والمهني للعمال • ولذلك فاننا نخصص الاقسام التالية لتحليل هذه المشاكل •

٩ ـ يمكننا ان نتصور عرض القوة البشرية على انه ذو ابعاد ثلاثة: العمال ، وساعات العمل ، وكفاءة العمال •

١٠ ـ ان عدد العمال المتوفرين يتوقف على عـدد السكان ، وعلى نسبة القادرين والمستعدين منهم للقيام باعمال منتجة •

ان امكانيات زيادة عرض القوة البشرية في العراق في المدى القصير زاهية نسبيا ، اذ يبدو ان عددا كبيرا من السكان البالغين في معظم اجزاء البلاد عاطلون او على الاقل مستخدمون استخداما ناقصا • مثال ذلك ان كثيرا من الاشخاص الذين يكسبون رزقهم في الوقت الحاضر عن طريق العمل بصفة باعة متجولين في بغداد وسائر المدن الكبيرة لابد وان يكونوا قادرين على القيام باعمال درجتها الانتاجية اعلى بكثير • وعلى العموم ، يؤدي حصر تجارة المفرد في دكاكين اقل عددا واكبر حجما الى اطلاق عدد كبير من الاشخاص • وهناك انطباع آخر ، وهو ان الزراعة تستطيع ان تتخلى عن قسم كبير من القوة البشرية المستخدمة فيها في الوقت الحاضر، وذلك دون حصول هبوط كبير في الانتاج ـ او ان الزراعة يمكن توسيعها الى حد كبير دون زيادة العـــدد المتوفر من العمال ، وذلك باستعمال العـــدد الموجود من العمال الزراعيين استعمالا اكثر فاعلية • ومع ذلك فالمشكلة هي الى اي حد يمكن بالفعل تعبئة هذا الغرض المحتمل من القوة البشـــرية • وهذا الامر يتوقف اولا على ميل السكان الى زيادة

مدخولاتهم ٠ ولقد سبق وتطرقنا الى هذا الموضوع في الفصل (٦) اعلاه ٠ ويبدو ان هناك ـ على الاقل بين الطبقات الدنيا من السكان ـ ميلا الى تفضيل اوقات الفراغ على زيادة مدخولاتهم ، بالرغم من مستويات معيشتهم الواطئة ٠ واذا ما ساد هذا الاتجاه في المستقبل فقد يتعذر استخدام العدد الموجود من العمال استخداما اكثر فاعلية ٠ ومع ذلك ينبغي ان يدرك المسؤولون ان احد الاسباب لجمود السكان هو ان الامكانيات لزيادة الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع المدخولات النقدية قد كانت محدودة نسبيا ٠ واذا اريد حمل الناس على زيادة مجهودهم فلابد من التأكيد لهم بان ذلك سيؤمن لهم الشيء الكثير من الرفاه المادي ٠ ومعنى ذلك في الحالة التي نحن بصددها انه ينبغي تيسير شراء المزيد من السلع الاستهلاكية ، وربما في اول الامر منتجات غذائية اوفر واجود بل واقمشة ودور احسن وادوات بيتية وآثاث الخ ٠ ولابد من استيراد قسم من هذه السلع (وهذا يؤلف سببا آخر لزيادة الاستيراد) وانتاج القسم الآخر محليا (وربما بتشجيع من الحكومة كالدور مثلا) ٠ واذا فتحت اعين السكان ليروا الامكانيات الواسعة لتحسين مستويات المعيشة امكن التغلب على مشكلة تعبئة القوة البشرية المتوفرة ٠

وفي المدى القصير قد يكون هناك مصدر اضافي للقوة البشرية ، يتمثل في عمال متنقلين من الاقطار المجاورة يدخلون العراق عند ارتفاع الطلب ويغادرونه عند انخفاض الطلب ٠

اما في المدى البعيد ، اي خلال عدة سنوات ، فيمكن توقع زيادة في عدد السكان نتيجة لتحسن الاحوال الصحية ، وربما نتيجة للهجرة الدائمية من الاقطار الاقل حظا في الشرق الاوسط ٠ وهذان العاملان

سيؤدي الى ارتفاع نسبة القادرين على العمل من مجموع السكان ، اذ ان تضاؤل الاصابات بالمرض لا يطيل عمر الناس فحسب وانما يحسن صحتهم وقابليتهم على العمل ، بينما يتوقع ان يكون اغلب المهاجرين من الشباب • ومع ذلك يجب الا يغيب عن البال ان تحسن الاحوال الصحية يكون قليل القيمة ما لم يكن مصحوبا بزيادة في الكميات المجهزة من المواد الغذائية • وهذا يؤكد الضرورة التي تطرقنا اليها من ناحية اخرى منذ لحظة الا وهي حصول الناس ـ ولاسيما سكان المدن ـ على المنتوجات الغذائية •

وليس من شك في ان توسيع تسهيلات التعليم في جميع انحاء البلاد سيكون خلال السنوات القلائل القادمة عاملا يحدد عدد الشباب المتوفرين للعمل المنتج ، بيد انه سيؤدي في المدى الطويل الى زيادة كفاءة العمال•

١١ ـ ليس من المتوقع ان تحصل في المدى القصير تبدلات اساسية في معدل ساعات العمل ـ ما عدا آثار الزيادة ـ الهامة جدا ـ التي تنشأ عن استخدام اشخاص كانوا الى الآن مستخدمين استخداما ناقصا ، والتي سبق وأخذناها بنظر الاعتبار في الفقرة المتقدمة •

اما في المدى الاطول قليلا فقد يتسنى حمل الناس على ان يشتغلوا ساعات اكثر اذا امكن افهامهم ان زيادة اعمالهم المنتجة سيؤدي الى ارتفاع مستويات المعيشة ، وخصوصا اذا تعودوا على مستويات متحسنة باطراد ، الامر الذي دلت التجارب على كونه من أهم البواعث على التفاني في العمل •

ومن ناحية اخرى فقد تفضل بعض فئات من العمال ـ عند تحسن الاحوال المعاشية ـ تخفيض معدل ساعات العمل ـ ومثل هذا التخفيض

في ساعات العمل الحالية ـ دون تخفيض الاجور بما يعادل ذلك ـ قد يكون مفيدا في بعض المهن ، لان الزيادة الناتجة في الكفاءة قد تعوض عن التخفيض في ساعات العمل . وهذه ـ كما ابنا في الفصل (٦) ـ هي التجربة العامة التي مرت بالاقطار الصناعية . ومع ذلك فقد كانت ساعات العمل في هذه الاقطار طويلة جدا خلال المراحل الاولى من تطورها الصناعي . ويبدو ان ذلك لا ينطبق على العراق اليوم ، وعلى الاقل لا ينطبق في جميع المهن .

ولهذا يصعب التكهن بالاتجاه الذي ستأخذه التبدلات « الطبيعية » في عدد ساعات العمل ، فقد يهبط في بعض المهن ويرتفع في اخرى في نفس الوقت .

ويجب التأكيد على انه ينبغي ألا نطبق ساعات عمل اطول ضد رغبات الطبقة العاملة من السكان ، بل على العكس ينبغي ان يسمح لعوامل السوق بان تعين طول يوم العمل ، اذ قد تكون له في الحالة العكسية آثار سيئة على كفاءة العمال .

١٢ ـ ان كفاءة العمال في العراق ضئيلة اليوم . ويرجع السبب في ذلك الى قلة التغذية وقلة التعليم والتدريب ، ولكن التجارب تدل على ان العمال العراقيين سريعو التعليم . فاذا احسن تعليمهم وحسنت مستويات معيشتهم كانت الآمال في تحقيق ارتفاع تدريجي وكبير في الكفاءة زاهية نسبيا . ولعل المشكلة الرئيسية التي تحول دون ذلك قلة المدربين الخبيرين ومحلات العمل . وفي هذا الصدد يبدو من المفيد ان نذكر ان الشركات الاجنبية العاملة في العراق ـ التي تقوم مثلا بانشاء الطرق

والخزانات ومحطات الكهرباء الخ ـ قد تتدم تسهيلات طيبة لتدريب عدد كبير من العمال ٠

فاذا حصل تحسن في الكفاءة كان هناك أمل كبير في استمراره ، فيؤدي تحسن الكفاءة الى ارتفـــاع المدخولات وبالتالي الى تحسن مستويات المعيشة ، الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة الكفاءة وهكذا دواليك ٠ ومن المحتمل ايضا ان يؤدي حصول تحسن فجائي كبير في الاحـــوال المعاشية ـ نتيجة لارتفاع الاجور او خفض الاسعار (عن طريق قيام الحكومة باستيراد سلع على حسابها مثلا) او كليهما ـ الى احداث توسع اقتصادي عام٠وهذا هو بمثابة بديل ـ او متمم ـ للمشاريع العمرانية الكبرى ٠

ان الملاحظات المتقدمة تتعلق بكفاءة العمال الشخصية ، ويمكننا ان نضيف ان انتاجية العمال ـ اذا فسرت بانها الانتاج المادي لكل ساعة يقضيهـــا العامل في العمل ـ تتوقف ايضا على مدى استعمال المكائن والآلات في عملية الانتاج ٠ ففي بعض الميادين كالزراعة مثلا توجد ـ على ما يظهر ـ امكانيات كبيرة لزيادة انتاجية العمال لو جهزوا بآلات رخيصة وبسيطة نسبيا ٠

١٣ ـ ان ما ذكر في الاقسام المتقدمة يشير في الاكثر الى القوة البشرية بوجه عام ٠ وعندما يلتفت المرء الى ميادين خاصة ، تظهر له مشاكل جديدة ٠

ومن اكثر هذه المشاكل الحاحا مشكلة توزيع القوة البشرية بين الزراعـــة والصناعات الحضرية ٠ ولن تحصل اية صعوبات في المدى القصير ، لان العدد الموجود من العاطلين والمستخدمين استخداما ناقصا

في الارياف والمدن يبدو كبيرا بحيث انه يكفي لامداد كلا القسمين من الاقتصاد بالقوة البشرية اللازمة . ولكن ذلك لا يصح في المدى الطويل، واذا انجزت مشاريع الري بنجاح واصبح في الامكان تنفيذ خطط توزع بموجبها مساحات كبيرة غير مزروعة الآن على عمال ومستأجرين زراعيين، فستنح فرص كبيرة للعمل في الريف . اما اذا اتسعت الصناعة وسائر المهن في نفس الوقت الذي تتسع فيه الزراعة فقد تحدث مزاحمة قوية بين القسمين الريفي والحضري من الاقتصاد ، بالرغم من احتمال اطلاق عدد من العمال لاغراض اخرى عند اكمال مشاريع الري .

نظرا لعدم وجود سياسة معينة في هذا الباب ، يستحيل علينا الآن ان نتكهن اي القسمين سيتمكن في النهاية من اجتذاب قوة بشرية من القسم الآخر .

ومع ذلك يبدو ان هناك عوامل تشير الى ان القسم الزراعي هو الذي ستكون له اليد العليا . فاولا لابد من الافتراض بان سكان الريف سيحجمون عن اجراء تغييرات اساسية في مركزهم المهني والاجتماعي . واذن فقد يكون من الصعب حمل العمال الزراعيين على الانتقال الى المدن، حتى ولو كانت الآمال في الكسب والرفاء المادي هناك اكثر بكثير ، بينما قد يكون من السهل نسبيا اسكانهم في مناطق اخرى ضمن القسم الزراعي، ومع ان مثل هذه الرغبة في عدم الانتقال قد توجد لدى سكان المدن ، فيبدو محتملا ان يكون لهم قوة أقل بحيث لا يمكننا ان نستبعد تماما هجرة بعضهم من المدن الى الريف .

وثانيا يحتمل ان يقاوم بعض الملاك الكبار المتمتعين بنفوذ سياسي انتقال العمال والمستأجرين الزراعيين الى المدن ، حتى ولو كان هؤلاء

انفسهم راغبين في هذا الانتقال . فان سكان الريف مكبلون الآن باغلال القنانة تقريبا ، ويمدون المزارع الكبيرة بعمال رخيصين جدا . ولذلك ينتظر من الملاك ان يحاولوا عرقلة كل تغيير يراد اجراؤه في هذا الوضع . ولكن هذه المشكلة يمكن حلها عن طريق اتخاذ تدابير ايجابية تهدف الى التوسع في استعمال المكائن في الانتاج الزراعي . وقد يتسنى الحصول على تعاون الملاك عن طريق اعانتهم ماليا على شراء المكائن الزراعية .

وفي صدد الملاحظات المتقدمة ، ينبغي ان نؤكد بشدة على انه من الضروري ان تقرر ـ في اسرع وقت ممكن ـ السياسة الواجب انتهاجها فيما يتعلق بتوزيع القوة البشرية بين المهن الحضرية والريفية ، وبعبارة اخرى يجب التفكير في المسألة التالية : هل ينبغي ان يبقى العراق قطرا زراعيا في الغالب (باستثناء صناعة النفط) ام ينبغي تحويله بسرعة الى مجتمع صناعي . وبما ان الارض الخصبة هي بلاشك اثمن ما يتمتع به العراق (دون استثناء النفط) ، يبدو ان من المناسب جدا اختيار الشق الاول . وليس معنى ذلك ان الصناعة يجب ألا يسمح لها بان تنمو ، بل على العكس يتوقع ان يسلك العراق في النهاية الطريق الذي سلكته اقطار اخرع في تطورها الصناعي . ولكن في عالم يؤلف فيه امر توفير الغذاء لعدد من السكان يتزاد على الدوام مشكلة من اخطر المشاكل ، يبدو ان من صالح العراق ان لا يدفع نفسه الى هذا التطور دفعا بل ان يركز اهتمامه في ترقية الانتاج الزراعي .

١٤ ـ هناك مشكلة هامة اخرى تتعلق بتوزيع عمال المدن على مختلف المهن ، اذ يبدو من المناسب ـ على الاخص ـ التحقيق من امكان تجهيز الصناعات الحضرية بعدد كاف من العمال « الماهرين » . ويجب الا تفسر هذه العبارة تفسيرا ضيقا جدا . فالامر المهم ليس تجهيز

عمال ماهرين بالمعنى العادي السائد في اوربا الغربية ، اذ ان عدد العمال الماهرين جدا ، كصاغة الفضة مثلا ، عديم الاهمية نسبيا . بل ان المشكلة الحقيقية هي ايجاد العمال لانتاج صناعي متزايد (عمال النسيج والسمنت الخ) ولبناء الدور (بناؤون ونجارون) . واخيرا وليس آخرا لمعامل التصليح التي لابد منها لصيانة اجهزة الانتاج الميكانيكية وكذلك لحفظ المكائن الزراعية في حالة جيدة .

ومع ان كثيرا من هذه الاعمال لا تصنف عادة كاعمال ماهرة ، فقد يصعب - على الاقل في المدى القصير - ايجاد اناس يقومون بها ، لان المستوى الفني للعمال العراقيين واطىء نسبيا اليوم . والسبب في ذلك هو ان مستوى المعيشة العام ومستوى الاستثمار (خارج صناعة النفط) قد كانا حتى الان واطئين بحيث كان هناك طلب قليل على المنتجات الصناعية التي تستلزم مهارة في العمل . اما طلب الفئة القليلة من الناس الموسرين فقد طمن في الغالب بسلع مستوردة ، ولم تتمكن عامة الشعب من دفع اثمان المنتجات الجيدة الصنع ، ولذلك لم يتعود العمال العناية «بصقل» المنتجات . والامر الذي ربما كان اكثر خطورة هو ان هـذا الميل الطبيعي الى عدم العناية بالتفاصيل الدقيقة قد اثر في اتجاه العمال نحو « صيانة » المكائن والآلات التي تبدو مهملة اهمالا شديدا .

ولكن العمال العراقيين - كما اسلفنا - سريعو التعلم على وجه العموم، وليس من الصعب جدا تدريب عدد كاف من الاشخاص للقيام بذلك النوع من العمل الشبيه بالماهر الذي ستمس الحاجة اليه في المستقبل القريب . ومن المأمول ان يتسنى ايضا بمرور الزمن انماء درجة عالية من المهارة عندما ترتفع الصناعة العراقية الى مستويات تستلزم مثل هذه المهارة . واحد

الامور التي ينبغي التأكيد عليها في تدريب العمال هو وجوب شعورهم بالمسؤولية عن المكائن والآلات التي توضع بعهدتهم ، ودور المعلمين الاجانب في هذا الصدد لا يقل اهمية .

ولاجتذاب اذكى واكفاء العمال الى المهن الماهرة وشبه الماهرة فقد تدعو الضرورة الى رفع مستوى الاجور في هذه المهن بالنسبة الى اجور العمال العاديين غير الماهرين . ولا ينبغي ان يؤسف لهذا التفريق في الاجور ، فاذا نجح حقا في اجتذاب احسن الناس الى المهن الماهرة ، فليس من الضروري ان تزداد كلفة كل وحدة منتجة من السلع بل من المحتمل ان تهبط . وحيث اننا نستطيع ان نفترض ان اذكى العمال هم ايضا اكثر قابلية للتأثر بالآمال في الحصول على مدخولات أعلى ، فيبدو من المعقول ان نتوقع ان التفريق في الاجور سينجح حقا في تلك الناحية .

ومن حسن الحظ ان قابلية انتقال العمال في العراق لا يعرقلها وجود حدود تنظيمية بين المهن المختلفة . وهذا يعنى ان النقص في ميادين خاصة يمكن تلافيه بسهولة اكثر منها في اقطار كثيرة ، ذلك لان العمال يمكن نقلهم من مهن اخرى اذا كان لديهم المؤهلات الفنية اللازمة ، دون ان يكون هناك خطر اثارة الاعتراضات من جانب منظمات العمال .

وهذه الملاحظات لا تعنى ان احداث نقابات للعمال امر يدعو الى الأسف ، او ينبغي مقاومته ، بل على العكس ان من الطبيعي والمستحب ان يؤلف العمال منظمات لحماية مصالحهم ومنع الاستغلال الاحتكاري من جانب المستخدمين (بكسر الدال) . نعم ان نقابات العمال القوية قد تكون في المدى الطويل عاملا من عوامل الاستقرار في التطور الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن يجب على زعماء اية حركة عمالية تقوم في المستقبل

ان يبذلوا كل ما في وسعهم لجعل المنظمة مرنة على قدر الامكان ، وان يتحاشوا التحديد المهني الذي تتميز به احيانا النقابات القديمة • فعليهم ان يدرسوا تكوين وتاريخ نقابات العمال المؤسسة في اقطار اخرى ، لكي يتعلموا من انجازاتها واخطائها • وبديهي ان نقابات العمال ستكون اقل ميلا الى الاصرار على حدود تنظيمية معينة اذا جعل الاستخدام في مستوى عال وثابت •

واخيرا يجدر بنا ان نبين ان قلة خاصة في العمال الماهرين وشبه الماهرين قد تظهر احيانا في بعض اجزاء القطر (وخصوصا في لواء البصرة) نتيجة لتنافس اقطار اجنبية كالكويت مثلا على مثل هذه الاصناف من العمال •

١٥ ـ عند اشتداد النشاط الاقتصادي ستدعو الحاجة الى عدد متزايد من المستخدمين في الشركات التجارية والمصارف والمعامل الخ • وقد تعتبر المؤهلات اللازمة لمثل هؤلاء الاشخاص نوعا خاصا من « المهارة » وان كانت في مستوى اعلى قليلا من المستوى المطلوب للعمال اليدويين العاديين • ولذلك فان ما قيل في القسم المتقدم ينطبق على المستخدمين ايضا •

على ان هناك بعض الفروق • فاولا ينبغي ان نذكر ان التعليم مطلوب الى حد اعلى بكثير لغرض العمل بصفة كاتب ومساعد فني الخ • وثانيا ان الاستعداد لتحمل المسؤولية الى درجة ما انما هو شرط لابد منه في مثل هذه المهن •

ولما كان عدد الاشخاص الذين تتوفر فيهم هذه الشروط محدودا نسبيا في الوقت الحاضر ، فمن المحتمل جدا ان تكون مسألة توفير المستخدمين عقبة مهمة في المدى القصير • اما في المدى الاطول فان

تحسن تسهيلات التعليم سيساعد كثيرا على تخفيف هذا النقص ، وخاصة عندما يتم التعليم في المدارس الابتدائية بدورات في مدارس صناعية وتجارية وفي موسسات مماثلة ، وقد يتم في النهاية بتدريب جامعي ـ في العراق او في اقطار اجنبية ـ للاشخاص الذين يريدون ان يوهلوا انفسهم للمراكز العالية ٠

ان زيادة مستويات اجور المستخدمين ، كزيادة مستويات اجور العمال الماهرين العاديين ، تجب توقعها والترحيب بها كوسيلة لتعجيل تدفق الاشخاص الاذكياء الى المهن الموضوعة البحث ٠

ومثل ذلك يقال في موظفي الحكومة ٠ فان زيادة نشاط الحكومة في الميدان الاقتصادي سيتطلب تحسين صنف الموظفين العاملين في الخدمة المدنية تحسينا كبيرا ٠ وللحصول على جهاز اداري يسير على الوجه الاكمل ، ينبغي اختيار هولاء الموظفين من بين اشخاص مستواهم العقلي والاخلاقي عال ٠ ولكي ينجح هذا الاختيار لابد للحكومة من زيادة رواتب موظفيها كيما تتمكن من مزاحمة الشركات التجارية بنجاح ٠

١٦ ـ ان قله تسهيلات السكنى في بعض اجزاء القطر قد تعمل على تقييد قابلية الانتقال الجغرافي للعمال ، وقد تساهم بذلك في احداث نقص في العمال في المناطق المحلية ٠وقد يكون لهذا العامل أهمية خاصة فيما يتعلق بتجهيز الاطباء والمعلمين والموظفين المدنيين في الاجزاء النائية من القطر ٠ كذلك قد تحول صعوبة المواصلات مع المدن دون قبول الوظائف في مثل هذه المناطق ٠

الارض وعوامل الانتاج في الزراعة ٠

١٧ ـ ان العراق ـ كما بينا في الفصل (٣) ـ غني بالاراضي الزراعية

الخصبة التي لا تزرع منها بالفعل سوى جزء يسير . ومن الممكن حتى في المدى القصير توسيع المساحة المزروعة دون اية صعوبة ، اذ ان اقساما كبيرة من التربة تبدو مهيأة للزراعة دون تكبد مصروفات رئيسية باهظة ، فكل ما يقتضي لذلك بضع آلات بسيطة كالمحارث مثلا . وقد يظهر في بعض المناطق ، ولا سيما في المناطق المجاورة لبغداد والمدن الكبيرة الاخرى ، نقص محلي لابد وان يكون قليل الاهمية اذ يمكن تلافية بتوسع اكثر بكثير في المناطق البعيدة ..

وهناك عامل قد يحول في المدى القصير دون توسيع مساحة الاراضي المزروعة ، وهذا العامل هو التملح السريع نسبيا الذي يصيب التربة المزروعة في الوقت الحاضر والذي يحدث على الدوام في بعض اجزاء القطر على ما يظهر .

اما في المدى الطويل فيتوقع ان تتسع الى حد كبير مساحة الاراضي القابلة للزراعة وذلك في حالة اكمال مشاريع الري الكبرى الحالية بنجاح . والظاهر ان المشكلة الرئيسية ليست ندرة الارض بل قلة العمال لزراعة الارض ـ بسبب معارضة الملاك (راجع ما جاء اعلاه) ـ وقلة سلع الانتاج .

١٨ ـ ان كمية المكائن والآلات الموجودة الان تحت تصرف الزراع محدودة جدا ورديئة الصنف، وتستعمل الاسمدة الاصطناعية بكميات قليلة جدا . غير ان الارض واليد العاملة لا تكفيان وحدهما اذا اريد توسيع الانتاج الزراعي ، بل ينبغي ايضا زيادة عرض سائر عوامل الانتاج التي سبق ذكرها . واذا لم يتم ذلك فان معدل انتاجية الارض واليد العاملة قد يهبط الى مستوى اوطأ من المستوى الحالي . ومع ذلك يسهل ـ لحسن الحظ ـ توسيع عرض عوامل الانتاج المذكورة تبعا لعرض العاملين الاولين وتحسين صنفها تحسينا كبيرا .

ان الكثير من الالات المستعملة في الوقت الحاضر بدائية جدا ، ويمكن تحقيق تقدم كبير بادخال انواع حديثة غير معقدة . وقد تدعو الضرورة في المستقبل القريب الى استيراد هذه الآلات وتوزيعها على الفلاحين مجانا او بأقل من كلفتها . اما تكاليف هذا المشروع - الذي يمكن تمويله بواسطة المصرف الزراعي - فستكون قليلة نسبيا ، ولكن الفائدة ستكون كبيرة اذ انه - اي المشروع - سيمكن الفلاحين من زراعة الارض بصورة فعالة اكثر من السابق دون اية زيادة في مقدار العمل . وينبغي ان يحصل الصناع المحليون خلال مدة قصيرة نسبيا على خبرة كافية يمكنهم من تصليح الانواع الجديدة من الآلات - وربما صنعها ايضا - كما ان التوسع في استعمال الاسمدة الاصطناعية قد يكون مفيدا للغاية .

ومن البديهي ان نجاح ادخال الآلات الحديثة والاسمدة الاصطناعية يتوقف على مدى امكان اقناع الفلاحين بتجربة هذه الاشياء الحديثة ، وعلى استعدادهم لتعلم كيفية استعمالها . ومع ذلك يمكن التغلب على هاتين المشكلتين اذا ارسلت الحكومة مدربين (مدربين بمساعدة مؤسسة التغذية والزراعة الدولية مثلا) للعمل في المناطق المختلفة . ثم ان المدربين يستطيعون ارشاد اهل الريف حول زراعة محصولات جديدة (كالخضروات مثلا) تتميماً للمحصولات التقليدية ،وحول أهمية الدورة الزراعية ، وتحسين طرق الانتاج ، والوقاية من امراض النبات والمواشي الخ ...

واذا ما نفذت مثل هذه التدابير فلا تكون الكمية الموجودة من الآلات وما يماثلها عاملا محددا في الانتاج الزراعي ، بل على العكس

يمكن توسيع الانتاج بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة في المساحة المزروعة وفي القوة البشرية ٠

ان مشكلة ادخال النوع الصحيح من المكائن الزراعية ـ الى حد ما كبديل للعمال (تقتضيه اعتبارات سياسية وغيرها) ـ قد تطرقنا اليها في مناسبة سابقة ٠ وهذه المشكلة تعود الى المدى الطويل وحلها بطريقة معقولة يؤدي ولاشك الى احداث زيادة اخرى في الانتاج الزراعي ٠ ومع ذلك ينبغي ان نبين ان المكائن الزراعية الحديثة معقدة بحيث لا يتوقع ان تكون عملية تعويد الفلاحين على استعمالها بصورة صحيحة عملية سهلة ٠ ولذا ينبغي القيام بها تدريجيا ، وسوف تستغرق وقتا طويلا قبل ان تظهر نتائج هامة حقا ٠

١٩ ـ وهناك عامل انتاج مهم جدا في الزراعة هو المواشي والدجاج ٠ وتنشأ فيما يتعلق بهذا العامل مشكلة خاصة نتيجة لاعتبارات متضاربة تتعلق بالمدى القصير والطويل ٠ فاذا ازداد الطلب على اللحم فقد يميل الفلاحون الى ذبح بقراتهم وعجولهم وخرافهم وعنزاتهم ٠٠ الخ في سبيل الحصول على ربح سريع ٠ ولكن هذه الطريقة تخفض العرض الذي يمكن حصوله في المستقبل من اللحم وسائر المنتجات الحيوانية كالحليب والجبن والجلود والصوف ٠٠ الخ وكذلك السماد ، وتلحق بالفلاحين اضرارا كبيرة في النهاية ٠

ولتفادي مثل هذا التطور المشؤوم ، ينبغي تلافي الزيادة التي يحتمل حصولها في الطلب على اللحم وذلك باستيراده من الخارج ٠ وقد يتعين على الحكومة ان تتخذ اجراءات مباشرة لتحقيق هذه الغاية ، مع السماح بارتفاع طفيف مطرد في الاسعار يكفي لاثارة اهتمام الفلاحين

فائدة ينبغي ايضا توفير عدد متزايد من اللوريات والباصات وابقائها في حالة جيدة . وهذا لا يثير اية مشكلة خطيرة ، اذ ان المعدات اللازمة يمكن وينبغي استيرادها ترجيحا على الاكثار من سيارات الركاب .

٢٣ ـ ومن جهة اخرى فأن المواصلات النهرية تعتبر متمما قيما للطرق ، ولعل من المفيد النظر في امر توسيع اجزاء الانهر الصالحة للملاحة وزيادة معدات النقل النهري .

استنتاجات عن بعض مجموعات هامة من السلع والخدمات :

٢٤ ـ في الاقسام المتقدمة بحثنا المشاكل في الغالب من ناحية عوامل الانتاج المختلفة، وغرضنا من هذا القسم هو تلخيص ذلك البحث وفي نفس الوقت النظر في هذه المشاكل من ناحية مختلفة قليلا ، اي من ناحية المجموعات الرئيسية من السلع ، كل مجموعة على حدة . وهذه المجموعات سنعرض لها فيما يلي بايجاز وحسب ترتيب أهميتها في الاستهلاك البشري . اما المشاكل المتعلقة بسلع الانتاج فقد بحثت مع المشاكل المتعلقة بانتاج سلع الاستهلاك المختصة .

٢٥ ـ المنتجات الغذائية ـ نظرا لتوفر مساحات واسعة من الاراضي وعدد كبير من العمال ونظرا لامكان الحصول دون صعوبة كبيرة على المزيد من الآلات الزراعية ، يمكن في المدى القصير زيادة عرض الخضراوات بتكاليف حقيقية ثابتة . وقد يتسنى تخفيض التكاليف حتى عن طريق تحسين الآلات وطرق الانتاج تحسينا بسيطا . ثم ان ارتفاع الاسعار المحلية يؤدي الى خفض الصادرات ، وبذلك تقاوم الزيادة في السعر . والشيء الوحيد الذي قد يثير القلق في المدى القصير هو مشكلة النقل الى المدن الكبيرة من المناطق الريفية البعيدة التي قد

يقتضي اضافة انتاجها الى العرض الحالي لمواجهة طلب متزايد .

اما فيما يتعلق بعرض اللحوم فيمكن - وينبغي - توسيعه عن طريق زيادة الاستيراد للسماح بحدوث ارتفاع بطيء في الاسعار ، في حين ان انتاج سائر المنتجات الحيوانية (وبالتالي الاستثمار في المواشي .. الخ) ينبغي انعاشه في المدى القصير عن طريق ارتفاع اسرع في الاسعار .. واذا ما زاد الطلب على مواد غذائية من نوع احسن ، فيمكن تلافيه دون ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق زيادة الكميات المستوردة .

اما في المدى الطويل فيبدو أن هناك صعوبات طفيفة في توسيع الانتاج الزراعي في جميع فروعه بتكاليف ثابتة نسبيا ، اذ ان العاملين الاولين على الاقل موجودان بكثرة واذا امكن تعبئتهما فلا تنشأ اية مشاكل .

ومع ذلك فان تطور الزراعة تطورا متوازنا يستلزم ان يغير الفلاحون اتجاههم بحيث يعتبرون تربية الحيوانات جزءا لا يتجزأ من الزراعة الاعتيادية .

٢٦ - المنسوجات - مع ان المواد الاولية لصنع الاقمشة تنتج بكميات كبيرة في العراق ، فلا يمكن تلافي الطلب المتزايد على مثل هذه السلع من مصادر محلية في المدى القصير وذلك بسبب عدم كفاية طاقة الصناعة المحلية . ولكن المشكلة يمكن حلها عن طريق زيادة الاستيراد ، ولا يتوقع ان تحدث زيادة هامة في الاسعار اذا رفعت قيود الاستيراد .

اما في المدى الطويل فيتوقع ان يتسع الانتاج المحلي للاقمشة البسيطة ، الامر الذي يساعد على زيادة العرض .

٢٧ ـ الأبنية التجارية ودور السكنى ـ ان توفير دور السكنى ـ كما اسلفنا ـ امر بالغ الاهمية فيما يتعلق بقابلية انتقال العمال (بما فيهم المعلمون والاطباء والموظفون المدنيون للمناطق الريفية) · ومع ان بيوت الطين او الابنية المماثلة يمكن تشييدها بسهولة في معظم اجزاء القطر الا ان ذلك لا يحل المشكلة ، لان عددا كبيرا من الناس لا يرضون بمثل هذه المساكن · اضف الى ذلك انه اذا اريد ادخال احوال سكنى افضل كحافز الى زيادة الرغبة في الحصول على مدخولات أعلى وجب على المرء ان يعتمد على دور احسن واكثر دواما ، مشيدة بالطابوق والخشب ، او ربما بالسمنت ، ومن قبل بنائين محترفين تحت اشراف « مقاولين » ذوي خبرة · ومثل هذا يقال عن تشييد معامل جديدة وابنية المدوائر وحوانيت ·· الخ · ومع ان تشييد دور جديدة واوسع للفئة القليلة الموسرة من السكان التي تؤلف في الوقت الحاضر القسم الاكبر من الطلب على الابنية يمكن ـ وينبغي ـ تنليله الى حد ما ، فمن المنتظر ان يثير ذلك صعوبات جمة ·

ويمكن توفير الكميات اللازمة من مواد انشائية مرضية عن طريق زيادة الاستيراد · وهذا ينطبق في الاغلب على الخشب ومواد التأسيس ، في حين ان الانتاج المحلي قد يتمكن من تجهيز كميات كبيرة من الطابوق والسمنت ، خصوصا في المدى الطويل . وليس من شك في ان العقبة الرئيسية ستكون قلة العمال الماهرين وشبه الماهرين والمقاولين · وحيث ان زيادة عدد الصناع الماهرين في المدى القصير قد يسبب بعض المتاعب فلابد من توقع زيادات كبيرة في مستويات الاجور وبالتالي في تكاليف التشييد · ولكن لا ينبغي ان يؤسف لذلك كثيرا ، فقد يساعد

على اجتذاب العمال ، ويشجع على ادخال اساليب جديدة ، ويحذف الطلب الاقل أهمية ٠

اما في المدى الاطول ـ حين لا تبقى حاجة الى زيادة عدد الابنية بنفس النسبة التي كان يزاد بها خلال المراحل الاولى من التوسع الاقتصادي ـ فقد تهدأ فورة البناء وتهبط التكاليف ثانية ٠ ولكن ذلك لن يحصل الا بعد مرور سنين كثيرة ٠

٢٨ ـ الخدمات الشخصية ـ ان الطلب على الخدمات الشخصية كالقيام باعمال منزلية للموسرين لا يحتمل ان يزداد كثيرا ، اذ يمكن الافتراض بانه الآن يقارب حده الاقصى ٠ كذلك لا يتوقع ان يزداد طلب الجمهور على خدمات الحلاقين وخدم الحمامات وامثالهم زيادة كبيرة في المدى القصير ٠ وعلى اية حال فان عدد الاشخاص القادرين على القيام باعمال من هذه الانواع البسيطة كبيرا بحيث يكفي لتلافي حتى زيادة كبيرة في الطلب دون اي ارتفاع في مستوى الاجور ٠ واذا امكن القضاء على التحيز ضد اشتغال النساء خارج منازل عائلاتهن فان ذلك سيساعد على زيادة عدد العمال ، خصوصا في هذا المجال ٠

والمشكلة الرئيسية التي قد تظهر تتعلق باحتمال ازدياد طلب الحكومة لموظفين للمستشفيات والمدارس ٠٠ الخ ٠ ولما كانت مثل هذه الوظائف تتطلب مؤهلات أعلى فينبغي العمل على رفع مستوى الرواتب بغية اجتذاب اقدر الاشخاص ٠

٢٩ ـ منتجات صناعة اخرى ـ ان الطلب الذي سيقع على المنتجات الصناعية لاغراض الاستثمار (المكائن ومعدات الدوائر) والاستهلاك (السلع غير القابلة للتلف كالدراجات الهوائية والاثاث

والاجهزة الراديو وغيرها والمنتجات القابلة للتلف) نتيجة للنشاط الاقتصادي المتزايد ، يمكن تلافيه في المدى القصير عن طريق زيادة الاستيرادات بتكاليف ثابتة . اما في المدى الطويل فان اتساع الانتاج المحلي في بعض فروعه قد يساعد على تلافي الطلب المتسع .

٣٠ ـ ملاحظات ختامية ـ يظهر من التحليل المتقدم ان توسيع عرض السلع والخدمات في العراق سهل التحقيق نسبيا في معظم الفروع، اما عن طريق زيادة الاستيراد او عن طريق التوسع في استخدام الموارد المحلية التي توجد اغلبها بكثرة . غير ان هناك بعض العقبات أهمها بلاشك قلة القوة البشرية الماهرة . وبما فيها الموظفون الاداريون الاكفاء والاشخاص الذين عندهم « روح الاقدام » الحقيقية . اما فيما يتعلق بالاصناف الدنيا من القوة البشرية الماهرة فيمكن اجتذاب الاشخاص اللائقين لمثل هذه الاعمال عن طريق زيادة الاجور . والمشكلة الرئيسية هي في أعلى الهرم . فيجب ان يكون الرؤساء في الاعمال التجارية الخاصة وفي الخدمة الحكومية حائزين على القوة الخيالية لايجاد واستعمال امكانيات جديدة ، وقادرين على تنظيم الحياة الاقتصادية بصورة متناسقة . واذا لم يتم ذلك على وجه صحيح فسيظهر في ميادين كثيرة عقبات صغيرة محلية كثيرة كان يمكن تفاديها ، وقد يختل جهاز الانتاج كله تقريبا ، فلا تتحقق الآمال الزاهية المعقودة على احراز تطور سريع .

الفصل التاسع

التضخم النقـدي

١ ـ لقد نوهنا في عدة مواضع من الفصول السابقة بان التوسع الاقتصادي الجاري الآن في العراق قد يؤدي الى التضخم النقدي .

وطالما تتوفر في كل مكان موارد واسعة من عوامل الانتاج العاطلة والمستخدمة استخداما ناقصا فان الزيادات المباشرة والمولدة (اي غير المباشرة) في الانتاج والناتجة عن مشاريع مجلس الاعمار لن تصطدم باية صعوبات ، اذ سيتسنى توسيع الانتاج تبعا للطلب .

اما اذا راح الطلب يتزايد بسرعة مطردة او حتى بسرعة متدرجة فلابد وان يلاقي ـ عاجلا او آجلا ـ عقبات ، بشكل ندرة في بعض انواع معينة من عوامل الانتاج . ثم ان حصول زيادة مستمرة في الطلب لا يمكن تعويضها فورا بتوسع يقابلها في العرض سيفضي ـ كما اسلفنا ـ الى ارتفاع اسعار السلع المختصة ، كما ان المزاحمة الناتجة بين المنتجين على العوامل النادرة ستؤدي حتما الى ارتفاع نسب اجورها ايضا .

ومع ان مثل هذه الزيادات في اسعار عوامل انتاج وسلع معينة هي البوادر الاولى لضغط التضخم فلا ينبغي ان يؤسف لها كثيرا ، بل على العكس يؤدي حصول ارتفاع نسبي في اسعار العوامل النادرة الى اجتذاب عوامل من المجالات المجاورة (بالمعنى الجغرافي والمهني معا) . واذا كان من الممكن التغلب على العراقيل القائمة في سبيل هذه التنقلات

فان ذلك مما يشجع على نقل عوامل الانتاج ، كبيرة كانت ام صغيرة ، الى المجالات المصابة بندرة مبدئية ، ويضعف ميل اجور العوامل النادرة نحو الارتفاع . اما اذا كان من المتعذر تفادي الزيادات في الاسعار فان هذه الزيادات قد تساعد ـ من جهة اخرى ـ على تحويل الطلب من تلك المجالات الى مجالات اخرى حيث لم يشعر بعد بندرة عوامل الانتاج وحيث بالتالي لم تبدأ الاسعارفي الارتفاع ، خصوصا وان ارتفاع اسعار بعض السلع المنتجة محليا يؤدي الى زيادة الاستيراد . ولما كان وضع التحويل الخارجي للعراق يبعث على الاطمئنان والرضى فيجب الترحيب بهذا الاتجاه وتشجيعه في اول الامر .

٢ ـ اما اذا استمرت سرعة التوسع على الازدياد فان مجموع الطلب الفعال على عوامل الانتاج ـ من صناعة النفط ومشاريع الاعمار وسائر الاستثمارات (اي المشاريع) العامة ومن الاستهلاك العام والخاص ومن الاستثمار الخاص المولد ، سواء في مخزونات من السلع او في رؤوس اموال ثابتة ـ قد يصبح من الشدة بحيث يتجاوز مجموع العروض المتوفرة بالاسعار والاجور السائدة في معظم المجالات ان لم يكن في كلها . وعندئذ يبرز ما يسمى « ثغرة التضخم » .

غير ان هناك بعض الاتجاهات المضادة التي قد تساعد على تفادي هذا الوضع . فاولا يجب الا يغيب عن البال انه كلما ازدادت المدخولات الحقيقية اصبح من المحتمل ان توفر نسبة متزايدة من المدخولات العالية، الامر الذي يخفض سرعة نمو الطلب على سلع الاستهلاك . وثانيا ان كفاءة العمال الشخصية قد تزداد بسبب انخفاض الاستخدام الناقص وتحسن مستوى المعيشة ، كما ان اكمال الاستثمارات العامة

والخاصة سيؤدي الى ارتفاع مستوى القوة الانتاجية . وهذان العاملان سيتعاونان على زيادة عرض السلع والخدمات بالنسبة للطلب وبذلك يقللان من خطر التضخم .

ومع ذلك فلا يمكن الاعتماد على هذين العاملين كل الاعتماد لغرض تفادي التضخم . مثال ذلك ان الاستثمارات قد لا تصبح جاهزة لانتاج سلع الاستهلاك الا بعد مضي بعض الوقت على اصطدام التوسع بحواجز ناتجة من توفر مقادير محدودة من عوامل الانتاج في الوقت الحاضر .

ومع ان زيادة الاستيراد قد تساعد ايضا على مقاومة التضخم بعض الشيء ، فلا يحتمل ان تكون كافية لمنع هذا التطور تماما ، لان من المحتمل جدا ان يوجه مقدار كبير من الزيادة في الطلب نحو سلع محلية بحتة كالخدمات ودور السكنى ، ولان قابلية انتقال عوامل الانتاج محدودة بحيث لا تسمح بانتقال العوامل المحررة بنتيجة المزاحمة من السلع المستوردة الى الاقسام التي تنتج السلع المحلية انتقالا واسع النطاق .

٣ ـ ان التضخم متى بدأته زيادة مجموع الطلب الفعال على مجموع العروض المتوفرة مال الى التراكم او النمو ، اي انه يشتد كلما تقدم .

فان تزايد الارباح والاجور سيزيد في الطلب (مقدرا بالنقد) ، وسيرغب العمال في ان يزيدوا ما ينفقونه على سلع الاستهلاك بغية المحافظة ـ رغم ارتفاع الاسعار ـ على مستوى المعيشة الذي بلغوه خلال المراحل السابقة من عملية التوسع ، وتحسينه اذا امكن . ومن ناحية اخرى فان رجال الاعمال سيرغبون في الاستفادة من ارتفاع الاسعار

بتوسيع انتاجهم ، كما انهم سيزيدون من نفقاتهم على الاستهلاك ، وسيتوفر لدى كلا الفئتين ، بسبب الاجور والاسعار المرتفعة التي سبق الحصول عليها ، المال اللازم للقيام بمثل هذه المحاولات . ولكن نظرا لعدم توفر عوامل انتاج اضافية او عدم امكان توفيرها فتعتبر المحاولات فاشلة مقدما ، وستكون النتيجة الوحيدة لازدياد المزاحمة على السلع وعوامل الانتاج حدوث موجة جديدة من الارتفاعات في الاسعار والاجور ـ ومن المحتمل عندئذ ان تبدأ العملية مرة اخرى في مستوى جديد وأعلى .

واذا تعود الناس على ارتفاع الاسعار فقد تزداد حدة التضخم ، اذ ان كل فرد ـ المنتج والمستهلك معا ـ سيسعى للحصول على اكبر كمية ممكنة من السلع قبل ان ترتفع الاسعار مرة اخرى ، وبذلك يزيد في الطلب الفعال وبالتالي يساهم في تحويل الزيادات المتوقع حصولها في الاسعاد الى حقيقة واقعة .

ويبدو ان السبب الاساسي لتراكم التضخم هو الكفاح الذي يجري بين اقسام الاقتصاد المختلفة للمحافظة على حصصها في الانتاج القومي بل ولتحسينها . ولا يمكن وقف التضخم عند حده الا اذا امكن حمل فئة ما على العدول عن مثل هذه المحاولات والاقتناع بهبوط حصتها ، او اذا حرمت الفئات من الوسائل لمواصلة الكفاح ، وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية او نقدية ملائمة مثلا .

اما التدابير المباشرة لتخفيف حدة التضخم ، كتعيين حد اقصى للاسعار ومراقبة الاجور وما الى ذلك ، فتكون في العادة قليلة الجدوى ، لانها توجه ضد عوارض الشر بدلا من جذوره . واذا نفذت هذه التدابير

بصرامة ـ وهذا امر يصعب تحقيقه حتى في الاقطار التي لها جهاز اداري فعال جدا ـ فقد تتمكن من خلق ثبات ظاهر في مستويات الاسعار والاجور والمحافظة عليه · ولكن ما دام السبب الاساسي ـ الطلب الزائد ـ لم يقص فان التضخم ما زال باقيا ، اذ انه كبت فقط وسيحاول الظهور بشكل معاملات السوق السوداء باسعار غير مشروعة · واحسن ما يمكن ايراده لتبرير التدابير المباشرة ضد التضخم هو انها قد تساعد على تقليل المخاوف من حدوث ارتفاعات اخرى في الاسعار ، الامر الذي يخفض المشتريات التي تجري مقدما لغرض المضاربة ·

٤ ـ ان التضخم النقدي ـ سواء أكان مكشوفا او مكبوتا ـ له آثار بعيدة المدى في مجالات كثيرة من الاقتصاد ·

فقد يتأثر اولا توزيع المدخولات والثروات بين مختلف فئات السكان تأثرا عميقا ، اذ اثناء وجود تضخم مكشوف من النوع الذي تصورناه في الاقسام المتقدمة ، يربح المنتجون والمضاربون الذين يملكون اراض ومخزونات من السلع · ومن المحتمل ان ترتفع الاسعار قبل الاجور ، الامر الذي يؤدي الى زيادة الارباح ، ومن المحتمل في الوقت نفسه ان تبقى التكاليف الاخرى (كالفوائد مثلا) ثابتة نوعا ما من حيث قيمتها النقدية ، مما يؤدي الى ارتفاع الحصة التي تصيب المنتجين النشيطين على شكل ارباح · وبما ان القيمة النقدية للموجودات الثابتة سترتفع بنسبة الارتفاع في الاسعار بينما الديون النقدية ستبقى كما هي ، فسترتفع ايضا حصة المنتجين في مجموع الثروة الحقيقية ·

ويقابل ذلك ان الدخل الحقيقي لذوي الاجور (بما فيهم موظفو الدولة) سيهبط ، اذ نظرا لكونهم غير منظمين في الوقت الحاضر فلن يتمكنوا من الحصول على زيادات في الاجور قبل ارتفاع الاسعار ، وانما

يتحتم عليهم ان ينتظروا حصول مزاحمة بين المنتجين تؤدي الى زيادة الاجور ، وقد لا يحدث ذلك الا بعد ان تبدأ الاسعار في الارتفاع . ولذا فمن المحتمل جدا ان تتخلف الاجور . كذلك ليس لدى اصحاب الثروات المحتفظ بها بشكل نقد (اي بشكل مكتنزات من الاوراق النقدية او بشكل ودائع توفير او بشكل طلبات اخرى لها قيمة نقدية ثابتة) وسائل لزيادة القيمة الاسمية لموجوداتهم . اما اذا كانت اسعار الفائدة سترتفع ام لا ، فذلك يتوقف على سياسة المصرف الوطني .

واذا كان التضخم مكبوتا فان القيمة الحقيقية للمدخولات والثروات النقدية سيحافظ عليها ـ ظاهريا ـ في المستوى السائد . ولكن ما دام الطلب الزائد باقيا فسيكون من المستحيل استخدام الدخل النقدي المكتسب في شراء السلع المطلوبة وذلك في السوق الشرعية ، وسيكون الاستثمار والاستهلاك اقل مما يرغب فيه المنتجون والمستهلكون . اما اذا كانت اقسام من السوق واقعة خارج السيطرة فسوف تشاهد هذه الاقسام تضخما مكبوتا اقوى، لان الجزء الاكبر من القوة الشرائية التي لا يمكن استخدامها في السوق الشرعية سيشق سبيله الى تلك الاقسام . وهذا الوضع يشابه الوضع الذي مر بالعراق خلال الحرب العالمية الثانية حين كانت هناك « اموال عاطلة » بسبب انقطاع مصادر التجهيز الاجنبية .

ومن المحتمل ان تسفر مثل هذه التطورات عن اضطراب اجتماعي بين الطبقة العاملة وصغار الموفرين الذين ليس لهم مجال للاستثمار الفعال ولاسيما اذا كانت هذه الفئات من السكان قد تعودت ـ خلال فترة التوسع الحقيقي السابقة ـ على درجة معينة من التحسن في مستويات معيشتها،

وفضلا عن ذلك فان الانتقال الى الانضباط النقدي مع كل فوائده قد يلاقي عراقيل كثيرة ، لان السكان سيميلون الى عدم الثقة بنقد تهبط قوته الشرائية هبوطا مطردا ٠

وقد يقال ان ما يسفر عن التضخم من اعادة توزيع المدخولات لا يخلو من الفائدة لانه يؤدي الى تحويل الدخل من فئات السكان التي لها ميل قليل للتوفير الى فئات اخرى لها ميل كبير للتوفير ، في نفس الوقت الذي يضع فيه حق التصرف بثروة البلاد الى حد اكبر في ايدي الاشخاص الذين يمارسون اعمالهم بنشاط ٠ وقد يكون الامر كذلك ، ولكن بقطع النظر عن اعتبارات العدالة ، نشك في كون الاتجاه نحو زيادة التوفير وتخفيض الاستهلاك اتجاها اقتصاديا صحيحا في قطر كالعراق ، ذلك لانه يؤدي الى وقف التحسن في كفاءة العمال الشخصية الذي قد ينتج من ارتفاع مستويات المعيشة ٠ ومن المحتمل جدا ان يكون هذا الاستثمار في رأس مال شخصي في المدى الطويل اهم من الاستثمارات المادية التي تيسرها توفيرات الموسرين ٠ هذا الى انه ليس مؤكدا ـ كما سنبين فيما يلي ـ ان تكون الاستثمارات التي تجري في ظروف يسودها التضخم متفقة تماما مع مصلحة البلاد ٠

٥ ـ عندما يستمر التضخم المكشوف في سيره تكون الامال في نجاح اي استثمار زاهية ٠ فاذا كان من المتوقع ان ترتفع مستويات الاسعار على العموم بنسبة (٥٠) بالمائة مثلا خلال السنة القادمة امكن انتاج اية سلعة وبيعها بارباح عالية ، ومن ثم لا يكون هناك سوى شيء قليل من المجازفة مهما كانت السلعة التي يقرر المنتج انتاجها اذ تتعطل مهمة المجازفة الانتخابية ٠ ولذلك فمن المحتمل جدا ان يحدث تشويه في الانتاج والاستثمار ٠

وهذا يصح تقريبا في التضخم المكبوت ايضا . فمع ان الاسعار لا يمكن ان ترتفع الا ان كل استثمار يبشر بارباح عالية ، ذلك لانه يمكن بيع اي شيء عندئذ يكون لدى المستهلكين والمنتجين موجودات سائلة زائدة ، ولا يحتمل ان تحصل اية خسارة بسبب عدم الرواج .

ومن بين الاستثمارات التي تجرى فعلا اثناء وجود التضخم ، يحتمل ان تفضل في حالات كثيرة تلك التي تتطلب اقل المتاعب والكفاءة ، ذلك لان من المحتمل ان يحاول بعض الاشخاص الذين لم يعتادوا الاعمال الفعالة الحصول على حصة من الارباح الناتجة من ارتفاع الاسعار ، ولان بعض الشركات التي تحصل على ارباح تزيد عن المبالغ التي يمكن اعادة استثمارها في دائرة عملها ترغب مع ذلك في استثمار هذه الارباح بوجه من الوجوه . ولذلك الاستثمار ـ مثلا في مخزونات من السلع او في مساكن فخمة للاغنياء « الجدد » او في ابنية جديدة للدوائر مجهزة بمعدات وتأسيسات عصرية ترضي غرور انزعماء ـ قد يحتل من مجموع الاستثمارات نصيبا اكبر مما يحتله عادة ، بينما تهمل تقريبا الاستثمارات الصناعية والزراعية التي هي في المدى الطويل ، ومن وجهة نظر المجتمع بأسره ، أهم من سائر الاستثمارات .

واذن فمن المحتمل جدا ـ بالرغم من ان مجموع الاستثمارات قد يكون اكبر اثناء وجود تضخم (يعادل الزيادة الحاصلة في التوفيرات والناتجة من اعادة توزيع المدخولات) ـ ان تكون الاستثمارات الحقيقية التي تجري فعلا من نوع أقل انتاجا .

٦ ـ كذلك يؤدي التضخم ـ كما ابنا من قبل ـ الى زيادة الاستيرادات (وهبوط الصادرات) ، وبذلك يخفض الوفر في الحساب

الجاري مع الاقطار الاجنبية (او يزيد عجزا محتملا) الى حد اكبر مما يؤدي اليه التوسع « الحقيقي » . والسبب في ذلك هو ان الاسعار المحلية ترتفع بالنسبة الى مستويات الاسواق العالمية ، وبالتالي تقلل من طاقة الصناعات المحلية على المزاحمة في الاسواق الاجنبية وفي السوق المحلية . وهذا الامر لا ينبغي - لمدة طويلة - ان يثير القلق بالنسبة للعراق ، نظرا لما لدى القطر من موارد كبيرة من التحويل الخارجي ، بل على العكس قد يكون من المرغوب فيه - كما اسلفنا - تخفيف ضغط التضخم المحلي بتحويل الطلب الى السلع المستوردة او القابلة للتصدير .

اضف الى ذلك ان ايرادات العراق من التحويل الخارجي قد تنمو خلال وجود التضخم بسبب الظروف الخاصة الناشئة عن احكام اتفاقية النفط . فلقد تعهدت شركات النفط الاجنبية بانتاج كمية من النفط الخام لا تقل عن حد ادنى معين ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى زيادة دخل العراق من الاسترليني في حالة حدوث تضخم ، على شرط ان لا تخفض قيمة الدينار . واذا فرضنا ان مستويات الاسعار والاجور في العراق ستتضاعف فسوف يتعين على شركات النفط ان تدفع الى عمالها بالدنانير ضعف ما كانت تدفعه ، ولكي تحصل على هذا المبلغ سيتعين عليها ايضا ان تبيع الى المصرف الوطني مبلغا مضاعفا من الليرات الاسترلينية (ما دامت قيمة الدنانير بالنسبة الى الليرة الاسترلينية ثابتة لم تتغير) . وسوف تهبط الارباح طبعا بما يعادل ذلك ، وتنخفض ايرادات النفط بنسبة (٥٠) بالمائة من هذا الهبوط في الارباح الاجمالية ، ولكن مجموع ما ينجم للعراق من الليرات الاسترلينية سيزداد بمقدار نصف الزيادة الحاصلة في نفقات شركات النفط والناتجة من ارتفاع الاسعار في العراق . ولما كان النفط الخام

أهم مادة يصدرها العراق ، فمن المحتمل جدا ان يرتفع دخل العراق من التحويل الخارجي بنتيجة حدوث تضخم داخلي ٠

وبالرغم من ذلك فان آثار التضخم على وضع العراق بالنسبة الى الاقطار الاجنبية يجب ان تعتبر وخيمة ، خصوصا لان الصناعات الحديثة التأسيس لن تتمكن من مزاحمة الشركات الاجنبية ما لم تحم برسوم كمركية عالية او عن طريق تخفيض قيمة الدينار ٠ ولكن كلا التدبيرين يؤدي الى اشتداد التضخم ، فضلا عن ان تخفيض قيمة الدينار من شأنه ان يخفض الربح الخاص (بالاسترليني) الذي ينتج من اثار التضخم على نفقات شركات النفط ٠

٧ ـ وعلى الجملة فالتضخم شر ينبغي مقاومته مقاومة شديدة وبكل الوسائل الممكنة وذلك لثلاثة اسباب (١) ان ما يرافقه من اعادة توزيع المدخولات والثروات يحدث اضطرابا اجتماعيا (٢) انه يشوه الاستثمار و (٣) له آثار وخيمة على وضع العراق بالنسبة الى الاقطار الاجنبية ٠

الفصل العاشر

تمويل التوسع

١ ـ يستنتج من الاعتبارات المبينة في الفصول المتقدمة ان سرعة التوسع قد تصبح عالية بحيث تؤدي الى تضخم نقدي شديد ، او قد تبقى واطئة بحيث تترك قسما من القوة البشرية المتوفرة في العراق عاطلا . ولكن سواء أكانت سرعة التوسع عالية او واطئة فلابد وان يكون قد مول بطريقة من الطرق والا لما حدث ابدا .

ان « تمويل » النشاط الاقتصادي يقصد به في هذا الفصل تهيئة ما يلزم من النقد او وسائل الدفع للقيام به .

ومن ثم فان كل زيادة في مقدار المعاملات النقدية تحصل ضمن القسم « النقدي » من الاقتصاد ـ سواء أكانت ناتجة عن زيادة الانتاج او عن ارتفاع الاسعار او كليهما ـ تعني بالضرورة حصول زيادة في كمية النقد المتداول ، اي زيادة في وسائل الدفع او زيادة في سرعة تداولها . اما اذا لم يتوفر هذا الشرط فلا يمكن ان تحصل الزيادة في مقدار المعاملات .

٢ ـ ان للمنتجين والمستهلكين ـ كما اوضحنا في القسم (هـ) من الفصل (١) ـ طلبا للنقد لاغراض المعاملات كي يتمكنوا من سد الثغرات بين المدفوعات والمقبوضات ، وهذا الطلب يتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي .

فاذا ارادت الشركات والمنازل معا ان تحتفظ بمتوسط لموجودات نقدية يؤلف نسبة ثابتة من مجموع المعاملات الجارية فلا تحصل تغيرات في معدل سرعة تداول النقد . واذا افترضنا ذلك فلا تظهر الحاجة الى زيادة المتداول النقدي الا بشكل طلب لكمية اكبر من النقد. فكيف اذن ستحصل هذه الزيادة ؟

ان الزيادة اللازمة ستأتي الى حد ما من تلقاء نفسها ـ ان صح هذا التعبير ـ واذا كان مجلس الاعمار البادىء الاصلي للتوسع فانه لن يلاقي اية صعوبة في الحصول على وسائل الدفع اللازمة . فهو يقبض حصته من ايرادات النفط بليرات استرلينية يجب عليه ان يبيعها للمصرف الوطني. ولقاء هذه الليرات يحصل المجلس على وديعة يمكنه استعمالها عند الحاجة لغرض الحصول من المصرف الوطني على الدنانير اللازمة لدفع الاجور المحلية وغير ذلك .

والشركة الاجنبية التي تبدأ مشروعا ـ وبذلك تبدأ توسعا ـ قد تبيع هي الاخرى تحويلا خارجيا (حصلت عليه اما عن طريق تصدير منتجات عراقية او عن طريق السحب من اسواق رؤوس الاموال في الخارج) الى المصرف الوطني . وبهذه الطريقة تحصل الشركة على الدنانير التي تحتاج اليها لانجاز المشروع .

واذن عندما يحصل مجلس الاعمار او شركة اجنبية على دنانير عراقية من المصرف الوطني لقاء العملات الاجنبية ويستعملان هذه الدنانير لدفع الاجور وغيرها ، يطعم الاقتصاد بسيل مطرد من نقد المصرف المركزي ، اي باوراق نقدية ومسكوكات وودائع تحت الطلب لدى المصرف الوطني .

وينطبق ذلك ايضا اذا كانت الايرادات الداخلية للحكومة أقل من مصروفاتها الداخلية ، اي اذا دفعت الخزينة مبالغ من الدنانير تزيد عن مقبوضاتها · وهذا العجز ينبغي تغطيته اما بالاقتراض من المصرف الوطني او بالسحب على ودائع الحكومة لدى مصرف الرافدين · وفي الحالة الثانية يتعين على مصرف الرافدين ان يحصل على ما يلزم من نقد المصرف المركزي ببيع الموجودات ـ ربما التحويل الخارجي ـ الى المصرف الوطني · ولذا فان الذي يمول العجز في النهاية ـ في هاتين الحالتين كما في الحالات الاخرى ـ هو المصرف الوطني · وهذا التأثير للسياسة المالية على سيولة الموجودات سوف نستزيد بحثه في الفصل (١٣) ·

ويصدق ذلك اخيرا اذا قام المصرف بتمويل المشاريع المحلية الخاصة مباشرة (عن طريق شراء الاسهم والسندات) او بصورة غير مباشرة (بواسطة النظام المصرفي) ·

٣ ـ ان السؤال القاطع هو هل تكفي هذه السيول لتجهيز الجمهور (بما فيه المصارف التجارية) بما يريد اضافته من نقد المصرف المركزي الى موجوداته النقدية عند اتساع النشاط الاقتصادي ـ وبالتالي مقدار المعاملات ـ استجابة للدوافع الاصلية المذكورة ؟ ان الجواب على هذا السؤال يتوقف في الاكثر على امرين هما (١) مقدار المعاملات التي يحدثها دافع معين خلال فترة من الزمن (سنة واحدة مثلا) و(٢) النسبة بين هذا المقدار من المعاملات وكمية وسائل دفع المصرف المركزي التي يريد الجمهور (بما فيه النظام المصرفي) الاحتفاظ بها نقدا ·

فاذا ادى سيل صافي من نقد المصرف المركزي يبلغ (١٠) ملايين

دينار مثلا ـ بواسطة النظام الذي سبق وصفه في الفصل (٧) ـ الى حصول معاملات تبلغ مثلا (٣٠) مليون دينار خلال سنة واحدة واراد الجمهور على وجه العموم ان يحتفظ بثلث قيمة المعاملات السنوية بشكل موجودات نقدية ، فعندئذ يكون هذا السيل الصافي كافيا لتمويل المعاملات التي ولدها • اما اذا زاد مقدار المعاملات على (٣٠) مليون دينار ، او اذا كانت نسبة النقد اعلى فينبغي عندئذ توفير مبلغ اخر من النقد لتمويل المعاملات •

واذا لم يحدث ذلك ظهر اتجاه نحو تشديد شروط الائتمان وبالتالي اتجاه نحو تخفيف سرعة التوسع الاقتصادي •

٤ ـ ومع ذلك يجب الا يغيب عن البال ان عوامل اخرى قد تلعب دورا ومن ثم فان امتداد الاقتصاد النقدي الى مجالات كانت من قبل واقعة تحت سيطرة الاقتصاد المنزلي والاقتصاد القائم على المقايضة ـ وهذا الامتداد قد يرافق التوسع الاقتصادي الجاري في العراق ـ يؤدي بلاريب الى ازدياد الطلب للنقد •

ومن ناحية اخرى فان السكان كلما اصبحوا اكثر الماما بالوظائف التي يقوم بها الاقتصاد النقدي والنظام المصرفي اصبح من المحتمل ايضا ان يزداد ميلهم الى ايداع النقد لدى المصارف بدلا من « اكتناز » الاوراق النقدية والمسكوكات • ولذلك يستطيع المرء ان يتوقع استمرار عملية « اخراج المكتنزات » التي تجري فيما يبدو منذ بعض الزمن كما اوضحنا في القسم (٦) من الفصل (١١) • ثم ان ازدياد ودائع المصارف ـ اذا ما اعتبر ظاهرة ثابتة ـ سيمكن النظام المصرفي من توسيع نطاق التسليف بمقدار يتجاوز المقدار المستلم كودائع في الاصل (راجع القسم (ه) ١٤ من الفصل ١) ومن ثم تزداد « فاعلية » الاوراق النقدية والمسكوكات

التي كانت مكتنزة سابقا زيادة كبيرة ٠

وفضلا عن « اخراج المكتنزات » فان احلال الصكوك محل الاوراق النقدية كوسائل للدفع قد يزيد ايضا « فاعلية » الاوراق النقدية تدريجيا (راجع القسم (هـ) ١٧ من الفصل) ٠

ثم ان المصارف التجارية قد تغير موقفها تدريجيا فيما يتعلق بالنسبة المحتفظ بها نقدا في العراق من مجموع موجوداتها او قد تبيع طائفة من موجوداتها الاجنبية الى المصرف الوطني وتستلم لقاءها دنانير عراقية فيتسنى لها بذلك ان توسع نطاق التسليف ٠ وهذا ايضا يؤدي الى زيادة المتداول النقدي ، ولكن من المحتمل ايضا ـ ضمن بعض الحدود ـ ان تفعل المصارف الخاصة عكس ذلك ٠

واخيرا فان طلب « المضاربة » للنقد قد يتغير خلال سير التوسع بسبب تبدل الامال المتعلقة بالحركات المقبلة لاسعار مجموعات اخرى مختلفة من الموجودات (راجع القسم (هـ) من الفصل ١) ٠ واذا تجاوز طلب المعاملات للنقد التضخيم الاصلي من نقد المصرف المركزي ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة الفعلية تدريجيا (وهذا يعادل هبوطا في اسعار السندات والطلبات المماثلة) ، فسوف يميل بعض الناس الى الاحتفاظ بمبالغ اكبر من النقد لاغراض المضاربة ٠ اما اذا اصبح التوسع من القوة بحيث يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع وسائر الموجودات المادية فان ذلك سيغرى المضاربين بالتخلي عن موجوداتهم النقدية لكي يشتروا تلك الانواع من السلع التي يحتمل جدا ان تتأثر باتجاه الاسعار نحو الارتفاع ٠ ولذلك يستحيل التكهن ـ بوجه عام ـ هل يتجه طلب « المضاربة » للنقد في هذه الحالة نحو الارتفاع ام نحو الهبوط ٠

٥ ـ ان العوامل المذكورة في القسم السابق تقع كلها خارج سيطرة المصرف الوطني ويصعب التكهن بتاثيرها الموحد على عرض النقد والطلب عليه • ولذلك يستحيل القول عما اذا كانت هذه العوامل ستسهل ام ستعرقل تمويل مقدار المعاملات المتسع او ـ بعبارة اخرى ـ عما اذا كانت ستؤدي الى وقف او تعزيز الاتجاه نحو تشديد شروط الائتمان ذلك الاتجاه الذي سيظهر اذا لم يكن التطعيم النقدي الاصلي كافيا لتمويل التوسع •

والنقطة الهامة التي تجب ملاحظتها هي ان هذا الاتجاه اذا ترك اثره قبل ظهور الصعوبات « الحقيقية » التي تناولناها في الفصل (٨) فانه يمثل « عقبة » اضافية توقف التوسع قبل ان تستخدم كل القوة البشرية المتوفرة • ثم هناك « مشكلة التمويل » ، ولكن يستنتج من التحليل الوارد في القسم (هـ) ا من الفصل (١) ان هذه المشكلة يستطيع ان يحلها المصرف الوطني الذي يمكنه وضع كميات اضافية من نقد المصرف المركزي تحت تصرف الجمهور عن طرق غير تلك المذكورة اعلاه ، كشراء سندات حكومية من المصارف التجارية والصيارفة او ـ اذا اقتضى الامر بعد تعديل الاحكام المختصة ـ منحهم تسهيلات السحب المكشوف • ولقد بحثنا في الفصل (١٢) سياسة المصرف الوطني في هذا الشأن •

٦ ـ ومع ذلك فقد يحدث ايضا ان يكون التطعيم النقدي الاصلي ـ اي العشرة ملايين دينار في المثال العددي الذي سقناه في القسم (٣) ـ اكثر مما يلزم لتمويل طلب المعاملات الاضافية للنقد • وهذا يحدث في المثال المذكور اذا كانت الزيادة في مقدار المعاملات اقل من (٣٠) مليون دينار او اذا كانت نسبة النقد اقل من الثلث •

وبالطبع يجب في تلك الحالة ايضا ان نوءخذ اثار العوامل المذكورة في القسم (٤) بنظر الاعتبار . اما اذا كانت النتيجة الصافية زيادة السيل الاصلي البالغ (١٠) ملايين دينار عما هو لازم لتمويل المعاملات المولدة فان شروط الائتمان تخف وبالتالي تزداد سرعة التوسع .

وقد يقوى هذا الاتجاه اذا حصل هبوط في طلب المضاربة للنقد ، لان المضاربين سيرغبون في تسليف اي مبلغ من موجوداتهم النقدية لا يحتاجون اليه لاغراض اخرى وذلك قبل ان يسفر التطور عن هبوط آخر في اسعار الفائدة الفعلية . ولكن هذه الرغبة من جانب المسلفين هي التي ستعجل بالهبوط المتوقع في اسعار الفائدة .

وفي هذه الحالة لا تظهر اية صعوبات في تمويل التوسع قبل الاصطدام بالعقبات « الحقيقية » ـ ندرة العمال مثلا ـ وقبل ان يصبح خطر التضخم النقدي وشيكا .

٧ ـ لقد كان الغرض من هذا الفصل الموجز مجرد الاشارة الى ان التوسع ـ سواء أكان « حقيقيا » او « نقديا » يستلزم حصول زيادة في المتداول النقدي ، وان هذا المتداول يمكن ان توءثر فيه عدة عوامل . والمشكلة هي ايجاد « نقطة توازن » يشجع عندها التوسع الحقيقي على قدر الامكان ويجتنب التوسع النقدي او التضخم . وينبغي قبل كل شيء مراقبة العوامل المختلفة ـ التي يقع بعضها خارج سيطرة المصرف الوطني ـ عن كثب ومعرفة ما اذا كان من الممكن تعجيل التوسع طريق تطعيم الاقتصاد بالمزيد من نقد المصرف المركزي او ما اذا ينبغي تخفيف سرعته . وسوف نبحث في الباب الثالث الطرق التي يمكن بها تنفيذ مثل هذه التدابير .

الباب الثالث

السياسة النقدية

تمهيد

ان الغرض من هذا التقرير ـ كما اوضحنا في التمهيد الخاص بالباب الاول ـ هو « دراسة مشاكل العراق النقدية » وبحث « الامكانيات المتعلقة بسياسة البلاد النقدية المستقبلة » . والآن نأتي اخيرا الى هذا البحث . لقد كان الباب الاول وصفيا على الاكثر اذ عرض الماضي، اي مجملا لتلك النواحي من الحياة الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية في العراق التي تتصل بهذا البحث . وكان الباب الثاني تحليليا على الاكثر اذ تناول المستقبل ، اي انه كان محاولة لذكر شيء عن الاتجاه الذي يحتمل ان يأخذه التوسع الذي بدأته الزيادة في ايرادات النفط وفي الاستثمارات لاغراض الاعمار ، وعن «المشاكل النقدية » التي قد ينيرها . والباب الثالث ايضا يتناول المستقبل ، غير ان التأكيد هنا هو على امكانيات التأثير على مجرى الحوادث في المستقبل عن طريق السياسة النقدية ، وتكييف هذا المجرى . وفي الباب الثاني تساءلنا فقط ماذا يحتمل وقوعه على اساس افتراضات مختلفة ؟ وهنا نتسائل هل يتسنى وكيف يتسنى للسياسة النقدية ان تحقق مجرى حوادث مرغوب فيه وان تمنع مجرى حوادث غير مرغوب فيه ؟

ومع ذلك لم نتمسك بهذا التمييز بين « وصف » الماضي « وتحليل » المستقبل « والسياسة » الواجب اتباعها تمسكا شديدا · ولقد سبق وقرضنا في البابين المتقدمين عددا من المقترحات في مناسبات ملائمة حول التدابير الحازمة الواجب اتخاذها · وننتقل الآن الى معالجة اكثر انتظاما للدور الذي ستلعبه السياسة النقدية في حياة العراق الاقتصادية المستقبلة ·

وكمقدمة لهذا البحث الذي يتناول « الامكانيات فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المستقبلة » ، نرى من الضروري (١) اجراء بعض الافتراضات عما يحتمل ان تتفق اغلبية سكان العراق على تسميته « مرغوبا فيه » او « غير مرغوب فيه » ، اي عن الاهداف التي يجب ان تحققها السياسة النقدية المستقبلة، و(٢) ايضاح المقصود بالسياسة النقدية، و (٣) اجمال المشاكل الرئيسية التي يحتمل ان تواجهها هذه السياسة · وقد تناولنا هذه المسائل الثلاث في الفصل (١١) ·

وهذه المشاكل سيبدو بعضها داخليا وبعضها خارجيا ، وستكون المشكلة الداخلية الرئيسية تحقيق توازن بين مجموع الطلبات ومجموع العروض المتوفرة من السلع والموارد الانتاجية ، يحول دون حدوث ضغط التضخم ويؤمن في الوقت نفسه استخدام جميع العمال المتوفرين · ولقد حللنا في الفصول (١٢ـ١٤) ما يمكن ان يقوم به المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار لتحقيق هذا الهدف ، وبحثنا في الفصل (١٥) المشاكل المتعلقة بتنسيق السياسة الاقتصادية ·

واهم المشاكل الخارجية هي علاقة العراق بالمنطقة الاسترلينية ·

وقد بحثنا هذا الموضوع مع النواحي الاخرى لسياسة التحويل الخارجي في الفصل (١٦) ٠

واخيرا لخصنا في الفصل (١٧) التوصيات الواردة في التقرير ٠

الفصل الحادى عشر

اهداف ومشاكل السياسة النقدية

١ ـ للوصول الى نتيجة بشأن السياسة النقدية الصحيحة الملائمة للعراق في المستقبل لا يكفي ان يكون المرء ملما بالنظام التأسيسي (نسبة الى المؤسسات) والمحيط الاقتصادي العام اللذين يجب ان تنفذ ضمن نطاقهما ، كما لا يكفي ان يكون في حيازته تقدير للاتجاهات المحتملة في التطور الاقتصادي المستقبل ، اذ من المهم ايضا ان تكون لديه فكرة واضحة عن الاهداف التي يراد بلوغها • فالسياسة النقدية ، كاي نوع آخر من السياسه الاقتصادية ، تشتمل على تنفيذ تدابير معينة تنفيذا حازما بقصد التأثير على مجرى الحوادث الاقتصادية وجعلها تأخذ اتجاها يختلف عن الاتجاه الذى كانت تأخذه لولا هذه التدابير • ومن الضروري اذن ان يكون لدى المرء معيار واحد على الاقل يمكنه من تقرير ما يجب وما لا يجب اتخاذه من الاجراءات فالسياسة الاقتصادية تستلزم حتما وجود هدف اقتصادي او اكثر •

ومن الواضح مع ذلك ان الحكم على الاهداف التي يجب على العراق ان يسعى لبلوغها في سياسته الاقتصادية المستقبلة امر لا يقع في نطاق هذا التقرير ، اذ ان البت فيه يعود للسلطات السياسية العراقية المسؤولة• ومن البديهي ان الاحزاب والطبقات المختلفة قد يكون لها في هذا الشأن اراء متباينة حسب مصالحها ونظرياتها •

وفي الحق يعتقد احيانا ان هناك هدفا اقتصاديا واحـــدا ـ ومن ثم سياسة اقتصادية واحدة ـ هو الهدف الصحيح ـ وهي السياسة الصحيحة ـ من الناحيتين الموضوعية والعلمية (وكل حزب يميل بطبيعة الحال الى اعلان اهدافه وسياساته الخاصة على انها الاهداف والسياسات الصحيحة من الناحيتين الموضوعية والعلمية) ٠

وازاء هذه النظرية الخاطئة الشائعة نرى من المهم ان نؤكد على ان السلطات السياسية ستواجه دائما فيما يتعلق باهداف السياسة الاقتصادية اختيارا ينبغي اجراوه في النهاية على اساس احكام ذاتية تقديرية معينة حول الوجه الذي « يجب ان تكون عليه الامور في الميدان الاقتصادي » ٠ فكل ما يستطيع الاقتصادي ان يفعله في هذا المجال هو (١) ان يبين للسياسي نتائج الاهداف المختلفة المتخذة وربما المتناقضات فيما بينها و (٢) ان يقدم له المشورة فيما يتعلق بالوسائل والتـــدابير التي يمكن بها بلوغ الاهداف او ـ بعكسه ـ ان يوضح له الاسباب التي تحول دون بلوغها ٠

غير ان هناك بعض الاهداف الاقتصادية العامة التي يبدو ان هناك اتفاقا عاما عليها في العراق اليوم والتي يمكن اذن اتخاذها اساسا للبحث الذي سيرد في الفصول التالية عن السياسة النقـــدية الواجب اتباعها في المستقبل ٠

٢ ـ سنفترض اذن ان الهدف الاول لسياسة العراق الاقتصادية هو رفع مستوى المعيشة الحالي الواطيء لسواد الناس على قدر الامكان وفي اسرع وقت ممكن ٠ ولاشك ان ذلك سيستلزم اولا وقبل كل شيء تحقيق زيادة في مجموع الدخل القومي « الحقيقي » غير انه سيستلزم ايضا النظر في الطريقة الي توزع بها هذه الزيادة في الدخل القومي ٠ ومن الخير حقا

ان يتخذ امر تقليل التفاوت الهائل الحالي في توزيع الدخل هدفا مستقلا ، ولكن لما كان من المحتمل ان لا يحصل اتفاق سياسي على المدى الذي يجب ان تنفذ اليه مثل هذه السياسة التي تهدف الى ازالة التفاوت فسوف نعالج هذه الناحية من المشكلة معالجة عابرة في الفصول التالية . وسوف نركز الاهتمام على الاغلب في الاحوال التي يمكن فيها تحقيق زيادات كبيرة في الدخل القومي الحقيقي .

ومما يدل دلالة واضحة على ان السعي لزيادة الدخل القومي هو بالفعل الهدف الاول في العراق في الوقت الحاضر ، تأسيس مجلس الاعمار لاعداد « مشروع اقتصادي ومالي لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة افراده » ، واتخاذ منهاج الاعمار الشامل الذي يشتمل عليه هذا المشروع ، وتخصيص القسم الاكبر من ايرادات النفط المرتفعة لتحقيقه . ومن ثم فان هذا الهدف الاول يمكن وضعه ايضا بصيغة « ترويج التطور الاقتصادي » . ولكن الهدف النهائي هو طبعا رفع مستوى المعيشة، ولذا ينبغي اعتبار جميع التدابير التي يتخذها مجلس الاعمار وسائل لبلوغ هذا الهدف . وسوف نؤكد في الفصل (١٤) على أهمية مجلس الاعمار كأداة للسياسة الاقتصادية .

ان امر تحقيق دخل حقيقي اكبر يستدعي ـ كما ذكرنا في فصول سابقة ـ استخدام العمال المتوفرين الى حد اكبر ، بقدر ما يستدعي زيادة انتاجهم الى اقصى حد ممكن . ومع ان تزيد الاستخدام الى ابعد من حدود معينة لا يؤدي في جميع الظروف التي يمكن تصورها الى زيادة مجموع الانتاج فان هذا الهدف الاول للسياسة الاقتصادية في العراق ـ اي الحصول على زيادة كبيرة في الدخل الحقيقي عن طريق التطور

الاقتصادي ـ هو على الاقل متصل اتصالا وثيقا بهدف الاستخدام الكامل الذي قد نال الاسبقية في السياسة الاقتصادية لمعظم الاقطار منذ الحرب الاخيرة ليس فقط لان الاستخدام الكامل يعني مستوى عاليا للانتاج بل لان البطالة هي شر في حد ذاتها ·

٣ ـ وثانيا سنفترض ان من اغراض السياسة الاقتصادية في العراق تفادي التضخم النقدي الشديد الذي ربما اجمعت الآراء ـ كما بينا في الفصل (٩) ـ على كونه ضارا في النتيجة ـ على الاقل في الاحوال السائدة في العراق في الوقت الحاضر ·

ولقد بينا في الفصل (٩) ان عملية التوسع قد تسبب ارتفاعا في الاجور والاسعار وتبدأ حركة تضخم اذا تعدت نقطة معينة · ولذلك يكون من المرغوب فيه ترويج التطور الاقتصادي لا باقصى سرعة ممكنة بل باقصى سرعة تتفق مع ضرورة تفادي ضغط تضخمي عام ·

وكما بينا في الفصلين (٨) و (٩) فان ذلك لا يمنع من زيادة اصناف معينة من الاجور والرواتب والاسعار · وفي الحق ان مثل هذه الزيادات ستكون جزءا لا يتجزأ من نظام التوسع اذا اريد له ان يسير بسهولة، كما انها قد تؤدي الى ارتفاع الارقام القياسية للاجور وتكاليف المعيشة بعض الشيء · ولا ينبغي ان يخشى كثيرا حتى من « حالات التضخم المحلية » الطفيفة وان كان من الواجب اعتبارها « علامات الخطر » · فالذي ينبغي وقفه عند حده هو الارتفاع العام المطرد في الاجور والاسعار ·

٤ ـ وثالثا سنفترض ان من اغراض السياسة الاقتصادية في العراق تفادي او مقاومة التقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي · وقد

سبق وبينا في القسم (٩) من الفصل (٧) ان عملية التوسع على اساس افتراضات معينة قد تولد حركات دورية في الانتاج والاستخدام او الدخل بدلا من ان تجنح نحو ارتفاع متعادل ٠

ولكن التقلبات في النشاط الاقتصادي الداخلي قد تنشأ ايضا عن التطور الاقتصادي العام في الاقطار الاجنبية ٠ فلذا هبط النشاط الاقتصادي في الاسواق الرئيسية التي يصدر اليها العراق فلابد وان تنخفض الصادرات العراقية من حيث الكمية والقيمة ، لان هذه الصادرات تتألف على الاكثر من مواد اولية دلت التجارب على كونها اكثر تعرضا للتقلبات في الطلب من المنتجات المصنوعة ٠ اما النفط فلا يمكن ان تنخفض الكميات المصدرة منه الى اوطأ من الحدود المعينة في الاتفاقية ٠ ولكن من المحتمل ان تهبط الاسعار العالمية وبالتالي ايرادات النفط في حالة حدوث ازمة اقتصادية عامة في الاقطار الاجنبية ٠

وقد يتسنى تفادي ازمة اقتصادية عالمية شديدة كالتي حدثت في اوائل العقد الرابع من القرن العشرين ، وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات موحدة حازمة من قبل الحكومات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاقطار الاخرى التي لها أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي ٠ ولكن ذلك ليس مؤكدا ، وحتى لو كان مؤكدا فقد يواجه العراق تقلبات شديدة في ايراداته من الصادرات ٠ وهذا يرجع الى الحقيقة المشار اليها في القسم (ب) من الفصل (٣) ، وهي ان صادرات العراق ليست متعددة ، اي انها تقتصر على سلعتين او ثلاث ٠ فاذا ساء مثلا موسم الشعير في العراق في اية سنة ـ كما حصل في السنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨ ـ وكان الانتاج العالمي للشعير اعتياديا على وجه العموم ، ومن ثم لم تتأثر الاسعار العالمية ، فمن المحتمل جدا ان يؤدي ذلك الى هبوط قيمة

الصادرات بمقدار ٥ ـ ١٠ ملايين دينار مثلا في تلك السنة . اما اذا كان محصول الشعير في العالم وافرا جدا فسوف تهبط الاسعار العالمية . وبما ان الكمية المطلوبة من الشعير لاتتأثر بسعره نسبيا فقد يلزم ان تكون نسبة هذا الهبوط اكبر من نسبة الزيادة في الانتاج لكي يباع الانتاج كله . واذن فستهبط مدخولات زراع الشعير بما فيهم الفلاحون العراقيون.

ثم ان انخفاض مجموع دخل المصدرين العراقيين (سواء أكان هذا الانخفاض ناتجا من ازمة اقتصادية عالمية او من تقلبات خاصة في الاسعار او في الكميات المصدرة من اية سلعة) سيؤدي ـ اذا لم يقاوم بتدابير تتخذ لذلك القرض ـ الى تخفيض الاستهلاك ، وبذلك يسبب حركة تقلص .

على ان الهبوط الذي يحصل في المدخولات نتيجة لاصابة الاقتصاد العراقي بمثل هذه الرجات الخارجية يمكن تعويضه بطرق مختلفة ، مثال ذلك عن طريق منح اعانات مالية لاولئك الذين يتأثرون بهذه الاحداث مباشرة ، او عن طريق اجراء تخفيض عام في الضرائب اذا لم يعتبر ما ينتج عن ذلك من اعادة توزيع المدخولات امرا غير مرغوب فيه للغاية ، او عن طريق تعجيل استثمارات (اي مشروعات) عامة مناسبة ، او عن طريق انتاج انواع اخرى من السياسات التي تهدف الى التوسع .

ويطول بنا الحديث اذا نحن تناولنا هذه المشكلة بالتفصيل ، ولكن هناك امرا واحدا ينبغي ايضاحه ، وهو ان الاحتفاظ باحتياطي كبير من التحويل الخارجي شرط ضروري لاية سياسة تهدف الى المحافظة على المدخولات الداخلية بالرغم من هبوط الايرادات الخارجية . اي ان هذه السياسة اذا نجحت كان معنى ذلك ايضا وجوب المحافظة على الاستيرادات وبالتالي على المدفوعات من التحويل الخارجي بل وزيادتها في حالة

لوجود مشروعات كبيرة . اما اذا لم تكن هناك احتياطات من التحويل الخارجي وامكانيات لعقد قروض قصيرة الاجل في الخارج فلا يمكن تنفيذ مثل هذه السياسة .

ان هذه الاعتبارات المتعلقة بضرورة الاحتفاظ باحتياطي من التحويل الخارجي يكون بمثابة « حاجزواق » في حالة تدهور ميزان المدفوعات ، قد تساعد على تعزيز اهمية مراقبة السرعة التي تنفذ بها سياسة التطور والتوسع . وهذا يصح حتى ولو اتى يوم يجد فيه العراق ان من المرغوب فيه (ومن الممكن) تكميل ايرادات النفط بالاقتراض من الخارج لتغطية مصروفاته الخارجية المتعلقة بتطوره الاقتصادي . ولذلك فان من الخطر الشديد تعجيل التطور الاقتصادي بحيث يستغرق كل الموارد الخارجية المتوفرة (بضمنها امكانيات الاقتراض من الخارج) .

واذا ما حصل ذلك فان اقل نكسة تستلزم فرض عدد من القيود التي ستبدو مستحبة نظرا لما سيترتب عليها من الصعوبات الادارية ، اذا لم يكن هناك سبب آخر .

ولكن هذا التحذير يعود للمستقبل البعيد . اما فيما يتعلق بالمستقبل القريب فمن المؤمل ان يتعدى الاحتياطي من التحويل الخارجي المستوى الذي سيكون من المناسب الاحتفاظ به في المدى الاطول . والامر الذي يحتمل لمدة طويلة من الزمن ان يجعل من الضروري وقف سرعة التوسع انما هو خطر التضخم وليس خطر اضاعة تحويل خارجي .

٥ ـ ان الخطر الخاص الذي يتعرض له وضع ميزان المدفوعات بسبب عدم تعدد صادرات العراق قد يبرر اعتبار امر تغيير كيان البلاد الاقتصادي تدريجيا بغية تنويع الصادرات هدفا من اهداف السياسة

الاقتصادية. ونحن نستطيع ان نبين بايجاز ان للعراق ـ كما سبق واكدنا في الفصل (٨) ـ فوائد كبيرة نسبيا في الانتاج الزراعي ، في حين ان امكانيات احداث صناعات جديدة قادرة على مزاحمة المنتجين في الخارج انما هي اضيق وابعد . ولذلك فان الجهود التي تبذل لتنويع الانتاج والصادرات يجب ان تركز على الاغلب في القسم الزراعي ، وان تشتمل بالدرجة الاولى على ادخال سلسلة من الحاصلات الجديدة ، لان ذلك سيجعل البلاد اقل توقفا على التقلبات في محصول واسعار عدد قليل من المنتجات الزراعية .

وليس معنى ذلك ان تصنيع البلاد يمكن ان ينبغي اهماله . ولكن قد لا يكون من الحكمة في اغلب الحالات دفع هذا التطور دفعا ـ عن طريق اتخاذ تدابير شديدة لحماية الانتاج المحلي من المزاحمة الاجنبية مثلا ـ لانه يدل على ان عوامل الانتاج قد حصرت في مجالات لا يستطيع العراق ان يجاري فيها الاقطار الاجنبية بدلا من ان نستخدم في نواحي الانتاج التي يصح فيها عكس ذلك .

واذا تقرر ـ مع ذلك ـ تحقيق التطور الصناعي بسرعة فائقة بغية جعل ميزان المدفوعات اقل تأثرا بالرجات الآتية من الخارج فينبغي على الاقل ان يتم ذلك بعد فهم تام لحقيقة كون هذه النتيجة لا تحصل الا على حساب استخدام الموارد الانتاجية استخداما اقل فاعلية في النهاية . وهناك اذن تضارب بين هذا الهدف والهدف المبين في القسم (٢) اعلاه : اي الحصول على اكبر زيادة ممكنة في الدخل الحقيقي .

٦ ـ واذا لخصنا الاعتبارات المبينة في الاقسام (٢ـ٥) نجد ان الهدف الاقتصادي الذي سيفترض في الفصول التالية كونه دليلا لسياسة

العراق النقدية المستقبلة يمكن صياغته على الوجه التالي : بلوغ حد اقصى لسرعة تطور وتوسع اقتصادي ـ متوازن ووطيد نسبيا ـ يتفق مع ضرورة تفادي ضغط التضخم والاحتفاظ باحتياطي كاف من التحويل الخارجي ·

٧ ـ اما المسألة الاخرى فهي تعيين ما يجب شموله بعبارة « السياسة النقدية » · وهذه العبارة يمكن استعمالها بمعنى ضيق او بمعنى واسع ، وهي بالمعنى الضيق التقليدي تشمل التدابير المباشرة التي تعدل بواسطتها كمية المتداول النقدي حسب الحاجة ·

واذن ففي المجتمع البدائي الذي لا يستعمل سوى المسكوكات كوسائل للتداول تصبح السياسة النقدية مترادفة مع سياسة سك المسكوكات · اما في المجتمع الذي لا يستعمل سوى الاوراق النقدية التي يصدرها المصرف المركزي كوسائل للدفع فان السياسة النقدية تصبح مماثلة لسياسة اصدار الاوراق النقدية · غير ان النقد ، باعتباره وسيلة للدفع ، يتألف اليوم من مسكوكات واوراق نقدية وودائع لدى المصارف التجارية (او طلبات عليها) يمكن لصاحبها التصرف فيها بدون انذار ويقبلها سائر الناس كدفعة نقدية (راجع القسم (هـ) من الفصل ١) واذن فالسياسة النقدية ـ حتى بمعناها الضيق ـ تشمل جميع التدابير التي تعدل بواسطتها كمية وسائل الدفع هذه ·

ان المسكوكات والاوراق النقدية تستعمل لدفع الاجور وتسوية المعاملات في تجارة المفرد وكاحتياطيات نقدية في المصارف التجارية (ولهذا الغرض يمكن تحويلها الى ودائع تحت الطلب لدي المصرف المركزي) · واذن فان كمية النقد المتداول ستتألف من مسكوكات

وأوراق نقدية مصدرة من قبل المصرف الوطني ، ومن ودائع تحت الطلب انشأتها المصارف التجارية على اساس احتياطياتها النقدية (او طلبات عليها بشكل حقوق السحب) . غير ان المصارف التجارية ـ كما بينا في القسم (هـ) من الفصل (١) حيث اوضحنا هذا الكيان النقدي بالتفصيل ـ ستستعمل احتياطياتها النقدية في الغالب الى اقصى حد ممكن بغية الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح . ومن ثم توجد ـ عادة ـ صلة وثيقة بين كمية « النقد المصرفي » (وودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية وطلبات عليها واجبة الدفع عند الطلب) وبين كمية الاوراق النقدية (والمسكوكات) .

وهذا بدوره يعني ان المصرف الوطني في الاحوال المصرفية الحديثة ، وكذلك في الحالات التي لا تستعمل فيها سوى الاوراق النقدية والمسكوكات كوسائل للدفع ، هو الذي يقوم بآخر محاولة لتعديل كمية النقد المتداول والذي لذلك تناط به عادة المسؤولية عن سياسة البلاد النقدية .

ومن الممكن طبعا ان يكون لما يتخذه المصرف المركزي من الاجراءات ، كزيادة او تخفيض سعر الخصم الذي يستوفيه ، تأثير نفسي على موقف او سياسة المصارف التجارية حتى في الحالات التي لا يضطرها حجم احتياطياتها النقدية الى ان تحذو حذوه . كذلك قد يتمكن المصرف الوطني عن طريق التفاوض والاقناع من حمل هذه المصارف على ان تحسب في سياسة التسليف التي تنتهجها بعض الحساب لمقتضيات الوضع الاقتصادي بوجه عام .

ولكن ـ على الجملة ـ قد يكون من الاسلم الافتراض بان المصارف

الخاصة ستسترشد في الغالب باعتبارات العمل المصرف ، ولذلك نرى ان من الافضل السعي لجعل المصرف المركزي في وضع يمكنه من اجبارها على ان تحذو حذوه .

توجد في العراق حالة خاصة ناشئة عن كون احد المصارف التجارية ـ اي مصرف الرافدين ـ مصرفا حكوميا . ومن الواضح انه ينتظر من هذا المصرف ـ كما بينا في القسم (ب) ٣ من الفصل (١) ـ ان يتعاون مع المصرف الوطني تعاونا تاما في تنفيذ سياسة الاخير النقدية بدلا من ان يحرص كل الحرص على مصالحه الخاصة الضيقة بغية الحصول على ارباح . ولكن يبدو من المناسب هنا ايضا ـ ونحن لا ننتقد باي وجه من الوجوه العلاقة الموجودة الان بين المصارف ـ تعزيز مركز المصرف الوطني بصورة تمكنه من تنفيذ نواياه عند الاقتضاء ، كما اقترحنا في القسم (أ) ١١ من الفصل (١) .

اما المصارف الحكومية الاخرى في العراق فهي ذات اهمية ثانوية في هذا الشأن لانها لا تخلق « النقد المصرفي » الى حد كبير ، ولكنها ـ كما بينا في القسم (ج) من الفصل (١) ـ قد تكون وسائط مفيدة لوضع نقد المصرف المركزي في التداول .

واخيرا فقد اتضح من الوصف الوارد في القسم (هـ) من الفصل (١) ، ومن العرض الموجز الوارد في الفصل (١) والمختص بالمشاكل التي قد تنشأ فيما يتعلق « بتمويل » التوسع الاقتصادي ، ان المصرف الوطني يستطيع ان يؤثر على كمية النقد المتداول عن طريق الشروط التي بموجبها يكون على استعداد لتقديم القروض والسلفات ، والشروط التي بموجبها يكون على استعداد لشراء وبيع السندات (او التحويل الخارجي) .

ولهـذا السبب يستطيع المرء ان يستعمل العبارتين « السياسة النقدية » وسياسة الائتمان » بصورة مترادفة تقريبا ٠

٨ ـ وهكذا تصبح السياسة النقدية بمعناها الضيق مماثلة لسياسة الائتمان التي ينتجها المصرف الوطني ٠ وقد يؤثر المصرف عن طريق هذه السياسة على المستوى العام للنشاط الاقتصادي ٠ فاذا خفف شروط الائتمان وحذت المصارف التجارية حذوه فقد يولد بذلك زيادة في الاستثمار ويبدأ عملية توسع تماثل تلك المحللة في الفصل (٧) ٠ اما اذا شدد شروط الائتمان واضطرت المصارف التجارية الى ان تحذو حذوه فقد تنخفض الاستثمارات ويحصل تقلص ٠

ومع ذلك فقد سبق وارتأينا في القسم (١٠) من الفصل (٧) ان الخزينة تستطيع ان تحدث عمليات توسع او تقلص مماثلة عن طريق سياستها المالية ، اي باظهار عجز او وفر في الميزانية الاعتيادية ٠ ولكن هنا ايضا ينبغي ان يجيء من المصرف الوطني او يذهب اليه النقد الذي يوضع في التداول او يسحب من التداول ٠ ولهذا السبب فقد ادخلنا « سياسة الائتمان » « والسياسة المالية » في هذا التقرير تحت عنوان « السياسة النقدية » ـ بمعناها الواسع ٠

وسوف نعالج مشاكل السياسة المالية بصورة اوفي في الفصل (١٣)٠ وعندما نبحث في الفصل (١٢) عن سياسة الائتمان للمصرف الوطني سنفترض بوجه عام ان السياسة المالية للخزينة انما هي « محايدة » فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي ، او سنفترض على الاقل ان هناك سياسة مالية معينة ينبغي للمصرف الوطني ان يحسب لها حسابا عند التفكير في سياسته وبهذه الطريقة نتمكن من تركيز اهتمامنا في امكانيات التأثير على مجرى

الحوادث عن طريق سياسة الائتمان .

٩ ـ كذلك بينا باسهاب في الفصل (٧) كيف ان مشاريع مجلس الاعمار قد تبدأ عملية توسع اقتصادي وتؤثر على مجموع المصروفات والمدخولات النقدية . وهنا ايضا يجب طبعا ان يجيء النقد اللازم لاجراء المعاملات من المصرف الوطني في النهاية (راجع الفصل ١٠) . ولذلك فان اعتبار القرارات التي يتخذها مجلس الاعمار فيما يتعلق بحجم وطبيعة منهاجه العمراني (وبالتالي فيما يتعلق بقوة مجرى التوسع الذي سيولد) اعمالا تتصل بالسياسة النقدية او بالسياسة الاقتصادية العامة انما هو مسألة ذوق .

وهذه الاهمية لفعاليات مجلس الاعمار من ناحية السياسة النقدية او السياسة الاقتصادية بوجه عام سنعرض لها في الفصل (١٤) . واننا نفترض في صدد الفصلين السابقين المتعلقين بسياسة الائتمان السياسة المالية ان المجلس قد اتخذ قراره فاصبح في استطاعة ومن واجب المصرف الوطني والخزينة ان يعتمدا على تطعيم مستقل معين من « النقد » من جانب المجلس .

١٠ ـ نستطيع ان نستنتج من الاعتبارات المتقدمة انه يجب على كل من المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار ان يتحمل نصيبه من المسؤولية عن سياسة البلاد النقدية باوسع معاني هذه العبارة . ونحن لهذا السبب نفرد فصلا خاصا لكل من هذه الادوات الثلاث للسياسة النقدية .

١١ ـ ان المشاكل التي ينتظر ان تواجهها سياسة العراق النقدية المستقلة يمكن معالجتها تحت عنوانين رئيسين .

فاولاً اننا نواجه المشاكل التي تنشأ مباشرة من الهدف المبين في القسم (٦) . والسؤال الذي يجب ان نحاول الاجابة عليه هو : الى اي حد يمكن الاعتماد على سياسة الائتمان للمصرف الوطني والسياسة المالية للخزينة العراقية لغرض مكافحة ضغط التضخم من جهة وتأمين استخدام كل القوة البشرية المتوفرة من جهة اخرى . وسوف نبحث هذه المشكلة في الفصلين (١٢) و (١٣) ، فنعالج في اولهما سياسة الائتمان ونعالج في الثاني السياسة المالية .

وثانيا ان سياسة العراق النقدية ستواجه مشاكل خاصة تنشأ عن الزيادة المطردة المتوقع حصولها في احتياطياته من التحويل الخارجي . فكما ذكرنا في القسم (٤) ، يحتمل ان تزداد هذه الاحتياطيات ـ في المستقبل القريب على الاقل ـ بحيث تتجاوز كثيرا المقدار الذي ينبغي الاحتفاظ به كاحتياطي في المدى الاطول . والواضح ان ذلك يجعل من المهم للعراق بنوع خاص تأمين (١) محافظة هذه الاحتياطيات الكبيرة من التحويل الخارجي على قوتها الشرائية الحقيقية على قدر الامكان خلال الفترة التي ستمر قبل ان يتسنى استعمالها و (٢) بقائها بشكل سائل لدرجة كافية لكي يتسنى عند الحاجة استعمالها لغرض اجراء المدفوعات في اكبر جزء ممكن من العالم وعن اكبر عدد ممكن من السلع. وهذا بدوره يثير مسألة ما اذا كان من المناسب للعراق ان يبقى في المنطقة الاسترلينية ام لا . وبالطبع ينبغي ايضا النظر في هذه المشكلة على ضوء اي الامرين سيؤدي اكثر من الآخر الى التطور الاقتصادي المطلوب . وسوف نبحث في الفصل (١١) النواحي المختلفة لسياسة العراق فيما يتعلق بالتحويل الخارجي .

١٢ ـ ان نقطة البدء للبحث الذي سيرد في الفصول التالية

ستكون زيادة معينة في ايرادات النفط ـ لنفرض الزيادة المتوقعة في الوقت الحاضر ـ ومصروفات معينة على الاستثمار لاغراض الاعمار ـ لنفرض المصروفات التي ستنتج من منهاج الاعمار الحالي ٠

ولقد اوضحنا بالتفصيل في الفصل (٧) كيف ان الزيادة في مصروفات الحكومة او مجلس الاعمار تمثل زيادة مباشرة في مستوى المدخولات في العراق ٠ ولما كان من المنتظر ان يصرف جزء كبير جدا من هذه الزيادة في المدخولات على سلع وخدمات منتجة في العراق ، فسوف تنحدر المصروفات الاصلية او «المستقلة» الى اقسام اخرى ، وبذلك تؤدي الى زيادات مولدة في المدخولات بحيث ان مجموع الزيادة في الدخل القومي قد يكون اكبر من المصروفات الاصلية عدة مرات ٠

وهذه الزيادات المباشرة وغير المباشرة في المصروفات المحلية قد مثلت في النهاية طلبا على الموارد الانتاجية : القوة البشرية والارض وعوامل الانتاج الاخرى ٠ ولذلك كان السؤال الحاسم : هل تكفي العروض المتوفرة من هذه الموارد الانتاجية لتلافي الزيادة في الطلب على هذه العوامل ؟

فاذا زاد مجموع الطلب ـ المحدث بصورة مباشرة وغير مباشرة ـ على مجموع العرض المتوفر بالاسعار والاجور السائدة فان المزاحمة بين المستهلكين تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع كما ان المزاحمة بين المنتجين تؤدي الى ارتفاع اجور العمال واسعار العوامل الاخرى ٠ وهذا بدوره يحدث ضغطا تضخميا كما بينا في الفصل (٩) ٠ والنقطة الهامة التي يجب وضعها نصب العين هي ان الزيادات في اسعار السلع والخدمات الانتاجية (الاجور) تزيد من مدخولات باعة هذه السلع

والخدمات (اي باعة المفرد والمنتجين والعمال) ، وبذلك تحدث زيادة جديدة في الطلب ، الامر الذي قد يؤدي الى حصول زيادة اخرى في المدخولات تتحول ايضا الى زيادة في الطلب وهلم جرا · وهكذا ترتفع الاسعار والاجور بصورة مطردة ـ اي يبدأ تضخم نموذجي ·

والمشكلة في هـــذه الحالة هي الى اي حد يمكن تخفيض سرعة التوسع ، وبخاصة تخفيف الآثار التي تولدها الزيادة الاصلية المعينة في المصروفات ، وذلك عن طريق سياسة الائتمان او السياسة المالية او السياستين كليهما ·

١٣ ـ ولكن يستحيل لسوء الحظ ـ كما اوضحنا في الفصل (٦) ـ التكهن حتى على وجه التقريب بما سيكون للزيادة المعينة المفترضة في المصروفات من طلبات مباشرة وغير مباشرة على الموارد الانتاجية · واذن فقد برهن عرض السلع والخدمات الانتاجية على كونه ازيد من المقدار اللازم لتلافي مجموع الزيادة في الطلب ·

وبما ان هذه الحالة هي عكس الحالة التي نظرنا فيها منذ لحظة والتي تجنح فيها الاسعار الى الارتفاع فمن الطبيعي ان نتوقع في هذه الحالة ان تجنح الاسعار الى الهبوط ، ولكن ذلك بعيد الاحتمال اذ هنا ايضا تمثل المصروفات المستقلة الجديدة طلبا اضافيا ، واذا امكن تلافي هذا الطلب الاضافي بسهولة دون ارتفاع الاسعار والاجور فالواضح ان ذلك يعني انه قبل ان تبدأ الدوافع الجديدة عملها لابد من وجود عرض زائد جدا من العمال وسائر عوامل الانتاج · ومع ذلك لم تهبط الاسعار والاجور · وهل من داع لان تهبط بسبب ان الزيادة في الطلب قد قللت العرض الزائد ؟ ان النتيجة التي تحصل هي ان نسبة البطالة

والاستخدام الناقص تنخفض قليلا دون ان يؤثر ذلك اي تأثير على الاسعار والاجور ٠

واذن فالمشكلة التي تواجهها سياسة الائتمان او السياسة المالية او كلتاهما في هذه الحالة هي ما اذا كانتا قادرتين على زيادة استخدام الموارد العاطلة عن طريق تعجيل التوسع وخصوصا تعجيل الآثار المولدة التى يجب ان تنشأ عن الزيادة المستقلة في المصروفات والتي قد تعرقلها انواع كثيرة من التراخي من جانب المنتجين والمستهلكين ٠ ولقد سبق وأكدنا في الفصل (٦) على ان استجاباتهم المحتملة لا تعرف بالتأكيد ٠

١٤ ـ سيظهر من الفصلين (١٢) و(١٣) ان ما يستطيع المصرف الوطني والخزينة ان يفعلاه لتخفيض او زيادة سرعة عملية التوسع على اساس مقدار معين من المصروفات المستقلة انما هو محدود نسبيا ٠ ولما كان من الواضح ان مصروفات الشركات الخاصة لن تعينها الاعتبارات المختصة بتأثيرها على الاقتصاد العراقي بل تعينها حاجاتها المباشرة ، فينبغي الاعتماد في الاكثر على التعديلات في منهاج الاعمار اذا برهن مجموع الطلب الذي تحدثه المصروفات المستقلة للشركات الخاصة والمجلس على كونه اما كبيرا جدا او قليلا جدا ٠ واذن فيجب اعتبار مجلس الاعمار اداة في سياسة العراق الاقتصادية العامة ربما كانت اهم من كلا المصرف الوطني والخزينة ٠ ومن هذه الناحية سنبحث فعاليات المجلس في الفصل (١٤) ٠

١٥ ـ ان الوضع المثالي ـ نظريا ـ يجب ان يتميز بامرين ، اولهما استخدام مجموع عرض القوة البشرية بصورة تؤمن بلوغ حد اقصى

لمعدل الانتاج لكل ساعة يشتغلها العامل ، وثانيهما كفاية مجموع الطلب لشراء مجموع الحاصل لا اكثر ولا اقل ٠

والشرط الاول يعني انتاج « كميات معينة من مجموعة من السلع باقل كلفة عمل ممكنة ، واذا توفر الشرط الثاني امكن استخدام جميع العمال لاي عدد من الساعات يريدون ان يشتغلوا ، وامكن ارضاء كل طلب على العمال ، وبالتالي يتحقق الاستخدام الكامل دون حدوث ضغط التضخم ٠

وفيما عدا الصعوبات المنطقية التي نصطدم بها عند القيام بمحاولة لتعريف « كميات معينة من مجموعة من السلع » فمن الواضح ان الوصول الى حالة التوازن هذه انما هو مهمة معقدة ٠

ومع ان الذي يهمنا في الغالب هنا هو القسم الثاني من المشكلة (اي تحقيق الاستخدام الكامل دون حدوث ضغط التضخم) فقد يكون من المناسب ان نتطرق الى القسم الاول (اي زيادة الانتاجية) الذي يمكن القول بانه اهم القسمين في المدى الطويل ٠

ان عرض الموارد المادية في العراق في الوقت الحاضر (بما فيها الاراضي القابلة للزراعة فعلا ورؤوس الاموال الثابتة من جميع الانواع محدود جدا بالنسبة الى عرض القوة البشرية ـ على الاقل في بعض فروع الانتاج ٠ ومن ثم فان الزيادة التي يمكن تحقيقها في الانتاج عن طريق استعمال مقدار معين من القوة البشرية في تلك الفروع (اي ما يسميه الاقتصاديون « الانتاجية الحدية » للعمال المختصين) انما هي ضئيلة جدا ـ وقد تكون معدومة تماما في بعض الحالات ٠ ويرجع ذلك الى ان طاقة الموارد المادية المذكورة مستخدمة كلها الآن (او كلها تقريبا) وحتى

لو استعمل مزيد من العمال فلا يمكن ان يحقق ذلك زيادة اخرى في الانتاج لكل وحدة من الزمن ٠

وهذا بدوره يعني انه من المهم جدا زيادة طاقة الموارد المادية ، وخصوصا في المجالات التي تكون فيها « الانتاجية الحدية » للعمال معدومة ٠ ومن حسن الحظ ان العراق - لاسباب سنبينها في القسم (١٧) - تستطيع ان يدفع ثمن الزيادة اللازمة في الموارد المادية ٠

وهناك طريقة بديلة وهي تحويل قوة بشرية من تلك المجالات الى فروع اخرى من الانتاج حيث « الانتاجية الحدية » للعمال أعلى ٠ وهذا في الغالب هو الحل الوحيد الممكن في الاقطار المتخلفة التي عليها ان تعتمد فقط او في الاكثر على التوفيرات المحلية لغرض انماء جهازها الانتاجي ٠ ومع ذلك فقد يكون من الصعب اجراء مثل هذا التحويل نظرا لما يترتب عليه من تنقلات جغرافية للعمال (قد تعرقلها قلة وسائط النقل وتسهيلات السكنى في المناطق التي يجب ان ينتقل اليها العمال) وتغييرات مهنية (قد تقاوم لاسباب نفسية او بسبب التحيز التقليدي) ٠

ومن الواجب مع ذلك ان نؤكد بشدة على ان من المحتمل ان توسع الطاقة الانتاجية لرأس المال الثابت والارض اكثر من اللازم بكثير ٠فقد توسع تلك الطاقة الى حد كبير بحيث يصبح العرض الموجود من القوة البشرية غير قادر على استخدامها بصورة فعالة ، اي انها تصبح كبيرة بحيث يبدأ معدل الانتاج لكل ساعة يشتغلها العامل في الهبوط ، اذ يصبح عدد العمال غير كاف للقيام بكل العمل المطلوب لتشغيل جميع الآلات الجديدة او لزراعة جميع الاراضي الجديدة ٠ ومن الحكمة في مثل هذه الحالة ترك بعض الآلات او قسم من الاراضي عاطلا ، لان ذلك

يزيد في معدل الانتاج لكل ساعة يشتغلها العامل . ولكن الواضح ان المشروع الذي كان قد ادى الى الزيادة في الطاقة المختصة قد ذهب ادراج الرياح . ثم انه من المحتمل ، حتى ولو لم يهبط الانتاج المادي نتيجة لاحداث طاقة زائدة ، ان لا يجد الانتاج الاضافي مشترين باسعار عالية تكفي لتغطية التكاليف الاضافية المتكبدة في سبيل الحصول على تلك الطاقة الزائدة ، ذلك لان الطلب كان قد ارضى كله (او كله تقريبا) .

وعلى هذا الاساس لعل من المفيد ان نحذر من القيام باستثمارات زائدة ، اذ ينبغي قبل الاقدام على مشاريع جديدة النظر فيما اذا سيكون من الممكن في حينه ايجاد عمال لاستعمال الموارد المادية الجديدة (مثال ذلك ـ لنأت بمثال كيفي تماما ـ ارض زراعية) بصورة فعالة ومربحة .

ان امكانية توسيع الطاقة الانتاجية توسيعا عاما زائدا (بالنسبة الى القوة البشرية) قد تكون بعيدة جدا ، والمشكلة الرئيسية المستعجلة التي تواجه واضعي السياسة الاقتصادية هي ـ كما ابنا من قبل ـ كيفية تحقيق الاستخدام الكامل دون حدوث التضخم او دون التجاوز كثيرا على الاحتياطيات من التحويل الخارجي . ولكن التوسع الزائد بالمعنى الذي حددناه منذ لحظة قد يحصل بسهولة في ميادين خاصة . فقد يجرى التوسع الى حد كبير جدا في بعض الفروع من الاقتصاد بينما يهمل في الفروع الاخرى ، ولتفادي مثل هذه الطوارىء وتحقيق تطور متوازن ـ وكذلك للاقتراب على قدر الامكان من الهدف القصير الاجل الذي ذكرناه منذ لحظة ـ ينبغي القيام بتصميم اقتصادي عام .

١٦ ـ ولكن يجب ان نعدل ما ذكرناه اعلاه باضافة ان « الاستخدام الكامل » بالمعنى الحرفي لهذه العبارة لا يمكن تحقيقه في عالم الواقع ،

اذ يتحتم في اي اقتصاد يكون فيه الطلب وتكوينه في تغير ان يفقد بعض العمال اعمالهم من وقت لآخر وان يبقوا عاطلين لمدة قصيرة او طويلة قبل ان يستوعبهم الانتاج من جديد • ولذلك نكون واقعيين اكثر اذا قلنا انه ينبغي ان يكون الهدف تحقيق درجة استخدام عالية ومستقرة على قدر الامكان والمحافظة عليها •

ومن المحتمل ان تكون قابلية الانتقال الجغرافي للعمال اوطأ منها في كثير من الاقطار المتقدمة بسبب ندرة وسائط النقل وعدم تمكن العمال من تحمل التكاليف المترتبة واخيرا لانهم قد يكونون اقل ميلا لتغيير محيطهم • ولما كان من المحتمل ان تتركز في بعض المناطق الزيادا المستقلة في المصروفات فقد تحصل في الوقت نفسه « حالات تضخم محلية » « وجزائر من البطالة والاستخدام الناقص » ومن الواجب طبعا ان تكون الغاية تقليل هذه الحالات والجزائر الى ادنى حد ممكن •

٧ ـ لقد اقمنا الدليل في الفصل (٧) على ان زيادة الايرادات من التحويل الخارجي امر مهم لتطور العراق الاقتصادي المستقل •

ولقد اوضحنا ان قسما من المصروفات المستقلة ومن الزيادات التي ستحصل في المدخولات بطريق مباشر وغير مباشر خلال سير التوسع سينفق على سلع مستوردة (سواء بشكل مواد اولية ومكائن وغيرها او بشكل سلع استهلاكية مصنوعة) او على سلع كانت تصدر الى الخارج لو لم تحصل هذه المصروفات والزيادات في المدخولات • وفي معظم الاقطار المتخلفة التي تقدم على تنفيذ منهاج للتطور الاقتصادي ، يمثل هذا التدهور في موازينها للمدفوعات الخارجية مشكلة خطيرة جدا • وحيث ان اغلبها تملك احتياطيات محدودة جدا من التحويل الخارجي فلا

بد لها من عقد قروض خارجية لتغطية العجز في موازين المدفوعات ٠

ولكن العراق في هذا الشأن هو في وضع يحسد عليه ٠ ففي الحالة التي تصورناها في القسم (١٣) اعلاه ليس من داع ـ في السنوات القلائل الاولى على الاقل ـ لأن تعيق المصرف الوطني والخزينة ـ في سعيهما لانعاش النشاط الاقتصادي ـ المخاوف من ان ذلك يعرض الاحتياطي من التحويل الخارجي للخطر ٠ اما في الحالة العكسية التي وصفناها في القسم (١٢) ، فان امكانية تحويل قسم كبير من الزيادة في الطلب الى السلع المستوردة والمعدة للتصدير قد تخفف ضغط التضخم الى حد كبير ٠

وفي معظم الاقطار المتخلفة ينبغي ان تمول الاستثمارات لاغراض الاعمار عن طريق زيادة التوفيرات الخاصة او العامة من دخلها القومي الجاري الواطيء ، او بقروض خارجية ، وبكلتا الطريقين ٠ وهذا يصح على الاقل في حالة استخدام جميع الموارد المتوفرة وعدم امكان الحصول على ربح صاف من تحويل الموارد ـ وخاصة القوة البشرية ـ من مجال الى آخر ٠ فهي اذن تواجه ـ عدا المشاكل السياسية والاقتصادية الخطرة التي تترتب على الاقتراض من الخارج ـ مشكلة كبت الاستهلاك بدلا من السماح له بان يأخذ مجراه الطبيعي فيرتفع ارتفاعا يتمشى مع الزيادات الحاصلة في الدخل والناتجة من الاستثمارات المستقلة واذا امكن تنفيذ هذه الاستثمارات عن طريق استخدام عوامل انتاج كانت قبلئذ عاطلة او مستخدمة استخداما ناقصا فلا حاجة لتقليل الاستهلاك ، ولكن قد يتعذر منعه من التزايد ٠ اما اذا اقترضت هذه الاقطار من الخارج لغرض شراء المكائن وسائر المعدات فقط ـ ونذكر على سبيل المثال ان قروض البنك الدولي لا تمنح الا لهذا الغرض ـ فلا تستطيع السماح بزيادة الاستهلاك الى ان تظهر ثمار الاستثمارات في السوق على شكل زيادة

في عرض السلع الاستهلاكية الا اذا تسنى تحقيق زيادة سريعة في انتاج السلع الاستهلاكية عن طريق تغيير التوزيع المهني لوسائل الانتاج المتوفرة . واذا لم يكن الامر كذلك فقد يقتضي حتى تخفيض الاستهلاك قليلا لاطلاق العمال والموارد المحلية الاخرى اللازمة للمشاريع العمرانية .

ومن جهة اخرى فقد سبق وارتفع الدخل القومي في العراق نتيجة للزيادة الحاصلة في دخل البلاد من صناعة النفط وقد بينا في الفصل (٤) اهمية وجسامة هذه الزيادة ، ونضيف الآن بأن هذه الزيادة في الدخل القومي متوفرة بشكل تحويل خارجي . ولقد احسنت الحكومة العراقية صنعا اذ قررت تخصيص الجزء الاكبر من دخلها من النفط لاغراض الاعمار ، اي للقيام بتوفير عام على نطاق واسع . ولهذا فان امر تمويل استثمارات مجلس الاعمار المستقلة لا يثير اية مشكلة ، كما اوضحنا في الفصل (١٠) . ومع ذلك يبدو ان من المناسب اطلاق قسم من هذه التوفيرات العامة تدريجيا لاغراض الاستهلاك ، وهذا ما سيحدث بالفعل اذا ازداد الاستخدام وسمح للاجور والرواتب بان ترتفع كثيرا او قليلا وبقيت الاسعار ثابتة على وجه العموم بسبب زيادة استيراد السلع من الخارج . وبهذه الطريقة يتسنى تحسين مستوى المعيشة بعض الشيء حتى قبل ان تؤتي استثمارات مجلس الاعمار ثمارها . او بعبارة اخرى يمكن استعمال الزيادة الحاصلة في الدخل القومي من صناعة النفط لرفع مستوى المعيشة الحالي ولوضع الاساس لتحسين آخر في الاحوال المعاشية في المستقبل .

الفصل الثاني عشر

المصرف الوطني

١ ـ ان الغرض من هذا الفصل هو ان نبحث الى اي حد وباية وسائل يتسنى للمصرف الوطني عن طريق سياسته الائتمانية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بصورة تحقق الهدف المشار اليه في الفصل (١٠) ، اي تحقيق اقصى حد لسرعة التطور والتوسع الاقتصادي يتفق مع ضرورة تفادي تضخم نقدي عام ٠

ونحن في هذا الفصل والذي يليه نفترض زيادة معينة في ايرادات النفط ومصروفات معينة على مشاريع الاعمار ، ونفترض كذلك ان الزيادة المباشرة الناتجة في المصروفات المحلية لمجلس الاعمار يمكن ان تمول تلقائيا ـ ان صح هذا التعبير ـ من قبل المجلس من حصته في ايرادات النفط ٠واذن فان الزيادة المباشرة في كمية النقد من جهة اخرى لا تقعان تحت سيطرة المصرف ٠

واذا اريد للمصرف ان يؤثر اي تأثير على مستوى النشاط فيجب ان يجري ذلك (١) عن طريق تعجيل او تأخير الزيادة المولدة في الطلب والتي تسببها المصروفات المستقلة او (٢) عن طريق احداث او ابطال استثمارات (اي مشاريع) مستقلة اخرى (وهذا بدوره يؤدي الى توسع او تقلص مولد وبذلك يعزز او يوقف ـ بطريق مباشر وغير مباشر ـ التوسع الذي بدأه الدافع الاصلي) ولكن من الصعب جدا رسم خط ثابت بين الاستثمارات التي « يولدها » التوسع الذي يحدثه

مجلس الاعمار وبين الاستثمارات المستقلة عن هذا الدافع استقلالا كافيا بحيث يمكن تسميتها « مستقلة » . ويمكننا اذن ان نقتصر على القول بأن الدائرة التي يمتد عليها نفوذ المصرف الوطني هي مجموع النشاط الاقتصادي ما عدا النشاط الذي يقوم به مجلس الاعمار مباشرة .

ومع ذلك فقد يكون من المفيد ان يوضع هذا التميز نصب العين . فان استثمارات مستقلة اخرى قد تكون في غنى عن الائتمان المصرفي ، وقد يكون الامر كذلك اذا حفزها اكتشاف مواد طبيعية جديدة قابلة للتصدير في تربة العراق ، واذا مولت بنفس الطريقة التي يمول بها انتاج النفط اي بروءوس اموال اجنبية . ثم ان تقليل التوسع الثانوي الذي هو مرافق طبيعي لبعض الاستثمارات المستقلة قد يؤدي الى اختلال كيان الانتاج ، فقد يكون له مثلا تأثير سيء على استعداد العمال لزيادة مجهودهم اذا لم تجهز بكميات كافية من انواع السلع الاستهلاكية التي يرغبون في انفاق مدخولاتهم الاضافية عليها .

وحتى لو تسنى للمصرف الوطني ان يؤثر على التوسع المولد تأثيرا يكفي للمحافظة على مجموع النشاط الاقتصادي في المستوى المطلوب فان المسألة التي ينبغي النظر فيها هي ما اذا كان من المرجح تعديل منهاج الاستثمار المستقل الاصلي لمجلس الاعمار بغية تأمين تطور الكيان الانتاجي كله تطورا اكثر توازنا .

وفيما عدا هذه الاعتبارات فان المشكلة التي امامنا الآن هي ما اذا كان المصرف الوطني يستطيع حقا ان يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي تأثيرا كافيا .

لقد اوضحنا في القسم (هـ) من الفصل (١) ان المصرف الوطني هو الذي يقوم بآخر محاولة لتعيين كمية النقد المتداول عن طريق

ما يصدره من الاوراق النقدية والمسكوكات ، وبينا في الفصل (١٠) ان عملية التوسع لا يمكن ان تجري ما لم « تمول » ، اي ما لم تجهز بطريقة ما وسائل الدفع او « النقود اللازمة » للقيام بالمعاملات المقتضية. وفي وسع المرء ان يستنتج من ذلك ان المصرف الوطني يجب ان يكون على الاقل قادرا على وقف عملية التوسع او تخفيف سرعتها اذا اوشكت ان تؤدي الى التضخم النقدي .

ولكن ذلك ليس بالامر السهل عمليا . نعم ان المصرف المركزي ـ بالمعنى الشكلي ـ هو الذي يعين دائما كمية النقد المتداول ، ولكننا قد بينا في القسم (هـ) من الفصل (١) ان المصرف الوطني العراقي ـ لعدة اسباب ـ هو حقا في مركز ضعيف جدا في هذا الشأن في الاحوال الراهنة في العراق والمسألة اذن هي ما اذا كان من المحتمل ان يزداد مركز المصرف الوطني قوة في المستقبل ، واذا لم يكن ذلك محتملا فكيف يمكن تعزيز سلطته ؟ ومع ذلك فلا ينبغي ان يفسر ما سنقوله بعد بانه توصية باعطاء المصرف نوعا من الدكتاتورية على النظام المصرفي ، اذ ان المقصود هو جعله في وضع يمكنه من استعمال وسائل السوق لتنفيذ سياسة الائتمان التي يراها مناسبة .

ومن المفيد ان نعالج على حدة امكانيات المصرف لتخفيف او زيادة سرعة التوسع .

٢ ـ لنفرض اذن ان التوسع الذي بدأه مجلس الاعمار قد رفع مجموع المدخولات النقدية ومجموع الطلب الى مستوى لا تستطيع فيه العروض المتوفرة من السلع وعوامل الانتاج ـ ولاسيما القوة البشرية ـ ان تجاريهما وبالتالي اصبح خطر التضخم وشيكا .

ان المصروفات المحلية الاصلية لمجلس الاعمار ـ كما اسلفنا ـ

تمول تلقائيا عن طريق السحب على حسابه لدى المصرف الوطني ويصعب التكهن ـ كما ابنا في الفصل (١٠) ـ هل يكون هذا التطعيم النقدي الاصلي كافيا ايضا لتمويل المولد · اضف الى ذلك ان عملية التوسع قد تؤثر على مجموع عرض النقد والطلب عليه بعدة طرق لا يمكن التكهن بها · فقد تؤدي من جهة الى اخراج بعض المكتنزات وزيادة الالمام والثقة بالصك كوسيلة للدفع ، ومن جهة اخرى ينتشر استعمال النقد الى الاقسام التي كانت سابقا خارج « الاقتصاد النقدي » · كما ان المصارف قد تقنع باحتياطيات نقدية اقل او بالعكس قد ترغب في الاحتفاظ باحتياطي اكبر كلما تقدم التوسع · ولذلك لا يمكن القول اذا كانت عملية التوسع التي نحن بصددها ستستلزم زيادة الكمية المتداولة من الاوراق النقدية والمسكوكات بالاضافة الى « التطعيم الاصلي » او بالعكس اذا كان من المحتمل ان تزيد في الموجودات السائلة لدى المصارف التجارية ·

ولكن حتى ولو اقتضت الزيادة في طلب المعاملات للنقد زيادة الكمية المتداولة من الاوراق النقدية والمسكوكات فانه يجب ألا يغيب عن البال ان المصارف التجارية تملك موجودات سائلة كبيرة جدا في الوقت الحاضر وانها قد تكون لفترة طويلة من الزمن قادرة على تلبية الطلبات الاضافية للقروض ومواجهة ما ينتج عن ذلك من المسحوبات النقدية (اي الاوراق النقدية والمسكوكات) ، عن طريق تخفيض احتياطيانها النقدية المحلية ، او عن طريق بيع التحويل الخارجي الى المصرف الوطني ·

واذا لم يكن كافيا ، اي اذا احدث اثناء سير التوسع ان خفضت الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها المصارف في الداخل او في الخارج الى مستوى يقارب الحد الادنى الذي تشعر (عندئذ) بأنها مرغمة على

الاحتفاظ به (قانونا او تقليديا) ، فسوف تضطر الى رفع اسعار الفائدة (او تشديد شروط الائتمان) او اللجوء الى اعادة الخصم او سائر انواع الاقتراض في المصرف الوطني ٠

وفي تلك الحالة تزداد سلطة المصرف الوطني ٠ فاذا رفض مثلا تقديم قروض (اخرى) الى المصارف التجارية (او اذا لم تشأ المصارف الاجنبية الاقتراض من المصرف الوطني) فان رفعها لاسعار الفائدة وتشديد سائر شروط الائتمان سيؤدي الى خفض سرعة التوسع ٠ وفي هذا الحالة اذن سيتمكن المصرف الوطني من تخفيض مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق الشروط التي يكون بموجبها على استعداد لتجهيز المصارف التجارية بنقد اضافي (اوراق نقدية ومسكوكات او ودائع تحت الطلب تحتفظ بها المصارف لدى المصرف الوطني) اي عن طريق سياسة الائتمان التي يتبعها ٠

ومن المحتمل جدا ان يقلل الائتمان في السوق لا عن طريق رفع اسعار الفائدة بل عن طريق قيام المصارف التجارية بتقنين الائتمان٠ومن الافضل معذلك ان نرفع اسعار الفائدة ، لأن رفعها يخفض الطلب على النقد بحرمان المشاريع التي لم تنجح نجاحا كافيا يمكنها من دفع سعر الفائدة المرتفع ٠ اما اذا أجرى التقنين دون ان ترتفع اسعار الفائدة فلا ينخفض الطلب ، غير ان المصارف التجارية سترفض منح القروض لبعض المشاريع لا على اساس كونها مربحة او غير مربحة وانما لغرض الاحتفاظ باموالها القليلة لعملائها القدماء ، ومن ثم سترفض تقديم القروض الى العملاء الجدد ٠ وقد يكون معنى ذلك ان المشاريع المربحة سترفض بينما ستحقق المشاريع غير المربحة ، الامر الذي يعني على وجه العموم ـ ولكن ليس دائما ـ خسارة من وجهة نظر المجتمع بأسره ٠

وهكذا يبدو من الافضل السماح لسعر الفائـــدة بان يرتفع بدلا من تقليص الائتمان عن طريق تقنينه • ونحن نوصي بالغاء اي حد اقصى موجود لسعر الفائدة •

٣ ـ ومع ذلك فقد يصبح خطر التضخم جليا قبل الوصـــول الى المرحلة التي تصورناها في القســـم الســـابق ، اي في وقت لا تزال فيه المصارف التجارية تملك موجودات سـائلة كبيرة تجعلها قادرة ومستعدة للاستمرار في توسيع عمليات التسليف التي تمارسـها •

وفي هذه الحالة لا يكون لسلاح المصرف المركزية التقليدي ـ رفع سعر الخصم ـ اي تأثير • فما دامت المصارف التجارية لا تحتاج الى اي عون من المصرف الوطني فأنها بطبيعة الحال غير ملزمة بزيادة اسعار الفائدة بما يعادل الارتفاع في سعر الخصم • وطالما لا توجد في العراق سوق رؤوس اموال منظمة فأن ما يستطيع المصـــرف الوطني ان يفعله لتخفيض الموجودات النقدية للمصارف التجارية عن طريق بيع السندات الى الجمهور او الى المصارف ذاتها ، اي عن طريق ما يسمى « عمليات السوق الحرة » ، انما هو محدود جدا كذلك •

ومن المحتمل ان يكون المصرف الوطني في مركز اقوى قليلا ازاء المصارف الحكومية الاخرى • فلقد سبق له ان قـــدم قروضـا الى هذه المصارف ، ومن المحتمل جدا ان تزداد هـــذه القروض خلال ســـير التوسع • وقد يتعين على المصارف الحكومية ـ كما في القسم (ج) من الفصل (١) ـ ان تلعب دورا هاما في عمليه التطور الاقتصادي باسرها ولذلك يجب على المصرف الوطني ان لا يتردد في تزويدها بما تحتاج اليه من الوسـائل للقيام بواجباتها (راجع القسم ١٧ ادناه) • اما اذا رأى المصرف من الضروري ايقاف عملية التطور لمكافحة النزعات التضخمية ففي وسعه

طبعا ان يرفع سعر الفائدة المستوفاة عن القروض الممنوحة لتلك المصارف وان يكف عن تسليفها بل وان يخفض قروضها تدريجيا . واذا اجرى ذلك ـ وينبغي في الحقيقة اجراؤه ـ اضطرت هذه المصارف بدورها الى تخفيض فعالياتها . وبهذه الطريقة اذن قد يؤثر المصرف الوطني بعض التأثير على مجموع الطلب . ولكن ليس من المؤكد ان يكون ذلك كافيا لمكافحة النزعات التضخمية ، واذا كان هذا هو السبيل الوحيد الى تقليص نطاق الائتمان فقد تكون سبيلا تحيزيا بحيث يترك آثارا سيئة . فمثلا ليس من حسن السياسة حقا المباشرة في تنفيذ منهاج ضخم لاسكان الفلاحين في اراض زراعية جديدة ثم الاضطرار ـ لغرض التضخم ـ الى حرمانهم من الائتمان الذي قد يحتاجون اليه لاستغلال الاراضي الجديدة استغلالا فعالا .

والى حدما فان الذين لا يتمكنون من الحصول على القروض من المصارف الحكومية قد يتجهون الى مصرف الرافدين والمصارف التجارية الاخرى (اي للحصول على قروض قصيرة الاجل نسبيا) . واذا نالوا هنا مبتغاهم فأن هذا التحول في فعاليات هذه المصارف الأخرى قد يجعل اطراد توسع نطاق ائتمانها اقل شرا منه لو كان الامر على غير هذه الصورة .

ولنذكر اخيرا اننا في هذا الفصل قد افترضنا سياسة مالية معينة ، ومن ثم فقد ابعدنا احتمال تمكن المصرف الوطني من خفض كمية النقد المتداول عن طريق تقليص السلفات التي يمنحها للخزينة ، اذ يترتب على ذلك اجراء تغير في السياسة الماليه . ان سلفات المصرف الى الخزينة في الوقت الحاضر لا يعتد بها . وربما ان (٣٠) بالمائة من ايرادات النفط يذهب الى ميزانية الدولة مباشرة وان الايرادات من الضرائب تكون قد نمت تلقائيا بارتفاع المدخولات والاستهلاك خلال فترة التوسع السابقة فأن هذه السلفات قد تبقى ضئيلة في الحالة التي نحن بصددها الآن .

ومن الجلي انه لا يمكن في تلك الحالة تقليص نطاق الائتمان الى حد كبير عن طريق تخفيض هذه السلفات حتى ولو شعر المصرف بأن نفوذه السياسي قد اصبح من القوة بحيث يمكنه ان يأخذ المبادأة في هذا الشأن فكل ما يستطيع المصرف ان يفعله هو ان يؤكد للحكومة ضرورة اتباع سياسة مالية تهدف الى تشديد التقلص وسنبحث في الفصل التالي امكانيات تخفيض مجموع الطلب بهذه الطريقة . اما اذا كانت الحكومة هي اول من يقرر ضرورة انتهاج سياسة انكماشية فلا شك في ان مثل هذه السياسة لا تكون فعالة الا اذا « جمدت » الودائع الحكومية المتزايدة لدى المصرف الوطني (او لدى مصرف الرافدين) والتي قد تنجم عن تلك السياسة وذلك بدلا من اعادة تسليفها . وكل ذلك يدل على ضرورة قيام تعاون وثيق بين المصرف الوطني (او مصرف الرافدين) والخزينة اذا اريد ان تكون السياسة النقدية (او بمعناها الواسع سياسة الائتمان والسياسة المالية) فعالة في مكافحة التضخم .

٤ ـ لقد اظهر البحث المتقدم ان وضع المصارف التجارية من حيث سيولة موجوداتها هو النقطة الحاسمة فيما يتعلق بفاعلية سياسة الائتمان التي ينتهجها المصرف الوطني كوسيلة لتخفيف سرعة التوسع . فاذا كانت المصارف لا تزال تحتفظ باحتياطيات نقدية زائدة عندما يريد المصرف الوطني مقاومة اية نزعة تضخمية فان قدرته على ذلك ستكون محدودة جدا .

ولكن المصارف التجارية قد تحذو حذو المصرف الوطني عندما يرفع سعر الخصم الذي يستوفيه وان لم تجبر على ذلك . وهذا التأثير النفسي « لسياسة الخصم » التي يتبعها المصرف المركزي انما هو تجربة ثابتة في اقطار كثيرة . ويعتبر ارتفاع سعر الخصم « علامة الخطر » وفي هذا الصدد نوصي بان يعلن المصرف على الدوام سعر الخصم الذي

يستوفيه لكي يعتاد الجمهور وجود هذا السعر ، وبذلك يخلق المحيط اللازم للتأثير النفسي المذكور ٠

ومن الواضح ان احتمال تمكن المصرف الوطني من التأثير على الاتجاه العام للمصارف التجارية يزداد كلما ازدادت الصلة بينه وبين ادارتها ٠ ولذا يبدو من المناسب ان يأخذ المصرف الوطني المبادأة في هذا الشأن بعقد اجتماعات دورية مع مدرائها٠وفي مثل هذه الاجتماعات يستطيع المصرف الوطني ان يبلغ المصارف الاخرى بآرائه حول الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبل ، وان يبحث معها احسن الوسائل لمكافحة الاتجاهات الخطرة المحتملة في الوقت المناسب ٠ وبهذه الطريقة قد يتسنى حتى بدون رفع سعر الخصم تعويق التوسع في الميادين او المناطق التي قد ظهرت فيها « عقبات » تعويقا عاما او بالاحرى ايقافه ٠

ومن المهم ان تؤخذ هذه المبادأة بدون تأخير لكي تصبح مثل هذه الاجتماعات تقليدا قبل ان تنشأ حالة شديدة تتضارب فيها آراء المصرف الوطني والمصارف التجارية ، الامر الذي يزيد في صعوبة تأسيس التعاون اللازم ٠

ولابد لنا من التسليم بان هناك الآن بعض التعاون ، لان ثلاثة من اعضاء مجلس ادارة المصرف الوطني هم مدراء مصارف خاصة ٠ ومع اننا لا ننتقص فوائد هذا الترتيب فقد ابنا في القسم (٢) من الفصل (١) الاسباب التي تجعلنا نشك في ما اذا كان من الواجب ان يستمر مع تمادي الزمن٠ وهو على كل حال لا يجعل الاجتماعات الاستشارية المقترحة هنا غير لازمة ٠

اما مصرف الرافدين فيجب ان يكون تنسيق الاجراءات معه امرا سهلا هينا ، ولقد سبق وابنا ذلك في القسم (ب) من الفصل (١) ، حيث

اكدنا على ان مصرف الرافدين بوصفه مصرفا حكوميا يجب ان يحفل باثار اعماله على الاقتصـــــاد بمجموعه اكثر مما يحفل بحساب ارباحه وخسائره ٠

٥ ـ ويخطو المصرف الوطني خطـوة اخرى في ســبيل تعزيز مركزه اذا أدت المشاورات الدورية المقترحة في القسم السابق الى عقد اتفاق رسـمي نوعا ما بين المصرف الوطني والمصارف التجارية يتضمن بعض التوجيهات لسياسـة الائتمان التي تتبعها ٠ واذا رفضت عقد الاتفاق فقد تتعهد بان لا تؤيد الاستثمارات التي تعتبر من وجهة نظر المجتمع بمجموعه أقل ضرورة (كالمساكن الفخمة) ٠ اما اذا وافقت على عقده فقد توافق على توزيع اعتماداتها بين مختلف فروع الانتاج حسب جدول يوضـع مقدما ٠ ولقد عقدت مثل هذه الاتفاقات في عدة اقطار في السنين الاخيرة فبرهنت على كونها فعالة جدا ، لانها تسمح بالسيطرة ليس على الائتمان المصرفي فحسب بل على توزيعه على القروض الممنوحة لمختلف الاغراض ٠

٦ ـ والامر الذي يؤدي ايضا الى تعزيز مركز المصرف الوطني هو تأسيس مصارف تجارية محلية جديدة تتولى نصيبا اكبر من العمليات الصيرفية الخاصـة ٠ ولن يكون لهذه المصارف ما للمصارف الاجنبية من التحويل الخـــارجي ٠ ولذلك نرى من المناسب ان يوآزر المصرف الوطني ما يبذل من المساعي لتأسيس المزيد من المصارف الخاصـة المحليـة ٠

٧ ـ لقد اشرنا في الاقسام المتقدمة الى بعض الامور التي قد تعزز مركز المصرف الوطني بعض الشـــيء ضـمن نطاق النظام القانوني والتأسيسي الحالي (Legal & Institutional Framework)٠ولكن يكاد

يكون من المستحيل تحقيق زيادة كبيرة في مقدرته على مكافحة التضخم

النقدي ما لم تدخل تعديلات على ذلك النظام ٠

وليس من شك في ان اسهل طريقة لتعزيز مركز المصرف الوطني في مثل هذه الحالة هي السماح له بان يزيل بين عشية وضحاها جزءا صغيرا او كبيرا من الموجودات النقدية الزائدة التي سيحصل لدى المصارف التجارية في بعض الظروف ، وذلك عن طريق زيادة النسبة المودعة لديه من غطاء الودائع ٠

ولقد دخلت هذه الاداة المهمة لسياسة الائتمان في قانون مراقبة المصارف لسنة ١٩٥٠ الذي يخول المصرف الوطني صلاحية تغيير تلك النسبة بين (١٠) و(١٥) بالمائة ٠ وقد سبق للمصرف الوطني ان استعمل هذه الصلاحية بحكمة فزاد النسبة الى حدها الاقصى بغية تخفيض الموجودات السائلة لدى المصارف التجارية٠ومع ذلك يبدو من المناسب تعديل قانون مراقبة المصارف بتزييد الحد الاقصى زيادة كبيرة ٠ كذلك ينبغي النظر في امر دفع فائدة عن الودائع المودعة لدى المصرف الوطني وخصوصا الودائع التي تتجاوز الحد الاقصى القانوني ٠ فيرفع سعر هذه الفائدة قد يتمكن المصرف الوطني عند الضرورة من حمل المصارف الخاصة على زيادة ودائعها لديه ، وبذلك يخفض عمليات التسليف التي تمارسها (او يحول دون اتساعها) ٠

٨ ـ لقد بينا مرارا بان من المحتمل ان تقاوم المصارف التجارية الاجنبية العاملة في العراق كل محاولة يقوم بها المصرف الوطني لتقليص نطاق الائتمان ، وذلك بالسحب على موجوداتها الكبيرة التي تحتفظ بها في الخارج والحصول على نقد اضافي عن طريق بيع التحويل الخارجي الى المصرف الوطني ٠

وفيما يتعلق بحجم هذه « الودائع والاستثمارات في الخارج » فأن

فانون مراقبة المصارف الحالي يخول المصرف الوطني بعض الصلاحيات ايضا • ففي الوقت الحاضر ينبغي ان يحتفظ في العراق بما لا يقل عن (٥٠) بالمائة من مجموع الودائع الجارية والثابتة لدى المصـــارف التجارية وذلك اما بشكل نقد او بشكل قروض واستثمارات • واذن فلا يجوز الاحتفاظ باكثر من (٥٠) بالمائة من تلك الودائع في الخارج • ومع ذلك يجوز تخفيض النسبة التي يجب الاحتفاظ بها في العراق الى (٣٠) بالمائة او زيادتها الى (٧٠) بالمائة ، اذا رأى المصرف الوطني ان المصلحة العامة تقضي بذلك • ولكن حتى ولو قرر المصرف الوطني انه يجوز للمصارف الاجنبية ان تحتفظ بـ (٧٠) بالمائة من ودائعهـــا خارج العراق فانها طبعا غير ملزمة باجراء ذلك ، ولا يمكن من الوجهة السياسية استبدال الحد الاقصى الحالي بحد ادنى متغير والبيان بان على هذه المصارف ان تحتفظ بما لا يقل عن (٣٠) او (٥٠) او (٧٠) بالمائة من ودائعها في الخارج لان الغاية من النص الحالي المناسب هي تأمين استثمار جزء كبير من ودائع المصارف الأجنبية في داخل العراق • ولن يكون هناك اية حاجة لتعيين حد ادنى للتغير كهذا للموجودات النقدية في الخارج ، اذ يمكن تحقيق الغرض عن طريق اعطاء المصرف الوطني صلاحية اوسع لتغيير نسبة الغطاء المحلي الواجب الاحتفاظ به مقابل الودائع ، كما اقترحنا في القســـم السابق • وأهمية النص المتعلق بالموجودات الاجنبية يظهر في الحالة العكسية ، عندما يريد المصرف الوطني ان يوسع نطاق الائتمان في الداخل (راجع القسم (١٥) ادناه) •

٩ ـ ان مصرف الرافدين ، مثل المصارف الاجنبية ، قد يقاوم كل سياسة يتبعها المصرف الوطني وتهدف الى تقليص نطاق الائتمان ، لانه هو الآخر يحتفظ باحتياطي كبير ـ ربما زاد في هـــذه الاثناء ـ من التحويل الخارجي •

والامر الذي يجب القيـــام به هو ـ كمـــا سبق واقترحنا ـ نقل حسابات الحكومة الى المصرف الوطني كمـا يشير عليه قانون المصرف الوطني . واذا ما تم هذا النقل فان حصـة الحكومة من ايرادات النفط ستودع لدى المصرف الوطني من ذلك الحين فصاعدا والزيادة في ودائع الحكومة التي يحتمل ان تتحول اليها هذه المبيعات من التحويل الخارجي لن تضخم بعدئذ رأسمال مصرف الرافدين المعد للتشغيل .

ومن البديهي انه اذا نقلت فجأة الودائع الكبيرة التي تحتفظ بها الحكومة الآن لدى مصرف الرافدين الى المصرف الوطني فان الاول سيحرم بضربة واحدة من قسم كبير من رأسماله المعد للتشغيل . وما لم يعوض عن ذلك بصـــورة ما فلابد له من تقليص نطاق اعماله الصيرفية بمقـــدار الودائع المنقولة . وحتى لو جرى النقل في وقت يشعر فيه بضرورة تقليص نطاق الائتمان فان تلك الطريقة ليست الطريقة الصحيحة لاجرائه .

ومن الضروري اذن ان يقدم المصرف الوطني الى مصرف الرافدين في نفس الوقت قرضـا بمقدار الودائع المنقولة . واذا اعتبرت الاحتياطيات النقدية لمصرف الرافدين زائدة فيمكن طبعا تخفيض مقدار القرض بما يعادل الزيادة ولكن ليس من المناسب الاصرار على هـــذا النوع من « التحيز » ضـد مصرف الرافدين ، بل يبدو من الافضل ان تعامل جميع المصارف التجارية على قدم المساواة في هذا الشأن بتطبيق النص العام المقترح فيما يتعلق بالنسبة المودعـــة لدى المصرف الوطني من غطاء الودائع .

والاهمية الرئيسية لنقل حسابات الحكومة الى المصرف الوطني هي ان هذا النقل سيجعل مصرف الرافدين تحت نفوذ المصرف الوطني، اذ ان مصرف الرافدين ، من ذلك الوقت فصـــاعدا ، سيقوم بجزء من

اعماله على اساس القروض التي يمنحها له المصرف الوطني . وهذا ـ كما قدمنا ـ يمكن ان يجعل من الايسر للمصرف الوطني ان يحمل مصرف الرافدين على خفض فعالياته اذا كان الوضع في رأي المصرف الوطني ـ وربما لا حسب رأي مصرف الرافدين ـ يستدعي ذلك .

ان سلطة المصرف الوطني في هذا الصدد ستتوقف طبعا على الشروط التي بموجبها يمنح القرض لمصرف الرافدين . ويجدر بنا في هذا الصدد ان نؤكد على وجوب عدم الالتفات الى اعتبارات الربح الصرف في المفاوضات التي تجري بين المصرفين . فاذا منح القرض بفائدة عالية زاد ذلك في ارباح المصرف الوطني وقلل من ارباح مصرف الرافدين والعكس بالعكس .

ولكن رغم ان ارباح مصرف الرافدين تستعمل لتقوية احتياطياته بينما يدفع جزء على الاقل من ارباح المصرف الوطني الى الخزينة فثمة فرق قليل بين ان تنجم الارباح في هذا المصرف او ذاك اذ كلاهما مؤسسة حكومية . واذا كان مما يسهل المفاوضات ان يمنح القرض مؤقتا بدون فائدة او بفائدة اسمية فقد يكون من المناسب اختيار هذه الطريقة . ولكن يجب على المصرف الوطني ، لغرض تعزيز مركزه في المستقبل ، ان يحتفظ بحقه في زيادة سعر الفائدة او في تبديل شروط الايفاء وفقا لسياسة الائتمان التي ينتهجها .

والطريقة البديلة التي يمكن الاستعاضة بها عن نقل حسابات الحكومة من مصرف الرافدين ومنحه قرضا في الوقت نفسه هي ـ كما ذكرنا في الفصل (١) ـ تأمين تعاون وثيق بين المصرفين عن طريق تمثيل المصرف الوطني تمثيلا قويا في مجلس ادارة مصرف الرافدين .

١٠ ـ هنالك ـ كما اسلفنا ـ طريقة اخرى يتمكن بها المصرف الوطني من تخفيض الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية ، اي عن

طريق ما يسمى « عمليات السوق الحرة » (انظر القسم (ج) من الفصل ١) فاذا اراد المصرف وضع « ضابطة » على التوسع فانه يستطيع ان يخفض كمية الاوراق النقدية المتداولة (او ودائعه القصيرة الاجل) بعرض السندات للبيع الى الجمهور او الى المصارف التجارية . وهذا يستلزم بالطبع وجود مثل هذه السندات بين موجودات المصرف ، كما يستلزم تعود المستثمرين او المصارف على حيازة مثل هذه السندات ، او بعبارة اخرى يستلزم وجود سوق رؤوس اموال منظمة .

وكذلك تقدم سوق رؤوس الاموال فوائد اخرى ، وبما ان احداث هذه السوق قد يستغرق عدة سنوات فاننا نوصي قويا باتخاذ الخطوات الاولى في سبيل تأسيسها في اسرع وقت ممكن . ولقد عرضنا لهذه المسألة بالتفصيل في القسمين (٢٣) و (٣٤) من هذا الفصل .

١١ ـ وفي حالة وجود ما ينذر بقرب حدوث تضخم نقدي ، يمكن اللجوء ايضا الى تدابير أشد قليلا ، اذ يمكن تعديل قانون مراقبة المصارف لغرض تخويل المصرف الوطني ان يطلب من المصارف التجارية الا تمنح اية قروض تزيد على مبلغ ما بدون موافقته ، او تخويله صلاحيه تعيين حد اقصى لمجموع خصوم وقروض واستثمارات المصارف التجارية او لمقدار الائتمان الذي يمنح لاغراض معينة . ويمثل هذه السيطرة النوعية على الائتمان او هذا التقنين للائتمان قد يتسنى الى حد ما استعمال « الضوابط » في المحلات التي تدعو الحاجة الى استعمالها فيها وليس في غيرها . ولكن ليس من شك في ان ذلك يثير مشاكل ادارية صعبة جدا .

١٢ ـ واخيرا فقد يتسنى مقاومة اية نزعة تضخمية برفع قيمة الدينار ، ولكننا قد ارجأنا هذه المسألة التي لها نواح اخرى كثيرة الى الفصل (١٥) حيث سنعالج مشاكل سياسة التحويل الخارجي بالتفصيل .

١٣ ـ ان النتيجة التي تستخلص من الاقسام المتقدمة هي انه ما لم

نجر تعديلات هامة في القوانين والاصول في اسرع وقت ممكن فمن المحتمل ان تكون طاقة المصرف الوطني غير كافية لمعالجة الوضع الذي سينشأ فيما اذا أدى التوسع الذي تبدأه بعض استثمارات مستقلة معينة من استثمارات مجلس الاعمار الى زيادة مجموع الطلب على مجموع العرض بالاسعار والاجور السائدة . وحتى لو نفذت التعديلات المقترحة بدون تأخير فليس من الحكمة الاعتماد فقط على سياسة الائتمان كوسيلة لتخفيف سرعة اي توسع يوشك أن يفلت من السيطرة . ولذلك فسوف نقترح وسائل اخرى في الفصلين التاليين .

ومع ذلك فقد يكون من المناسب في الوقت نفسه ان نحذر من تطبق سياسة الائتمان تطبيقا صارما للغاية في هذه الحالة ، لان تقليص الائتمان بغتة وبشدة متناهية قد يؤدي الى توجيه النشاط الاقتصادي وجهة غير صحيحة ، كما يؤدي الى حوادث الافلاس والى عملية تقلص شديدة .

ويجب ان نؤكد بنوع خاص على انه من الحكمة ان يبادر المصرف الوطني الى نجدة كل مصرف ـ سواء أكان خاصا او حكوميا ـ يقع في صعوبات تتعلق بسيولة الموجودات ، او يواجه « ضغطا » من اصحاب الودائع حتى ولو حدث ذلك في فترة يوشك فيها التضخم ان يحدث وذلك بان يعمى ـ مثلا ـ ذلك المصرف موقتا من شرط الاحتفاظ بحد ادنى من الاحتياطي في المصرف الوطني .

ولتحاشي حصول حالة قد يتحتم فيها اتخاذ تدابير شديدة جدا ، ينبغي ان تستعمل « الضوابط » في الوقت المناسب . واذا تم ذلك كان هناك أمل اقوى كثيرا في تحقيق انتقال سهل ومنتظم الى مستوى اوفى من النشاط الاقتصادي ، ولكن هذا بدوره يستلزم ان يكون لدى المصرف الوطني مهارة فائقة في اقناع المصارف التجارية باتخاذ اجراء مماثل في

الوقت المناسب ، واخيرا وليس آخرا ان يقوم المصرف الوطني باستعراض التطور الاقتصادي على الدوام في دائرة مباحثه الفنية · واذن فان تقوية هذه الدائرة قد يساعد على تعزيز سلطة المصرف العامة بطريق غير مباشر ·

١٤ ـ لننتقل الآن الى الحالة العكسية التي يكون فيها التوسع الذي تبدأه مصروفات معينة لمجلس الاعمار غير كاف لاستيعاب جميع عوامل الانتاج العاطلة والمستخدمة استخداما ناقصا والتي لا يمكن فيها زيادة دخل البلاد الحقيقي ما لم يزيد مجموع الطلب زيادة اخرى · والمسألة في هذه الحالة هي ما اذا كان لسياسة الائتمان التي يتبعها المصرف الوطني اي أمل في تعجيل الزيادة في الانتاج والمدخولات بغية استخدام كل القوة البشرية المتوفرة ·

وهنا ايضا سيلعب وضع المصارف التجارية من حيث سيولة موجوداتها دورا حاسما ، ومن البديهي ان الافتراض الحالي القائل بحدوث توسع بطيء يجعل وجود موجودات زائدة لدى هذه المصارف ـ اكثر احتمالا منه في الحالة المتقدمة ، في السنوات القلائل الاولى على الأقل ·

ومن الممكن طبعا ان يسفر هذا التوسع البطيء ارباء طلب المعاملات للنقد على ما يمكن تغطيته « بالتطعيم النقدي » المستقل من مجلس الاعمار · ولكنا لا نكاد نتصور ان ذلك سيستنفذ خلال السنوات القليلة القادمة الموجودات النقدية الحالية الى حد يضعها بين اثنين : تشديد شروط الائتمان او اللجوء الى المصرف الوطني للحصول على نقد أضافي ·

اضف الى ذلك أنه ليس مؤكدا ـ كما اسلفنا ـ ان تلجا المصارف الاجنبية الى المصرف الوطني لاعادة خصم الحوالات او الحصول على انواع اخرى من السلفات ، حتى ولو خفض المصرف الوطني سعر الخصم

الذي يستوفيه الى حد تستطيع معه ان تؤمل الحصول على ربح بتوسيع اعمالها على اساس ائتمان المصرف المركزي ، وانما من المحتمل جدا ان تفضل تلك المصارف المحافظة على استقلالها التقليدي ٠

١٥ ـ ومهما يكن الامر فيبدو ان الافتراض المعقول الوحيد في هذه الحالة هو ان المصارف التجارية سيكون لها من السيولة بحيث لا تكون في حاجة ماسة الى الاقتراض من المصرف الوطني ٠ واذن فكل ما يستطيع الاخير ان يفعله هو ان يستعمل قابليته على الاقناع ٠ ولهذا السبب نرى من المهم في هذه الحالة ، كما في الحالة السابقة ، ان يكون هناك تقليد راسخ للمشاورات الدورية بين المصرف الوطني والمصارف الاخرى ٠ حتى ولو كان التأثير ـ الى حين ـ تأثيرا نفسيا ، وقد يكون من الواجب ان يخفض المصرف الوطني سعر الخصم الذي يستوفيه في الغالب ٠ ويجب عليه عندما يحاول اقناع المصارف التجارية بتوسيع نطاق اعمالها عن طريق تقديم القروض الى الجمهور بشروط اسهل ، ان يعطيها تأكيدا بانه اذا ما جعلها هذا التوسيع بعدئذ في حاجة الى نقد اضافي فانه سوف يزودها به بشروط ملائمة وذلك الى الحد الذي يحتمل معه ان تبدأ النزعات التضخمية في الظهور ٠

وفي هذه الحالة ، كما في الحالة العكسية ، يجب ان يطلب من مصرف الرافدين ـ على الاخص ـ ان يأخذ بنظر الاعتبار مصالح الاقتصاد بمجموعه ٠ ويجدر بنا ان نؤكد مرة اخرى بان من المستحسن ان يقدم المصرف الوطني لذلك المصرف قروضا بفائدة اسمية بحتة ، اذ ان حصول الارباح في هذا المصرف الحكومي او في ذلك انما هو مسألة حسابية على الاكثر ٠ كذلك ينبغي ان نبين انه اذا سار مصرف الرافدين في الطليعة فقد تكون مزاحمته ابلغ اثرا من مجرد قيام المصرف الوطني باقناع المصارف التجارية الاخرى بان تحذو حذوه ٠

١٦ ـ وحيث اننا قد افترضنا ان الموجودات النقدية للمصارف التجارية هي الآن زائدة عن الحاجة فاننا نشك فيما اذا كان من المفيد كثيرا ان يستعمل المصرف الوطني سلطته لتخفيض النسبة المودعة لديه من الغطاء الى الحد الادنى القانوني ، ولكن في وسعه ان يعطي المصارف تأكيدا آخر بان توسيع نطاق اعمالها لن يوقعها في صعوبات تتعلق بسيولة الموجودات ٠

ولذلك السبب نفسه ، قد لا يفيد التجاء المصرف الوطني الى « معاملات السوق الحرة » فائدة كبيرة ، حتى ولو كان ذلك ممكنا ٠ وفي هذه الحالة يجب بالطبع ان تقتصر تلك المعاملات على شراء السندات ٠ وسواء اشتريت هذه السندات من المصارف او من الجمهور مباشرة فانها ستزيد من كمية النقد المتداول وبذلك تزيد موجودات المصارف النقدية بصورة مباشرة او غير مباشرة ٠

ان الشرط اللازم لمثل هذه المعاملات ـ كما أسلفنا ـ هو وجود سوق روؤس الاموال التي قد يستغرق تأسيسها سنين عديدة ٠ والحالة التي نحن بصددها والتي برهنت فيها الاستثمارات المستقلة الاولية لمجلس الاعمار على كونها من الضآلة بحيث لم تؤد الى استخدام جميع موارد العراق الانتاجية خلال مدة معقولة بحيث تبقى لدى المصارف التجارية موجودات نقدية وافرة ، هذه الحالة ينبغي ان لا تتخذ حجة ضد اتخاذ الخطوات الاولى في سبيل تأسيس سوق روؤس الاموال في اسرع وقت ممكن ٠

١٧ ـ وقد يكون من المفيد في الحالة التي نحن بصددها ـ كما افترضنا في القسم (٨) ـ ان يستعمل المصرف الوطني سلطته فيخفض نسبة الموجودات التي يجوز للمصارف الاجنبية الاحتفاظ بها في خارج العراق ٠ وينبغي عندئذ اضافة هذه الموجودات (التي يحتمل ان يكسب

القسم الاكبر منها الآن فوائد في سوق النقد او رؤوس الاموال في لندن) اما الى الموجودات النقدية للمصارف الاجنبية في العراق او الى قروضها واستثمارها في العراق · وما من شك في ان هذه المصارف سترجح الطريقة الثانية لكي لا تفقد اي ربح ·

١٨ ـ ومهما يكن الاجراء الذي يتخذه المصرف الوطني لجعل المصارف التجارية اكثر قدرة واستعدادا لتقديم المزيد من الائتمان الى الجمهور فليس من المستبعد ان تقابله بالحجة بانها على اتم الاستعداد للقيام بذلك ولكن لا يوجد في الحالة المستعرضة اي طلب للائتمان ·

ـ ولعل التحليل الوارد في الملحق ـ انظر الفصل (٧) ـ يدعم هذه الحجة · وفي هذا التحليل اضطررنا ان نستند الى بعض الافتراضات المتغيرة فيما يتعلق بتصرف المنتجين والمستهلكين · وعلى اساس مجموعة معينة من الافتراضات فان دافعا مستقلا معينا يؤدي الى توسع مولد معين ، لا اكثر ولا اقل · على اننا قد اكدنا مرارا في الباب الثاني بان هذه الافتراضات ليست نهائية ، اذ ان سير التوسع في الحياة الواقعية ليس عملية آلية بحتة · فهنالك انواع مختلفة من التراخي لابد من زوالها قبل ان تبدأ الآثار المتولدة من الدوافع المستقلة في الظهور · وقد يكون توفر الائتمان بشروط اسهل احد عوامل التغلب على هذه الانواع المختلفة من الجمود · وليس من شك اذن في ان انخفاض سعر الفائدة او تحسن شروط الائتمان من شأنهما ان يشطا التوسع المولد · وفضلا عن ذلك فقد تكون هناك دائما مشاريع لاستثمارات مستقلة اخرى (وان لم يكن الخط الفاصل حادا بين الاستثمارات المستقلة والاستثمارات المولدة) يشك منشؤوها في انهم سينفذونها او يستطيعون تنفيذها ، غير ان رخص اسعار الفائدة يجعلها تبدو اكثر ربحا ويسهل تحقيقها · واذن فلا يمكن القول بأن الطلب على الائتمان هو عديم المرونة تماما بالنسبة لسعر الفائدة وشروط التسليف الاخرى للمصارف التجارية ·

١٩ ـ ان ما اوردناه في القسم السابق قد ينطبق على المصارف الحكومية الاخرى اكثر مما ينطبق على المصارف التجارية . فقد اكدنا في القسم (ج) من الفصل (١) وفي القسم (٣) اعلاه على الدور الهام الذي قد تلعبه هذه المصارف في التوسع الاقتصادي في العراق في المستقبل . ولذلك يجب ان تتاح للمصرف الوطني الفرصة لمنحها المزيد من القروض في الحالة التي نحن بصددها .

ومن المهم ان نلاحظ هنا ، كما لاحظنا بصدد القروض التي تمنح لمصرف الرافدين ، ان لا اهمية لسعر الفائدة التي يستوفيها المصرف الوطني ، اذ ان المسألة هي مجرد تعيين الجهة التي تسجل فيها الارباح الناجمة من القروض الممنوحة للمصارف الحكومية . واذا ما ثبت انه من الاسهل اقناع هذه المصارف بزيادة فعالياتها عن طريق تقديم القروض اليها بفائدة اسمية فيجب القيام بذلك ، على ان لا يهتم المصرف الوطني كثيرا بما تستطيع هذه المصارف تقديمه من الضمانات .

واذا اتخذ المصرف الوطني ـ واتخذت ادارات المصارف الحكومية موقفا ينطوي على رحابة ومرونة كاملة كان هناك مجال واسع لزيادة الانتاج والمدخولات عن طريق هذه المؤسسات .

٢٠ ـ واخيرا ينبغي ان نبين ايضا ان المصرف قد يستطيع حث الخزينة على اتخاذ سياسة مالية توسعية ، معلنا استعداده لتمويل مثل هذه السياسة .

٢١ ـ وختاما فقد يكون من المناسب ان نسجل كلمة تحذير . فحسب « النظرية الكمية للنقود » التي اقرها الزمن ، والتي لا تزال تحظى بالقبول لدى كثير من الناس ، تؤدي كل زيادة في كمية النقد المتداول الى زيادة تعادلها تماما في مستوى الاسعار العام . وعرض النظرية بهذا الشكل الجامد يجعلها مبسطة اكثر من اللازم فهي تفترض ان مجموع

الانتاج وسرعة تداول النقد قد بقيا ثابتين وعلى هذا الاساس تقرر انه اذا كانت كمية النقد قد تضاعفت فأن الاسعار تتضاعف ايضا ٠

ولقد اقمنا الدليل في مواضع عديدة من الفصول السابقة على ان « الاشياء الاخرى » لا تبقى ثابتة في عالم الواقع ، ورأينا على الاخص في الفصل (١) ان هناك عددا من العوامل ينبغي اخذها بنظر الاعتبار قبل ان يتسنى لنا ان نعرف كيف تؤثر اية عملية من عمليات التوسع في عرض النقد والطلب عليه ٠

ان الخوف دائما وفي جميع الظروف من زيادة الكمية المتداولة من الاوراق النقدية المصدرة من قبل المصرف المركزي ، بداعي ان ذلك يؤدي حتما الى ارتفاع مستوى الاسعار وبالتالي يسبب تضخما نقديا ، قد لا يقل ضررا عن اصدار الاوراق النقدية بنهور وبدون الالتفات الى اثارها التضخمية المحتملة ٠

والامر الذي ينبغي وضعه نصب العين هو انه بالرغم من ان سياسة الائتمان التي يسير عليها المصرف المركزي قد يكون لها تأثير بالغ على مستوى المدخولات والاسعار فأن العلاقة بين عرض النقد (كما يعينه المصرف الوطني) ومستوى الاسعار ليست علاقة مباشرة ، لان مستوى الاسعار تعينه ظروف العرض والطلب ، وصلة كمية النقد المتداول بهذه الظروف انما هي صلة غير مباشرة ٠ ثم ان التغيرات في عرض النقد ومستوى الاسعار لا تتصل في الغالب الا عن طريق مستوى الفائدة او شروط الائتمان بوجه عام ٠

واذن فأن زيادة كمية النقد المتداول لا تعني بالضرورة حصول تبدل في مستوى الاسعار ٠ فقد يكون التأثير الاول هبوط مستوى الفائدة (او تحسن شروط الائتمان بصورة عامة) ٠ غير ان ذلك ليس مؤكدا ، لأن الزيادة في كمية النقد المتداول قد تستوعب كليا او جزئيا من قبل

مضاربين يتوقعون ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل القريب وبالتالي يفضلون ابقاء جزء من ثروتهم بشكل موجودات نقدية موقتا .

ان هبوط مستوى الفائدة قد يؤدي الى ارتفاع مستوى النشاط . فالباعث على القيام باستثمارات حقيقية - كما ذكرنا في القسم (١٦) - يزداد بوجه عام عندما يكون مستوى الفائدة في هبوط . ولكن هنا ايضا من المحتمل جدا ان يكون لهبوط سعر الفائدة تأثير ضئيل . هنالك عدا مستوى الفائدة عوامل كثيرة تؤثر على حركة الاستثمار ، وليس لسعر الفائدة في احوال كثيرة سوى تأثير ضئيل بالرغم من ان الطلب للائتمان لا يكون عديم المرونة تماما .

ثم ان حدوث زيادة في النشاط الاقتصادي - الذي يعنى زيادة في مجموع الطلب على السلع والخدمات - قد يعني ارتفاعا في الاسعار ، ولكن هذا ايضا لا يحدث دائما . فقد يكون الوضع قبل حدوث زيادة النشاط - كما اوضحنا في فصول سابقة - منطويا على بطالة او استخدام ناقص ، وفي هذه الحالة ترتفع الاسعار - اذا ارتفعت - ارتفاعا ضئيلا فقط على حين يزداد مجموع الاستخدام والانتاج . ومن ذلك يستنتج ان كمية العملة المتداولة لا تؤثر على مستوى الاسعار الا عن طريق عدة صلات . اذ ان العلاقة بينهما ليست مباشرة وينبغي ان تحقق سلسلة من الافتراضات قبل ان يتسنى الاستنتاج بأن التبدلات في كمية النقد المتداول تسبب تبدلات تعادلها في مستوى الاسعار .

٢٢ - وبالاختصار يجب التسليم بأنه حتى ولو ادخلت التعديلات المقترحة هنا على القوانين والممارسات بلا تأخير ، فأن ما يستطيع المصرف الوطني ان يفعله خلال السنوات القلائل الاولى لزيادة او تخفيف سرعة التوسع الاقتصادي عن طريق سياسته الائتمانية هو محدود نسبيا.

ويرجع ذلك ـ مع اسباب اخرى ـ الى عدم وجود سوق رؤوس الاموال والى الصفة الخاصة التي تتميز بها « سوق النقد » العراقية ، وهي ان اغلب المصارف التجارية مصارف اجنبية لها حرية اكبر في العمل وربما كان لها شعور اقوى بالاستقلال .

ويصعب الجزم بان المصرف الوطني في هذه الفترة الاولى اقوى في (او بالاحرى اقل عجزا عن) احداث زيادة في الانتاج والمدخولات (اي اتباع سياسة تهدف الى توسيع نطاق الائتمان) منه تقليص الائتمان . ولكن لا ينبغي ان نغالي في تقدير طاقته في هذا الشأن الاخير (تقليص الائتمان) ما دامت المصارف التجارية تملك احتياطيات نقدية كافية في داخل العراق وخارجه ، الامر الذي يقضي على المصرف الوطني بأن يلزم جانب الحذر عند استعمال ما قد يكون له من طاقة (مثال ذلك منح القروض الى المصارف الحكومية الاخرى) في الناحية الاخرى اي التوسع .

فاذا افترضنا ان المصرف الوطني ـ في حالة نشوء وضع تبدو فيه استثمارات مجلس الاعمار المستقلة غير كافية ـ وقد نجح في تعجيل التوسع الى حد كبير سعيا وراء ضمان استخدام كل القوة البشرية الموجودة ثم افترضنا بالاضافة الى ذلك ان التطور الجديد قد تعدى تقديرات المصرف وان خطر التضخم قد ظهر فحينئذ يجب على المصرف الوطني بالطبع ان يعكس سياسته وان يحاول تخفيف سرعة تزايد المدخولات ومجموع الطلب غير ان المصرف قد يفقد سيطرته على الوضع اذا لم تكن سياسته الائتمانية فعالة جدا في هذه الناحية .

ومن المسلم به ان هذه الحالة شديدة وبعيدة عن الواقع ، ونحن لم نذكرها الا لكي نبين انه اذا كانت اية اداة من ادوات السياسة الاقتصادية كسياسة الائتمان التي ينتهجها المصرف الوطني مثلا ـ تعمل في ناحية

بصورة اكثر فاعلية منها في الناحية الاخرى فقد يكون من الخطر استخدامها استخداما تاما في الحالة التي تكون فيها فعالة الا اذا استطاع المرء ان يشير في الوقت نفسه الى ادوات اخرى للسياسة الاقتصادية يمكن ان تتممها او ان تحل محلها في الحالات التي تكون فيها اقل انطباقا. وقد يكون من الصعب جدا ايجاد هذه التدابير الاخرى .

٢٣ ـ لقد اشرنا آنفا عدة مرات الى اهمية اتخاذ التدابير اللازمة لتأسيس سوق رؤوس الاموال في العراق . وينبغي ان نضيف الى ذلك بعض الملاحظات العامة فيما يتعلق بالفوائد التي تنجم عن اضافة هذه المؤسسة الى كيان البلاد النقدي والمصرفي .

لقد ابنا في القسم (ب) من الفصل (١) ان المصارف التجارية حتى الآن قد اقتصرت في الغالب على تقديم القروض القصيرة الاجل للشركات التجارية . وهذه المصارف تؤلف مع الصيارفة والمقرضين الاخرين والمرابين سوق النقد في البلاد . ولتمويل الاستثمارات الحقيقية الاطول اجلا فقد اضطر المستثمرون ان يعتمدوا في الغالب على توفيراتهم وعلى الاقتراض من اقاربهم واصدقائهم ومعارفهم . وكانت المصارف الحكومية الثلاثة المؤسسات الوحيدة التي تمنح القروض المتوسطة والطويلة الاجل ، بيدان عملياتها قد كانت الى الان على نطاق محدود ، كما ابنا في الفصل (ج) .

ولقد كان من نتيجة عدم وجود سوق منظمة يتسنى فيها لعرض الاموال المعدة للتسليف والطلب عليها ان يعادل احدهما الاخر ان تباينت اسعار الفائدة المدفوعة عن القروض المتوسطة والطويلة الاجل تباينا كبيرا بين دولة واخرى وربما بين منطقة واخرى . ومن المحتمل ايضا ان هذه الاسعار قد كانت على وجه العموم اعلى من الاسعار التي كان يمكن الحصول عليها

لو كان هناك مجال لتسليف الاموال لاجال طويلة وباشكال اسهل واقل مجازفة عن طريق سوق منظمة . واخيرا وليس اخرا لعل اناسا قديرين وذوي همة حال عدم تيسر المال بينهم وبين تحقيق مشاريعهم وافكارهم في حالات كثيرة .

والنتيجة الاخرى هي ان مشاريع الاستثمار التي نفذت بالفعل لم تكن دائما من النوع الذي يبشر بأطيب الثمرات ، وان مجموع الاستثمارات الحقيقية ربما كان أقل مما كان يمكن تحقيقه . وقد تعرقل وتأخر التقدم والتطور الاقتصادي عن طريق هاتين الظاهرتين كليهما .

فلو أسست سوق رؤوس اموال منظمة يتاجر فيها بانواع مختلفة من السندات والاسهم بصورة منتظمة لتسنى عن طريق هذه المعاملات ايجاد سعر فائدة عام طويل الاجل . فاذا امكن مثلا بيع سند تبلغ قيمته الاسمية (١٠٠) دينار ويحمل فائدة اسمية بنسبة (٤) بالمائة بالسعر الاسمي فان سعر الفائدة الفعلي يكون ايضا (٤) بالمائة . اما اذا كان سعر السند في سوق رؤوس الاموال (٨٠) دينارا فقط فان سعر الفائدة الفعلي الذي يحصل عليه مشترى السند عن ماله (والذي يجب ان يدفعه بائع السند على مقدار النقد الذي يستلمه فعلا) يكون (٥) بالمائة . ومن البديهي انه ينبغي عند احتساب سعر الفائدة الفعلي أخذ مدة القرض (اي عدد السنين التي يؤمل خلالها ان يدر السند على مشتريه (٤) دنانير سنويا قبل اطفائه بالسعر الاسمي) بنظر الاعتبار . كذلك قد تباع سندات لها نفس المدة باسعار مختلفة حسب المجازفة التي يعتقد المشترون انها مرتبطة بها . وبطريقة مماثلة ستتوقف اسعار الأسهم على الارباح التي ينتظر ان تدرها ، وعلى تقدير ما يترتب عليها من المجازفات . واذن فالاصح ان نقول بأن سوق رؤوس الاموال تؤسس نظاما من اسعار الفائدة

قابلا للتطبيق على انواع مختلفة من السندات • وسوف نرى كيف يتسنى للمصرف الوطني ان يؤثر على هذه الاسعار ، ولكننا نستبعد هذا التأثير موقتا •

ان تأسيس سعر فائدة عام طويل الاجل ، او بالاحرى نظام عام من اسعار الفائدة الطويلة الاجل ، امر له نتيجة بالغة الاهمية • فحتى ولو استمر اجراء الكثير من معاملات الاقتراض الفردية خارج سوق رؤوس الاموال المنظمة فان مجرد احتمال تمكن المقترض من الحصول على قرضه من السوق مباشرة او بطريق غير مباشر (عن طريق مؤسسة ائتمان ـ راجع القسم ٤٤) سيجعله غير مستعد لقبول سعر فائدة أعلى من السعر السائد في السوق (لذلك النوع من القرض) • ومن الناحية الثانية فان المسلف لن يرضى بسعر فائدة اوطأ من السعر الذي يستطيع الحصول عليه بشراء سندات (تترتب عليها مجازفات مماثلة) • وهكذا يؤدي وجود سوق رؤوس الاموال الى معادلة اسعار الفائدة لانواع مختلفة من القروض (مع مراعاة الشروط الخاصة المتعلقة بها) وكذلك بين اجزاء مختلفة من القطر ويتسنى لجميع المقترضين والمسلفين ـ او على الاقل لعدد كبير منهم ـ الالتجاء الى سوق رؤوس الاموال القومية بدلا من الاقتصار على دوائر اصدقائهم ومعارفهم الضيقة •

وسواء أكانت هناك سوق لرؤوس الاموال ام لا فان الراغبين في الاستثمار في مشاريع حقيقية هم الذين يجب عليهم في اول الامر ان يحسبوا او يقدروا الارباح التي ينتظر ان تدرها مشاريعهم • فاذا لم تكن السوق موجودة فعلى المستثمر ان يسعى بعد ذلك لايجاد من يسلفه المال، ومع ان السعر الذي قد يكون المسلف مستعد لتسليف المال به سيبني ايضا على تقدير الآمال والمجازفات المترتبة على ذلك فليس من

المستمد ـ كما اسلفنا ـ ان تختلف هذه الاسعار اختلافا كبيرا بين قضية واخرى . وقد يسعف الحظ مستثمرا فيجد مسلفا مستعدا لتسليف المال بفائدة قدرها (٨) بالمائة مثلا ، في حين لا يتسنى لمستثمر آخر في نفس المنطقة او في منطقة اخرى الحصول على سلفة بفائدة تقل عن (١٤) بالمائه . ومن ثم فان المشروع الاول هو الذي ينفذ وليس الثاني، حتى ولو كان الاول يبشر بربح لا يزيد على (١٠) بالمائه وكان الثاني يبشر بربح يبلغ (١٢) بالمائة.اما اذا كانت السوق موجودة فان الاسعار التي يمكن ان تصدر بها اسهم وسندات معينة تحمل فائدة اسمية معينة ستعكس رأي السوق كلها فيما يتعلق بالآمال والمجازفات التي تترتب عليها المشاريع المختلفة ، ولكن لا تنفذ عندئذ سوى المشاريع التي يعتبرها المستثمرون « الحقيقيون » رابحة لدرجة تبرر تمويلها باسعار الاسهم والسندات هذه . ولذلك فان مشاريع الاستثمار الموجودة ستنفذ حسب مقدار الربح الذي ينتظر ان تدره ، فتحقق تلك التي يقدر انها ستدر ربحا أعلى من سعر الفائدة السائد في سوق رؤوس الاموال او على الاقل يعادله ، وتهمل تلك التي تبدو أقل ربحا .

ومن المحتمل طبعا ان لا يتحقق ما يتوقعه المستثمرون ، فتهبط اسعار الاسهم او السندات ، وتلحق اصحابها خسارة في رأس المال. فمثلا اذا كسبت شركة ما ارباحا تقل عما كانت تتوقعه عند تأسيسها فان اسعار اسهمها تهبط الى مستوى يصبح فيه مجموع الاموال اللازمة لشراء جميع اسهم الشركة من الضآلة بحيث تكون ارباح الشركة كافية لاعطاء سعر فائدة عن هذه الاموال يعادل السعر السائد في السوق .

وكما بينا في القسم (ج) من الفصل (١) فان الارباح التي تكسب في اي مشروع ليست بالضرورة احسن مقياس لقياس فائدته من ناحية رفاه

المجتمع ، ولكنها في الاغلب احسن دليل او الدليل الوحيد الموجود ، وفي الحق انه يرجح على الاختيار الكيفي لمشاريع الاستثمار من قبل المسلفين الفرديين في حالة عدم وجود سوق روؤس الاموال ٠

واذن فان لوجود سوق روؤس الاموال تأثيرا كبيرا ـ ومفيدا بصورة عامة ـ على توزيع الاستثمارات الحقيقية بين الصناعات والمناطق الجغرافية ٠ هذا الى ان سوق روؤس الاموال قد تزيد في مجموع الاستثمارات الحقيقية بما ستتيحه من الفرص الملائمة لتوظيف النقد الذي كان يكتنز لو لم تكن السوق موجودة ٠ وربما كان هذا التأثير بالغ الاهمية بالنسبه للعراق ٠

والفائدة الثالثة والاخيرة التي تتأتى من وجود سوق روؤس الاموال هي تلك التي سبق واشرنا اليها في اقسام متقدمة ، اي ان وجودها سيساعد على تعزيز طاقة المصرف الوطني على السيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي ، وذلك بتمكين المصرف من القيام « بمعاملات السوق الحرة » ، اذ قد يتسنى له تخفيض كمية النقد المتداول وتجميد سوق النقد عن طريق بيع السندات الى المصارف التجارية او الى الجمهور ، واذا دفع قسم من اقيام هذه السندات باموال توؤخذ من المكتنزات وجب على المصرف الوطني ان يزيد مبيعاته من السندات بقدر تلك الاموال ٠ وستكون نتيجة ذلك حصول اتجاه نحو تخفيض الاستثمارات وتخفيف سرعة التوسع ٠ وبعكس ذلك فان المصرف الوطني يستطيع ، عند وجود ما ينذر بحدوث بطالة ، ان يشتري السندات بمقادير كافية لزيادة كمية النقد في ايدي الجمهور او في خزائن المصارف التجارية ، وبذلك ينشط حركة الاستثمار والتوسع الاقتصادي بحيث تستخدم موارد القوة البشرية الى حد اكبر ٠

وبديهي انه لا يمكن القول عما اذا كانت معاملات السوق الحرة هذه ستزيد ام ستخفض مجموع الاستثمارات في المدى الاطول ، اذ ان ذلك يتوقف على الظروف • ولكن الواضح ان معاملات السوق الحرة تؤسس ارتباطا مهماً بين سوق النقد وسوق رؤوس الاموال ، اي بين اسعار الفائدة القصيرة الاجل والطويلة الاجل •

فاذا قام المصرف الوطني بعمليات في سوق رؤوس الاموال وباع السندات مالت اسعارها الى الهبوط • وهذا معناه ارتفاع سعر الفائدة ، الامر الذي سيؤثر على عرض النقد والطلب عليه في سوق النقد • ولابد ان تشترى السندات اما من قبل الجمهور باموال يسحبونها من المصارف التجارية ، واما من قبل المصارف مباشرة • ولذلك فان الموجودات السائلة لدى المصارف ستخفض بمبالغ تعادل تقريبا قيمة السندات المباعة ، مما سيؤدي الى زيادة سعر الفائدة القصيرة الاجل• اضف الى ذلك ان الزيادة في سعر الفائدة الطويل الاجل ستحول الطلب من القروض الطويلة الاجل الى القروض القصيرة الاجل ، الامر الذي سيؤدي ايضا الى ارتفاع سعر الفائدة القصير الاجل • وبهذه الطرق سيكون اي ارتفاع في سعر الفائدة في سوق رؤوس الاموال مصحوبا بارتفاع في سعر الفائدة في سوق النقد •

كذلك يمكن شراء السندات باموال تؤخذ من المكتنزات • وفي هذه الحالة قد يتعين على المصرف الوطني ان يبيع مقدارا اكبر من السندات قبل ان يتحقق الهبوط الذي يحاول احداثه في سعر الفائدة الفعلي عن السندات ، وستكون الصلة بسوق النقد اضعف •

اما اذا كان الوضع عكس ذلك ، اي عندما يشتري المصرف الوطني السندات ، فان اسعار السندات ترتفع وسعر الفائدة الفعلي يهبط •

وعندئذ تكتنز حصائل بيع السندات او تضاف الى الموجودات السائلة للمصارف التجارية بطريق مباشر (اذا كانت المصارف هي التي باعت السندات) او بطريق غير مباشر (اذا كان الجمهور هو الذي باع السندات واودع النقد لدى المصارف) · وهذا بدوره سيؤدي الى هبوط سعر الفائدة القصير الاجل ، وهنا ايضا سيقوى الاتجاه نحو الهبوط بميل المقترض الى التحول من سوق النقد الى سوق رؤوس الاموال بسبب هبوط سعر الفائدة في السوق الثانية · وبهذه الطرق يكون الهبوط في سعر الفائدة في سوق رؤوس الاموال مصحوبا بتبدل مماثل في اسعار سوق النقد ·

٢٤ ـ لقد ابنا آنفا ان احداث سوق رؤوس الاموال في العراق قد يستغرق سنين عديدة · اما التنظيمات اللازمة لهذه السوق فيسهل تأسيسها لانها لا تحتاج الى كل الترتيبات الفنية الدقيقة التي يجدها المرء في البورصات الكبيرة في لندن او نيويورك · ولا يحتاج الامر حتى الى تأسيس بورصة للاوراق المالية كمؤسسة مستقلة · بل ان كل ما يلزم فعله في هذا الشأن هو ان يعلن المصرف الوطني للجمهور وللمصارف الاخرى بانه على استعداد للتوسط بين شراة وباعة السندات والاسهم، وان ينشر يوميا او مرة او مرتين في الاسبوع جدولا (١) باسعار السندات والاسهم التي اجريت بها معاملات فعلا و(٢) بالاسعار التي لديه عروض لبيع او طلبات لشراء سندات واسهم معينة بها · وبهذه الطريقة يكون الجمهور دائما على علم بوضع السوق وبمستوى « سعر الفائدة الفعلي » ·

والامر الذي يستغرق تحقيقه بعض الوقت هو توفير عدد كاف وانواع مختلفة كافية من السندات من جهة ، وتعويد الناس على الاحتفاظ بتوفيراتهم بشكل سندات وجعلهم يثقون في ذلك من جهة اخرى · ويجب

بالطبع ان تسير هاتان العمليتان جنبا الى جنب من حيث الزمن وغير ذلك. ومع ان العملية الثانية هي في الغالب مسألة تثقيف ودعاية فان المهمة ستكون سهلة اذا عنى باحداث انواع السندات التي يحتمل ان يقبل عليها الراغبون في الشراء اعظم اقبال. وفي باديء الامر قد تبرهن قروض اليانصيب على كونها جذابة بصورة خاصة . وينبغي التأكيد على انه اذا اريد ان تسير السوق سيرا سهلا ومنتظما فلابد طبعا من اصدار السندات للحامل ، الامر الذي يستلزم تعديل الطريقة المتبعة في العراق .

ومع ان المصرف الوطني يستطيع وينبغي ان يأخذ المبادأة الا ان هذا التحول الجديد لا يمكن ان ينجح ما لم تؤيده المصارف التجارية التي يجب ان تعتاد الاحتفاظ بجزء من موجوداتها . بشكل سندات اكبر من الجزء الذي تحتفظ به في الوقت الحاضر ، وان تساهم في انماء الاتجار المنتظم بهذه السندات اما عن طريق المصرف الوطني او بصورة مباشرة اذا رجحت ذلك . ولكن يجب في الحالة الثانية ان تبلغ الاسعار فورا الى المصرف الوطني لادخالها في الجدولين المشار اليهما آنفا . ومن البديهي انه عندما يصبح الاتجار بالسندات اكثر انتظاما فان الاسعار المعروضة توجه جميع المعاملات بالسندات سواء اجريت في المصرف الوطني او في محل آخر ، ولكن في المراحل الاولى التي قد يتعامل خلالها بسند معين في فترات غير منتظمة وطويلة نرى من المهم ـ كما سبق واقترحنا ـ تركيز جميع المعلومات المتوفرة عن وضع السوق في محل واحد اذا اريد لسوق رؤوس الاموال ان تبدأ انجاز مهمتها في معادلة اسعار الفائدة . ويمكن للمصارف التجارية تدريجيا ان تصدر السندات او ان تساعد في تأسيس شركات مساهمة .

وقد تكون المصارف الحكومية ـ كما ارتأينا في القسم (ج) من الفصل (١) ـ من اوائل الذين يجهزون سوق رؤوس الاموال بالسندات .

ان غاية المصرف العقاري الاصلية هي احلال نوع من القرض ارخص واكثر تناسقا محل القروض الخاصة الكبيرة التكاليف والتي اضطر اصحاب دور السكنى الى اللجوء اليها في السابق • واذا اريد الان ان يقوم هذا المصرف بتمويل حركة بناء سريعة التوسع فمن الطبيعي ان تتخذ خطوة اخرى • فبقيام المصرف العقاري بتمويل قسم مما يمنحه من القروض الفردية عن طريق اصدار السندات يخلق نوعا متناسقا من الاوراق المالية يضمن من قبله او من قبل الدولة مباشرة ويجتذب المسلفين والمدخرين الفرديين اكثر مما تجتذبهم السندات في ابنية معينة • وهذه الطريقة هي احدى الطرق التي بواسطتها يمكن للمقترضين الفرديين الوصول بطريق غير مباشر الى سوق رؤوس الاموال الوطنية المنظمة •

كذلك يجب على المصرف الصناعي ان يستمر في بيع قسم من موجوداته من الاسهم في سوق رؤوس الاموال بل وان يتوسع في ذلك كي يساعد في تعويد الجمهور على حيازة الاسهم • فان عدد الافراد الذين يحملون الاسهم في العراق في الوقت الحاضر يبدو قليلا جدا ، وزيادة عدد هذه الجماعة يهيء اساسا للتطور الصناعي المستقبل •

لقد سبق وذكرنا ان مجلس الاعمار مخول صراحة بتمويل بعض مشاريعه عن طريق اصدار السندات وبيعها • وما دام هذا المجلس يملك ودائع كبيرة لدى المصرف الوطني فلا حاجة به الى تمويل فعالياته بهذه الطريقة • وعلى كل حال قد يكون من المناسب ان يبدأ المجلس بداية متواضعة في هذه الناحية حتى ولو وجب عليه ان يدفع فائدة على مبلغ من المال لا يستطيع مؤقتا ان يفيد منه اية فائدة سوى اضافته الى ودائعه في المصرف الوطني، ذلك لان نشر مثل هذه السندات بين الجمهور قد يزيد من اهتمام الناس بمنهاج الاعمار كله وتأييدهم له •

واخيرا فان الحكومة العراقية تستطيع بالطبع ان تصدر قروضا من مختلف الانواع وتبيع سنداتها في سوق روؤس الاموال ولكن ليس من المحتمل ـ كما هو الشأن بالنسبة لمجلس الاعمار ـ ان تحتاج الحكومة الى الاقتراض في المستقبل القريب ما عدا الاقتراض القصير الاجل عن طريق اصدار حوالات خزينة لغرض سد التغيرات الموسمية بين المدخولات والمصروفات ٠ ولذلك قد يكون من الصعب اقناع السياسيين بضرورة دفع فوائد عن مثل هذه القروض غير اللازمة ٠ ومع هذا ينبغي ان نبين ان هذه الفكرة ليست جديدة في العراق ٠ فقد حصل ـ كما اسلفنا في الفصل (٢) ـ شيء من هذا القبيل خلال الحرب الاخيرة حين اصدرت قروض لغرض سحب الاموال العاطلة ومقاومة النزعات التضخمية ٠ واذا لم تصدر الحكومة اية قروض فباستطاعة المصرف الوطني ان يصدر السندات لحسابه ٠

٢٥ ـ ومع ان الضرورة تدعو الى انشاء سوق روؤس الاموال في العراق تدريجيا فلا ينكر انها قد تثير بعض المشاكل للمصرف الوطني في الفترة التي تكون خلالها في دور التكوين ٠

فما دام الوضع الاقتصادي يدعو المصرف الوطني الى توسيع نطاق الائتمان (انظر القسم ١٤) فيكون من قبيل التناقض اذا قامت الخزينة او المصارف الحكومية او مجلس الاعمار في نفس الوقت ببيع السندات وسحب النقد من التداول ٠ وهذا يصح بصورة خاصة اذا « جمد » النقد المسحوب بشكل ودائع لدى المصرف الوطني ٠ والشيء المناسب الذي يجب ان يقوم به المصرف الوطني في هذه الحالة هو ـ كما اقترحنا في القسم ١٦ ـ العمل على تخفيض سعر الخصم وتخفيف شروط الائتمان عن طريق « عمليات السوق الحرة » ـ اي عن طريق شراء السندات ـ بغية

زيادة الموجودات السائلة لدى المصارف التجارية وتخفيض سعر الفائدة الفعلي ٠

ومن ذلك يستطيع المرء ان يستنتج بانه من الافضل الانتظار الى ان تظهر الحالة العكسية التي يرى فيها المصرف الوطني ضرورة تقليص نطاق الائتمان بسبب وجود خطر التضخم (راجع القسم ٢) ، ثم السماح للمصرف الوطني بان يشرع في بيع السندات في نفس الوقت الذي يزيد فيه سعر الخصم ويشدد شروط الائتمان ٠

وعلى اساس هذا الفرض فكل ما يقتضي القيام به هو طبع السندات في الوقت المناسب ووضعها تحت تصرف المصرف الوطني ثم اضافة حصيلتها الى ودائع الحكومة عند بيعها ٠

وهذا كله سيكون هينا ويسيرا ، ولكن المشكلة هي انه سيكون من الصعب او من المستحيل بيع كميات كبيرة من السندات طالما لم يتعود الجمهور ولا المصارف التجارية الاحتفاظ بثرواتهم او موجوداتهم بشكل سندات ٠ ومن جهة اخرى فان هناك مجالا ضيقا لقيام المصرف الوطني بشراء السندات ما دام المقدار الموجود محدودا ، كما هو الامر في الوقت الحاضر ٠

وللتمهيد لمعاملات السوق الحرة في المستقبل في كلتا الناحيتين ـ وللحصول على الفوائد الاخرى التي تنجم عن وجود سوق رؤوس اموال منظمة ـ يبدو من الضروري الشروع في احداث هذه السوق بدون تأخير ٠ ولكن يجب ان يتم ذلك بحذر ومع الانتباه الى المشكلة التي لفتنا النظر اليها في هذا القسم ٠ ومعنى ذلك انه ما دامت هناك حاجة الى توسيع الائتمان فينبغي ان لا يسمح للمبيعات الصافية من السندات الا

بابطال قسم ضئيل من آثار سياسة التوسع . ولذلك ينبغي ان يقوم تعاون وثيق بين المصرف الوطني والمؤسسات العاملة على انشاء سوق رؤوس الاموال عن طريق بيع السندات . ولعل احسن طريقة لتحقيق هذا التعاون هي قيام الخزينة والمصارف الحكومية ومجلس الاعمار بتسليم سنداتهم الى المصرف الوطني وتخويله صلاحية اصدارها بالسعر الذي يراه مناسبا . وهذا امر قد اشار اليه قانون المصرف الوطني الذي تنص المادة ٤ (أ) منه على « ان يقوم المصرف بمعاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف انواعها » .

وعلى كل فان هناك امرا قد يساعد على جعل هذه المشكلة أقل حدة مما تبدو اعلاه وهو ان تزايد الالمام بالسندات والاسهم لا يكون له تأثير مقلص اذا أدى الى اخراج « المكتنزات » .

وثانيا لقد بينا اعلاه انه في المراحل الاولى من التوسع حين لا تزال المصارف التجارية تملك احتياطيات نقدية كافية ، سيفضي شراء السندات من قبل المصرف الوطني (حتى ولو كانت مثل هذه العمليات ممكنة) الى تعجيل التوسع تعجيلا قليلا جدا ، ذلك لان العامل المحدد هو استعداد المصارف التجارية لا تباع سياسة تسليف اوسع نطاقا . واذن فقد لا يتغير الوضع تغيرا كبيرا جدا في هذه المراحل الاولى اذا ما استغرق قسم من الاحتياطيات النقدية الزائدة للمصارف التجارية عن طريق عرض كميات متواضعة من السندات في السوق تدريجيا .

وهناك مشكلة اخرى سيجابهها المصرف الوطني . فلقد اقترحنا في القسم السابق ان يعمل المصرف الوطني بصفة وسيط بين شراة وباعة السندات . ولكن من اجل خلق وتعزيز ثقة الجمهور في استثمار توفيراتهم في سندات او اسهم لعل من الحكمة ايضا ان يتدخل المصرف تدخلا

فعليا في السوق بغية المحافظة على شيء من الثبات في اسعار السندات. ومن هذه الناحية قد يكون من المستحسن حتى « تثبيت » سعر بعض الانواع من السندات الحكومية لمدة السنتين او الثلاث المقبلة وذلك بان يعلن المصرف الوطني مثلا انه سيكون خلال هذه المدة على استعداد لشراء وبيع هذه السندات بسعر ثابت. وهذا مما يزيل خطر حدوث تقلبات ويجعل شراة هذه السندات واثقين من انهم سيتمكنون من اعادة بيعها في اي وقت بدون خسارة ، ولكن الواضح من ناحية اخرى ان مثل هذه التحديد التام لسعر الفائدة سيجعل من المتعذر على المصرف الوطني التأثير على سوق رؤوس الاموال عن طريق معاملات السوق الحرة خلال هذه الفترة الاولى ويضعف الى حد كبير طاقة المصرف على تنفيذ اية سياسة ائتمان . ولعل كل ما يستطيع المصرف ان يفعله هو ان يؤمن تفادي او تخفيف التقلبات القصيرة الاجل الكيفية والموقتة في اسعار السندات . وعليه في هذا المضمار ان يسعى لاتباع طريق وسط .

الفصل الثالث عشر

الخزينـــة

١ ـ ان النتيجة التي انتهينا اليها في الفصل المتقدم هي ان سياسة الائتمان التي يتبعها المصرف الوطني في الوقت الحاضر ليست فعالة تماما لعدة اسباب · ولقد اوردنا اقتراحات مختلفة لتعزيز سلطة المصرف الوطني في المستقبل · ولكن لم يكن بد من التسليم بانه حتى ولو ادخلت التعديلات المقترحة على القوانين والممارسات فان ما يستطيع المصرف الوطني ان يفعله لتعجيل او تأخير عملية التوسع التي بدأها مجلس الاعمار سيكون محدودا خلال عدد من السنين على الاقل ·

ومن ثم يجب على المرء ان يبحث عن وسائل اخرى لتنظيم النشاط الاقتصادي ، يمكن ان تتمم سياسة الائتمان · واقرب هذه الوسائل الى متناول اليد هي السياسة المالية للخزينة · فقد سبق وأكدنا على العلاقة الوثيقة الموجودة بين سياسة الائتمان والسياسة المالية ، وذلك في القسم (١٠) من الفصل (١١) ، حيث شملت كلتاهما بعبارة « السياسة النقدية » بمعناها الواسع · ولذلك سنبحث في هذا الفصل الى اي حد وباية وسائل يتسنى للخزينة عن طريق سياستها المالية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بصورة تحقق الهدف المبين في الفصل (١١) ، اي تحقيق اقصى حد لسرعة التطور والتوسع الاقتصادي يتفق مع ضرورة تفادي التضخم النقدي العام ·

واننا نفترض هنا ، كما افترضنا في الفصل المتقدم ، زيادة معينة في ايرادات النفط ومصروفات معينة على مشارتع مجلس الاعمار • وكما افترضنا في الفصل السابق سياسة مالية معينة فكذلك نفترض هنا سياسة ائتمان معينة ينتهجها المصرف الوطني • وبهذه الطريقة نتمكن من تركيز الاهتمام في امكانيات التأثير على مجرى الحوادث عن طريق السياسة المالية ، ولكن يجب ان نؤكد منذ البداية بان هذه المعالجة المنعزلة للسياسة المالية انما هي معالجة تحليلية بحتة، اذ ان سياسة الائتمان والسياسة المالية يجب في الحياة الواقعية ان تعملا جنبا الى جنب ، كما يجب ان يتعاون المصرف الوطني والخزينة اوثق تعاون ممكن لتحقيق الهدف المعين •

ومن الطبيعي كذلك ان نميز هنا ـ كما ميزنا في الفصل السابق ـ بين حالة تكون فيها الدوافع المستقلة المعينة قد ولدت توسعا يوشك ان يصبح تضخما عاما ، وحالة لا يستخدم فيها التوسع الذي بدأه الدافع الاصلي عرض القوة البشرية كله • والمشكلة في الحالة الاولى هي ما اذا كان بالامكان استعمال السياسة المالية لتخفيض سرعة تكوين المدخولات وتفادي ضغط التضخم • اما في الحالة الثانية فالمسألة هي الى اي حد يمكن زيادة مجموع الدخل ومجموع الطلب بصورة فعالة عن طريق اتخاذ تدابير مالية •

وهناك بالاضافة الى هذه الناحية الكمية البحتة للمشكلة مسألة ما اذا كان في الامكان اتباع سياسة مالية انتخابية تساعد على توقيف او تعجيل عملية التوسع في ميادين معينة قد تمس فيها الحاجة الى القيام بذلك •

واخيرا يجب ان نبين ان استخدام السياسة المالية على هذا الوجه لغرض السيطرة الكمية او النوعية على مستوى النشاط الاقتصادي وكيانه انما هو ناحية واحدة فقط من السياسة المالية وان كانت اليوم ـ بلا شك ـ من أهم نواحيها في اقطار كثيرة · هذا الى ان السياسة المالية لاي قطر تتبع اهدافا اخرى ، وتتيح فوق كل ذلك فرصا واسعة للتأثير على توزيع المدخولات عن طريق الضرائب والمصروفات العامة معا · ثم ان تكوين الضرائب والمصروفات في اي قطر انما يعكس الآراء السائدة لدى الطبقات المسيطرة سياسيا عن العدل الاجتماعي · فقد يكون اختيار الضرائب في صالح فئات معينة من المجتمع ، كما هو الحال في العراق بالنسبة للزراعة التي تبدو معفاة من كل ضريبة تقريبا · ومع ان ضريبة الدخل التصاعدية والضرائب الصافية (net worth taxes) تقلل من التفاوت الاجتماعي الا ان الامر المهم في هذا الصدد هو ما اذا كان نظام الضرائب الذي يواجهه المواطنون متصاعدا ام متقهقرا بالنسبة الى المدخولات، اذ ان طبيعة التقهقر في رسوم الاستهلاك عن الضروريات قد تفوق تصاعد ضريبة الدخل بحيث ان نظام الضرائب على العموم يؤدي الى التفاوت لا الى المساواة ·

اضف الى ذلك ان ضرائب خاصة قد تخدم اغراضا معينة · وهذا يصح في رسوم الوارد التي قد تفرض لا لغرض الحصول على ايراد بل لحماية الانتاج المحلي من المزاحمة الخارجية · وهناك ضرائب اخرى قد تؤثر ايضا على كيان وطرق الانتاج ، او قد يقصد منها تحويل اتجاه الاستهلاك · وقد تفرض ضرائب عالية على المشروبات لاسباب اجتماعية وليس لاسباب مالية ·

كذلك قد يكون لتوزيع المصروفات العامة آثار اقتصادية واجتماعية

بعيدة المدى . فقد تمنح اعانات مالية لمصلحة فئات معينة من المجتمع او لتشجيع فعاليات معينة . ثم ان المساهمات في التأمين الاجتماعي والمصروفات على الاسعاف او الترفيه انعام لها ما للضرائب التصاعدية من مفعول في تقليل التفاوت .

وهذه النواحي من السياسة المالية تقع جميعها خارج نطاق هذا التقرير ، ومع ذلك يجب ألا يغيب عن البال ان ما تستطيع السياسة المالية لقطر ما تحقيقه في ناحية معينة انما هو محدود من جراء كثرة اهدافها . فالتدابير التي تكون مستحبة من وجهة النظر التي نحن بصددها هنا ، اي التأثير على النشاط الاقتصادي ، قد تتعارض مع اهداف اخرى، او قد تعيقها النظريات والمصالح الخاصة التي تكمن وراء تكوين الايرادات والمصروفات العامة . ولانعاش التوسع وفي الوقت نفسه تفادي الندرة وارتفاع الاسعار في السوق المحلية عن طريق توجيه القوة الشرائية نحو الاستيراد ، فقد يكون من المناسب تخفيض الرسوم الكمركية مثلا ، ولكن ذلك يقلل من الحماية التي وجدت ضرورية او مستحبة لغرض تشجيع الصناعات الجديدة .

وفيما عدا العراقيل السياسية ، يحتمل ان تحول الصعوبات الادارية دون استعمال الضرائب او سائر التدابير التي تكون من الوجهة النظرية البحتة مناسبة جدا . ولهذا الاعتبار الاخير أهمية كبيرة بالنسبة للعراق ، فما لم تحسن كفاءة واخلاق موظفي الحكومة عامة وجباتها خاصة فقد لا يتسنى مطلقا تطبيق الكثير من التدابير المالية . ولقد سبق وأكدنا على هذه النقطة في القسم (ج) من الفصل (٢) ، ولكن يحسن بنا ان نكرر هنا انه مهما اخلا جميع الاسباب الوجيهة الاخرى لملافاة النواقص الحالية في هذا المجال ، فان ذلك مرغوب فيه كوسيلة لتقوية امكانيات الخزينة لتنفيذ سياسة مالية تهدف الى تنظيم النشاط الاقتصادي .

٢ ـ وقد يكون من المفيد كأساس للبحث التالي ان نقدم تحليلا موجزا لآثار الايرادات والمصروفات العامة والاقتراض العام على النشاط الاقتصادي بمجموعه • وقد سبق وعرضنا لهذه المشكلة في الفصل (٧) •

لنبدأ من حالة كان فيها مجموع مدفوعات الخزينة على حساب الميزانية الاعتيادية او على حساب ميزانية المشاريع العمرانية حتى الآن معادلا لمجموع مقبوضاتها ، سواء من الضرائب او من ايرادات النفط او سائر الايرادات الاعتيادية او من السندات المصدرة او من القروض المعقودة خارج المصرف الوطني • فاذا زادت الحكومة في هذه الحالة مجموع المدفوعات وبقي مجموع المقبوضات ثابتا لم يتغير فلابد ان هذه الزيادة في الصرف قد مُولت عن طريق السحب على المصرف الوطني (اي بتخفيض الودائع او زيادة المسحوبات الحكومية المكشوفة في المصرف) • ومهما يكن الغرض الذي من اجله تصرف الحكومة المال فان هذه الزيادة في مصروفاتها تعني اذن ان كمية النقد المتداول قد ازدادت وان سيولة موجودات الافراد والمصارف التجارية قد تحسنت وهذا « تأثير على سيولة الموجودات » للمصروفات العامة الاضافية يؤدي الى خفض اسعار الفائدة وتخفيف شروط الائتمان •

على ان الآثار الاخرى لزيادة المصروفات العامة تتوقف على الاغراض التي تنفق من اجلها الاموال الاضافية • والشيء المهم بنوع خاص هو ما اذا كان الاشخاص الذين تدفع لهم النقود يعتبرون هذه المقبوضات مدخولات ام لا • فمثلا اذا سددت الحكومة قرضا عاما فان الاشخاص الذين تطفأ لهم سنداتهم الحكومية لا يعتبرون ذلك زيادة

في مدخولاتهم بل تغيرا في شكل ثرواتهم · ومن جهة اخرى اذا زادت الحكومة مثلا عدد موظفيها او زادت رواتب موظفيها الحاليين او اشترت اسلحة او انشأت مدارس او زادت مصروفاتها على اسعاف الفقراء فان الذين يقبضون النقود سيعتبرونها دخلا · ومن البديهي ان استجابات الذين يقبضونها ستختلف في الحالتين ·

فالشخص الذي يطفأ له سند حكومي قد يشتري سندا آخر او يودع نقوده في مصرف او « يكتنزها » · ولكن ليس من المحتمل ان يزيد استهلاكه · ومن الجهة الاخرى فان الموظف الحكومي الجديد او الموظف الذي يزيد راتبه سيستعمل الجزء الاكبر من النقود لزيادة استهلاكه ، وان كان من المتصور ان يوفر جزءا من الدخل الاضافي او يستعمله لتسديد الديون · وفي هذه الحالة يصبح الدائن في وضع مماثل لوضع حامل السند (الا اذا اغرى التسديد (غير المتوقع) الدائن على زيادة استهلاكه) · وكذلك فان الذين يحصلون على عمل ، او يقومون بتسليم المواد عند قيام الحكومة بانشاء ابنية للمدارس ، يحصلون على دخل اضافي ينفقون معظمه على سلع استهلاكية · واخيرا فليس ثمة شك في ان الفقراء الذين يتناولون تأديات الاسعاف ينفقون كل المبلغ لاغراض الاستهلاك ·

ونستطيع ان نعبر عن الفرق الذي اشرنا اليه هنا بالقول ان التأثير على سيولة الموجودات في بعض الحالات كتسديد القروض العامة يكاد يكون التأثير الاقتصادي المباشر الوحيد لزيادة المصروفات العامة · ولكن في الحالات الاخرى التي هي اهم كثيرا يكون للمصروفات العامة الاضافية ايضا تأثير على المدخولات لانها تزيد من مدخولات المواطنين التي تحت التصرف كما تزيد من موجوداتهم النقدية ·

واذا استعملت الزيادة في المصروفات العامة لغرض تسديد القروض فقط واكتنزت جميع النقود المستردة فأن كمية النقد المتداول فعلا لا تتغير ومن ثم لا يتغير طلب المعاملات للنقد · وفي تلك الحالة لا تكاد تتأثر سيولة الموجودات واسعار الفائدة وشروط الائتمان · اما اذا استعملت النقود المستردة لشراء سندات اخرى ، فأن هذه الزيادة في الطلب تؤدي الى ارتفاع اسعار السندات وانخفاض سعر الفائدة الفعلي واذا ارتفعت ودائع التوفير في المصارف افضى ذلك الى تخفيف شروط السوق للقروض القصيرة الاجل ·

وهذا التخفيف في شروط الائتمان قد ينشط حركة الاستثمار ويولد توسعا ، الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة طلب المعاملات للنقد · وأذن فقد ترتفع اسعار الفائدة مرة اخرى فيما بعد ·

وبقدر ما تعتبر المصروفات العامة الاضافية دخلا من قبل مستلميها فانها ستزيد في مصروفاتهم وبذلك تولد توسعا يماثل التوسع الذي تولده الدوافع المستقلة الاتية من مجلس الاعمار · ولذلك نستطيع ان نستعمل نماذج التوسع « المحللة » في الملحق لتكوين رأي عن المرات التي سيزيد بها مجموع الزيادة في المدخولات عن الزيادة الاصلية، وهذا كما يبدو من الملحق وكما اكدنا ايضا في الفصل (٧) يتوقف على (١) الميل الى التوفير و (٢) الميل الى شراء سلع مستوردة و (٣) استجابات المنتجين وباعة المفرد لازدياد المبيعات · وهنا ايضا سيتوقف على ظروف العرض التي وصفناها في الفصل (٨) الى اي حد سيكون التوسع المولد توسعا « حقيقيا » (اي توسعا في الاستخدام والانتاج) او توسعا « نقديا » بحتا (اي ارتفاعا مطردا في الاسعار والاجور) ·

واخيرا يستحيل هنا ـ كما يستحيل في حالة التوسع المولد الذي

تبدأه زيادة في الاستثمارات ـ الجزم بان التطعيم النقدي الاصلي (اي المبلغ الذي تسحبه الحكومة من المصرف الوطني) سيكون كافيا لتمويل مجموع التوسع ، لان ذلك يتوقف على جميع العوامل التي ذكرناها في الفصل (١٠) · ولذلك لا يمكن التكهن بالتأثير النهائي لازدياد المصروفات العامة على وضع الجمهور والمصارف التجارية من حيث سيولة الموجودات ·

لنعد الى الاذهان في هذا الصدد اننا قد افترضنا ان السياسة الائتمانية للمصرف الوطني هي معينة (ما عدا الزيادة الاصلية في السلفات الممنوحة للحكومة) · وسيتسنى عمليا للمصرف الوطني ـ الى حد ما على الاقل ـ اما مقاومة او تعزيز آثار ازدياد المصروفات العامة على سيولة الموجودات (انظر الفصل ١٢) ·

٣ ـ يلاحظ بسهولة ان تخفيض مجموع المصروفات العامة الى مستوى اوطأ من مستوى الايرادات (الثابت) سيكون له آثار عكسية تماما·

والنتيجة المباشرة هي هبوط كمية النقد المتداول ، ويقابل ذلك ان الحكومة تخفض دينها للمصرف الوطني او تزيد ودائعها لديه ، وبذلك يتأثر وضع الجمهور والمصارف التجارية من حيث سيولة الموجودات تأثيرا عكسيا ·

غير ان الشيء الحاسم هنا ايضا هو ما اذا كان انخفاض المصروفات العامة يعتبر خسارة في الدخل ام لا · فاذا لم تسدد الحكومة في سنة معينة اقساط الاطفاء الاعتيادية عن الدين العام (وقد تسدد عن طريق اطفاء عدد من السندات الحكومية الموقوفة في كل سنة) فان الذين لا تطفأ لهم سنداتهم لا يعتبرون ذلك في العادة انخفاضا في مدخولاتهم · فقد يستمرون

في حمل نفس السندات الحكومية بدلا من تغيير شكل ثرواتهم (كما في الحالة السابقة) . اما اذا كان هناك نفس الطلب على القروض كالعادة ، فان كمية النقد التي لا تظهر تجعل من الاصعب تلافي هذا الطلب ، وبالتالي تجنح اسعار الفائدة نحو الارتفاع .

وكذلك قد تخفض الحكومة مصروفاتها بفضل بعض موظفيها ، او بتخفيض رواتبهم ، او بشراء كميات اقل من السلع والخدمات من القسم الخاص ، او بتخفيض التأديات للاسعاف او الترفيه العام . وفي كل هذه الحالات يتأثر مستوى المدخولات . وبما ان الذين تنخفض مدخولاتهم سيتعين عليهم ان يقللوا من نفقاتهم على شراء السلع الاستهلاكية المحلية فستبدأ عملية تقلص تسفر في النهاية عن هبوط مجموع المدخولات ومجموع الطلب هبوطا قد يبلغ عدة امثال التخفيض الاصلي في المصروفات العامة .

ويستحيل ـ كما في الحالة السابقة ـ التكهن بالكيفية التي سيتأثر بها الوضع من حيث سيولة الموجودات في النهاية . فانخفاض مقدار المعاملات يستتبع انخفاض طلب المعاملات للنقد ، بيد ان توازن هذا الانخفاض مع التخفيض الاصلي في المصروفات العامة توازنا تاما انما يتوقف على جميع العوامل المذكورة في الفصل (١) .

٤ ـ لننتقل الآن الى حالة يبقى فيها مجموع المصروفات العامة ثابتا بينما يزاد مجموع المدفوعات الى الخزينة بطريقة ما .

فاذا كانت المدفوعات والمقبوضات قد تعادلت حتى الان فان التأثير المباشر ـ كما في الحالة التي نظرنا فيها منذ لحظة ـ هو انخفاض كمية النقد المتداول وتدهور وضع الجمهور او المصارف او كليهما من

حيث سيولة الموجودات . اما الاثار الاخرى فتتوقف ـ كما في الحالتين السابقتين ـ على كون المدخولات التي تحت التصرف قد تأثرت ام لم تتأثر .

واذا اصدرت الحكومة قرضا جديدا ، فقد يغير المساهمون فيه شكل ثرواتهم (يبيعون سندات اخرى او يسحبون على حساباتهم المصرفية) او يستعملون التوفيرات الجارية التي كانوا يودعونها لدى المصارف او يستعملونها لشراء سندات اخرى لو لم يصدر القرض . وفي كلتا الحالتين تقل الاحوال القابلة للتسليف لاغراض اخرى ، وتجنح اسعار الفائدة نحو الارتفاع ، او تميل شروط الائتمان الى الاشتداد . ولكن مثل هذه الاثار لا تظهر اذا اخذ المال من « المكتنزات » .

ومن جهة اخرى اذا زيدت ايرادات الحكومة عن طريق زيادة نسب الضرائب او فرض ضرائب جديدة فان المدخولات التي تحت التصرف (اي المدخولات بعد دفع الضرائب) تنخفض غير انه ينبغي في هذه الحالة اجراء تمييز آخر . فمن الضروري ان نتساءل : الى اي حد تستغرق تأديات الضريبة الاضافية ذلك الجزء من المدخولات الذي كان يستهلك او ذلك الجزء من المدخولات الذي كان يوفر لو لا هذه التأديات ؟

واذا فرضت ضريبة على مبيعات السلع المستهلكة من قبل سواد الناس فان الجزء الاكبر من حصيلة الضريبة سيدفع من الاستهلاك ، اي ان فرض الضريبة سيخفض الاستهلاك بمقدار حصيلة الضريبة تقريبا . وهذا بالنسبة للعراق ناتج من ان اغلب الناس ليس لهم توفيرات يدفعون منها الضريبة .

ويلاحظ مع ذلك انه حتى ولو استوفيت الضريبة عن سلعة معينة ، فقد يتأثر في الدرجة الاولى استهلاك سلع اخرى . وهذا يتوقف على ما يسميه الاقتصاديون « مرونة الطلب » . فاذا لم يكن الطلب على سلعة ما مرنا ، اي اذا سبب ارتفاع ما في سعرها انخفاضا ضئيلا فقط في الكمية

المطلوبة فان الضريبة التي ستزيد في سعرها لا تخفض الاستهلاك تخفيضا كبيرا . ومعنى ذلك من وجهة نظر الخزينة ان حصيلة الضريبة ستكون اكبر منها لو كان الطلب مرنا. ولذلك آثر وزراء المالية دائما استيفاء الضرائب عن السلع التي يكون الطلب عليها غير مرن . اما من وجهة نظر المواطن فان فرض الضريبة معناه زيادة مجموع نفقاته على السلعة المختصة ، مما يترك في يده نقودا اقل للصرف على اشياء اخرى . وفي هذه الحالة اذن ينخفض في الدرجة الاولى استهلاك السلع الاخرى ، ولكن ذلك ايضا يفيد وزير المالية عند الحكم على الاثار الاقتصادية والاجتماعية للضريبة . اذ انه قد يعني مثلا تحول الطلب عن السلع المستوردة وكذلك عن سائر السلع المنتجة محليا . ولقد راينا في فصول سابقة ان تحولا في الجهة العكسية قد يكون انسب في الاحوال التي يحتمل ان تسود في العراق في السنين المقبلة .

ولكن مهما تكن الاثار على تكوين الاستهلاك فان مجموع المصروفات سينخفض بما يعادل مجموع هذه الضرائب تقريبا . وهذا معناه انخفاض مبيعات باعة المفرد وبالتالي هبوط الانتاج . وبهذه الطريقة تبدأ عملية تقلص تؤدي الى حدوث انخفاض في مجموع المدخولات والطلب قد يبلغ عدة امثال حصيلة الضريبة . ان مقدار هذا الانخفاض كما لاحظنا اعلاه ـ سيتوقف ضمن اشياء اخرى على الطريقة التي توزع بها المصروفات بين السلع المستوردة والسلع المنتجة محليا . واثار ذلك تماثل على وجه العموم الاثار التي اجملناها في القسم (٤) في حالة تخفيض المصروفات العامة التي تحدث مدخولات .

ولنفترض الان ان الضريبة التي تفرض او تزاد هي ضريبة دخل عامة، وفي هذه الحالة يحتمل ان يحافظ المكلفون ـ على الاقل ذوو الدخل

العالي ـ على مستوى استهلاكهم تقريبا بالرغم من عبء الضريبة الاضافية ، وان يدفعوا الضريبة الاضافية على الاكثر من ذلك الجزء من دخلهم الذي كانوا يوفرون لولا هذه الضريبة • وفي هذه الحالة لا يكون للزيادة في الضريبه تاثير ذو بال على المصروفات ، وكذلك لا يحدث اي تقلص او يحدث تقلص ضئيل جدا • ولكن من المحتمل ـ على اساس ما افترضناه في هذا الفصل من ان السياسة الائتمانية للمصرف الوطني هي معينة ـ ان يؤدي انخفاض الموجودات السائلة الى ارتفاع اسعار الفائدة واشتداد شروط الائتمان •

ويمكن القول بوجه عام ان الضريبة الاضافية اذا دفعت من التوفيرات بالدرجة الاولى فان «التأثير على المدخولات» سيكون ضئيلا ولكن «التأثير على سيولة الموجودات» سيكون اكبر نسبيا • اما اذا دفعت الضريبة من الاستهلاك فان التأثير على المدخولات سيكون كبيرا ، ولكن من المحتمل هنا ان يكون التأثير على سيولة الموجودات اقل ، لان الهبوط في عرض النقد (الذي يساوي في جميع الحالات المبلغ الصافي الذي يدخل الخزينة) يكون مصحوبا بهبوط في طلب المعاملات للنقد نتيجة للهبوط في مجموع المعاملات • ولكن يستحيل ـ كما في الحالات السابقة ـ القول بان هذين العاملين سوف يتعادلان تماما ام لا •

ولا حاجة بنا الى تحليل آثار تخفيض مجموع ايرادات الحكومة الى مستوى اوطأ من مستوى المصروفات (الثابت) •

فسيحصل تحسن سريع في الوضع من حيث سيولة الموجودات ، وقد تتولد عملية توسع بسبب ازدياد المدخولات التي تحت التصرف والنفقات على السلع المنتجة محليا ، وكذلك ـ بصورة غير مباشرة ـ بسبب ما يؤدي اليه هبوط اسعار الفائدة من ازدياد حركة الاستثمار •

لقد تناولنا في الاقسام المتقدمة الاثار الاقتصادية للتغيرات في المصروفات العامة وللتغيرات في الايرادات العامة ، كل على حدة . والآن لندمج النتائج التي توصلنا اليها . لقد رأينا ان زيادة المصروفات العامة مع ثبات الايرادات وانخفاض الايرادات العامة مع ثبات المصروفات يبدآن كلاهما ـ عن طريق « تأثيرهما على المدخولات » ومن المحتمل ايضا عن طريق تأثيرهما المباشر على « سيولة المدخولات » ـ عملية توسع تزيد في مجموع المدخولات التي تحت التصرف ومجموع الطلب بمقدار قد يبلغ عدة اضعاف الدافع الاصلي . ومن البديهي انه يمكن الحصول على نفس النتيجة بزيادة المصروفات وخفض الايرادات في آن واحد . وبعكس ذلك فان تخفيض المصروفات العامة او زيادة الايرادات العامة ، او تخفيض المصروفات وزيادة الايرادات معا ، يبدأ عملية تقلص تخفض مستوى الطلب والمدخولات التي تحت التصرف . وهذا ينتهي بنا الى نتيجة عامة ، وهي انه يمكن نظريا عن طريق السياسة المالية التأثير على مجموع النشاط الاقتصادي صعودا وهبوطا معا . وسنبحث فيما يلي الامكانيات العملية الموجودة في العراق في الوقت الحاضر لتعجيل او تأخير عملية التوسع التي بدأها مجلس الاعمار .

واذا ما استخدمت السياسة المالية على هذا الوجه لتنظيم مستوى النشاط الاقتصادي فلا يمكن عندئذ التمسك بالمبدأ الذي اقره الزمن والذي يقضي بموازنة الميزانية الاعتيادية كل سنة .

ففي زمن التوسع الاقتصادي ، حين تزداد حصيلة الضرائب تلقائيا ويمكن ان تخفض المصروفات على الاسعاف او الترفية العام ، يحتمل ان تظهر ميزانية الدولة وفرا . وقد يؤدي ذلك الى تخفيض الضرائب او الاسراف في الصرف اذا اعتقدت الحكومة انه يكفيها موازنة الميزانية

الاعتيادية • وهنا يكون من الصواب انتهاج سياسة مقلصة حتى ولو ادت الى زيادة الوفر • ومن جهة اخرى اذا اضطرت الحكومة على موازنة الميزانية في زمن يجنح فيه النشاط الاقتصادي الى الهبوط وتنخفض حصيلة الضرائب وقد ترتفع المصروفات الاجتماعية كالمصروفات على اسعاف العاطلين مثلا فان ذلك يستلزم تخفيض المصروفات او زيادة الضرائب ، ولكن هذا حسب التعليل المتقدم لا يؤدي الا الى تفاقم الازمة ، ولذلك يحتمل ان يحبط غرضه ويسفر عن زيادة العجز في الميزانية بدلا من سده •

ان التعليل التقليدي وراء المبدأ القائل بوجوب موازنة الميزانية الاعتيادية كل سنة هو انه اذا اقترضت الحكومة من الجمهور لغرض تسديد المصروفات الجارية كرواتب موظفي الحكومة مثلا فان ذلك يلقى عبئا ثقيلا على دافعي الضرائب في المستقبل وانه يجب اذن فرض الضرائب لتغطية هذه المصروفات • وهذه الحجة ـ كما تفهم عادة ـ مبنية على تشبيه باطل بمشروع خاص (يجب طبعا ان تكون له ايرادات لتغطية نفقاته •

ومع ذلك تستطيع الخزينة ـ كما رأينا ـ ان تمول المصروفات الاضافية عن طريق السحب على المصرف الوطني • واذن ليس من المحتم « تغطية » المصروفات عن طريق فرض الضرائب • فقبل كل شيئ يجد المواطنون من غير شك ان من الاوفق والالطف ان تغطى جميع المصروفات العامة بهذه الطريقة السهلة بدلا من ان يدفعوا الضرائب • والسبب الذي يجعل ذلك عملا غير سديد هو انه قد يؤدي الى توسع سريع وكبير بحيث تكون النتيجة التضخم • ولتحاشي ذلك ـ وليس لمجرد تغطية المصروفات ـ يقتضي فرض الضرائب ، لانها تساعد على خفض المدخولات

التي تحت التصرف والطلب ايضا، وبذلك تبطل ما تتركه المصروفات من آثار توسعية • ولكن الحالة الاقتصادية قد تضطر الحكومة الى التأثير على مستوى النشاط اما صعودا او هبوطا • ومن البين انه في مثل هذه الحالة ينبغي الا تتوازن المصروفات والضرائب تماما •

ويمكننا ان نستنتج من هذه الاعتبارات ان السياسة المالية تكون محايدة عندما تكون الميزانية الاعتيادية متوازنة ، اي انها لا تؤثر ولا تستطيع ان تؤثر على النشاط الاقتصادي • ودليل ذلك ان كل ما تفعله الضرائب هو مجرد تحويل القوة الشرائية من دافع الضريبة الى الخزينة• وهذا يقلل من السيطرة التي قد يمارسها دافعو الضرائب على الموارد الانتاجية عن طريق طلبهم على السلع والخدمات ، ويزيد من سيطرة الخزينة على تلك الموارد • وبالتالي يبقى مجموع الاستخدام والنشاط كما هو • غير ان هذه الحجة ليست صحيحة وان بدت مقنعة ، ولاثبات ذلك يقتضي تقسيم المصروفات العامة التي تحدث مدخولات الى قسمين : المصروفات التي يتلقى الجمهور شيئا مقابلها ، والمصروفات التي لا يتلقى شيئا مقابلها • ومن امثلة المصروفات من الصنف الاول استخدام موظفين حكوميين اضافيين يقومون باعمال لقاء الرواتب التي يتقاضونها • اما الصنف الآخر فيتمثل في المصروفات على الاسعاف والترفيه الاجتماعي • واذا فرضنا ان الموظفين الحكوميين الجدد كانوا عاطلين سابقا فقد اصبحوا الآن مستخدمين وزاد الدخل القومي الحقيقي بقيمة خدماتهم • واما بالنسبة لتأديات الاسعاف فلا تحصل مثل هذه الزيادة في الدخل القومي ، اذ ان هذه التأديات لا تمثل سوى انتقال (عن طريق الخزينة) دخل سبق وأحدث وذلك من ايدي دافعي

الضرائب الى ايدي الذين يتناولون تأديات الاسعاف . (١)

والنتيجة العملية الهامة التي تستنتج من هذه الاعتبارات هي انه ما دام هناك احتياطي من العاطلين فان الحكومة تستطيع زيادة الاستخدام حتى ولو غطت المصروفات المترتبة عن طريق فرض الضرائب . ولكن في هذه الحالة لا يحصل المرء الا على الزيادة المباشرة في الاستخدام. ولا يتولد اي توسع ثانوي او بالاحرى تبطل الآثار المقلصة المولدة التي تحدثها الزيادة الحاصلة في الضرائب الآثار التوسعية المولدة التي تحدثها الزيادة الحاصلة في المصروفات .

ومع ذلك يجب ان نضيف انه حتى ولو مولت المصروفات الاضافية بالضرائب فليس من الضروري ان تكون ميزانية الدولة « محايدة » بمعنى ان مجموع الطلب على وسائل الانتاج لا يزداد الا بمقدار الطلب المباشر في ناحية المصروفات . وليس من الضروري ان يكون الانخفاض في الاستهلاك الذي يحدث بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق زيادة الضرائب معادلا للزيادة في الاستهلاك الناتجة بصورة مباشرة وغير مباشرة عن انفاق حصائل هذه الضرائب . فقد يدفع جزء كبير من الضرائب من المدخولات التي كانت توفر لولاها ، في حين ان المصروفات قد تسبب زيادات كبيرة نسبيا في الاستهلاك . واذن فان هذه الزيادة الاخيرة لن تعوض تماما بزيادة مباشرة في الاستهلاك من جانب دافعي الضرائب . ونحن نسلم بانه من المحتمل في هذه الحالة ان يحصل تأثير على سيولة

---

(١) اذا راجعنا نماذج التوسع المحللة في الملحق امكننا ان نعبر عن الفرق بالقول بان المدخولات في الحالة الاولى تحدث قبل المدخولات في الحالة الثانية بمدة واحدة على الاقل .

الموجودات يؤدي الى زيادة صافية في سعر الفائدة قد تؤدي بدورها الى تخفيض سرعة حركة الاستثمار . وبهذه الطريقة قد تعوض الزيادة الصافية في الاستهلاك بهبوط في مجموع الاستثمار . ولكن هذا التأثير على سيولة الموجودات ليس مؤكدا ، لانه يتوقف ليس فقط على السياسة النقدية للمصرف الوطني بل يتوقف ايضا ـ كما رأينا في الفصل (١٢) ـ على العلاقة بين الطلب على النقد وسعر الفائدة وعلى العلاقة بين حركة الاستثمار وسعر الفائدة .

وبالاضافة الى ذلك فان المصروفات العامة التي تمول عن طريق الضرائب قد تؤثر على مجموع الاستخدام اذا ما احتاجت فعاليات الحكومة الى عدد من العمال اكبر نسبيا مما كان يحتاج اليه الانتاج الذي كان يحصل لو لم تخفض مدخولات المكلفين التي تحت التصرف .

وفيما عدا مثل هذه التغيرات في مجموع الطلب فان الزيادة او النقصان في النشاط العام قد يؤثران على اتجاه الطلب . فقد تطلب الحكومة انواعا من السلع والخدمات غير التي يطلبها الافراد ، ومن هذه الناحية تعتبر زيادة المصروفات العامة اداة للسياسة النقدية اكثر فاعلية من تخفيض الضرائب ، اذ بزيادة مصروفاتها تسيطر الحكومة على الكيفية التي ينفق بها النقد باديء الامر ، فقد تبدأ اعمالا عامة في مناطق أو مجالات تكون فيها البطالة واسعة النطاق . اما اذا خفضت الضرائب فيكون من الاصعب معرفة الكيفية التي سيستعمل بها الافراد مدخولاتهم الاضافية التي تحت التصرف .

٧ ـ وقبل ان ننتقل الى مسألة تطبيق هذه السياسة المالية التي تنظم المدخولات والطلب في الاحوال الراهنة في العراق ، ينبغي لنا

ان نبدي ملاحظة عامة اخرى · من الواضح ـ لاسباب سياسية ـ ان زيادة المصروفات اسهل كثيرا من تخفيضها ، كما ان استحصال الموافقة السياسية على تخفيض الضرائب اسهل بكثير من استحصالها على زيادة الضرائب · واذن يمكن سياسيا تطبيق السياسة المالية المشار اليها هنا لغرض زيادة مجموع الطلب اكثر مما يمكن تطبيقها لغرض تخفيضه اذ بينما يحتمل ان تسير بسهولة في ناحية فقد يكون من الصعب جدا جعلها تسير في الناحية الاخرى · وهذه هي احدى التجارب الاليمة التي مرت باوربا الغربية خلال سنوات ما بعد الحرب ·

ومعنى ذلك ان مثل هذه السياسة المالية قد لا تتمكن من ان تصلح نفسها بنفسها · فاذا أدت سياسة مالية توسعية الى زيادة مجموع الطلب الى حد يظهر معه خطر التضخم فقد يصعب استحصال الموافقة على قلب هذا الاتجاه بسياسة مالية مقلصة · ولذلك يجب ان يكون المرء حذرا في استعمالها حتى في الحالات التي تكون فيها فعالة ما لم يكن في وسعه ان يشير الى ادوات اخرى يمكن ان تتممها او ان تحل محلها في الحالات الاخرى التي تكون فيها اقل انطباقا ·

والشيء الذي آكد غالبا ـ واختبرته اقطار كثيرة في السابق ـ هو ان سياسة الائتمان قد كانت اكثر فاعلية في وضع حد اقصى للاستثمار وبالتالي لمجموع مستويات النشاط والدخل والطلب منها في منع الاتجاه نحو الهبوط · ففي زمن الكساد ، حين تصبح آمال رجال الاعمال بشأن المستقبل قاتمة جدا ، يحتمل ان تتوقف حركة الاستثمار ، وعندئذ قد لا يجدي حتى سعر فائدة واطيء جدا لغرض استدراج استثمارات جديدة ·

وفي مثل هذه الحالة قد تتم السياسة المالية وسياسة الائتمان احداهما الاخرى ، فتكون الاولى الاداة الرئيسية لقلب الكساد الى رواج وتكون الثانية الاداة الرئيسية لوقف الرواج عند حده ٠

ومع ذلك فقد ابنا في القسم (٢٢) من الفصل (١٢) ان طاقة المصرف الوطني على تقليص نطاق الائتمان محدودة جدا في الوقت الحاضر ، وانه من المحتمل ان تبقى محدودة لعدة سنوات على الاقل ، حتى ولو نفذت اقتراحاتنا ٠ ولهذا يبدو من المحتمل ان تكون سياسة الائتمان والسياسة المالية في العراق اداتين ضعيفتين لتخفيض سرعة اي توسع يوشك ان يفلت من اليد ٠

ومما يجدر ذكره والثناء عليه مع ذلك ان الحكومة العراقية قد قاومت ما مضى كل اغراء بتعجيل تطور البلاد الاقتصادي عن طريق التمويل على اساس العجز الذي ربما كان يؤدي في الظروف التي كانت سائدة آنذاك الى صعوبات تتعلق بميزان المدفوعات ٠

٨ ـ ان المشكلة التي امامنا الان هي ما اذا كان من الممكن في المستقبل استخدام السياسة المالية لمعالجة المشاكل التي قد يثيرها التوسع الذي بدىء به الان ٠

وهناك شرطان اساسيان ينبغي توفرهما قبل ان يتسنى استخدام السياسة المالية كاداة فعالة لزيادة او تخفيف سرعة التوسع الذي تولده فعاليات صناعة النفط ومجلس الاعمار ٠ فاولا يجب ان يكون ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يمر من الخزينة كبيرا بحيث يجعل من الايرادات والمصروفات العامة عاملا مهما في تكوين المدخولات ٠ وثانيا يجب ان يدار القسم الاكبر من هذه الايرادات والمصروفات العامة من قبل الدولة وليس

من قبل السلطات المحلية لكي تركز السياسة المالية وتتبع بصورة مستقيمة ٠

ان هذين الشرطين ـ كما ابنا في الفصل (٢) ـ متوفران في العراق٠ ففي سنة ١٩٥١ بلغ مجموع الايرادات الحكومية الداخلية (اي الايرادات عدا حصة الحكومة من ايرادات النفط) ٣٣ مليون دينار ، وبلغ مجموع المصروفات ٢٨ مليون دينار ٠ ومن المحتمل طبعا ان يزداد كلا الرقمين زيادة كبيرة جدا في السنوات القلائل القادمة ٠ ولكن الواضح ان كل تغيير يحدث في هذين المبلغين ، حتى ولو كان معتدلا ، قد يؤثر تاثيرا كبيرا على مجموع المدخولات ومجموع الطلب ٠

لنفترض ان مصروفات مجلس الاعمار المعينة قد ولدت توسعا يوشك ان يصبح تضخما ، وان الحكومة لذلك تقرر وقف التوسع ٠ واذا اتخذنا رقمي سنة ١٩٥١ اساسا فان زيادة قدرها (١٠) بالمائة في الضرائب تبلغ (٣) ملايين دينار ٠ واذا بقيت المصروفات ثابتة كان من المحتمل جدا ان يسبب ذلك بالطريقة التي وصفناها اعلاه انخفاضا في مجموع الدخل القومي يبلغ نحو (١٠) ملايين دينار او نحو (٥) بالمائة ٠ اما اذا برهن التوسع المعين على كونه غير كاف لتأمين استخدام كل القوة البشرية المتوفرة فيجب ان تتمكن زيادة قدرها (١٠) بالمائة في المصروفات العامة مع ثبات الايرادات من زيادة الدخل القومي الحقيقي والمقدر بالنقد بنحو (٥) بالمائة ، وذلك بطريقة مماثلة وبصورة مباشرة وغير مباشرة ٠

٩ ـ انالمشكلة الاخرى هي ما اذاكان التكوين الحالي للايرادات والمصروفات في العراق من المرونة بحيث يسمح بمثل هذه التغييرات٠

لننظر اولا الى المصروفات • لقد سبق وبينا في الفصل (٢) ان تكوينها الحالي يجعل من الصعب جدا تخفيضها اذا ما وجد ذلك امرا مرغوبا فيه لغرض تأخير عملية التوسع •

ومن اسباب عدم مرونة المصروفات الحكومية في العراق في اتجاه الهبوط ان القسم الاكبر من مصروفات الاعمال الرئيسية قد نقل الى مجلس الاعمار • والتجربة العامة التي مرت بها اقطار اخرى هي ان المصروفات الاعتيادية يصعب خفضها وان التخفيض يجب ان يتم بالدرجة الاولى عن طريق تحديد الاستثمارات العامة • ومن ثم فان المسؤولية عن هذا الجزء من السياسة المالية تقع في الوقت الحاضر على عاتق مجلس الاعمار لا على عاتق الحكومة • ومع هذا يجب ان نذكر ان بعض المصروفات الاعتيادية ـ اذا لم يتسن تخفيضها ـ يمكن على الاقل توزيعها مدة اطول • وينطبق ذلك ايضا على مصروفات العراق الكبيرة على المعدات والانشاءات العسكرية (التي تدرج ضمن المصروفات الاعتيادية) • وهذا ما حدث بالضبط في اوربا الغربية خلال السنوات الاخيرة حين خفضت قليلا مناهج التسلح الكبيرة لاسباب اقتصادية •

والواضح ان هناك امكانيات اعظم بكثير لزيادة المصروفات الاعتيادية اذا اقتضى الوضع اتباع سياسة مالية توسعية • وينبغي ان نلفت النظر بصورة خاصة الى الحاجة الكبيرة لزيادة فعاليات وزارة الشؤون الاجتماعية • وعلى كل حال يحتمل ان تدعو الضرورة الى تحسين الخدمات الاجتماعية كما يحتمل ان تنشأ طلبات لتمويل الزيادة في المصروفات للاغراض الاجتماعية من الزيادة التلقائية التي يتوقع حصولها في الايرادات نتيجة لارتفاع الدخل القومي • ولكن ينبغي عند توقيت الاصلاحات في هذا المجال اخذ الوضع الاقتصادي العام بنظر الاعتبار •

واذا رئي ان من الضروري رفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة المصروفات العامة فينبغي انتهاز الفرصة لاتخاذ خطوة الى الامام في هذا السبيل . يضاف الى ذلك ان المال الذي ينفق على زيادة الترفيه الاجتماعي يكون فعالا بصورة خاصة في مثل هذا الوضع ، اذ ينتظر ان يستعمل كله تقريبا لاغراض الاستهلاك ومن ثم يكون له تأثير مولد كبير على المدخولات .

ومن الجهة الاخرى ينبغي الادراك ان مثل هذه المصروفات الاجتماعيه يتعذر تخفيضها فيما بعد ، بقدر ما يتعذر تخفيض المصروفات الحالية على الادارة وغيرها ، نظرا لصعوبة افهام الناس ان المنافع الاجتماعية يجب خفضها في فترة يجري فيها التوسع بسرعة وترتفع الاسعار ، وكل محاوله للقيام بذلك تؤدي بسهولة الى الاضطراب الاجتماعي والسياسي . على ان مثل هذه المصروفات الاجتماعية ـ كما اوضحنا في الفصل (٢) ـ قد تعمل الى حد ما كمثبت (Built in stabilizer) اذ يحتمل ان تتغير عكسيا بتغير مستوى النشاط .

١٠ ـ اما فيما يتعلق بتكوين الايرادات فقد سبق وذكرنا مرارا ان التوسع الجاري الان، حتى ولو لم تجر اية تغييرات في قوانين الضريبة، سيزيد تلقائيا الايرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة نظرا لارتفاع مستوى المدخولات والاستهلاك . ولا تحصل زيادة تلقائية متماثلة في المصروفات . ولذلك يستطيع المرء ان يتوقع تطورا يعادل تقريبا التطور الذي وصفناه في القسم (د) اعلاه ، اي حالة تتزايد فيها الايرادات وتبقى المصروفات ثابتة تقريبا . وعلى اساس ذلك الغرض فان نشاط الخزينة يصلح لان يكون نوعا من المثبت اذا اوشكت سرعة

التوسع ان تصبح فائقة جدا ، لان الخزينة تستطيع ان تضع ضابطة على الزيادة في المدخولات والطلب ، دون ان تتخذ قرارات جديدة فيما يتعلق بسياستها المالية ٠

ومع ذلك فقد يكون من الخطر الاعتماد كثيرا على هذه الضابطة التلقائية ، وقد يستمر الاعتقاد لدى السياسيين بان كل شيء يسير على على ما يرام ما دامت الميزانية الاعتيادية متوازنة وان الحكومة تستطيع اذن ، في حالة وجود وفر متزايد في الميزانية ، اما ان تخفض الضرائب او ان تزيد المصروفات ، ولكن الشيء الذي يعين ما تستطيع الحكومة القيام به ـ كما بينا في القسم (٧) اعلاه ـ هو توافر الموارد الانتاجية وليس وضع الميزانية العامة ٠ فاذا كانت الدوافع المستقلة قد اوصلت التوسع الى نقطة تكون عندها القوة البشرية المتوفرة مستخدمة كلها تقريبا ، فلا يكون هناك « مجال » لزيادة النشاط العام او للزيادة الاخرى التي ينتظر حصولها في النشاط الخاص نتيجة لتخفيض الضرائب ، بل تكون النتيجة مجرد ازدياد المزاحمة على العمال المستخدمين وارتفاع الاجور والاسعار ارتفاعا مطردا ٠

ولكن حتى ولو حصل فهم متزايد لهذه النتيجة المحتومة لاتباع سياسة مالية اكثر اتساعا في الحالة المفترضة ، يوجد على الاقل ـ كما ذكرنا مرارا ـ بابان من ابواب المصروفات العامة يتحتم زيادتهما : رواتب موظفي الحكومة والخدمات الاجتماعية ٠ ومع ان المصروفات لا ترتفع تلقائيا فسوف يحصل ضغط شديد لزيادة هذين البابين كلما ارتفعت الايرادات خلال سير التوسع ٠

ومن ناحية اخرى فان هذه الحاجات الملحة تجعل من السهل رفع الضابطة التلقائية فيما اذا برهن التوسع المولد على كونه غير كاف لتأمين استخدام القوة البشرية المتوفرة ٠

١١ ـ لقد بينا في الفصل (٢) ان جقيفة كون الضرائب غير المباشرة هي الغالبة بين الايرادات العامة يجب ان تعتبر مزية من ناحية استعمال الضرائب كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي ٠

والسبب الرئيسي في ذلك هو ان تغيير الضرائب غير المباشرة في مدة قصيرة ايسر من تغيير الضرائب المباشرة ٠ بيد ان ذلك يستلزم بالطبع ان تكون الحكومة مخولة اداريا بتغيير نسب هذه الضرائب ضمن بعض الحدود على الاقل ٠ اما اذا وجب استعمال مصادقة البرلمان على كل تعديل يدخل على قوانين الضريبة الحالية فان من المحتمل ان تكون هذه الطريقة معرقلة جدا ومستنفدة للوقت ٠

ويمكن تقسيم الضرائب غير المباشرة الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي (أ) الرسوم التي يراد بها حماية الانتاج المحلي والتي تفرض على سلع منتجة فعلا او يمكن انتاجها في القطر و (ب) الرسوم المالية البحتة المفروضة على انواع اخرى من السلع المستوردة و (ج) المكوس ٠ والان لنبحث بأيجاز كيف يمكن ان تؤثر التغييرات في هذه الضرائب غير المباشرة على النشاط الاقتصادي ٠

ان فرض الضرائب غير المباشرة او اجراء تغييرات فيها يؤثر عادة تأثيرا مباشرا على الانتاج والاستخدام في بعض الصناعات ٠ فان فرض مكوس جديدة او أعلى على السلع المنتجة محليا يخفض ـ الى حد ما ـ الاستهلاك وبالتالي الانتاج والاستخدام في الصناعات المتأثرة ، وبعبارة اخرى يكون له تأثير مقلص ٠ اما الرسوم التي يقصد بها حماية الانتاج المحلي فقد يكون لها بالعكس تأثير مباشر موسع ، لان الاسعار المحلية ترتفع بمقدار الرسم ، مما يمكن المنتجين المحليين من توسيع الانتاج ٠ والرسوم المالية هي الرسوم الوحيدة التي ليس لها مثل هذا التأثير المباشر ٠

وبالاضافة الى ذلك فقد تظهر بعض الاثار غير المباشرة ، لان الضرائب غير المباشرة ، سواء اكانت رسوما كمركية او مكوسا ، قد تغير مجموع دخل السكان الذي تحت التصرف وكذلك توزيعه على جماعات مختلفة ٠

اما فيما يتعلق بالرسم الذي يراد به حماية الانتاج المحلي فان المنتجين المحليين للسلعة المختصة ومستخدميهم سيكسبون مدخولات اعلى نتيجة لارتفاع السعر واتساع الانتاج ٠ اما اذا انخفض في الوقت نفسه مجموع نفقات المستهلكين على السلعة المختصة بسبب هبوط الكمية المستهلكة هبوطا تزيد نسبته عن نسبة الارتفاع في الاسعار ـ اي اذا كان الطلب مرنا (انظر القسم (٤) اعلاه) وهذا يمكن توقعه فيما يتعلق بالمواد الكمالية التي تستهلك بكميات كبيرة ـ فالواضح ان النتيجة الصافية هي ان الدخل المحلي الذي تحت التصرف لشراء سلع اخرى يزداد فيضاف تأثير موسع غير مباشر الى التأثير الموسع المباشر ٠ ومع ذلك فقد يكون الطلب غير مرن فلا تنخفض الكمية التي يشتريها المستهلكون او تنخفض قليلا ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع نفقاتهم على السلعة المختصة٠واذا كانت هذه الزيادة في نفقات المستهلكين اكبر من الزيادة في مدخولات المنتجين فان التأثير غير المباشر الصافي قد يكون مقلصا٠ويتوقف حصول هذه النتيجة بالفعل على ميول الجماعتين الى استهلاك السلع المحلية ٠ فقد لا يتحقق التأثير المقلص اذا مال المنتجون وعمالهم الى صرف نسبة كبيرة من دخلهم الاضافي بينما لا يخفض المستهلكون (الآخرون) مشترياتهم من مثل هذه السلع الا بجزء صغير من الانخفاض في دخلهم الذى تحت التصرف ٠

وستكون الآثار غير المباشرة للرسوم المالية البحتة مقلصة اذا

ازدادت نفقات المستهلكين على السلعة المختصة لانها تعتبر ـ مثلا ـ من الضروريات • ولكن في الحالة العكسية يظهر تأثير موسع •

واذا فرض مكس جديد على سلعة منتجة محليا او زيد مكس قديم فالواضح ان دخل المنتجين والعمال الذي تحت التصرف والذي يتأثر مباشرة سينخفض لان الكمية المباعة ستنخفض ولان المنتجين قد يكونون على استعداد لتحمل جزء من الضريبة (المرتفعة) بغية تخفيف الهبوط في المبيعات • اما نفقات المستهلكين على السلعة المختصة فقد تزداد او تبقى ثابتة او تنخفض تبعا لمرونة الطلب • والواضح ان مجموع الآثار المباشرة سيكون مقلصا في الحالتين الاوليين في حين انه قد يصبح موسعا في الحالة الاخرى اذا كان الميل الى خفض استهلاك السلع المحلية من جانب المنتجين والعمال في الصناعات المتأثرة أقل من الميل الى التوسع في استهلاك مثل هذه السلع من جانب بقية السكان •

ان ما تقدم ذكره من الآثار المباشرة للضرائب على انتاج سلع معينة تجعل مثل هذه الضرائب ادوات مناسبة لتنظيم النشاط الاقتصادي في ميادين خاصة • هذا فضلا عن ان الآثار غير المباشرة يمكن استخدامها كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي بوجه عام • ولكن بما ان الآثار المباشرة وغير المباشرة قد تتعارض وان الاتجاه الذي ستأخذه الثانية لا يمكن التكهن به بسهولة فمن الضروري ان تدرس مقدما وبصورة دقيقة النتائج المحتملة لما سيتخذ من التدابير الجديدة في هذا الميدان في كل حالة •

اما اذا فرضت (او زيدت) ضريبة عامة على المبيعات اصبح في استطاعة المرء ان يتأكد من ان مجموع التأثير سيكون مقلصا لان السكان سيلاقون صعوبات في ايجاد منافذ لقوتهم الشرائية يتمكنون فيها من تفادي الضريبة • ولا يكون هذا التأثير مؤكدا اذا اعفيت مجموعات من السلع ـ بعض الضروريات الاساسية مثلا ـ من الضريبة •

ويجب ان نؤكد في هذا الصدد ان الضرائب غير المباشرة يمكن النظر فيها ايضا من نواح تختلف عن تلك التي ذكرناها في البحث المتقدم. ويجدر بنا على الاخص ان نضع نصب اعيننا ان لهـــذه الضرائب تأثيرا ماديا على مستوى معيشة سـواد الناس . واذا دعت الحاجة الى توسـع ما فقد تقتل الحكومة عصفورين بحجر واحـــد اذا خفضت الضرائب على استهلاك الضروريات ، اذ ان ذلك يؤدي الى تحسين الاحوال المعاشية وانتعاش النشاط الاقتصادي في آن واحد . وهذا امر مؤكد نسبيا ، لان مكاسب منتجي الضروريات وعمالهم ستزداد بينما يحتمل ان لا يستعمل المستهلكون كل المبلغ المطلق بنتيجة تخفيض الضريبة وذلك لشراء اكثر مما كانوا يشترونه من الضروريات المختصة وانما يحتفظون بجزء من هذا المبلغ لشراء سـلع اخرى. اما اذ اقتضى الامر وضـع « الضوابط » فقد لا يكون من المرغوب فيه من الوجهة الاجتماعية زيادة هذه الضرائب، وقد يصعب من الوجهة السياسية تنفيذ مثل هذه الزيادة .

١٢ ـ وقد يكون من المناسب ان نبدى هنا بعض الملاحظات فيما يتعلق برسـوم الوارد المفروضـة لغرض حماية المنتجات المحلية .

ان بحث فوائد ـ وفي اغلب الحالات مضار ـ الحماية ، او ايراد تقدير مفصل لنظام الحماية المعمول به في العراق في الوقت الحاضر والذي يؤمن عن طريق التعريفة الكمركية وعن طريق مراقبة الاستيراد والتحويل الخارجي ، هما امران يقعان خارج نطاق هذا التقرير . اما الى اي حد سيكون من الضروري او من المرغوب فيه للعراق ان يلجأ الى الحماية في المستقبل ، فهذا بالطبع امر ينبغي البت فيه مقترنا بمنهاج الاعمار كله . وهنا يجب ان نقتصر على ملاحظتين عامتين اثنتين ، احداهما ان الضرورة لن تدعو في المستقبل القريب الى تقييد الاستيراد لاغراض ميزان المدفوعات ، اذ من المحتمل جدا ان تصبح الايرادات من التحويل

الخارجي في السنين المقبلة وافرة بحيث يحتمل ان يؤدي التوسع الذي شرع فيه الى احداث ضغط تضخمي داخلي اكثر مما يؤدي الى انعدام وسائل الدفع الخارجية . وليس هناك اذن من داع للاحتفاظ برسوم لحماية الصناعات المحلية بغية المحافظة على الاحتياطي من التحويل الخارجي . ولذلك اذا اصبح التوسع سريعا بحيث اوشك التضخم ان يحدث فان السياسة الصحيحة الواجب اتباعها في تلك الحالة هي تخفيض رسوم الحماية ، لان ذلك يحتمل ان يكون له تأثير مقلص صاف . اما في الحالة العكسية التي يكون فيها التوسع المعين المفترض هنا « غير كاف » فيبدو من الاوفق محاولة تحقيق الاستخدام الكامل عن طريق توسيع منهاج الاعمار بدلا من محاولة زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق حماية صناعات معينة حماية مصطنعة تقريبا .

اما الملاحظة العامة الثانية فتختص بالأهمية النسبية التي يجب تعليقها في المستقبل القريب على تنمية الزراعة والصناعة . ولقد اوردنا في القسم (١٣) من الفصل (٨) الاسباب التي تحملنا على الاعتقاد بانه يجدر بالحكومة العراقية ومجلس الاعمار ان يركزا الاهتمام في مسألة رفع مستوى كفاءة الانتاج الزراعي بدلا من ان يحاولا تصنيع البلاد بسرعة فائقة .

واذن يتطلب هذان الاعتباران التزام التحفظ والحذر عند زيادة الرسوم الكمركية بقصد حماية صناعات معينة .

وبقدر ما يتعلق الامر بالضرائب المالية فان اول الاعتبارين المذكورين اعلاه ينطبق كذلك : لا حاجة الى الاحتفاظ برسوم مالية لاسباب تتعلق بميزان المدفوعات . ولكن من المحتمل جدا ـ كما اسلفنا ـ ان يكون لتخفيض الرسوم المالية آثار مقلصة تتوقف على مرونة الطلب على السلع المختصة .

١٣ ـ ان المكوس المحلية ـ مثل الرسوم المالية ـ قد يكون لها آثار موسعة او مقلصة تبعا لمرونة الطلب والعرض • فان زيادة ما في رسوم الاستهلاك ـ التي تستوفي عن الضروريات ـ قد يكون لها تأثير مقلص شديد • ومع ذلك يبدو ان هناك اسبابا ادارية واجتماعية قوية تقضي بالغاء هذه الرسوم بدلا من استعمالها كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي •

وليس من شك في ان الرسوم الحالية على التبغ والبيرة والكحول والغازولين تحتمل زيادة كبيرة اذا ما دعت الحاجة الى زيادة الايرادات العامة ، وقد يتسنى ايضا ايجاد مصادر مناسبة اخرى للضريبة بين السلع التي هي ذات طابع كمالي كثر ام قل • فان من السهل نسبيا اجراء التغييرات في مثل هذه الرسوم فيما بعد عند الحاجة • ولكن مثل هذه السلع تستهلك بالدرجة الاولى من قبل فئة قليلة جدا من الموسرين • ومن ثم يحتمل ان يكون لزيادة الرسوم على هذه السلع تأثير ضئيل على المدخولات ، اذ يمكن ان تدفع هذه الزيادة من التوفيرات على الاكثر دون ان يؤثر ذلك كثيرا على مجموع مستوى الاستهلاك والطلب •

ويمكن النظر في امر فرض ضريبة على الخدم ، وفي الحق يحتمل ايضا ان تدفع هذه الضريبة الى حد كبير من ذلك الجزء من مدخولات الموسرين الذي كان يوفر لولاها • ولكن من المحتمل كذلك ان تخفض الى حد ما الطلب الكبير الحالي على الخدم وبذلك توفر عمالا اكثر لاعمال مجلس الاعمار الانشائية او للانتاج الذي يولده ازدياد فعاليات المجلس • وقد يزداد احتمال حصول هذه النتيجة فيما لو فرضت الضريبة على الخدم الذكور فقط ، الامر الذي يساعد في نفس الوقت على ازالة التحيز ضد اشتغال النساء خارج بيوتهن • ومع ذلك يجب ان لا يغيب عن البال ان انخفاض المصروفات على الخدم قد يؤدي الى

زيادة الانفاق على سلع اخرى ، ولكن يحتمل ان يستورد البعض من هذه السلع من الخارج ، وحتى لو انتجت محليا فانها لن تحتاج الى العمال بنسبة مائة بالمائة كالخدمات الشخصية . واذن فقد يطلق عدد من العمال ، وهذه الزيادة في عرض العمال ستقاوم الاتجاه نحو زيادة الاجور الذي يحتمل ان يسببه التوسع السريع .

١٤ ـ كان قد فرض ـ كما اسلفنا ـ رسم صادر عام في سنة ١٩٥٠ . وقد اتجهت النية مؤخرا الى زيادة نسبة هذا الرسم . ولرسوم الصادر بعض الفوائد والمزايا من الناحية الادارية ، وذلك لان تجارة التصدير محصورة على العموم بعدد محدود من المحلات . ويقوم بها فيما يتعلق ببعض السلع الهامة عدد محدود من الشركات . ولذلك السبب فان تأمين دفع هذه الضريبة اسهل نسبيا من تأمين دفع رسم الاستهلاك مثلا . ومع ذلك فقد يحصل حتى في هذه الحالة تملص واسع عن طريق تهريب السلع المصدرة او تثمينها تثمينا ناقصا .

ومن المهم جدا مع ذلك معرفة الجهات التي يحتمل ان يقع عليها عبء رسم الصادر . ويمكننا ان نتصور عددا من الحالات .

هناك ثلاثة عوامل ينبغي اخذها بنظر الاعتبار : اولا سعر السلعة المختصة في السوق العالمية ، وثانيا سعر السلعة المختصة في العراق في حالة عدم وجود صادرات ، وثالثا مقدار الضريبة . ولاجل تبسيط الامر يمكننا ان نفترض ان السعر في السوق العالمية يعطى بصورة مستقلة عن الصادرات العراقية . وهذا الافتراض يقارب الحقيقية على وجه العموم وان كان للصادرات العراقية فيما يتعلق بالتمور تأثير كبير على الاسعار في الخارج .

يمكننا النظر اولا في الحالة التي يكون فيها الرسم اقل من الفرق بين سعر السوق العالمية والسعر الذي يسود في العراق اذا لم يصدر شيء . وقبل فرض الرسم يجب لاسباب واضحة ان يكون السعر الحقيقي

في العراق معادلا لسعر التصدير (مطروحا منه تكاليف النقل الى اقرب الاسواق الاجنبية التي تستطيع استيعاب مجموع الصادرات العراقية للسلعة المختصة) الذي يتسنى للمنتج الحصول عليه بدلا من تجهيز السلعة الى السوق العراقية . وبعد فرض الرسم يجب ان يهبط سعر السوق المحلية بمقدار يعادل الرسم . والسعر الذي يحصل عليه الآن يعادل سعر السوق العالمية مطروحا منه الرسم ، والسعر الذي تجهز به السلعة المختصة في السوق العراقية لا يمكن ان يكون اعلى ولا اوطأ اذا استطاع المنتجون ان يختاروا بحرية بين البيع في السوق العالمية والبيع في السوق العراقية . ولكن لما كان السعر الذي يدفعه المستهلك العراقي والسعر الذي يحصل عليه المنتج قد هبطا فقد ينخفض مجموع العرض بينما يزداد الطلب . وقبل ان يفرض الرسم كانت الصادرات تعين باعتبارها الفرق بين الانتاج العراقي بسعر السوق العالمية والطلب المقابل في العراق . وهذا لا يزال صحيحا بعد فرض الضريبة . ولكن لما كان الانتاج قد تقلص والطلب المحلي قد ازداد فستكون النتيجة الصافية هبوط الكمية المصدرة .

والواضح ان المستهلك العراقي في هذه الحاله قد استفاد ، لان الرسم قد سبب هبوطا في سعر السلعة المختصة . واذن قد ينفق المستهلك على السلعة المختصة نفس ما كان ينفقه او اقل او اكثر تبعا لمقدار الزيادة الحاصلة في استهلاكه نتيجة لهبوط السعر . ومن ثم فانه قد يستبقى من دخله للانفاق على سلع اخرى نفس ما كان يستبقيه او اقل او اكثر . ولا يمكن القول اي من الاحتمالات الثلاثة سيتحقق اذ ان مرونة الطلب على السلعة المختصة هي التي ستقرر ذلك (انظر القسم (٤) اعلاه) .

ومع ذلك يجب الا يغيب عن البال ان المنتج سيجابه دائما انخفاضا في دخله الاجمالي بسبب الهبوط في الانتاج وفي السعر . وهذا الهبوط سيتجاوز دائما الانخفاض الذي يحتمل حصوله في نفقات

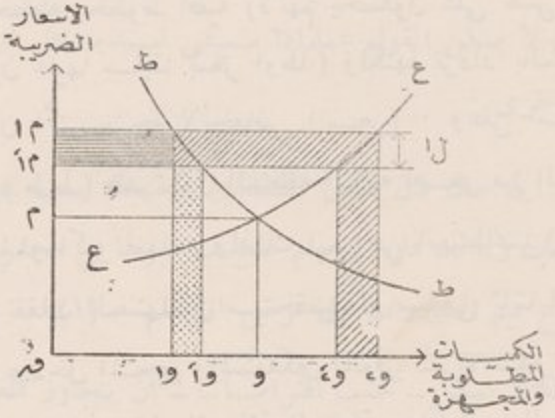
المستهلكين العراقيين على السلعة المختصة . ولذلك سيسبب الرسم هبوطا في مجموع الدخل المتوفر لشراء سلع اخرى . وهذا الهبوط ـ ما عدا في حالات خاصة ـ سيتجاوز حصيلة الرسم .

والنتيجة العامة التي تستخلص مما تقدم هي ان الرسم في الحالة التي نظرنا فيها سيسفر عن هبوط كمية (وقيمة) الصادرات وهبوط مجموع المدخولات المتوفرة لشراء سلع اخرى . (١)

(١) يمكن زيادة هذا التعليل ايضاحا ودقة برسم بياني . لقد اتجهت الاسعار في الرسم التالي الى الاعلى بمحاذاة المحور العمودي واتجهت الكميات المطلوبة والمجهزة الى اليمين بمحاذاة المحور الافقي، والقوس (ط ط) يربط جميع النقاط التي تمثل الارتباطات بين الاسعار والكميات المطلوبة بتلك الاسعار (وفي مستوى معلوم من الدخل) من قبل المستهلكين العراقيين . وهذا القوس الذي ينحدر الى الاسفل من اليسار الى اليمين ، والذي يدل على ان الاسعار الاوطأ تقابل الكميات الاكبر المطلوبة هو ما يسميه الاقتصاديون « قوس الطلب » . كذلك يبين (ع ع) ـ قوس العرض ـ العلاقة بين الاسعار والكميات المعروضة للبيع من قبل المنتجين العراقيين . وهو يصعد الى الاعلى لانه ينبغي عرض اسعار أعلى لاجتذاب عرض اكبر . واذا لم يتسن تصدير اية كمية فان السعر (ق م) يسود في العراق ، اذ ان الطلب والعرض (ق و) يكونان متعادلين بذلك السعر . ولنرمز بـ (ق م ا) الى سعر السوق العالمية مطروحا منه تكاليف النقل الى اقرب الاسواق الاجنبية التي تستطيع ان تستوعب مجموع الصادرات العراقية . وسيكون المنتجون العراقيون على استعداد لبيع الكمية (ق و ٢) بذلك السعر . وعلى المستهلكين في العراق ان يدفعوا نفس السعر ، لان المنتجين لن يبيعوا في العراق بسعر ارخص من السعر السائد في السوق العالمية . ومن ثم فان الطلب الداخلي سيبلغ (ق و ا) ، والفرق بين مجموع العرض =

والحالة الرئيسية الاخرى التي يجب النظر فيهـا هي تلك التي يكون فيها الرسم اعلى من الفرق بين سعر السوق العالمية والسعر الذي

= (ق و ٢) والطلب في العـراق (ق و ١) اي (و ١ ق ٢) سـيذهب للصـادرات · وقيمة الصادرات هي (و ١ و ٢ × ق م ١) ، وقيمـة الاستهلاك في العراق هي (ق و ١ × ق م ١) ، والدخل الاجمالي للمنتجين سيكون (ق و ٢ × ق م ١) ·



والآن ندخل رسم صادر قدره (ل ١) دينار (يعادل م ١٬ م ١) لكل وحدة ·

وحيث ان السعر الذي يحصل عليه المنتج بالفعل ، اي سعر السوق العالمية مطروحا منه الرسم ، يهبط الى (ق م ١٬) ـ الذي يعادل (ق ١ ـ م ١٬ م ١) ـ فان مجموع العرض يهبط الى (ق و ٢٬) · وحيث ان السعر في السوق العراقية يهبط ايضا الى (ق م ١) فان الطلب في العراق يزداد الى (ق و ١٬) · وهكذا تهبط كمية الصادرات الى (و ١٬ و٢٬) وتصبح قيمة الصادرات معادلة لـ (و ١٬ و٢٬ × ق ١ م ١) ـ الذي هو في الظاهر اقل من قيمة الصادرات قبل ان تفرض الضريبة (و١ و٢ × ق م ١) ـ الذي منه تدفع قيمة (و ١٬ و٢٬ × م١٬ م ١) كضريبـة · ويصبح الدخل الاجمالي للمنتجين معادلا لـ (ق و ٢٬ × ق م ١٬)=

يسود في العراق اذا لم تكن هناك صادرات (او يكون في الحالة الحدية معادلا له) · وفي هـــذه الحالة يكف المنتجون عن التصدير ويبيعون

= الدي يقل عن دخلهم السابق (ق و٢ × ف م ١) بمقدار يساوي المنطقة المخططة بخطوط مائلة مضافا اليها المنطقة المخططة بخطوط افقية · وتنخفض نفقات المســتهلكين العراقيين على السلعة المختصة وذلك بالمنطقة المخططة بخطوط افقية (لانهم يحصلون على نفس الكمية التي كانوا يحصلون عليها سابقا بسعر اوطأ) ولكنها تزداد بالمنطقة المنقطة (لانهم يشترون اكثر نتيجة لانخفاض السعر) · وعلى اساس انحدار قوس الطلب (ط ط) فقد تكون المنطقة الثانية اصغر من المنطقة الاولى او مساوية لها او اكبر منها · ولذلك ليس في استطاعتنا القول عما اذا كان مجموع نفقات المستهلكين سينخفض ام سيبقى ثابتا ام سيزداد · ولكن مجموع دخل المنتجين والمستهلكين المتوفر لشراء سلع اخرى سيهبط على الدوام بمقدار يعادل المنطقة المنقطة مضافا اليها المنطقة المخططة بخطوط مائلة (لان « ربح » المستهلكين الذي تمثله المنطقة المخططة بخطوط افقية ، والخسارة المقابلة التي يتحملها المنتجون يبطل احدهما الآخر) · ويظهر ان هذا الهبوط يعادل الهبوط في قيمة الصادرات من وجهة نظر المنتجين (اي الهبوط في قيمة الصادرات مقاسة بسعر السوق العالمية ـ الذي لم يتغير ـ مطروحا منه الرسم) وينبغي ان يكون الامر كذلك لان صافي التغير في حصائل مبيعات المنتجين في السوق المحلية يساوي دائما تغيرا صافيا في الجهة العكسية في نفقات المستهلك على السلعة المختصة ·

ويلاحظ ان انحراف قوسي الطلب والعرض قد اختير بصورة كيفية تماما (فيما عدا انه يجب دائما ان ينحدر اولهما الى اليمين وان يصعد ثانيهما الى اليمين · وينطبق ذلك ايضا على مقدار الرسم (عدا انه في=

انتاجهم كله في السوق المحلية لانهم بالطبع لا يقبلون سعرا خارجيا (بعد تنزيل الرسم) اوطأ من السعر الذي يستطيعون الحصول عليه في العراق . ومن ثم فان الضريبة في هذه الحالة تكون حظرية لانها تؤدي الى وقف التصدير ـ ولن يحصل اي ايراد من الرسم .

وسوف يحصل المستهلك في العراق على السلعة المختصة بسعر اوطأ ومن ثم يزيد استهلاكه . ولكن هنا ايضا يستحيل ـ لاسباب مماثلة لتلك التي سبق ذكرها ـ التكهن هل ينفق المستهلك على السلعة المختصة نفس النسبة التي كان ينفقها من دخله او اكثر او اقل منها . واذن لا يمكن القول عما اذا سيبقى لديه اقل او اكثر للانفاق على سلع اخرى .

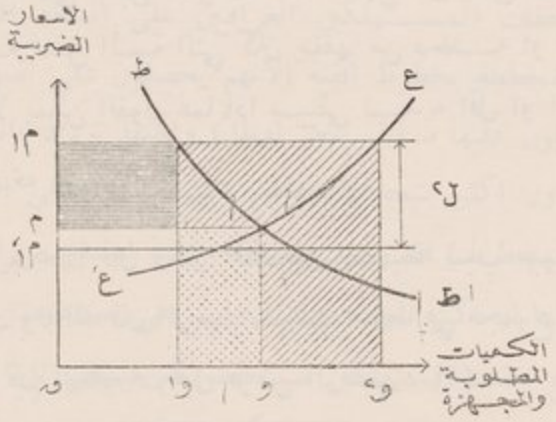
وعلى اية حال فان دخل المنتجين سيهبط بسبب هبوط السعر وكمية المبيعات ولذلك فان الرسم سيسبب هبوطا في مجموع المدخولات يعادل مجموع قيم الصادرات قبل فرض الرسم . (١)

= هذه الحالة لا يمكن ـ حسب افتراضاتنا ـ ان يتجاوز الفرق بين سعر السوق العالمية والسعر الذي يسود في العراق في حالة عدم وجود صادرات ، ولذلك لا يمكن استنتاج اي شيء من الرسم البياني فيما يتعلق بالحجم الفعلي للتغيرات المختصة .

١ ـ يمكن ايضاح هذه الحالة بالرسم البياني التالي . ان الرموز هي نفس الرموز التي استعملناها في الحالة التي نظرنا فيها في الحاشية المتقدمة ، ولكن في هذه الحالة نفترض ان الضريبة (ل ٢ ، تعادل م ١، م ١) هي اكبر من الفرق بين سعر السوق العالمية (ق م ١) والسعر الذي سيسود في العراق في حالة عدم وجود صادرات (ق م) . ويبدو انه لما كان السعر في السوق العالمية مطروحا منه الضريبة اي (ق م١،) هو اوطأ من السعر (ق م) الذي يمكن الحصول عليه في العراق بدون =

والواقع ان الرسم في هذه الحالة لايدر على الحكومة اي ايراد غير ان هذه الحقيقة يجب الا تتخذ حجة ضد فرضه ، اذ ان الذي يهمنا

= صادرات ، فان المنتجين سيكفون عن التصدير · وهكذا تهبط قيمة الصادرات من (و١ و٢ × ق م ١) الى الصفر ولا تأتي الضريبة باي ايراد للدولة ·



وهكذا سيكون الاستهلاك في العراق معادلا للعرض ، اي من حيث الكمية (ق و) والقيمة (ق و × ق م) · وسوف يهبط الدخل الاجمالي للمنتجين من (ق و ٢ × ق م ١) الى (ق و × ق م) · وهذا الهبوط ـ كما في الحالة السابقة ـ سيكون معادلا للمنطقة المخططة بخطوط مائلة مضافا اليها المنطقة المخططة بخطوط افقية في الرسم · كما ان نفقات المستهلكين على السلعة المختصة ستنخفض بمقدار تمثله المنطقة المخططة بخطوط افقية ، ولكنها ستزداد بمقدار يعادل حجم المنطقة المنقطة · ومن ثم فان مجموع دخل المنتجين والمستهلكين المتوفر لشراء سلع اخرى سينخفض بمقدار يعادل المنطقة المنقطة مضافا اليها المنطقة المخططة بخطوط افقية ، ويساوي قيمة الصادرات قبل فرض الرسم=

هنا هو كيفية تخفيض مجموع الدخل الذي تحت التصرف وليس مالية الدولة من حيث هي ٠

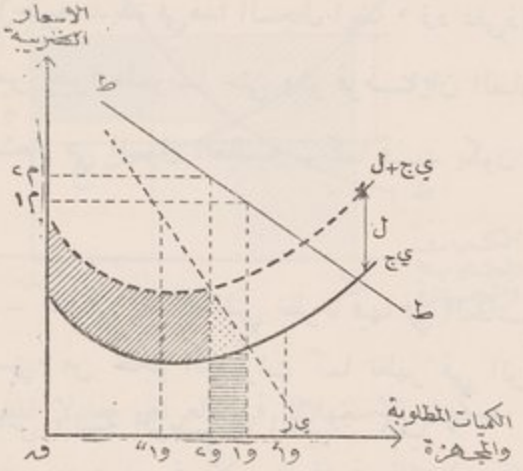
لقد افترضنا في التحليل المتقدم ان السعر في السوق العالمية قد اعطي بصورة مستقلة عن الصادرات العراقية ، وهذا الافتراض ـ كما ذكرنا ايضا ـ يصبح مشكوكا فيه قليلا فيما يتعلق بصادرات التمور التي قد يكون لها تأثير ملحوظ على الاسعار في الخارج ٠ ولكن الواضح ان المزاحمة الاجنبية شديدة في هذا المجال ايضا ٠ زد على ذلك ان النتيجة العامة قد لا تتغير تغيرا ملموسا حتى ولو فرضنا ان الصادرات العراقية تؤثر على الاسعار في السوق العالمية ـ كما قد يكون الحال بالنسبة للتمور ٠ (١)

= لا ينبغي ـ كما في الحالة التي نظرنا فيها في الحاشية المتقدمة ـ استنتاج اي شيء من حجم التغييرات كما تظهر في الرسم ، اذ ان منحدرات الاقواس ونسبة الرسم قد اختيرت كيفيا ٠

(١) يمكننا مثلا تحليل حالة يكون فيها لشركة مصدرة في العراق نوع من الاحتكار في السوق العالمية ٠ واذا صرفنا النظر عن السوق في العراق ـ وتكون في هذه الحالة ذات أهمية صغرى ـ أمكن تحليل الوضع بواسطة الرسم البياني التالي ٠ ليكن (ط ط) قوس الطلب (في السوق العالمية) و (ي ر) القوس المقابل الذي يمثل الزيادة في مجموع الدخل الاجمالي الناتج من زيادة الكمية المباعة بمقدار « وحدة » واحدة (طن واحد مثلا) في كل مدة ٠ وحيث ان زيادة الكمية المباعة ستستلزم في العادة انخفاضا في السعر ـ ليس فقط للوحدة الاضافية بل لجميع الوحدات المباعة ـ فان هذا القوس الذي يسميه الاقتصاديون « قوس=

والنتيجة العامة التي تستنتج في هذه الاعتبارات هي اولا ان فرض رسم على الصادرات سيسبب هبوطا في قيمة وكمية الصادرات وثانيا انه سيخفض السعر المدفوع في السوق العراقية عن السلعة المختصة وثالثا

=الايراد الحدي » سيمتد تحت قوس الطلب . ثم ان القوس (ي ج) يدل على الكلفة الاضافية المتكبدة عند انتاج « وحدة » اضافية (طن واحد مثلا) في كل مدة ، ويسمى هذا القوس قوس الكلفة الحدية . واذا افترضنا ان المنتج يحاول ايصال ربحه الى أقصى حد فانه سينتج الكمية (ق و ١) وسيحصل عن هذه الكمية على السعر (ق م ١) .



وهذا الوضع هو احسن وضع ممكن لانه اذا انتج وباع كمية اكبر في كل مدة (الكمية (ق و ١') مثلا) فان الكلفة الاضافية المتكبدة ستزيد عن الدخل الاجمالي الاضافي المكتسب (ان قوس الكلفة الحدية هو فوق قوس الايراد الحدي مائلا الى يمين النقطة و ١) . اما اذا انتج وباع كمية اقل (ق و ١" مثلا) فانه سيخسر دخلا يعادل الفرق (الايجابي) بين الايراد الحدي والتكاليف الحدية عن الكمية (و ١" و ١) .

واذا فرض رسم صادر قدره (ل) دينار على كل « وحدة » مادية=

انه سيسبب بعض الهبوط في مستوى مجموع الدخل اي سيكون له تأثير مقلص على النشاط الاقتصادي • ويجب ان نؤكد على ان التأثير الثالث لا يمكن معالجته بصورة مستقلة عن التأثير الاول ، لان الهبوط في الدخل يعادل الانخفاض في قيمة الصادرات •

وفضلا عن ذلك يبدو ان مجموع انتاج السلعة المختصة سيهبط عادة ، الامر الذي يعنى ان الضريبة ستطلق بعض الموارد الانتاجية التي يمكن عندئذ استخدامها في اماكن اخرى اذا افترضنا ان هناك طلبا عليها•

ان الهدف الذي يجب ان يرمي اليه رسم الصادر عادة هو احداث

=(طن واحد مثلا) فان المنتج سيشعر بان قوس الكلفة الحدية قد ارتفع بنفس المقدار • فينتج الآن « وحدات » (ق و ٢) ويحصل على سعر قدره (ق م ٢) • والزيادة في السعر (م ١ م ٢) ستكون على العموم اقل من الضريبة • وسيكون الدخل الاجمالي للمنتج (ق و ٢ × ق م ٢) مقابل (ق و ١ × ق م ١) قبل فرض الضريبة • وهذا يمثل انخفاضا معادلا في المنطقة المخططة بخطوط افقية مضافا اليها المنطقة المنقطة في الرسم (الخسارة في الايراد الناتجة من هبوط الانتاج والمبيعات من (ق و ١) الى (ق و ٢)•وفي الوقت ذاته سيهبط مجموع تكاليف الانتاج (عدا الرسم) بمقدار تمثله المنطقة المخططة بخطوط افقية في الرسم • وهكذا ينخفض دخله الصافي قبل تنزيل الرسم وذلك بمقدار يعادل المنطقة المنقطة • وبما انه ملزم ايضا بدفع الرسم على الكمية المصدرة ـ التي تمثلها المنطقة المخططة بخطوط مائلة ـ فان مجموع دخله بعد تنزيل الرسم سيهبط بمقدار يعادل المنطقة المخططة بخطوط مائلة مضافا اليها المنطقة المنقطة • وهاتان المنطقتان تمثلان ذلك الجزء من دخله الاجمالي (المنطقة الموجودة تحت قوس الايراد الحدي) الذي « يحرم» منه نتيجة لارتفاع قوس الكلفة الحدية •

تقلص وتغيير في تخصيص الموارد الانتاجية وتغيير في تكوين مجموع الانتاج • ومن هذه الناحية يصبح الايراد من الضـــريبة امرا ذا اهمية ثانوية •

١٥ ـ ان ضريبة الدخل في الوقت الحاضر تشمل عددا محدودا جدا من الاشـخاص ، ولذلك فان ما يحصل من التغييرات في مستواها سيؤثر على مجموع الدخل الذي تحت التصـــرف تأثيرا لا يعتد به • ثم ان التأثير لن يظهر الا بعد مضي زمن طويل الا اذا امكن تحصيل الضريبة على اسـاس «ادفع كلما كسبت» ، الامر الذي يثير صعوبات ادارية لا يمكن تذليلها •

ويبدو ان فرض ضريبة ارض وسـياة قيمة جـــدا وذلك لسببين : فاولا انها طريقة فعالة وبسيطة لاخضاع الزراعة للضريبة اذا كان ذلك ممكنا من الناحية السياسـية ، اذ يمكن استيفاؤها حسب مقاييس بسيطة نسبيا ، كما ان المشاكل الادارية التي تترتب عليها لا تكون معقدة جدا • وثانيا حيث ان ضريبة الارض ستصيب اشـخاصـا يكسبون حصة كبيرة من مجموع الدخل الخاص في العراق ، فقد يكون للتغييرات في نسبتها تأثير هام على مجموع الاسـتهلاك الجاري وبالتالي على التوسـع الاقتصادي حتى ولو كان من المحتمل ان يدفع قسم كبير من الضريبة من التوفيرات • هذا فضلا عن امكان اجراء التغييرات في الضريبة في مدة قصيرة •

ويمكن القول بان مثل هـــذه التغييرات في الضريبة ستسفر عن حدوث تغييرات في ثروات اصـحاب الاراضي بدلا من حدوث تبدلات في دخلهم الجاري ـ ان الزيادات في الضريبة هي بمثابة مصادرة جزء من ثروة اصحاب الاراضي والانخفاضات فيها هي بمثابة منح تقدم لهذه الجماعة من السكان • والحجة التي تؤيد هذه النتيجة يمكن عرضـها على الوجه

التالي : اذا زيدت الضريبة عن مساحة ما بمقدار (١٠) دنانير سنويا فان صافي الدخل السنوي الذي يمكن الحصول عليه من تلك المساحة ينخفض بنفس المقدار، واذا كان ايراد الاستثمار بوجه عام يبلغ حوالي (١٠) بالمائة سنويا فان قيمة المساحة المشار اليها ستنخفض بمقدار (١٠٠) دينار . اذ لا يريد احد ان يشتريه (اي الاستثمار) ما لم يستطع الحصول عليه بذلك السعر المنخفض والا فان نسبة ايراده من ذلك الاستثمار ستكون اقل من النسبة البالغة (١٠) بالمائة والتي يستطيع الحصول عليها من استثمارات اخرى

ولكن هناك مجالا للشك في صحة هـــذه الحجة . فاولا ان بيع الاراضي ليس كثير الوقوع في العراق وثانيا ـ وهو امر أهم ـ ان الحجة لا تصح الا اذا اعتبرت الزيادة (او التخفيض) في نسبة الضريبة ثابتة . اما اذا علم الجميع ان التغييرات في ضريبة الارض ستستعمل كاداة لسياسة مالية تهدف الى مقاومة الحركات الدورية ولذلك يتوقع ان تتبع خلال سنوات قلائل بتدبير في الناحية العكسية فلن يعتبر احد زيادة في الضريبة قدرهـــا (١٠) دنانير مثلا تخفيضا ثابتا في قوة الكسب وبالتالي في قيمة المساحة المختصة .

ومن ثم فان التغييرات في ضـــرائب الارض قد تكون اداة مناسبة لسياسة مالية تهدف الى التأثير على القوة الشرائية للسكان .

١٦ ـ ان النتيجة التي تستخلص من الاعتبارات المتقدمة هي ـ على ما يظهر ـ ان التكوين الحالي للضرائب في العراق يعطى مجالا محدودا لاتباع سياسة مالية تهدف الى خفض مجموع الطلب عن طريق اجراء التغييرات في ايرادات الضـــرائب . وهـذا يعني انه اذا اعتبر من غير المرغوب فيه من الوجهة السياسية اجراء التغييرات في هذا التكوين على الوجه المبين اعلاه ـ مثال ذلك فرض ضريبة ارض (متغيرة) او مكوس جديدة ـ اصبح من الصعب استخدام السياسة المالية لمقاومة النزعات

التضخمية التي قد يسفر عنها التوسع الحالي ، بالرغم من ان زيادة رسوم الصادر او المكوس الحالية قد يكون لها تأثير مقلص · واذا امكن اجراء تغييرات من الانواع المذكورة آنفا فان بتأثير المستقبل في هذا الشأن تبدو ازهى قليلا · والواضح من الجهة الاخرى انه من السهل استعمال السياسة الخاصة بالايرادات في الناحية العكسية اي لتعجيل التوسع ، اذ ان ذلك يمكن اجراؤه بمجرد تخفيض او الغاء الضرائب الموجودة ، وهو امر يسهل القيام به عادة من الوجهة السياسية ·

وهكذا يعطى هذا التحليل للايرادات نتيجة لا تختلف كثيرا عن النتيجة التي انتهى اليها البحث السابق الخاص بالمصروفات ، وهي ان السياسة المالية قد تفيد لغرض تعجيل التطور في حين ان من الاصعب قليلا استعمال هذا السلاح لوضع ضابطة على النشاط الاقتصادي · ومن ثم فان السياسة المالية هي في الحالة التي تولد فيها الدوافع الناشئة من مجلس الاعمار توسعا لا يتمكن من استيعاب الموارد المتوفرة من القوة البشرية اكثر فاعلية منها في الحالة العكسية · وبالرغم من ذلك فقد يكون من الافضل ـ كما رأينا ـ توسيع منهاج الاعمار نظرا لما تؤدي اليه السياسة المالية من تغييرات غير مستحبة ـ ولا يمكن التكهن بها ـ في الاستهلاك والانتاج ·

١٧ ـ في بحثنا المتقدم عن مقدرة الخزينة العراقية على زيادة او تخفيف سرعة عملية التوسع الحالية عن طريق اجراء تغييرات في المصروفات والايرادات العامة ، لم تاخذ بنظر الاعتبار سوى الايرادات الداخلية للحكومة العراقية · فهناك علاوة على هذه الايرادات حصة الحكومة من ايرادات النفط ، وعندما تحول هذه الحصة الى دنانير في المصرف الوطني وتنفق هذه الدنانير على اعمال رئيسية عامة او لاغراض اعتيادية يحصل دافع « مستقل » جديد ، كما ابنا في الفصل (٧) ·

ومن البديهي انه ينبغي ـ من حيث المبـــدأ ـ ان تصمم الاعمال الرئيسية الصغرى مرتبطة بمشاريع مجلس الاعمار الكبرى، لكي تتلائم مع ما ينشأ عن الاخيرة من الطلبات المباشرة وغير المباشرة على عوامل الانتاج المحلية المتوفرة . اما اذا اسفر التوسع الذي يولده ازدياد نشاط مجلس الاعمار عن تقلبات دورية في النشاط الاقتصادي فقد يتسنى الى حد ما ابطال تأثير تلك التقلبات بتقلبات معادلة لها في الاعمال الرئيسية للحكومة . فقد يكون من السهل الشروع في مثل هذه المشاريع الصغرى وانهائها في الوقت والمكان الملائمين ، اي حسب التغيرات في ندرة عوامل الانتاج ، بينما قد يقتضي لاسباب فنية بحتة استمرار العمل في مشروع كبير متى بدىء به . غير ان ذلك يستلزم ان توضع مقدما تصاميم لاحتياطي من مثل هذه الاعمال الرئيسية الصغرى تكون جاهزة للتنفيذ عند الاقتضاء . وفي المرجع الاخير لا فرق طبعا بين ان تمارس مهمة المعادلة من قبل الاعمال التي يصممها وينفذها مجلس الاعمار او من قبل الاعمـــال التي تصممها وتنفذها الدوائر الحكومية مباشرة . ولذلك فان الغرض من هذه الملاحظات هو مجرد التأكيد على أهمية قيام اوثق تعاون ممكن بين الحكومـــة والمجلس في تصميم وتنفيذ مشاريعهما .

ولقد بينا في القسم (٤) من الفصل (١١) ان من المهم جدا لقطر كالعراق ان يحتفظ باحتياطات كبيرة من التحويل الخارجي لصد الرجات التي تأتي من الخارج . ولكن لا فرق طبعا بين ان يكون الجزء الذي لا يستعمل من ايرادات النفط هو جزء من حصة الحكومة او من حصـــة مجلس الاعمار ، اذ ان الامر المهم هو عدم السماح لمجموع مشاريع الاعمار باستنفاد احتياطيات البلاد من التحويل الخارجي .

١٨ ـ لقد ذكرنا في القســـم (٦) ان اللجوء الى الاقتراض من الجمهوز لتغطية المصروفات قد اعتبر في العـــادة سياسة مالية « غير

سديدة » (الا في حالة الحرب حيث ترجح غاية كسب الحرب على جميع الاعتبارات الاخرى) · ومن الناحية الاخرى فقد اعتبر من الجائز عقد القروض لغرض تمويل المشاريع الرئيسية العامة بدليل ان المشاريع العامة كانشأ الطرق والسكك الحديدية تفيد دافعي الضرائب في الحاضر والمستقبل ولذا يقتضي الانصاف ان « يقسم العبء » بينهم بتوزيعه على عدد من السنين بشكل تأديات الفائدة واقساط الاطفاء عن القروض العامة·

ومع ذلك نرى من الاوفق ـ استنادا الى الحجج الواردة في القسم (ب) ـ ان تلاحظ الآثار المحتملة على الاقتصاد بمجموعه عند تقرير ما اذا يجب تمويل اية مصروفات ـ سواء أكانت في الميزانية الاعتيادية او في ميزانية المشاريع العمرانية ـ عن طريق الضرائب او عن طريق الاقتراض من الجمهور او من المصارف التجارية او عن طريق السحب على المصرف الوطني ·

وكما ارتأينا في مستهل هذا الفصل فان أهم فرق بين الآثار الاقتصادية لتمويل مصروفات عامة معينة عن طريق فرض الضرائب او عن طريق عقد قروض عامة هو ان القروض لها في الغالب « تأثير على سيولة الموجودات ، وليس لها في العادة سوى « آثار » ضئيلة على المدخولات· وطالما يرى من المناسب زيادة الموجودات السائلة لغرض تعجيل حركة الاستثمار (راجع القسم ١٤ من الفصل ١٢) فلا داع ـ من وجهة النظر هذه ـ لتمويل الاعمال الرئيسية العامة عن طريق عقد القروض · وفي هذه الحالة تستطيع الحكومة ـ مثل مجلس الاعمار ـ الاعتماد على ايرادات النفط لتمويل مشاريعها وبذلك تساهم في التطعيم النقدي الذي وصفناه في الفصل (١٠) ·

ومع ذلك فقد اوردنا في القسمين (٢٣) و (٢٤) من الفصل (١٢) الاسباب التي تدعو الى شروع الحكومة في اصدار السندات في تاريخ

مبكر لتمهيد السبيل لتأسيس سوق رؤوس الأموال . والفوائد التي ستضطر الدولة الى تأديتها على اموال ليست بها حاجة عاجلة اليها قد تكون ثمنا معتدلا لهذه المساهمة في احداث سوق رؤوس الاموال .

١٩ ـ لقد اقتصرنا في هذا الفصل على بحث امكانيات استخدام السياسة المالية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي قد تنشأ اثناء سير التوسع الجاري الآن. وختاما يجب ان نضيف بانه وان كان الاحتفاظ باحتياطي كبير من التحويل الخارجي احسن وسيلة لحماية الاقتصاد العراقي من آثار التقلبات التي تحدث في السوق العالمية والتي تؤثر على الصادرات والاستيرادات الرئيسية الا ان الضرورة قد تدعو الى اتخاذ تدابير مالية اخرى كتقديم اعانات مباشرة الى اولئك الذين يلحقهم اكبر الضرر وذلك لتفادي الآثار التي يولدها حدوث هبوط كبير جدا في مدخولاتهم . وقد سبق وعرضنا لهذه المسألة في القسم (٧) من الفصل (١١) .

الفصل الرابع عشر

مجلس الاعمار

١ ـ كانت نقطة البدء في الفصلين السابقين زيادة معينة ليس في نشاط صناعة النفط فحسب بل في نشاط مجلس الاعمار ايضا • واذن فقد يكون التوسع الناتج من هذين الدافعين المستقلين اما كبيرا بحيث يهدد باحداث تضخم نقدي ، او ضئيلا بحيث لا يكفي لاستيعاب القوة البشرية المتوفرة • ومن المحتمل ايضا ان لا يكفي الا لموازنة مجموع عروض السلع وعوامل الانتاج مع مجموع الطلب عليها بالاسعار والاجور السائدة • وفي الحالة الاخيرة يتحقق « الاستخدام الكامل بدون التضخم » • ولكن المشكلة في الحالتين الاولى والثانية هي ما اذا كان من الممكن استخدام سياسة الائتمان التي يتبعها المصرف الوطني او السياسة المالية التي تنتهجها الخزينة او كلا السياستين وذلك لتخفيض او زيادة سرعة التوسع الى حد يكفي لتحقيق هدف السياسة الاقتصادية المبين في القسم (٦) من الفصل (١١) ، اي تحقيق اقصى حد لسرعة النمو والتوسع الاقتصادى يتفق مع ضرورة تفادي ضغط التضخم والاحتفاظ باحتياطي كاف من التحويل الخارجي •

والنتيجة التي تستنتج من الفصلين (١٢) و (١٣) هي ان ما يستطيع كل من المصرف الوطني والخزينة انجازه في هذا الصدد انما هو محدود نسبيا • فقد وجدنا ان اجراء بعض التغييرات في القوانين والمؤسسات والممارسات الحالية يمكن ان يساعد على تعزيز مركز المصرف الوطني بعض الشيء ، ولكن حتى ولو اجريت هذه التعديلات دون تأخير فقد

تكون له ـ خلال فترة من الزمن ـ مقدرة قليلة على مقاومة التضخم في الوقت المناسب ، وقد وجدنا الخزينة في مركز ضعيف ممائل ازاء خطر التضخم • ووجدنا من جهة اخرى ان للخزينة على الاقل امكانيات لزيادة سرعة النشاط الاقتصادي • ولكن بما انه لا يمكن الاعتماد على السياسة المالية ذاتها ولا على سياسة الائتمان للسيطرة على التوسع اذا اصبح اقوى مما كان يتوقع واوشك ان يفلت من اليد فان استخدام السياسة المالية (او سياسة الائتمان اذا امكن ذلك) بلا تمييز حتى في هذه الحالة لن يخلو من الخطر •

كذلك بينا انه حتى ولو برهنت سياسة الائتمان او السياسة المالية على كونها قادرة على ايقاف التوسع المولد الناتج من دافع مستقل « كبير جدا » فان ذلك قد يؤدي الى تشويه كيان الانتاج بمجموعه تشويها غير مرغوب فيه •

وهذه الاعتبارات تنتهي بنا الى نتيجة اخرى وهي انه لما كانت السياسة النقدية (حتى بمعناها الواسع الذي يشمل سياسة الائتمان والسياسة المالية) تبدو ضعيفة نسبيا في الاحوال السائدة في العراق في الوقت الحاضر فيجب الاعتماد في الاكثر على مجلس الاعمار لتحقيق الهدف المفترض •

ولا ينتظر طبعا من الشركات الخاصة التي تقوم باستثمارات وانتاج (كشركات النفط مثلا) ان تسترشد بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية العامة عند تعيين مدى نشاطها في المستقبل • ولهذا فان نشاط مجلس الاعمار هو الذي يجب ان يعدل هبوطا او صعودا بصورة تؤمن تحقيق التوازن بين العروض المتوفرة من السلع والموارد الانتاجية ومجموع الطلب عليها الذي تولده المصروفات المستقلة لمجلس الأعمار والشركات الخاصة معا •

ومعنى ذلك ان مجلس الاعمار يجب ان يعتبر ليس فقط كوسيلة لتصميم وتنفيذ مشاريع استثمار علمية واسعة النطاق بل كأداة للسياسة الاقتصادية العامة قد تكون أهم من كلا المصرف الوطني والخزينة ٠

٢ ـ من المحتمل جدا ، متى بدىء بمشروع استثمار فردي ، ان تقضي الضرورة لاسباب فنية بالاستمرار في تنفيذه حسب المواعيد المقررة ٠ ولكن منهاج مجلس الاعمار في جملته شامل ومتنوع (راجع الفصل ٥) لدرجة يجب ان يكون معها مرنا بحيث يسمح باجراء تعديلات من النوع الذي اشرنا اليه منذ لحظة ٠ وينبغي كما اقترحنا في الفصل السابق ادخال الاعمال الرئيسية الصغرى التي تقوم بها الدوائر الحكومية مباشرة ، او على الاقل اخذها بنظر الاعتبار في عملية التعديل هذه ٠

٣ ـ ومن الواضح انه يستحيل الدخول هنا في تفاصيل الطريقة التي يجب ان تتم بها مثل هذه التعديلات في مناهج الاعمار المنسقة لمجلس الاعمار والدوائر الحكومية المختلفة ، ومع ذلك يمكن ابداء بعض الملاحظات العامة ٠

من المهم جدا ان يدرك مجلس الاعمار قبل كل شيء ان حجم دخله (اي حصته من ايرادات النفط) ليس هو الذي يجب ان يقرر السرعة التي يمكن ان تنفذ بها مشاريعه المختلفة ، بل ان المبدأ الذي يجب الاسترشاد به هو تحقيق التوازن بين مجموع الطلب ومجموع العروض على قدر الامكان ٠

ومن المحتمل جدا ـ لفترة طويلة من الزمن على الاقل ـ ان يتحقق هذا التوازن قبل ان يصرف المجلس كل الدنانير المعادلة لحصته السنوية من ايرادات النفط ٠ ويجب على المجلس اذا ما حصل ذلك ان يترك

« دخله » الزائد غير المستعمل مودعـــــا لدى المصرف الوطني ، وكذلك قد يأتي يـــوم يتســـنى فيه للمجلس ان ينفق اكثر من « دخله دون ان يحدث التضخم · وفي تلك الحـــالة يجب ان يكون المصرف الوطني على استعداد لتمويل النفرة واذا كانت سوق رؤوس الاموال قد أسست في ذلك الوقت فقد يستعمل المجلس ايضا حقه في اصدار السندات لتمويل ذلك الجزء من مصروفاته الذي يزيد عن دخله(١)·

وبما ان جزءا فقط من مصروفات مجلس الاعمـــــار ينفق على الاستيرادات (وبما ان الحكومة ايضا تستلم جزءا من ايرادات النفط بالتحويل الخارجي) فلن تنشأ صعوبات فيما يتعلق بميزان المدفوعات اذا ما زادت مصروفات المجلس على مقبوضاته من التحويل الخارجي· ولكن من المحتمل ايضا ان يأتي يوم يهبط فيه الاحتياطي من التحويل الخارجي الى مستوى اوطأ من المستوى الذي ينبغي الاحتفاظ به كحاجز واق بصد الرجات التي تأتي من الخارج (وكغطاء للاوراق النقدية التي يصدرها المصرف الوطني) ·

وعندئذ يجب النظر في ما اذا كان من الواجب الاقتراض من الخارج للمحافظة على الحد الاقصى لسرعة التطور ·

والنقطة التي ينبغي التأكيد عليها هي ان هذا الحد الاقصى يتوقف الآن ، كمـــا سيتوقف في المستقبل القريب او البعيد ، على العروض المتوفرة من الموارد الانتاجية وفي مقدمتهـــا القوة البشرية · ولقد بينا

---

(١) قد يكون من المناسب كما ذكرنا في الفصل (١٢) الشـــروع في بيع السندات قبل ان تدعو الحاجة الى المال وذلك للمساعدة على تأسيس سوق رؤوس الاموال التي قد تصبح فيما بعد مفيـــدة لمجلس الاعمار بقدر ما تكون مفيدة للبلاد بوجه عام ·

ذلك مرارا في الفصول السابقة ولعل من المفيد ان نكرره هنا بالشكل التالي : ان مجلس الاعمار يستطيع دائما القيام بمشروع معين اذا كان مجموع الطلب غير كاف لاستيعاب العروض المتوفرة ولكنه لا يستطيع مهما بلغت ودائعه لدى المصرف الوطني القيام باي مشروع اذا اصبح مجموع الطلب كبيرا بحيث يظهر خطر التضخم ٠

٤ ـ وثانيا ان تعدد انواع المشاريع التي يشتمل عليها منهاج الاعمار يجعل من الممكن لمجلس الاعمار ان يعدل ليس فقط مجموع مصروفاته اي حجم منهاجه بل توزيع مصروفاته بين مناطق مختلفة وعلى سلع وموارد انتاجية معينة ، اي ان يكوّن منهاجه بصورة يأخذ فيها بنظر الاعتبار « العقبات » الخاصة التي يحتمل ظهورها ٠

٥ ـ وثالثا يجب ان يحاول المجلس تصميم وتنفيذ مشاريعه المختلفة حسب ترتيب أهميتها بالنسبة لرفاهية مجموع سكان العراق ، غير ان وضع مقاييس لقياس الرفاهية امر لا يدخل في نطاق هذا التقرير ، كما بينا في الفصل (٢) ٠ ولذلك يجب الاكتفاء بايضاح المشاكل المترتبة بايراد مقتبس من نشرة اصدرتها هيئة الامم المتحدة موخرا(١) ٠

« ان التحليل الاقتصادي يهيء مبدئين عامين لاستعمال الموارد ، احدهما المبدأ الحدي الذي يقضي باستعمال الموارد بصورة لا تؤدي الى زيادة الرفاهية في حالة نقل الوحدات الحدية من استعمال الى آخر٠ وهذا المبدأ بسيط وواضح ولكنه مع ذلك غالبا ما يهمل بالفعل وأهم نتائجه الطبيعية هي انه يجب على المرء الا يعتبر اية صناعة او فعالية اقتصادية أهم من غيرها ، ولذلك يجب عليه الا يحصر جميع الموارد في

---

(١) تدابير لانماء اقتصاديات الاقطار المتأخرة نيويورك ١٩٥١ (٢ (ب) ٢) صحيفة ٤٩ ٠

قسم معين من الاقتصـــاد اذ ينبغي احراز التقدم في كافة الجبهات في آن واحـــد • ويجب على المرء عند اعداد التصميم لصناعة او فعالية معينة ان لا يلقي الموارد فيها بمقدار يتجاوز الحد الذي يؤدي معه نقل الوحدات الحدية الى فعالية اخرى الى زيادة الرفاهية العامة •

وينبغي النظر في هذه القواعد العامة على ضـوء المبدأ العـــام الثاني الذي يهيئه التحليل الاقتصادي • وهذا المبدأ الثاني ناشيء عن ان نقل الموارد على نطاق واسـع ضـمن الاقتصاد يكون له آثار تختلف عن آثار التنقلات الحدية اختلافا كبيرا جدا • ومن ثم يجب على واضـع التصميم ان يتأكد ليس من ان لا فائدة من اجراء تنقلات اخرى فحسب بل من ان لا فائدة من نقل الموارد على نطاق واسـع يترتب عليه اجراء تغيير كبير في الكيان الاقتصادي • وغالبا ما يتوفر الشـرط الاول حيث لا يتوفر الشرط الثاني •

ان الاقطار المتخلفة تحتاج الى التعديلات الرئيسية في كيانهـــا الاقتصادي اكثر بكثير مما تحتاج اليهـــا الاقطار المتقدمة التي سبق وتجهزت بالمقتضيات الاساسية للتطور الاقتصادي•ولذلك فان المبدأ الحدي وان كان لا يزال صحيحا الا انه غالبا ما يكون ذا فائدة ثانوية ، مما يجعل مهمة التقدير الاقتصادي اصعب بكثير ، ذلك لان المرء اذا كان يعمل عند الحد استطاع تقدير كلفة وانتاجيـــة التنقلات الطفيفة للموارد بدرجة لا بأس بها من الدقة ، اذ ان الكثير من مثل هذه التنقلات الطفيفـــة تجري على الدوام • اما اذا كان يعمل على اساس اجراء تعديلات كبيرة في الكيان اصبح من الصعب عليه قياس الكلفة والانتاجية واضـطر الى ان يعتمد اعتمادا اكبر بكثير على الاحـــكام النوعية التي لا يمكن تدقيقها الا بواسـطة الحادثة ذاتها » •

٦ ـ لكي ينجح مجلس الاعمار في هذا التصميم الاقتصادي العام يجب ان يكون قادرا على تتبع التطور الاقتصادي في العراق عن كثب على قدر الامكان ، وهذا يتطلب ـ كما اقترحنا في الفصول السابقة ـ تحسين طريقة جمع الاحصائيات وعرضها ، وفضلا عن ذلك يجب عليه ان يحاول اجراء تقديرات بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة المباشرة وغير المباشرة لتحقيق مشاريعه، وينبغي ان يحاول قبل كل شيء تقدير نسبة ما هو موجود من البطالة والاستخدام الناقص في الوقت الحاضر ، واعداد ميزانية « للقوة البشرية » لمعرفة ما اذا كان في استطاعته القيام بالمشاريع المختلفة بالمعنى الوارد آنفاً .

ان اهمال هذا التصميم الاقتصادي ينطوي على خطر عظيم ، اذ انه علاوة على « العقبات » التي يحدثها بشكل ندرة الموارد والتي قد لا يتسنى تفاديها يحدث « عقبات » اخرى كثيرة .

ولهذا السبب ينبغي ، كما ابنا في الفصل (٥) ، تأييد اقتراح بعثة البنك الدولي تأييدا قويا ، ذلك الاقتراح الذي يقضي بالحاق مستشار اقتصادي قدير وسكرتارية اقتصادية تضم عددا قليلا من الموظفين بمجلس الاعمار .

٧ ـ ان النتائج المجملة في القسم (١) لا تعني ان المصرف الوطني والخزينة يجب ان يقفا مكتوفي الايدي ويتركا كل شيء لمجلس الاعمار . وانما يجب عليهما طبعا ان ينفذا سياستهما بصورة تسهل اجراء التعديلات كلما استطاعا الى ذلك سبيلا ، وان يؤثرا في حدود طاقتهما على مستوى النشاط في الناحية المناسبة .

والنتيجة الاخيرة اذن هي ان نجاح سياسة الاعمار الواسعة التي اقدم عليها العراق مؤخرا يتوقف الى حد كبير على تأسيس اوثق

تعاون ممكن بين مجلس الاعمار والمصرف الوطني والخزينة وسائر الدوائر الحكومية المشتغلة بتصميم وتنفيذ الاعمال الرئيسية وتنفيذ سياسة البلاد الاقتصادية بوجه عام . وينبغي ان لا يغفل عن المصارف الحكومية الثلاثة في هذا الصدد ، اذ من المحتمل ـ كما اسلفنا ـ ان تلعب هذه المصارف دورا هاما في تطور العراق الاقتصادي المقبل .

ان وزير المالية هو الآن عضو في مجلس الاعمار ، ولكن يبدو من المناسب تعيين محافظ المصرف الوطني على الاقل ، وقد يكون من المناسب ايضا تعيين الوزراء الآخرين الذين يديرون الشؤون الاقتصادية اعضاء في المجلس بحكم وظائفهم .

٨ ـ ولقد اجري مؤخرا ـ كما اسلفنا في الفصل (٥) ـ تغيير في نظام مجلس الاعمار ترتب عليه احداث وزارة اعمار برئاسة وزير ، وقد عين وزير الاعمار عضوا في المجلس بحكم وظيفته ، وهو همزة الوصل بين هذه الهيئة من جهة وبين البرلمان ومجلس الوزراء من جهة اخرى، وهو في الوقت نفسه السكرتير العام للمجلس ، اي انه مكلف بالاعمال الادارية الاعتيادية . ويبدو ان مهمته الرباعية التي تتألف من حضور جميع اجتماعات المجلس والاشتراك في وضع سياسته العامة ، واطلاع البرلمان على المسائل المتعلقة بمنهاج الاعمار ، والاشتراك في اعمال مجلس الوزراء ، وترأس ادارة المجلس هي فوق طاقة رجل واحد . وذلك يجب النظر في رفع قسم من هذه الاعمال عن كاهل وزير الاعمار .

ويمكن القيام بذلك عن طريق احداث وظيفة وكيل وزارة برلماني يقوم بالاعمال الروتينية في البرلمان ، ويمكن بالاضافة الى ذلك تعيين وكيل وزارة اداري دائمي يقوم بالاعمال الادارية اليومية في مجلس الاعمار . وبهذه الطريقة يتمكن الوزير من تركيز اهتمامه في المشاكل الاساسية، وتؤمن في الوقت نفسه درجة أعلى من الاستمرار في الادارة .

الفصل الخامس عشر

مشاكل التنسيق في السياسة الاقتصادية

١ ـ تناولنا في الفصول الثلاثة المتقدمة الادوات الرئيسية الثلاث للسياسة الاقتصادية في العراق فبحثنا الوسائل التي يتمكن بها المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار من تعجيل التوسع اذا لم تكن الزيادة في الطلب الناتجة بصورة مباشرة او غير مباشرة من منهاج اعمار معين (فيها يتعلق بالدوافع « المستقلة » الاخرى التي قد تكون نافذة) كافية لاستيعاب العروض المتوفرة من الموارد الانتاجية وخاصة القوة البشرية . كذلك بحثنا الوسائل التي تتمكن بها الهيئات الثلاث المذكورة من تأخير التوسع الناتج من منهاج اعمار سبق وتمت الموافقة عليه اذا اوشكت الزيادات في الطلب ان تصبح كبيرة جدا اي اذا اصبح التضخم النقدي وشيكا .

وبقي ان ننظر كيف يمكن تنسيق التدابير التي تتخذها المؤسسات الثلاث على احسن وجه . ولقد عرضنا لهذه المشكلة مرارا في الفصول السابقة ، ولكنها من الاهمية بحيث تستحق ان نفرد لها فصلا خاصا .

٢ ـ لقد راينا ان المؤسسات الثلاث تستطيع جميعها ان تؤثر بعض التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وان كانت طاقة المصرف الوطني والخزينة محدودة وقد تبقى كذلك . ولذا فقد يظن ان كل ما يلزم عمله اذا كانت هناك حاجة الى مزيد من التوسع هو ان تبذل كل مؤسسة قصارى جهدها لتشجيع التوسع ، وان تقتصر من الجهة الاخرى

على استعمال الضوابط التي تحت تصرفها اذا اتضح وجوب تخفيض سرعة التوسع قليلا ٠

ولكن هذا ليس بكاف ٠ فقد لا يكون من السهل دائما التأكد من ان الاجراءات مطلوبة في ناحية ام في الاخرى في اي وقت معين ٠ ويرجع السبب في ذلك الى ان آثار التدابير المتخذة لن تظهر الا تدريجيا مع مرور الزمن ، وان مجرى الحوادث في المستقبل سيتأثر بالتدابير المتخذة من جانب المؤسسات الثلاث جميعا ٠ ولذلك يجب على كل مؤسسة ان ترسم سياستها على ضوء ما تقوم به او ما يحتمل ان تقوم به المؤسستان الاخريان ٠

ثم ان الوسائل التي تنفذ بها سياسة اقتصادية تهدف الى التقلص او التوسع لا تخلو من الاهمية ٠ فقد يكون لسياسات مختلفة آثار كثيرة الاختلاف على توزيع الموارد الانتاجية وعلى تكوين مجموع الانتاج ٠

وقد يظهر ذلك بوضوح اكثر اذا افترضنا ان نقطة التوازن المثالية ـ اي الاستخدام الكامل بدون ضغط التضخم ـ قد سبق وبلغت٠ وفي هذه الحالة يؤدي مواصلة سياسة توسعية عامة توازرها المؤسسات الثلاث جميعا الى التضخم ٠ ولكن حتى في هذه الحالة قد يتسنى للمصرف الوطني مثلا ان يستمر في توسيع نطاق الائتمان ، على شرط ان تكون الخزينة او مجلس الاعمار قادرين ومستعدين لان يؤثرا تأثيرا مقلصا يعادل ذلك التوسع ٠ ومن المفروض ان الغرض من توسيع نطاق الائتمان هو انعاش حركة الاستثمار ، وهذا في الحالة المتصورة يؤدي الى التضخم ، ما لم تقم الخزينة مثلا عن طريق اظهار وفر في ميزانية الدولة بتقليص الاستهلاك تقلصا كافيا لافساح المجال لزيادة الاستثمارات٠ واذا ما نسقت هذه السياسات تنسيقا صحيحا فقد تكون النتيجة ايضا ـ على

الاقل بعد فترة من التعديل ـ تحقق حالة الاستخدام الكامل بدون ضغط التضخم ، بيد انها حالة نقلت فيها الموارد من القسم الذي ينتج سلع الاستهلاك الى القسم الذي ينتج سلع الانتاج ٠

ولكن حتى قبل بلوغ « نقطة التوازن » ، اي طالما لا يزال هناك عرض وافر من القوة البشرية والموارد الاخرى ، فان تنسيق التدابير المتخذة امر مهم بالنسبة للاتجاه الذي سيأخذه التوسع ، اذ ان تحقيق عملية تطور متوازنة يستلزم قيام تعاون وثيق بين المؤسسات الثلاث المذكورة ٠

٣ ـ وفضلاعن ذلك يجب ان نذكر ان الحالة ليست من البساطة بحيث يمكن مواصلة التوسع الى ان يتم استخدام كل ما هو متوفر من الموارد فتتحقق بذلك حالة الاستخدام الكامل لجميع وسائل الانتاج المختلفة في جميع مناطق العراق في آن واحد ٠ ان الحالة الحقيقية ـ كما ابنا في الفصل (٨) ـ هي اشد تعقيدا فقد تنشأ « عقبات » حتى في المراحل الاولى من التوسع ، اذ ان بعض الانواع من القوة البشرية ـ بعض العمال الماهرين مثلا ـ قد تكون مستخدمة استخداما كاملا في نفس الوقت الذي قد تكون فيه انواع اخرى من القوة البشرية عاطلة باعداد كبيرة ٠ وفضلا عن ذلك فقد تكون القوة البشرية نادرة في بعض المناطق ووافرة في اجزاء اخرى من القطر ، وعلى العموم ان توزيع الطلب على المناطق الجغرافية وعلى السلع المختلفة لن يكون متفقا تمام الاتفاق مع توزيع العرض ٠

ومع ذلك يجب ـ كما ذكرنا في الفصل (٨) ـ السعي للتغلب على هذه « العقبات » التي تظهر في المراحل الاولى ٠ ولحل هذه المشكلة ينبغي تنسيق الاجراءات التي تتخذها المؤسسات الثلاث المذكورة ٠ فمثلا اذا احدث التوسع ضغطا تضخميا في القسم الذي ينتج سلع الانتاج

في نفس الوقت الذي يكون فيه القسم الذي ينتج سلع الاستهلاك مستخدما استخداما ناقصا فان الوضع يتفاقم اذا حاول المصرف الوطني ان يحل المشكلة الموجودة في القسم الاخير عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية • وفي هذه الحالة يمكن حل المشكلة بالتعاون بين المصرف الوطني والخزينة ، وذلك بان تخفض الخزينة ايراداتها من الضرائب (بينما تحافظ على مصروفاتها) وان يقلص المصرف الوطني نطاق الائتمان• ولكن ينبغي ان يكون هذا التقلص كبيرا بحيث لا يعوض فقط عن الهبوط المحتمل حصوله في سعر الفائدة نتيجة للتطعيم بوسائل دفع ناشئة من زيادة العجز (او هبوط الوفر) في ميزانية الدولة ، بل يحدث تقلصا صافيا في الائتمان يكفي لرفع سعر الفائدة او لتشديد شروط الائتمان الاخرى• واذا لم يتحقق هذا الهدف فلا تنخفض الاستثمارات بل على العكس قد تتسع بسبب ازدياد النشاط في القسم الذي ينتج سلع الاستهلاك •

كما ان مجلس الاعمار قد يخفض اعماله ، وبذلك يخفف من الضغط في القسم الذي ينتج سلع الانتاج ، في حين ان الخزينة قد تزيد في مصروفاتها للاغراض الاجتماعية وتمول الزيادة عن طريق الاقتراض • وفي هذه الحالة ايضا قد تدعو الضرورة الى تقليص نطاق الائتمان تقلصا صافيا لكي لا تزداد الاستثمارات الخاصة فتبطل اثر التخفيض الذي اجراه مجلس الاعمار في استثماراته اي مشاريعه •

وهذه مجرد امثلة لايضاح النقطة الرئيسية وهي ضرورة القيام بتنسيق صحيح بغية تحقيق اقصى حد للاستخدام والانتاج • ويمكن طبعا اتخاذ مجموعات اخرى من التدابير •

٤ ـ يستنتج من هذه الاعتبارات ـ وقد سبق واكدنا على ذلك مرارا في الفصول السابقة ـ ان من المهم جدا تتبع مجرى التطور الاقتصادي في

العراق عن كتب ، فهـــذا امر لا بد منه لمعرفة ما اذا كانت هناك في اي وقت معين حاجة لتعجيل التوسع الاقتصـــادي او ربما لتأخيره او ما اذا كانت هناك حاجة للتقليص ٠

ان تتبع مجرى التطور الاقتصادي يعني امرين ، اولهما انه لا يمكن ان يتم ما لم تجمع الاحصائيات الاساسية وثانيهما انه ينبغي تحليل هذه المعلومات الاساسية ٠

ولا حاجة بنا الى التشديد على الاهمية التي يجب تعليقها على جمع المعلومات الاحصائية الاساسية فان الدائرة الرئيسية للاحصاء في وزارة الاقتصاد قد احرزت نجاحا كبيرا في توسيع وتحسين المعلومات الاحصائية المتوفرة في العراق ٠ ونحن نوصي توصية شديدة بتوسيع هذه الاعمال، وحتى ولو ترتبت على هذا التوسيع زيادة كبيرة في ميزانية الدائرة الرئيسية للاحصاء فانها ستكون ثمنا بخسا جدا لهذه « الادوات » التي لا غنى عنها للسياسة الاقتصادية ٠

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان تجارب الاقطار الاخرى قد اثبتت بانه من الافضل على وجه العموم تركيز الاعمال الاحصائية ٠ ولذا يبدو من المناسب تركيز كل هذه الاعمال في الدائرة الرئيسية للاحصاء ، اذ بذلك يتسنى اجتناب التماثل في الاعمال التي تجري في مؤسسات اخرى كالمصرف الوطني والخزينة ٠

ولكي تتمكن الدائرة المذكورة من تجهيز المعلومات المطلوبة لابد من تأمين تعـــاون المؤسسات الحكوميـــة وشبه الحكومية الاخرى ٠ ويجب على الدائرة ان تجمع عددا من المعلومات من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية (بما فيها المصرف الوطني) ومن الوزارات

المختلفة ومجلس الاعمار والمؤسسات شبه الحكومية وكذلك من الشركات والاشخاص في العراق . ومن المهم جدا ان يسهل هذا العمل على قدر الامكان ، ولذلك ينبغي لجميع السلطات ان تكون على استعداد لتجهيز كل ما تستطيع تقديمه من المعلومات وان تساعد في جمع معلومات اخرى من الجماعات التي لها علاقات خاصة معها .

٥ ـ وينبغي ـ كما ذكرنا ـ ان تحلل هذه المعلومات . والى ان يتم ذلك فلا يمكن استنتاج النتائج التي يجب ان تبنى عليها السياسة الاقتصادية . ولهذا الغرض ينبغي ان يكون لكل من المؤسسات الثلاث الهامة في حياة العراق الاقتصادية (اي المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار) دائرة خاصة للمباحث الاقتصادية . ويجب على هذه الدوائر الثلاث ـ كما يجري الآن فقط في دائرة الاحصاء والمباحث الفنية في المصرف الوطني ـ ان تتبع التطور الاقتصادي الجاري وذلك بتحليل المعلومات التي تزودها الدائرة الرئيسية للاحصاء.ولذلك نوصي بتأسيس مثل هذه الدوائر الصغيرة في اسرع وقت ممكن في مجلس الاعمار والخزينة اللذين لا يزالان يفتقران اليها .

ان تفصيل المعلومات اللازمة للقيام بتحليل اقتصادي صحيح للتطور الجاري امر لا يقع في نطاق هذا التقرير.ومع ذلك فلابد ـ كما ذكرنا في الفصل (١٤) ـ من محاولة جمع معلومات ـ وان كانت تقريبية ـ حول البطالة ومعلومات لميزانية من نوع ما للقوة البشرية ، لان مثل هذه المعلومات تساعد كثيرا على رسم السياسة الاقتصادية بصورة صحيحة.

ومن البديهي انه يجب على الدائرة الرئيسية للاحصاء ذاتها ان تقوم ايضا بمباحث اقتصادية ، على ان تقتصر في الغالب على تحليل الاحصاءات الكبيرة التي تضطلع بها .

والواضح ان دوائر المباحث الثلاث في المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار يجب ان تتعاون اوثق تعاون ممكن ، فيجب ان يطلع بعضها بعضا دوريا على الاعمال التي تقوم بها والنتائج التي تتوصل اليها وذلك تجنبا للتماثل في الاعمال ـ وما هو أهم ـ تأمينا للاستفادة التامة من مثل هذه المباحث ٠

٦ ـ ومع ان المباحث الاقتصادية قد تكون مهمة بحد ذاتها الا ان أهميتها الحقيقية لا تظهر الا بعد ان تستعمل كاساس لوضع السياسة الاقتصادية ٠ والقرار النهائي فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية يعود طبعا الى السلطات السياسية ٠ ولكن من واجب الخبراء الاقتصاديين في الدوائر المختلفة المذكورة ان يبينوا للسلطات السياسية المشاكل التي تظهرها مباحثهم فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي المستقبل في البلاد ، وان يقدموا عند الطلب او من تلقاء انفسهم اقتراحات لحل هذه المشاكل ، واخيرا ان يجملوا الآثار المختلفة لمثل هذه الاقتراحات في ميادين اخرى ٠

بيد ان قيمة مثل هذه البيانات والاقتراحات تزداد كثيرا اذا بحثت وتم الاتفاق عليها فيما بين خبراء الدوائر المختلفة ، ذلك لان اقدر الاقتصاديين قد يقع في الخطأ ، والاقتصار على نواح خاصة من التطور الاقتصادي ـ وهو امر لا مناص منه للخبير المنفرد ـ قد يؤدي به الى آراء متحيزة ٠ اما اذا بحثت الاقتراحات من قبل جماعة من الخبراء فان مثل هذه الآراء المتحيزة قد تستبعد في اغلب الحالات ٠

وعلى ذلك يكون من المناسب ان يجتمع رؤساء الدوائر الثلاث دوريا ـ اسبوعيا مثلا ـ لكي يطلع بعضهم بعضا على ما قاموا به من تحليل للوضع الاقتصادي ، ويبحثوا السياسات الاقتصادية الممكنة التي قد تغير مجرى التطور بصورة منسقة ٠ وقد يكون من المناسب ايضا ان تمثل

الدائرة الرئيسية للاحصاء في مثل هذه الاجتماعات ٠

٧ ـ لقد بحثنا الى هنا عن التعاون في المستوى الاداري البحت وليس من الصعب ـ من حيث المبدأ على الاقل ـ تحقيق هذا التعاون ٠

اما في المستوي السياسي ـ اي في مجلس الوزراء اولا وقبل كل شيء ـ فان التضيق ممكن ايضا ٠ ان القرارات النهائية ـ كما اسلفنا ـ تعود للبرلمان بالطبع وان كان تنفيذ السياسة ضمن الجهاز الذي يؤسسه البرلمان يقع على عاتق الوزراء وخاصة وزير المالية ووزير الاعمار وكبار موظفيهم ٠

لقد ذكرنا ان التوصيات التي تجريها هيئة الخبراء الاقتصاديين ستكون في الاغلب الاعم بشكل مجموعة من الطرق يمكن استبدال بعضها ببعض ٠ غير ان كل طريقة ينبغي على العموم ان تعتبر وحدة كاملة ، اذ ان الجمع بين كل هذه الطرق قد يؤدي الى اسوأ النتائج ٠ ونقصد بذلك ان يشتمل القرار النهائي على اقتراح واحد يؤخذ من الطريقة الاولى واقتراح واحد يؤخذ من الطريقة الثانية وهلم جرا دون مراعاة التوازن العام ٠

ومن المحتمل جدا ان يسفر النظر في المسألة في البرلمان او في مجلس الوزراء عن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ٠ ولكن عند اجراء مثل هذا التوفيق يجب التأكد من عدم تناقض الاجراء التي يتألف منها ، ولتفادي هذا التناقض ينبغي استشارة الخبراء في جميع المراحل، وبعد اتخاذ القرار السياسي ينبغي احالته الى الدوائر المختصة لتنفيذه٠

٨ ـ ان تأسيس مجلس الاعمار قد خلق مشاكل خاصة ، فهو يتكون في الوقت الحاضر من وزراء ومن اعضاء تنفيذيين دائمين ، وهذا

التكوين يجعله يبدو خليطا غريبا من السياسيين وغير السياسيين ٠

ولقد كان الاولى من الوجهة المنطقية جعل المجلس مؤسسة ادارية بحتة يقتصر عملها كاية دائرة حكومية اخرى على تنفيذ القرارات السياسية التي تتخذها الهيئات المختصة والبرلمان ومجلس الوزراء ، وتتألف من خبراء فنيين واقتصاديين فقط ٠

ولكن بما ان تنفيذ منهاج اعمار واسع انما هو بالضرورة مهمة طويلة الاجل وان خسائر جسيمة قد تحصل اذا أدت التبدلات الوزارية المتكررة الى تبدلات متكررة في المشاريع المقررة فان النظام الحالي للمجلس قد يساعد على ضمان بعض الاستمرار الضروري جدا في العمل ، ويتيح للحكومة القائمة فرصا كافية لابداء آرائها في مذاكرات المجلس ، وذلك في نفس الوقت الذي يعطي فيه للمجلس حرية نسبية في تنفيذ المشاريع ضمن نطاق الجهاز العام الذي اقره البرلمان ٠

غير ان البرلمان ـ رغم النظام الحالي للمجلس ـ يستطيع طبعا ان يغير هذا الجهاز العام كلما قرر ذلك٠وهذا امر مستحسن ولا مناص منه٠

على ان هناك طريقة اخرى قد يتسنى بها تقليل احتمال اجراء تغييرات فجائية ومضرة في المنهاج ٠ والذي يظهر لنا ان المشروع العام الذي بنيت عليه اعمال المجلس قد كان حتى الآن «شاملا» للغاية٠ وفي الحق يبدو ان هذا المشروع قد اشتمل في الاكثر على تخمينات تقريبية لصرف كذا ملايين من الدنانير على نوع من المشاريع وكذا ملايين على نوع آخر وهلم جرا ٠ واذن فمن السهل جدا على السياسيين انتقاد المبالغ المخصصة لمختلف الاغراض ، وتقديم اقتراحات بديلة ٠ اما اذا وضع مشروع اكثر تفصيلا وتماسكا ومبني على تصميم اقتصادي عام وفق الاسس المبينة اعلاه ، فان الدفاع عنه يكون اسهل بكثير ، وقد

يتضح عندئذ ان اجراء تغيرات كيفية فيه يعرض نجاح المشروع المتماسك كله للخطر ٠

ولكن المشروع المتماسك لا يشبه المشروع غير المرن ، فيجب ان يكون مجلس الاعمار ـ كما سبق وأكدنا ـ قادرا على توسيع او تقليص فعالياته حسب مقتضيات التوازن الاقتصادي العام ٠ كذلك يجب ان يحسب المشروع حسابا لاحتمال نقل الفعاليات بين المناطق الجغرافية المختلفة ، وبين الانواع المختلفة من المشاريع الى حد ما ٠

ولذلك يجب تعديل منهاج الاعمار تعديلا تاما في اسرع وقت ممكن بمساعدة دائرة المباحث الاقتصادية المقترح تأسيسها في المجلس وبالتعاون الوثيق مع الدائرة المماثلة في المصرف الوطني والدائرة المقترح تأسيسها في الخزينة ٠

كذلك يجب النظر في امر تعيين رؤساء هذه الدوائر اعضاء في مجلس الاعمار (ربما اعضاء غير مصوتين) ٠ وينبغي ـ كما سبق واوصينا ـ تعيين المحافظ العام للمصرف الوطني العراقي عضوا مصوتا في المجلس لتأمين مراعاة ضرورة تنسيق سياسة المجلس مع سياسة الائتمان بوجه عام ٠

٩ ـ ومهما يكن النظام الذي يتخذ لتنسيق السياسة الاقتصادية فلابد من التأكيد في الختام على ان الجهاز هو قليل الاهمية وان الامر المهم حقا هو وجود روح التعاون الحقة اذ بدون هذه الروح يؤدي كل نظام ـ مهما كان معقولا ومحكما ـ الى الفشل ٠

الفصل السادس عشر

سياسة التحويل الخارجي

أ ـ الاساس :

١ ـ ان مشاكل العراق فيما يتعلق بالتحويل الخارجي يجب ان ينظر فيها على اساس كيان علاقاته الاقتصادية مع الاقطار الاجنبية ، كما بيناه في الفصلين الثالث والرابع • ويبدو ان ابرز خصائص هذا الكيان هي انه ينتظر ان يكون لدى العراق لمدة طويلة مقبلة وفر كبير في مجموع حسابه الجاري مع الاقطار الاجنبية ، وهو وفر يحتمل ان يظهر على الاكثر بشكل مدخولات صافية كبيرة من الليرة الاسترلينية والعملات المتعلقة بها •

٢ ـ يجب على العراق ، ككل قطر آخر تتراكم له احتياطيات من التحويل الخارجي بصورة مستمرة وبسرعة فائقة ، ان يهتم بمشكلتين هما (١) تأمين محافظة هذه الموجودات على قوتها الشرائية الحقيقية على قدر الامكان خلال الفترة التي ستمر قبل ان يتسنى استخدامها و (٢) الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات بشكل سائل ـ الى حد مناسب ـ لكي يتسنى استخدامها عند الحاجة لغرض القيام بمدفوعات في اكبر جزء ممكن من العالم واستيراد اكبر عدد ممكن من السلع • ومن البديهي ان الاعتبار الثاني ينطبق ايضا على الايرادات الجارية من التحويل الخارجي • وهناك نقطة ثالثة يمكن اضافتها ، وهي وجوب استثمار الموجودات بصورة تؤمن أعلى ربح يتفق مع الاعتبارات الاخرى •

٣ ـ وفيما يتعلق بالنقطة الاولى يجب ان نؤكد في البدء على استحالة تفادي الهبوط في القوة الشرائية الحقيقية الذي ينشأ عن حدوث ارتفاع عام في الاسعار العالمية اذا احتفظ بالاحتياطيات بشكل ودائع لدى المصارف في الاقطار الاجنبية او بشكل سندات او طلبات اخرى لها قيمة نقدية ثابتة . واحدى الطرق لاجتناب هذا الخطر هو اجراء استثمارات فعالة في الاقطار الاجنبية ، ولكن ليس من المناسب لمصرف مركزي ان يقوم بمثل هذه الاستثمارات المباشرة . وبقدر ما يجري ذلك فقد تفقد موجوداته صفتها كاحتياطي خارجي سائل ، وعلاوة على ذلك يتعرض صاحبها لانواع اخرى من الاخطار . وقد يبدو الاستثمار في اسهم اكثر سيولة ، ولكن كلما تزداد القيمة النقدية للاسهم الى نفس الدرجة التي تزداد اليها الموجودات الثابتة ، ويمكن ان تكون الخسارة الناجمة جسيمة فيما اذا اصبح من الضروري بيع كميات كبيرة من الاسهم خلال مدة قصيرة . وعلى ذلك يبدو من الصعب جدا ضمان احتياطيات قطر ما من التحويل الخارجي ضد خطر هبوط قوتها الشرائية بنتيجة حدوث ارتفاع عام في الاسعار في جميع الاقطار الاجنبية .

ويمكن القول بان هناك طريقة اخرى يتسنى بها تفادي الهبوط في القوة الشرائية للاحتياطيات من التحويل الخارجي بالرغم من ارتفاع الاسعار في الاسواق العالمية في وقت لا تزال فيه هذه الاحتياطيات تحتفظ بدرجة عالية من السيولة ، اي اذا امكن استثمارها في ذهب نقدي . ولكن يجب التأكيد على ان ذلك يستلزم رفع سعر الذهب مقوما بأهم العملات الاجنبية بما يقارب الارتفاع في مستويات الاسعار بوجه عام . اما اذا بقي سعر الذهب ثابتا بلا تغيير فان القوة الشرائية للاحتياطي من الذهب تهبط ـ في حالة حدوث ارتفاع عام في الاسعار ـ الى نفس الحد الذي تهبط اليه القوة الشرائية للاحتياطيات الخارجية

المحتفظ بها بشكل طلبات على مصارف اجنبية او بشكل سندات وغير ذلك . ومن ناحية اخرى فان ثبات سعر الذهب رغم هبوط مستويات الاسعار ، او ارتفاع سعر الذهب مع ثبات الاسعار بوجه عام ، يترتب عليه ارتفاع القوة الشرائية للاحتياطي من الذهب . ولكن يلاحظ ان القيمة الحقيقية الاحتياطيات العادية من التحويل الخارجي ترتفع ايضا في حالة هبوط الاسعار في الخارج .

وفي الواقع ان السلطات السياسية في الاقطار المختصة هي التي تعين اسعار الذهب الرسمية ، ومركز حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن مهم بنوع خاص ، اذ ان كل زيادة تجري في سعر الذهب مقوما بالدولار ـ اي تخفيض قيمة الدولار بالنسبة الى الذهب ـ لا بد وان تتبع في الظروف الحالية باجراء مماثل في معظم الاقطار الاخرى .

وبالطبع يستحيل التكهن بما ستفعله حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن . وفي الواقع ان سعر الذهب مقوما بالدولار قد بقي ثابتا منذ سنة ١٩٣٣ رغم الارتفاعات الكبيرة الحاصلة في الاسعار منذ ذلك الحين . ويمكن ان يفسر ذلك بانه يدل على وجود «حاجة» الى زيادة السعر الامريكي للذهب . ولكن الولايات المتحدة لا تستفيد اية فائدة من زيادة سعرها للذهب عدا الزيادة الصورية البحتة في قيمة احتياطياتها الكبيرة من الذهب مقومة بالدولار ، واغلب الظن ان ما يترتب على ذلك من تخفيض قيمة الدولار سيقاوم لاسباب تتعلق بالنقود . ان الاقطار الاخرى التي تنتج وتصدر الذهب (اتحاد جنوبي افريقيا والاتحاد السوفياتي مثلا) هي التي ستفيد فائدة حقيقية .

وكذلك يحتمل ان يفسر ثبات سعر الولايات المتحدة للذهب بانه يدل على ان المحافظة على سعر ثابت للذهب انما هي سياسة راسخة للسلطات السياسية في الولايات المتحدة . فلقد ظهرت من وقت لآخر

في السنين الاخيرة طلبات لاحداث زيادة في السعر الامريكي للذهب او اشاعات تشير الى قرب حدوثها ، غير ان هذه الزيادة لم تتحقق حتى الآن .

واذن فلا يمكن القول عما اذا كان سعر الذهب سيرفع في المستقبل ام لا ، ولذلك فان عنصرا كبيرا من المضاربة سيترتب على استثمار الاحتياطيات من التحويل الخارجي في ذهب . اضف الى ذلك ان الاحتياطيات اذا احتفظ بها على شكل ذهب فانها لا تكسب اية فائدة ، في حين ان الانواع الاخرى من الاستثمارات قد تنتج على الاقل بعض الفائدة . ومن ثم فان الاستثمار في الذهب يترتب عليه فقدان فائدة قد يفوقها او قد لا يفوقها اي ارتفاع يطرأ في المستقبل على اسعار الذهب مقومة بالدولار وسائر العملات .

٤ ـ يستنتج من الاعتبارات المتقدمة انه يصعب على المرء ان يتفادى هبوط القوة الشرائية الحقيقية في حالة حدوث ارتفاع عام في الاسعار العالمية . فكل ما يستطيع المرء ان يفعله مع الامل في احراز قدر لا بأس به من النجاح هو ان يتخذ التدابير لتفادي او تحديد الاخطار او الاحتمالات الخاصة التي تنشأ عن الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة بعملات ضعيفة .

وهنالك سببان مختلفان ـ وان كانا متصلين اتصالا وثيقا ـ لوجود مثل هذه الاخطار الخاصة . واحد هذين السببين هو ان مستوى الاسعار الداخلية في قطر ما قد يرتفع بالنسبة الى اسعار السوق العالمية بوجه عام ، او قد لا يهبط عند هبوط تلك الاسعار . وهنالك خطر آخر وهو ان قيمة عملة ذلك القطر قد تخفض بالنسبة الى عملات اخرى . ومع ذلك فان تخفيض قيمة العملة يكون في حالات كثيرة نتيجة محتومة لارتفاع الاسعار والتكاليف الداخلية بالنسبة الى الاسعار والتكاليف في اقطار اخرى . ومن ثم فان السبب الاساسي للاخطار الخاصة المتعلقة بالاحتفاظ باحتياطيات كبيرة

من التحويل الخارجي بعملة ذلك القطر هو الارتفاع النسبي في مستويات اسعاره وتكاليفه ٠

لنفترض ان القطر (آ) يحتفظ بجميع احتياطياتـــه من التحويل الخارجي او بالقسم الاكبر منهـــا بعملة القطر (ب) ٠ فاذا ارتفع مستوى اسعار (ب) بالنسبة الى مستويات اسعار اقطار اخرى وخفضت قيمة عملة (ب) بنسبة ذلك الارتفاع هبطت القوة الشرائية الحقيقية لاحتياطيات القطر (أ) سواء استعملها لشراء السلع من (ب) او حولها الى عملات اخرى لكي يشتري منتجات اقطار اخرى ٠

وقد يحافظ القطر (ب) ـ لفترة من الزمن على الاقل ـ على اسعار تحويل ثابتة بالنسبـــة الى عملات اخرى على الرغم من ارتفاع مستوى اسعاره الداخلية ٠ واذا لم تفرض قيود جديدة على تحويل عملة (ب) الى عملات اخرى ، فان القطر (أ) يتكبد خسارة لو استعمل ارصدته بعملة (ب) لشراء سلع (ب) ، في حين انه لا يتكبد اية خسارة فيما يتعلق بذلك الجزء من الاحتياطيات الذي يستعمله لشراء السلع من اقطار اخرى٠ وقد يتمكن القطر (أ) ـ الى حد ما ـ حتى من تخفيض الهبوط في القوة الشرائية في(ب) بتحويل مشترياته عن(ب) الى اقطار اخرى ٠ ومع ذلك لا يمكن تفادي الهبوط تماما بهذه الطريقة ، ولا بد ان السبب الذي دعا (أ) الى شراء السلع من (ب) قبل ارتفاع الاسعار في (ب) هو ان هذه السلع كانت من حيث النوعية ارخص ثمنا من المنتجات المماثلـــة في اقطار اخرى ، وعندما يتحول عن سلع (ب) الى سلع اقطار اخرى فانه لا يفعل ذلك لان السلع الاخيرة قد اصبحت ارخص بل لان سلع (ب) قد اصبحت اغلى ٠

وبما ان سلع (ب) تواجه بنتيجة ارتفاع اسعارها صعوبات تسويق متزايدة في السوق العالمية (وكذلك في السوق المحلية حيث يلزمها ان

تزاحم السلع المستوردة) فسيجابه القطر (ب) صعوبات متزايدة فيما يتعلق بميزانه للمدفوعات الخارجية • واذا اراد ـ بالرغم من ذلك التطور ـ ان ينفادي تخفيض قيمة عملته ، الامر الذي قد يساعد في بعض الظروف على تعجيل الزيادة في مستويات الاسعار الداخلية ، فقد يتحتم عليه ان يوقف تدهور وضع ميزانه للمدفوعات الخارجية عن طريق تشديد القيود على التجارة والمدفوعات الخارجية • ومن المحتمل جدا ان يشمل ذلك ايقاف او تحديد التسهيلات الموجودة فيما يتعلق بتحويل موجودات الاقطار الاجنبية من عملته الى عملات اخرى • وفي هذه الحالة يضطر القطر (ا) الى استعمال ارصدته بعملة (ب) لشراء سلع (ب) (حصرا او على الاقل لدرجة اعلى نسبيا من السابق) والا اضطر الى الامتناع عن استعمالها • ومن ثم فان الهبوط في القوة الشرائية الحقيقية يعادل تقريبا ذلك الذي كان يجب مواجهته في حالة اقتران ارتفاع الاسعار في (ب) بهبوط يقابله في القيمة الخارجية لعملة (ب) •

ومن ناحية اخرى فقد يحدث ايضا ان يخفض (ب) قيمة عملته حتى ولو لم ترتفع اسعاره الداخلية (موخرا) بالنسبة الى الاسعار العالمية بوجه عام ـ مثال ذلك لكي يصلح اختلالا اساسيا قد استمر زمنا طويلا او لكي يعد العدة لرفع قيوده على التجارة والمدفوعات • وفي هذه الحالة يتكبد (ا) خسارة اذا استعمل ارصدته بعملة (ب) لشراء منتجات في اقطار اخرى ، في حين انه لا يتكبد اية خسارة فيما يتعلق بمشترياته في القطر (ب) نفسه • وكما هو الامر في الحالة المتقدمة ، يمكن تخفيض الخسارة اذا امكن التحول من شراء السلع المنتجة خارج (ب) الى شراء السلع التي يصنعها القطر (ب) نفسه • واذا خففت القيود المفروضة على تحويل الارصدة بعملة (ب) الى عملات اخرى في نفس الوقت الذي يخفض فيه قيمة عملته فقد ينجم له ربح اضافي (او بالاحرى تقل خسارته) اذا حول

من (ب) الى السوق العالمية مشتريات السلع التي كانت ولا تزال ـ بالرغم من تخفيض قيمة عملة (ب) ـ ارخص في الاقطار الاخرى منها في (ب) ، والتي لم يتسن شراؤها خارج (ب) في السابق بسبب القيود المفروضة على تحويل عملة (ب) الى عملات اخرى . ولذلك يمكن القول بان اصل الشر ليس التخفيض ذاته بل السبب الذي ادى اليه ، اي الارتفاع الاسعار والتكاليف الداخلية .

٥ ـ يمكن اعتبار خطر السيولة مؤلفا من قسمين مستقلين . فاولا قد تخفض المنطقة التي يمكن ضمنها استعمال عملة يحتفظ بارصدة كبيرة منها كاحتياطي من التحويل الخارجي (أو تنجم بها مدخولات جارية كبيرة) وذلك كوسيلة للدفع . وقد يجيء ذلك ـ كما ابنا في القسم السابق ـ نتيجة لاتباع سياسة تهدف الى تجنب تخفيض قيمة تلك العملة . وتحصل نفس النتيجة في حالة انحلال ترتيب خاص بالمدفوعات الدولية كاتحاد الدفع الاوروبي . وثانيا ان ارصدة العملة الموضوعة البحث قد تجمد تجميدا تاما ، الامر الذي يجعل من المستحيل استعمالها لغرض القيام بمدفوعات حتى ضمن القطر نفسه (الا حسب اتفاق خاص). وهذا ما حدث بشأن الارصدة الاسترلينية التي تراكمت للعراق ولاقطار اخرى في لندن اثناء الحرب العالمية الثانية .

ولما كان من المحتمل ـ كما اسلفنا ـ ان يتراكم للعراق وفر كبير في الحساب الجاري خلال السنوات القلائل القادمة فان وجهة النظر هذه قد تكون اقل اهمية بالنسبة الى العراق اذا امكن توقع « اطلاق » قبل ان يحتاج العراق الى السحب من احتياطياته . والامر الاهم هو ان يتمكن العراق من الحصول بصورة مستمرة على انواع معينة من التحويل الخارجي يحتاج اليها لشراء السلع والخدمات من الخارج ، وذلك بتحويل الايرادات الجارية الناجمة بعملات اخرى اذا اقتضى الحال .

وقد يقال بان احتمال هبوط القوة الشرائية بسبب ارتفاع الاسعار في الاقطار الاجنبية او بسبب تخفيض قيم العملات التي يحتفظ باحتياطيات من التحويل الخارجي بها هو كذلك اقل اهمية بالنسبة الى العراق لسبب مماثل تماما للسبب الذي ذكرناه منذ لحظة ـ وهو ان العراق لن يحتاج الى السحب على احتياطياته من التحويل الخارجي لعدد من السنين القادمة، وانه من المحتمل ان يحصل هبوط جديد في الاسعار او ان ترفع قيمة العملة او ان يحصل كلا الامرين قبل ان تنشأ هذه الحاجة ٠

وهذا صحيح الى حد ما ، ولكن ليس من شك في ان « تجميد » الموجودات ـ وهو تدبير وقتي بطبيعته .. سيكون تأثيره على درجة الثقة التي تستطيع بها السلطات العراقية ان تصدر القرارات (مثلا حول السرعة التي يمكن السماح للتوسع بان يسير بها) اخف من تأثير اي هبوط يحصل في القوة الشرائية الحقيقية للاحتياطيات من التحويل الخارجي ، وهو هبوط قد يكون وقد لا يكون (ومن المحتمل جدا ان لا يكون) وقتيا ٠

٦ ـ ولما كان من المستحيل التكهن بالعملات الاجنبية التي يحتمل في المدى الاطول ان تتعرض اكثر من غيرها للهبوط في القوة الشرائية او « للتجميد » او للتقييد في حرية التحويل ، فمن الطبيعي ان يؤدي الاهتمام بالمسائل السالفة الذكر الى طلب تنويع الاحتياطي من التحويل الخارجي على قدر الامكان ٠ فاذا كان الاحتياطي مؤلفا من عملات مختلفة كثيرة فان تدابير « التجميد » والتقييدات المتعلقة بحرية التحويل في قطر معين تكون اخف اثرا ٠ وفضلا عن ذلك فان ارتفاع الاسعار في قطر واحد او في عدد قليل من الاقطار لا يكون له في هذه الحالة سوى تأثير محدود على مجموع القوة الشرائية للاحتياطيات من التحويل الخارجي ٠ اما اذا احتفظ بجميع الاحتياطيات بعملة واحدة

فقط فان من المحتمل ان تهبط القوة الشـــرائية هبوطا كبيرا في حالة تخفيض قيمة تلك العملة ، ولكن من المحتمل ايضا الا يحصل اي هبوط اذا حافظت تلك العملة على قوتهـــا • واذن فان حصر الاحتياطيات من التحويل الخارجي بعملة واحدة يكون من قبيل المقامرة • اما اذا وزعت على عدة عملات فان احتمال حصـــول بعض الهبوط يزداد حقا ولكن أهميته ـ اذا ما حصل ـ تكون أقل نسبيا •

٧ ـ وهـذا الطلب لتنويع الاحتياطي من التحويل الخارجي قد قرن في اوسـاط واسعة في العراق بالطلب لخروج العراق من المنطقة الاسترلينية ، ذلك لان العضوية في هذه المنطقة تقتضي الاحتفاظ بمعظم ان لم يكن بكل الاحتياطيات من التحويل الخارجي بعملة واحـــدة اي الليرة الاسترلينية • اضـف الى ذلك ان الطلب الثاني قد يكون مبنيا على حجج اخرى غير اقتصادية • والواضـح ان بحث مثل هذه الحجج السياسية يقع خارج نطاق هذا التقرير ، ولذلك سنقتصر هنا على بحث النواحي الاقتصادية للمشكلة •

ان القسم (ج) من هذا الفصل سيخصص لبحث العلاقات بين العراق والمنطقة الاسترلينية ، ولكن يجب اولا ان نصف « كيان » تلك المنطقة وصفا موجزا ، وسنقوم بذلك في القسم التالي •

ب ـ كيان المنطقة الاسترلينية :

١ ـ يمكن تعريف المنطقة الاسترلينية بانها تتألف من الاقطار والمناطق التي يقرر بنك انكلترا من وقت لآخر اعتبارهـــا داخلة في « المناطق المدونة في القائمة » بالمعنى الوارد في قانون مراقبة التحويل الخارجي البريطاني لشهر تشرين الاول ١٩٤٧ (المعدل) • وفي الوقت

الحاضر يتمتع بعضوية المنطقة جميع الاقطار والمناطق الواقعة ضمن الكومنولث البريطاني (باستثناء كندا) مع عدد من الدول المستقلة الواقعة خارج الكومنولث ، اي برما وايسلندا والعراق وايرلندا والاردن وليبيا ٠

٢ ـ ان جميع المدفوعات ـ سواء في الحساب الجاري او في حساب رؤوس الاموال ـ من المملكة المتحدة الى سائر اعضاء المنطقة الاسترلينية او بالعكس هي من حيث المبدأ غير مقيدة من جانب المملكة المتحدة ، بيد ان المعاملات التي تنطوي عليها هذه المدفوعات ليست حرة تماما اذ لا يزال هناك بعض القيود على الاستيراد ٠

ومن الجهة الاخرى فان تحويل الاسترليني من المملكة المتحدة الى الاقطار الواقعة خارج المنطقة الاسترلينية يستلزم الحصول على اجازة خاصة ، ولكن قد منحت اجازة عامة فيما يتعلق ببعض الانواع من المدفوعات ، كالمدفوعات الجارية الى المقيمين في الاقطار المشتركة في اتحاد الدفع الاوروبي ٠

غير ان هناك بعض الاستثناءات من حرية التحويل من المملكة المتحدة الى سائر اعضاء المنطقة الاسترلينية ٠ وأهم هذه الاستثناءات تتعلق بتنقلات رؤوس الاموال الى اتحاد جنوبي افريقيا الذي يتعاون مع السلطات البريطانية في سبيل قصر تنقلات رؤوس الاموال من المملكة المتحدة على تلك التي تحقق « غايات اقتصادية مفيدة » ٠

ولا يشترط رسميا على القطر الذي يريد الانتماء الى المنطقة الاسترلينية ان يمتنع عن فرض اية قيود على تحويل المدفوعات الى المملكة المتحدة وسائر اعضاء المنطقة ٠ ويمكن القول بوجه عام انه ليست هناك شروط رسمية ينبغي استيفاؤها للانتماء الى المنطقة ٠

وبالفعل يحتفظ بعض الاعضاء كالعراق واوستراليا والهند وغيرهم بقيود على بعض الانواع من المدفوعات ، ولكن هذه القيود ليست شديدة جدا وهي على الاقل اخف من تلك التي تطبق على المدفوعات الى الاقطار الواقعة خارج المنطقة ولاسيما اقطار الدولار .

وعلى ذلك فان من أهم خصائص هذه المنطقة امكان اعتبارها منطقة نقدية تجري ضمنها المدفوعات بدون اية عرقلة تقريبا . ان كبر هذه المنطقة وما هناك من اختلافات واسعة بين كيانات اعضائها الاقتصادية يجعل هذا الانجاز قيما للغاية في عالم لا تزال فيه القيود الناشئة عن صعوبات ميزان المدفوعات تعرقل حرية تدفق السلع والخدمات ، وقد ازدادت هذه المزية في السنين الاخيرة بارتباط المنطقة الاسترلينية باتحاد الدفع الاوروبي نتيجة لانتماء المملكة المتحدة الى تلك المنظمة .

وعلى الجملة فان المقيمين في اقطار المنطقة الاسترلينية يستطيعون اجراء مدفوعات بالاسترليني الى معظم الاقطار الواقعة خارج منطقة الدولار ، اذ ان الموافقة الرسمية التي يقتضي استحصالها من بنك انكلترا في كل قضية تمنح بسخاء وفقا لاصول شبه اوتوماتيكية .

٣ ـ ان المملكة المتحدة لا تفرض اية قيود على المدفوعات من سائر الاقطار الاعضاء واليها ، ومعنى ذلك ان هذه الاقطار تستطيع الوصول الى كل من سوق رؤوس الاموال وسوق النقد في لندن كمقترضة او مسلفة . ومع ذلك يجب ان تستحصل موافقة «لجنة الاصداريات الرأسمالية» البريطانية على القروض التي تتجاوز حدودا معينة .

٤ ـ وبالاضافة الى ان المنطقة الاسترلينية تؤلف منطقة نقدية موحدة فلعل اهم خصائص كيان هذه المنظمة هي ان معظم الاعضاء مشتركون

في صندوق التحويل الخارجي المشترك بما في ذلك تسهيلات الائتمان التي تمنح للمملكة المتحدة بصفتها عضوا في اتحاد الدفع الاوربي . وبالنظر الى ندرة الدولار في العالم تلك الندرة التي سادت خلال فترة ما بعد الحرب فان الاحتياطي من الذهب والدولار هو اهم اجزاء هذا الصندوق ـ او هو على الاقل الجزء الذي سبب اكبر المتاعب واستلفت الانظار اكثر من الاجزاء الاخرى . وبديهي ان توحيد الموارد من التحويل الخارجي هو الى حد ما نتيجة طبيعية لحرية التحويل داخل المنطقة .

ان عضوية المنطقة تقضي على الاقطار المختصة بان تتعهد ببيع ايراداتها من التحويل الخارجي او على الاقل القسم الاكبر منها الى بنك انكلترا مقابل طلبات استرلينية يمكن استثمارها في سندات استرلينية طويلة الاجل . وتذهب الدولارات الامريكية والكندية الى الصندوق كسائر العملات . غير ان بعض الاعضاء ـ اتحاد جنوبي افريقيا وجمهورية ايسلندا ـ لا يشتركون في هذا الترتيب ، كما ان بعض الاعضاء الآخرين الذين يكسبون (او على الاقل كانو يكسبون) ايرادات صافية من الدولار (كسيلان مثلا) قد حصلوا على موافقة بنك انكلترا والخزينة البريطانية على احتفاظهم بجزء من ايراداتهم من الدولار بغية انشاء احتياطي مستقل من الدولار ضمن حدود معينة . وفضلا عن ذلك تحتفظ اقطار كاوستراليا وزيلندا الجديدة باحتياطي مستقل من الذهب نشأ جزء منه على الاقل قبل تأسيس المنطقة الاسترلينية . وعدا هذه الاحتياطيات الخاصة يحتفظ الاعضاء بارصدة ضئيلة للتشغيل (ان وجدت) بالعملات الصعبة .

ومن ناحية اخرى يجب عليهم ان يحتفظوا هم بموجوداتهم من بعض العملات الاخرى ، لان بنك انكلترا ليس دائما على استعداد لقبول كافة انواع العملات السهلة (كالجنيه المصري مثلا) .

ومقابل تسليم الايرادات من التحويل الخارجي الى الصندوق يسمح للاعضاء بسحب العملات الاجنبية ـ بما فيها الدولار ـ « حسب الحاجة » . والاعضاء ـ رسميا ـ هم الذين يعينون بصورة مستقلة مقدار « حاجتهم » وعندما توافق سلطات القطر على اية معاملة يقوم بنك انكلترا او مصرف مجاز في المملكة المتحدة بتوفير التحويل الخارجي اللازم . ومع ذلك فقد اشترط ضمنا الا تكون القيود التي يفرضها الاعضاء الاخرون على الاستيراد من خارج المنطقة الاسترلينية ـ وخصوصا من منطقة الدولار ـ اخف بكثير من القيود التي تفرضها المملكة المتحدة . ولقد اضطر الاعضاء في بعض الحالات الى الاذعان للتحديدات المطلقة المفروضة على مسحوباتهم من الدولار ، ولكن المملكة المتحدة قد اكتفت ـ على العموم ـ بعقد اتفاقيات غير رسمية تقريبا تجعل المبادىء الرئيسية الواجب اتباعها فيما يتعلق بانفاق الدولار وقد تتضمن تخمينات تقريبية لمبالغ الدولار المتوقع استعمالها خلال المدة المختصة .

اما اذا لم يتمكن قطر ما من سد حاجاته من التحويل الخارجي عن طريق الايرادات الاسترلينية الجارية (بما فيها الاسترليني الحاصل من بيع عملات اخرى الى بنك انكلترا) او الارصدة الاسترلينية المطلقة فعليه ان يلجأ الى سوق رؤوس الاموال وسوق النقد في لندن الا اذا امكن اجراء ترتيبات خاصة بعد التفاوض مع بنك انكلترا .

٥ ـ وبالاضافة الى العضوية في صندوق التحويل الخارجي المشترك فقد يكون ايضا من المفهوم ضمنا انه يجب على اعضاء المنطقة الاسترلينية ان يحافظوا يوما فيوما على سعر تحويل ثابت بالنسبة الى الليرة الاسترلينية ، في حين يبدو ان حصول اختلافات في القيمة القياسية احيانا ليس امرا مستبعدا ، مثل ذلك ان باكستان لم تخفض قيمة عملتها

عندما خفضت قيمة الليرة الاسترلينية في سنة ١٩٤٩ ٠

٦ ـ واخيرا لابد من الافتراض بان القيود التجارية المتبادلة بين اقطار المنطقة الاسترلينية هي في الواقع اخف من تلك التي تفرض على التجارة مع الاقطار الواقعة خارج المنطقة وان لم تكن هناك تعهدات رسمية في هذا الصدد ٠

٧ ـ يبدو من الوصف المتقدم ان نظام المنطقة الاسترلينية هو نظام مفكك وغير رسمي وان الشروط المطبقة على مختلف الاعضاء ليست متناسقة تماما ٠ والعكس هو الصحيح ، اذ ان النظام مرن جدا وقد اظهر درجة كبيرة من قابلية التكيف حسب الكيانات المختلفة والمتغيرة للاقطار الاعضاء ٠

ج ـ هل يجب ان يخرج العراق من المنطقة الاسترلينية ؟

١ ـ ان الاقسام المتقدمة تهيء لنا اساسا يسهل مهمة الاجابة على هذا السؤال ٠ ومع ذلك فهي مهمة عسيرة ٠ فالذي يربحه او يخسره العراق من جراء عضويته في المنطقة الاسترلينية يتوقف الى حد ما على عدد من الظروف التي ينبغي النظر فيها بمجموعات مختلفة ٠

ان الامور الرئيسية التي ينبغي اجراء افتراضات بشأنها هي :ـ

أ ـ تكوين الصادرات والاستيرادات العراقية : هل يبقى كما هو عليه في الوقت الحاضر ، او هل يتمكن العراق من زيادة ايراداته من الدولار بنتيجة استغلال الموارد الكبريتية مثلا ؟ هل يبدو من المفيد تحويل استيراد المكائن وغيرها الى حد متزايد وذلك من الولايات المتحدة الى المملكة المتحدة والاقطار الاوروبية الاخرى ؟

ب ـ كيان نظام المدفوعات الدولي : هل تجعل الليرة الاسترلينية قابلة للتحويل الى عملات اخرى ؟ وكيف ستتطور علاقات المنطقة الاسترلينية مع اتحاد الدفع الاوروبي ؟

ج ـ نظام مراقبة التحويل الخارجي العراقية : هل يجب ان يطلب العراق من شركات النفط الاجنبية ان تراعي الالتزام العام الخاص بتسليم جميع الايرادات من العملات الاجنبية الى المصرف الوطني العراقي ؟

ان المشكلتين الخاصتين بالمحافظة على (١) القوة الشرائية لاحتياطيات العراق من التحويل الخارجي و(٢) سيولة تلك الاحتياطيات ستبحثان فيما يلي على اساس افتراضات مختلفة تتعلق بالعوامل السالفة الذكر (أ) في حالة بقاء العراق في المنطقة الاسترلينية و (ب) في حالة خروجه منها ٠

٢ ـ الحالة الرئيسية الاولى ٠ ان النفط لا يزال المادة الرئيسية التي يصدرها العراق ، وان الليرة الاسترلينية لا تزال غير قابلة للتحويل، وان اتحاد الدفي الاوروبي مستمر ٠

(١) اذا بقي العراق ـ في هذا الوضع ـ في المنطقة الاسترلينية امكنه ان يستعمل ارصدته الاسترلينية لغرض القيام بجميع انواع المدفوعات الى مجموعة كبيرة من الاقطار المرتبطة بتلك المنطقة ٠ ثم ان نظام اتحاد الدفع الاوروبي يسمح بالقيام بمدفوعات جارية الى عدد من الاقطار الاخرى التي تجهز العراق بكميات كبيرة من السلع كما ان بنك انكلتر يسمح ـ بطريقة اوتوماتيكية تقريبا ـ باجراء مدفوعات بالاسترليني الى جميع الاقطار الواقعة خارج منطقة الدولار ٠ واخيرا يمكن سحب الدولارات

« حسب الحاجة » ولو ان ذلك قد لا يجرى الى الحد المطلوب . على ان الامر الذي يجب اخذه بنظر الاعتبار هو ان الاقطار الاوروبية تتزايد مقدرتها تدريجيا على تجهيز الكثير من السلع باسعار واطئة تمكنها من مزاحمة سلع الدولار بصورة فعالة ، الامر الذي يجعل الحق في سحب الدولارات اقل اهمية من ذي قبل .

ونستطيع ان نفترض ان احتمال « تجميد » الارصدة الاسترلينية التي قد يملكها العراق في اي وقت تجميدا تاما انما هو احتمال قليل جدا، على شرط ان يتجنب التضخم الشديد في المملكة المتحدة وعلى شرط ايضا ان لا يتورط هذا القطر من جديد في اصطدام مسلح واسع النطاق . وفي حالة وقوع الحرب يحتمل ايضا ان تتعرض ارصدة الدولار للتجميد . وليس هناك على ما يظهر ـ كما سنبين فيما يلي ـ اي داع للخوف من ان ضغط التضخم في المملكة المتحدة سيكون اشد منه في اي قطر آخر ، اذ من المحتمل في حالة ركود النشاط الاقتصادي العالمي ان ترحب المملكة المتحدة بمسحوبات على الارصدة الاسترلينية للاقطار الاخرى ، على ان يقتصر استعمال هذه المسحوبات على دفع قيم المنتجات البريطانية .

وعلى ذلك يبدو ان الوضع من حيث سيولة الموجودات انما هو وضع مرض نسبيا في هذه الحالة .

(٢) ان القوة الشرائية للارصدة الاسترلينية ـ كما بينا في القسم (٤) المتقدم ـ تتوقف في النهاية على تطور الاسعار في المملكة المتحدة وسائر الاقطار الاسترلينية ، وعلى احتمال تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية الذي يتوقف بدوره على مستويات الاسعار في اقطار المنطقة الاسترلينية ـ وخصوصا في المملكة المتحدة ـ بالنسبة الى مستويات الاسعار في الاقطار الاخرى .

وليس من الممكن طبعا التنبوء عما اذا كان من المحتمل في المدى الطويل ان ترتفع اسعار المملكة المتحدة اكثر من اسعار الاقطار الاخرى • غير ان تجارب الماضي لا تدل على احتمال ارتفاع اسعار المملكة المتحدة اكثر من اسعار معظم الاقطار الاخرى • فقد زادت الاسعار البريطانية منذ العقد الرابع من قرن العشرين بنفس النسبة التى زادت بها اسعار سائر الاقطار الصناعية • وقد كانت الزيادات في اسعار بعض الاقطار اكبر من الزيادة في اسعار المملكة المتحدة • وقليلة هي الاقطار ـ كالولايات المتحدة وكندا وسويسرا ـ التي كانت الزيادة في مستويات اسعارها منذ ١٩٣٧ ـ ٣٨ أقل بكثير من الزيادة في مستويات الاسعار البريطانية ، اذ بلغت اسعار الجملة في تلك الاقطار نحو ضعف مستوى ما قبل الحرب بينما بلغت في المملكة المتحدة نحو ثلاثة اضعاف ذلك المستوى • ولذا فان الاستثمار في الارصدة الاسترلينية لا يبدو من هذه الناحية أشد « خطرا » من الاستثمار في معظم العملات الاخرى •

واذا فرضنا جدلا ان النية ليست متجهة الى اعادة قابلية تحويل الليرة الاسترلينية (وهو احد الافتراضات الاساسية التي يقوم عليها التحليل في هذا القسم) امكننا ايضا ان نستبعد تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية من جديد • فمنذ شهر ايلول ١٩٤٩ حين خفضت قيمة الليرة الاسترلينية لآخرة مرة لم يرتفع مستوى الاسعار في بريطانيا بالنسبة الى مستويات الاسعار في سائر الاقطار الى حد يجعل من الضروري او حتى من المحتمل اجراء تخفيض جديد • أضف الى ذلك ان ميزان المدفوعات لبريطانيا والمنطقة الاسترلينية مع المناطق الاخرى بما فيها منطقة الدولار قد اظهر في الآونة الاخيرة تطورا مرضيا على وجه العموم ، ونبين فيما يلي موجودات المنطقة الاسترلينية من الذهب

والدولارات الامريكية والكندية في مختلف نقاط التحول :ـ

نهاية شهر كانون الاول	١٩٤٥	ـ	٢٤٧٦ مليون دينار
نهاية شهر حزيران	١٩٤٦	ـ	٢٣٠١ مليون دينار
نهاية شهر كانون الاول	١٩٤٦	ـ	٢٦٩٦ مليون دينار
نهاية شهر حزيران	١٩٤٧	ـ	٢٤١٠ مليون دينار
نهاية شهر كانون الاول	١٩٤٧	ـ	٢٠٧٩ مليون دينار
نهاية شهر ايلول	١٩٤٩	ـ	١٤٢٥ مليون دينار
نهاية شهر حزيران	١٩٥١	ـ	٣٨٦٧ مليون دينار
نهاية شهر نيسان	١٩٥٢	ـ	١٦٦٢ مليون دينار
نهاية شهر آب	١٩٥٣	ـ	٢٤٧٠ مليون دينار
نهاية شهر كانون الاول	١٩٥٣	ـ	٢٥١٨ مليون دينار

وقد بلغت هذه الموجودات حدها الادنى لفترة ما بعد الحرب في شهر ايلول ١٩٤٩ حين حصل التخفيض ، وبلغت حدها لاقصى لفترة ما بعد الحرب في شهر حزيران ١٩٥١ . واذن فلا يبدو محتملا ان ترغب المملكة المتحدة في تحمل الاعباء التي قد تنجم عن اجراء تخفيض جديد، ونعني بهذه الاعباء تدهور الارقام القياسية للتجارة واعادة توزيع المدخولات بين مختلف فئات الكاسبين مع ما قد ينتج عن ذلك من اضطراب اجتماعي .

ومع ان احتمال تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية هو احتمال ضئيل الا ان هناك احتمالا اكبر بان تقوم اقطار اخرى بتخفيض قيمة عملاتها. فالرقم القياسي لتكاليف المعيشة والاجور في فرنسا مثلا قد ازداد اكثر بكثير من الرقم القياسي في المملكة المتحدة ، وهذا هو احد الاسباب التي جعلت فرنسا تجابه صعوبات جمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات الخارجية في السنين الاخيرة . وعليه فلا يمكن استبعاد تخفيض قيمة

الفرنك الفرنسي ٠ واذا ما خفضت قيمة الفرنك ـ او قيمة اية عملة اخرى يمكن تحويل الليرة الاسترلينيه اليها ـ بالنسبة الى الليرة الاسترلينية فذلك معناه ازدياد القيمة الحقيقية لارصدة العراق الاسترلينية عند استعمالها في تلك الاقطار بشرط ان لا ترتفع مستويات اسعارها الداخلية الى حد يعادل درجة التخفيض (الامر الذي سيقاوم بشدة لانه سيتعارض مع هدف ذلك التدبير) ٠

وحتى لو قررت المملكة المتحدة ـ رغم الدلائل التي اوردناها آنفا والتي تشير الى العكس ـ ان تخفض قيمة الليرة الاسترلينية فهذا لا يعني بالضرورة ان القوة الشرائية الحقيقية لارصدة العراق الاسترلينية ستهبط هبوطا شديدا ٠ فاذا ابقي مستوى الاسعار في بريطانيا ثابتا بعد التخفيض ، فان الارصدة الاسترلينية ستحافظ على قوتها الشرائية اذا استعملت لشراء سلع بريطانية ٠ اما اذا اراد العراق ان يشتري سلعا من اقطار اخرى لا تخفض قيمة عملاتها الى نفس الحد الذي تخفض اليه قيمة الليرة الاسترلينية فسوف تهبط القوة الشرائية لطلبات العراق الاسترلينية ٠ وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد على امرين ، اولهما انه من المحتمل ان تحذو اقطار اخرى في المنطقة الاسترلينية وفي غربي اوروبا حذو بريطانيا اذا خفضت هذه قيمة الليرة الاسترلينية بحيث تحافظ الارصدة الاسترلينية على قوتها الشرائية السابقة بالنسبة لمنتجات هذه الاقطار (على شرط ايضا ان تبقى مستويات اسعارها الداخلية ثابتة بعد التخفيض) وثانيهما ان المصدرين في المملكة المتحدة وفي اقطار اوروبا الغربية التي يحتمل ان تحذو حذو المملكة المتحدة قد يتمكنون من ان يتزاحموا مزاحمة فعالة في كثير من فروع الانتاج بحيث لا يكون العراق في حاجة الى شراء كميات كبيرة من السلع في اسواق اخرى ٠

ومع ذلك فقد يتمكن العراق من الحصول على بعض الفائدة في

حالة تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية ، اذ سترتفع اسعار الصادرات العراقية (كالنفط والشعير مثلا) مقومة بالاسترليني اذا بقيت ثابتة بالعملات الاخرى التي لم تخفض قيمتها · ومعنى ذلك ان دخل العراق الجاري من تلك الصادرات سيزداد مقوما بالاسترليني · وسيكون لهذا الدخل نفس القوة الشرائية السابقة اذا استعمل في اقطار اخرى لم تخفض قيمة عملاتها في حين ان قوته الشرائية تتحسن بالنسبة للسلع البريطانية ·

ونستطيع ان نستنتج مما تقدم ان احتمال هبوط القوة الشرائية الحقيقية للارصدة الاسترلينية في الظروف المبينة في مستهل هذا القسم انما هو احتمال ضئيل على ما يظهر ·

(ب) وطالما لا نزال متمسكين بالافتراضات الاساسية التي اوردناها في مستهل هذا القسم ننتقل الآن الى النظر في الوضع الذي سينشأ فيما لو خرج العراق من المنطقة الاسترلينية · وهناك حالتان مختلفتان :ـ

(١) اذا لم يطلب العراق من شركات النفط الاجنبية ان تسلم العملات التي يباع بها نفطها الخام فان دخله من التحويل الخارجي سيبقى مؤلفا على الاكثر من ليرات استرلينية وستأتي له فوق ذلك بعض المبالغ من العملات الاوربية الاخرى وعملات البلاد العربية المجاورة والين الياباني وبضعة ملايين من الدولارات الامريكية وذلك ثمنا للصادرات العراقية (عدا النفط) · ومع ذلك فمن المحتمل جدا ان تتراكم للعراق ارصدة استرلينية · وهذه الارصدة يمكن استعمالها بحرية للقيام بمدفوعات داخل المنطقة الاسترلينية · اما الى اي حد يمكن استعمالها خارج المنطقة فهذا امر سيتوقف

ـ رسميا ـ على نوع الاتفاقية النقدية التي ستعقد بين العراق والمملكة المتحدة والتي ستحل محل الاتفاقية الحالية . ولكن العراق قد يتمكن فعلا من استعمال دخله الاسترليني الجاري في معظم اقطار العالم ما عدا منطقة الدولار ، سواء وفق قواعد تسري اوتوماتيكيا كتلك التي تسري على اعضاء منطقة الحساب الاسترليني القابل للتحويل ، او على اساس التحاويل التي يمنحها بنك انكلترا بصورة ادارية في كل قضية . والاختلاف الوحيد ـ وان كان بالغ الاهمية ـ عن الحالة المتقدمة هو ان بنك انكلترا سيكف عن تجهيز العراق بالدولارات « حسب الحاجة » . ولذلك يجب اعتبار وضع العراق من حيث سيولة موجوداته الخارجية اقل ارضاء منه لو بقي القطر في المنطقة الاسترلينية ، اذ ان الدخل من الدولار في حالة عدم وجود صادرات كبيرة بالدولار (اي تدفع اثمانها بالدولار) سيكون أقل بكثير مما تدعو اليه الحاجة لاجراء مدفوعات بالدولار (راجع ارقام التجارة الخارجية الواردة في القسم (ب) من الفصل ٣) . ثم ان احتمال قيام المملكة المتحدة « بتجميد » ارصدة العراق الاسترلينية تجميدا تاما ـ في حالة حصول ضغط التضخم في الجزائر البريطانية مثلا ـ ربما كان اكبر قليلا منه في الحالة المتقدمة . ومن المحتمل في حالة اجراء مفاوضات فيما بعد لغرض « اطلاق » الارصدة ان لا يعامل العراق على قدم المساواة مع الاقطار التي بقيت في المنطقة الاسترلينية .

وقد يكون احتمال هبوط القوة الشرائية للاحتياطيات من التحويل الخارجي أقل قليلا منه في الحالة المتقدمة ، ذلك لان هذه الاحتياطيات سوزع على عدد من العملات الاخرى بالاضافة الى الليرة الاسترلينية . ولكن كما اسلفنا قد يستحيل تراكم احتياطيات من الدولار ، وقد تكون بعض تلك العملات الاخرى التي قد تصبح ـ كما اسلفنا ـ جزءا من

احتياطيات العراق من التحويل الخـــارجي اكثر تعرضا من الليرة الاسترلينية للهبوط في قوتها الشرائية بنتيجة ارتفاع الاسعار الداخلية او التخفيض او كليهما ، في حـــين ان الاخرى قد تحذو حذو الليرة الاسترلينية في حالة تخفيض قيمتها ، الامر الذي يعرض حامليها لنفس الاخطار التي يتعرضـون لها لو كانوا يحملون ليرات استرلينية ٠

(٢) ومع ذلك يستطيع العراق ان يطلب من شركات النفط منذ اليوم الذي يخرج فيه من المنطقة الاسترلينية ان تراعي الانظمة العامة السارية على الايرادات من التحويل الخارجي ، ومن ثم ان تبيع العملات التي تستلمها من المشترين النهائيين لنفطها الخام الى المصرف الوطني مقابل الدفع بالدنانير ٠

ونظرا الى الكيان الحـــالي لتجارة النفط فمن المتوقع ان يكون التحويل الخارجي الذي سيتدفق بالنتيجة على المصرف الوطني مؤلفا على الاكثر من عملات اوروبا الغربيـــة ـ ومن بضعة دولارات امريكية احيانا ٠ ومن المحتمل ان يستمر هـذا الوضـع ما دامت منطقة الدولار كلها (لا الولايات المتحدة وحدها) تنتج النفط بمعدل يجعلها مهتمة ببيع جزء من انتاجها الى بقية العالم ، بينما تكون المنطقة الاخيرة قادرة على سـد حاجاتها من مصادر تقع خارج منطقة الدولار ٠ وبالنظر الى احتمال استئناف تصدير النفط الايراني، واذا قامت اقطار مصدرة اخرى كالاتحاد السوفياتي بعرض النفط مقابل ليرات استرلينية فسيكون من الصعب جدا على العراق ان يطلب من الاقطار الاوروبية ان تدفع بالدولارات ٠ ولم ينجح العراق حتى الآن ـ كما بينا في الفصل ٤ ـ في بيع تلك الحصة من النفط التي يحق له أخذها عينا ٠ وقد يتسنى للعراق ان يبيع جزءا من هذه الحصـــة مقابل الدولارات الى شركات امريكية مستقلة تقريبا عن الشركات السبع الكبرى التي تعمل في جميـــع انحاء العالم ٠ ولكن من

المحتمل ان لا يتسنى القيام بذلك الا باسعار تقل كثيرا عن المستويات الاعتيادية ٠

وحتى لو كان قسم من عملات اوروبا الغربية التي يحصل عليها العراق من شركات النفط فرنكات سويسرية قابلة للتحويل (١) ، وحتى لو كان من المحتمل ان تصبح عملات اخرى قابلة للتحويل في المستقبل، فليس من المستبعد ان تكون مبالغ ايرادات العراق من العملات « الصعبة » محدودة نسبيا ٠

ان بنك انكلترا يستلم في الوقت الحاضر العملات الاجنبية التي تحصل عليها شركات النفط ، ثم يجهزها بما تحتاج اليه من التحويل الخارجي لتحويل الارباح والرواتب الى الاقطار الواقعة خارج المنطقة الاسترلينية وكذلك لشراء سلع الانتاج وغيرها اللازمة لمواصلة انتاج النفط ٠

واذا ما طلب العراق من شركات النفط ان تسلم ايراداتها من التحويل الخارجي الى المصرف الوطني فعليه في نفس الوقت ان يأخذ على عاتقه مسؤولية تجهيز تلك الشركات بالدولارات ٠ ولما كان من المرجح ـ كما اسلفنا ـ ان تكون الايرادات من الدولارات الامريكية والعملات القابلة للتحويل الى الدولار قليلة نسبيا فان من المحتمل جدا ان يصبح

---

(١) ان الفرنكات السويسرية المكتسبة خارج نظام اتحاد الدفع الاوروبي هي قابلة للتحويل الى الدولارات وجميع العملات الاخرى في حين ان الفرنكات السويسرية المكتسبة بموجب هذا النظام لا يمكن تحويلها الا ضمن نظام الاتحاد ٠ وقد تتبع دول صغرى اخرى نظاما مماثلا دون ان يؤدي ذلك بالضرورة الى هدم نظام اتحاد الدفع الاوروبي ٠

وضع العراق من حيث سيولة موجوداته الخارجية اكثر تقلقلا في هذه الحالة منه لو بقي في المنطقة الاسترلينية ٠

ان احتمال هبوط القوة الشرائية للاحتياطيات من التحويل الخارجي سيعادل تقريبا من حيث الاهمية احتمال هبوطها في الحالة التي بحثناها آنفا (في الفقرة ب ١) ، واذا وجد اي اختلاف بينهما فان ذلك سيزيد الوضع سوءا ، لانه من المحتمل ان يتخذ قسم كبير من الاحتياطيات شكل ارصدة بالفرنكات الفرنسية (راجع الجدول ٢٤ في القسم ب من الفصل ٣) ، ولان الفرنك الفرنسي ـ كما اسلفنا ـ ربما كان الآن اضعف العملات الاوروبية ٠ ويمكن ان يتغير ذلك اذا خفضت قيمة الفرنك قبل خروج العراق من المنطقة الاسترلينية وابقي الفرنك بعدئذ قويا في مستواه الجديد ٠

يضاف الى ذلك ان العراق سيضطر الى ان يعتمد فقط على المعلومات التي تزوده بها شركات النفط فيما يتعلق بتكوين ايراداتها من التحويل الخارجي ، اذ يستحيل السيطرة على تنقلات النفط الخام ، وخصوصا تنقلات المنتجات المكررة ٠ كما ان الشركات التي تسيطر على الجزء الاكبر من طاقة التكرير وعلى تجهيزات كبيرة من النفط الخام من عدد من الاقطار تستطيع ان توجه النفط الخام العراقي الى اي قطر تفضله ، وبذلك تؤثر على تكوين ايرادات العراق من التحويل الخارجي كما تشاء ٠ ومع اننا لا نقصد بذلك انها ستستعمل هذه القابلية لالحاق الضرر بالعراق فليس من المستحسن مبدئيا ان تكون في مثل هذا الوضع دولة ذات سيادة ٠

(٣) الحالة الرئيسية الثالثة ـ لا يزال النفط المادة الرئيسية التي يصدرها العراق ٠ وتجعل الليرة الاسترلينية قابلة للتحويل الى الذهب والدولارات ، وتخرج المملكة المتحدة من اتحاد الدفع الاوروبي ٠

ان امكانية جعل الليرة الاسترلينية مرة اخرى قابلة للتحويل الى الذهب والدولارات يجري بحثها في داخل المنطقة الاسترلينية وخارجها منذ اكثر من سنة . ومع ذلك فان عبارة « قابلية التحويل » لا تخلو من الغموض اذا انها تستعمل بطرق كثيرة متناقضة .

فقد تعتبر عملة ما قابلة للتحويل تماما اذا استطاع الشخص الذي له طلب بتلك العملة ان يحول اي جزء منه الى اية عملة اخرى او الى الذهب في اي وقت يشاء وبدون اي نوع من القيود . ومع ذلك فان قابلية التحويل بهذا المعنى الواسع لا وجود لها اليوم ـ حتى في الولايات المتحدة التي تحتفظ بقيود على التحويل الى الذهب .

ونستطيع ان نتصور انواعا كثيرة من التحديدات في قابلية التحويل التامة ، واغلب هذه التحديدات تطبق فعلا في الوقت الحاضر بمجموعات مختلفة في الاقطار الواقعة خارج منطقة الدولار . فاولا يستطيع المرء ان يميز بين المقيمين وغير المقيمين في المنطقة المذكورة اذ ان المقيمين يعاملون على وجه العموم معاملة اكثر تقييدا من المعاملة التي يتلقاها غير المقيمين . وضمن الجماعة الاخيرة تمنح المصارف المركزية للاقطار الاجنبية في الغالب حقا في تحويل موجوداتها من عملة ما الى عملات اخرى اوسع من الحق الذي يعطى للافراد والشركات وغيرهم في اقطار اخرى .

وثانيا ان حق التحويل قد يحدد بحيث ينطبق فقط على بعض العملات « السهلة » ، في حين لا يفسح اي مجال او يفسح مجال ضيق للتحويل الى العملات « الصعبة » وخاصة الدولار الامريكي .

ثم ان القطر المختص قد يميز حسب الطريقة التي اقتنيت بها ـ او بالاحرى حسب الوقت الذي اقتنيت فيه ـ الموجودات من عملته ، مع السماح بتحويل (سواء من غير تحديد او بالاقتصار على بعض العملات الاخرى)

الموجودات التي حصل عليها مؤخرا نتيجة لمعاملات جارية ، على حين لا يسمح بتحويل الموجودات التي اقتنيت عن طريق معاملات رأسمالية ، او التي بقيت غير مستعملة لمدة معينة اطول . كذلك قد يسمح بالتحويل لغرض القيام بمعاملات جارية جديدة وليس للقيام بمعاملات رأسمالية . ويمكننا ان نتصور قيودا اخرى على حرية التحويل .

وعندما يجرى البحث حاليا في امر اعادة قابلية تحويل الليرة الاسترلينية فلا يقصد بذلك وجوب منح حقوق تامة غير محدودة في تحويل الموجودات الاسترلينية الى اية عملة اخرى ـ على الاقل ليس في المستقبل القريب . فالظاهر ان كل ما تنطوي عليه الفكرة هو ان غير المقيمين في المنطقة الاسترلينية يجب ان يسمح لهم في المستقبل بتحويل ايراداتهم الاسترلينية الجارية الى الذهب او الدولار او اية عملة اخرى يريدونها) . ومن جهة اخرى فلا يقصد بها السماح بتحويل الارصدة الاسترلينية الحالية العائدة لغير المقيمين الى عملات اخرى ، ولا السماح للمقيمين في المنطقة الاسترلينية ذاتها ـ على الاقل ليس من حيث المبدأ ـ بالحصول على الدولارات بسهولة اكثر من الوقت الحاضر .

وبالطبع ليس من السهل التنبوء عما اذا كانت هذه الخطط ستنفذ واذا كانت ستنفذ فمتى . ومع ذلك يمكن القول بان معظم السلطات تميل الى الاعتقاد بان صندوق الذهب والدولار المركزي للمنطقة الاسترلينية ـ على الرغم من انه قد ازداد باطراد نسبي من (١٦٦٢) مليون دولار في نهاية شهر نيسان ١٩٥٢ الى (٢٥١٨) مليون دولار فى شهر كانون الثاني ١٩٥٣ ـ لا يزال من الضآلة بحيث انه لا يضمن امكان المحافظة على قابلية تحويل الليرة الاسترلينية متى اعيدت ، فيما اذا واجهت المنطقة الاسترلينية عجزا في الحساب الجاري خلال المدة التي تلي اعادة قابلية التحويل ، الامر الذي لا يستبعد حدوثه في حالة ركود الاقتصاد العالمي

مثلا . وتشعر هذه السلطات ان الليرة الاسترلينية ستحتاج الى نوع من التدعيم ، سواء عن طريق تأسيس صندوق لتثبيت اسعار التحويل تضمنه الولايات المتحدة ، وعن طريق توسيع حقوق السحب على الصندوق النقدي الدولي ، وهو امر يتطلب ايضا موافقة الولايات المتحدة ، او عن طريق انتهاج ذلك القطر سياسة اقتصادية خارجية اكثر حرية وتساهلا .

وبما انه من المحتمل جدا ان لا تكون الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة الا في اواخر سنة ١٩٥٤ فقد يقتضي تأجيل تأسيس قابلية التحويل لمدة سنة او اكثر .

وعلى كل حال فمن المحتمل جدا ان تضطر المملكة المتحدة الى الخروج من اتحاد الدفع الاوروبي عند جعل الليرة الاسترلينية قابلة للتحويل ، وذلك لكي تتفادى حسران مبلغ صاف بالدولارات تدفعه الى اقطار اوروبا الغربية نتيجة لاضطرارها الى سد عجزها مع بعض اقطار اتحاد الدفع الاوروبي بالذهب والدولارات في الوقت الذي تمنح فيه الاعتمادات الى سائر اقطار الاتحاد بمقتضى قواعده العامة .

(أ) اذا جعلت الليرة الاسترلينية قابلة للتحويل وبقي العراق عضوا في المنطقة الاسترلينية فان ارصدته الاسترلينية ستبقى متوفرة لاجراء المدفوعات ضمن المنطقة الاسترلينية . وحيث ان جميع المدخولات الاسترلينية الصافية التي تنجم للاقطار الواقعة خارج المنطقة الاسترلينية ستستنى عندئذ تحويلها الى الدولارات فان جميع المسحوبات على صندوق التحويل الخارجي المشترك في لندن لغرض القيام بمدفوعات الى تلك الاقطار ستكون بمثابة مسحوبات من الدولار ، ولن يكون هناك اي داع للتمييز بين المدفوعات الى منطقة الدولار والمدفوعات الى سائر الاقطار الواقعة خارج المنطقة الاسترلينية . وقد تميل المملكة المتحدة من هذه

الناحية الى القيام بمحاولة لاقناع سائر اعضاء المنطقة بالموافقة على تقييد التسهيلات الحالية المتعلقة بالمدفوعات الى اقطار اخرى ، لكي تكون مطابقة للقاعدة السارية الآن على المدفوعات الى منطقة الدولار . ومن ناحية اخرى فانه من المحتمل جدا ان يجعل مثل هذا الطلب سائر اقطار المنطقة الاسترلينية تنظر فيما اذا كان من المفيد ان تبقى اعضاء في المنطقة الاسترلينية . ومن المحتمل ايضا ان تشعر بعض هذه الاقطار بانه يجب ان تكون لها حرية اكثر من ذي قبل في الوصول الى صندوق التحويل الخارجي المشترك وذلك لكي لا يتدهور وضعها من حيث سيولة موجوداتها الخارجية بالنسبه الى الاقطار الواقعة خارج المنطقة الاسترلينية التي سيتسنى لها حينئذ تحويل مدخولاتها الاسترلينية الصافية الى الدولارات . ومن المحتمل جدا ان تذعن المملكة المتحدة لمثل هذه الطلبات الى حد ما على الاقل ، وبذلك تجعل وضع بقية اعضاء المنطقة الاسترلينية من حيث سيولة الموجودات احسن مما هو عليه الآن . ولنفس الاسباب ليس من المحتمل ان تتخذ المملكة المتحدة التدابير « لتجميد » الارصدة الاسترلينية العائدة لسائر اقطار المنطقة الاسترلينية

اما فيما يتعلق بمشكلة المحافظة على القوة الشرائية للارصدة الاسترلينية الحالية ، فان احتمال تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية ربما كان اكثر قليلا منه في الحالة السابقة ، اذ قد تحاول المملكة المتحدة ان تخفف الضغط على احتياطياتها من الذهب والدولار ، ذلك الضغط الذي يتوقع ظهوره خلال الفترة التي تعقب تأسيس قابلية التحويل مباشرة ، عن طريق تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية تخفيضا يحسن طاقتها على المزاحمة في الاسواق العالمية . ومع ذلك يبدو ان هناك اتفاقا عاما بين المراقبين الخبراء على ان قيمة الليرة الاسترلينية لن تخفض في تلك الحالة . ولكن من المحتمل بعد عودة قابلية التحويل ان يسمح لقيمة الليرة

الأسترلينية بان تتغلب بعض الشيء خلال الفترة الأولى ، وقد يجري ذلك دون ان تعين النقاط التي يكون فيها بنك انكلترا على استعداد لبيع او شرا الدولارات • وسيؤدي التخفيض ـ كما في الحالتين المبحوثتين في القسم (٢) ـ الى هبوط القوة الشرائية للارصدة الاسترلينية الحالية الى حد يقتضي معه استعمالها في اقطار اخرى لم تخفض قيمة عملاتها، في حين انها (اي الارصدة) تحافظ على قيمتها الحقيقية اذا استعملت في المملكة المتحدة (او في اقطار اخرى تخفض قيمة عملاتها مع قيمة الليرة الاسترلينية) على شرط ان لا يسبب التخفيض ارتفاعا في مستويات الاسعار الداخلية في تلك الاقطار • واذا زيدت اسعار النفط وسائر الصادرات العراقية مقومة بالليرات الاسترلينية بنسبة التخفيض في قيمة الليرة الاسترلينية فان القوة الشرائية لايرادات العراق الاسترلينية الجارية ستتحسن اذا استعملت في المملكة المتحدة او في سائر الاقطار التي خفضت قيمة عملاتها، ولكنها ستبقى ثابتة بلا تغيير اذا استعملت في الاقطار التي لم تخفض قيمة عملاتها •

(ب) (١) ـ ثم لنفترض ان العراق يخرج من المنطقة الاسترلينية في الوقت الذي تجعل فيه الليرة الاسترلينية قابلة للتحويل ، وانه لا يزال يستلم القسم الاكبر من دخله من التحويل الخارجي بشكل مدفوعات استرلينية من قبل شركات النفط • وفي هذه الحالة يتحسن الوضع من حيث سيولة الموجودات اذ يتسنى تحويل الايرادات الاسترلينية الجارية التي يحصل عليها العراق في المستقبل ـ وليس الارصدة الاسترلينية الحالية ـ الى دولارات او الى اية عملة اخرى • وطالما يحافظ على قابلية التحويل فان « تجميد » الايرادات الاسترلينية الجارية يكون امرا بعيد الاحتمال •

ان الهبوط في القيمة الحقيقية للارصدة الاسترلينية الحالية

الذي سينتج عن احتمال تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية عند اعادة قابلية تحويل الليرة الاسترلينية سيكون مماثلا للهبوط الذي سينشأ في الحالة المتقدمة . كما ان القوة الشرائية للايرادات الاسترلينية الجارية ستتأثر بالتخفيض على نفس الوجه المبين آنفاً .

(٢) اذا خرج العراق من المنطقة الاسترلينية في الوقت الذي تعاد فيه قابلية تحويل الليرة الاسترلينية، وامر شركات النفط بان تسلم دخلها من التحويل الخارجي الى المصرف الوطني مقابل الدفع بالدنانير فان من المحتمل مع ذلك ان يحصل لديه وفر استرليني جار يمكن تحويله الى دولارات . غير ان هذا الوفر سيكون اقل من الوفر الذي سيحصل في الحالة المتقدمة ، اذ يحتمل ان ينجم جزء من الدخل من النفط بعملات اخرى (اوروبية على الاكثر) . وليس هناك ضمان بان هذه العملات ستجعل قابلة للتحويل الى دولارات في نفس الوقت الذي تجعل فيه الليرة الاسترلينية قابلة للتحويل الى دولارات . ولذلك يجب اعتبار الوضع من حيث سيولة الموجودات اقل ارضاء منه اذا كان العراق لا يزال يسمح لشركات النفط (ويطلب منها) بان تدفع ايرادات النفط بليرات استرلينية فقط .

ان تأثير احتمال تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية على القيمة الحقيقية للارصدة الاسترلينية الموجودة في الوقت الذي تعلن فيه قابلية تحويل الليرة الاسترلينية سيكون مماثلا للتأثير الذي سيحصل في الحالتين المتقدمتين . ومثل ذلك يقال عن المدخولات الاسترلينية الجارية التي ستنجم في المستقبل . واما المدخولات الجارية التي ستنجم بعملات اخرى في المستقبل فقد تكون اقل تعرضا للهبوط الناتج من التخفيض ، غير ان احتمال حصول ربح نتيجة لارتفاع اسعار النفط مقومة بالعملات التي تخفض قيمتها سيكون اقل نسبيا .

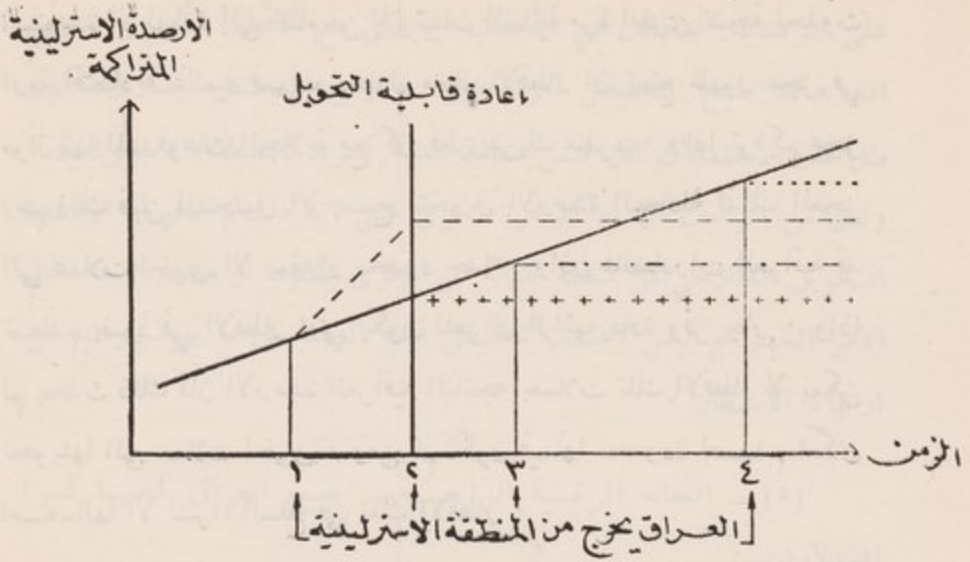
(ج) من المحتمل طبعا ان لا يخرج العراق من المنطقة الاسترلينية في نفس الوقت الذي تعاد فيه قابلية التحويل بل اما قبل او بعد ذلك بقليل.

ولا فرق بين الامرين فيما يتعلق بطبيعة الآثار المحتملة على وضع العراق من حيث سيولة الموجودات وعلى القوة الشرائية لاحتياطياته من النحويل الخارجي . غير ان حجم وتكوين الاحتياطيات التي تخضع لهذه الاثار قد يتغيران بعض التغير .

(١) اذا خرج العراق من المنطقة الاسترلينية قبل اعادة قابلية التحويل فليس ثمة شك في ان بنك انكلترا ـ كما اسلفنا ـ سيرفض بيع الدولارات الى العراق بنفس المبالغ الكبيرة نسبيا التي يبيعها له الان. ولذلك يحتمل ان تزداد ارصدة العراق الاسترلينية بسرعة اكثر خلال المدة التي تعقب انسحابه من المنطقة الاسترلينية ما لم يتسن له شراء السلع من المنطقة الاسترلينية بدلا من منطقة الدولار بمبلغ يعادل الهبوط في مدفوعات بنك انكترا بالدولار .

(٢) اذا لم يخرج العراق من المنطقة الاسترلينية الا بعد مرور بعض الزمن على اعادة قابلية التحويل فان الايرادات الاسترلينية في تلك الاثناء ستستمر على التراكم بنفس السرعة السابقة تقريبا .

ولقد اوضحنا هذه الحالات المختلفة في الرسم البياني التالي . وقد افترضنا ان العراق سيطالب بتحويل الايرادات الاسترلينية الجارية الى دولارات او عملات اخرى منذ اللحظة التي تعاد فيها قابلية تحويل الليرة الاسترلينية او منذ اللحظة التي يخرج فيها العراق من المنطقة الاسترلينية ايهما المتأخر .



ان الخط المجسم المتجه يمينا الى الاعلى يدل على تراكم الارصدة الاسترلينية ما دام العراق عضوا في المنطقة الاسترلينية . اما اذا خرج من المنطقة قبل اعادة قابلية تحويل الليرة الاسترلينية فان ارصدته الاسترلينية ستزداد اول الامر بسرعة اكثر من السابق (انظر الخط ذا الفواصل) ، ولكنها ستتوقف عن الارتفاع عند اعادة قابلية التحويل .

واذا خرج من المنطقة في نفس الوقت الذي تعاد فيه قابلية التحويل فستكون الارصدة الاسترلينية ثابتة منذ تلك اللحظة (الخط ذو الصلبان) . اما اذا خرج بعد ذلك فان ارصدته ستستمر على التزايد لفترة من الزمن ثم تتوقف عن الارتفاع (واذ ذاك تتبع الخط ذا الفواصل والنقط او الخط المنقط على التوالي) .

(٤) ـ الحالة الرئيسية الثالثة ـ العودة الى نمط ثنائي للتجارة والمدفوعات الدولية .

فمثلا اذا تحول التطور الاخير نحو نظام من التجارة الدولية

المتعددة الاطراف الى نظام من الترتيبات الثنائية مرة اخرى نتيجة لحدوث ازمة اقتصادية عالمية فسوف تحاول معظم الاقطار ان تمنع ظهور عجز في موازينها للمدفوعات الجارية مع كل قطر شريك منفرد • واذا تراكم عجز رغم ذلك فمن المحتمل الا يسمح بتحويل الارصدة المعادلة لذلك العجز الى عملات اخرى الا بمقدار محدود جدا • واذن فالصادرات العراقية قد تصطدم بقيود في الاقطار التي يكون للعراق ازائها عادة وفر جار • واذا لم يحدث ذلك فان الارصدة العراقية الناتجة بعملات تلك الاقطار لا يمكن تحويلها الى عملات اخرى ، ومن ثم تكون قيمتها محدودة لعدم امكان استعمالها الا لشراء السلع في تلك الاقطار •

ومن جهة اخرى فان من المحتمل ان يصطدم العراق بصعوبات في موازنة حسابه الجاري مع بعض الاقطار الاخرى ، واذا لم يكن الدينار قابلا للتحويل الى اية عملة اخرى (اي اذا كان العراق قد خرج من المنطقة الاسترلينية) فقد يكون من الصعب جدا تغطية العجز الناتج باعتمادات خارجية ، ذلك لان معظم الاقطار ستحجم عن الاحتفاظ بموجودات من الدنانير • وليس من شك اذن في ان العراق في تلك الحالة يستفيد اذا كان عضوا في المنطقة الاسترلينية التي يحتمل ان يحافظ ضمنها على مقدار من التجارة المتعددة الاطراف •

وليس من المحتمل جدا ان تحدث ارتفاعات عامة في الاسعار اثناء وجود ازمة اقتصادية عالمية • فقد يعمل بالنظام الثنائي الى حد ما لتفادي تخفيض قيمة العملة • ومن جهة اخرى اذا قطعت الصلات بين اقتصاد قطر منفرد والسوق العالمية بصورة فعالة فقد يتسنى لذلك القطر ان ينفذ سياسة داخلية للتوسع الاقتصادي قد تؤدي في الاخير الى ارتفاع الاسعار في السوق المحلية • وهذا بدوره سيزيد في صعوبة المحافظة

على الرصيد المتقلقل في الحساب الجاري مع الاقطار الاخرى ، وفي النهاية قد يصبح التخفيض امرا محتوما . ومن المحتمل ايضا ان تكون مثل هذه الاحتمالات اقل ضمن منطقة نقدية كبيرة كالمنطقة الاسترلينية . ولعل من الواجب ان نؤكد مرة اخرى على انه ما دام تحويل ارصدة التحويل الخارجي من منطقة نقدية الى اخرى ممنوعا او محدودا جدا فان الامر المهم هو ليس احتمال تخفيض قيمه العملة بل ما يترتب عليه من ارتفاع الاسعار .

(٥) ـ الحالة الرئيسية الرابعة ـ يصبح العراق كاسبا كبيرا للدولارات .

ان استغلال موارد العراق الكبريتية على نطاق واسع قد يغير ايراداته من التحويل الخارجي الى حد كبير . ولما كان الكبريت مادة اولية نادرة في الولايات المتحدة فقد يكون انتاج الكبريت مصدرا هاما للدخل من الدولارات . واذا احتفظ العراق في هذه الحالة بعضويته الكاملة في المنطقة الاسترلينية وفي صندوق الدولار المشترك وجب عليه ان يبيع دخله الكبير من الدولارات الى بنك انكلترا لقاء ليرات استرلينية وان يستمر في سحب الدولارات من الصندوق حسب «الحاجة». ولما كان الدولار في الوقت الحاضر قابلا للتحويل بحرية الى اية عملة اخرى بينما الليرة الاسترلينية ليست كذلك فان بيع دخله من الدولارات لقاء ليرات استرلينية معناه تدهور وضع العراق من حيث سيولة موجوداته الخارجية . وهذا يصح حتى ولو اعيدت قابلية تحويل الليرة الاسترلينية ، اذ ان المقيمين في المنطقة الاسترلينية لن يكون لهم ـ من حيث المبدأ ـ مجال اوسع للسحب من صندوق الدولار عند اعادة قابلية التحويل .

وفضلا عن ذلك فليس من المستبعد ـ كما اسلفنا ـ ان تخفض قيمة الليرة الاسترلينية بالنسبة الى الدولار في حالة اعادة قابلية التحويل . وعليه فان احتمال هبوط القوة الشرائية للاحتياطيات من التحويل الخارجي ، عند ما تكون هذه الاحتياطيات ـ نتيجة لعضوية العراق في المنطقة الاسترلينية ـ مشتملة فقط على ارصدة استرلينية ، يكون اكبر قليلا منه اذا كان قسم منها محتفظا به بالدولارات ـ وهو امر طبيعي في حالة عدم ارتباط العراق بالمنطقة الاسترلينية .

(٦) ـ النتيجة :ـ

(أ) يبدو من الاعتبارات المتقدمة ان العراق قد يستفيد فائدة ضئيلة جدا ـ وقد يخسر ـ اذا خرج من المنطقة الاسترلينية قبل ان تعلن قابلية تحويل الليرة الاسترلينية ، ما لم يحصل على ايرادات صافية من الدولار (نتيجة لبيع الكبريت لقاء الدولارات مثلا) .

هذا الى ان اعادة قابلية تحويل الليرة الاسترلينية ، وحصول العراق على ايرادات صافية من الدولارات هما احتمالان قد يتحققان وقد لا يتحققان في المستقبل . ولذلك يجب ان تكون النتيجة انه ينبغي الا يخرج العراق من المنطقة الاسترلينية في الوقت الحاضر اذا بت في الامر على اسس اقتصادية بحتة .

(ب) حتى ولو تحقق احد الاحتمالين اللذين من جرائهما ـ بناء على ما ذكرناه حتى الآن ـ سيستفيد العراق اذا خرج من المنطقة الاسترلينية فانه من ناحية اخرى سيفقد بعض الفوائد التي ينبغي مقارنتها مع الفائدتين اللتين تحصلان له ـ اي تحسن في سيولة موجوداته الخارجية وقلة احتمال هبوط القوة الشرائية للاحتياطي من التحويل الخارجي .

وهذه الفوائد هي كما يلي :ـ

(١) في الوقت الحاضر لا حاجة بالعراق لان تكون له ترتيبات دفع خاصة مع الاقطار الاجنبية كما لا حاجة لادارة سوق للتحويل الخارجي فيه ، ولكن عليه في حالة قطع علاقاته مع المنطقة الاسترلينية ان يعقد اتفاقيات دفع بشكل من الاشكال مع عدة اقطار اجنبية وان يؤسس (سواء فيما يتعلق بالمصرف الوطني او في المصارف الخاصة) سوقا يمكن القيام فيها بمعاملات بيع وشراء التحويل الخارجي (وقد تشتمل هذه المعاملات على معاملات عاجلة وآجلة) . وهذان الامران يتطلبان شيئا كثيرا من المهارة الفنية التي لا تتوفر لدى العراق لدرجة كافية في الوقت الحاضر .

(٢) ما دام العراق محتفظا بعضويته في المنطقة الاسترلينية فانه يستطيع الوصول الى سوق النقد وسوق رؤوس الاموال في لندن وان كان من المحتمل الا تكون حاجات العراق في رأس قائمة الاسبقيات . وقد يقال ان هذه السهولة هي الآن ذات أهمية قليلة (ان وجدت) اذ ينتظر ان تتراكم للعراق طلبات كبيرة في الخارج خلال السنوات القلائل القادمة . وهذا صحيح طبعا ، ولكن من المحتمل ان تظهر الحاجة الى القروض الخارجية في المستقبل اذا ما اصبح التوسع الاقتصادي الداخلي في العراق من القوة بحيث يهبط الاحتياطي من التحويل الخارجي الى مستوى اوطأ من المستوى العالي نسبيا الذي ينبغي الاحتفاظ به « كحاجز واق » لصد الرجات الخارجية (راجع الفصل ١١) . وقد تحصل حاجة مماثلة الى القروض الخارجية اذا ـ مثلاً ـ هبط انتاج النفط نتيجة لظروف غير منظرة . وفي هذه الحالات قد يستفيد العراق اذا كان لا يزال عضوا صادقا في المنطقة الاسترلينية .

وفصلا عن ذلك ينبغي للعراق ولا ريب ، حتى ولو كان دائنا صافيا (اي له رصيد) في الحساب الجاري ازاء المملكة المتحدة ، ان يهتم بالاستثمارات المباشرة التي تجري في العراق ، نظرا لما يحصل عليه من المعلومات الفنية عن طريق هذه الاستثمارات ٠

واخيرا نستطيع ان نضيف ان المملكة المتحدة تتيح ـ عن طريق سوق النقد وسوق رؤوس الاموال في لندن ـ فرصا لكسب الفوائد على الاحتياطيات من التحويل الخارجي (كما تدل عليه تجارب مصرف الرافدين) ، وقد تكون هذه الفرص اكثر من تلك التي تتاح في معظم الاقطار الاخرى التي لم تصل اسواقها المماثلة الى مستوى الاسواق البريطانية ٠

(٣) ان العضوية الصادقة في المنطقة الاسترلينية قد تخلق في المملكة المتحدة شعورا وديا نحو العراق ، الامر الذي قد ينتج عنه بعض الفوائد فيما يتعلق بالسياسة التجارية البريطانية ٠ ثم ان احتمال « تجميد » الارصدة الاسترلينية في حالة اصطدام المملكة المتحدة بصعوبات اقتصادية في المستقبل ربما كان اقل بالنسبة لاعضاء المنطقة الاسترلينية منه بالنسبة للاقطار الاخرى٠ويخسر العراق هذا الشعور الودي اذا خرج من المنطقة الاسترلينية ٠

ولذلك يجب على السلطات السياسية المسؤولة في العراق ان تفكر مليا قبل ان تقرر الخروج من المنطقة الاسترلينية ٠ ولكن ليس معنى ذلك انه يجب على العراق ان يحافظ على موقف سلبي تماما ضمن تلك المنطقة بصرف النظر عن الشروط الممنوحة ٠ فمما لا شك فيه ان المملكة المتحدة يهمها استمرار عضوية العراق في المنطقة الاسترلينية بقدر ما يهم العراق الاحتفاظ بالفوائد الناجمة من هذه العضوية ٠

ولا يرجع ذلك الى ان العراق كاسب صاف (اي يكسب اكثر مما ينفق) للدولارات ـ وهو ليس كذلك ـ بل يرجع الى ان حقيقة كون النفط الخام العراقي تحت تصرف المنطقة الاسترلينية تساعد على تقليل اعتماد المملكة المتحدة على النفط الذي تدفع ثمنه بالدولارات ، ويرجع على الاخص الى ان ما لدى العراق من وفر كبير في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية يساعد على تعزيز المركز الدولي للمنطقة الاسترلينية بمجموعها، وخصوصا مركز المملكة المتحدة في اتحاد الدفع الاوروبي عن طريق خفض المدفوعات التي تجريها بالذهب والدولار الى ذلك الاتحاد والتي تنجم عن وجود عجز صاف ازاء سائر اعضاء الاتحاد جميعا . ثم ان امكانية الحصول على ايرادات كبيرة بالدولار من الكبريت قد تكون ايضا سلاحا في يد العراق في المفاوضات التي يجريها مع بنك انكلترا في المستقبل .

ولا عجب اذا حاول العراق استعمال هذا الوضع التكتيكي الملائم استعمالا اكثر قليلا من ذي قبل لاحراز انسب مركز ممكن ضمن المنطقة الاسترلينية . فقد يكون من الممكن مثلا الحصول على موافقة البريطانيين على ترتيب يتسنى للعراق بموجبه ـ في الوقت الذي لا يزال فيه يسحب من الصندوق المركزي ما يحتاجه من الدولارات بنفس النسبة السابقة ـ الاحتفاظ بايراداته من الدولار لمدة ما بغية تأسيس احتياطي عراقي مستقل من الذهب او الدولارات . ومن الممكن بنوع خاص ان يستلم العراق ـ اذا رغب في ذلك ـ ما يلزمه من الذهب والدولارات لتأدية حصته الى الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي للاعمار والانماء ، الامر الذي سيعطي العراق مجالا اوسع للسحب من الصندوق اذا ما اصبح ذلك ضروريا في المستقبل ـ ربما في المستقبل البعيد .

واذا اراد العراق ان يؤسس احتياطيات مستقلة من العملات (السهلة)

الاخرى فان بنك انكلترا لن يرفض بيع مثل هـذه العملات لقاء ليرات استرلينية او لن يعارض اذا حاول العراق ان يشتري مثل هذه العملات مباشرة من الاقطار المختصة ـ وهو على الاقل لن يعارض اذا اعتبر ذلك متفقا مع الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة تجاه اتحاد الدفع الاوروبي مثلا . ولكن نظرا لقلة احتمال اجراء تخفيض جديد في قيمة الليرة الاسترلينية وقلة احتمال ارتفاع الاسعار في بريطانيا العظمى الى مستوى اعلى منه في سائر الاقطار فيعترينا بعض الشك في امكان حصول العراق على اية فوائد من مثل هـذا التنويع للاحتياطي من التحويل الخارجي وعلى ايـة حال ينبغي ان لا يقتني العراق احتياطيات من جميع العملات الممكنة احتياطا ومن غير رويـة ، بل يجب عليه طبعا ان يتجنب العملات الضعيفة .

اما اذا اراد العراق ، رغم الفوائـد المتعلقة بعضويـة المنطقة الاسترلينية ، ان ينسحب من تلك المنطقـة فينبغي على الاقل ان يتأهب لهذه الخطوة بعناية تامة ، وخاصة عن طريق تدريب عدد كبير من الموظفين ذوي الثقافة العالية للاضطلاع بالاعمال الفنية المتعلقـة بتنفيذ سياسة تحويل خارجي مستقلة (اي ادارة سوق للتحويل الخارجي وتأسيس اتفاقيات دفع اقطار اجنبية .. الخ) واذا لم يتم ذلك على الوجه الاكمل وقد يستغرق تحقيقه عدة سنوات ـ فقد تفشل التجربة فشلا ذريعا .

ان هذه الاعتبارات هي ـ كما ابنا في مستهل هذا القسم ـ اعتبارات اقتصادية بحتة . وقد تؤدي الاعتبارات السياسية الى نتائج اخرى . ومن واجب السياسيين المسؤولين ان يعينوا الطريق الذي ينبغي سلوكه ، على ان يكونوا على علم تام بالنتائج الاقتصادية لقراراتهم .

ولعل من المفيـد ان يحاول العراق ـ اذا كان ذلك مما يتفق مع

المطالب السياسية فيه ـ الوصول الى اتفاق نقدي من نوع جديد مع المملكة المتحدة يبقى بموجبه مرتبطا بالمنطقة الاسترلينية في بعض النواحي الحيوية دون ان يكون عضوا كاملا فيها ٠

٨ د ـ نواح اخرى لسياسة التحويل الخارجي والمشاكل المتعلقة بها ٠

١ ـ في القسم (أ) من هذا الفصل عرضنا لمسألة الذهب الاحتياطي من ناحية المحافظة على قوة شرائية ثابتة للاحتياطيات الخارجية السائلة٠ فبينا ان الاحتفاظ بذهب لا يضمن تحقيق الغاية المذكورة ، اذ ليس في استطاعة اي شخص أن يقول بان سعر الذهب سيرتفع بنسبة ارتفاع الاسعار بوجه عام ، وذكرنا ايضا ان الاحتفاظ بذهب بدلا من سندات اجنبية او ارصدة لدى مصارف اجنبية يترتب عليه عادة فقدان الفوائد ٠

ولكن مسألة الذهب يمكن النظر اليها ايضا من ناحية تختلف قليلا، اي من ناحية غطاء العملة٠ ويبدو ان الفكرة القائلة بان من المرغوب فيه جدا ـ ان لم يكن من الضروري ـ الاحتفاظ بكمية من الذهب كغطاء للاوراق النقدية المتداولة تلقى تأييدا في اوساط كثيرة في العراق ٠

واساس هذه الفكرة ـ التي نشأت في زمن قاعدة الذهب ـ هو ان ثقة السكان في الاوراق النقدية تتزعزع او تفقد تماما اذا لم يكن لديهم غطاء مكون من اشياء لها قيمة « حقيقية » وعلى الارجح من معادن ثمينة ٠ ومع ذلك يمكن الاتيان باعتراضات مختلفة على هذه الفكرة ٠ فاولا يجب أن لا يغيب عن البال ان قيمة الذهب « الاساسية » ـ كما سبق وابنا في القسم (أ) ٣ ـ ليست اعلى من قيمة سائر السلع ٠ فقيمة الذهب تتوقف على سعره بالنسبة الى اسعار سائر السلع ، ويستحيل التكهن بان سعر الذهب سيرتفع ام سيهبط بالنسبة للاسعار الاخرى ٠ واذن فان سعر الذهب يتوقف على وجود طلب عليه ـ كما هو الشأن في اية سلعة اخرى٠

واذا قل الطلب على الذهب لاي سبب من الاسباب ـ مثال ذلك لان بعض الاقطار الهامة قد هجرت سياسة الاحتفاظ بالذهب كنوع من الاحتياطي من التحويل الخارجي ـ فان سعر الذهب يهبط حقا • ولا ينبغي ان يعتبر هذا تنبوأ باحتمال وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل القريب ، ولكن من المفيد ان يكون المرء على علم بهذا الاحتمال •

وثانيا ان التجارب التي مرت بمعظم الاقطار الاخرى قد اثبتت ان الثقة في الاوراق النقدية المتداولة لا تتوقف بالفعل على غطاء الذهب ، اذ لو كان الامر كذلك لتزعزعت ثقة السكان في كثير من العملات الاوربية فليس « غطاء » الاوراق النقدية هو الذي يجعل الناس على استعداد لقبول الاوراق النقدية ثمنا لخدمات اسديت وسلع بيعت والاحتفاظ بها كنقد ـ فقد لا يفكر اغلب الناس في الغطاء ـ بل ان الذي يجعلهم كذلك هو انهم يعرفون بالتجربة والاختبار ان سائر الناس مستعدون بدورهم لقبول الاوراق النقدية ثمنا لسلع وخدمات • ومن ثم فالمشكلة الرئيسية هي تفادي تزعزع الاعتقاد بان الاوراق النقدية ستقبل دائما من جانب سائر افراد المجتمع ، وان كان من المحتمل لاسباب نفسية ان يفضي وجود غطاء الذهب الى تعزيز الثقة في الاوراق النقدية • وهذا هو بمثابة تفادي التضخم الشديد ، اذ لا يكون هناك داع للاعتقاد بان الناس لن يكونوا على استعداد لقبول الاوراق النقدية بل سيطلبون مبادلة السلع بالسلع مباشرة ، الا اذا حدث ذلك التطور (اي التضخم) • وهذا ما حدث فعلا في بعض الاقطار الاوربية التي كانت تشكو من تضخم شديد للغاية اثناء الفترتين اللتين اعقبتا الحربين العالميتين • واذن فالمشكلة كلها تتلخص فيما يلي : يجب على الحكومة والمصرف الوطني ومجلس الاعمار ان يتبعوا سياسة لا تؤدي الى التضخم • وهذا ليس بجديد ـ فقد اكدنا عليه مرارا في الفصول المتقدمة •

واخيرا ينبغي ان نبين ان هناك بعض التناقض بين الرأي القائل بوجوب الاحتفاظ بذهب كجزء من الاحتياطي من التحويل الخارجي وبين الفكرة القائلة بان غطاء الاوراق النقدية المتداولة يجب ان يكون ذهبا. ذلك لانه اذا اريد ان تكون نسبة ما من الاوراق النقدية المتداولة مغطاة بالذهب فلا يكون هذا المقدار من الذهب متوفرا لتغطية عجز في ميزان المدفوعات المستقلة اذا ما اصبح ذلك ضروريا. ومن ناحية اخرى اذا استعمل الذهب لاجراء مدفوعات الى اقطار اجنبية فان الغطاء سينخفض بما يعادل تلك المدفوعات . واذا كان السكان في الحالة الاخيرة ـ نتيجة لاشارات سابقة الى اهمية تغطية الاوراق النقدية بالذهب ـ قد اصبحوا يعتبرون الذهب شيئا لا غني عنه في هذا المجال فقد يؤدي ذلك الى زعزعة الثقة في الاوراق النقدية ، الامر الذي يكون له اثار غير مرغوب فيها على الحياة الاقتصادية . اما اذا لم تكن السلطات قد علقت اهمية كبيرة على غطاء الذهب فقد لا يكون لفقدان الذهب الى اقطار اخرى مثل هذه الآثار.

وهذه الملاحظات لا تعني ان لا فائدة البتة من الاحتفاظ بذهب احتياطي ، وان ليس من الحكمة محاولة انشأ مثل هذا الاحتياطي . فقد يكون ذلك سياسة معقولة جدا من ناحية سيولة موجودات القطر الخارجية . ولكن يجب علينا ان نحذر من تعليق اهمية كبيرة على الذهب كغطاء للاوراق النقدية ، وخصوصا من جعل السكان يؤمنون بذلك ايمانا قويا . فاذا ما نشأ وضع يرى فيه المسؤولون ضرورة تعزيز ثقة السكان في الاوراق النقدية المتداولة ـ ربما نتيجة لحدوث ضغط التضخم ـ فيبدو من الحكمة الاشارة الى احتياطيات العراق الكبيرة من التحويل الخارجي بوجه عام ـ واستعمالها لشراء السلع من الخارج ، وبذلك يزاد المعروض في السوق العراقية وتخفف اتجاهات الاسعار نحو الارتفاع تلك الاتجاهات التي اوجدت الخوف من التضخم وزعزعت الثقة في قيمة النقد .

٢ ـ اسعار التحويل الخارجي ٠

بالاضافة الى المشاكل التي بحثناها في الاقسام المتقدمة ، يمكننا ان تتسأل عما اذا كان سعر التحويل الحالي (دينار واحد مقابل ليرة استرلينية واحدة) هو في المستوى الصحيح ٠ ونظرا للوفر المستمر الذي ينتظر حصوله في الحساب الجاري فقد يكون من المناسب اتخاذ الخطوة اللازمة لرفع قيمة الدينار العراقي ٠ ولما كان من المحتمل ان لا تؤثر هذه الخطوة على اسعار السوق العالمية للصادرات والاستيرادات العراقية فان رفع قيمة الدينار قليلا سوف ينشط حركة الاستيراد الى العراق ويعرقل التصدير منه ، الامر الذي سيخفض الوفر فى الحساب الجاري ٠ ومع ان الاحتياطيات من التحويل الخارجي ستتراكم بسرعة اقل فليس ذلك مما يدعو الى الاسف لانه سيوسع المجال للتوسع الاقتصادي الداخلي بتحويل الطلب من السلع والخدمات المحلية الى السلع والخدمات الاجنبية ، وقد يؤدي الى اعادة توزيع مجموع الدخل القومي لصالح الفقراء من السكان بجعل السلع الاستهلاكية المستوردة ارخص بالدنانير وتخفيض الارباح الناجمة للملاك والوسطاء من الصادرات ٠

ان كمية النفط الخام المصدرة يجب ان تبقى ثابتة من حيث المبدأ ، ذلك لان شركات النفط قد تعهدت بانتاج كمية لا تقل عن حد ادنى معين ٠ وبما ان شركات النفط ستضطر الى ان تدفع مبلغا اكبر بالليرات الاسترلينية مقابل ما تحتاجه من الدنانير لدفع الرواتب وغيرها في العراق فسوف تهبط ارباحها وبالتالي حصة الحكومة ٠ ومع ذلك فان مجموع المبالغ الاسترلينية التي يكسبها المجتمع العراقي باسره (الحكومة + العمال ٠٠ الخ) سيكون ازيد من السابق . كما يظهر من المثال التالي :ـ

النسبة المئوية لاسعار المبيعات

	١ دينار = ليرة استرلينية	١ دينار = ١½ ليرة استرلينية	١ دينار = ٢ ليرتين استرلينيتين
١ ـ التكاليف خارج العراق	٤٠	٤٠	٤٠
٢ ـ التكاليف في العراق	١٠	١٥	٢٠
٣ ـ ارباح شركات النفط	٢٥	٢٢½	٢٠
٤ ـ ايرادات النفط	٢٥	٢٢½	٢٠
٥ ـ المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦ ـ النسبة التي تصيب العراق من اسعار المبيعات (٢+ ٤) ٣٥	٣٥	٣٧½	٤٠

وفي حالة ثبات اسعار النفط الخام مقومة بالليرات الاسترلينية (وعدم تغير الانتاج) سيؤدي رفع قيمة الدينار الى زيادة مجموع المبالغ الاسترلينية المدفوعة الى المصرف الوطني لتغطية التكاليف في العراق ، وذلك بمقدار يعادل ضعف الهبوط في ايرادات النفط ، اذ سيتعين على شركات النفط ان تتحمل نصف التكاليف الاضافية (راجع القسم (٦) من الفصل (٩) حول تأثير مماثل ينتج عن التضخم) ٠

ولا ينبغي ان تعتبر هذه الملاحظات تحليلا مسهبا لاثار رفع قيمة الدينار او توصية بوجوب رفع قيمة الدينار فورا ٠ فالوضع الحالي من الميوعة بحيث لا يبرر تنفيذ مثل هذا الاقتراح ، ولكن يجب ان تؤخذ العوامل المذكورة بنظر الاعتبار خلال التطور المقبل ، واذا ما ظهر ضغط التضخم فان رفع قيمة الدينار هو احد التدابير التي يمكن اتخاذها لمقاومة ذلك الضغط (انظر القسم ١٢ من الفصل ١٢) وكذلك ينبغي ان

تؤخذ هذه العوامل بنظر الاعتبار عند البت في امر تخفيض قيمة الدينار اذا ما خفضت قيمة عملات اخرى ـ الليرة الاسترلينية مثلا ـ في المستقبل.

ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد ان ليس للعراق ـ بصفته عضوا في الصندوق النقدي الدولي ـ حرية تامة في تعيين اسعار التحويل الخاصة به . ولكنه يستطيع ان ينحرف بنسبة (١٠) بالمائة عن القيمة الفياسية المعينة في الاصل على اساس دولارات الولايات المتحدة ، وذلك بعد مشاورة الصندوق ولكن بدون موافقته . اما الانحرافات التي تزيد عن تلك النسبة فينبغي استحصال موافقة الصندوق عليها . بيد ان هذه الموافقة تعطى اذا اقتنع الصندوق ان التبديل « ضروري لاصلاح خلل اساسي » . وبالطبع لا يمكن الجزم بانه سيتسنى الحصول على هذه الموافقة . واذا ما طلبت فليس من شك في ان الصندوق سيستعرض وضع العراق الاقتصادي بوجه عام لكي يقتنع ـ ضمن اشياء اخرى ـ بالتدابير التي يمكن اتخاذها والتي ستتخذ للمحافظة على السعر الجديد. بيد ان التجارب تدل على ان الصندوق قد نظر الى القضايا الخاصة بتعديل اسعار التحويل والتي عرضت عليه حتى الآن نظرة واقعية ومنطوية على شيء كثير من التفاهم والتساهل .

ويمكن اقامة الحجة على ان رفع قيمة الدينار سيعرض غطاء العملة للخطر لانه سيؤدي الى انخفاض قيمة الاحتياطي من التحويل الخارجي مقومة بالدنانير . وبقطع النظر عن ان الاحتياطيات من التحويل الخارجي هي الآن من الضخامة بحيث لن تهبط الى أقل من النسبة المطلوبة البالغة (٧٠) بالمائة حتى ولو اجرى تخفيض كبير في سعر التحويل ، ينبغي ان نؤكد ان الحجة المذكورة لا تعدو كونها حجة صورية بحتة ، اذ ان القيمة الحقيقية للاحتياطيات من التحويل الخارجي الخارجي لا تتأثر في كلتا الناحيتين باي تغيير يجري في اسعار التحويل العراقية .

وقد يكون من المفيد ان نضيف الى ما تقدم ان انتشار اشاعات قوية حول رفع قيمة الدينار في المستقبل يمكن ان يؤدي الى المضاربة ، فيحاول المضاربون شراء دنانير لقاء عملات اجنبية بسعر التحويل السائد، وذلك لغرض اعادة بيع تلك الدنانير بربح عند زيادة قيمتها • وقد تتخذ هذه المضاربة اشكالا مختلفة ، فمثلا تستطيع المصارف الخاصة ان تبيع التحويل الخارجي الى المصرف الوطني لقاء الدنانير وان تعود فتشتري المبالغ المباعة عند ازدياد القوة الشرائية للدنانير • وقد تجلب اوراق نقديه اجنبية الى العراق لاستبدالها بدنانير عراقية ، ويمكن بعد رفع قيمة الدينار تهريب تلك الدنانير الى الخارج وبيعها في اسواق العملات الاجنبية وتقديمها بواسطة المصارف الاجنبية الى المصرف الوطني العراقي للصرف • والواضح ان النتيجة هي ان الافراد والمؤسسات ـ في داخل العراق او في خارجه ـ سيربحون من وراء مثل هذه المضاربات • وحيث ان مثل هذه الارباح تتحقق على حساب الشعب العراقي باسره فالواضح انها ارباح غير مرغوب فيها • ولذلك ينبغي المحافظة على السرية التامة في اي مشروع يعرض على بساط البحث في المستقبل لرفع قيمة الدينار •

ومن المناسب في هذا الصدد ان نبدي بعض الملاحظات حول الاحتمال العكسي ، اي تخفيض قيمة الدينار • فمع انه لا توجد حاجة ـ وربما لا يوجد اي احتمال ـ لتخفيض قيمة الدينار في الوقت الحاضر او في المستقبل القريب الا ان التخفيض قد يحدث في المستقبل البعيد اذا ـ مثلا ـ افلت التوسع الداخلي من السيطرة وظهر ضغط تضخمي شديد في نفس الوقت الذي تأخذ فيه الاحتياطيات من التحويل الخارجي في الهبوط بسرعة مخيفة • وفي هذه الحالة النظرية البحتة قد تنشأ المضاربة في الجهة العكسية اذا ساد الاعتقاد بان العلاج الوحيد هو تخفيض قيمة

الدينار بغية استعادة طاقة العراق على المزاحمة في الاسواق العالمية • وبالنظر الى ذلك فسوف ينشأ طلب شديد على العملات الاجنبية ، وسوف تجري محاولات لارضائه من مصادر مشروعة وغير مشروعة • ومن جهة اخرى فان الذين يحصلون على العملات الاجنبية سيحاولون تحاشي بيعها الى ان تخفض قيمة الدينار ، وهذه المضاربة سوف تخفض عرض العملات الاجنبية وتزيد الطلب عليها ، الامر الذي قد يحتم تخفيض قيمة الدينار •

٣ ـ مراقبة التحويل الخارجي :

لما كان من المستبعد ان يلاقي العراق اية صعوبات فيما يتعلق بالتحويل الخارجي خلال السنوات القلائل القادمة فليس هناك ـ على ما يظهر ـ اي داع للاستمرار في مراقبة المدفوعات الى الاقطار الاخرى الى نفس الحد الذي جرت اليه هذه المراقبة حتى الان ، بل على العكس ينبغي تحرير المدفوعات على قدر الامكان بغية تسهيل الاستيراد للحيلولة دون حدوث ضغط التضخم•وينبغي بصفة خاصة الغاء اجازات الاستيراد اوسع في هذا المجال لتسهيل معاملات التحويل الخارجي وبالتالي تدفق اوسع في هذا المجال لتسهيل معاملات التحويل الخارجي وبالتالي تدفق السلع •

وليس معنى ذلك انه يجب الغاء المراقبة كلها في الحال • فان عضوية العراق في المنطقة الاسترلينية تقضي عليه بمراقبة الاستيراد من منطقة الدولار ، كما انها قد تستلزم الاحتفاظ بقيود على تنقلات رؤوس الاموال حتى ولو جعلت الليرة الاسترلينية قابلة للتحويل • وفضلا عن ذلك فقد يكون من الحكمة ابقاء النظام حيا ، لكي يتسنى تطبيقه بدون تأخير في حالة الطوارىء • واذا رئي من الضروري حماية بعض

الصناعات الفنية من المزاحمة الاجنبية فيمكن تحقيق ذلك بوسائل اخرى كالرسوم الكمركية (راجع الفصل ١٣) ٠

اضف الى ذلك ان التحرير يجب ان لا يقتصر على المدفوعات عن السلع المستوردة ، بل ينبغي ان يسري ايضا على المدفوعات عن « الخدمات » كالفوائد على القروض الخارجية ، او تحويل الرواتب المدفوعة الى الاجانب المشتغلين في العراق ٠ واذا سمح باجراء مثل هذه التحويلات بحرية فان ذلك قد يعمل على ترغيب الاجانب في الاستثمار والعمل في العراق ، مما يساعد على زيادة محصوله من المعلومات الفنية ٠

ومن ناحية اخرى يجب على المصرف الوطني ان يحافظ على السياسة القاضية بالمطالبة بتسليم جميع الايرادات من التحويل الخارجي (ربما باستثناء ايرادات شركات النفط الاجنبية للاسباب الواردة في القسم ج) او ان يطالب على الاقل بتسليم الايرادات التي يبلّغ بها ٠ وليس مما يهم كثيرا في الوقت الحاضر اذا لم تصل الى يد المصرف الوطني بعض الايرادات الطفيفة من التحويل الخارجي ٠ ولكن قد يصبح من المهم في المستقبل ان يحصل المصرف على جميع الايرادات من التحويل الخارجي ، ولذلك يجب ان لا يسمح لنظام التسليم بان ينحط من جراء الاهمال ٠

الفصل السابع عشر

خلاصة التوصيات

١ ـ ان الغرض من هـذا الفصل هو تلخيص اهم التوصيات التي وردت في الفصول الستة عشر المتقدمة ٠

ولنذكر اولا ان هذا الفصل لا ينبغي ان يعتبر خلاصة للتقرير كله٠ ومع انه قد يكون من المفيد للسياسيين والموظفين الاداريين المنهمكين في العمل ان يكون تحت تصرفهم ملخص لاهم محتويات التقرير الا اننا لم نحاول عمل خلاصة من هذا النوع ٠

والسبب في ذلك هو استحالة تلخيص ما اوردناه من الحجج حول النقاط المختلفة الكثيرة التي عرضنا لها في التقرير ، دون اختصارها اختصارا يجعلها غامضة مبهمة ، او دون اغفال تفاصيل وتحفظات كثيرة ، بحيث ينقاد القاريء الذي يقتصر على قراءة هذا الفصل الى اراء خاطئة او « متحيزة » اذ « ان كل بيان مختصر لابد ان يكون خطأ » ـ كما قال اقتصادي بريطاني شهير قبل سنوات عديدة ٠

فالمبدأ الذي استرشدنا به في وضع هذا التقرير لم يستهدف اجراء توصيات فحسب بل استهدف ايضا عرض الحجج التي تستند اليها الحجج التي تؤدي الى التزام بعض الحذر بشأن التوصيات المختصة ٠ وبعبارة اخرى نقول ان التحليل الاقتصادي الذي تستند اليه المقترحات المعروضة قد وضع في الوسط ٠ ولقد كان الغرض من اتباع هذه الطريقة ان نجعل القاريء يفهم حق الفهم السبب الذي دعا الى اجراء هذه التوصيات ٠

وفي هذا الصدد ينبغي لنا ان نؤكد مرة اخرى انه يستحيل من الوجهة

العلمية تعيين « احسن » سياسة اقتصادية للعراق، اذ يجب ان تبني الحجج على بعض الافتراضات فيما يتعلق بالاهداف التي يراد تحقيقها • ولما كان القرار الفعلي حول هذه الاهداف مسألة سياسية بحتة ، فلا يمكن للاقتصادي ان يتخذه • ولقد ابنا بوضوح في الفصل (١١) الافتراضات السياسية التي بنيت عليها الحجج الواردة في هذا التقرير، فذكرنا ان هذه الافتراضات قد اختيرت لانه يوجد في العراق ـ على ما يظهر ـ اتفاق عام تقريبا على ما للاهداف المختصة من اهمية بالغة • وصعوبة تلخيص هذه الحجج بصورة مرضية انما تشكل سببا آخر للاحجام عن جعل هذا الفصل يبدو كخلاصة عامة للتقرير كله •

ولذلك يجب على القارىء الذي يبدأ بهذا الفصل ان لا يقتصر على قراءة هذه الملاحظات الموجزة جدا بل ان يرجع على الاقل الى الاقسام المشار اليها فيما يلي ، حيث اجملنا الحجج المفصلة التي يستند اليها كل اقتراح • واذا ما اراد الحصول على صورة كاملة لارتباطات التوصيات المختلفة فعليه ان يحمل نفسه مؤونة قراءة التقرير كله ـ او على الاقل البابين (٢) و (٣) اذا كان ملماً الماماً تاماً بالكيان النقدي والمالي الفعلي في العراق •

وكذلك سيظهر من الملاحظات المتقدمة ان الخلاصة التالية للتوصيات لا ينبغي ان تستعمل كنوع من كتاب الطبخ يمكن اختيار اصناف فردية منه للاعداد والتقديم • وانما يجب ان تقدر كل توصية من التوصيات التالية وتنفذ بعد مراعاة جميع التوصيات الاخرى •

٢ ـ ان الجدول التالي ليس بمستفيض ، اذ ان عددا من النقاط الصغرى التي عالجناها معالجة عابرة في الفصول المتقدمة لم تدرج في الخلاصة • ثم اننا لم ندرج سوى التوصيات الموجهة الى الهيئات العامة

مباشرة ، على الرغم من ان التقرير قد عرض ـ صراحة وضمنا ـ عددا من المقترحات التي ليس لها صفة واضحة تجعلها تتطلب اتخاذ الاجراءات من جانب موسسة واحدة او اكثر ·

مثال ذلك ان المرء يستطيع ان يفسر الحجة الواردة في القسم (١٧) الفصل (٨) صفحة ٢٤٢ على انها توصية الى الملاك في العراق بالا يعرقلوا التطور الزراعي· بيد ان مثل هذه « التوصيات » لم تدرج في الجدول التالي ·

وعندما يوصي التقرير في القسم (٣) من نفس الفصل (صفحة ٢٢٨) بان « تساعد المصارف الخاصة التطور مثال ذلك بتوسيع فعالياتها كضامنة لتعهدات الشركات المستوردة الى المصدرين في الخارج » ، فان ذلك هو مجرد اقتراح موجه الى المصارف الخاصة ، وحيث انه اذن لا يستلزم اتخاذ اي اجراء من جانب الحكومة او الوكالات الحكومية فاننا لم ندرجه في الجدول·

٣ ـ لقد نظمنا الجدول حسب ترتيب الهيئات المختصة ـ متبعين في الغالب نفس الاسس التي اتبعناها في الفصول الواردة في الباب الثالث من التقرير ، فذكرنا اولا التوصيات المتعلقة بمركز المصرف الوطني واعماله (القسم أ) ، ثم التوصيات التي تشير الى المصارف الحكومية الاخرى (القسم ب) والتوصيات المتعلقة بسياسة الخزينة (القسم ج) · ثم اوردنا في القسم (د) التوصيات الموجهة الى مجلس الاعمار · واخيرا يشتمل القسم (هـ) على عدد من التوصيات ذات الطابع العام · ولقد قسمت التوصيات حيثما امكن الى (١) التوصيات التي يمكن تنفيذها عن طريق اجراء تغييرات ادارية بحتة و (٢) التوصيات التي تتطلب اجراء تغييرات في القوانين الحالية ·

يضاف الى ذلك ان ترتيب التوصيات في الجدول التالي لم يقصد منه الحكم على الاهمية النسبية الواجب تعليقها على الاقتراحات المختلفة،

فقد عددت هنا ـ كما اسلفنا ـ حسب ترتيبها الوارد في التقرير ٠

ويجب ان نذكر اخيرا اننا وان كنا قد عرضنا لتوصية ما في عدة مواضع من التقرير الا اننا لم نشر في الجدول التالي الا الى الاقسام الواردة فيها الحجج التي تستند اليها التوصية ولم نشر الى الملحق على الرغم من ان عدة توصيات قد بنيت على الحجج المفصلة المعروضة فيه ٠

(أ) التوصيات المتعلقة بمركز المصرف الوطني العراقي وفعالياته وبسوق النقد وسوق رؤوس الاموال بوجه عام ٠

(١) التوصيات التي لا تتطلب اجراء اية تغييرات في القوانين الحالية٠

١ ـ يجب ان يدير المصرف سياسته العامة في ضوء تأثيرها على الحياة الاقتصادية للبلاد بمجموعها بدلا من ان يهتم بحساب ارباحه وخسائره (القسم (أ) ٤ من الفصل (١) صفحة ٧) ٠

٢ ـ يجب على المصرف كذلك ان يقوى دائرته للمباحث الاقتصادية ليتسنى لها ان تتتبع تطور البلاد الاقتصادي عن كثب على قدر الامكان (القسم (أ) ١٣ من الفصل (١) صفحة ٢٠ والقسم (٧) من الفصل (١٠) صفحة ٢٦٨ والقسم (١٣) من الفصل (١٢) صفحة ٣١١) ٠ وعلى هذه الدائرة ان تتعاون مع الدائرة الرئيسية للاحصاء والهيئات المماثلة الواجب تأسيسها في الخزينة ومجلس الاعمار (راجع ما يلي) في القيام بمباحث وتحليل نتائجها (القسمان (٥) و(٦) من الفصل (١٥) الصفحتان ٣٩٠ و٣٩١) ٠

٣ ـ يجب ان تنقل حسابات الحكومة من مصرف الرافدين الى المصرف الوطني على شرط ان يمنح الاخير الى الاول في نفس الوقت قرضا بنفس المقدار ٠ ويمكن ان يكون سعر الفائدة عن هذا القرض اسميا الى حين، بشرط ان يخول المصرف الوطني صلاحية تغيير السعر وسائر شروط القرض وفقا لسياسة الائتمان العامة التي ينتهجها ٠

والطريقة البديلة التي يمكن الاستعاضة بها عن نقل حسابات الحكومة هي تمثيل المصرف الوطني في مجلس ادارة مصرف الراقدين تمثيلا قويا يؤمن تنسيق سياستيهما (القسم (٩) من الفصل (١٢) الصفحتان ٣٠٧ و٣٠٨ والقسم (أ) ١١ من الفصل (١) صفحة ١٧) ٠

٤ ـ على المصرف الوطني ان يأخذ المبادأة في اسرع وقت ممكن لعقد اجتماعات استشارية مع المصارف التجارية (القسم (أ) ٣ من الفصل (١) صفحة ٥٠ والقسم (٤) من الفصل (١٢) صفحة ٣٠٣ والقسم (١٥) من الفصل (١٢) صفحة ٣١٢) ، وان يحاول الوصول الى اتفاقيات رسمية نوعا ما مع هذه المصارف حول سياسة الائتمان الواجب اتباعها في المستقبل (القسم (٥) من الفصل (١٢) الصفحة ٣٠٤) ٠

٥ ـ على المصرف ان يوازر ما يبذل من المساعي لتأسيس مصارف تجارية محلية خاصة جديدة (القسم (٦) من الفصل (١٢) صحفة ٣٠٤) ٠

٦ ـ على المصرف ان يعلن على الدوام سعر القطع الذي يستوفيه وان يحاول على قدر الامكان استعمال التغييرات في هذا السعر كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي او على الاقل للتأثير على سوق الائتمان تأثيرا نفسيا (الفصل (١٢) القسم (٢) صفحة ٢٩٩ والقسم (٤) الصفحتان ٣٠٢ و٣٠٣ والقسم (١٥) صفحة ٣١٢) ٠

٧ ـ يجب ان ينظر المصرف في امر دفع فائدة على الودائع المودعة لديه وخصوصا الودائع التي تتجاوز الحد الادنى القانوني (القسم (٧) من الفصل (١٢) صفحة ٣٠٥) ٠

٨ ـ ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتأسيس سوق روؤس الاموال في العراق في اسرع وقت ممكن ٠ وعلى المصرف الوطني بنوع

خاص ان يعلن عن استعداده للتوسط بين شراة وباعة السندات والاسهم وان ينشر جداول باسعار السندات والاسهم التي اجريت بها معاملات او بالاسعار التي لديه عروض لبيع او طلبات لشراء سندات واسهم معينة بها . وعلى المصرف ان يقوم بمعاملات السوق الحرة باسرع وقت ممكن ، على ان يراعي في ذلك اهمية المحافظة على بعض الثبات في اسعار السندات وخاصة اثناء المراحل الاولى لتطور سوق رؤوس الاموال . ويمكنه ايضا (١) ان يساهم في تجهيز السوق بالمواد اللازمة عن طريق اصدار السندات لحسابه و (٢) ان يساعد على استدراج الطلب اللازم عن طريق الشروع في حملة تعليمية تهدف الى جعل الناس يلمون ويثقون بامر الاحتفاظ بالتوفيرات بشكل سندات (الفصل (١٢) القسم (١٠) من الفصل (١٢) الصفحتان ٣٠٨ و٣٠٩ والقسم (١٦) صفحة ٣١٣ والاقسام (٢٣ ـ ٢٥) الصفحات ٣١٩ ـ ٣٣١) .

٩ ـ تفاديا لتقليص الائتمان تقلصا شديدا للغاية قد يؤدي الى ازمة خطيرة ينبغي للمصرف الوطني ان يحاول اتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب عند ظهور خطر التضخم . اما اذا واجه اي مصرف تجاري ضغطا من اصحاب الودائع او وقع في صعوبات تتعلق بسيولة الموجودات فعلى المصرف الوطني ان يكون على استعداد لمساعدته (القسم (١٣) من الفصل (١٢) الصفحتان ٣٠٩ و ٣١٠) .

١٠ ـ اذا اعاقت التوسع « مشاكل التمويل » فقط اي دون ان يصادف «عقبات» حقيقية خطيرة فعلى المصرف الوطني ان يكون على استعداد لتقديم وسائل الدفع اللازمة (القسم (٥) من الفصل (١٠) صفحة ٢٦٧)، ويمكنه على الاخص ان يقدم القروض الى مصرف الرافدين والمصارف الحكومية الاخرى بفائدة اسمية (القسم (١٩) من الفصل (١٢) صفحة ٣١٥) .

١١ ـ كوسيلة لحمل المصارف التجارية الخاصة على توسيع قروضها واستثماراتها في العراق ينبغي ان يستعمل المصرف الوطني سلطته فيخفض نسبة موجوداتها التي يجوز الاحتفاظ بها في خارج العراق (القسم (١٧) من الفصل (١٢) صفحة ٣١٣) ٠

١٢ ـ على المصرف الوطني الا يعلق أهمية بالغة على الذهب كغطاء للاوراق النقدية والا يجعل الجمهور يؤمن بذلك ايمانا قويا (القسم (د) ١ من الفصل (١٦) صفحة ٤٣٦) ٠

١٣ ـ ينبغي الاحتفاظ باحتياطي كبير من التحويل الخارجي (القسم (ب) ٣ ـ ٨ من الفصل (٣) الصفحات ١٢١ ـ ١٣٦ والقسم (١٣) من الفصل (٧) صفحة ٢٢٢ والقسم (٤) من الفصل (١١) صفحة ٢٧٧)٠

١٤ ـ في حالة حدوث ضغط تضخمي شديد يمكن النظر في امر رفع قيمة الدينار (القسم (د) ٢ من الفصل (١٦) الصفحتان ٤٣٧ و٤٣٨)٠

١٥ ـ ينبغي الغاء طريقة اصدار اجازات استيراد بدون تحويل خارجي (القسم (د) ٣ من الفصل (١) صفحة ٥٧ والقسم (د) ٣ من الفصل (١٦) صفحة ٤٤١) ٠ وفيما عدا مراقبة المدفوعات بالدولار ينبغي الغاء القيود المفروضة على المدفوعات عن السلع والخدمات المستوردة بما فيها تأديات الفائدة عن القروض الاجنبية وتحويل الرواتب المدفوعة الى الاجانب المشتغلين في العراق وذلك بغية تنشيط حركة استيراد السلع والخدمات (القسم (٢) من الفصل (٨) صفحة ٢٢٦ والقسم (١٢) من الفصل (١٣) الصفحتان ٣٥٨ و٣٥٩ والقسم (د) ٣ من الفصل (١٦) الصفحتان ٤٤١ و٤٤٢) ٠

١٦ ـ اذا قرر العراق الخروج من المنطقة الاسترلينية فعلى

المصرف الوطني ان يتخذ العدة لذلك وخصوصا بتدريب موظفين قديرين (القسم (ج) ٦ من الفصل (١٦) صفحة ٤٣٣) ٠

(٢) التوصيات التي تتطلب اتخاذ اجراءات تشريعية :

١ ـ ينبغي الا تمثل المصارف التجارية في مجلس ادارة المصرف الوطني في المدى الطويل (القسم (أ) ٣ من الفصل (١) صفحة ٥) ٠

٢ ـ يشك فيما اذا كان من المناسب ان يكون الرئيس الاداري للمصرف عضوا مصوتا في مجلس الادارة وحتى ان يكون رئيسا له (القسم (أ) ٣ من الفصل (١) الصفحتان ٥و٦) ٠

٣ ـ يجب تقوية الاحكام المتعلقة بانشاء احتياطي كاف للمصرف (القسم (أ) ٤ من الفصل (١) الصفحتان ٦ و٧) ٠

٤ ـ ينبغي توضيح نص المادة (١١) من قانون المصرف الوطني فيما يتعلق بالعلاقات المالية بين المصرف والحكومة ، وتعديل هذه المادة بحيث تسمح للحكومة بان تقوم بمسحوبات مكشوفة اذا اقتضى الحال اتباع سياسة مالية توسعية (القسم (أ) ١١ من الفصل (١) الصفحات ١٦ و١٧ و١٨) ٠

٥ ـ ينبغي توضيح قانون مراقبة المصارف وتعديله ايضا في عدد من النقاط الهامة (القسم (ب) ٤ من الفصل (١) الصفحات ٢٧ ـ ٣٦ حيث فحص القانون بالتفصيل) ٠ وينبغي بنوع خاص زيادة الحد الاقصى الحالي لودائع المصارف التجارية لدى المصرف الوطني زيادة كبيرة (القسم (٧) من الفصل (١٢) صفحة ٣٠٥) ٠ كذلك ينبغي مراقبة المصارف دوريا بما في ذلك فحص حسابات عملائها حالما يصبح تحت تصرف المصرف الوطني عدد كاف من المحاسبين القانونيين القديرين والمدربين تدريبا

جيدا (القسم (ب) ٤ من الفصل (١) صفحة ٣٦) ٠

٦ ـ يجب النظر في امر تخويل المصرف الوطني صلاحية تنفيذ سياسة تقضي بممارسة سيطرة نوعية على الائتمان او تقنين الائتمان (القسم (١١) من الفصل (١٢) صفحة ٣٠٩) ٠

٧ ـ ينبغي الغاء الحد الاقصى لسعر الفائدة (القسم (٢) من الفصل (١٢) صفحة ٣٠٠) ٠

(ب) التوصيات المتعلقة بالمصارف الحكومية الاخرى :

١ ـ على مصرف الرافدين الا يسعى قبل كل شيء للحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح بل عليه ان يشجع المشاريع التي يحتمل ان تفيد البلاد بوجه عام (القسم (ب) ٣ من الفصل (١) صفحة ٢٦ والقسم (٤) من الفصل (١٢) الصفحتان ٣٠٢ و٣٠٣) ٠

٢ ـ على مصرف الرافدين ان يتعاون مع المصرف الوطني تعاونا وثيقا جدا (القسم (ب) ٣ من الفصل (١) صفحة ٢٥ والقسم (٩) من الفصل (١٢) الصفحتان ٣٠٧ و٣٠٨ والقسم (١٥) من الفصل (١٢) صفحة ٣١٢) ٠

٣ ـ على مصرف الرافدين ان يفتح فروعا اخرى في جميع انحاء القطر (القسم (ب) ٣ من الفصل (١) صفحة ٢٦) ٠

٤ ـ ينبغي زيادة الموارد الموضوعة تحت تصرف المصرف الزراعي ٠

٥ ـ على المصرف الزراعي ان يقدم القروض الى صغار المزارعين ايضا وان يخفف شروطه الثقيلة فيما يتعلق بالضمان المطلوب٠

٦ ـ على المصرف الزراعي ان ينظر في امر تمديد مدة تسديد القروض ٠

٧ ـ عليه من جهة اخرى ان يكون اكثر تشددا في سياسته فيما يتعلق بتسديد القروض حسب الجداول المتفق عليها في العقود الفردية ٠

٨ ـ على المصرف الزراعي ان ينظر في امر منح القروض الى المزارعين لتمكينهم من تسديد ديونهم لشيوخهم الحاليين والانتقال الى المزارع الجديدة ٠

٩ ـ على المصرف الزراعي ان يزيد عدد فروعه وان لا يهتم كثيرا سواء أنجح في زيادة ارباحه ام لم ينجح (القسم (ج) ٢ من الفصل (١) الصفحات ٤٤ ـ ٤٦) ٠

١٠ ـ على المصرف الزراعي ان ينظر في امكانيات تجهيز الزراع بالآلات والاسمدة الاصطناعية بسعر يقل عن الكلفة (القسم (١٨) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٣ وراجع ايضا القسم (١٣) من الفصل (٨) صفحة ٢٣٧) ٠

١١ ـ على المصرف الصناعي ان لا يحفل كثيرا بحساب ارباحه وخسائره فمثلا قد يكون من المناسب ان يؤازر الصناعات التي لا تحقق ارباحا ولكنها بدلا من ذلك تساعد الاقتصاد العراقي باسره مساعدة عامة ٠

١٢ ـ على المصرف الصناعي ان ينظر ايضا في امكانية المساهمة في تشجيع الصناعات اليدوية الصغرى ومعامل التصليح وما الى ذلك ٠

١٣ ـ نوصي بان يواصل ويوسع المصرف الصناعي سياسته الرامية الى تصريف اسهمه تدريجيا عند رسوخ اسس المشاريع الجديدة (القسم (ج) ٣ من الفصل (١) الصفحات ٤٧ ـ ٤٩) ٠

١٤ ـ على المصرف العقاري ان يعلق أهمية أكثر على تسهيل مشاكل السكنى للطبقات الرفيقة الحال من السكان (القسم (ج) ٤ من الفصل (١) الصفحتان ٥٤و٥٥ والقسم (٢٧) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٩)٠

١٥ ـ على المصرف العقاري ان ينظر ايضا في امكانيـــة تمديد مدة الايفاء (القسم (ج) ٤ من الفصل (١) صـفحة ٥٥) ٠

١٦ ـ على المصـــارف الثلاثة (المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري) ان تتعاون مـع المصرف الوطني تعاونا وثيقا لغرض ـ ضـمن اغراض اخرى ـ تجهيز سـوق رؤوس الاموال القادمة بالاسـهم والسندات (القسم (ج) من الفصل (١) الصفحات ٤٤ ـ ٥٥ والقسم (٢٤) من الفصل (١٢) صـفحة ٣٢٧) ٠

(ج) التوصيات المتعلقة بالخزينة والسياسة المالية :

١ ـ نوصي بان تبذل جهود جدية لتحسين نزاهة الموظفين المدنيين وكفاءتهم بزيادة رواتبهم وفصل غير الاكفاء منهم (القســـم (أ) ٣ من الفصل (٢) صفحة ٨٦ والقسم (ج) ١ من الفصل (٢) صفحة ٩٢ والقسم (١٥) من الفصل (٨) صـفحة ٢٤١ والقسم (٢٨) صـفحة ٢٥٠ والقسم (١) من الفصل (١٣) صـفحة ٣٣٥) ٠

٢ ـ عند تعيين مقدار وموعد المصروفات العسـكرية والاجتماعية ينبغي أخذ تأثيرها على سرعة النشاط الاقتصادي بنظر الاعتبار (القسم (٩) من الفصل (١٣) صـفحة ٣٥٢) ٠

٣ ـ ينبغي التزام جانب الحـذر فيما يتعلق بزيادة المصروفات العامة لغرض انعاش النشاط الاقتصادي ، لان ذلك قد يؤدي الى التضخم النقدي ولان الرجوع الى سـياسـة مالية انكماشـية قد يكون صـعبا متى

رفع مستوى المصروفات (القسم (٧) من الفصل (١٣) صفحة ٣٤٩) ٠

٤ ـ على الخزينة ان توسس دائرة للمباحث الاقتصادية والمالية تعاون تعاونا وثيقا مع الدوائر المماثلة في الوكالات الحكومية الاخرى (القسم (٥) من الفصل (١٥) صفحة ٣٩٠ والقسم (٦) من نفس الفصل صفحة ٣٩١) ٠

٥ ـ لاسباب ادارية واجتماعية نؤيد الاقتراح القاضي بالغاء رسوم الاستهلاك (القسم (١٣) من الفصل (١٣) صفحة ٣٦٠) ٠

٦ ـ ينبغي النظر في أمر استخدام ضرائب غير مباشرة متغيرة كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي في ميادين خاصة وكذلك في الاقتصاد بوجه عام وان كان من الواجب ان يدرك اولا ان الآثار العامة لضريبة غير مباشرة مقطوعة قد تكون اما موسعة او مقلصة تبعا لمرونة الطلب وميول مختلف فئات السكان المتأثرة بفرض الضريبة او بالتغيير الجاري فيها الى استهلاك سلع محلية ، وثانيا ان للضرائب غير المباشرة آثارا اجتماعية هامة (الاقسام (١١ـ١٣) من الفصل (١٣) الصفحات ٣٥٥ـ٣٦٠)٠

٧ ـ ينبغي النظر في أمر تخفيض نسب الرسوم الكمركية كوسيلة لتنشيط حركة الاستيراد (القسم (٢) من الفصل (٨) صفحة ٢٢٦) كما ينبغي التزام التحفظ في استعمال رسوم الوارد التي يقصد بها حماية الانتاج القومي لغرض انعاش التوسع في ميادين خاصة (القسم (١٢) من الفصل (١٣) الصفحتان ٣٥٨و٣٥٩ وكذلك القسم (٥) من الفصل (١١) صفحة ٢٧٩) ٠

٨ ـ يجب النظر في أمر فرض ضريبة على الخدم ـ وخاصة الذكور (القسم (١٣) من الفصل (١٣) صفحة ٣٦٠) ٠

٩ ـ يمكن استخدام رسوم الصادر كوسيلة لتنظيم النشاط

الاقتصادي بوجه عام وكأداة لاخضاع الزراع للضريبة ولافادة المستهلكين. على ان يعتبر الايراد المتأتي من مثل هذه الرسوم امرا قليل الاهمية (القسم (١٤) من الفصل (١٣) الصفحات ٣٦١ ـ ٣٧١) .

١٠ ـ كذلك نوصي بفرض ضريبة ارض (متغيرة) كاداة مناسبة للتأثير على النشاط الاقتصادي وكطريقة عملية لاخضاع الزراع للضريبة (القسم (١٥) من الفصل (١٣) الصفحتان ٣٧١ و٣٧٢) .

١١ ـ نحذر من الاعتماد كثيرا على ضريبة الدخل في المستقبل القريب (القسم (٢) من الفصل (٢) صفحة ٩٣ والقسم (١٥) من الفصل (١٣) صفحة ٣٧١) .

١٢ ـ ينبغي عدم التمسك بمبدأ موازنة الميزانية الاعتيادية كل سنة تمسكا شديدا ، لان ذلك سيقلل الى حد كبير امكانيات اتباع سياسة مالية تهدف الى التأثير على النشاط الاقتصادي العام (القسم (٦) من الفصل (١٣) الصفحتان ٣٤٥و٣٤٦) .

١٣ ـ على الخزينة ان تساعد في تأسيس سوق رؤوس الاموال باصدار انواع مختلفة من السندات ـ ربما قروض اليانصيب في اول الامر ـ رغم ما قد تفقده من الفوائد (القسم (٢٤) من الفصل (١٢) الصفحات ٢٢٦ ـ ٣٢٨ والقسم (١٨) من الفصل (١٣) صفحة ٣٧٥) .

(د) التوصيات المتعلقة بمجلس الاعمار :

(١) التوصيات التي لا تحتاج الى اجراءات تشريعية :

١ ـ نوصي بان يقوم المجلس على الدوام باستعراض وتصميم اقتصادى عام وان يستخدم لذلك السبب ـ ضمن اسباب اخرى ـ خبيرا اقتصاديا قديرا يعاونه عدد قليل من الموظفين (القسم (٢) من الفصل (٥)

صفحة ١٨٥ والقسم (٤) صفحة ١٨٨ والقسم (٦) من الفصل (١٤) صفحة ٣٨٣) ٠

٢ ـ يجب تنسيق تصاميم مجلس الاعمار مع تصاميم الهيئات الاخرى (القسم (٧) من الفصل (١٥) صفحة ٣٩٢) ٠

٣ ـ نوصي بان يعيد المجلس النظر في جميع مشاريعه بمساعدة دائرته الجديدة للمباحث الاقتصادية وان يضعها بصورة اكثر تفصيلا وتماسكا ، آخذا بنظر الاعتبار ان مصروفاته ينبغي ان تعين لا على اساس ايراداته بل على اساس توفر الموارد الضرورية بصورة مباشرة وغير مباشرة لتنفيذ المشاريع (القسم (٢) من الفصل (٥) صفحة ١٨٥ والقسم (٤) من الفصل (٥) صفحة ١٨٨ والقسم (٣) من الفصل (١٤) صفحة ٣٨٠ والقسم (٥) من الفصل (١٤) الصفحتان ٣٨١ و٣٨٢ والقسم (٨) من الفصل (١٥) الصفحتان ٣٩٣ و٣٩٤) ٠

٤ ـ نؤكد على ان تكوين المشاريع يجب ان يكون من المرونة بحيث يسمح بتعديله حسب مقتضيات الاحوال الاقتصادية المتغيرة (القسم (٤) من الفصل (١٤) صفحة ٣٨٠) ٠

٥ ـ على المجلس ان يسعى لجعل المقاولات الفردية لانشاء الطرق مثلا تشمل مقدارا من العمل يكفي لجعله من المربح للشركات ان تقوم بالاعمال على اكمل وجه (القسم (٢١) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٦)٠

٦ ـ ينبغي ترجيح انشاء طرق جديدة على انشاء سكك حديدية جديدة (القسم (٢١) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٦) ـ ملاحظة : لقد سقطت الفقرة المختصة من الصفحة المذكورة ويجدها القاريء في جدول التصحيحات ٠

٧ ـ على مجلس الاعمار ان يساعد في تأسيس سوق رؤوس الاموال وذلك باصدار السندات وان لم تكن به حاجة الى النقود التي

يحصل عليها بهذه الطريقة (القسم (٢٤) من الفصل (١٢) صفحة ٣٢٧)٠

(٢) التوصيات التي تحتاج الى اجراءات تشريعية :

١ ـ يجب تعيين المحافظ العام للمصرف الوطني وربما ايضا الوزراء الذين يديرون الشؤون الاقتصادية اعضاء في المجلس بحكم وظائفهم (القسم (٢) من الفصل (٥) صفحة ١٨٥ والقسم (٧) من الفصل (١٤) صفحة ٣٨٤) ٠

٢ ـ ينبغي النظر في امر تعيين رؤساء دوائر المباحث الموصى بتأسيسها في المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار اعضاء (ربما اعضاء غير مصوتين) في مجلس الاعمار (القسم (٨) من الفصل (١٥) صفحة ٣٩٤) ٠

٣ ـ ينبغي احداث وظيفة وكيل وزارة برلماني ووظيفة وكيل وزارة اداري في وزارة الاعمار (القسم (٨) من الفصل (١٤) صفحة ٣٨٤) ٠

(ه) التوصيات الاخرى :

١ ـ يستحسن ان تعامل ودائع التوفير معاملة افضل من حيث اسعار الفائدة والمبالغ ٠

ويمكن للحكومة ان تأخذ المبادأة في هذا المجال فيما يتعلق بصناديق توفير البريد (القسم (ب) ٧ من الفصل (١) الصفحة ٤٣) ٠

٢ ـ ينبغي اكمال المسح التفصيلي (الكادسترو) في اسرع وقت ممكن (القسم (ج) ٢ من الفصل (١) صفحة ٤٥) ٠

٣ ـ ينبغي توسيع الخدمات الاحصائية وتحسينها فيما يتعلق بجمع المعلومات وعرض النتائج (القسم (ب) ٩ من الفصل (٣) صفحة ١٣٦

والقسم (١٢) من الفصل (٦) صفحة ٢٠٣ والقسم (٤) من الفصل (١٥) الصفحتان ٣٨٩ و٣٩٠) ٠

٤ ـ يجب ان لا يغيب عن البال احتمال ظهور الدورات التجارية او الاقتصادية وينبغي وضع سياسة فعالة لمقاومة هذه الدورات بما في ذلك تقديم اعانات مالية الى الذين يلحقهم اكبر الضرر ، واعداد احتياطي من الاعمال الرئيسية الصغرى (القسم (٩) من الفصل (٧) صفحة ٢١٧ والقسم (١٣) من الفصل (٧) صفحة ٢٢٢ والقسم (١٧) من الفصل (١٣) صفحة ٣٧٤ والقسم (١٩) من الفصل (١٣) صفحة ٣٧٦) ٠

٥ ـ على الحكومة ان تعطي اسبقية عالية لامر تشجيع التعليم والتدريب (الاقسام (١٢) و (١٥) و (٣٠) من الفصل (٨) الصفحات ٢٣٤ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٥١) ٠

٦ ـ لحمل السكان على زيادة مجهودهم ، ينبغي ان تعمل الحكومة على زيادة عرض السلع الاستهلاكية ، ويمكن تحقيق ذلك في المناطق الريفية عن طريق تأسيس حوانيت متنقلة (القسمان (٢) و (٢٠) من الفصل (٨) الصفحتان ٢٣٦ و٢٤٥) ٠

٧ ـ لاسباب مماثلة ، ينبغي ان تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتنشيط حركة البناء بغية تحسين احوال السكنى (القسمان (١٠) و(٢٧) من الفصل (٨) الصفحتان ٢٣٢ و٢٤٩) ٠

٨ ـ لزيادة عدد المواشي ، ينبغي السماح لاسعار الالبان ومنتجاتها بان ترتفع قليلا ولكن بصورة مطردة ، في حين ينبغي ابقاء اسعار اللحم منخفضة عن طريق زيادة الاستيراد مثلا (القسم (١٩) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٤) ٠

٩ ـ نوصي بعدم فرض التصنيع فرضا وانما ينبغي زيادة الاهتمام بتنمية الزراعة وخاصة عن طريق توسيع انتاج السلع التي تستهلك محليا (القسم (١٣) من الفصل (٨) الصفحة ٢٤٤ والقسم (١٢) من الفصل (١٣) صفحة ٣٥٩)٠ ويجب ـ ضمن امور اخرى ـ ان يتم ذلك عن طريق تجهيز مكائن وآلات زراعية رخيصة (القسمان (١٣) و (١٨) من الفصل (٨) الصفحات ٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٥) وعن طريق اعداد مدرسين (القسم (١٨) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٣) وعن طريق القيام بابحاث زراعية (القسم (١٩) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٥) ٠ وينبغي السعي لتنويع الانتاج والصادرات على ان يتم ذلك في ميدان الزراعة بالدرجة الاولى وعلى ان يشتمل على ادخال سلسلة من الحاصلات الجديدة وجعل تربية الحيوانات جزءاً لا يتجزأ من الزراعة الاعتيادية (القسم (٢٥) من الفصل (٨) صفحة ٢٤٨ والقسم (٥) من الفصل (١١) صفحة ٢٧٩) ٠

١٠ ـ نحذر من الاستثمار الزائد والتوسع الزائد في ميادين خاصة (القسم (١٥) من الفصل (١١) صفحة ٢٩١) ٠

١١ ـ نؤكد على ضرورة قيام تعاون وثيق في المستوى الاداري والسياسي لتتمكن السلطات المسؤولة عن السياسة الاقتصادية من تتبع التطور الاقتصادي والنظر في التدابير المقترحة للتأثير عليه في الناحية المطلوبة ، واخيرا تنفيذ ما يتخذ من القرارات السياسية بصورة متناسقة (الفصل (١٥) الصفحات ٣٨٠ـ٣٩٤) ٠ والشيء المهم واللازم لمثل هذا التعاون هو ان يعقد رؤساء دوائر المباحث في المصرف الوطني والخزينة ومجلس الاعمار وكذلك رئيس الدائرة الرئيسية للاحصاء اجتماعات دورية (القسم (٦) من الفصل (١٥) صفحة ٣٩١) ٠

١٢ ـ بعد النظر في سلسلة من الحالات انتهينا الى ان الاسباب

الاقتصـــــادية تشير الى انه يجب على العراق الا يخرج من المنطقة الاسترلينية في المرحلة الحاضرة ، وانه يجب عليه في جميع الظروف ان يستعد كل الاستعداد اذا تقرر مع ذلك اتخاذ هذه الخطوة ، ومن جهة اخرى ينبغي ان يستغل العراق طاقته على المســـاومة في سبيل الحصول على مركز افضل في المنطقة الاسترلينية ، مثال ذلك بانشـــاء احتياطيات مستقلة من العملات الاخرى (السهلة) ، على ان يكون حذرا للغاية في هذا االشأن الاخير (القسم (ج) ٦ من الفصل (١٦) الصفحات ٤٢٩_٤٣٣) .

الملحق

نماذج التوسع والتقلص

أ ـ تمهيد :

حاولنا في الفصل (٧) ان نجمل المميزات الرئيسية للتطور الاقتصادي الذي ينتظر ان ينشأ عن الدوافع الجديدة التي احدثتها مشاريع مجلس الاعمار والتي يسرها تزايد ايرادات النفط . ومع ذلك لم يكن لنا بد من التسليم ـ نظرا لعدم وجود معلومات مفصلة عن الاحوال الحقيقية وعن الطرق التي يستجيب بها المنتجون والمستهلكون معا ـ بان هذا المجمل لا يستطيع ان يفعل اكثر من ان يشير الى بعض الاتجاهات التي يحتمل ان تظهر ، وبذلك يلفت النظر الى بعض المشاكل التي قد تنشأ في المستقبل . ولكي لا نجعل التحليل مطولا ومعقدا للغاية ، اقتضى الامر اغفال بعض التفاصيل وتركيز الاهتمام في النتائج المحتملة بدلا من تركيزه في الايضاحات والبراهين الخاصة بالافتراضات المعروضة .

وليس الغرض من هذا الملحق جعل التحليل أقرب الى الواقع ـ وهو امر يبدو مستحيلا ـ وانما الغرض منه تلافي النقص الذي ذكر اخيرا في الفصل (٧) ، اي انماء الحجج على وجه ادق . وبعبارة اخرى ان ما سنعرضه في الصفحات التالية هو الاساس النظري للنتائج التي توصلنا اليها في الفصل (٧) .

ب ـ الافتراضات :

١ ـ لنبدأ بايضاح الافتراضات الاساسية التي بنيت عليها الحجج التالية :ـ

(أ) اننا نفترض قبل كل شيء ان الاقتصاد قد كان الى الآن في حالة يسميها الاقتصاديون الحالة الساكنة ، اي ان كلا من الانتاج والاستخدام والدخل والاستهلاك وغير ذلك قد بقي ثابتا سنة بعد سنة ، وانه لم يكن هناك توفير صاف ولا استثمار صاف ، وان الميزانية الاعتيادية للحكومة قد كانت متوازنة ، وان الاسعار والاجور واسعار الفائدة الخ · قد كانت ثابتة ·

(ب) ونفترض ان النشاط الاقتصادي قد كان ضئيلا بالنسبة الى الامكانيات الموجودة ، لان القوة البشرية والارض وسائر الموارد الطبيعية لم تستخدم كلها ، بل على العكس قد كان في الامكان الحصول على عمال اضافيين من جميع الحرف ومواد اولية محلية اضافية من جميع الانواع وذلك بالاسعار والاجور السائدة ·

وهذا الافتراض الاخير هو بالغ الاهمية · فما دامت هذه الحالة سائدة ، يمكننا ان نفترض ان الاسعار والاجور ستبقى ثابتة بالرغم من تزايد الطلب · ولا يبدأ ضغط الطلب في رفع الاسعار والاجور الا بعد ان يكون هذا العرض الزائد من القوة البشرية والموارد قد استنفد كله تقريبا · وسوف نتمسك بذلك الافتراض في هذا البحث لكي ندرس على حدة عملية التوسع « الحقيقي » اي التوسع في الانتاج والاستخدام وفي الاستهلاك وتكوين رؤوس اموال حقيقية ·

واذا لم نشر في هذا الصدد الى زيادات في الاجور او الاسعار فليس معنى ذلك اذن ان ليس من المتوقع ان تحصل مثل هذه الزيادات بنتيجة عملية التطور الاقتصادي الجارية في العراق في الوقت الحاضر ، فاننا لم نستبعدها الا على سبيل الفرض ، كما كان الحال في الفصل (٧) · ولقد بحثنا باسهاب في الفصل (٨) الى اي حد يمكن ايصال التوسع قبل ان تتجه

الاجور والاسعار نحو الارتفاع ، وايـة انواع خاصة من « العقبات » يحتمل ان تسبب هذا الاتجاه . واخيرا حللنا في الفصل (٩) عملية التضخم التي ستبدأ اذا ما جرت محاولة للاستمرار في التوسع الى ابعد من النقطة التي تستخدم عندها القوة البشرية والموارد كلها .

وعلى الجملة فالافتراضات التي افترضناها تنطبق الى حد كبير على الاحوال الحقيقية السائدة في العراق ، وان كان من الواجب طبعا التسليم بان بعض التقدم قد حصل في النشاط الاقتصادي، وان عوامل الانتاج في بعض الميادين الخاصة قد تكون مستخدمة كلها في الحالة الحاضرة . بيد ان هذه الافتراضات ـ على العموم ـ ليست بعيدة كل البعد عن الواقع .

٢ ـ ونفترض بعد ذلك ظهور بعض «الدوافع» الجديدة في هذا الاقتصاد الذي قد كان ساكنا حتى الآن . وهذه الدوافع قد تتخذ شكل استثمارات (اي مشاريع) يقوم بها مجلس الاعمار او سائر الوكالات الحكومية او تقوم بها شركات خاصة كشركات النفط مثلا . وهذا النشاط قد يدوم لمدة قصيرة فقط ، او قد يدوم عدة سنوات ، او قد يستمر لمدة غير متناهية . وقد تجري الاستثمارات بواسطة مكائن او سلع انتاج اخرى تستورد من الخارج ، بيد انها ستحتاج ايضا الى عمل عمال محليين . واننا نفترض ان العمال الذين يستخدمون في مثل هذه الاستثمارات قد كانوا عاطلين قبلئذ او ـ اذا لم يكن ذلك صحيحا ـ يستعاض عنهم في حرفهم السابقة باشخاص يسحبون من الجيش الاحتياطي من العاطلين . وعلى ذلك يزداد مجموع الاستخدام نتيجة للاستثمارات الجديدة ، وحيث اننا نفترض ان نسب الاجور تبقى ثابتة فان مجموع قائمة الاجور يزداد بنسبة الزيادة في الاستخدام . وفضلا عن ذلك فان ارباح الشركات المحلية او الاجنبية التي تعهد اليها اعمال الاستثمار تزداد ايضا .

كما ان زيادة في دخل السكان الذي تحت التصرف قد تحدث عن طريق ـ مثلا ـ تخفيض الضرائب (دون تخفيض المصروفات الحكومية الداخلية) . وكذلك قد تعمل زيادة ما في منافع الضمان الاجتماعي (دون زيادة الضرائب) «كدافع» . واخيرا فان زيادة ما في قيمة الصادرات تستطيع ايضا ان تقدم « الدافع » .

واذن فالخاصية العامة للانواع المختلفة من « الدوافع » هي انها تضع دخلا جديدا تحت تصرف السكان .

وفي الاقسام التالية سننظر في كل من هذه « الدوافع » المختلفة على حدة ، وبهذه الطريقة نفصل الآثار التي يمكن ان تعزى الى كل دافع ، واذن فالآثار التي نجدها هي الا ثار التي كان يتركها الدافع لو كان هو العامل الوحيد الذي اثر في التطور .

٣ ـ ولتبسيط العرض نقسم الزمن الى « مدد » متساوية ، وكل مدة تعادل الزمن الذي يمر عادة بين تاريخين يعقبان جرد الموجودات من قبل باعة المفرد (راجع القسم ٥) .

٤ ـ وقد ينجم الدخل الجديد الذي تحدثه « دوافع » الاستثمار وذلك اما للمقيمين في العراق او لغير المقيمين (وينجم في الغالب بشكل ارباح تصيب شركات اجنبية) . وعندما يكون «الدافع» متكونا من استثمار اضافي ، نفترض ان مجموع مقدار الضرائب يبقى ثابتا رغم الزيادة في الدخل التي يحدثها ذلك الاستثمار بطريق مباشر او غير مباشر .

ومن ناحية اخرى فان « الدوافع » التي تتخذ شكل تخفيضات في الضرائب او زيادات في المصروفات على الضمان الاجتماعي ستكون في الحالة الاعتيادية ذات فائدة مباشرة للمقيمين في العراق فقط .

ونحن نفترض في هذه الحالات كما افترضنا في الحالة السابقة ان مجموع مبالغ الضرائب (بعد التخفيض) ومجموع مصروفات الضمان الاجتماعي (بعد الزيادة الاصلية) يبقيان ثابتين ٠

ونفترض ان الجزء الذي ينجم لغير المقيمين من الزيادات في المدخولات يحول من جانب الشركات الاجنبية الى خارج العراق عن طريق شراء تحويل خارجي من المصرف الوطني ٠

اما الجزء الباقي من الزيادات في الدخل اي ذلك الجزء الذي يمثل الاجور والارباح او التخفيضات في الضرائب او منافع الضمان الاجتماعي التي تصيب المقيمين في العراق ، فقد يستعمل بطرق مختلفة اي لاستهلاك سلع منتجة محليا او مستوردة او قد يوفر ٠ ولما كانت الزيادات في الضرائب قد استبعدت على سبيل الفرض فان هذه الاحتمالات الثلاثة هي الاحتمالات الوحيدة ـ ان ما لا يستهلك يوفر ٠ وليس للصور التي تجري بها التوفيرات اية اهمية في هذا الصدد ٠ اما الافتراضات المتعلقة بنسب الزيادات في الدخل المستعملة بهذه الطرق الثلاث فسوف تغيرها من حالة الى التي تليها في العرض التالي ٠ ولكننا نفترض في كل حالة ان زيادة معينة في المدخولات تسبب زيادة معينة في الاستهلاك وفي التوفيرات في نفس « المدة » التي تكسب فيها او (في حالة التخفيضات في الضرائب او في حالة المنافع الاجتماعية) تستلم فيها ، ونفترض ان نسب توزيع الزيادات في المدخولات بين الاستهلاك الاضافي والتوفيرات الاضافية تبقى ثابتة من «مدة» الى «مدة» في كل حالة٠

واننا نفترض في الحالات الاولى التي سننظر فيها الافتراض المحدد القائل بعدم انفاق اي جزء من الزيادة في الدخل على الخدمات ٠ والسبب في ذلك هو انه يبسط العرض ٠ فالانتاج والاستهلاك ـ كما ذكرنا في القسم (٦)

من الفصل (٦) ـ يحدثان بالضرورة في آن واحد بالنسبة للخدمات ، وفي الحق ان الانتاج والاستهلاك هما هنا عملية واحدة من وجهة نظر كل من المنتج والمستهلك · واذن يحدث ايضا دخل جديد في نفس الوقت الذي يحدث فيه الاستهلاك ، وهكذا تظهر في « المدة » الاولى مدخولات بالاضافة الى تلك التي يحدثها « الدافع » الاصلي ، وبالتالي يزداد الاستهلاك ايضا زيادة اخرى وهلم جرا · ولكي نتخلص من هذا التعقيد استبعدنا استهلاك الخدمات ، ولكننا سننظر في هذه المشكلة في مرحلة تالية (راجع الحالة رقم ٨) ·

٥ ـ ونفترض ان جميع انواع السلع التي يزداد الطلب عليها (سواء أكانت مستوردة او محلية) تختزن من قبل باعة المفرد بكميات تكفي لارضاء الحاجات المتزايدة في كل « مدة » ·

وفي نهاية كل « مدة » يجرد باعة المفرد موجوداتهم وتقدمون طلبات الى المنتجين والمستوردين وسوف نفترض في الحالات الاولى التي سننظر فيها ان الطلبات تعادل تماما الهبوط الحاصل في المخزونات (اي تعادل المبيعات) منذ نهاية « المدة » السابقة · وعلى ذلك فاذا كانت المبيعات قد اتسعت من « مدة » الى التي تليها ـ ويكون الحال كذلك على الاقل في « المدة » التي يظهر فيها الدافع الاصلي ـ فان الطلبات التي تقدم في نهاية تلك المدة ستزيد على الطلبات التي قدمت في نهاية المدة السابقة وذلك بمقدار يعادل الزيادة في المبيعات · اما اذا كانت المبيعات قد هبطت من « مدة » الى التي تليها فان الطلبات تنخفض بما يعادل ذلك الهبوط · ولا تقدم الطلبات الا في نهاية « المدد » · وفي الحياة الواقعية قد يختلف الزمن الذي يمضي بين تاريخين مختلفين لجرد الموجودات وذلك بالنسبة لسلع مختلفة ، ولكنا لغرض تبسيط الامر

نفترض انه لا يختلف في جميع الحالات ، وسوف نترك في مرحلة تالية الافتراض القائل بان الطلبات تعادل تماما المبيعات الحاصلة في «المدة» السابقة ٠

ان المنتجين المحليين ـ مثل باعة المفرد ـ يخزنون كميات من السلع تكفي لتأمين طلبات باعة المفرد بدون اي تأخير ٠ وحالما يتلقون الطلبات من باعة المفرد يشرعون في الانتاج الى حد يعادلها تماما ، وبذلك يوجدون العمل لعدد معين من العمال ويحدثون دخلا لهولاء العمال ولانفسهم ايضا ٠ اما عملية الانتاج فهي ذات مرحلة واحدة، اي ان عملية استخراج المواد الاولية وتحويلها وصقلها تقوم بها موسسة واحدة ، وان العملية كلها تنجز خلال « مدة » واحدة ٠ ولما كان من المفروض ان تتوفر عوامل انتاج عاطلة من جميع الانواع ، فلا تنشأ صعوبات تحول دون هذا التوسع في الانتاج ٠ ومن الممكن طبعا في حالات كثيرة ان يكون باعة المفرد هم المنتجون (صانعو الاحذية والحدادون الخ) ٠ ولكن ذلك لا يغير شيئا ٠

ونفترض ايضا ان المستوردين يخزنون كميات من السلع تكفي لسد جميع الاحتياجات ، ويقدمون طلبات الى الشركات المصدرة في الاقطار الاجنبية حالما يتلقون طلبات من باعة المفرد ٠ ونفترض علاوة على ذلك ان ليس هناك قيود تعرقل حرية استيراد السلع وان السلع المطلوبة تصل قبل انتهاء المدة المختصة ٠

ونفترض ان الدخل المحدث في الانتاج المحلي يمثل اجور العمال وارباح المنتجين ، في حين نفترض ان مدخولات باعة المفرد والمستوردين لا تتأثر بالتغيرات في مبيعاتهم ٠ وهذا الافتراض الاخير نفترضه لمجرد تسهيل عرض الموضوع ٠ فهو يجعل التحليل اكثر تعقيدا

ولكنه لا يؤثر في النتائج تأثيرا ملموسا اذا اخذنا بنظر الاعتبار احتمال حصول زيادات في مدخولات المستوردين وباعة المفرد ٠

ونفترض ـ كما اسلفنا ـ ان المنتجين والعمال يستعملون نفس النسب من اية زيادة في الدخل لغرض استهلاك السلع المحلية او المستوردة ، ويوفرون الجزء الباقي ٠

والافتراض بان جزءا فقط من الدخل الخاص يستهلك كان يمكن اجراؤه على وجه اكثر براعة وربما اقرب الى الواقع ـ مثال ذلك بالافتراض ان العمال وان استعملوا كل دخلهم للاستهلاك الا ان الذين يستلمون الارباح يوفرون نسبة من دخلهم الاضافي ٠ ومع ذلك فأن الآثار لا تختلف ٠

ثم ان الاستهلاك وما يوفره التجار (اي باعة المفرد والمستوردون) يبقيان كما هما ، لاننا نفترض ان مدخولات هذه الجماعة تبقى ثابتة ٠

٦ ـ ونفترض ايضا ان المنتجين والتجار يستطيعون الحصول على الائتمان اللازم لتوسيع اعمالهم وذلك بسعر فائدة ثابت ، وان ليس ثمة قيود كمية على الائتمان ٠ ولقد بحثنا هذه المشكلة ـ اي مشكلة تمويل التوسع ـ في الفصل (١٠) ٠

٧ ـ اننا نسلم بان بعض الافتراضات التي افترضناها ليست واقعية، وهذا ينطبق مثلا على الافتراضات القائلة بعدم استهلاك خدمات اضافية، وثبات الضرائب، وتوفر كميات كافية من السلع دائما٠ولكن هذه الافتراضات تمكننا من ان تثبت بطريقة سهلة نسبيا الخصائص العامة لتوسيع ما ٠ اما اذا غيرنا هذه الافتراضات لتكون اكثر انطباقا على الواقع فان الصورة تصبح اكثر تعقيدا ، بيد ان الخصائص الرئيسية تبقى كما هي ٠

(ج) النماذج :

اننا الآن على استعداد للشروع في مهمة عرض « النماذج » المختلفة للتوسع والتقلص ، اي امثلة عددية نظرية للتطور الاقتصادي مبنية على افتراضاتنا المبسطة والامور التي تهمنا هي آثار « الدوافع » المختلفة على مجموع الانتاج والدخل ، ومجموع الاستهلاك والتوفير والاستثمار، وعلى مجموع الاستيرادات وبالتالي على ميزان المدفوعات ·

ويعرف الدخل المكتسب خلال « مدة » ما بانه معادل لمجموع قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في تلك المدة ، مطروحا منها قيمة المواد الاولية ونصف المصنوعة وغيرها المستعملة في عملية الانتاج ، وقد يكون الدخل المكتسب اما بشكل اجور او بشكل ارباح (بما فيها الفوائد على القروض) ، وقد ينجم اما للمقيمين او لغير المقيمين في القطر ، والجزء الذي يصيب المقيمين يسمى بالدخل القومي (وهذه العبارة تشمل في العادة الارباح الناجمة في الخارج للمقيمين في القطر ، ولكننا بالنسبة للعراق نستطيع ان نستثني هذا المبلغ لان من المحتمل ان يكون ضئيلا جدا) · وسنستعمل في العرض التالي عبارة « الدخل المحلي » مقابل عبارة « الدخل القومي » · ة

ونقصد بالاستثمار «الحقيقي»زيادة فيالموجودات من رؤوس الاموال «الحقيقية» (بما فيها المخزونات من السلع) في العراق · ونستطيع ان نميز بين الاستثمار المصمم (ex ante) والاستثمار الفعلي (ex post) اللذين ليس من الضروري ان يتفقا من حيث الزمن · وقد تهبط المخزونات من السلع او تزيد الى حد غير منتظر، اذا شذت المبيعات الفعلية عن المبيعات المتوقعة · واذا هبطت المخزونات من السلع خلال « مدة » ما فان الاستثمار في مخزونات من السلع يكون سلبيا الى حد يعادل الهبوط · ويمكننا ان نقول في مثل هذه الحالات ان « تصفية في الاستثمار » قد حدثت ·

وبالاضافة الى الاستثمار « الحقيقي » في العراق ، يستطيع المرء ان يتحدث عن الاستثمار « المالي » في الخارج ويقصد به ما يحصل من تغير في الموجودات الصافية التي يملكها في الاقطار الاجنبية الافراد العراقيون والشركات العراقية والمؤسسات الحكومية العراقية. واذا حصل خلال اية «مدة» وفر في ميزان العراق للمدفوعات الجارية مع الاقطار الاجنبية فمعنى ذلك ان استثمارا مالياً ايجابياً يعادل الوفر قد حدث في الخارج . اما اذا أظهر ميزان المدفوعات عجزا جاريا فمعنى ذلك ان استثمارا ماليا سلبياً قد حدث في الخارج .

وخلاصة القول ان مجموع التوفيرات يجب ان يكون دائما معادلا لمجموع الاستثمار « الحقيقي » (سواً في رؤوس اموال ثابتة او في مخزونات من السلع وسواً أكان ايجابيا او سلبيا) مضافاً اليه مجموع الاستثمار « المالي » (سواً اكان ايجابيا او سلبياً) .

حالة رقم (١). آثار استثمار ينجز في مدة واحدة. لا توجد توفيرات. تتألف الموارد المحلية المستعملة من القوة البشرية فقط .

١ ـ لنبدأ بحالة يكون فيها الدافع مؤلفا من مشروع استثمار « مستقل » ينجز في مدة واحدة . وكامثلة لذلك يستطيع المرء ان يفكر في مشاريع صغرى تقوم بها الحكومة او مجلس الاعمار (ابنية جديدة للمدارس مثلا) او تقوم بها شركات خاصة محلية او اجنبية (توسيع معمل مثلا) او يقوم بها افراد (مساكن جديدة) . ومع ذلك فان النقطة الرئيسية هي ان يكون المشروع من نوع يمكن انجازه خلال « مدة » قصيرة نسبيا لا ان تكون كلفة المشروع ضئيلة . وليس هناك ما يمنعنا من التفكير في عدد من امثال هذه المشاريع تنجز في آن واحد .

اضف ما يأتي بعد السطر (٨) من الصفحة (٤٧٠) :ـ

واذا استعمل الدخل القومي كله للاستهلاك فلا تتحقق اية زيادة في مجموع الموجودات (رؤوس الاموال الحقيقية المحلية ـ بما فيها المخزونات من السلع ـ مضافا اليها الطلبات الصافية على الاقطار الاجنبية) . وفي تلك الحالة اذن لا يتسنى القيام باي استثمار « حقيقي » ايجابي الا على حساب هبوط يعادله تماما في الموجودات الخارجية ، اي استثمار « مالي » سلبي في الخارج . واذا كان صافي قيمة الموجودات الخارجية قد بقي ثابتا لم يتغير بينما رؤوس الاموال الثابتة الحقيقية قد ازدادت مع ذلك ، فلابد ان هذه الزيادة قد يسرّها هبوط يعادلها في المخزونات من السلع .

اما اذا وفر جزء من الدخل القومى المكتسب في « مدة » ما فلابد ان زيادة مماثلة في مجموع الموجودات قد حصلت اما بشكل توسع في رؤوس الاموال « الحقيقية » المحلية او بشكل زيادة في الموجودات الخارجية الصافية او بكلا الشكلين . واذا زاد مجموع الاستثمار المحلي عن مجموع التوفيرات فيجب ان يغطي الفرق استثمار « مالى » سلبي في الخارج .

وينبغي ان نبين في صراحة اننا في هذا البحث قد صرفنا النظر عن الاحتمال بان يصبح الاستثمار الاصلي عند انجازه مصدرا لامكانيات جديدة للاستخدام والتحويل الخارجي وغير ذلك · ولهذا السبب قد يكون من المناسب ان نفكر على الاخص في ابنية المدارس ودور السكنى وغير دلك من المشاريع التي لا تؤثر على العوامل المذكورة تأثيرا مباشرا في المستقبل ·

واننا نفترض ان كلفة المشروع تبلغ (١٥٠٠) دينار ، وقد اخترنا هذا الرقم على سبيل المثال فقط ، اذ يمكن ضربه في اي عامل مناسب ـ ١٠ او ١٠٠ او ١٠٠٠ او اي رقم آخر ·

وقد تنفق الكلفة على شراء مواد من مصدر اجنبي او محلي ، او قد تمثل اجورا وارباحا لعمال ومقاولين (اجانب ومحليين) يشتغلون في تنفيذ المشروع ·وبما ان للمشتريات من المواد الاجنبية والارباح المدفوعة الى شركات اجنبية آثارا متعادلة على ميزان المدفوعات فسوف نعالجها تحت عنوان واحد ، وسوف نفترض انها تبلغ (٥٠٠) دينار · وحيث ان الصادرات لا تتأثر فسوف يظهر عجز يساوي ذلك المبلغ في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية ·

وكذلك نفترض ان المبلغ الباقي (اي ١٠٠٠ دينار) الذي ينفق في الداخل يمثل فقط اجور العمال وارباح المقاولين ، اي لا تستعمل مواد محلية ·

وهكذا يزداد الدخل القومي في « المدة » رقم (١) بمبلغ (١٠٠٠) دينار يستعمل (٨٠) بالمائة منه او (٨٠٠) دينار لاستهلاك سلع منتجة محليا ويستعمل الباقي اي (٢٠) بالمائة او (٢٠٠) دينار لاستهلاك سلع مستوردة ، في حين لا تظهر اية توفيرات ·

واذن في نهاية « المدة » رقم (١) يجد باعة المفرد ان مخزوناتهم من السلع قد انخفضت قيمتها بمقدار (١٠٠٠) دينار اكثر من المعتاد ٠ وحسب افتراضاتنا العامة (القسم (ب) ٥ المتقدم) فانهم يقدمون الى المنتجين المحليين طلبات تعادل (٨٠٠) دينار ، ويقدمون الى المستوردين طلبات تعادل (٢٠٠) دينار ، زيادة عن الطلبات الاعتيادية ٠ ولذلك بينما الانتاج وتكوين الدخل فيما يتعلق بمشروع الاستثمار الاصلي يزولان في « المدة » رقم (٢) فان الانتاج والدخل في الصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك يزدادان بمقدار (٨٠٠) دينار ٠ وهكذا يهبط مجموع الدخل المحلي بمقدار (٢٠٠) دينار بالنسبة الى « المدة » رقم (١) ، بيد انه لا يزال يزيد عن مجموع الدخل المحلي في الحالة الساكنة (« المدة » رقم صفر) بمقدار (٨٠٠) دينار ، وكذلك يتوقف استيراد سلع الانتاج ودفع الارباح الى المقاولين الاجانب ، في حين يزداد استيراد سلع الاستهلاك من الخارج بمقدار (٢٠٠) دينار ، مما يؤدي الى احداث عجز بذلك المقدار في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية ٠

ومن المبلغ (٨٠٠) دينار الذي يمثل الدخل المحلي في « المدة » رقم٢الزائد عندخل «المدة» رقم صفر) ينفق (٨٠) بالمائة او (٦٤٠)دينارا على سلع محلية و (٢٠) بالمائة او (١٦٠) دينارا على سلع مستوردة ٠ وهذان المبلغان هما اقل من المبلغين المنفقين في « المدة » رقم (١) ولكنهما يزيدان عن المبلغين المنفقين في « المدة » رقم صفر ٠

وفي نهاية « المدة » الثانية يجد باعة المفرد ان مخزوناتهم من السلع المحلية قد زادت بمقدار (١٦٠) دينارا ، اي بمقدار الزيادة في مشترياتهم (٨٠٠ دينار) فوق المستويات الاعتيادية في الحالة الساكنة ، مطروحا منها الزيادة في مبيعاتهم (٦٤٠ دينارا) فوق المستويات الاعتيادية ٠ ولكن هذه

المخزونات لا تزال اوطأ (بمقدار ٦٤٠ دينارا) مماكانت عليه في نهاية كل « مدة » في الحالة الساكنة . وكذلك زادت قيمة المخزونات من السلع المستوردة بمقدار (٤٠) دينار ولكنها لا تزال اقل من المستوى الاعتيادي بمقدار (١٦٠) دينارا .

ومن ثم فان باعة المفرد يقدمون الى المنتجين والمستوردين طلبات تزيد عن المستوى الاعتيادي بمقدار (٦٤٠) دينارا و (١٦٠) دينارا على التوالي . وهكذا ينخفض تكوين الدخل في « المدة » الثالثة في الصناعات المحلية التي تنتج سلع الاستهلاك الى (٦٤٠) دينارا فوق مستواه في الحالة الساكنة . ومن هذا « الدخل الزائد » المنخفض يستعمل (٥١٢) دينارا لشراء سلع محلية و (١٢٨) دينارا لشراء سلع مستوردة .

ثم تتكرر العملية كلها مرة احرى ، ولكن في مستوى اوطأ ، وتتكرر في عدد غير متناه من « المدد » . وليس من الضروري ان نتتبع هذا التطور اكثر من ذلك ، ولكن يلاحظ ان كلا من الدخل والاستهلاك والاستيراد الخ . الزائد عن « المدة » رقم صفر يصبح بعد عدد من «المدد» ضئيلا جدا ويقارب الصفر .

٢ ـ ان الجدول (١) يوضح العملية بالتفصيل . فالدخل المحلي الاصلي الزائد عن دخل «المدة» رقم صفر) يبلغ (١٠٠٠) دينار . وفي «المدة» رقم (٢) ينخفض الى (٨٠) بالمائة من ذلك المبلغ (٨٠٠ دينار) ، وفي كل « مدة » تالية ينخفض « الدخل الزائد » الى (٨٠) بالمائة من قيمته السابقة . ويرجع ذلك الى ان (٨٠) بالمائة فقط من دخل كل « مدة » او اربعة اخماسه يبقى في التداول المحلي ، في حين «يتسرب» الباقي اي (٢٠) بالمائة الى الخارج كمدفوعات عن الاستيرادات .

واذن بينما يبلغ « الدخل الزائد » في المدة الاولى (١٠٠٠) دينار فانه ينخفض في المـــدة الثانية الى (١٠٠٠) دينار · $\frac{٤}{٥}$ ·وفي المدة الثالثة يحصل انخفاض نسبي مماثل ، اي ان « الدخل الزائد » يهبط الى

(١٠٠٠ دينار · $\frac{٤}{٥}$) · $\frac{٤}{٥}$ = ١٠٠٠ دينار · ($\frac{٤}{٥}^{٢}$).

ويستمر ذلك ، وفي « مدة » منتخبة كيفيا ـ رقم «ن» ـ يبلغ « الدخل الزائد» ١٠٠٠ دينار·($\frac{٤}{٥}$)ن ـ ١، ويهبط هذا الرقم كلما زادت«ن» واخيرا يقارب الصفر · ولما كانت التغيرات في الاستهلاك تعادل التغيرات في الدخل ، فان « الاستهلاك الزائد » يجب ان يهبط ايضا الى الصفر ، ولما كان استيراد سلع الاستهلاك يعادل استهلاك السلع الاجنبية في «المدة» السابقة فيصدق ذلك على « الاستيراد الزائد » ايضا ·

ان الاستثمار في مخزونات من السلع يعادل الانتاج (او الاستيراد) الجاري مطروحا منه الاستهلاك الجاري لسلع محلية (او مستوردة) · وبما ان الانتاج والاستيراد في المدة رقم (١) لا يتجاوزان المستوى السائد في الحالة الساكنة فيجب ان تشاهد هذه « المدة » الاولى تصفية في الاستثمار في المخزونات من السلع تعادل الزيادة في الاستهلاك (التي بدورها تعادل الزيادة في الدخل المحلي) فوق « المدة » رقم صفر · وهذا الهبوط في المخزونات من السلع ، مضافا اليه العجز الجاري مع الاقطار الاجنبية في « المـــدة » رقم (١) ، هو الذي يجعل الاستثمار في رؤوس اموال ثابتة « ممكنا » في بادىء الامر ·

ومع ذلك فان الانتاج في كل « مدة » تالية يعادل استهلاك السلع المحلية في « المدة » السابقة مباشـــرة · ثم ان الانتاج الجاري في اية « مدة » يعادل الدخل الجاري ، ويبلغ استهلاك السلع المحلية (٨٠) بالمائة منه فقط · واذن يجب ان تزداد المخزونات من السلع المحلية بالمقدار

البالغي (اي ٢٠ بالمائة) من الانتاج الجـــاري . كذلك يجب ان تزداد المخزونات من السلع المستوردة بمقدار (٢٠) بالمائة من الاستيرادات الجارية من «المدة» رقم (٢) فصاعدا . واذن تبلغ مجموع المخزونات المتراكمة في اي من هذه « المدد » (٢٠) بالمائة من الانتاج الجاري مضافا اليه (٢٠) بالمائة من الاستيراد الجاري . والانتاج الجاري مضافا اليه الاستيراد الجاري يعادل الاستهلاك (وبالتالي الدخل والانتاج) في « المـــدة » السابقة ، وعلى ذلك تعادل الزيادة في مجموع المخزونات (٢٠) بالمائة من الزيادة الحاصلة في الدخل في « المدة » السابقة .

٣ ـ والان لنتخذ خطوة اخرى فننظر الى القيم المتراكمة للدخل والانتاج والاستيراد والتغيرات في المخزونات الخ . خلال جميع « المدد » (من رقم (١) فصاعدا) اجمالا .

ان القيمة المتراكمة (خلال « المدد » الاولى ن+١) للزيادات في الدخل فوق « المدة » رقم صفر تبلغ

١٠٠٠ دينار + ١٠٠٠ دينار . $\frac{٤}{٥}$ + ١٠٠٠ دينار . $\frac{٤}{٥}^{٢}$ + ... + ١٠٠٠ دينار $\frac{٤}{٥}^{ن}$

ويمكن البرهنة (١) على ان هذا المبلغ يقارب (٥٠٠٠) دينار عندما تقترب « ن » من اللانهـــايه . من حقيقة كون الانتـــــاج في اية « مـــــدة » يعـــادل الاستهلاك في المدة السابقة . ومن ثم فان الانخفاض الصـــــافي في المخزونات منذ نهاية « المدة »

ومن هـــذا المجموع يعادل المبلغ (١٠٠٠) دينار الزيادة الاصلية الحاصلة في الدخل المحلي والتي يحدثها مشروع الاستثمار مباشرة . اما المبلغ الباقي ، اي (٤٠٠٠) دينار ، فيمثل المدخـــولات « المولدة » في الصناعات المحلية التي تنتج سلع استهلاك . ومن جهة اخرى فان (٨٠) بالمائة من مجموع الدخل المتراكم او (٤٠٠٠) دينار يكون قد انفق على)

سلع منتجة محليا . واذن فلا يحدث اي تغير صاف في المخزونات من تلك السلع في جميع « المدد » اجمالا . وكذلك نستنتج هذه النتيجة مباشرة

١ ـ ان البرهان العام يسير كما يلي :ـ

لتدل (ق) على الزيادة الاصلية في الدخل المحلي ، و (و) على مجموع الزيادة المتراكمة في الدخل المحلي و (د) على « الميل الى استهلاك سلع محلية » . والمشكلة هي ايجاد قيمة (و) عندما

$$(١)\ و = ق + ق . د + ق . د^{٢} + \cdots + ق . د^{ن} \quad (٠ < د < ١)$$

نضرب في (د) في جهتي علامة المعادلة كلتيهما فتحصل على

$$(٢)\ و . د = ق . د + ق . د^{٢} + ق . د^{٣} + \cdots + ق . د^{ن+١}$$

اذا طرحنا (٢) من (١) نجد ايضا

$$(٣)\ و (١ - د) = ق (١ - د^{ن+١})$$

او بعد القسمة على (١ـد) في كلتا الجهتين

$$(٤)\ و = ق \frac{١ - د^{ن+١}}{١ - د}$$

وعندما تقترب ن من اللانهاية يقترب د ن +١ من الصفر (لان د < ١) ونحصل على

$$(٥)\ و \longrightarrow \frac{ق}{١ - د} .$$

عندما ق = ١٠٠٠ ق د = $\frac{٤}{٥}$ نحصل على

$$و \longrightarrow \frac{١٠٠٠}{١ - \frac{٤}{٥}} = ٥٠٠٠$$

رقم صفر الى نهاية اية «مدة» تالية يجب ان يكون دائما معادلا للاستهلاك الحاصل في « المدة » الاخيرة والذي لم يعوض بعد بانتاج يعادله . وحيث ان الاستهلاك الزائد عن المستوى السائد في « المدة » رقم صفر) يقترب من الصفر تدريجيا ، فان ذلك يصدق على الانخفاض في المخزونات ايضا .

وبنفس الطريقة تماما يلاحظ انه لا يمكن ان يحدث اي تغير صاف في المخزونات من السلع المستوردة وذلك خلال جميع « المدد » اجمالا .

وبما ان المخزونات لا تتغير فان الاستثمار (الحقيقي) الصافي الوحيد الذي قد حدث خلال جميع « المدد » هو الاستثمار الاصلي (البالغ ١٥٠٠ دينار) في رأس مال ثابت . ولما كانت الزيادات الحاصلة في الانتاج المحلي لسلع الاستهلاك والتي احدثها هذا « الدافع » قد قابلها زيادات معادلة لها تماما في الاستهلاك فلا بد ان يكون هذا الاستثمار قد تيسر نتيجة لتراكم عجز يعادله في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية . وهذا يتفق ايضا مع الارقام ، ففي « المدة » رقم (١) بلغ العجز (٥٠٠) دينار (يعادل الاستيرادات المباشرة من سلع الانتاج والخدمات الاجنبية من الخارج) ، ويبلغ العجز في جميع « المدد » التالية اجمالا (٢٠) بالمائة من مجموع الدخل المحلي المتراكم (٥٠٠٠) دينار) او ١٠٠٠ دينار . ويبلغ مجموع هذين العجزين (١٥٠٠) دينار اي ما يعادل قيمة الاستثمار الاصلي .

٤ ـ ومن البديهي ان الخصائص الاساسية للنتائج الحاصلة في الفقرات المتقدمة لا تتوقف على الارقام والنسب الفعلية المنتخبة . فما دامت كل زيادة في الدخل تستعمل برمتها لغرض الاستهلاك فلا بد ان يكون الاستثمار الاصلي قد حصل على حساب تخفيض في المخزونات من السلع او زيادة في الدين الخارجي او كليهما ، وفي الملجأ الاخير سيكون

الاقتراض من الخارج المصدر الوحيد ما دمنا نبقي الاقتراض بان ما ينتج ويستورد من سلع الاستهلاك في « مدة » واحدة يعين بصورة آلية على انه يساوي ما استهلك في « المدة » السابقة مباشرة . ثم انه عندما يستعمل جزء فقط من الزيادات في الدخل لغرض استهلاك سلع محلية (وينفق الباقي على سلع مستوردة) فان الانتاج ـ وبالتالي الدخل والاستهلاك والاستيراد ـ يهبط تدريجيا من المستوى الذي بلغه في « المدة » رقم (١)، واخيرا يقارب المستوى الذي كان سائدا في الحالة الساكنة .

لنرمز بـ (ل١) اللى قيمة الاستثمار الاصلي في رؤوس اموال ثابتة في « المدة » رقم (١) ، ولتكن (أ) النسبة المنفقة من تلك القيمة في العراق، وبذلك يحدث دخل محلي (صفر < أ < ١) . ثم لنسم النسبتين (الثابتين) من اية زيادة في الدخل المحلي اللتين تنفقان على سلع استهلاك محلية واجنبية (د) و(هـ) على التوالي (د + هـ = ١ . د + هـ = ١ ، د > صفر، هـ > صفر) . واذن فسيكون الدخل المحلي في المدة رقم (١)

$$و١ = أ . ل١$$

وسيكون الدخل المحلي « المولد » في اية « مدة » تالية (رقم ن)

$$ون = و١ . (د) ن - ١ = أ . ل١ . (د) ن - ١$$

واذا كانت د < ١ — وتكون عادة كذلك ـ فان المقدار (ون) يهبط تدريجيا كلما نمت (ن) واخيرا يقارب الصفر . وسيكون الهبوط ابطأ كلما اقتربت (د) من (١) . غير ان (ون) لا تهبط فقط في الحالة المتطرفة التي يكون فيها د=١ (اي في الحالة التي لا ينفق فيها اي جزء من الزيادات في الدخل على سلع مستوردة ـ او يوفر) بل يبقى عند القيمة الاصلية و١=أ . ل١ . واما في الحالة المتطرفة العكسية (د=صفر)ـ حيث لا ينفق اي جزء من

الزيادات في الدخل على سلع مستوردة - فان الدخل « المولد » يصبح معادلا للصفر منذ المدة رقم (٢) ٠

وعندما يهبط الدخل يحذو حذوه الاستهلاك وبالتالي الانتاج والاستيراد الخ ٠

ان مجموع الدخل المتراكم (الزائد عن المدة رقم صفر) سيبلغ

$$\text{و}_{\text{ن}} = \text{و}_{\text{١}} + \text{و}_{\text{٢}} + \text{و}_{\text{٣}} + \cdots + \text{و}_{\text{ن}} = \text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} + \text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} \cdot \text{د} + \text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} \cdot \text{د}_{\text{٢}} + \cdots + \text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} \cdot \text{د}_{\text{ن}-\text{١}}$$

وعندما تقترب (ن) من اللانهاية يقارب و (١) ٠

$$\text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} \cdot \frac{\text{١} - \text{د}}{\text{١}}$$

ومن هذا المبلغ يمثل $(\text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}}) \cdot \frac{\text{١} - \text{د}}{\text{١}}$ - $\text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} = \text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} \frac{\text{د}}{\text{١} - \text{د}}$

المدخولات « المولدة » ٠

ان المجموع المتراكم لاستهلاك سلع محلية سيبلغ د٠و ، وهذا المقدار سيقارب

$$\text{د} \cdot \text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} \cdot \frac{\text{١}}{\text{١} - \text{د}} = \text{أ} \cdot \text{ل}_{\text{١}} \cdot \frac{\text{د}}{\text{١} - \text{د}}$$

ولما كان هذا المقدار معادلا للدخل « المولد » (وبالتالي الانتاج « المولد » لسلع استهلاك محلية) فلا يحصل اي تغير في المخزونات من السلع المحلية خلال جميع « المدد » اجمالا ٠

---

(١) راجع البرهان العام الوارد في اسفل الصفحة ٤٧٥

وكذلك لا تظهر المخزونات من سلع الاستهلاك المستوردة اي تغير خلال جميع «المدد» اجمالا ، ما دمنا متمسكين بالافتراض بانه لا تحصل اية توفيرات « مولدة » ٠

وسيكون الاستهلاك المتراكم لهذه السلع هـ ٠ والذي سيقارب

$$\text{هـ} \cdot \text{أ} \cdot \text{ل}_{1} \cdot \frac{1}{1 - \text{د}}$$

ولما كانت هـ = ١ ـ د يحصل لدينا ايضا

$$(1 - \text{د}) \cdot \text{أ}_{0} \text{ل}_{1} \cdot \frac{1}{1 - \text{د}} = \text{أ} \cdot \text{ل}_{1}$$

والكميات المتراكمة من سلع الاستهلاك المستوردة من « المدة » رقم (٢) فصاعدا تبلغ

$$\text{هـ}_{0} \text{و}_{1} + \text{هـ}_{0} \text{و}_{2} \cdots + \text{هـ}_{0} \text{و}_{\text{ن}} = \text{هـ}_{0} \text{و} \longleftarrow \text{أ}_{0} \cdot \text{ل}_{1} \cdot$$

وحيث انه لا يحصل اي تغير صافٍ في المخزونات من السلع فان مجموع الاستثمار الصافي المتراكم يصبح معادلا للاستثمار الاصلي في رؤوس اموال ثابتة والجاري في « المدة » رقم (١) ـ تماماً كما في الحالة الخاصة التي عالجناها انفا ٠ ونظرا لعدم وجود توفيرات محلية لا بد وان يكون هذا الاستثمار الصافي قد نيسر نتيجة لتراكم عجز في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية ٠ وهذا يتفق مع الحقائق ، كما يلاحظ من الحجة التالية ٠

في « المدة » رقم (١) تبلغ قيمة سلع الانتاج المستوردة والارباح المدفوعة الى المقاولين الاجانب

$$(1 - \text{أ}_{0}) \cdot \text{ل}_{1} \cdot$$

وكما بينا انفـا فان المتراكم من سلع الاستهلاك المستوردة في « المدة » رقم (٢) « والمدد » التالية يعادل

أ٠ ل ١ ٠

واذن فمجموع الاستيرادات المتراكمـة وكذلك ـ بسبب عـدم حدوث اي تغير في الصادرات ـ العجز المتراكم في الحساب الجاري يقارب

(١ ـ أ) ل ١ + أ ٠ ل ١ = ل ١

وهذا هو قيمة الاستثمار الاصلي ٠

٥ ـ ليس من شك في ان القيمة النسبية المنفقة في العراق من الاستثمار الاصلي (اي أ) لا اهمية لها بقدر ما يتعلق الامر بالخصائص الاساسية للنتائج السالفة الذكر ٠ فاذا كانت هـذه النسبة عالية كانت المدخولات المباشرة «والمولدة» المستحدثة عالية ايضا والعكس بالعكس٠ ولكن المدخولات « المولدة » ستهبط دائما الى الصفر طالما ينفق اقل من (١٠٠) في المائة من الزيادات في الدخل على سلع استهلاك منتجة محليا ، وكلما ارتفعت (أ) قلت المصروفات الصافية من التحويل الخارجي في المدة رقم (١) ، بيد ان المدخولات « المولدة » وبالتالي استيرادات سلع الاستهلاك في « المدد » التالية ، ستزداد بما يعادل ذلك ، وستبقى القيمة المتراكمة لجميع الاستيرادات معادلة لقيمة الاستثمار الاصلي في روؤس اموال ثابتة ، طالما لا تحصل اية توفيرات « مولدة » ٠

٦ ـ ان الاستثمار الاصلي قد يتيسر في النهاية نتيجة لتراكم عجز في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية ، ولكن ليس معنى ذلك ان احتياطي البلاد من التحويل الخارجي قد سحب منه الى حد يعادل ذلك الاستثمار٠

فاذا اجري الاستثمار ومول كليا من جانب شركة اجنبية من مواردها في الخارج فلا يسحب شيء من الاحتياطي ، لان الشركة ستدفع قيمة سلع الانتاج المستوردة وارباح المقاولين الاجانب وذلك من اموالها التي تحت تصرفها في الخارج ، وستحصل على الدنانير اللازمة لدفع الاجور وسائر النفقات في العراق وذلك عن طريق بيع العملة الى المصرف الوطني . وبذلك فان الاحتياطي من التحويل الخارجي لا ينخفض وانما يزداد فعلا في بادىء الامر ، ولا يعود هذا الاحتياطي الى مستواه الاصلي الا بعد ان تكون الاستيرادات « المولدة » قد فرغت من السحب عليه .

ويصح ذلك ايضا اذا مول الاستثمار الأصلي عن طريق الاقتراض الطويل الاجل من الخارج . اما اذا مول الاستثمار كله بدون الالتجاء الى الاقتراض الطويل من الخارج فان احتياطي العراق من التحويل الخارجي ينخفض بمقدار يعادل قيمة الاستثمار الاصلي .

واذا ازداد ـ لاسباب اخرى ـ الدخل الجاري من التحويل الخارجي في نفس الوقت الذي يستمر فيه الاستثمار في رؤوس اموال ثابتة فان الصورة كلها قد تتغير طبعا بقدر ما يتعلق الامر بالحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية . والواضح ان الامر يكون كذلك اذا اخذت ايرادات النفط بنظر الاعتبار ، ولكن بما ان هذه الايرادات لا تنحصر في مدة واحدة فيبدو من الانسب تاجيل معالجة اثارها الى مرحلة تالية .

الحالة رقم ١ (أ) . آثار استثمار ينجز خلال مدة واحدة . لا توجد توفيرات . تتألف الموارد المحلية المستعملة من مواد فقط .

١ ـ في الحالة المتقدمة افترضنا ان المصروفات المحلية المتعلقة بالاستثمار الاصلي قد ذهبت كلها لاجور العمال وارباح المقاولين ، في

حين لم نستعمل اية مواد محلية . والان لنأخذ الافتراض العكسي ، وهو ان المصروفات المحلية تنفق كلها على مواد . وليس من المحتمل ان يحصل اي من هاتين الحالتين المتطرفتين ، ولكن يسهل على المرء ان يتصور الحالات المتوسطة التي يحتمل حصولهـــا اذا علم كيف تحدث الامور في الحالات المتطرفة .

اننا نفترض ان منتجي المواد المحلية يتصرفون بنفس الطريقة التي يتصرف بها منتجو سلع الاستلاك اي انهم يخزنون كميات من السلع تكفي لتلافي الطلب في اية « مدة » وبعد ان يلاحظوا مبيعاتهم في « مدة » واحدة ينتجون في المدة التالية نفس الكمية من السلع . وهذا الانتاج يكمل خلال « مدة » واحدة . اما فيما يتعلق بجميع النواحي الاخرى فان الافتراضات الخاصة بالحالة رقم (١) لا تزال منطبقة .

واذن فالاستثمار الاصلي في رؤوس اموال ثابتة لا يحدث اي دخل محلي اضافي في « المدة » رقم (١) ، اذ يتسنى القيام بالمشروع عن طريق استيراد سلع انتاج وخدمات مقاولين اجانب وهبوط المخزونات من المواد الاولية . ولكن في المدة رقم (٢) يزيد منتجو هذا الصنف الاخير من المنتجات انتاجهم الى حد يعادل الزيادة في المبيعات الحاصلة في « المدة » رقم (١) . وعلى ذلك يحدث دخل جديد في « المدة » الثانية ، ويزداد الاستهلاك بنسبة هذا الدخل ، ومن ذلك الحين تكون العملية كلها مماثلة للعملية الحاصلة في الحالة السابقة ولو انهـــا « تتأخر » دائما « بمدة » واحدة .

ان الجدول (١) يوضح هذا التطور . والاختلاف بين الحالتين يشير الى حقيقة هامة ، وهي انه لا يحدث دخل محلي جديد حتى اللحظة التي تكون فيها عوامل انتاج محلية اضافية مستخدمة فعلا في عمل منتج .

الجـــدول (١) • آثار استثمار في روؤس اموال ثابتة ينجز في مدة واحدة • لا توجد توفيرات خاصة • الموارد المحلية المستعملة تتألف فقط من القوة البشرية (١) •

«المدة» رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار «المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات من السلع			مجموع الاستثمار «الحقيقي»	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات المحلية
		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة مباشرة	في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		سلع استهلاك محلية	سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
				(٢ + ٣)					(١ – ٢)		(٨ – ٩ – ١٠)	(٣ – ٥)	(١٠ – ٦)	(١٣+١٢)	(١١+١٥)	(١١+١٥)	(= ٧)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠	–	٥٠٠	٠	٥٠٠–	٨٠٠–	٢٠٠–	١٠٠٠–	٥٠٠	٠	٠
٢	٠	٠	٨٠٠	٨٠٠	٦٤٠	١٦٠	٠	–	٠	٢٠٠	٢٠٠–	١٦٠	٤٠	٢٠٠	٢٠٠	٠	٠
٣	٠	٠	٦٤٠	٦٤٠	٥١٢	١٢٨	٠	–	٠	١٦٠	١٦٠–	١٢٨	٣٢	١٦٠	١٦٠	٠	٠
٤	٠	٠	٥١٢	٥١٢	٤١٠	١٠٢	٠	–	٠	١٢٨	١٢٨–	١٠٢	٢٦	١٢٨	١٢٨	٠	٠
١٠	٠	٠	١٣٤	١٣٤	١٠٧	٢٧	٠	–	٠	٣٤	٣٤–	٢٧	٧	٣٤	٣٤	٠	٠
٢٠	٠	٠	١٤	١٤	١١	٣	٠	–	٠	٤	٤–	٣	١	٤	٤	٠	٠
٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	–	٠	٠	٠–	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جمع «المدد»	١٥٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٠	–	٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠–	٠	٠	٠	١٥٠٠	٠	٠

١ – جميع الارقام بالدنانير وتـــدل على انحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر •

الجـــدول (١) أ • آثار استثمار في روؤس اموال ثابتة ينجز في مدة واحدة • لا توجد توفيرات خاصة • الموارد المحلية المستعملة تتألف من المواد فقط (١) •

«المدة» رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	المواد المحلية المستعملة للاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار «المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات من السلع			مجموع الاستثمار «الحقيقي»	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات المحلية
			في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك	في الصناعات الى تنتج المواد للاستثمار في رؤوس اموال ثابتة		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		مواد محلية لاغراض الاستثمار	سلع استهلاك محلية	سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
					(٣ + ٤)			(٥–٦–٧)		(١ – ٢)		(٩–١٠–١١)	(٢ – ٣)	(٢ – ٦)	(١١ – ٧)	(١٣ + ١٤ + ١٥)	(١٢+١٦)	(١٧+١٢)	(= ٨)
	(١)	(٢)	(٤)	(٣)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)	(١٩)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	–	٥٠٠	٠	٥٠٠–	١٠٠٠–	٠	٠	١٠٠٠–	٥٠٠	٠	٠
٢	٠	٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠	–	٠	٠	٠–	١٠٠٠	٨٠٠–	٢٠٠–	٠	٠	٠	٠
٣	٠	٠	٨٠٠	٠	٨٠٠	٦٤٠	١٦٠	٠	–	٠	٢٠٠	٢٠٠–	٠	١٦٠	٤٠	٢٠٠	٢٠٠	٠	٠
٤	٠	٠	٦٤٠	٠	٦٤٠	٥١٢	١٢٨	٠	–	٠	١٦٠	١٦٠–	٠	١٢٨	٣٢	١٦٠	١٦٠	٠	٠
٥	٠	٠	٥١٢	٠	٥١٢	٤١٠	١٠٢	٠	–	٠	١٢٨	١٢٨–	٠	١٠٢	٢٦	١٢٨	١٢٨	٠	٠
١١	٠	٠	١٣٤	٠	١٣٤	١٠٧	٢٧	٠	–	٠	٣٤	٣٤–	٠	٢٧	٧	٣٤	٣٤	٠	٠
٢١	٠	٠	١٤	٠	١٤	١١	٣	٠	–	٠	٤	٤–	٠	٣	١	٤	٤	٠	٠
٤١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	–	٠	٠	٠–	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جمع «المدد»	١٥٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٠	–	٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠–	٠	٠	٠	١٥٠٠	٠	٠	٠

١ – جميع الارقام بالدنانير وتـــدل على انحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر •

٢ ـ اما في الحالات المتوسطة بين الحالتين السابقتين فيحدث دخل محلي جديد ابتداً من « المـــدة » الاولى وذلك بشكل اجور عمال وارباح لمقاولين محليين · وفي « المدة » التالية يكون الدخل الزائد عن دخل الحالة الساكنة متكونا من دخل تولده الزيادة الحاصلة في الاستهلاك في « المدة » رقم (١) ، ومن دخل يحدث في الصناعات التي تنتج المواد لاغراض الاستثمار · وقد يكون مجموع هاتين الفقرتين اعلى او اوطأ من الدخل (الزائد عن المدة رقم صفر) في « المدة » الاولى ، الا ان ذلك يتوقف على نسبة ما يستعمل من المصروفات المحلية الخاصة بالاستثمار الاصلي لشراء مواد بالنسبة الى الميل الى استهلاك سلع محلية · وكلما ارتفعت نسبة ما يستعمل من مصـــروفات الاستثمار الاصلي لشراء مواد ازدادت كذلك حصة تكوين الدخل « الاصلي » المؤجلة الى المدة رقم (٢)وازداد بالتالي احتمال زيادة مجموع الدخل في هذه «المدة» عن دخل «المدة» الاولى · ولكن في « المدة » رقم (٣) التي لا يظهر فيها « تطعيم » من الدخل الاصـلي » المؤجل ، لا بد وان يبدأ الهبوط في مجموع الدخل ·

٣ ـ ولتبسيط البحث سنحافظ في القسم الباقي من الملحق على الافتراض بان الـــدخل المحلي كله يتكون من اجور وارباح دفعت في « المدة » رقم (١) ·

الحالة رقم (٣) · آثار استثمار ينجز في مدة واحدة · يوجد توفير محلي ·

١ ـ والآن نجري تغييرا طفيفا آخر في افتراضاتنا · فبدلا من ان نفترض ان الزيادات في الدخل تستعمل كلها للاستهلاك ، نفترض انه توفر نسبة ثابتة من الدخل الزائـــد عن دخل « المـدة » رقم صفر · اما

الافتراضات الاخرى الخاصة بالحالة رقم (١) فتبقى كما هي ٠

ولقد اوضحنا في الجدول (٢) التطور الذي يحصل في حالة خاصه ٠ فان النسبتين اللتين تستهلكان من الدخل هما هنا (٨٠) في المائة للسلع المحلية و (١٠) في المائة للسلع المستوردة ، على حين نفترض ان الجزء الباقي اي (١٠) في المائة يوفر ٠ ويظهر بسهولة ان تطور الانتاج والدخل المحليين يعادل تماما التطور الحاصل في الحالة السابقة ٠ ويرجع ذلك الى ان النسبة التي « تتسرب » الى الخارج من الزيادات في الدخل لا تتغير اي تبقى (٢٠) في المائة ٠ وليس من المهم في هذا الصدد اذا « تسربت » هذه النسبة بسبب انفاقها على سلع مستوردة او بسبب توفيرها٠

٢ ـ اذا رمزنا الى النسبتين اللتين تنفقان على سلع محلية ومستوردة والنسبة التي توفر وذلك بالحروف (د) و (هـ) و (س) على التوالي ـ (ك ∆د ∆١) و (ك ∆هـ ∆١) و (ك ∆ س ∆١) و (د+هـ+س=١) ـ واذا كانت (ل١) قيمة الاستثمار الاصلي في رؤوس اموال ثابتة وكانت (أ١) النسبة المنفقة منها محليا فان الدخل المحلي في «المدة» رقم (١) يبلغ

و١ = أ . ل١

ويكون الدخل « المولد » في « مدة » (ن) منتخبة كيفيا (ن ∆١)

و ن = أ . ل١ (د) ن — ١

وهذا هو نفس التعبير الموجود في الحالة رقم (١) ، وعندما تزداد (ن) نحو اللانهاية فان الدخل المولد يقارب الصفر ٠ وكذلك تصح اغلب العلاقات او النسب الاخرى التي اوردناها فيما يتعلق « بالمدة » رقم (١) ٠

٣ ـ والفرق الاساسي الوحيد هو انه نظرا لظهور توفيرات محلية لاحاجة لتغطية قيمة الاستثمار الاصلي كلها بعجز متراكم في ميزان المدفوعات الجارية ٠

ان القيمة المتراكمة لجميع الزيادات في الدخل (زيادة عن دخل « المدة » رقم صفر) تقارب كالسابق (عندما تزداد ن نحو اللانهاية) .

$$\text{أ} . \text{ل}_{1} . \frac{1}{1 - \text{د}}$$

او في الحالة الخاصة التي تمثل الجدول (٢) عندما

$$\text{ل}_{1} = 15000 \text{ دينار}، \text{أ} = \frac{2}{3}، \text{د} = \frac{4}{5}،$$

$$\frac{2}{3} \; 15000 \; \frac{1}{1 - \frac{4}{5}} = 5000 \text{ دينار} .$$

ومن هذا المبلغ توفر النسبة (س) وبذلك تقارب التوفيرات المتراكمة

$$\text{أ} . \text{ل}_{1} . \frac{\text{س}}{1 - \text{د}}$$

او عندما س = ١٠ في المائة

$$5000 \text{ دينار } \frac{1}{10} = 500 \text{ دينار} .$$

كذلك يبلغ العجز في الحساب الجاري

$$(1 - \text{أ}) . \text{ل}_{1} + \text{هـ} . \text{و}_{1} + \text{هـ} . \text{و}_{2} + \ldots + \text{هـ} . \text{و}_{\text{ن}} = (1 - \text{أ}) . \text{ل}_{1} + \text{هـ} . \text{و}$$

او عندما ن ← ∞

$$(1 - \text{أ}) . \text{ل}_{1} + \text{هـ} . (\text{أ} . \text{ل}_{1} . \frac{1}{1 - \text{د}}) = (1 - 2) \text{ ل}_{1} + \text{أ} . \text{ل}_{1} . \frac{\text{هـ}}{1 - \text{د}}$$

وعندما هـ = ١٠ في المائة فان هذا المبلغ يصبح معادلا

$$\frac{1}{2} . 1500 + \frac{1}{10} \; 5000 = 500 + 500 = 1000 \text{ دينار}$$

وهكذا تقارب التوفيرات المتراكمة مضافا اليها العجز المتراكم في الحساب الجاري

$$\text{أ} . \text{ل}_{1} \frac{\text{س}}{1-\text{د}} + (1-\text{أ})\text{ل}_{1} + \text{أ} . \text{ل}_{1} \frac{\text{ه}}{1-\text{د}}$$

او لما كانت ه = ١ ـ د ـ س

$$\text{فان } \text{أ} . \text{ل}_{1} \frac{\text{س}}{1-\text{د}} + (1-\text{أ})\text{ل}_{1} + \text{أ} . \text{ل}_{1} \frac{1-\text{د}-\text{س}}{1-\text{د}} =$$

$$\text{أ} . \text{ل}_{1} \frac{\text{س} + 1 - \text{د} - \text{س}}{1-\text{د}} + (1-\text{أ})\text{ل}_{1} =$$

$$\text{أ} . \text{ل}_{1} + (1-\text{أ})\text{ل}_{1} = \text{ل}_{1}$$

وفي الحالة الخاصة تبلغ التوفيرات مضافا اليها العجز المتراكم ٥٠٠ دينار + ١٠٠٠ دينار = ١٥٠٠ دينار ٠

ويظهر ان قيمة التوفيرات المتراكمة مضافا اليها العجز المتراكم في ميزان المدفوعات تعادل بالضرورة قيمة الاستثمار الاصلي في رؤوس اموال ثابتة ٠ وهذان المصدران قد تعاونا على جعل ذلك الاستثمار ممكنا٠

٤ ـ ولقد اوضحنا في الجدول (٢) اية حالة تختلف قليلا ٠ وهنا لا تزال التوفيرات تمثل (١٠) بالمائة من كل زيادة في الدخل الزائد عن دخل « المدة » رقم صفر ، غير ان استهلاك سلع مستوردة يبلغ (٢٠) بالمائة (كما في الحالة رقم ١) ، وهكذا يبقى (٧٠) بالمائة فقط لاستهلاك سلع محلية ٠ ولما كانت « التسربات » من التداول المحلي اكبر في هذه الحالة منها في الحالات السابقة عليها مباشرة ، فان تكوين الدخل يجري بمقياس اصغر ، ويصبح مجموع الدخل المولد المتزاكم (٣٣٣٣) دينارا فقط (بدلا من ٤٠٠٠ دينار) ٠ وعلى ذلك تكون الاستيرادات ايضا اقل منها في الحالة رقم (١) ولكنها ـ نظرا لازدياد الميل الى استهلاك سلع مستوردة ـ اكبر منها في الحالة رقم (٢) ٠

الجدول (٢) · آثار استثمار في روؤس اموال ثابتة ينجز في مدة واحدة مع وجود توفيرات خاصة (١) ·

«المدة» رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار «المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات من السلع			مجموع الاستثمار «الحقيقي»	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات
		لاغراض الاستثمار مباشرة	في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		سلع استهلاك محلية	سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
	(١)	(٢)	(٣)	(٢+٣) (٤)	(٥)	(٦)	(٤-٥-٦) (٧)	(٨)	(١-٢) (٩)	(١٠)	(٨-٩-١٠) (١١)	(٣-٥) (١٢)	(١٠-٦) (١٣)	(١٣+١٢) (١٤)	(١+١٤) (١٥)	(١١+١٥) (١٦)	(٧=) (١٧)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٠٠	١٠٠	-	٥٠٠	٠	-٥٠٠	-٨٠٠	-١٠٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٠	٠	٨٠٠	٨٠٠	٦٤٠	٨٠	٨٠	-	٠	١٠٠	-١٠٠	١٦٠	٢٠	١٨٠	١٨٠	٨٠	٨٠
٣	٠	٠	٦٤٠	٦٤٠	٥١٢	٦٤	٦٤	-	٠	٨٠	-٨٠	١٢٨	١٦	١٤٤	١٤٤	٦٤	٦٤
٤	٠	٠	٥١٢	٥١٢	٣٢٨	٥١	٥١	-	٠	٦٤	-٦٤	١٠٢	١٣	١١٥	١١٥	٥١	٥١
٥	٠	٠	٤١٠	٤١٠	١٠٧	٤١	٤١	-	٠	٥١	-٥١	٨٢	١٠	٩٢	٩٢	٤١	٤١
١٠	٠	٠	١٣٤	١٣٤	١١	١٤	١٣	-	٠	١٧	-١٧	٢٧	٣	٣٠	٣٠	١٣	١٣
٢٠	٠	٠	١٤	١٤	٠	٢	١	-	٠	٢	-٢	٣	٠	٣	٣	١	١
٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	-	٠	٠	-٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جميع «المدد» ١٥٠٠		١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠	-١٠٠٠	٠	٠	٠	١٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠

١ ـ جميع الارقـام بالدنانير وتدل على انحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر ·

الجدول (٢) أ · آثار استثمار في روؤس اموال ثابتة ينجز في مدة واحدة مع وجود توفيرات خاصة (١) ·

«المدة» رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار «المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات من السلع			مجموع الاستثمار «الحقيقي»	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات
		لاغراض الاستثمار مباشرة	في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		سلع استهلاك محلية	سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
	(١)	(٢)	(٣)	(٢+٣) (٤)	(٥)	(٦)	(٤-٥-٦) (٧)	(٨)	(١-٢) (٩)	(١٠)	(٨-٩-١٠) (١١)	(٣-٥) (١٢)	(١٠-٦) (١٣)	(١٢+١٣) (١٤)	(١+١٤) (١٥)	(١١+١٥) (١٦)	(٧=) (١٧)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٧٠٠	٢٠٠	١٠٠	-	٥٠٠	٠	-٥٠٠	-٧٠٠	-٢٠٠	٩٠٠-	٦٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٠	٠	٧٠٠	٧٠٠	٤٩٠	١٤٠	٧٠	٠	٠	٢٠٠	-٢٠٠	٢١٠	٦٠	٢٧٠	٢٧٠	٧٠	٧٠
٣	٠	٠	٤٩٠	٤٩٠	٣٤٣	٩٨	٤٩	-	٠	١٤٠	-١٤٠	١٤٧	٤٢	١٨٩	١٨٩	٤٩	٤٩
٤	٠	٠	٣٤٣	٣٤٣	٢٤٠	٦٩	٣٤	-	٠	٩٨	-٩٨	١٠٣	٢٩	١٣٢	١٣٢	٣٤	٣٤
٥	٠	٠	٢٤٠	٢٤٠	١٦٨	٤٨	٢٤	-	٠	٦٩	-٦٩	٧٢	٢١	٩٣	٩٣	٢٤	٢٤
١٠	٠	٠	٤٠	٤٠	٢٨	٨	٤	-	٠	١١	-١١	١٢	٣	١٥	١٥	٤	٤
٢٠	٠	٠	١	١	١	٠	٠	-	٠	٠	-٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	-	٠	٠	-٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جميع «المدد» ١٥٠٠		١٠٠٠	٢٣٣٣	٣٣٣٣	٢٣٣٣	٦٦٧	٣٣٣	-	٥٠٠	٦٦٧	١١٦٧	٠	٠	٠	١٥٠٠	٣٣٣	٣٣٣

١ ـ جميع الارقـام بالدنانير وتدل على انحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر ·

فاذا كان الميل الى التوفير معلوما فان مجمـــوع الاستيرادات المتراكمة يصبح دائما اكبر عندما ينمو الميل الى استهلاك سلع مستوردة (بالرغم من الهبوط الناتج في مجموع الدخل المتراكم) ٠

ويمكن ملاحظة ذلك من الحجـة التالية : ان مجموع الدخل المتراكم يقارب

$$\text{أ . ل}_{1} \frac{1}{1-\text{د}} = \text{أ . ل}_{1} \frac{1}{\text{هـ} + \text{س}} \quad (\text{اذ أن د} + \text{هـ} + \text{س} = 1)$$

واذن فالمجموع المتراكم لاستهلاك سلع مستوردة يقارب

$$\text{هـ} \left(\text{أ . ل}_{1} \frac{1}{\text{هـ} + \text{س}}\right) = \text{أ ل}_{1} \frac{\text{هـ}}{\text{هـ} + \text{س}}$$

ويجب ان ينمو الكسر $\frac{\text{هـ}}{\text{هـ} + \text{س}}$ تدريجيا ـ ولو بنسبة متناقصة ـ من الصفر الى (هـ) ، عندما ترتفع (هـ) من الصفر الى ١ ـ س ٠ واذن ينبغي ان ينمو المجمـــوع المتراكم لاستهلاك ســـلع مستوردة ، وبالتالي الاستيرادات ، كلما ازداد الميل الى استهلاك سلع مستوردة ٠

الحالة رقم (٣) ٠ آثار استثمار يستمر لعدد غير متناه من «المدد»٠ لا توجد توفيرات ٠

١ ـ لقد افترضنا الى الان ان مشـروع الاستثمار الذي عمل « كدافع » قد انجز خلال « مدة » واحدة فقط ٠ والان ننتقل الى الطرف الاخر ، فنفترض ان المشـروع يستمر لعدد غير متناه من « المدة » وان مبلغا ثابتا من المال ينفق في كل « مدة » ٠ ان منهاج الاعمار فى جملته ينفق الى حد كبير مع هذا الافتراض ٠

ومن جميع الوجوه الأخرى نحتفظ موقفا بالافتراضات المبسطة التي تستند اليها الحالة رقم ١ (بما فيها الافتراض القائل بعدم توفر ايرادات جارية من التحويل الخارجي اي ان منهاج الاعمار يمول بقروض من المصرف الوطني) . ومن هنا نستطيع ان نتوقع قيام صلة وثيقة جدا بين النتائج الحاصلة في تلك الحالة والنتائج التي سنصل اليها في الحالة الحاضرة . وفي الحق ان كل ما نفعله هو ان نفترض ان استثمارا جديدا من النوع الذي تصورناه في الحالة رقم (١) يشرع فيه في كل « مدة » ، بينما « تستمر » الآثار التي « تولدها » الاستثمارات التي بدىء بها في جميع « المدد » السابقة .

واذا فنحن نستطيع ان نجد الآثار الموحدة للاستثمارات التي بدىء بها في « المدتين رقم (١) و (٢) ، كما تظهر في المدة الاخيرة ، وذلك باضافة الارقام الواردة في كل عمود في السطر رقم (١) من الجدول (١) الى الارقام المماثلة الواردة في السطر رقم (٢) . كما اننا نجد النتائج التي تنطبق على « المدة » رقم (٣) في الحالة الحاضرة وذلك بجمع ارقام الاسطر رقم (١) و (٢) و (٣) في كل عمود من الجدول (١) ، وهكذا دواليك في كل « مدة » تالية . وكمثال لذلك فقد ابنا في الجدول (٣) كيفية الوصول الى ارقام مجموع الدخل المحلي الخاص .

الجـــدول (٣) تولد الدخل

رقم «المدة»	الدخل الذي يحدثه الاستثمار مباشرة	الدخل المولد في المدد التالية										مجموع الدخل
		بعد مدة واحدة	بعد مدتين	بعد ٣ مدد	بعد ٤ مدد	بعد ٥ مدد	بعد ٦ مدد	بعد ٧ مدد	بعد ١٠ مدد	بعد ٢٠ مدة	بعد ٣٠ مدة	بعد ٤٠ مدة	
١	١٠٠٠												= ١٠٠٠
٢	١٠٠٠	+ ٨٠٠											= ١٨٠٠
٣	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠										= ٢٤٤٠
٤	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢									= ٢٩٥٢
٥	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠								= ٣٣٦٢
٦	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠	+ ٣٢٨							= ٣٦٩٠
٧	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠	+ ٣٢٨	+ ٢٦٢						= ٣٩٥٢
٨	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠	+ ٣٢٨	+ ٢٦٢	+ ٢١٠					= ٤١٦٢
١١	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠	+ ٣٢٨	+ ٢٦٢	+ ٢١٠	+ ٠٠	+ ١٠٧			= ٤٥٧١
٢١	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠	+ ٣٢٨	+ ٢٦٢	+ ٢١٠	+ ٠٠	+ ١٠٧	+ ١٢		= ٤٩٥٥
٣١	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠	+ ٣٢٨	+ ٢٦٢	+ ٢١٠	+ ٠٠	+ ١٠٧	+ ١٢	+ ٠٠	+ ١ = ٤٩٩٦
٤١	١٠٠٠	+ ٨٠٠	+ ٦٤٠	+ ٥١٢	+ ٤١٠	+ ٣٢٨	+ ٢٦٢	+ ٢١٠	+ ٠٠	+ ١٠٧	+ ١٢	+ ٠٠	+ ١ + ٠٠ + صفر = ٥٠٠٠

٢ ـ ولقد بينا النتائج الكاملة في الجـدول (٣) أ ٠ وكان من الممكن طبعا الوصـول اليها بتطبيق طريقة مماثلة للطريقة المتبعة فيما يتعلق بالجدول (١) ، اي كان في استطاعتنا ان نجادل على الوجه التالي:ـ

في « المدة » رقم (١) يحدث الاستثمار الذي بدىء به في تلك « المدة » دخلا محليا قدره (١٠٠٠) دينار ٠ وهـذا الدخل يسبب زيادة قدرها (٨٠٠) دينار في استهلاك سلع محلية وزيادة قدرها (٢٠٠) دينار في استهلاك سلع مستوردة ، ويقابل هاتين الزيادتين هبوط في المخزونات٠ واذن فالاستثمار « الحقيقي » الصافي يساوي (٥٠٠) دينار فقط ، وهذا المبلغ يعادل قيمة المستورد من سلع الانتاج وخدمات المقاولين الاجانب (وهذه القيمة تساوي العجز في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية) ٠ ونشاهد « المدة » الثانية ايضا حدوث دخل قدره (١٠٠٠) دينار نتيجة لمشروع الاستثمار ٠ ولكن فضلا عن هذا ، ينمو الانتاج وبالتالي الدخل في الصناعات المحلية التي تنتج سلع الاستهلاك وذلك بمقدار (٨٠٠) دينار ، وهذا المبلغ يعادل الارتفاع الحاصل في المبيعات في « المدة » رقم (١) ٠ واذن فمجموع الدخل المحلي يبلغ (١٨٠٠) دينار ، ينفق (١٤٤٠) دينار منه على استهلاك سلع محلية ، وينفق الباقي وقدره (٣٦٠) دينارا على سلع مستوردة ٠ وهكذا تنخفض المخزونات من السلع المحلية بمقدار (٦٤٠) دينار (١٤٤٠ دينار يستهلك مطروحا منه ٨٠٠ دينار ينتج) ٠ ويبلغ المستورد من سلع الاستهلاك (٢٠٠) دينار (يعادل الارتفاع الحاصل في الاستهلاك في « المدة » السابقة) ، غير ان المخزونات من هذه السلع تنخفض ثانية ، اي بمقدار (١٦٠) دينارا (٣٦٠ دينارا يستهلك مطروحا منه ٢٠٠ دينار ينتج) ٠ ويرتفع مجموع الاستثمار « الحقيقي » الصافي الى (٧٠٠) دينار (١٥٠٠ دينار في رؤوس اموال ثابتة مطروحا منه ٦٤٠ دينارا و١٦٠ دينارا تصفية في الاستثمار في مخزونات من السلع) ٠ وهذا

الجدول (٣) ٠ آثار استثمار يستمر لعدد غير متناه من المدد ٠ لا توجد توفيرات خاصة (١) ٠

«المدة» رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار «المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات من السلع			مجموع الاستثمار «الحقيقي»	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و «المالي»	مجموع التوفيرات
		لاغراض الاستثمار مباشرة	في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		من سلع استهلاك محلية	من سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
	(١)	(٢)	(٣)	(٢+٣) (٤)	(٥)	(٦)	(٤-٥-٦) (٧)	(٨)	(١-٢) (٩)	(١٠)	(٨-٩-١٠) (١١)	(٣-٥) (١٢)	(١٠-٦) (١٣)	(١٢+١٣) (١٤)	(١+١٤) (١٥)	(١١+١٥) (١٦)	(٧=) (١٧)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠	-	٥٠٠	٠	-٥٠٠	-٨٠٠	-٢٠٠	-١٠٠٠	٥٠٠	٠	٠
٢	١٥٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	١٤٤٠	٣٦٠	٠	-	٥٠٠	٢٠٠	-٧٠٠	-٦٤٠	-١٦٠	-٨٠٠	٧٠٠	٠	٠
٣	١٥٠٠	١٠٠٠	١٤٤٠	٢٤٤٠	١٩٥٢	٤٨٨	٠	-	٥٠٠	٣٦٠	-٨٦٠	-٥١٢	-١٢٨	-٦٤٠	٨٦٠	٠	٠
٤	١٥٠٠	١٠٠٠	١٩٥٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٥٩٠	٠	-	٥٠٠	٤٨٨	-٩٨٨	-٤١٠	-١٠٢	-٥١٢	٩٨٨	٠	٠
٥	١٥٠٠	١٠٠٠	٢٣٦٢	٣٣٩٢	٢٦٩٠	٦٧٢	٠	-	٥٠٠	٥٩٠	-١٠٩٠	-٣٢٨	-٨٢	-٤١٠	١٠٩٠	٠	٠
١٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٣٤٦٤	٤٤٦٤	٣٥٧١	٨٩٣	٠	-	٥٠٠	٨٦٦	-١٣٦٦	-١٠٧	-٢٧	-١٣٤	١٣٦٦	٠	٠
٢٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٣٩٤٢	٤٩٤٢	٣٩٥٣	٩٨٩	٠	-	٥٠٠	٩٨٦	-١٤٨٦	-١١	-٣	-١٤	١٤٨٦	٠	٠
٤٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٠	-	٥٠٠	١٠٠٠	-١٥٠٠	-٠	-٠	-٠	١٥٠٠	٠	٠

١ ـ جميع الارقام بالدنانير وتدل على الانحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر ٠

الجدول (٤) ٠ آثار استثمار يستمر لعدد غير متناه من المدد ٠ توجد توفيرات خاصة (١) ٠

«المدة» رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار «المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات من السلع			مجموع الاستثمار «الحقيقي»	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و «المالي»	مجموع التوفيرات
		لاغراض الاستثمار مباشرة	في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		من سلع استهلاك محلية	من سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
	(١)	(٢)	(٣)	(٢+٣) (٤)	(٥)	(٦)	(٤-٥-٦) (٧)	(٨)	(١-٢) (٩)	(١٠)	(٨-٩-١٠) (١١)	(٣-٥) (١٢)	(١٠-٦) (١٣)	(١٢+١٣) (١٤)	(١+١٤) (١٥)	(١١+١٥) (١٦)	(٧=) (١٧)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	١٠٠	-	٥٠٠	٠	-٥٠٠	-٨٠٠	-١٠٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	١٥٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	١٤٤٠	١٨٠	١٨٠	.	٥٠٠	١٠٠	-٦٠٠	-٦٤٠	-٨٠	٧٢٠	٧٨٠	١٨٠	١٨٠
٥	١٥٠٠	١٠٠٠	١٤٤٠	٢٤٤٠	١٩٥٢	٢٤٤	٢٤٤	-	٥٠٠	١٨٠	-٦٨٠	-٥١٢	-٦٤	٥٧٦	٩٢٤	٢٤٤	١٤٤
٠	٤٥٠٠	١٠٠٠	١٩٥٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٢٩٥	٢٩٥	-	٥٠٠	٢٤٤	-٧٤٤	-٤١٢	-٥١	٤٦١	١٠٣٩	٢٩٥	٢٩٥
٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٢٣٦٢	٣٣٥٢	٢٦٩٠	٣٣٦	٣٣٦	-	٥٠٠	٢٩٥	-٧٩٥	-٣٢٨	-٤١	٣٦٩	١١٣١	٣٣٦	٣٣٦
١٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٣٤٦٤	٤٤٦٤	٣٥٧١	٤٤٧	٤٤٦	-	٥٠٠	٤٣٣	-٩٣٣	-١٠٧	-١٤	١٢١	١٣٧٩	٤٤٦	٤٤٦
٢٤	١٥٠٠	١٠٠٠	٣٩٤٢	٤٩٤٢	٣٩٣٥	٤٩٥	٤٩٤	-	٥٠٠	٤٩٣	-٩٩٣	-١١	-٢	١٣	١٤٧٨	٤٩٤	٤٩٤
	١٥٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠	-١٠٠٠	-١	-٠	٠	١٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠

١ ـ جميع الارقام بالدنانير وتدل على الانحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر ٠

المبلغ يساوي العجز في ميزان المدفوعات (٥٠٠ دينار عن استيراد سلع انتاج وخدمات مضافا اليه ٢٠٠ دينار عن استيراد سلع استهلاك) ٠

وفي « المدة » رقم (٣) يزداد الانتاج المحلي والدخل والاستهلاك زيادة اخرى ولو بسرعة اقل منها في «المدة» الثانية، كما يزداد الاستيراد والاستثمار « الحقيقي » الصافي ٠ ة

ويصح ذلك في جميع « المدد » التالية ٠ غير ان التغيرات في المقادير المختصة تقل تدريجيا حتى تصبح ضئيلة جدا ، واذا تكررت العملية المرة تلو المرة فان جميع المقادير تثبت في قيم محدودة تسود في جميع « المدد » المستقبلة ما دمنا محتفظين بالافتراضات المختصة ٠ ويظهر من الجدول ان هذه القيم المحددة تعادل ما يقابلها من الاثار المتراكمة لاستثمار ينجز في « مدة » واحدة والظاهرة في الجدول (١) ٠ وهذه النتيجة تستخلص مما ذكرناه انفا عن الطريقة التي نستطيع بها ان تصور تركيب الجدول (٣) أ على اساس الجدول (١) ٠

٣ ـ ولا حاجة الى زيادة الايضاح لنعرف ان النتائج التي توصلنا اليها في هذه الفقرة تنطبق مهما كانت القيم التي تعزى الى النسبة الذاهبة الى الخارج من مصروفات الاستثمار ، والى النسبة بين استهلاك سلع محلية واستهلاك سلع مستوردة ٠

٤ ـ لقد اظهر هذا التحليل الاتجاهات التالية (التي هي صحيحة حسب افتراضاتنا المبسطة) :ـ

(١) متى بدىء بعملية استثمار مستمرة فان الزيادات في الدخل تستمر خلال عدد من « المدد » (او بعبارة ادق خلال عدد غير متناه) ،

وبذلك تسبب طلبا على كمية متزايدة من عوامل الانتاج • وينبغي التأكيد بشدة على هذه الحقيقة ، لانها تدل على انه لا يكفي ، عند وضع منهاج لانتاج ما ، التحقق من ان عوامل الانتاج اللازمة مباشرة لهذا المنهاج متوفرة بكميات كافية ، فيجب ان يدرك المرء ان من المحتمل ان ينشأ طلب ثانوي على عوامل انتاج بحيث يقتضي لتفادي ضغط التضخم توفر كميات اضافية من السلع واخيرا من عوامل الانتاج • ولقد افترضنا في حالتنا المبسطة ـ ولنكرر هذا مرة اخرى ـ ان جميع العوامل متوفرة بكميات كافية ، غير ان ذلك لا يصح في الواقع لاجل غير محدود ، ومن المهم ان توضع هذه الحقيقة ـ التي عالجناها بتفصيل اكثر في الفصل (٨) ـ نصب العين •

(٢) ان الاستيرادات ستزداد مع المدخولات ـ او بالاحرى خطورة واحدة بعدها ـ اذا لم تكن مقيدة بانظمة مباشرة او عن طريق زيادة الرسوم الكمركية ، وسوف يزداد العجز في الحساب الجاري بنسبة الزيادة في الاستيرادات ويصبح في النهاية مساويا للاستثمار الجاري في رؤوس اموال ثابتة •

(٣) وفي هذه الحالة الخاصة سيتطور التوسع بسرعة تهبط باطراد • غير ان ذلك يتوقف على الافتراضات التي افترضناها فيما يتعلق باستجابات باعة المفرد والمنتجين • وسوف نبين في قسم تال (الحالة رقم ٨) كيف ان سرعة التوسع تتغير عندما تعدل هذه الافتراضات•

الحالة رقم (٤) • آثار استثمار يستمر لعدد غير متناه من «المدد»• يوجد توفير محلي •

١ ـ وكما ان الحالة رقم (٣) امكن ان تبنى على النتائج الحاصلة

في الحالة رقم (١) ، فكذلك يمكننا الان ـ عند النظر في عملية استثمار مع وجود توفير محلي (خاص) ـ ان نتخذ الحالة رقم (٢) كنقطة ابتداء ٠

واننا نتخذ جميع الافتراضات التي تستند اليها الحالة رقم (٢) ، ما عدا الافتراض المتعلق بنوع الاستثمار الذي نفترض الآن استمراره لعدد غير متناه من المدد ٠ واذن فهذه الحالة الجديدة تختلف اختلافا بسيطا عن الحالة رقم (٣) ، اي اذا افترضنا وجود توفير محلي خاص ـ لحد (١٠) بالمائة ـ من الزيادات في الدخل التي تتجاوز دخل « المدة » رقم صفر ٠

٢ ـ ولقد ابنا في الجدول (٤) التطور الحاصل ٠ وهذا الجدول قد بني على اساس الجدول (٢) ، وذلك بنفس الطريقة التي توصلنا بها الى الجدول (٣) على اساس الجدول (١) ٠ ويبدو ان الانتاج المحلي ينمو باطراد من « مدة » الى التي تليها ٠ ولو بسرعة تهبط على الدوام الى ان تقارب الصفر ٠ والتطور في هذا الشأن انما هو نفس التطور الحاصل في الحالة رقم (٣) ، ذلك لان نسبة الزيادات في الدخل «المحتفظ بها » في الاقتصاد الاهلي هي نفس النسبة في كلتا الحالتين ـ ولا اهمية في هذا الصدد للطرق التي يتسرب بها الجزء الباقي من الزيادات في الدخل ـ اي سواء تسرب بسبب التوفير او بسبب الانفاق على سلع اجنبية ٠

والاختلاف بين الحالتين ينشأ من ظهور توفيرات خاصة ٠ وان توفير جزء من الدخل الزائد عن دخل « المدة » رقم صفر معناه ان حصة تعادله من مجموع الانتاج قد توفرت للاستثمار ، وان لا حاجة اذن الى الاعتماد على القروض الخارجية الى نفس الحد السابق ، على الرغم من ان الاستثمار في رؤوس اموال ثابتة ، والانتاج « المولد » في الصناعات التي

تنتج سلع الاستهلاك ، يتعادلان من حيث المقدار في كلتا الحالتين .

ولو كانت النسبة المنفقة من الزيادات في الدخل على سلع محلية (٧٠) بالمائة ، وكانت النسبة المنفقة على سلع مستوردة (٢٠) بالمائة (وبالتالي بقيت التوفيرات ثابتة بنسبة (١٠) بالمائة) ، لسار التطور الناتج في المدخولات « المولدة » بسرعة اقل ، ولتقارب بعد عدد من « المدد » (٣٣٣٣) دينارا ، اي ما يعادل مجموع الدخل المتراكم في الحالة رقم ٢ (أ) ، حيث كانت النسبتان المنفقتان من الزيادات في الدخل على الصنفين المختلفين من السلع وبالتالي النسبة الموفرة (٧٠) و (٢٠) و (١٠) بالمائة ايضا على التوالي .

٣ ـ ومن البديهي ان النتائج التي توصلنا اليها في هذا القسم والاقسام المتقدمة يمكن تعميمها جميعا بطريقة مماثلة للطريقة المستعملة في الحالات السابقة .

الحالة رقم (٥) . اخذ ايرادات النفط بنظر الاعتبار .

١ ـ لقد اهملنا ـ عن عمد ـ في التحليل المتقدم عاملا بالغ الاهمية في الوضع الراهن في العراق ، اي ايرادات النفط . ولكن ليس معنى ذلك ان التحليل قد كان الى الان قليل الانطباق على المشاكل التي تواجه العراق ، بل بالعكس . فاولا ان الاثار الداخلية لاستثمار ما لا تختلف مهما تكن الطريقة التي يمول بها ، واذن فنحن نستطيع ان نبني الحجج التالية في ذلك الشأن على الاساس التي وضعناه في الاقسام المتقدمة . وثانيا ان التطورات المتصورة في الفقرات الآنفة هي تلك التي لابد من ان نفترض انطباقها على الوضع السائد في كثير من الاقطار المتخلفة الاخرى ، ولذلك فهي تساعد على ابراز وضع العراق المؤاتي جدا .

ويبدو مما تقدم انه اذا لم تكن هناك توفيرات ـ وهي في العادة

ضئيلة او معدومة تقريبا في الاقطار المتخلفة نظرا لانخفاض مستوى دخلها ومستوى معيشتها ـ فان اي استثمار يجري لغرض تحسين احوال السكان المعاشية ينبغي ان يمول بقروض اجنبية . وهذا ينطبق ليس فقط على ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتألف مباشرة من سلع وخدمات اجنبية بل ـ من جراء الزيادة « المولدة » في المدخولات وبالتالي في استهلاك السلع المستوردة ـ على الجزء الباقي ايضا . ومع ان الحصول على قروض (من البنك الدولي للاعمار والانماء مثلا) لتمويل استيراد السلع الضرورية مباشرة لاغراض الاستثمار قد يكون امرا ممكنا الا ان من الصعب جدا في العادة الاقتراض من الخارج لغرض تمويل الاستيرادات « المولدة » من سلع الاستهلاك . ولذلك فان الاقطار المذكورة ستواجه مشكلة منع لاستهلاك ـ على الاقل استهلاك السلع المستوردة ـ من الارتفاع الى ان تبلغ مشاريع الحكومة حدا يجعل في الامكان زيادة انتاج سلع استهلاك مناسبة تحل محل السلع المستوردة، او زيادة انتاج السلع للتصدير لسد ثمن الزيادة في الاستيرادات . اما اذا بذلت ، جزاء على ذلك ، وعود غامضة باجراء تحسينات في المستقبل فقد يكون من الصعب جدا اقناع السكان بضرورة زيادة مجهودهم في الوقت الحاضر ، وبالتالي يمثل التطور كله .

الجدول (٥) آثار استثمار يستمر لعدد غير متناه من المدد
ويمول من ايرادات النفط ٠ لا توجد توفيرات خاصة (١)

«المدة» رقم	الدخل من التحويل الخارجي (= ايراد النفط)	مصروفات التحويل الخارجي	صافي الدخل من التحويل الخارجي (صافي الاستثمار «المالي» في الخارج) (٨ — ٩ — ١)	مجموع الاستثمار «الحقيقي»	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و «المالي» (١١ + ١٥)	مجموع التوفيرات العامة (= ايرادات النفط + مضافاً اليه مجموع التوفيرات الخاصة (١ + ٧)
	(٨)	(٩ ، ١٠)	(١١)	(١٥)	(١٦)	(١٧)
١	٣٠٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢	٣٠٠٠	٧٠٠	٢٣٠٠	٧٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٣	٣٠٠٠	٨٦٠	٢١٤٠	٨٦٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٤	٣٠٠٠	٩٨٨	٢٠١٢	٩٨٨	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٥	٣٠٠٠	١٠٩٠	١٩١٠	١٠٩٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
١٠	٣٠٠٠	١٣٦٦	١٦٣٧	١٣٦٦	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢٠	٣٠٠٠	١٤٨٥	١١١٥	١٤٨٥	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٥٠	٣٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠

(١) جميع الارقام بالدنانير وتدل على انحرافات عن المستويات السائدة في « المدة » رقم صفر ٠ ان عناوين الاعمدة الفردية تماثل عناوين الجدول (٤) ٠

الجدول (٥) أ صافي الاستثمار « المالي » في الخارج
اذا استعملت ايرادات النفط كلها لاغراض الاستثمار

« المدة » رقم	صافي الاستثمار «المالى » في الخارج دنانير
١	٢٠٠٠
٢	١٦٠٠
٣	١٢٨٠
٤	١٠٢٤
٥	٨٢٠
١٠	٢٦٨
١٠	٢٦٨
٢٠	٣٠
٤٠	صفر

وبدلا من التوفير الخاص ، تستطيع الحكومة طبعا لن تفرض التوفير العام على السكان فرضا . وفي الحق ان ذلك قد امكن اجراؤه في بعض الاقطار المتخلفة ، ولو لدرجة غير كافية .

٢ ـ اما فيما يتعلق بالتحويل الخارجي ، فان العراق اسعد حظا من اغلب الاقطار الاخرى .

لنفترض ان ايرادات النفط تنجم بمعدل (٣٠٠٠) دينار في كل « مدة » . وهذا المبلغ قد اخترناه كيفيا لغرض الايضاح ، ويمكن ضربه في اي رقم مناسب (١٠٠ او ١٠٠٠او ٥٠٠٠ الخ حسب طول « المدد »).

ولا يستعمل اي قسم من الايرادات للاستهلاك العام او لزيادة المنافع الاجتماعية او لتخفيض الضرائب او ما شابه ذلك ، اي ان ايرادات النفط توفر برمتها · ولكن ذلك لا يمنع من استعمال هذا التوفير العام كله او بعضه لتمويل استثمارات « حقيقية » في الداخل (في خزان مشروع آخر يقوم به مجلس الاعمار) ، بدلا من تراكمه بشكل استثمار « مالي » في الخارج · وفي كلتا الحالتين لا تستهلك ايرادات النفط بل توفر · ولنفترض ان مجلس الاعمار والحكومة ينفقان بالفعل (٠٠٠) دينار على مثل هذه الاستثمارات · وحيث اننا نتمسك بالافتراضات التي يستند اليها الجدول (٣) أ ، فان الآثار « المولدة » التي يتركها الاستثمار على الدخل والاستهلاك والانتاج ستكون مماثلة تماما للآثار المبينة في ذلك الجدول · اما الآثار المتعلقة بالاستثمار والتوفيرات فتظهر من الجدول (٥) ·

ويلاحظ ان العراق في هذه الحالة ستتراكم له الموارد بصورة مطردة في الاقطار الاجنبية (ربما بشكل احتياطيات من التحويل الخارجي للمصرف الوطني او لمصرف الرافدين او لكليهما) والسبب في ذلك ان مصروفات التحويل الخارجي المباشرة و « المولدة » لن تصل الى مبلغ يقارب القيمة الجارية لايرادات النفط ، او بعبارة اخرى ان نصف التوفير العام الناشىء عن ايرادات النفط يتخذ شكل استثمار « حقيقي » في العراق ، بينما يكون النصف الآخر بشكل استثمار « مالي » في الخارج ·

الجدول (٥) ب آثار استثمار يستمر لعدد غير

من « المدد » ويمول جزئيا بايرادات النفط لا توجد ..رات خاص

« المدة » رقم	الدخل من التحويل الخارجي (= ايرادات النفط	مصروفات التحويل الخارجي	صافي الدخل من التحويل الخارجي (صافي الاستثمار «المالي» في الخارج)	مجموع الاستثمار الحقيقي	مجموع الاستثمار « الحقيقي » و « المالي »	مجموع التوفيرات العامة (= ايرادات النفط) مضافا اليه مجموع التوفيرات الخاصة
	(٨)	(٩ + ١٠)	(٨ − ٩ − ١٠)	(١٥)	(١١ + ١٥)	(٧ + ٨)
			(١١)		(١٦)	(١٧)
١	٣٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢	٣٠٠٠	٢١٠٠	٩٠٠	٢١٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٣	٣٠٠٠	٢٥٨٠	٤٢٠	٢٥٨٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٤	٣٠٠٠	٢٩٦٤	٣٦	٢٩٦٤	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٥	٣٠٠٠	٣٢٧٠	٢٧٠-	٣٢٧٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
١٠	٣٠٠٠	٤٠٩٨	١٠٩٨-	٤٠٩٨	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢٠	٣٠٠٠	٤٤٥٥	١٤٥٥-	٤٤٥٥	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٤٠	٣٠٠٠	٤٥٠٠	١٥٠٠-	٤٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠

(١) جميع الارقام بالدنانير وتدل على انحرافات عن المستويات السائدة في « المدة » رقم صفر . ان عناوين الاعمدة الفردية تماثل عناوين الجدول (٤) .

اما اذا وجد مجلس الاعمار والحكومة ان من الواجب ان يوسعا فعالياتهما الاستثمارية الى حد يعادل ايرادات النفط الجارية ، فان ذلك سيؤدي الى مضاعفة المبلغ المستعمل لاغراض الاستثمار في كل « مدة » (اي من ١٥٠٠ دينار الى ٣٠٠٠ دينار) . واذا افترضنا ثبات نسبة الاستيرادات في مجالي الاستثمار والاستهلاك ، فان الارقام الواردة في العمود (٩+١٠) من الجدول ستتضاعف هي الاخرى ، وبذلك تترك المبالغ المبينة في الجدول (٥) أ للاستثمار « المالي » الصافي في الخارج .

ومع ان الاحتياطيات من التحويل الخارجي ستستمر على الارتفاع خلال « المدد » الاولى ، الا ان هذا التراكم من الموجودات الاجنبية سيزول تدريجيا . وبما ان مجموع الاستثمار « الحقيقي » سيتضاعف هو الآخر ، فان مجموع الاستثمار « الحقيقي » و « المالي » سيبقى (٣٠٠٠) دينار ، وسيعادل ـ وينبغي ان يعادل ـ مجموع التوفيرات المحلية (العامة) .

واخيرا اذا اعتقد المجلس والحكومة ـ نظرا لازدياد الاحتياطيات من التحويل الخارجي خلال « المدد » الاولى ـ انهما يستطيعان ان ينفقا على الاستثمارات اكثر من المبالغ التي يمكن تمويلها من ايرادات النفط (الاقتراض من المصرف الوطني الى حد يكفي لتغطية العجز) فستحصل النتيجة المبينة في الجدول (٥) ب ، حيث افترضنا ان الاستثمار في كل « مدة » يبلغ (٤٥٠٠) دينار .

ويبدو ان الاستثمار الصافي في الخارج سيكون ايجابيا خلال « المدد » القلائل الاولى ، ولكنه سيهبط تدريجيا حتى يصبح سلبيا الى حد يعادل الفرق بين مقدار ايرادات النفط والمبلغ المستعمل لاغراض الاستثمار في كل « مدة » . وبما ان الهبوط في الموجودات الاجنبية سيصل في النهاية الى معدل (١٥٠٠) دينار في كل « مدة » ، وسيبقى في

ذلك المستوى ما دام الاستثمار قائما ، فان الاحتياطي من التحويل الخارجي سيصبح عاجلا او آجلا اقل مما كان عليه في البدء . وينطبق نفس الامر ، وان لم يزد الاستثمار في كل « مدة » عن ايرادات النفط في كل « مدة » بالمقدار المفترض في الجدول . ولكن ليس من شك في ان الموجودات الاجنبية ستستمر على التراكم خلال عدد اكبر من « المدد » ، ان الهبوط النهائي سيكون ابطأ .

٣ ـ اذا امكن الاعتماد على التوفيرات الخاصة بالاضافة الى التوفيرات العامة ، فان من المحتمل ان يزيد الاستثمار في كل « مدة » بعض الشيء عن ايرادات النفط ، دون الاضرار بالاحتياطي من التحويل الخارجي ، اذ ـ في هذه الحالة ـ ستكون مصروفات التحويل الخارجي « المولدة » أقل (قارن العمود ١٠ من الجدولين ٢ و٢ أ مع العمود ١٠ من الجدول ١) .

الحالة رقم (٦) التخفيضات في الضرائب او المنافع الاجتماعية « كدافع »

١ ـ لقد ذكرنا في مناسبة سابقة (القسم (ب) ٢) ان ليس من الضروري ان يكون « الدافع » الذي يعمل على احداث توسع ما استثمارا ، اذ من المحتمل ايضا ان يجيء بشكل تخفيض في مستوى الضرائب لا يقابله تخفيض في المصروفات ، او بشكل زيادة في مصروفات الضمان الاجتماعي لا تقابلها زيادة في الضرائب . والجدول (٦) يبين ما يحدث في تلك الحالة . ونحن نفترض ان الضرائب تخفض بمقدار (١٠٠٠) دينار في « المدة » رقم (١) ، الامر الذي يزيد في الدخل الخاص الذي تحت التصرف (وفي الاستهلاك) بما يعادل التخفيض في الضرائب ، وان مستوى الضرائب الاوطأ الناتج سيحافظ عليه في جميع

« المدد » التالية . ويلاحظ ان الانتاج « المولد » ينمو تماما كما في الحالة رقم (٣) . والاختلاف بين الحالتين هو ان مجموع الاستثمار « الحقيقي » يكون سلبيا في الحالة رقم (٦) ، لان تصفية الاستثمار في المخزونات من السلع لا يقابلها استثمار و « المالي » يكون سلبيا في الحالة رقم (٦) الى حد (١٠٠٠) دينار في كل « مدة » ، وهذا المبلغ يعادل التوفيرات العامة السلبية الناتجة من العجز في الميزانية .

ولقد افترضنا في الجدول (٦) أ ان ايرادات النفط تستعمل برمتها لغرض تخفيض الضرائب وفي هذه الحالة تبقى التوفيرات العامة صفرا في جميع « المدد » ، ومن ثم يجب ان يكون مجموع الاستثمار « الحقيقي » و « المالي » صفرا كذلك ، لان تراكم الموجودات الاجنبية يعوض تماما وعلى الدوام عن الهبوط الحاصل في المخزونات المحلية .

واخيرا فان التوفيرات الخاصة قد ادخلت في الجدولين (٦) ب و (٦) ج . واذن ففي هاتين الحالتين يكون مجموع التوفيرات وبالتالي مجموع الاستثمار « الحقيقي » و « المالي » أعلى منه في الحالتين (٦) و (٦) أ .

٢ ـ وقد يكون من المفيد ان نؤكد بانه وان لم يحصل اي استثمار في رؤوس اموال ثابتة في هذه الحالات بخلاف الحالات السابقة ، فقد يكون من الحكمة مع ذلك ان يستعمل جزء من ايرادات النفط لغرض تخفيض الضرائب او زيادة منافع الضمان الاجتماعي او كليهما ، لان التحسن المباشر الذي يحصل في مستوى معيشة السكان وكذلك التحسن الآخر الذي يحصل في مستوى المعيشة والذي ينتج عن الزيادة « المولدة » في الانتاج والاستخدام ، قد يكون لهما آثار مفيدة

الجدول (٦) · آثار تخفيض في الضرائب يمول عن طريق عجز في الميزانية · لا توجد توفيرات خاصة (١) ·

«المدة» رقم	تخفيض الضرائب (= توفير عام سلبي)	الانتاج المحلي في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك	مجموع الدخل الخاص الذي تحت التصرف	التصرف بالدخل الخاص: استهلاك سلع محلية	التصرف بالدخل الخاص: استهلاك سلع مستوردة	التصرف بالدخل الخاص: التوفيرات	الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي لاستيراد سلع استهلاك	صافي الدخل من التحويل الخارجي («الاستثمار المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات: من سلع استهلاك محلية	الاستثمار في مخزونات: من سلع استهلاك مستوردة	الاستثمار في مخزونات: المجموع (= الاستثمار «الحقيقي»)	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات (العامة والخاصة)	الدخل من التحويل الخارجي (ايرادات النفط)	صافي الدخل من التحويل الخارجي («الاستثمار المالي» الصافي في الخارج)	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات (العامة والخاصة)
	(١)	(٢)	(٣) = (١ + ٢)	(٤)	(٥)	(٦) = (٣ − ٤ − ٥)	(٧)	(٨)	(٩) = (٧ − ٨)	(١٠) = (٢ − ٤)	(١١) = (٨ − ٥)	(١٢) = (١٠ + ١١)	(١٣) = (٩ + ١٢)	(١٤) = (٦ − ١)	(٧)	(٨) = (٧ − ٩)	(١٣) = (٩ + ١٢)	(١٤) = (٦ − ١ − ٢ + ٦)
١	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠	—	٠	٠	−٨٠٠	−٢٠٠	−١٠٠٠	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠
٢	١٠٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	١٤٤٠	٣٦٠	٠	—	٢٠٠	−٢٠٠	−٦٤٠	−١٦٠	−٨٠٠	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٠	٠
٣	١٠٠٠	١٤٤٠	٢٤٤٠	١٩٥٢	٤٨٨	٠	—	٣٦٠	−٣٦٠	−٥١٢	−١٢٨	−٦٤٠	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	٦٤٠	٠	٠
٤	١٠٠٠	١٩٥٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٥٩٠	٠	—	٤٨٨	−٤٨٨	−٤١٠	−١٠٢	−٥١٢	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	٥١٢	٠	٠
٥	١٠٠٠	٢٣٦٢	٣٣٦٢	٢٦٩٠	٦٧٢	٠	—	٥٩٠	−٥٩٠	−٣٢٨	−٨٢	−٤١٠	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	٤١٠	٠	٠
١٠	١٠٠٠	٣٤٦٤	٤٤٦٤	٣٥٧١	٨٩٣	٠	—	٨٦٦	−٨٦٦	−١٠٧	−٢٧	−١٣٤	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	١٣٤	٠	٠
٢٠	١٠٠٠	٣٩٤٢	٤٩٤٢	٣٩٥٣	٩٨٩	٠	—	٩٨٦	−٩٨٦	−١١	−٣	−١٤	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	١٤	٠	٠
٤٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٠	—	١٠٠٠	−١٠٠٠	−٠	−٠	−٠	−١٠٠٠	−١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	٠

(أ) ١ ـ جميع الارقام بالدنانير وتدل على انحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر ·

الجدول (٦) أ · آثار تخفيض في الضرائب يمول من ايرادات النفط · توجد توفيرات خاصة (١) ·

«المدة» رقم	تخفيض الضرائب (= توفير عام سلبي)	الانتاج المحلي في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك	مجموع الدخل الخاص الذي تحت التصرف	التصرف بالدخل الخاص: استهلاك سلع محلية	التصرف بالدخل الخاص: استهلاك سلع مستوردة	التصرف بالدخل الخاص: التوفيرات	الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي لاستيراد سلع استهلاك	صافي الدخل من التحويل الخارجي («الاستثمار المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات: من سلع استهلاك محلية	الاستثمار في مخزونات: من سلع استهلاك مستوردة	الاستثمار في مخزونات: المجموع (= الاستثمار «الحقيقي»)	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات (العامة والخاصة)	الدخل من التحويل الخارجي (ايرادات النفط)	صافي الدخل من التحويل الخارجي («الاستثمار المالي» الصافي في الخارج)	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات (العامة والخاصة)
	(١)	(٢)	(٣) = (١ + ٢)	(٤)	(٥)	(٦) = (٣ − ٤ − ٥)	(٧)	(٨)	(٩) = (٧ − ٨)	(١٠) = (٢ − ٤)	(١١) = (٨ − ٥)	(١٢) = (١٠ + ١١)	(١٣) = (٩ + ١٢)	(١٤) = (٦ − ١)	(٧)	(٨) = (٧ − ٩)	(١٣) = (٩ + ١٢)	(١٤) = (٦ − ١ − ٢ + ٦)
١	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٠٠	١٠٠	—	٠	٠	−٨٠٠	−١٠٠	−٩٠٠	−٩٠٠	−٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	١٠٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	١٤٤٠	١٨٠	١٨٠	—	١٠٠	−١٠٠	−٦٤٠	−٨٠	−٧٢٠	−٨٢٠	−٨٢٠	١٠٠٠	٩٠٠	١٨٠	١٨٠
٣	١٠٠٠	١٤٤٠	٢٤٤٠	١٩٥٢	٢٤٤	٢٤٤	—	١٨٠	−١٨٠	−٥١٢	−٦٤	−٥٧٦	−٧٥٦	−٧٥٦	١٠٠٠	٨٢٠	٢٤٤	٢٤٤
٤	١٠٠٠	١٩٥٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٢٩٥	٢٩٥	—	٢٤٤	−٢٤٤	−٤١٠	−٥١	−٤٦١	−٧٠٥	−٧٠٥	١٠٠٠	٧٥٦	٢٩٥	٢٩٥
٥	١٠٠٠	٢٣٦٢	٣٣٦٢	٢٦٩٠	٣٣٦	٣٣٦	—	٢٩٥	−٢٩٥	−٣٢٨	−٤١	−٣٦٩	−٦٦٤	−٦٦٤	١٠٠٠	٧٠٥	٣٣٦	٣٣٦
١٠	١٠٠٠	٣٤٦٤	٤٤٦٤	٣٥٧١	٤٤٧	٤٤٦	—	٤٣٣	−٤٣٣	−١٠٧	−١٤	−١٢١	−٥٥٤	−٥٥٤	١٠٠٠	٥٦٧	٤٤٦	٤٤٦
٢٠	١٠٠٠	٣٩٤٢	٤٩٤٢	٣٩٥٣	٤٩٥	٤٩٤	—	٤٩٣	−٤٩٣	−١١	−٢	−١٣	−٥٠٦	−٥٠٦	١٠٠٠	٥٠٧	٤٩٤	٤٩٤
٤٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	—	٥٠٠	−٥٠٠	−٠	−٠	−٠	−٥٠٠	−٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠

(ب) ١ ـ جميع الارقام بالدنانير وتدل على انحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر ·

الجدول (٦) ب · آثار تخفيض في الضرائب يمول عن طريق عجز في الميزانية · توجد توفيرات خاصة (١) ·

«المدة» رقم	تخفيض الضرائب (= توفير عام سلبي)	الانتاج المحلي في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك	مجموع الدخل الخاص الذي تحت التصرف	التصرف بالدخل الخاص: استهلاك سلع محلية	التصرف بالدخل الخاص: استهلاك سلع مستوردة	التصرف بالدخل الخاص: التوفيرات	الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي لاستيراد سلع استهلاك	صافي الدخل من التحويل الخارجي («الاستثمار المالي» الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات: من سلع استهلاك محلية	الاستثمار في مخزونات: من سلع استهلاك مستوردة	الاستثمار في مخزونات: المجموع (= الاستثمار «الحقيقي»)	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات (العامة والخاصة)	الدخل من التحويل الخارجي (ايرادات النفط)	صافي الدخل من التحويل الخارجي («الاستثمار المالي» الصافي في الخارج)	مجموع الاستثمار «الحقيقي» و«المالي»	مجموع التوفيرات (العامة والخاصة)
	(١)	(٢)	(٣) = (١ + ٢)	(٤)	(٥)	(٦) = (٣ − ٤ − ٥)	(٧)	(٨)	(٩) = (٧ − ٨)	(١٠) = (٢ − ٤)	(١١) = (٨ − ٥)	(١٢) = (١٠ + ١١)	(١٣) = (٩ + ١٢)	(١٤) = (٦ − ١)	(٧)	(٨) = (٧ − ٩)	(١٣) = (٩ + ١٢)	(١٤) = (٦ − ١ − ٢ + ٦)
١	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٠٠	١٠٠	—	٠	٠	−٨٠٠	−١٠٠	−٩٠٠	−٩٠٠	−٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	١٠٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	١٤٤٠	١٨٠	١٨٠	—	١٠٠	−١٠٠	−٦٤٠	−٨٠	−٧٢٠	−٨٢٠	−٨٢٠	١٠٠٠	٩٠٠	١٨٠	١٨٠
٣	١٠٠٠	١٤٤٠	٢٤٤٠	١٩٥٢	٢٤٤	٢٤٤	—	١٨٠	−١٨٠	−٥١٢	−٦٤	−٥٧٦	−٧٥٦	−٧٥٦	١٠٠٠	٨٢٠	٢٤٤	٢٤٤
٤	١٠٠٠	١٩٥٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٢٩٥	٢٩٥	—	٢٤٤	−٢٤٤	−٤١٠	−٥١	−٤٦١	−٧٠٥	−٧٠٥	١٠٠٠	٧٥٦	٢٩٥	٢٩٥
٥	١٠٠٠	٢٣٦٢	٣٣٦٢	٢٦٩٠	٣٣٦	٣٣٦	—	٢٩٥	−٢٩٥	−٣٢٨	−٤١	−٣٦٩	−٦٦٤	−٦٦٤	١٠٠٠	٧٠٥	٣٣٦	٣٣٦
١٠	١٠٠٠	٣٤٦٤	٤٤٦٤	٣٥٧١	٤٤٧	٤٤٦	—	٤٣٣	−٤٣٣	−١٠٧	−١٤	−١٢١	−٥٥٤	−٥٥٤	١٠٠٠	٥٦٧	٤٤٦	٤٤٦
٢٠	١٠٠٠	٣٩٤٢	٤٩٤٢	٣٩٥٣	٤٩٥	٤٩٤	—	٤٩٣	−٤٩٣	−١١	−٢	−١٣	−٥٠٦	−٥٠٦	١٠٠٠	٥٠٧	٤٩٤	٤٩٤
٤٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	—	٥٠٠	−٥٠٠	−٠	−٠	−٠	−٥٠٠	−٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠

(ج) ١ ـ جميع الارقام بالدنانير وتدل على انحرافات عن المستويات السائدة في «المدة» رقم صفر ·

الجدول (٦) ج · آثار تخفيض في الضرائب يمول من ايرادات النفط · توجد توفيرات خاصة (١) ·

على كفاءة الايدي العاملة • وهذه الآثار لا تقل أهمية عن التحسن في موجودات القطر المادية • وفي الحق يمكن اعتبار ذلك استثمارا في رؤوس اموال شخصية » •

الحالة رقم (٧) آثار استثمار في رؤوس اموال ثابتة يوقف بعد عدد من « المدد »

١ ـ ان الحالات التي عولجت حتى الآن قد تميزت جميعا بتطور الانتاج والدخل والاستهلاك الخ • تطورا سهلا • ومع ذلك يلاحظ ان مثل هذه التطورات السهلة ليست من الماجريات الاعتيادية • فليس في وسع المرء ـ خصوصا فيما يتعلق بالاستثمارات التي تضطلع بها شركات خاصة ـ ان يعتمد على ان مقدارا ثابتا من النقد سيستثمر في رؤوس اموال ثابتة في كل « مدة » • وعندما ينجز مشروع خاص فان الشركة التي اضطلعت به قد تتوقف عن انفاق المال لاغراض الاستثمار ، ومن المستبعد ان تشرع شركات اخرى في مشاريع جديدة في نفس المنطقة وذلك في نفس اللحظة التي ينجز فيها المشروع الاول •

ومن امثلة ذلك الاستثمارات التي اضطلعت بها شركة النفط العراقية في منطقة كركوك والتي بلغت حدها الاقصى في سنة ١٩٤٧ـ٤٨ ثم هبطت • وقد يحدث نفس الشيء في منطقة البصرة ، عند انجاز مشاريع الاستثمار التي تقوم بها شركة نفط البصرة في الوقت الحاضر • كما ان الاستثمارات التي يحتمل ان تجري في المستقبل للتنقيب عن الكبريت واستخراجه قد تسير بعض الزمن في مستوى عال ثم تأخذ في الهبوط •

٢ ـ ولقد اعددنا الجدول (٧) لايضاح ما يحدث في مثل هذه الحالات • والافتراضات التي تستند اليها هذه الحالة هي نفس الافتراضات

المستعمله في الحاله رقم (٣) ، ما عدا ان المشروع ينجز خلال اربع « مدد » . واذن فالاسطر الاربعه الاولى تماثل الاسطر الواردة في الجدول (٣). ولكن مجموع الدخل، وبالتالي الاستهلاك، يهبط في «المدة» رقم (٥) ، حين يتوقف الاستثمار في روؤس اموال ثابتة . وهذا امر لا بد من حدوثه ، لان الزيادة في الدخل « المولد » من اية « مدة » الى التي تليها تكون دائما ـ حسب افتراضاتنا ـ اقل من « الدافع » الاصلي في كل « مدة » .

وحتى ما بدأ الهبوط في الدخل والانتاج والاستهلاك فانه يستمر (في حالة عدم وجود دوافع جديدة) وفي الاخير تقارب مستوياتها المستويات التي كانت سائدة في « المدة » رقم صفر وبما ان التغيرات التي تحصل في الاستهلاك في اية « مدة » تعقبها في المدة التي تليها ـ حسب افتراضاتنا ـ تغيرات تعادلها تماما في الانتاج « المولد » والاستيرادات « المولدة » وبما ان هذه التغيرات تقترب تدريجيا من الصفر ، فلا يمكن ان يحصل اي تغير في المخزونات من السلع خلال جميع « المدد » اجمالا . ولا يبقى سوى الاستثمار في روؤس اموال ثابتة ، كما هو الامر في الحالة رقم (١) . واذا لم تكن هناك توفيرات محلية فلا بد من تمويل هذا الاستثمار عن طريق الاقتراض من الخارج .

ويلاحظ ان مجموع الدخل المتراكم يبلغ اربعة اضعاف الدخل المتراكم في الحالة رقم (١) . والسبب في ذلك ان اربعة « دوافع » ـ كل منها من نفس حجم « الدافع » في المدة رقم (١) ـ قد اثرت اثرها في هذه الحالة .

ويمكن ايراد امثلة مماثلة مع ميول اخرى لاستهلاك (سلع محلية او مستوردة) وللتوفير ، او مع امتداد الاستثمار في روؤس اموال ثابتة

الجدول (٧) ٠ آثار استثمار في روؤس اموال ثابتة ، يتوقف بعد اربع « مدد » ٠ لا توجد توفيرات (١) ٠

« المدة » رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار « المالي » الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات			مجموع الاستثمار « الحقيقي »	مجموع الاستثمار « الحقيقي » و « المالي »	مجموع التوفيرات
		لاغراض الاستثمار مباشرة	في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		من سلع استهلاك محلية	من سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
				(٢ + ٣)			(٤ـ٥ـ٦)		(١ ـ ٢)		(٨ ـ ٩ ـ ١٠)	(٣ ـ ٥)	(١٠ ـ ٦)	(١٣+١٢)	(١+١٤)	(١١+١٥)	(٧ =)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠	ـ	٥٠٠	٠	ـ٥٠٠	ـ٨٠٠	ـ٢٠٠	ـ١٠٠٠	٥٠٠	٠	٠
٢	١٥٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	١٤٤٠	٣٦٠	٠	ـ	٥٠٠	٢٠٠	ـ٧٠٠	ـ٦٤٠	ـ١٦٠	ـ٨٠٠	٧٠٠	٠	٠
٣	١٥٠٠	١٠٠٠	١٤٤٠	٢٤٤٠	١٩٥٢	٤٨٨	٠	ـ	٥٠٠	٣٦٠	ـ٨٦٠	ـ٥١٢	ـ١٢٨	ـ٦٤٠	٨٦٠	٠	٠
٤	١٥٠٠	١٠٠٠	١٩٥٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٥٩٠	٠	ـ	٥٠٠	٤٨٨	ـ٩٨٨	ـ٤١٠	ـ١٠٢	ـ٥١٢	٩٨٨	٠	٠
٥	٠	٠	٢٣٦٢	٢٣٦٢	١٨٩٠	٤٧٢	٠	ـ	٠	٥٩٠	ـ٥٩٠	٤٧٢	١١٨	٥٩٠	٥٩٠	٠	٠
٦	٠	٠	١٨٩٠	١٨٩٠	١٥١٢	٣٧٨	٠	ـ	٠	٤٧٢	ـ٤٧٢	٤٧٨	٩٤	٤٧٢	٤٧٢	٠	٠
٧	٠	٠	١٥١٢	١٥١٢	١٢١٠	٣٠٢	٠	ـ	٠	٣٧٨	ـ٣٧٨	٣٠٢	٧٦	٣٧٨	٣٧٨	٠	٠
١٠	٠	٠	٧٧٤	٧٧٤	٦١٩	١٥٥	٠	ـ	٠	١٩٤	ـ١٩٤	١٥٥	٣٩	١٩٤	١٩٤	٠	٠
٢٠	٠	٠	٨٣	٨٣	٦٦	١٧	٠	ـ	٠	٢١	ـ٢١	١٧	٤	٢١	٢١	٠	٠
٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	ـ	٠	٠	٠ـ	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جمع « المدد » ٦٠٠٠	٤٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٤٠٠٠	٠	ـ	٣٠٠٠	٤٠٠	ـ٦٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٦٠٠٠	٠	٠

١ ـ جميع الارقام بالدنانير وتـــدل على انحرافات عن المستويات السائدة في « المدة » رقم صفر ٠

الجدول (٧) أ ٠ تثبيت مستوى النشاط الاقتصادي (١) ٠

« المدة » رقم	الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	الانتاج المحلي		مجموع الدخل الخاص	التصرف بالدخل الخاص			الدخل من التحويل الخارجي	مصروفات التحويل الخارجي		صافي الدخل من التحويل الخارجي (الاستثمار « المالي » الصافي في الخارج)	الاستثمار في مخزونات			مجموع الاستثمار « الحقيقي »	مجموع الاستثمار « الحقيقي » و « المالي »	مجموع التوفيرات
		لاغراض الاستثمار مباشرة	في الصناعات التي تنتج سلع استهلاك		استهلاك سلع محلية	استهلاك سلع مستوردة	التوفيرات		لاغراض الاستثمار في روؤس اموال ثابتة	لاستيراد سلع استهلاك		من سلع استهلاك محلية	من سلع استهلاك مستوردة	المجموع			
				(٢ + ٣)			(٤ـ٥ـ٦)		(١ ـ ٢)		(٨ ـ ٩ ـ ١٠)	(٣ ـ ٥)	(١٠ ـ ٦)	(١٣+١٢)	(١+١٤)	(١١+١٥)	(٧ =)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)
١	١٥٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٠	ـ	٥٠٠	٠	ـ٥٠٠	ـ٨٠٠	ـ٢٠٠	ـ١٠٠٠	٥٠٠	٠	٠
٢	١٥٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	١٤٤٠	٣٦٠	٠	ـ	٥٠٠	٢٠٠	ـ٧٠٠	ـ٦٤٠	ـ١٦٠	ـ٨٠٠	٧٠٠	٠	٠
٣	١٥٠٠	١٠٠٠	١٤٤٠	٢٤٤٠	١٩٥٢	٤٨٨	٠	ـ	٥٠٠	٣٦٠	ـ٨٦٠	ـ٥١٢	ـ١٢٨	ـ٦٤٠	٨٦٠	٠	٠
٤	١٥٠٠	١٠٠٠	١٩٥٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٥٩٠	٠	ـ	٥٠٠	٤٨٨	ـ٩٨٨	ـ٤١٠	ـ١٠٢	ـ٥١٢	٩٨٨	٠	٠
٥	٥٩٠	٥٩٠	٢٣٦٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٥٩٠	٠	ـ	٠	٥٩٠	ـ٥٩٠	٠	٠	٠	٥٩٠	٠	٠
٦	٥٩٠	٥٩٠	٢٣٦٢	٢٩٥٢	٢٣٦٢	٥٩٠	٠	ـ	٠	٥٩٠	ـ٥٩٠	٠	٠	٠	٥٩٠	٠	٠

١ ـ جميع الارقام بالدنانير وتـــدل على انحرافات عن المستويات السائدة في « المدة » رقم صفر ٠

على عدد اكثر او اقل من « المدد » · فكلها تظهر نتائج مماثلة · والواقع ان هذه المجموعة من الحالات هي المجموعة الاعتيادية · اما المجموعتان الاخريان اي الحالتان رقم (١ ـ ٢) والحالات رقم (٣ ـ ٥) فتمثلان الطرفين المتعاكسين ·

ويبدو ان امكانية انهاء مشاريع كبرى انما تدخل في الصورة خاصية جديدة اي حدوث تقلبات فجائية في اتجاه النشاط الاقتصادي · وبالاختصار ان خصائص المجتمع الضاعي قد ظهرت على المسرح ·

على اننا يجب ان نلاحظ ايضا ان مثل هذه الانخفاضات يمكن تحاشيه اذا كانت الاستعدادات اللازمة قد اتخذت · فمثلا اذا علم مجلس الاعمار (او الحكومة) ان مشروعا قد استمر فترة من الزمن في منطقة ما سينجز في وقت معين (في نهاية المدة رقم (٤) في مثالنا) واراد ان يثبت النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة في المستوى الذي بلغه في ذلك الوقت ، فيمكنه ان يبدأ مشروعا جديدا على حسابه في تلك المنطقة ، على ان ينظم المشروع بصورة تمكنه من تحقيق الهدف المعين · وفي المثال الذي ضربناه يجب على المجلس ان ينفذ مشروعا يحدث بطريق مباشر دخلا محليا بمعدل (٥٩٠) دينارا في كل « مدة » · وهذا المبلغ يعادل الهبوط في مجموع الدخل المحلي الذي كان يحدث من المدة رقم (٤) الى المدة رقم (٥) لو لم ينفذ المشروع (راجع الجدول ١٧ أ) ·

وهذا يؤكد مرة اخرى اهمية قيام مجلس الاعمار (او هيئة اقتصادية مركزية اخرى) بتصميم اقتصادي عام ، وضرورة تتبع فعاليات المؤسسات العامة والشركات الخاصة في جميع اجزاء القطر عن كثب · ومن البديهي ان التصاميم التي توضع للاستثمارات «المعادلة» او المعارضة يجب ان تكون مفصلة وان تأخذ بنظر الاعتبار نوع القوة البشرية وسائر عوامل الانتاج التي

يحتمل ان تطلقها الاستثمارات المستقلة ٠

ونستطيع ان نذكر ايضا ان هبوط مستوى النشاط الاقتصادي بنتيجة الهبوط في الاستثمارات سيقاوم اذا امكن بيع السلع التي تنتجها المصانع الجديدة في السوق العالمية ، لان الانتاج الجاري يستلزم عندئذ استخدام كمية كبيرة او صغيرة من عوامل الانتاج المحلية (راجع القسم (د) ٢ من هذا الملحق) ٠

الحالة رقم (٨) « تاثير التعجيل » ٠

١ ـ بالاضافة الى احتمال حصول هبوط عام في النشاط الاقتصادي نتيجة لانجاز مشروع استثمار كبير ، فان هناك عاملا آخر قد يحدث تطورا مماثلا ، اي ما يسمى « تأثير التعجيل » ٠

٢ ـ وقبل ان نوضح هذا « التأثير » ، يبدو من المناسب ان نعود الى بحث مسألة انطباق احد افتراضاتنا الاساسية ، اي الافتراض بان الاستهلاك يقتصر على سلع يخزنها باعة المفرد بكميات كافية ٠

فاذا لم ينفق الدخل على سلع مخزونة بل انفق على سلع قابلة للتلف ولا يمكن خزنها (اغلب المواد الغذائية مثلا) ، او على سلع تصنع عادة حسب الطلب ، او على خدمات ، فلابد ان يحصل الانتاج المولد وبالتالي تكوين الدخل في نفس الوقت الذي يحصل فيه الاستهلاك ـ المعرف بانه انتقال السلع الى المنازل ـ بل وقبل حصوله بقليل٠ولقد افترضنا الى الان ان المبيعات الى المستهلكين في مدة ما لا تسفر عن انتاج جديد ودخل جديد الا في المدة التالية ٠ واذا عدلنا هذا الافتراض ليشمل ايضا استهلاك الخدمات والسلع المصنوعة حسب الطلب ، فلا بد وان تكون النتيجة زيادة سرعة التوسع٠غير ان ذلك يصعب اثباته بمثال عددي بسيط، ولن نحاول اثباته هنا ٠

زد على ذلك ان عدم كفاية المخزونات من السلع ـ وربما كان ارتفاع الاسعار عند ازدياد الطلب · بيد ان هذا الارتفاع قد يزول عند ذلك في الوقت الحاضر على الاقل امرا اعتياديا في العراق ـ يؤدي الى اتساع الانتاج والاستيراد لى حد يكفي لتلافي الزيادة في الطلب ·

٣ ـ وهذه الملاحظات تؤدي بنا مباشرة الى ادخال « تأثير التعجيل » · ان الافتراض بان المبيعات الى المستهلكين في اية « مدة » لا تولد انتاجا جديدا الا في « المدة » التالية ، وانها تولده بمقدار المبيعات فقط ، لا يمكن اعتباره منطبقا على الواقع حتى بالنسبة الى السلع التي تخزن ، وهو على الاقل لا ينطبق في مدد التوسع الذي تبدأه وتدعمه دوافع من نوع اكثر دواما كالاستثمارات التي تستمر لعدد غير متناه من « المدد » ، او التخفيضات الدائمية في الضرائب ، او الزيادات الثابتة في منافع الضمان الاجتماعي ·

وهذا الافتراض يدل ـ كما يتضح من الجداول ٣ـ٦ على حصول هبوط مستمر في المخزونات ، ولو بنسبة متناقصة ، كلما سار التوسع · ولا يبدو محتملا ان يحدث ذلك في عالم الواقع · وفي الحق ان افتراضنا بان باعة المفرد يقدمون في نهاية كل « مدة » طلبات تعادل مبيعاتهم في « المدة » السابقة يدل على ان كل ما يريدونه هو اعادة مخزوناتهم الى المقدار الذي كانوا يحتفظون به عادة في بداية « مدة » ما في الاقتصاد الساكن قبل بدء التوسع · وهذا ايضا يعني انهم يتوقعون ان تكون المبيعات في المدة القادمة معادلة تقريبا للمقدار الذي كان يحتفظ به عادة في الحالة الساكنة، او اوطأ مما تكون فعلا خلال المراحل الاولى من التوسع ·

على ان باعة المفرد ، عندما يدركون ان المبيعات لا تعود الى المستوى

الاعتيادي القديم ، بل بالعكس تستمر على الازدياد في بعض الحالات على الاقل ، الامر الذي يترتب عليه هبوط المخزونات من السلع هبوطا مستمرا، فانهم بلا شك سيعدلون ، عاجلا او آجلا ، امالهم وسياستهم الشرائية ، فيه اعادة انشاء مخزوناتهم المنخفضة . واذا ما فعلوا ذلك فانهم سيبدون في وقت من الاوقات في شراء كميات تزيد عن الكميات التي باعوها في « المدة » السابقة . ومن ثم ينتظر من المنتجين المحليين ان يوسعوا الانتاج بنسبة تلك الزيادة، وهكذا يساهمون في تعجيل التوسع تعجيلا آخر.

٤ ـ لنحاول ان نزيد هذه الفكرة وضوحا بوضعة امثلة عددية بسيطة مبنية على الافتراضات العامة التالية فيما يتعلق باستجابات باعة المفرد : نفترض الآن انهم يتوقعون دائما ان تكون المبيعات في « المدة » القادمة معادلة تماما للمبيعات في المدة السابقة عليها مباشرة ، ونفترض كذلك انهم يريدون ان يبدأوا في « المدة » الجديدة لمخزونات تبلغ ضعف مبيعاتهم المتوقعة (التي تعادل المبيعات الفعلية في « المدة » السابقة) . ومن ثم فانهم يقدمون طلبات تعادل الفرق بين المخزونات المرغوب فيها والمخزونات التي كانت موجودة بالفعل عند اجراء الجرد في نهاية « المدد » . ولقد بلغت المبيعات في كل « مدة » في الحالة الساكنة (١٠٫٠٠٠) دينار ، وبالتالي بلغت المخزونات (٢٠٫٠٠٠) دينار في بداية كل « مدة » ، و (١٠٫٠٠٠) دينار في آخرها . ولا نزال نفترض ان المنتجين يشرعون في انتاج كميات تعادل تماما الطلبات المستلمة ، وان كل عملية انتاج تنجز قبل نهاية « المدة » التي تبدأ فيها . ولجعل الغرض واضحا على قدر الامكان ، نأخذ بنظر الاعتبار الاثار الداخلية فقط ، تاركين جانبا التطور على ميزان المدفوعات .

ونفترض كذلك في مثالنا الاول (الجدول ٨) ان « الدافع » هو استثمار يبلغ (١٠٠) دينار يشرع فيه وينجز خلال « مدة » واحدة فقط ويتسع استهلاك السلع المحلية بمقدار يعادل تماما التغيرات في مجموع المدخولات الخاصة ، اي لا يوفر شيء ولا ينفق شيء على سلع مستوردة • اما اذا هبطت المدخولات فان العبء سيقع كله على الاستهلاك المحلي (وبالتالي على الانتاج) • وهذا الافتراض هو بالطبع افتراض غير واقعي ، غير ان الحالة قد تساعد على توضيح اتجاه التطور في مجموعة من الحالات •

ويلاحظ بسهولة انه على اساس الافتراض المنتخب ، سيبدأ حتى استثمار ينجز في « مدة » واحدة توسعا يستمر بسرعة متزايدة باطراد (في الحقيقة ان الزيادة في الانتاج وبالتالي في الدخل والاستهلاك تتضاعف في كل « مدة ») •

غير ان التطور قد يأخذ اتجاها مختلفا ، كما سيظهر من المثال الثاني (الجدول ٨أ) ، حيث افترضنا ان الميل الى استهلاك السلع المحلية هو (٧٠) في المائة من كل زيادة تحصل في الدخل ، وان المبلغ الباقي ـ اي (٣٠) في المائة ـ يتسرب بشكل استهلاك سلع مستوردة او بشكل توفيرات • كما ان استهلاك السلع المحلية ينخفض ، عند هبوط الدخل ، بنسبة (٧٠) في المائة من الهبوط في الدخل •

وعلى ذلك يبدو ان مجموع الدخل سيزداد خلال عدد من «المدد»، ولكن نسبة الزيادة ستهبط ، وبعد زمن ما ستبدأ المدفوعات في الهبوط بسرعة مرتفعة في اول الامر غير ان هذا الهبوط سينضاءل تدريجيا ، ثم يبدأ التوسع من جديد • ومن البديهي ان الهبوط سيحدث مرة اخرى

فيما بعد . وصفوة القول ان خاصية اخرى من خصائص المجتمع الصناعي ـ اي الحركة الدورية ـ قد دخلت في الصورة .

ولو كنا قد افترضنا ان الاستثمار الاصلي لم يتوقف وانما استمر بنفس مقدار الانفاق في كل «مدة» (اي ١٠٠ دينار) لامتد الاتجاه المرتفع المنحدر (اي يرتفع اولا ثم يهبط) على عدد اكبر من « المدد » ، ولكن التطور كان يعود فينقلب عاجلا او آجلا الى نقلص (راجع الجدول ٨ ب) .

اذا لم يكتف المنتجون بانتاج كميات توازي تماما الطلبات المستلمة من باعة المفرد في بداية كل « مدة » بل حاولوا انشاء مخزونات اكبر لحسابهم الخاص بغية سد الاحتياجات الاكثر اتساعا المتوقع حصولها في المستقبل، فان الظاهرة التي وصفناها في هذا القسم ستكون اكثر وضوحا. وينطبق نفس الامر اذا اشترى باعة المفرد لامن المنتجين مباشرة بل عن طريق باعة الجملة الذين يحاولون تنظيم مخزوناتهم وفق قواعد مماثلة .

ان الزيادة في الدخل المحلي ـ التي تحصل بسبب «تأثير التعجيل» الذي وصفناه منذ لحظة ـ تصبح اكثر وضوحا وشدة خلال « المدة الاولى » . ولا شك في ان هذا الامر سيؤدي ايضا الى زيادة الاستيراد ، وبذلك يزيد عجزا محتملا في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية ، او يخفض وفرا ممكنا . وهذا التدهور في ميزان المدفوعات الجارية يزداد شدة اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان من المحتمل ان يشأ باعة المفرد التأهب لازدياد المبيعات من السلع المستوردة والمحلية في المستقبل ، ومن ثم يقدمون الى المصدرين في الخارج طلبات تزيد عن المبيعات الجارية . ومن جهة اخرى فان استيراد سلع الاستهلاك سيهبط بسرعة اكثر اذا ما حصل تقلص في المدخولات والاستهلاك .

٥ ـ لقد اقتصرنا الى الان على النظر في « تأثير التعجيل » فيما

الجدول (٨) اثر « التعجيل » في حالة استثمار ينجز في « مدة » واحدة مع ميل مدى نسبته (٢٠٠) في المائة لاستهلاك سلع محلية

جميع الارقام بالدنانير .

«المدة» رقم	استهلاك سلع محلية (مبيعات باعة المفرد تعادل الدخل	مخزونات باعة المفرد في بداية ونهاية « المدد ».	الطلبات المقدمة من قبل باعة المفرد في نهاية «المدد» (الدخل المحدث في الصناعات المحلية التي تنتج سلع الاستهلاك في « المدة » التالية)	الدخل الذي يحدثه مشروع الاستثمار مباشرة	مجموع المدخولات الخاصة	التغير في مجموع المدخولات الخاصة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
البداية		٢٠٫٠٠٠				
النهاية	١٠٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠				
			١٠٫٠٠٠			١٠٠
البداية		٢٠٫٠٠٠				
النهاية	١٠٫٠٠٠	٩٫٩٠٠		١٠٠	١٠٫١٠٠	
			١٠٫٣٠٠			٢٠٠
البداية		٢٠٫٢٠٠				
النهاية	١٠٫٣٠٠	٩٫٩٠٠			١٠٫٣٠٠	
			١٠٫٧٠٠			٤٠٠
البداية		٢٠٫٦٠٠				
النهاية	١٠٫٧٠٠	٩٫٩٠٠			١٠٫٧٠٠	
			١١٫٥٠٠			٨٠٠
البداية		٢١٫٤٠٠				
النهاية	١١٫٥٠٠	٩٫٩٠٠			١١٫٥٠٠	
			١٣٫١٠٠			١٦٠٠
البداية		٢٣٫٠٠٠				
النهاية	١٣٫١٠٠				١٣٫١٠٠	

الجدول (٨) أ « اثر التعجيل » في حالة استثمار ينجز في « مدة » واحدة مع ميل حدى نسبته (٧٠) بالمائة لاستهلاك سلع محلية ـ جميع الارقام بالدنانير ـ

«المدة» رقم		استهلاك سلع محلية مبيعات باعة المفرد تعادل الدخل (١)	مخزونات باعة المفرد في بداية ونهاية « المدة ». (٢)	الطلبات المقدمة من قبل باعة المفرد في نهاية «المدة» (الدخل المحدث في الصناعات المحلية التي تنتج سلع الاستهلاك في « المدة » التالية) (٣)	الدخل الذي يحدثه مشروع الاستثمار مباشرة (٤)	مجموع المدخولات الخاصة (٣ + ٤) (٥)	التغير في مجموع المدخولات الخاصة (٦)
صفر	البداية	١٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠				
	النهاية		١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠			١٠٠
١	البداية	١٠ر٠٧٠	٢٠ر٠٠٠		١٠٠	١٠ر١٠٠	
	النهاية		٩ر٩٣٠	١٠ر١٢٠			١١٠
٢	البداية	١٠ر١٤٧	٢٠ر١٤٠			١٠ر٢١٠	
	النهاية		٩ر٩٩٣	١٠ر٣٠١			٩١
٣	البداية	١٠ر٢١١	٢٠ر٢٩٤			١٠ر٣٠١	
	النهاية		١٠ر٠٨٣	١٠ر٣٣٩			٣٨
٤	البداية	١٠ر٢٣٧	٢٠ر٤٢٢			١٠ر٣٣٩	
	النهاية		١٠ر١٨٥	١٠ر٢٨٩			٥٠-
٥	البداية	١٠ر٢٠٢	٢٠ر٤٧٤			١٠ر٢٨٩	
	النهاية		١٠ر٢٧٢	١٠ر١٣٢			٩٥٧-
٦	البداية	١٠ر٠٩٢	١٠ر٤٠٤			١٠ر١٣٢	
	النهاية	٩ر٩١٠	١٠ر١٢٠	٩ر٨٧٢			٣٦٠-
٧	البداية		٢٠ر١٤٨			٩ر٧٨٢	
	النهاية		١٠ر٢٤٧	٩ر٥٤٦			٣٢٦
٨	البداية	٩ر٦٨٢	١٩ر٨٢٠			٩ر٥٤٢	
	النهاية		١٠ر١٣٨	٩ر٢٢٦			٢١٦-
٩	البداية	٩ر٤٥٨	١٩ر٣٦٤			٩ر٢٢٦	
	النهاية		٩ر٩٠٦	٩ر٠٠٠			٢١٦-
١٠	البداية	٩ر٣٠٧	١٨ر٩١٦			٩ر١٠	
	النهاية		٩ر٦٠٩	٩ر٠٠٥			٥-
١١	البداية	٩ر٣٠٤	١١ر٦١٤			٩ر٠٠٥	
	النهاية		٩ر٣١٠	٩ر٢٩٨			٢٩٣
١٢	البداية	٩ر٥٠٩	١٨ر٦٠٨			٩ر٢٩٨	
	النهاية		٩ر٠٩٩	٩ر٩١٩			٦٢١
١٣	البداية	٩ر٩٤٣	١٩ر٠١٨			٩ر٩١٩	
	النهاية		٩ر٠٧٥	١٠ر٨١١			٨٩٢
١٤	البداية	١٠ر٥٦٨	١٩ر٨٨٦			١٠ر٨١١	
	النهاية						

الجدول (٨) ب · « اثر التعجيل » في حال استثمار مستمر مع ميل حدى نسبته (٧٠) في المائة لاستهلاك سلع محلية ·
جميع الارقام بالدنانير ·

المدة رقم	استهلاك سلع محلية (مبيعات باعة المفرد)	مخزونات باعة المفرد في بداية ونهاية « المدد ».	الطلبات المقدمة من قبل باعة المفرد في نهاية «المدد» (الدخل المحدث في الصناعات المحلية التي تنتج سلع الاستهلاك في « المدة » التالية)	الدخل الذي يحدثه مشروع الاستثمار مباشرة	مجموع المدخولات الخاصة (٣ + ٤)	التغير في مجموع المدخولات الخاصة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
البداية		٢٠٫٠٠٠				
النهاية	١٠٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠			١٠٠
البداية		٢٠٫٠٠٠				
النهاية	١٠٫٠٧٠	٩٫٩٣٠	١٠٫٢١٠	١٠٠	١٠٫١٠٠	٢١٠
البداية		٢٠٫١٤٠				
النهاية	١٠٫٢١٧	٩٫٩٢٣	١٠٫٥١١	١٠٠	١٠٫٣١٠	٣٠١
البداية		٢٠٫٤٣٤				
النهاية	١٠٫٤٢٨	١٠٫٠٠٦	١٠٫٨٥٠	١٠٠	١٠٫٦١١	٣٣٩
البداية		٢٠٫٨٥٦				
النهاية	١٠٫٦٦٥	١٠٫١٩١	١١٫١٣٩	١٠٠	١٠٫٩٥٠	٢٨٩
البداية		٢١٫٣٣٠				
النهاية	١٠٫٨٦٧	١٠٫٤٦٣	١١٫٢٧١	١٠٠	١١٫٢٣٩	١٣٢
البداية		٢١٫٧٣٤				
النهاية	١٠٫٩٦٠	١٠٫٧٧٤	١١٫١٤٦	١٠٠	١١٫٣٧١	١٢٥-
البداية		٢١٫٩٢٠				
النهاية	١٠٫٨٧٢	١١٫٠٤٨	١٠٫٦٩٦	١٠٠	١١٫٢٤٦	٥٥٠-
البداية		٢١٫٧٤٤				
النهاية	١٠٫٥٧			١٠٠	١٠٫٧٩٦	

يتعلق بالمخزونات من السلع . بيد ان تأثيرا مماثلا سيظهر ايضا فيما يتعلق بالاستثمار المولد في رؤوس اموال ثابتة .

وخلال المرحلة التي تكون فيها الدورة في صعود ، قد يشعر بعض المنتجين الذين تتسع مبيعاتهم بسرعة ان طاقتهم الانتاجية ليست بكافية لسد الاحتياجات المرتفعة فيمضون في تقديم طلبات لمعدات جديدة . فاذا كانت هذه المعدات منتجة في العراق فان ذلك يساهم في احداث مدخولات محلية اعلى ، الامر الذي يؤدي الى تعجيل التوسع تعجيلا آخر . اما اذا استوردت المعدات من الخارج فان ذلك يؤدي الى تخفيض الوفر (او زيادة العجز) في الحساب الجاري مع الاقطار الاجنبية .

ولكن عندما يكون انشاء طاقة انتاجية جديدة قد انهي ـ او يبدأ في الهبوط من حد اقصى سابق ـ فقد يبدأ تقلصا عاما ، كما هو الشأن عند هبوط الاستثمار في مخزونات من السلع . وهذه التطورات يمكن ايضاحها ايضا عن طريق امثلة عددية ، غير ان ذلك قد يذهب بنا بعيدا جدا .

زد على ذلك ان الهبوط الذي يحصل في النشاط الاقتصادي بسبب وفع « تأثير التعجيل » قد يتسنى ايضا مقاومته عن طريق سياسة حازمة ينتهجها مجلس الاعمار والحكومة ، كما هو الامر في الهبوط الذي ينشأ عن انهاء مشاريع استثمار « مستقلة » كبيرة . وللقيام بذلك على الوجه الاكمل يجب على المجلس والحكومة مع ذلك ان يتتبعا التطور الاقتصادي بدقة اكثر منها في الحالة المتقدمة .

د ـ ملاحظات اضافية :

١ ـ تأثير سعر الفائدة .

قد يقال اننا قد اهملنا في التحليل المتقدم عاملا بالغ الاهمية وهو

سعر الفائدة . ولعل القارىء قد شعر ـ خصوصا عندما ادخل التوفير الخاص ـ انه كان يجب اخذ آثار التوفيرات على سعر الفائدة وانعكاسات هذا العامل على حركة الاستثمار بنظر الاعتبار .

ومع ذلك فقد ابقينا في هذه الحالة ، كما في الحالات السابقة ، الافتراضات التي افترضناها في آخر القسم (ب) ٦ فيما يتعلق بشروط الائتمان ، اي اننا قد افترضنا سعر فائدة ثابتا (وعدم وجود قيود كمية على مقدار الائتمان المتوفر) . ولكن أيمكن التوفيق بين هذا الافتراض والحقائق الواقعة ؟ ولا يؤدي ازدياد التوفيرات الى خفض سعر الفائدة ؟ واذا كان الامر كذلك ، اليس معنى هذا ان خلق باعث اضافي على استثمار جديد قد يقاوم التأثير المثبط الذي كما سبق وبينا ـ يتركه انخفاض الاستهلاك على سرعة التوسع .

لننظر بصورة ادق قليلا الى كلا الخطوتين في هذه الحجة .

ان الزيادة التي تحصل في الدخل والانتاج والاستهلاك الخ . نتيجة لتوسع ما ، ستؤدي الى احداث طلب متزايد على النقد « لاغراض المعاملات (راجع القسم هـ (٢) من الفصل ١) . وشدة هذا الطلب ستزداد بنسبة الزيادة في سرعة التوسع تقريبا واذا كان لدينا مقدار معلوم من النقد الجديد يتدفق الى التداول فان سعر الفائدة يتجه نحو الارتفاع (او أن شروط الائتمان الاخرى تشتد) كلما اشتد طلب المعاملات هذا . واذا كان لدينا دافع اصلي معلوم سواء بشكل استثمار يمول من قبل الجمهور او من شركات خاصة او عن طريق ارائة عجز في ميزانية الدولة ، فان تدفق النقد الجديد سيكون بسعر فائدة ثابت ، ذلك لان المصرف الوطني سيحدث وسائل التداول الجديدة هذه اما عن طريق منح القروض الى الجمهور او(عن طريق المصارف التجارية) المستثمرين الفرديين ، واما عن طريق

شراء التحويل الخارجي . واذا قارنا بين حالتين لها نفس « الدافع » ولكن مع وجود ميول مختلفة للتوفير ، فان سرعة التوسع وبالتالي « طلب المعاملات » للنقد سيكونان ـ كما ابنا انفا ـ اوطأ في الحالة التي تظهر اعلى ميل للتوفير . ومن ثم فان سعر الفائدة ـ اذا تساوت جميع الامور الاخرى ـ سيكون ايضا، عندما يوفر جزء كبير من الزيادات الجديدة في الدخل ، اوطأ منه في الحالة التي تستعمل فيها نسبة اعلى للاستهلاك

اما ما اذا كان سعر الفائدة سيصبح أعلى ام اوطأ من السعر السائد قبل بدء التوسع ، فذلك امر آخر . ويمكن القول بان المفروض ان يمول التوسع « بنقد جديد » يأتي من المصرف الوطني . وهذا يعني ان كمية النقد تزداد ، الامر الذي يؤدي بدوره الى خفض سعر الفائدة . ومن ناحية اخرى ، ينبغي ان نذكر ان عرض النقد وان كان قد ازداد الا ان الطلب قد ازداد ايضا . والسبب في ذلك ان ارتفاع مستوى المدخولات يؤدي الى زيادة طلب المعاملات للنقد . وهكذا يزداد العرض والطلب في آن واحد . ولكن لا يمكن الجزم بان الطلب يزداد اكثر من العرض او بالعكس . ولذلك لا يمكن الجزم ايضا بان سعر الفائدة سيكون اعلى ام اوطأ من السعر السائد قبل التوسع . ولكن بما ان كمية النقد وطلب المعاملات للنقد يسيران في اتجاه واحد فان المرء يستطيع ان يؤكد بان التغير في سعر الفائدة ـ ان وجد ـ سيكون طفيفا نسبيا .

زد على ان جميع الامور الاخرى لا تتساوى بالضرورة . فان ما يوفر من النقد قد « يكتنز » بشكل اوراق نقدية . وهذا هو بمثابة زيادة متناسبة في الطلب للنقد . ومن ثم فان وجود توفيرات لا يؤدي الى خفض سعر الفائدة

والآن لننظر في الخطوة الثانية في الحجة المعروضة انفا . حتى ولو

خفض سعر الفائدة بالفعل نتيجة للتوفيرات ، فليس من الضروري ان يؤدي ذلك الى اتساع الاستثمارات . فقد لا يشأ المنتجون ان يقترضوا مزيدا من المال على الرغم من هبوط سعر الفائدة ـ وهذا التحفظ من جانب المنتجين قد ينشأ عن هبوط سرعة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي في المبيعات المنتظرة ، الامر الذي يعني زيادة الميل الى التوفير .

ويمكننا ان نستنتج من ذلك ان التوفيرات لا تنعش التوسع بالضرورة، حتى ولو أدت الى تخفيض اسعار الفائدة . فالمهمة الرئيسية للتوفيرات انما هي تسهيل التوسع ، ذلك لان هبوط الاستهلاك يؤدي الى تخفيف الضغط على الموارد الحقيقية . اما اذا كان هناك عرض وافر من الموارد، فلا داعي لتخفيف الضغط على الموارد الحقيقيه . بل على العكس ينبغي في هذه الحالة انعاش التوسع ، لان الهدف الذي يجب تحقيقه هو الاستفادة التامة من الموارد المتوفرة .

٢ ـ التغيرات المحتملة في الميول الى الاستهلاك والتوفير .

لقد افترضنا في التحليل المتقدم ان الميول الى استهلاك سلع محلية ومستوردة (ومن ثم الميل الى التوفير) تبقى ثابتة من « مدة » الى « مدة » وان كنا قد افترضنا افتراضات مختلفة بشأن مقادير هذه الميول .

على ان هناك ما يدعونا الى ان نتوقع تغير هذه الميول كلما تقدم التوسع . فاولا ان من المحتمل ـ حسب التجارب التي مرت باقطار اخرى ـ ان يؤدي ارتفاع الدخل لكل فرد الى ارتفاع نسبة التوفير وبالتالي الى هبوط الميول الى الاستهلاك . وثانيا ان توزيع الدخل قد يتغير نتيجة للتطور ، وهذا ايضا ستترتب عليه تغيرات في معدل

ميول السكان الى الاستهلاك والتوفير . ولكن بما اننا لا نعرف الاتجاه الذي ستسير فيه عملية اعادة توزيع الدخل ، فلا يمكن القول كيف ستتأثر تلك الميول .

ان الميل الى استهلاك سلع مستوردة له أهمية خاصة . ومع ذلك يتعذر على المرء ان يتكهن بالكيفية التي سيتغير بها هذا الميل نتيجة للتوسع . وعندما يزداد معدل الدخل يتحول الاستهلاك لدرجة أعلى نسبيا وذلك من الضروريات الى سلع ذات طابع كمالي كثر او قل . ولما كانت مثل هذه السلع لا تنتج في العراق في الوقت الحاضر ، فان الاستهلاك في مجموعه سيتألف من سلع مستوردة الى حد اكبر . ومن جهة اخرى فان اية زيادة تحدث في الطلب على الخدمات ستسير في الناحية العكسية .

وكلما انخفض الميل الى استهلاك سلع محلية اثناء سير التوسع أدى ذلك الى تخفيض سرعة التوسع ، في حين ان ازدياد الميل الى استهلاك سلع مستوردة يؤدي الى ازدياد السحب على ايرادات التحويل الخارجي .

٣ ـ تأثير الاستثمار على عرض السلع :

لقد اقتصرنا في هذا الملحق حتى الآن على بحث آثار الاستثمارات على الطلب على السلع والعوامل الانتاجية ، في حين اهملنا حقيقة واحدة وهي ان الاستثمارات سيكون لها عادة تأثير كبير على عرض السلع (وعوامل الانتاج) ايضا . ومن السهل علينا ان نرى ان الغرض من الاستثمارات (على الاخص في رؤوس اموال ثابتة) التي تقوم بها شركات خاصة انما هو صيانة او توسيع وتحسين الجهاز الانتاجي . فالشركة الخاصة لا تستثمر الاموال الا لغرض التمكن من انتاج سلع

اكثر (او ارخص) في المستقبل • وينطبق نفس الامر على الاستثمار العام وان كانت العلاقة أضعف وأقل وضوحا • فالاستثمارات في طرق وجسور ومساكن ومدارس ومستشفيات الخ لا تجري لكي تدّر الربح على المؤسسات العامة • ومع ذلك فان هذه الاستثمارات تؤدي الى زيادة الانتاج في المستقبل ، اما عن طريق تسهيل النقل المحلي ، او عن طريق تحسين كفاءة الايدي العاملة •

على ان هذه الحقيقة لا تبطل النتائج التي توصلنا اليها في التحليل المتقدم • فالاستثمارات تجعل في الامكان زيادة انتاج السلع والخدمات، سواء للاستهلاك المحلي او للتصدير ، وبالتالي تساعد على رفع « الحدود العليا » اذ بدونها (اي الاستثمارات) يتعرض التوسع في تحقيق هذا الارتفاع لخطر عدم كفاية العوامل المحلية ـ ويتعرض في المدى الاطول لخطر حصول ندرة في التحويل الخارجي • واذن فالاستثمارات تجعل الاقتراض بوجود عرض كاف من الموارد اقرب الى الواقع مما قد يكون في المرحلة الحاضرة •

ومع ذلك ينبغي الادراك ان رفع « الحدود العليا » بحد ذاته لا يعدو خلق الامكانيات لزيادات الانتاج في المستقبل • ولكي يجني المجتمع من ذلك ربحا حقيقيا ينبغي الاستفادة فعلا من اتساع المجال للنشاط المنتج • وهذا بدوره يستلزم ان يكون مجموع الطلب الفعال في مستوى كاف • واذن فهذه الملاحظات تشير مرة اخرى الى الضرورة التي اكدنا عليها مرارا عديدة في الصفحات المتقدمة ، وهي ان على السلطات المسؤولة عن السياسة الاقتصادية ان تبذل قصارى جهدها لابقاء مجموع الطلب الفعال في مستوى يكفي للاستفادة التامة من الجهاز الانتاجي المتسع ، وذلك دون دفعه الى ما وراء الحد الذي تبدأ عنده منطقة التضخم •

فيما يلي تصحيحات الاخطاء المطبعية وهناك اخطاء اخرى طفيفة لا تخفى على القارئ ومنها ارقام صفحات بعض الجداول

ص	س	اقرأ
١	١٣	كيان انتاج
٢٠	١٢	الفصل الخامس عشر
٢٦	٢٠	وذلك دون
٢٩	١٤	مجانبة
٣٢	٢١	قد يشير
٣٦	٨	اذ انهم
٣٨	١٥	لدى الفروع
٤٤	٢	المصارف التجارية
٤٦	١٩	يمنع كثير
٤٩	١٥	بجعل الجمهور
٦٠	١	ناحية اخرى
٦١	٢ـ٦	محدودة ـ ويطمئنون
٦٩	٧	سوق التحويل
٧١	١٣	بنقل مبلغ
٧٢	٩	من الخطأ
٧٤	٣ـ١٦	تميز ـ المطابقة تامة
٧٥	٢	ب ٤ اعلاه
٧٧	٤	النظام المصرفي
٧٨	١٨	ويصح ذلك
٧٩	٦	(يودع
٨٠	١١	دائمياً
٨١	٢١	واعطينا الجواب
٨٦	٩	نمو الدخل
٨٧	١٤ـ١٨	لترقية الحياة
٩٦	اخير	١٩٥١ـ٥٢
١٠٣	١٧	قد يتسنى
١٠٤	٣ـ٢٠	الصفحة ١٩
١٠٧	٦	الدخل القومى
١٠٨	٦	بالزراعة او يرتزقون منهـا
١١١	١١ـ١٩	القطن والسمنت ـ الخطوط الى الخطوط
١٢٠	١٠	ناشئا عن
١٣٧	٣	وسوء استعمال
١٤١	١٧	وقد وجدنا
١٤٧	١١	٤ر٣ مليون
١٤٨	١٠ـ١٣	جديد ـ ٤٪
١٥١	١٥ـ١٩	سيرتفع ـ العالمية للنفط
١٥٨	٦	الثانى ١٩٥١
١٩٠	٧	مدخولات المنتجين
١٩٤	١٠	حدوثه في المستقبل
٢٠٠	٤	المبيعات المستقبلة
٢٠٥	١١	الى الآن
٢٠٦	١٤ـ١٦	والموارد ـ مشروع استثمار

٢٠٨	١٣	بسد النقص	
٢١٤	٤	المشروع تدفع	
٢١٥	١٢	ولاستهلاك	
٢١٧	١	الزيادة الاصلية	
٢١٧	١٣	التجارية او الاقتصادية	
٢١٧	اخير	مشروع مستقل	
٢٢٠	٤	اثار « تعجيل »	
٢٢٥	١	الا بعد	
٢٣٤	١٧	التعلم	
٢٣٦	١٧	ان تكون اقل قوة	
٢٣٧	٢١	التحقق من	
٢٤٦	بعد ١٥	ان انشاء سكك حديدية جديدة يستغرق زمنا طويلا ويستلزم نفقات باهظة ولذا يجب في المستقبل القريب تعليق اهمية خاصة على انشاء الطرق .	
٢٤٨	٣	للسماح فقط	
٢٥٠	١٢ـ٢٠	كبير ـ صناعية	
٢٥٤	٤	السلع للاسواق	
٢٥٧	٦ـ٧	لموجوداتهم اذ ان ارتفاع اسعار الفائدة يتوقف	
٢٥٩	١١	ولذلك فان	
٢٦١	٣ـ١٣	وضع العراق ازاء الاقطار	
٢٦٥	١٩	(أ) ١٠ من الفصل (١)	
٢٦٦	٤ـ١٣	الفصل (١) ـ فاذا	
٢٦٨	١٩	عن طريق	
٢٧٠	٢	سبق وعرضنا	
٢٧٤	٩	ومالي عام	
٢٧٦	٢ـ٥	والدخل ـ فاذا هبط	
٢٧٧	٩ـ١٧	الغرض ـ انتهاج	
٢٧٨	١٢ـ١٣	قد تستلزم ـ غير مستحبة	
٢٧٩	٩	يمكن او ينبغي	
٢٨٤	١٢	والسياسة المالية	
٢٨٩	١٩	مقدار اضافي	
٢٩٢	١٣	المستقبل	
٢٩٣	١١	او بكلتا الطريقتين	
٢٩٣	١٤	الخطيرة	
٢٩٥	٤	الفصل (١١)	
٢٩٥	١٠	النقدمن جهةوالزيادة المباشرة في مجموع الطلب من جهة اخرى	
٢٩٦	٧ـ١٢	موارد ـ كميات	
٢٩٨	٣ـ٦	التوسع المولد ـ تنشر	
٢٩٨	٢٢	يكن ذلك كافياً اي اذا حدث	
٣٠١	٩ـ٢٢	لغرض تفادي ـ وبما ان	
٣٠٣	٥	اداراتها	
٣٠٤	١٧	من امكانيات السحب على احتياطيات من	
٣٠٥	٧ـ١٤	ادخلت ـ الحدالادنى	
٣٠٦	١٥ـ١٩	قابل للتغير ـ تظهر	
٣٠٧	٢	تشير اليه	

٣٠٩	١٧_٢٣	وبمثل ـ الفصل ١٦	
٣١١	١٦	عن ارباء	
٣١٢	١٠_٢١	فقد يكون ـ في ذاك	
٣١٤	٣_٩	واستثماراتها ـ (٧) ايضاً	
٣١٥	٢٢	بالقبول لدى	
٣١٧	٤_١٣	القسم ١٨ ـ في النشاط	
٣١٨	١٤	قد نجح	
٣١٩	١٨	القسم (ج) من الفصل (١)	
٣١٩	٢٢	حالة واخرى	
٣٢١	٩	القسم ٢٤	
٣٢٨	٥	سد التغراث	
٣٣٦	١٦	التأثير	
٣٣٧	٢٢	تأثير ايضاً	
٣٣٩	١٧	تأثراً عكسياً	
٣٤٠	١٧	الفصل (١٠)	
٣٤١	٨	تقل الاموال	
٣٤٢	٢٠	القسم (٣)	
٣٤٣	٣_١٨	يوفرونه ـ ٥ ـ ولا	
٣٤٤	١	٦ ـ لقد	
٣٤٧	٤	المصروفات الاضافية	
٣٤٧	١٨	تماما بتخفيض مماثل في	
٣٥٠	١١	فيما مضي	
٣٥١	٥	٣٠ مليون	
٣٥٢	١٢	على مدة	
٣٥٣	١٩_٢٠	مماثلة ـ القسم (٥)	
٣٥٤	٥_١٩	فقد يستمر ـ وبما ان	
٣٥٥	٧	وجب استحصال	
٣٥٧	١١	المتأثرة مباشرة	
٣٥٩	١٤	(٨) والقسم (٥) من الفصل ١١	
٣٦٤	١٠_١٢	ق م ا ـ ق م ا ،	
٣٦٧	اخير	بخطوط مائلة	
٣٧٠	٢_١٤	مقلص صاف ـ معادلا للمنطقة	
٣٧٣	٣	تباشير المستقبل	
٣٧٥	٨_١٨	(٦) ـ ان ـ داعي	
٣٧٩	٢_١٢	استثمار عامة ـ الاعمار الموحدة	
٣٨١	١٤	الفصل (١١)	
٣٨٤	١٨	ولذلك يجب	
٣٨٨	١٣	سرعة اعماله	
٣٨٩	٢١	فيجب على	
٣٩٢	٥_١٨	فان التنسيق ـ الاجزاء	
٣٩٣	٩	فهو يتيح	
٣٩٧	٥	للاحتياطيات	
٤٠٧	١٢	تجمل المبادىء	
٤١١	١٩	لاخر مرة	
٤١٢	١٢الى١١	مليون دولار	

٤١٣	٢٢	ان يزاحموا	
٤١٩	٤ـ٥	اذ انها ـ يمكن اعتبار عملة	
٤١٩	١٣ـ٢٢	المنطقة المختصة ـ عمله فيسمح	
٤٢١	٣	او عن طريق	
٤٢٣	١	بان تتقلب	
٤٢٧	١٧	الاطراف وقابلية التحويل الداخلي	
٤٣٣	١٧	مع اقطار	
٤٤١	١٤	الاستيراد بدون تحويل خارجي ويمكن ايضا منح المصارف الخاصة صلاحيات اوسع (ملاحظة : ضع بعد كلمة « السلع » العبارة المبتدئة في السطر الاخير بكلمة « واذا » والمنتهية بالرقم (١٣) في السطر الثاني صفحة ٤٤٢) .	
٤٤٣	١٤	اليها والحجج	
٤٥٦	اخير	حاجة عاجلة	
٤٧٢	٧	الصناعات المحلية	
٤٨٣	٢١		(١) أ
٤٩٣	١٢	خطوة واحدة	
٥٠٢	٥	وان الهبوط	
٥٠٣	٤	استثمار في رؤوس اموال ثابتة وان مجموع الاستثمار «الحقيقي» «والمالي»	
٥٠٥	٨	ومتى ما بدأ	
٥٠٦	٨ـ٢٢	تحاشيها ـ او المعاوضة	
٥٠٨		ضع سطر ٣ قبل سطر ٢	
٥٠٨	٩	صدد التوسع	
٥٠٩	٣	الشرائية ومن المحتمل جدا ان يعدوا العدة لمبيعات ازيد في الوقت الذي يحاولون فيه اعادة	
٥٠٩	٢٠ـ٢٢	العرض ـ تأثير التطور	
٥١٢	٣	فهي خلال	
٥١٣	٨ـ١٢	وألا ـ الى كلتا	
٥١٣	١٩ـ٢٣	من قبل ـ الى المستثمرين	



[redacted]
أفرسن ،كارل
تقرير عن السياسة النقدية في العراق
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018808